

- ١٣٠ باب التنفل قبل الجمعة ما يخرج الامام وان انقطعه بخروجه الاتحسية المسجد
- ١٣٦ باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده
- ١٣٨ باب تسليم الامام اذ ارقي المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال الامومين له
- ١٤٤ باب اشتمال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة
- ١٤٦ باب هيات الخطبتين وآدابها
- ١٥٠ باب المنع من الكلام والامام يخطب والخصومة في تكلمه وتكليمه لمصلحة وفي الكلام قبل اخذه في الخطبة وبعدها تمامها
- ١٥٦ باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها
- ١٥٩ باب انقضاء العدد في اثناء الصلاة أو الخطبة
- ١٦١ باب الصلاة بعد الجمعة
- ١٦٢ باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة
- ١٦٥ (كتاب العيدين)
- ١٦٥ باب التجمل للعيد وكرهه جل السلاح فيه الحاجة
- ١٦٧ باب الخروج الى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء
- ١٧١ باب استحباب الاكل قبل الخروج في الفطر ودون الاضحية
- ١٧٣ باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعدو
- ١٧٦ باب وقت صلاة العيد
- ١٧٧ باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة وما يقرأ فيها
- ١٨٢ باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها
- ١٨٦ باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها
- ١٨٩ باب خطبة العيد وأحكامها
- ١٩٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
- ١٩٧ باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار
- ١٩٩ باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق
- ٢٠٥ (كتاب صلاة الخوف)
- ٢٠٥ باب الانواع المروية في صفتها
- ٢١٢ باب الصلاة في شدة الخوف بالايما وهل يجوز تأخيرها أم لا
- ٢١٥ (أبواب صلاة المكسوف)
- ٢١٥ باب النداء لها وصفها
- ٢٢٠ باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع وخمسة

- ٢٢٢ باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
- ٢٢٤ باب الصلاة تكسوف القمر في جماعة مكررة الزكوع
- ٢٢٥ باب الخسوف في الصلاة والاستغفار والذكر في الكسوف وتخرج وقت الصلاة بالتجلى
- ٢٢٧ (كتاب الاستسقاء)
- ٢٢٨ باب صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها
- ٢٢٩ باب الاستسقاء بذوى الصلاح وكثارة الاستغفار ورفع الايدي بالدعاء وذكر أدعية ما توفرت في ذلك
- ٢٣٧ باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته ووقته
- ٢٣٩ باب ما يقول وما يصنع اذا رأى المطر وما يقول اذا كثر جدا
- ٢٤٢ (كتاب الجنائز)
- ٢٤٣ باب عيادة المريض
- ٢٤٧ باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه وتغريض الميت والقراءة عنده
- ٢٥١ باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه
- ٢٥٤ باب تسجدة الميت والرخصة في تقبيله
- ٢٥٤ (أبواب غسل الميت)
- ٢٥٥ باب من يليه ورفقه به وسننه عليه
- ٢٥٦ باب ما جاء في غسل أحد الزوجين لآخر
- ٢٥٨ باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه اذا كان جنباً
- ٢٦١ باب صفة الغسل
- ٢٦٥ (أبواب الكفن وتوابعه)
- ٢٦٥ باب التكفين من رأس المال
- ٢٦٦ باب استحباب احسان الكفن من غير مغالاة
- ٢٦٨ باب صفة الكفن للرجل والمرأة
- ٢٧٢ باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها
- ٢٧٢ باب تطيب بدن الميت وكفنه الا الحرم
- ٢٧٤ (أبواب الصلاة على الميت)
- ٢٧٤ باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه
- ٢٧٤ الصلاة على الانبياء
- ٢٧٥ ترك الصلاة على الشهيد

- ٢٧٩ الصلاة على السقط والطفل
 ٢٨١ ترك الامام الصلاة على القاتل وقاتل نفسه
 ٢٨١ الصلاة على من قتل في حد
 ٢٨٣ الصلاة على القاتل بالنية وعلى القبر الى شهر
 ٢٨٨ باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع
 ٢٩٢ باب ما جاء في كراهة النعي
 ٢٩٣ باب عدد تكبير صلاة الجنائز
 ٢٩٧ باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها
 ٣٠٠ باب الدعاء للميت وما ورد فيه
 ٣٠٤ باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجتمعت أنواع
 ٣٠٦ باب الصلاة على الجنائزة في المسجد
 ٣٠٧ (ابواب حمل الجنائزة والسير بها)
 ٣٠٨ باب الاميراع بها من غير حمل
 ٣١٠ باب المشي امام الجنائزة وما جاء في الركوب معها
 ٣١٢ باب ما يكره مع الجنائزة من نياحة أو نار
 ٣١٣ باب من اتبع الجنائزة فلا يجلس حتى توضع
 ٣١٥ باب ما جاء في القيام للجنائزة اذا حرت
 ٣١٧ (ابواب الدفن وأحكام القبور)
 ٣١٨ باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق
 ٣٢٠ باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والحثي في القبر
 ٣٢٣ باب تسقيم القبر ورشه بالماء وتعليقه لمعرف وكراهة البناء والكثابة عليه
 ٣٢٧ باب من يستحب أن يدفن المرأة
 ٣٢٨ باب آداب الجلوس في المقبرة والمشى فيها
 ٣٣٠ باب الدفن ليلا
 ٣٣١ باب الدعاء للميت بعد دفنه
 ٣٣٢ باب النهي عن اتخاذ المساجد والبرج في المقبرة
 ٣٣٣ باب وصول ثواب القرب المهداة الى الموتي
 ٣٣٧ باب تعزية المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك
 ٣٤٠ باب صنع الطعام لاهل الميت وكراهته منهم للناس
 ٣٤١ باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكره منه
 ٣٤٦ باب النهي عن النياحة والندب وخش الوجوه ونشر الشعر وقصوه والرخسة
 في يسير الكلام من صحة الميت

- ٣٥٢ باب الكف عن ذكر مساوي الاموات
 ٣٥٤ باب استحباب زيارة القمور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها
 ٣٥٧ باب ما جاء في الميت ينقل أو يتبدل أغرض صحيح

(تمت)

«(فهرسة الجزء الثالث من عون الباري)»

صحيحة	
بقيّة باب بدء الاذان	٢
كتاب الجمعة	٨٧
باب صلاة الخوف	١٣٧
كتاب العيدين	١٤٢
أبواب الوتر	١٥٦
أبواب الاستسقاء	١٧٠
كتاب الكسوف	١٨٥
أبواب سجود القرآن	٢٠٠
أبواب تقصير الصلاة	٢٠٥
باب التهجيد بالليل	٢١٦
باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٢٤٤
باب الاستعانة في الصلاة	٢٥٤
أبواب السهو	٢٦٠
باب في الجنائز	٢٦٤

«(تمت)»

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب نيل الاوطار) •

صواب	خطا	سطر	حقيقة
يشهد	شهد	١٨	٤
أعظم أجرا	أعظم	٨	١٢
أصحاب الشافعي	الشافعي	٢٢	٢١
بالناس قال	بالناس	٤	٢٧
اقتتلوا	قتتلوا	٨	=
أكثرهم	أكثر	١١	٢٦
فيخص نفسه	فيخص	١٥	٢٨
أبي حذيفة	حذيفة	١٤	٤٠
الاثرم	الاثرو	=	٤٣
كثفه	كثفه	٢٢	٤٧
ديار او الديار	ديار او الديار	٧	٥٤
لمنفرد	لمنفرد	٢٤	٦١
حيان	حيان	١	٦٤
الله	لله	٩	٦٦
الذين	الدين	١٠	=
الكلام على هذا	الكلام	٦	٦٨
وفيه أن	وفيه	٢٨	٦٩
ذكره الخا كم	ذكره	٢	٧٠
تقتضي أيضا	تقتضي	٨	٧٤
بالقاب	لايحب	١٦	٧٥
علمنا	علمنا	٢٦	٧٦
ركعتان وصلاة الفجر ركعتان	ركعتان	٢٥	٧٧
الاولى	الاول	٢٩	=
تصوم قال قال	تصوم قال	١٣	٨٠
الله	لله	٢٧	=
ركعتين ركعتين	ركعتين	٨	٨١
والائمة	والائمة	١٧	٨٢
متروك	متروك	١٩	٨٣
شماعة بن شراحيل	شماعة بن شراحيل	٢٤	٨٥
عباد عن	عباد بن	١	٨٨

صحيحة	سطر	خطا	ضواب
ن	ن	ن	ن
٨٨	٨	برى	نوى
٨٩	١١	حاصره	حاصروه
٩٢	١٢	حبيب	حبيب بها
٩٣	٥	شمرط	بشمرط
٩٤	٢٨	كان	كان ذلك
٩٨	١٥	حنطش	حنطش
=	٢٠	قال	قاله
١٠٠	٢٣	فعله	فعله
١٠٤	٢	الشافعي	للشافعي
١٠٥	١٤	ومعزا	ومعزا وقيل معزا
١٠٦	٣١	والاوازاعى	والاوازاعى
١٠٧	١٠	خروجه	دخوله
=	١٦	ورجه له	ورجاله
=	٢٠	المهاجرين	المهاجرين
=	ن	ن	ن
=	٢٦	أفضية	أضحى
=	٢٨	أحايته	أحاديته
١١١	١٧	المراد	المراد بالبيت
=	٢١	لى	الى
١١٣	٥	نيشة	نيشة
١١٤	٢٢	لرما	الزمان
=	٢٦	لغدو	الغدولم
١١٦	٢٧	فضلية	أفضلية
١١٧	١	لله	الله
١١٩	٢٩	لى	الى
١٢١	٢٣	حزم	حزم
١٢٢	٨	خير	خيلا
=	١٥	الدعاء	الدعاء انما
١٢٨	٢٣	لاخطى	لاخطى
١٣١	١٠	لصلاة	الصلاة

صواب	خطا	سطر	صفحة
ن	ن		
داور	داوى	١	١٤٣
عدمهما	عدمها	١٧	١٤٤
مبرورة	مبرورية	٦	١٥٣
الا	لا	١٧	=
ن	ن		
أعضله	أغلطه	١٩	١٥٧
المخارث	المخارث	٣	١٥٨
يجمع	الجمع	٤	١٦٠
صح عنه	صح	٨	١٦٣
أربع ركعات	أربع	١٧	=
عدم	عدم	٢٠	=
الامام	لامام	١١	١٨٦
الاكوع	لاكوع	٢٢	١٨٧
غفرتم والله	غفرتم	٣	١٩١
بمكة أو	بمكة	=	١٩٤
قال بعد	بعد	٢١	١٩٥
عمومة	عوم	٩	١٩٧
هذه	هذا	١٢	٢٠٠
يكتص	يخصيص	٢	٢٠٢
يكابد على ذلك	على ذلك	١٦	٢٣١
في آخر	في	١٧	٢٣٤
الرفع	لرفع	٨	٢٤١
الغيث	لغيث	٩	=
دعاهم	عاهم	١١	=
اقتصر	قتصر	٢٢	٢٤٣
أسمنى	قسمنى	٨	٢٤٥
رسول الله	رسول	١٠	٢٤٩
المختصر	المختصر	١٨	=
عندهم	عنده	١٦	٢٥٧
رواية	رواية	٨	٢٦٥
العلتان	اللغتان	٢	٢٦٧
بالمهلة	المهلة	٥	٢٦٨

صواب	خطا	سطر	صفحة
وَأَتَرْتُ	وَأَتَرْتُ	١٢	٢٧٠
بَعِيرِهِ	بَعِيرِهِ	١١	٢٧٣
فَقَتَّشْنَا	فَقَتَّشْنَا	٥	٢٨١
نَعْلِمُ	يَعْلِمُ	٦	٢٨٢
نَعْلِمُ	يَعْلِمُ	١٢	٢٨٣
الْقَافُ وَقِيلَ الْقَيْلُ	الْقَافُ	=	٢٨٤
أَبُودَاوُدَ	أَبُودَاوُدَ	٧	٢٠٥
الْمُجْتَبَى	الْمُجْتَبَى	١٥	=
فَقَالَتْ رَأَيْتُ	فَقَالَتْ	=	٢٠٦
الْقُرْشَى	لِقُرْشَى	٢٢	=
الْمُجْتَبَى	الْمُجْتَبَى	٤	٢٠٧
الْقَصْدُ	الْقَصْدُ	٢٠	٢٠٨
لَمْسَكَدَ	لَمْسَكَدَ	٢١	=
حَامِينَ	حَامِينَ	٦	٢١٢
الْخَاصُ	لِخَاصٍ	٥	٢١٥
قَبْرُ وَاحِدٍ	قَبْرُ	٧	٢١٨
الْقَبِيبُ	لِقَبِيبٍ	١٩	٢٢٤
أَعْلَمُ	أَعْلَمُ	١٥	٢٢٥
تَقْصِصُ	تَقْصِصُ	١٩	٢٢٦
ن	ن		
فَانْتَحَتْ :	صَانَتْحَةً	٢٢	٢٤١
عَلَى بْنِ أَبِي الْعَاصِ	عَلَى بْنِ الْعَاصِ	٦	٢٤٣
ن	ن		
نَمَسَ أَهْلَهُ	النَّمَسَ	١٢	٢٤٨

* (تم بحمد الله وعونه) *

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب عون الباري) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
(ويقتصر في الثانية)	أى ويقتصر في الثانية	٣٥	٣
(الركعة)	الركعة	-	٤
أخرجه البخاري	أخرجه	١٢	٧
مسلم أيضا	مسلم	٢٦	٩
X	وهو ظاهر في الجهر المترجم له	٢٤	١٠
البخاري	المؤلف	١٤	١١
افراد البخاري	افراد	١	١٢
له البخاري	له	٢	١٣
وما ورد	وما ورد	٢٤	٥
الارض	الارض	٢	١٦
الله ما في أيضا	الناس	٣٦	-
X	المتقدمة	٥	١٨
الاحرام كما تقدم	الاحرام	٦	٢٠
ورده	وردة	٣٥	٢٣
(في)	في	١٥	٢٥
الامام والاموم	الامام	٢٥	٢٦
وقال	قال	٦	٢٨
الترمذي بالقط قال صليت خلف	الترمذي	١٩	-
رسول الله صلى الله عليه وآله			
وسلم فعطت فقلت الحمد لله			
الح ورحمته			
المذكور	الاتي	٢٦	٢٧
لا الى	الى لا	٧	٢٨
لوازمها على ما قيل والحق	لوازمها	١	٢٩
الايمان بذلك وتسلم كيفياتها			
الى الله تعالى			
لذلك	ذلك لك	١٨	-
ههنا	هنا	٢٣	٤٢
الحسية	الحسية	٢٦	-
البخاري	المؤلف	١٥	٤٩
بها	بها	١١	٥٠

صواب	خطا	سطر	صفحة
بدأ	بدئ	١٨	٥٠
عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود	عبد الله عن ابن مسعود	١	٥٣
عن أبيه	عن أبيه		
كذا في الفتح	كذا في الفتح	١٨	=
ذلك في غيره	ذلك	٤	٥٦
بصفة	بصفة	٣١	٦١
هنا كذا وكذا	هنا كذا	٣٤	٦٢
عليه السلام	البيهقي	٢٥	٦٣
داوموا	دوموا	٣٥	٦٥
القرء	القرء	١٦	٧٠
X	وحده	٢١	٧٢
بينه	ثمالة	٣٦	٧٦
توما	توما	١١	٨٠
استر	استر	٣١	٨٤
اصلاة	بصلاة	١٣	٩٤
يتنفع	يتنفع	٥	٩٨
X	انتهى	٣٥	٩٩
X	الائمة	٨	١٠٠
وفي الحديث دلالة	ووجه الاستدلال	١٠	١٠٦
	بالحديث من جهة		
	دلالاته		
ايراد البخاري	ايراد	٣٥	١١٠
المسكت	المسكت	=	١١١
اذ	ان	٢	١١٢
أخرجه البخاري	أخرجه	٢٤	=
لوثبت تطهركم	لوثبت	١٥	١١٢
X	في باب الجماعة	٢٨	١٢٠
فعليه ان	ان	٣٦	=
وأورد	أورد	٥	١٢٤
الا	لا	١	١٢٦
يبين	يبين	١٧	١٢٧
لطيفه	لطيفه	٢٤	١٢٨

صواب	خطا	سما	صحيحة
كالبخارى	كالصنف	٥	١٢٢
البخارى	المؤلف	٨	١٢٥
في غيرها	في غيره	٣٤	١٥١
اقوى	اقوى	١	١٥٥
يصح	يصح	٢٨	١٦١
بشروعية	بشروعية	٢٩	=
وقد	قدم	٣٠	=
ثبت القنوت	ثبت	٣١	١٦٩
X	انتهى	١	١٧٠
الرواية	الراية	٣٤	١٧١
الصبر	للصبر	١	١٧٨
X	التالى	٢٣	١٧٩
مشهور	بأنى قريبا	٦	١٨٥
ذى القعدة	القعدة	١٠	١٨٩
فكذلك	فلذلك	٣٤	١٩٠
فلم أر	فلم أرا	=	١٩٦
مئة ضاه	مئة ضاه	٢	١٩٧
انتم	انتم	٤	=
بالساعة	الساعة	٧	١٩٨
فاجتدوا	واجتدوا	٣٦	٢٠٠
انتهى والحديث أخرجه	انتهى	٨	٢٠٤
البخارى أيضا في التفسير			
والترمذى في الصلاة			
الارض الاية	الارض	١٣	٢٠٥
زاد البخارى	زاد	٣٢	=
ان الصحابة	الصحابة	٣١	٢٠٩
الحاى	المصنف	١	٢١٠
الاثنين	الاثنين	٢٤	=
اقوله	يقوله	٣٤	٢١٣
X	المصنف	١	٢١٤
البخارى ههنا	البخارى	٣٦	٢٢٠
يبعثنا	يبعثنا	٣١	٢٢١

صواب	خطا	سطر	صفحة
حديث آخر	الحديث الثاني	٢١	٢٢٢
بدائع	ابتداع	٢٥	٢٢٣
عن	وعن	٦	٢٢٨
ابوداود ايضا	أبوداود	٢٦	٢٣٠
وأخرجه البخاري	وأخرجه	٢١	٢٣٥
أي ان لم يكن جامع	بان لم يكن جامع	٣٢	=
أخرجه البخاري	أخرجه	٣٥	٢٣٦
فاصرفه	اصرفه	١٢	٢٤١
كان	كاه	٢٢	=
يُطِيلُ	يُطْلُ	٣٦	=
لم يقل أي البخاري	لم يقل	٣٥	٢٤٤
البخاري	المنصف	١	٢٤٥
لازمة	لازمة	١٩	=
بطيبة	بطيبيبة	٣٦	=
يجب	لا يجب	١	٢٤٨
(عليك) أي مامنعني من ان	(عليك)	٢٤	٢٥٩
أرد عليك			
البخاري	المنصف	٣٦	٢٦٠
أومة	أي أمة	٢٩	٢٦٤
غير معلومة	معلومة	٢٦	٢٦٩
أدخله البخاري	أدخله	٢٠	٢٧١
X	انتهى	٢٩	٢٨١
أدركت	أوكت	٢١	٢٨٢
من اللب الى بياها	الايام بلباها	١٤	٢٨٦
وخص البخاري	وخص	٤	٢٩٧
بعده أيضا	بعده	٣	٣٠٥
وانما أضاف الدمع والحزن	أضاف الفعل	٢٢	=
أخرجه	وأخرجه	٣٦	٣٥٧
X	هـ	٢٠	٣١١
فالنفساء	والمقصود ان النفساء	٣٥	٣١٦
ترجم البخاري لهذا الحديث	ترجم	٣	٣١٩
البخاري	الموافق	٢	٣٢٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
ألت	ألت	٥	٣٣١
البحارى	المصنف	٩	
يحمل	يحمل	٣	٣٣٤
يقولونه	يقولونه	٢٥	٣٣٧
X	المشار اليه الاولا	١٥	٣٣٨
X	ان من مات الى قوله والشجر	٤	٣٣٩
الزهد	الزهدى	٥	٣٤١
الجواز	الجوزا	٣٦	٣٥٤
رجه	رجها	١	٣٥٥

• (تم بحمد الله وعونه) •

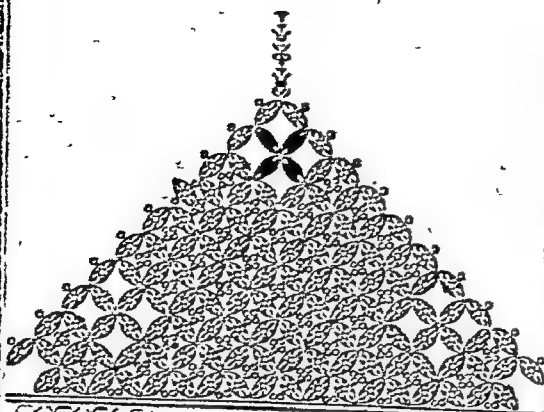
الجزء الثالث من نيل الاوطار من امرار منتهى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسكين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

٢

وبه امته كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
تعالى في مدته وهو ثمرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشربجي الزيدي نعمد الله تعالى برحمته
واسكنه فسيح جناته



(عن أبي قتادة) الحرث بن ربي
 (رضي الله عنه قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
 في الركعتين الأوليين من صلاة
 الظهر) فيه جواز تسمية
 الصلاة بوقتها (بفتح الكتاب
 وسورتين) في كل ركعة سورة
 (يطول في) قراءة الركعة
 الأولى (ويقصر في) قراءة
 الركعة الثانية (لأن النشاط
 في الأولى يكون أكثر فناسب
 التخفيف في الثانية) حذر من
 المال قاله الشيخ تقي الدين
 وعند عبد الرزاق عن معمر عن
 يحيى في آخر هذا الحديث
 وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك
 الناس الركعة الأولى ولا يداود
 وابن خزيمة فثبوته من رواية أبي
 خالد عن سفيان عن معمر
 وروى عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن عطاء قال أتى لأحب أن
 يطول الإمام الركعة الأولى في
 كل صلاة حتى يكبر الناس واستدل
 به على استحباب تطويل الأولى
 على الثانية وجمع بينهما وبين
 حديث سعد السابق حيث قال
 أركب في الأولى بين أن المراد
 تطويلهما على الآخرين
 لا التسوية بينهما ما في الطويل
 واستفد من هذا أفضلية قراءة
 سورة كاملة ولو قصرت على
 قراءة قدرها من طويلة قال
 النووي وزاد المغوي ولو قصرت



بسم الله الرحمن الرحيم

د * (أبواب صلاة الجماعة) *

* (باب وجوبها والحث عليها) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثقل الصلاة على المنافقين
 صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعاون ما فيهما لآتوا حبا ولو حبا ولقد هممت أن آمر
 بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى
 قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار متفق عليه ولا جد عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لم أفي البيوت من النساء والذرية أثقت صلاة العشاء
 وأمرت قتيبة أني يحرقون ما في البيوت بالنار) الحديث الثاني في إسناده أبو معمر وهو
 ضعيف قوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر فيه أن الصلاة كلها
 ثقيلة على المنافقين ومنه قوله تعالى ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى وإنما كان العشاء
 والفجر أثقل عليهم من غيرهما بالقوة الداعية إلى تركهم لهما لأن العشاء وقت السكون
 والراحة والصبح وقت لذة النوم قوله ولو يعاون ما فيهما أى من مزيد الفضل قوله
 لا أتوا أى لا أتوا المحل الذى يصلون فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حبا أى زحفا
 إذا منعهم مانع من المشى كإحدى الصغار وابن أبي شيبه من حديث أبي الدرداء ولو
 حبا على المرافق والركب قوله ولقد هممت بالام جواب القسم وفي البخاري وغيره
 والذى نفسى بيده ولقد هممت والهم العزم وقيل دونه قوله فأحرق بالشديد بقوله

السور عن المشرق انتهى وكأنه مأخوذ من قوله كان يفعل لانه يدل على الدوام والغالب وقد ذكر البخاري في جوه القراءه كلاما معناه انه لم يدع أحدا من السلف في انتظار الداخل في الركوع ٢ ثنى والله أعلم ولم يقع في هذا الحديث

ذكر القراءه في الاخبارتين
فتمسك به بعض الحنفية على
استقاطها فيه ما للكنة ثبت من
حديثه من وجه آخر كما عند
البخاري بعد عشرة أبواب
(ويسمع الآية احيانا) جمع
حين وهو يدل على تكرر ذلك
منه ولاننا في حديث البراء
نسمع منه الآية من سورة
لقمان والذاريات ولابن خزيمة
يسبح اسم ربك الاعلى وهـ لآناك
حديث الغاشية وهذا يحتمل
ان يكون مأخوذا من سماع
بعضهم قيام القرينة على
قراءة باقيها وان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يحبرهم عقب
الصلاة دائما وغالبا بقراءة
السورتين وهو بعد جدا قاله
ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
واسم بدل به هذا الحديث على
جواز الجهر في السرية وأنه
لا سجود سهو على من فعل ذلك
خلاف ما قال ذلك من الحنفية
وغيرهم سواء قلنا كان يفعل
ذلك بعد البيان الجواز أو بغيره
قصدا للاسـ تغرق في التدبر
وفيه حجة على من زعم ان الامر ان
شرط لصحة السرية (وكان يقرأ
في العصر بقائمة الصلاة
وسورتين) في كل ركعة سورة
واحدة (وكان يطول) قراءة غير
الفاتحة (في) الركعة (الاولى) منها

اذ بالغ في تحريقه وفيه جواز العقوبة بالاف المال والحديث استدل به القائلون
بوجوب صلاة الجماعة لانهم لو كانت سنة لم يهددوا تركها بالتحريق ولو كانت فرض
كفاية لمكانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ويمكن ان يقال ان التمديد
بالتحريق المذكور يقع في حق تارك فرض الكفاية لا في حق تارك فرض
الكفاية قال الحافظ وفيه نظر لان التحريق الذي يقضى الى القتل أخص من المقابلة
ولان المقابلة انما يشترع فيها اذا تمعلا الجميع على الترك وقد اختلفت اقوال العلماء في
صلاة الجماعة فذهب عطاء والاوزاعي واسحق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن
المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة ومن أهل البيت أبو العباس الى انها فرض
عين واختلافوا فيه منهم قال هي شرط روى ذلك عن داود ومن تبعه وروى مثل ذلك
عن أحمد وقال الباقر انها فرض عين ضبر شرط وذهب الشافعي في أحد قوله قال
الحافظ هو ظاهر نصه وعليه جهه والمقتد من أصحابه قال كثير من المالكية
والحنفية الى انها فرض كفاية وذهب الباقر الى انها سنة وهو قول زيد بن علي
والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب واليه ذهب مالك وأبو حنيفة
وأجلوا عن حديث الباب بأخوية الاول انها لو كانت شرطا أو فرضا لبين ذلك عند
التوعد كذا قال ابن بطال ورد بانه صلى الله عليه وآله وسلم قد دل على وجوب الحضور
وهو كاف في البيان والثاني ان الحديث يدل على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب
لكونه صلى الله عليه وآله وسلم بالتوجيه الى المختلفة ولو كانت الجماعة فرضا لما
تركها وفيه ان تركها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقة لا مكان ان يفعلها في
جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده الثالث قال الباغي وغيره ان الخبر ورد
مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد المبالغة ويرشد الى ذلك وعدمهم بعقوبة
لا يعاقبها الا الكفار وقد انعددا لاجماع على منع عقوبة المسابن بذلك واجيب بان ذلك
وقع قبل تحريم التعذيب بالناد وكان قبل ذلك جائزا على انه لو فرض ان هذا التوعد
وقع بعد التحريم لكان مخصصا له فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة الرابع تركه
صلى الله عليه وآله وسلم بتحريقهم يعني التمديد ولو كان واجبا لما عفا عنهم قال عباس
ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل زاد النووي
ولو كانت فرض عين لما تركهم وتبعه ابن دقيق العيد بانه لا يجرؤ له فعله لو فعله
والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزجروا بذلك على ان رواية
أحمد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك الخامس أن التمديد لقوم تركوا الصلاة
رأسا لا مجرد الجماعة وهو ضعيف لان قوله لا يشهدون الصلاة بمعنى لا يحضرون وفي
رواية لا أحد عن أبي هريرة العشاء في الجمع أى في الجماعة وعند ابن ماجه من حديث
أسامة بن ميمون عن رجال عن تركهم الجماعة أو لاحرق بيوتهم السادس ان الحديث ورد

اي ويصغر في الثانية (وكان يطول في) قراءة الركعة (الاولى من صلاة الصبح ويصغر في الثانية) ويقاس المغرب والعشاء
عليها والسنة عند الشافعية ان يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوسطه وفي المغرب من

قصاره وقال المناهله في الصحيح من طوال المفصل وفي المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينهما وقوع

في الحديث على مخالفة أهل النفاق والتخبر من التشبه بهم لخصوص ترك الجماعة ذلك ابن المنير السابع ان الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل وتعب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم وبأنه صلى الله عليه وسلم كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقال لا يتحدث الناس ان محمداً يقتل أصحابه وتعب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم الا ان ادعى ان ترك معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك وايسر في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم قال في الفتح والذي يظهر لي ان الحديث ورد في المنافقين لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث أثقل الصلاة على المنافقين واقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون الخ لان هذا الوصف يليق بهم لا بالموثمين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر يدل على ذلك قوله في رواية لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث اضافة لا يشهدون الجماعات وصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن ابي هريرة ثم آتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم عليه فهذا يدل على ان نفاقهم نفاق معصية لا كفر لان الكافر لا يصل في بيته انما يصل في المسجد رياء ومعة فاذا خلا في بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والاسم ثم زاع قال الطبري خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة انهم اذا سمعوا النداء اجاز لهم الخلف عن الجماعة بل من جهة ان الخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ويدل على ذلك قول ابن مسعود الا آتى لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة الا منافق وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عمر بن أنس قال حدثني عومق من الانصار قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهداهما منافق يعني العشاء والفجر الثامن ان فريضة الجماعة كانت في أول الامر ثم نكحت حكى ذلك القاضي عياض قال الحافظ ويمكن ان يتقوى لثبوت النسخ بالوعيد المذكور في حديثهم وهو التحريق بالنار قال ويدل على النسخ الاحاديث الواردة في تفصيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي لان الافضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز التاسع ان المراد بالصلاة الجمعة لباقي الصلوات وتعب بان الاحاديث مصروفة بالاعشاء والفجر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عنه مسلم من حديث ابن مسعود انهم الجمعة لاحتمال تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والحب الطبري والحديث فوائد ليس هذا محل بسطها وسمي التصريح بها هو الحق في صلاة الجماعة (وعن أبي هريرة ان رجلا أعشى قال يا رسول الله ايسر لي قائدا يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرخص له فيصلي في بيته فرخص له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب رواه مسلم والنسائي وعن عمرو بن أم مكتوم قال قالت يا رسول الله أنا ضربة شمس الدار ولي قائدا لا يلاؤمني فهل تجب لي رخصة ان اصلي في بيتي قال اسمع

واستدل ابن العربي باخذه لافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيما اختلف لافيهما يختلف كتنزيل وهل آتى في صحيح الجمعة وفي هذا الحديث الحديث والمعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن) امه (ام الفضل) لبابة بنت الحارث زوج العباس اخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال انها أول امرأة أسلمت بعد خديجة والصحيح اخت عمر زوج سعيد بن زيد (سمعه وهو) أي ابن عباس وفيه التفات من الحاضر الى الغائب لان السماع يقتضي ان يقول سمعنا (يقرا والمرسلات عرفا) فقالت يا بني والله لقد ذكرني شيئا نسيته وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونظفه ما صلى بعدها حتى قبضه الله والصلاة التي حكمتها عائشة كانت في المسجد والتي حكمتها ام الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي واجيب عن قول ام الفضل عند الترمذي خرج البنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب بالجل على انه خرج اليهم من المكان الذي كان راقد اقبله الى الحاضر من في البيت فصلي بهم فيه قال الحافظ فيها ثلاث روايات (بقراءة تلك) وفي نسخة بقراءة تلك (هذه السورة انها) أي السورة (لا آخر ما سمعت

فصلي بهم فيه قال الحافظ فيها ثلاث روايات (بقراءة تلك) وفي نسخة بقراءة تلك (هذه السورة انها) أي السورة (لا آخر ما سمعت

من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقرا في صلاة المغرب) وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي
ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه والمراد به هذا تقدير القراءة ٥ في المغرب لا إقامته الكونه جهر بها

بمخلاف ما تقدم في الظاهر من
ان المراد اثباتها (عن زيد بن
ثابت رضى الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقرأ في المغرب بطولي
الطويلين) أي باطول السورتين
الطويلتين وطولي نائيل أطول
والطويلتين ثنية طولي وهذه
رواية لا كترو لم يقع تفسيرها
السورتين في رواية البخاري
ووقع عند النسائي عن زيد بن
ثابت المص ولا يبي داود الاعراف
لكن بين النسائي أن التفسير
من قول عروة وزاد أبو داود قال
يعني ابن عمر يسألنا أنا ابن
أبي مليكة فقال لي من قبل
نفسه المائدة والاعراف وعند
الجوزقي مثله الا انه قال الانعام
بدل المائدة وعند الطبراني وأبي
نعيم في مستخرجهم بدل الانعام
يونس واستنبط من الحديث
امتداد وقت المغرب الى غيبوبة
الشفق الاحمر وعلى استحباب
القراءة فيها ما بغير قصار الفصل
وعند ابن ماجه بسند صحيح عن
ابن عمر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحمد وكان الحسن يقرأ فيها
بأدزلات والعماديات ولا يدعها
ورواه هذا الحديث الستة ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه

النداء قال نعم قال ما اجل ان رخصه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني زاد ابن حبان وأحمد في رواية قائم اولو حبا قوله
ان رجلا لا أعني هو ابن ام مكتوم كافي الحديث الثاني قوله ليس لي قائد في الحديث
الآخر لي قائد لا يلاؤمني ظاهره التناهي اذا كان الاعني المدكور في حديث أبي هريرة
هو ابن ام مكتوم ويجمع بينهما اما بتعدد الواقعة أو بان المراد بالمنفي في الرواية الاولى
القائد المسلم وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بلام قوله فرخص له الى قوله قال
فاجب قيل ان الترخيص في أول الامر اجتمعت ادمه صلى الله عليه وسلم والامر بالايجاب
يؤتى من الله تعالى وقيل الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء وقيل ان الترخيص
باعتبار العذر والامر للنداء فكانه قال الفضل لك والاعظم لاجل ان يجيب وتخصر
فاجب قوله ولي قائد لا يلاؤمني قال الخطابي يروي في الحديث يلاؤمني بالواو والصواب
يلاؤمني أي يوافقني وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه اصلية وأما الملازمة
بالواو فهي من اللوم وليس هذا موضعه قوله رخصه بوزن غرقة وقد تضمن النداء المجمة
بالاتباع وهي التسهيل في الامر والتيسير والحديثان استدل بهما القائلون بان
الجماعة فرض عين وقد تقدم ذكرهم وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه سأل هل له رخصة في
ان يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره فقيل لا يؤيد هذا ان حضور
الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين ومن جملة العذر العمى اذا لم يجد قائدا كافي
حديث عثمان بن مالك وهو في الصحيح وسماه في ذلك حديث ابن عباس عند
ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع
النداء فليأت الصلاة فلا صلاة الا من عذر قال الخافظ واسناده على شرط مسلم لكن
رجح بعضهم وقفه وأجاب البعض عن حديث الاعني بان النبي صلى الله عليه وسلم علم
منه أنه عشي بلا قائد لحقه وذلك كما هو مشاهد في بعض العميان عشي بلا قائد لاسيما
اذا كان يعرف المكان قبل العمى أو بتكرار المشي اليه استغنى عن القائد ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ليس على الاعني حرج وفي أمر الاعني بحضور الجماعة مع عدم
القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام في طريقه كافي مسلم غاية الحرج ولا
يقال الآية في الجهاد لاننا نقول هو من القصر على السبب وقد تقرر في الاصول ان
الاعتبار بعينه موم اللفظ لا بخصوص السبب واعلم ان الاستدلال بحديثي الاعني
وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر لان الدليل
أخص من الدعوى اذ غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم
في مسجده لسماع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المختلفين انهم
لا يحضرون جماعة ولا يجتمعون في منازلهم وقال لعثمان بن مالك انظر من يصلي
معك ولما ز الترخيص للاعني بشرط ان يصلي في منزله جماعة (وعن عبد الله بن مسعود

الحديث والعنينة والقول وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن جبير بن مطعم) بن عدي (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وكان سماعه لقراءة صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء في أسارى بدر كما عهد البخاري في الجهاد

وكان ذلك أول ما وقع في الإسلام في قلبه كما في المغازي عند البخاري أيضا (يقرا) وفي رواية ثالثة (في صلاة المغرب بالطور) أي بسورة الطور كما قال ابن الجوزي الباب ٦ بمعنى من وفيه نظر منه الحافظ في الفتح واستدل به على صحة أدائها عليه

قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الامتناع من لزوم التفريق ولقد كان الرجل يوقى به جهادي بين الرجلين حتى يتم في الصف رواه الجماعة (البخاري والترمذي) هذا طرف من أثر طويل ذكره سلم ما دللنا ذكره غيره مختصرا ومطولا في قوله ولقد رأيتنا خذ فيه الجمع بين شميري المنكاه فالتأني خاصة والنون لمع غيره قوله وما يتخلف عنها يعني الصلوات الخمس المذكورة في أول الأثر ولفظ سلم من مره أن يلقى الله عند أسلم فيحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بين يدي بين وانظروا أبي داود وحافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بين ثم ذكره سلم اللفظ الذي ذكره المصنف وذكر غيره نحوه قوله يوقى به جهادي بين الرجلين أي يسكنه رجلان من جانيه به ضديه يعقد عليه ما قولنا حتى يقام في الصف قال النووي في هذا كله تأكيده أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وإذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحب له حضورها انتهى والأثر استدلل به على وجوب صلاة الجماعة وفيه أنه قول صحابي ليس فيه الاحكامية المواظبة على الجماعة وعدم التخلف عنها ولا يستدل بذلك على الوجوب وفيه حجة لمن خص التوعد بالحريرين بالنار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمتأفقين (وعن ابن عمر قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة القذ بسبع وعشرين درجة وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة متفق عليه ما) وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ خمس وعشرين درجة كما مثل صلاته وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحب إلى الله عز وجل وعن معاذ أشار إليه الترمذي وذكر لفظه ابن سيد الناس في شرحه فقال فضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمس وعشرين درجة وعن أبي سعيد عند البخاري بلفظ صلاة الجماعة تفضل على صلاة القذ بخمس وعشرين درجة وعنه أيضا عند أبي داود وسيأتي وعن أنس عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب وعن عائشة عند أبي العباس السراج بلفظ صلاة الرجل في الجمع تفضل على صلاته وحده خمس وعشرين درجة وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطبراني بطرق كلها ضعيفة وانفقوا على خمس وعشرين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين قال الحافظ في الفتح لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع قال خمس وعشرين لكن العمري ضعيف وكذلك وقع عند أبي عوانة في مستخرج جده ولكنهم إذا تحالفوا لرواية الحافظ وروى بلفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند أحمد وفي أسناده ضعيف

الراوي في حال الكفر وكذا النسب إذا أدان في حال العدالة قال الترمذي ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهة في ذلك ولا استحباب وأما ما أتت فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيره قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح ووقته صحتها في المغرب والحق عندنا أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب وما لم يثبت مواظبته عليه فلا كراهة له قلت الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لأن الأعراف من السبع الطوال والطور من طوال المفصل والمرسلات من أوساطه وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل أحيانا القسرة في المغرب أما ليان الجواز ولما علمه بعدم المشقة على المأمومين وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان

المواظبة على القراءة بقصار المفصل ولو كان مروان يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخطب على ذلك لا حجة به على زيد لكن لم يزد من مروان المواظبة على القراءة الطوال فيما يظهر وإنما أراد زيد منه أن يتعاهد ذلك

كبار آمنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الصلوة بطول من
المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف فهو يرد على ٧ أبي داود وأدعا شيخ التطويل وقال ابن

خزيمة في صحيحه هذا من

الاختلاف المباح في قراءة الصلاة

ان يقرأ في المغرب وفي الصلوات

كأهنا أحب الا انه اذا كان

اماماً استحب له أن يخفف في

القراءة كما تقدم انتهى ورواة

هذا الحديث الخمسة ما بين

مصري ومدني وفيه التحديث

والاخبار والعنفة والقول

والسماع وأخرجه أيضاً

الجهاد والتمسك ومسلم وأبو

داود في الصلاة وكذا النسائي

فيه وفي التفسير وابن ماجه

فيه (عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال صليت خلف أبي

القاسم) رسول الله (صلى الله

عليه وآله وسلم العتمة) أي

صلاة العشاء (فقرأ اذا السماء

انشقت فبجهد) أي عند غل

السجود منها سجدة (فلا زال

سجدها) أي بالسجدة أو الباء

ظرفية أي فيها يعني السورة

(حتى القاه) كناية عن الموت

أي الى أن أموت والحديث

حجة على مالك حيث قال لا سجدة

فيها وحيث كره السجدة في

الترجمة ورواه السنة أربعة

منهم بصريون وأبو رافع مدني

وفيه ثلاثة من التابعين

والحديث والعنفة والقول

وأخرجه البخاري في سجود

القرآن ومسلم وأبو داود

القاضي وفي حفظه ضعف وقد اختلف هل الرابع رواية السبع والعشرين أو الخمس
والعشرين فتقبل رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لان فيها زيادة من
عدل حافظ وقد جمع بينهما أبو جهم من ان ذكر القليل لا ينفي الكثير وهذا قول من
لا يعتبر منه وهم العدد وقيل انه صلى الله عليه وسلم اخبر بالخمس ثم اخبره الله بزيادة الفضل
فاخبر بالسبع وتعقب بانه يحتاج الى التاميم وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف
فيه وقيل الفرق باعتبار قرب المسجد وبعده وقيل الفرق بحال المعلى كان يكون أهم
أو اخشع وقيل الفرق بايقاعها في المسجد أو غيره وقيل الفرق بالانتظار للصلاة وغيره
وقيل الفرق بادراكها كلها أو بعضها وقيل الفرق بكثرة الجماعة وقتهم وقيل السبع
مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس جماعة ذلك وقيل السبع مختصة
بالجهرية والخمس بالسرية ووجه الحفاظ في الفتح والرابع عندي أو انه الدخول مفهوماً
الخمس تحت مفهوم السبع واعلم ان التخصيص بهذا العدد من اسرار النبوة التي
تقتصر العقول عن ادراكها وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة وذكر
مناسبات وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح في أحب الوقوف على ذلك رجع اليه
قوله درجة هو عجز العدد المذكور وفي الروايات كلها التعبير بـ (بـ) ودرجة أو حذف
المميز لا يفرق أي هريرة ففي بعضها ضعف وفي بعضها اجزأ وفي بعضها درجة وفي بعضها
صلاة ووجد هذا الأخير في بعض طرق أنس والظاهر ان ذلك من تصرف الرواة ويحتمل
ان يكون ذلك من التقين في العبارة والمراد انه يحصل له من صلاة الجماعة مثل اجزأ صلاة
المفردة سبعاً وعشرين مرة قوله على صلاته في بيته وصلاته في سوقه مقتضاه ان الصلاة
في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفراى والله كنهه خرج
مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى مفرداً قال ابن دقيق العيد وهو
الذي يظهر لي وقال الحفاظ وهو الرابع في نظري قال ولا يلزم من جل الحديث على ظاهره
التسوية بين صلاة البيت والسوق ان لا يلزم من استوائهم ما في المفوضية ان لا تكون
احداهما أفضل من الاخرى وكذا لا يلزم منه التسوية بين صلاة البيت أو السوق
لافضل فيها على الصلاة المفردة بل الظاهر ان التضعيف المذكور يختص بالجماعة
في المسجد والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع
السياطين والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد انتهى وقد استدل
بالحديثين وما ذكرناهما القائلون بان صلاة الجماعة غير واجبة وقد تقدم ذكرهم لان
صبغة أفضل كما في بعض الفاظ حديث ابن عمر تدل على الاشتراك في أصل الفضل كما
تقدم وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب اركبوا المشرك هماً لا بد ان يكون هو
الاجزاء والجمعة والا فلا صلاة فضلاً عن الفضل والركاب من أدلتهم على عدم الوجوب
حديث اذا صليتم في رحالكما اتيت مسجد جماعة فصلي معهم فانكم لكانا فله وقد تقدم

والنسائي في الصلاة واستدل به على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وهو ظاهر بين (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر) زاد الامة على فصل العشاء ركعتين (فقرأ في صلاة العشاء في حديثي

الر كعتين) ولله في الركعة الاولى (بالتين والزيتون) أي بهذه السور واثنا عشر في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافرا والسفر يطالب فيه بالتخفيف لانه ٨ مظنة المشقة وحينئذ فيحمل حديث أبي هريرة السابق على الحاضر فلذا قرأ

في باب الرخصة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس اجرا في الصلاة أبعدهم اليها ثم يبعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصلها مع الإمام أعظم اجرا من الذي يصلها ثم ينام وفي رواية أبي كريب عن مسلم أيضا حتى يصلها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر جماعة من الوافدين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بفعلها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب جملة أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر بان المراد الصلاة الكاملة على ان في اسناده يحيى بن أبي حبة الكلبى المعروف بابي جناب الجليل المكسورة وهو كما قال الحافظ ضعيف ومذلس وقد عمنه وقد أخرجه بقي بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم من طريق أخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر ولكن قال الحاكم وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرجه شاهد عن أبي موسى الأشعري بلفظ من سمع النداء فأرغا صحبا فلم يجب فلا صلاة له وقد روى البراء موقوفا قال البيهقى الموقوف أصح ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه وقد تقرر ان الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقي الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسك بما يقتضى به الظاهر فيه اهدار الأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الأقوال وأقرهم الى الصواب ان الجماعة من الستين المؤكدة التي لا يحل بملازمتها ما أمكن الا محروم مشوم وأما ما افترض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا ولهذا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث أبي هريرة مالفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لان المفاضلة بينهما مناسفة حتى صحت ما وجعل النص على المنفرد له مذكرا لا يصح لان الأحاديث قد دلت على ان اجرة لا ينقص عما يفعله ولا العذر فروى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيا رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا رواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد له مذكرا لان أجره كاجر الجمع والحديث الشانئ سكت عنه أبو داود والنسائي وفي اسناده محمد بن طهلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عندنا في داود الا بهذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال حضر رجلا من الأنصار الموت فقال انى محدثكم حديثا ما أخذتكموه

فما باواسط المفصل وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والنول والسماع وأخرجه البخاري أيضا في التفسير والتوحيد والخمسة في الصلاة (وفي رواية أخرى) عن البراء رضى الله عنه (قال وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه أو أحسن قراءة) منه صلى الله عليه وآله وسلم شك الراوى (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال في كل صلاة يقرأ القرآن وجوبا سواء كان سرا أو جهازا ويقرأ مبنيا للمفعول ولا يصلي وابن عساكر مبنيا للفاعل أى فحسن نقرأ وعند مسلم من رواية أبي اسامة عن حبيب بن الشهيد بلفظ لا صلاة الا بقراءة الا ان الدارقطنى أنكره على مسلم وقال المحفوظ عن أبي اسامة وقفه كجواه أصحاب ابن جرير يحوك وذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد اللهداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفا وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الخجاج عن ابن جرير يحوك رواية الجماعة لكن زاد في آخره وتعمته يقول لا صلاة الا بقراءة الكتاب وظاهر سياقه ان ضمير جمعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مر فوعا بخلاف رواية الجماعة نعم قوله (فما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الا

أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم) يشعر بان جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فيكون للجميع حكم الرفع وزاد مسلم في روايته عن أبي خنيفة وعمر بن الخطاب عن ابي عبد الله فقال له الرجل وان لم أزدوكذا أزد يحيى

ابن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي وزاد أبو يعلى في أوله من أبي خزيمة بهذا السند إذا كنت اماما خلفت وإذا كنت وحدا فطول ما بدا لك وفي كل صلاة قراءة الحديث (وان لم تزد ٩ على أم القرآن أجزاء) من الاجزاء

وهو الاداء الكافي المستقوط
العبد وللقابسي أجرت بغير همز
ومعه وهو من الصلاة بغير الفاتحة
لا تجزئ فهو وجبة على الخفيفة
(وان زدت) عليها (فهو خير) لك
وفي رواية حبيب المعلم فهو
أفضل قال في الفتح وفي الحديث
ان من لم يقرأ الفاتحة لم تصح
صلاته وهو شاهد لحديث عبادة
المتقدم وفيه استحباب السورة
أو الآيات مع الفاتحة وهو قول
الجمهور في الصبح والجمعة
والاثنين من غيرهما وصح إيجاب
ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان
ابن أبي العاص وقال به بعض
المخنفين وابن كثة من المالكية
وحكاة القاضي القراء الحنفيلي
في الشرح الصغير رواية عن
أحمد وقيل يستحب في جميع
الركعات وهو ظاهر حديث
أبي هريرة ورواية هذا الحديث
خسنة وفيه التحديث والاخبار
والسمع والقول وأخرجه
مسلم وقد تكلم يحيى بن معين في
حديث اسمعيل بن علية عن ابن
جريح خاصة لكن تابعه عليه
جماعة فقوى والله اعين (عن
ابن عباس رضي الله عنهما قال
انطلق النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قبل الهجرة بثلاث سنين
(في طائفة) ما فوق الواحد (من
أصحابه) حال كونهم (عابدين)

الاستحباب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء
وفيهِ فان أتى المسجد فصل في جماعة غفر له وان أتى المسجد وقد صلوا بغيره فبقي بعض
صلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك فان أتى المسجد وقد صلوا فاقام كان كذلك (وعن
أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة تعدل خمسا وعشرين
صلاة فاذا أصلاها في صلاة فقام ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة رواه أبو داود
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه قال أبو داود قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث
صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة وساق الحديث قال المنذرى في
استناده هلال بن معون الجهني الرمي كنيته أبو المغيرة قال يحيى بن معين ثقة وقال أبو
حاتم الرازي ليس يقوى يكتب حديثه وقد وثقه أيضا غير ابن معين كما قال ابن رسلان
قوله فاذا أصلاها في فلاة فهو أهم من أن يصليهما منفردا أو في جماعة قال ابن رسلان لكن
جعله على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق انتهى والاولى جعله على الانفراد لان
مرجع الضمير في حديث الباب من قوله أصلاها الى مطلق الصلاة لا الى المقيّد بكونها
في جماعة ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد لانه جعل
فيها صلاة الرجل في الفلاة مقابلة لصلاته في الجماعة والمراد بالفلاة الارض المتسعة التي
لاما فيها أو الجبل في مثل حصاة ترحصى والحديث يدل على أن صلاة الصلاة في الفلاة مع
تمام الركوع والسجود وانها تعدل خمسين صلاة في جماعة كما في رواية عبد الواحد
وعلى هذا الصلاة في الفلاة تعدل ألف صلاة ما تمين وخمسين صلاة في غير جماعة وهذا
ان كانت صلاة الجماعة تضاعف الى خمسة وعشرين ضعفا فقط فان كانت تضاعف
الى سبعة وعشرين كما تقدم فالصلاة في الفلاة تعدل ألفا وثلاثمائة وخمسين
صلاة وهذا على فرض ان المصلي في الفلاة صلى منفردا فان صلى في جماعة تضاعف العدد
المذكور بحسب تضاعف صلاة الجماعة على الانفراد وفضل الله واسع والحكمة في
اختصاص صلاة الفلاة بهذه المزية ان المصلي فيها يكون في الغالب مسافرا أو سافرا
مضطربا المشقة فاذا أصلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت الى ذلك المقدار وأيضا
الفلاة في الغالب من مواطن الخوف والفرع لما جعلت عليه الطباع البشرية من
التوحش عند مفارقة النوع الانساني فالاقبال مع ذلك على الصلاة امر لا يئله الا من
بلغ في التقوى الى حد يقصر عنه كثير من أهل الاقبال والقبول وأيضا في مثل هذا
الموطن تنقطع الوسواس التي تقود الى الرياء فبقاها الصلاة فيها: أن أهل الاخلاص
ومن ههنا كانت صلاة الرجل في البيت المظلم الذي لا يراه فيه أحد الا الله عز وجل
أفضل الصلوات على الإطلاق وليس ذلك الا لقطع حجاب الرياء الشيطانية التي
يقنع بها كثيرا من المتعبدين فكيف لا تكون صلاة الفلاة مع انقطاع تلك الحجابات
وانضمام ما سلف الى ذلك ههنا المنزلة والحديث أيضا من جميع القائلين بأن الجماعة غير

٢ نيل
٣ أي قاصدين (الى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرف وعدمه قال
السفقاقي هو من اضافته النبي الى نفسه لان عكاظ اسم السوق العرب بناحية مكة قال في المصابيح لعل العلم هو مجموع

قوله سوق عكاظ كما قالوا في شهر رمضان وان الراعي كطافه وعلى الحذف كتوله -م رمضان (وقد خيل) اي هجر (بين)
الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت
عليهم الشهب) بنظم الهاء جمع شهاب وهو شدة نار ساطعة ككوكب
١٠

واجبة وقد قدمنا الكلام على ذلك

(باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذنكم نساؤكم بالليل الى المسجد

فاذنوا لهن رواء الجماعة الا ابن ماجة وفي لفظ لا تمنعوا النساء ان يخرجن الى المساجد

ويؤتمن خبر لهن رواء المساجد وأبو داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ولا يخرجن من ثلاث رواء المساجد وأبو داود) حديث ابن عمر هو

بضم الهمزة الاخر في الصحيحين أيضا بدون قوله ويؤتمن خبر لهن وهذه الزيادة أخرجهما

ابن خزيمة في صحيحه والطبراني باسناد حسن نحوها وله شاهد من حديث ابن مسعود عند

أبي داود وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث

زيد بن خالد أخرجه مسلم من حديث زيب امرأة ابن مسعود اذا شهدت احدا كن

المسجدة فلا تغس طيبا وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت

قوله اذا استاذنكم نساؤكم بالليل لم يذكرا كثيرا الرواية بالليل كذا أخرجه مسلم وغيره

ومنع الليل بالذكريات من الستر بالظلمة قال النووي واستدل به على ان المرأة

لا تخرج من بيت زوجها الا بانه لتوجهه الامر الى الازواج بالاذن وتعهده ابن دقيق

العبد بان ذلك ان كان أخذ بالمفهوم فهو مفهوم لقب ضعيف لكن يتقوى بأن يقال ان

منع الرجال نساءهم أمر متقرر وانما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز فبقى ما عدا

على المنع وفيه إشارة الى أن الاذن المذكور لا غير الوجوب لانه لو كان واجبا لا يقي

معنى الاستئذان لان ذلك انما هو متحقق اذا كان المستاذن مجيزا في الاجابة والرد أو

يقال اذا كان الاذن لهن فيما ليس بواجب حقا على الازواج فالاذن لهن فيما هو واجب

من باب الاولى قوله لا تمنعوا النساء مقتضى هذا النهي ان منع النساء من الخروج الى

المساجد اماما مطلقا في الازمان كما في هذه الرواية وكافي حديث أبي هريرة أو مقيدا

بالليل كما تقدم أو مقيدا بالغسل كما في بعض الاحاديث يكون محرما على الازواج

وقال النووي ان النهي محمول على التنزيه وسيأتي الخلاف في ذلك قوله ويؤتمن خبر

لهن أي صلاتهن في بيوتهن خبر لهن من صلاتهن في المساجد لو علم ذلك لكان لم يعلم

فيسان الخروج الى الجماعة يعتمدون أن أخرجهن في المساجد أكره وجهه كون

صلاتهن في البيوت أفضل الا من من الفتنة ويتأ كذلك بعد وجود ما أحدث النساء

من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت قوله اماء الله بكبر الهمة والمذموم

أمة بقوله ويخرجن ثقلات بفتح التاء المثناة وكسر الفاء أي غير مطهيات يقال امرأة

ثقلة اذا كانت متغيرة الرشح كذا قال ابن عبد البر وغيره وانما أمرن بذلك ونهي عن

التطيب كما في روايته مسلم المتقدمة عن زيب امرأة ابن مسعود لا يحركن الرجال

يتقش (فخرجت الشياطين

الى قروهم فقالوا مالكم قد نزلوا

سبل منا وبين خبر السماء

وأرسلت علينا الشهب قالوا

أي الشياطين (ما حال ينكم

وبين خبر السماء الثاني حدث

فانتم روا) أي سيرا (مشارك

الارض ومخاربه) أي فيها ما

(فانتم رواها هذا الذي حال ينكم

وبين خبر السماء فانصرف

أولئك أي الشياطين (الذين

توجهوا نحوهم) بكسر

الذاءكة وكانوا من جن نصيبين

(الى النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم وهو يثقل) غير منصرف

للهمية والثاني وضع على لينة

من مكة حال كونهم (عامدين

الى سوق عكاظ وهو صلى الله

عليه وآله وسلم (يصلى باصحابه

صلاة النحر) الصحيح (فلا سمعوا

القرآن اسعوا له) أي قد دونه

وأصغوا اليه وهو ظاهر في

الجور المترجم له (فقالوا هذا

والله الذي حال بينكم وبين خبر

السماء فنهالوا حين رجعو الى

قروهم وقالوا يا قومنا انما نرا آياتنا

تعبا) بفتح الباء ينادي السائر الكتب

من حديد نظمه وصحة معانيه

وهو مدروس في الجاهلية

(بما الى الرشيد) يدعو الى

الواب (فأمنابه) أي بالقرآن

(وان نشر لك برية) احدا فانزل

الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله (وسلم قل أوحى الى) انه استمع نثر من الجن (وانما أوحى اليه قول الجن) بطيبن
وأراد يقول الجن الذي قصه ومنه قوله ان الجبل حوله بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ولذلك أنكرته الشياطين وضرر لواء مشارق الأرض ومغاربهم المعروفوا خبره ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان ربهام من دلائل النبوة لكن في مسلم ١١ ما يعارض ذلك في ثمة وقع الاختلاف

فقبيل لم تزل الشهب منذ كانت الدنيا وقبل كانت قلبه لئلا تغلظ أمرها وكثرت بعد البعث وذكر المفسرون أن حراسة السماء والرى بالشهب كان موجودا لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم وقبيل كانت الشهب مرتبة معلومة ولكن رعى الشياطين بها وأحرقهم لم يكن إلا بعد النبوة واستدل المؤلف بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والنعمة والقول وآخر جبه البخاري أيضا في التفسير ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير وهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة (عن ابن عباس رضي الله قال قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي جهرا (فيما أمر وسكت) أي أسر (فيما أمر) والآخر هو الله تعالى لا يقال معني سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال اماما فلا بد من القراءة سرا وجهرا (وما كان بك نسبا) حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرأنا تسلي وأنما وكل الأمر في ذلك

بطيهم ويطبق بالطيب ما في معناه من المحسر كالتداعي الشهوة كحسن الملبس والخلع الذي يظهر أثره والزيينة الفاخرة وقرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر لأنها إذا عرت مما ذكر وكانت متبرجة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أصابت بخور فلا تنهه من معناه العشاء الأخيرة ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير مساجد النساء قعر بيوتهن رواه أحمد وعنه يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأى بنا لمتعهن من المسجد كما منع بنو إسرائيل نساءها قالت لعمره ومنعت بنو إسرائيل نساءها قالت نعم متفق عليه) حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى أيضا والطبراني في الكبير وفي أسناده ابن لهيعة وقد تقدم ما يشهد له وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حبيدة الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني أحب الصلاة عنك فقال صلى الله عليه وسلم قد عات وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحافظ وأسنداه حسن وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها أو صلاتها في محضها أفضل من صلاتها في بيتها أصابت بخورا فيه دليل على أن الخروج من النساء إلى المساجد إنما يجوز إذا لم يعجب ذلك ما فيه فتنة كما تقدم وما هو في تحريك الشهوة فوق الجور داخل بالأولى قوله فلا تشبهن في بعض النسخ هكذا زيادة نون التوكيد وفي بعضها بحذفها وظاهر النسي التحريم قوله رأى من النساء ما رأى بنا لمتعهن يعني من حسن الملابس والطيب والزيينة والتبرج وأنما كان النساء يخرجن في المروط والأكسية والشملات الغلاظ وقد تقدم بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقا بقول عائشة وفيه نظر إذا لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها عاقبة على شرط لم يوجد في زمانه صلى الله عليه وسلم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى لمنع فيقال عليه لم يروى منع وظن ليس بحجة قوله كما منع بنو إسرائيل نساءها هذا وان كان موقوفا حكمه الرفع لأنه لا يقال بالرأي وقد روى نحوه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح قوله قالت نعم يحتمل أنها تعلقته عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفا أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن للرجال في المساجد فحرم الله تعالى عليهن المساجد وساطت عليهن الحبيضة وقد حصل من الأحاديث

إلى أن نسيه صلى الله عليه وآله وسلم الذي شرع لنا الاقتداء به وأوجب علينا اتباعه في أفعاله التي هي إيمان بحمل الكتاب (ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فجهر واجهر وتسر وأسر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي

أبي بكر الباقلائي ان تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة لان تأليف عبد الله بن مسعود وعثمان واستشكل عد
الدخان من المفضل وأجيب بأن ذكرهما معهن فيه يجوز وفي الحديث ١٣ ما ترجم له وهو الجمع بين السورتين لانه

اذا جمع بينهما ما جاز الجمع بين
ثلاثة فصاعد العدم الفرق وفي
الحديث كراهية الافراط في
مرة العتلاوة لانه ينافي المطلوب
من التدبر والتفكير في معاني
القرآن ولا خلاف في جواز
السرد بدون التدبر لكن
الغرة بالذبر أعظم أجر وفيه
جواز تطويل الركعة الأخيرة
على ما قبلها وقد روى أبو داود
وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن
شقيق قال سألت عائشة أكان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بين السورتين نعم
من المفضل ولا يخالف هذا ما في
التبجيد انه جمع بين البقرة
وعنهما من الطوال لانه يعمل
على التادر وقال عياض في
حديث ابن مسعود هذا يدل على
ان هذا القدر كان قد قرأه
غالباً وأما تطويله فانهما كان في
التدبر والترتيل وما ورد من غير
ذلك من قراءة البقرة وغيره في
ركعة فكان نادراً لكن
ليس في حديث ابن مسعود ما يدل
على المواظبة بل فيه انه كان
يقرب بين هذه السورة وهذه
السورة المعينات اذا قرأ من
المفضل وفيه موافقة لقول
عائشة وابن عباس ان صلاته
بالليل كانت عشر ركعات غير
الوتر وانه هذا الحديث الخمسة

صلاته وحده أي أكثر أجر أو بالغ في تطهير المصلي وتكفير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول
الرحمة والسكينة دون الانفراد قوله وما كان أكثر فهو وأحب الى الله تعالى فيه ان
ما أكثر جمعه فهو أفضل مما قل جمعه وان الجماعات تتفاوت في الفضل وان كونها تعدل
سبعاً وعشرين صلاة يحصل لما قل الجماعة والرجل مع الرجل جماعة كما رواه ابن أبي
شيبه عن ابراهيم الخفي انه قال الرجل مع الرجل جماعة لهم ما التضعيف خسا
وعشرين انتهى وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى والبعث في معجم الصحابة عن
الحكم بن عمار الثمالي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اثنان في صلاة جماعة
وأحاديث التضاعف الى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا يفي في الفضل لما كان
أكثر لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كما في حديث الباب

(باب السعي الى المسجد بالسكينة)

(عن أبي قتادة قال بينما نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ سمع جليلة رجال فلما صلى
قال ماشاءكم قالوا استجبنا الى الصلاة قال فلا تفلحوا اذا أتيت الصلاة فعليك السكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا فامتنعوا عليه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم الإقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فما
أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا واه الجماعة الا الترمذي ولفظ النسائي وأحمد في رواية
فامشوا وفي رواية سلم اذا نوب بالصلاة فلا يسعي اليها أحدكم ولكن ليس عليه
السكينة والوقار فصل ما أدركت واقتض ما سبق قوله جليلة بيمين ولا موموحدة
مفتوحات أي أصواتهم حال سركتهم قوله فعليه لكم السكينة ضبطه القرطبي بنصب
السكينة على الاغراض بعله النووي بالرفع على انه اجبة له في موضع الحال وفي رواية
للبخاري وعليكم بالسكينة وقد استشكل بعضهم دخول الباء لانه متعدي بنفسه كقوله
تعالى عليكم أنفسكم قال الحافظ وفيه نظر انشوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة
كحديث عليكم برخصة الله فعليه بالصوم وعليكم بالمرأة قوله فما أدركتم قال الكرمانى
الفاجواب شرط محذوف أي اذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا قال في
الفتح أو التقدير اذا فعلتم فما أدركتم فصلوا أي فعلتم الذي أمركم به من السكينة وترتيل
الاسراع قوله وما فاتكم فامشوا أي اكلوا وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي
قتادة فرواية الجمهور فامشوا ورواية معاوية بن هشام عن شيبان فامشوا كذا ذكره
ابن أبي شيبه عنه ومثله روى أبو داود وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كما ذكر
المصنف قال الحافظ والحاصل ان أكثر الروايات وردت بلفظ فامشوا وأقلها بلفظ فامشوا
وانما يظهر فائدة ذلك اذا جعلنا بين القسم والقضاء مغايرة لكن اذا كان مخرج الحديث
واحداً واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف الى معنى واحد كان أولى وهذا

ما بين كوفي واسمعي وعسقلاني وفيه الحديث والسمع والقول وآخر جمعه مسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي قتادة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين (الاوليين بأمر الكتاب

وسورتين) في كل ركعة منهما بسورة فيه ما ترجم له وفيه التثنية على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم البحث فيه (وفي الركعة الثانية) (الاستماع) (الاية) من السورة أحيانا (ويطول في الركعة الاولى)

بما لا يقول في الركعة الثانية وهكذا) يقرأ في الاولى بين يام الكتاب وسورتين وفي الاخرتين بم اقتط وبطول في الاولى (في) صارة (العصر وحسب) (يطيل في الركعة الاولى (في) صلاة (الصبح) فالتشبيه في تطويل المقروء بعد الفاتحة في الاولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فانه اعم وفي الحديث حجة للقول بوجود الفاتحة ويؤيده التعمير بكان المشعر بالاستقرار مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي (عن) أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فأمّنوا) أى اذا أراد الامام التأمين أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة فقولوا آمين مقارنا له كما قاله الجمهور وعلمه امام الحرمين بأن التأمين لقراءة الامام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح وظاهر الحديث ان المأموم انما يؤمن اذا أمن الامام لا اذا ترك وبه قال بعض الشافعية وهو مقتضى اطلاق الراى الخلاف وادعى النووي الاتفاق على خلافه ونص الشافعى في الام على ان المأموم يؤمن ولو ترك الامام بعد اوسهوا ثم ان هذا الامر عند الجمهور لا تندب وحكى ابن بركة

كذلك لان القضاء وان كان يطلق على الفاتحة غالبا لكنه يطلق على الاداء ايضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ويرد معان اخر فيحمل قوله هنا فاقضوا على معنى الاداء والفراغ فلا يغير قوله فانتشروا فلا حاجة لمن تمسك برواية فاقضوا على أن ما أدرك مع الامام هو آخر صلته حتى يستحب له الجهر في الركعتين الاخيرتين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أقولها وان كان آخر صلاة امامه لان الآخر لا يكون الا عن شئ تقدمه وأوضح دليل على ذلك انه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلته على كل حال فلو كان ما يدرك مع الامام آخر الصلاة احتاج الى إعادة التشهد وقول ابن بطال انه ما تشهد الا لاجل السلام لان السلام يحتاج الى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الابراد المذكور واستدل ابن المنذر لذلك أيضا أنهم أجابوا على ان تكبيرة الافتتاح لا تكون الا في الركعة الاولى وقد عمل بمقتضى اللفظين الجهر وفائهم قالوا ان ما أدرك مع الامام هو أول صلته لانه لا يقضى مثل الذي فاتته من قراءة السورة مع أم القرآن في الرابعة لكن لم يستحبوا إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحجة فيه قول علي عليه السلام ما أدركت مع الامام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن آخر جسه البهقي وعن امته والمزني انه لا يقرأ الا أم القرآن فقط قال الحافظ وهو القياس قوله اذا سمعتم الإقامة هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة اذا أتيتم الصلاة لكن الظاهر انه في مفهوم الموافقة وأيضا سمع الإقامة لا يحتاج الى الاسراع لانه يتحقق ادراك الصلاة كما فيه انتهى عن الاسراع من باب الاولى وقد لحظ بعضهم معنى غير هذا فقال الحكمه في التقييد بالإقامة ان المسمع اذا أقيمت الصلاة يصل اليه فيقرأ في تلك الحال فلا يحصل تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تنقام حتى يستريح وفيه انه لا يكره الاسراع ان جاء قبل الإقامة وهو مخالف لصرح قوله اذا أتيتم الصلاة لانه يتناول ما قبل الإقامة وانما قيد الحديث الثاني بالإقامة لان ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع قوله والوقار قال عباس والقرطبي هو معنى السكينة وذ كر على سبيل التاكيد وقال النووي الظاهر ان بينهما فرق وان السكينة الثاني في الحركات واجتماع العبث والوقار في الهيئته بغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات قوله ولا تسرعوا فيه زيادة تا كيد فيستفاد منه الرد على من أقول قوله في حديث أبي قتادة فلا تتعجلوا بالاستسجال المقتضى الى عدم الوقار وأما الاسراع الذي لا يتنافى الوقار ان خاف فوت التكبيرة فلا كذا روى عن اسحق بن راهويه والحدينان يدلان على مشروعية المشي الى الصلاة على سكينه ووقار وكرامة الاسراع والسعي والحكمة في ذلك ما نبه عليه صلى الله عليه وسلم كما وقع عنده مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة أى انه في حكم المصل فينبغي له اعتقاد ما ينبغي للمصلي اعتقاده واجتماع ما ينبغي للمصلي اجتنابه وقد

استدل عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم علانظاها لاهر قال وأوجه الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغلا بقراءة الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك

الموازية على وجهين أحدهما لأننا نطعم لانه مأمور بذلك للصلاة بخلاف الامر الذي لا يتعاقبها كالحمد للعاطس والله أعلم واستدل به على مشروعية التامين للامام وخالف مالك فقال ١٥

رواية لا يؤمن مطلقا وقد ورد التصريح بأن الامام يقولها عند أبي داود والنسائي ولفظه اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه زاد الجرجاني في أماليه عن يونس ومات آخر امكن قال في الفتح انها زيادة شاذة وظاهره يشمل الصغار والكبار امكن قد ثبت ان الصلاة الى الصلاة ككفارة لما بينهما مما اجتمعت الكبار فاذا كانت القرائن اضعافا لكفر الكبار فكيف تكفرها سنة التامين اذا وافقت التامين وأجيب بان المكفر ليس التامين الذي هو فعل المؤمن بل وفاق الملائكة وليس ذلك الى صنعته بل فصل من الله وعلامة على سعادته من وافق قاله التاج ابن السبكي في الاشياء والنظائر قال القسطلاني والحق انه عام خص منه ما يتعلق بحق الناس فلا تغفر بالتامين الادلة فيه لكنه شامل للكبار الا ان يدعى خروجها بدليل آخر انتهى وسلم فان الملائكة تؤمن قبل قوله فوافق وهو دال على ان المراد الموافقة في القول والزمان خلا فان قال المراد الموافقة في

استدل بحديثي الباب أيضا على أن من أدرك الامام راكعا لم تحسب له تلك الركعة للامر باتمام ما فات له فانه القيام والقراءة فيه قال في الفتح وهو قول أبي هريرة وجاعة بل حكمه البخاري في جزء القراءة خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من الشافعية وقواه الشيخ في الدين السبكي من المتأخرين وقد قدمنا البحث عن هذا في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديثين ما لفظه وفيه حجة لمن قال ان ما أدركه المصنف في آخر صلاته واخرج من قال بخلافه بلفظة الاعتمام انتهى وقد عرفت الجمع بين الروایتين

(باب ما يؤمر به الامام من التخفيف)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم للناس فليخفف فان فهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء واه الجماعة الا ابن ماجه لكنه له من حديث عثمان بن أبي العاص وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة ويكملها وفي رواية ما صليت خلف امام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهم ما وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا أدخل في الصلاة وانا أريد ان أطأها فاسمع بكاء الصبي فاتجوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه ورواه الجماعة الا أبو داود والنسائي لكنه لهما من حديث أبي قتادة قوله فليخفف قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء تخفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالانسية الى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك لان رغبة الصلابة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك تطويلا لقوله فان فهم في رواية في البخاري للكشيم في فان منهم وفي رواية فان خلفه وهو تعليل الامر بالتخفيف رغبة ضاه ان متى لم يكن فهم من يتصف بأحدى الصفات المذكورات لم ينصر التطويل ويرد عليه انه يمكن أن يجي من يتصف بأحد هاهنا بعد الدخول في الصلاة وقال العجمي الاحكام انما تنطبق بالغالب بالالصورة النادرة فينبغي للأئمة التخفيف مطلقا قال وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وهي مع ذلك تشرع ولولم تشق عملا بالغالب لانه لا يدرى ما يطرأ عليه وهنا كذلك قوله فان فهم الضعيف والسقيم والكبير المراد بالضعيف هنا الضعيف الخلقة والسقيم من به مرض وفي رواية للبخاري فان منهم المريض والضعيف والمراد بالضعيف في هذه الرواية ضعف الخلقة بلا شك وفي رواية للبخاري أيضا عن ابن مسعود فان فهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة وكذلك في رواية أخرى له من حديثه والمراد بالضعيف في هاتين الروايتين المريض

الاخلاس والمشروع كان خدما وكذا جرح اليه غيره والمراد بتامين الملائكة استغفارهم للمؤمنين وقال ابن المنبر الحكمة في ذلك أن يكون المأموم على يقظة لا يتيان بالوظيفة في محلها لان الملائكة لا تغفل عنهم فن وافقهم كان متيقظا في ظاهره

ان المراد بالملائكة جميعهم واختار ابن بري وقيل الحافظة منهم وقيل الذين يتعاقبون منهم اذا قلنا انهم غير الحافظة والذي يظهر ان المراد به من يشهد تلك الصلاة ١٦

ويصح أن يراد من فيه ضعف وهو أعم من الحاصل بالمرض أو بنقصان الحافظة وزاد مسلم من وجه آخر في حديث أبي هريرة والصغير وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع وله من حديث عدي بن حاتم والعايز السبيل قوله فلم يطول ماشاء وسلم قلبه صل كيف شاء أي محققا أو مطولا واستدل بذلك على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو المصحح عند بعض الشافعية قال الحافظ وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقرب أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم ولم واذا عارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل به عمومه أيضا على جواز تطويل الاعتماد من الركوع وبين السجدين قوله لكنه لمن حديث عثمان ابن أبي العاص في اسناده محمد بن عبد الله القاضي ضعفه الجمهور وروثه ابن معين وابن سعد وقد أخرج حديث عثمان المذكور مسلم لم في صحيحه قوله يؤخر الصلاة ويكملها فيه ان مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ إلى حد يكون بسببه عدم تمام أركان الصلاة وقرائتها وان من سلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والاعتناء لا يشتكي منه تطويل وروى ابن أبي شيبة ان الصحابة كانوا يتقون ويوجرون ويأدرون الوسوسة فين العلة في تخفيفهم قوله اني أدخل في الصلاة في رواية للبخاري اني لا قوم في الصلاة قوله وأنا يريد اطالتم فيه ان من قصد في الصلاة الاتيان بشيء مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لاشبه قوله فاستمع بكاء الصبي فيه جواز ادخال الصبيان المساجدون كان الأولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حديثه في الحديث جنبا مساجدكم وقد تقدم قوله فاتجوز فيه دليل على مشروعية الرفق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصالحهم ودفع ما يشق عليهم وان كانت المشقة يسيرة واثار تخفيف الصلاة للأمر يحدث قوله لكنه له ما من حديث أبي قتادة هو في البخاري واقظه اني لا أدخل في الصلاة فأريد اطالتم اناسمع بكاء الصبي فاتجوز عما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه وأحاديث الباب تدل على مشروعية التخفيف للائحة وترك التطويل للأعمال المذكورة من الضعف والسقم والكبر والحاجة واشتغال خاطر أم الصبي ببيكائه ويلحق بهاما كان فيه معناها قال أبو عمر بن عبد البر التخفيف لكل امام أمر يجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا أن ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحديث والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نبى عن نقر الغراب ورأى رجلا يصلي فلم يتم ركوعه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده ثم قال لأعلم خلافا بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوماء على ما شرطنا من الاتمام وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال لا تبعضوا الله الى عباده يطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلفه انتهى وقد ورد في مشروعية التخفيف أحاديث غير

وقالت الملائكة في السماء في رواية محمد بن عمرو فوافق ذلك قول أهل السماء وشوه عند مسلم وعن عكرمة قال صنوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد انتهى قال في الفتح ومثله لا يقال بالرأى فالصير اليه أولى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا قال أحدكم آمين عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها اماما أو مأموما كما أنهم اطالقه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم اذا قال أحدكم في صلاته حملا للمطلق على المقيده لكن في حديث أبي هريرة عند أحد ما يدل على الاطلاق واقظه اذا أمن القارئ فأمنا وحينئذ فيجوز المطلق على اطالقه والمقيد على تقيده الا أن يراد بالقارئ الامام اذا قرأ الفاتحة فيبقى تخصيص على حاله فان الحديث واحد اختلفت ألفاظه ولا دلالة فيه على ان الملائكة أفضل من الآدميين كما استدل به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما) أي كلمة تأمين أحدكم (الانرى) أي كلمة تأمين الملائكة في

السماء وهو يروى ان المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفر له) أي للقاتل منكم (ما تقدم من) أي ذنبه) أي ذنبه المتقدم كله في بيانه لا تبعضية وفيه دلالة على فضل التامين أي دلالة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الصلاة

وفي الملائكة (عن أبي بكر) بفتح الباء وسكون الكاف ففتح بن الحارث بن كادة وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو
الثقي (رضي عنه) انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ١٧ انه دخل المسجد زاد الطبراني

وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسبح
ولطحاوي وقد حذفه زه النقص
(وهو) أي والحال انه صلى الله
عليه وآله وسلم (را كع فركع
قبل ان يصل الى الصف فذكر
ذلك) الذي فعله من الركوع
دون الصف وفي رواية حماد عند

الطبراني فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال أيكم دخل الصف
وهو راكع (لأن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم له (زادك الله حرصا)

على الخبر قال ابن المنير صوب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فعل أبي بكر من الجهة المأمنة
وهي الخرص على ادراك فضيلة
الجماعة وخطأه من الجهة المخاصمة
(ولا تعد) الى الركوع دون

الصف منه رد افاته مكره لحديث
أبي هريرة مرفوعا اذا في أحدكم
الصلاة فلا يركع دون الصف
حتى يأخذ لمكانه من الصف
واللهي محمول على التنزيه ولو
كان للتحريم لامرأ بابكره بالعادة

وانما نهاه عن العود ارشاد الى
الافضل وذهب الى التحريم أحمد
واسحق وابن خزيمة من الشافعية
لحديث وابصة عند أصحاب
السنن وصححه أحمد وابن خزيمة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رأى رجلا يصلي خلف

ما ذكره المصنف منها عن عدي بن حاتم عن أبي شيبه وعن سمرة عند الطبراني وعن
مالك بن عبد الله الخزازي عند الطبراني أيضا وعن أبي واقد الليثي عند الطبراني أيضا
وعن ابن مسعود عند البخاري ومسلم وعن جابر بن عبد الله عند البخاري ومسلم أيضا
وعن ابن عباس عند أبي شيبه وعن حمزة بن أبي كعب الانصاري عند أبي داود وعن
رجل من بني سلة يقال له ساهم من الصحابة عند أحمد وعن بريدة عند أحمد أيضا وعن ابن
عمر عند النسائي

(باب طالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحس به دخالا يدرك الركعة)

(فيه عن أبي قتادة وقد سبق) وعن أبي سعيد لقد كانت الصلاة تقام فيذهب الذهاب
الى البقيع فيقضى حاجته ثم يوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة
الاولى مما يطولها رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن محمد بن جحادة عن رجل
عن عبد الله بن أبي أوفى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى

من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه أحمد وأبو داود حديث أبي قتادة تقدم مع
شرحه في باب السورة بعد الفاتحة في الاولين من أبواب صفة الصلاة وفيه بعد ذكر انه
كان يطول في الاولى قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى وحديث
عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا البراء وسماه اتم وفي اسناده رجل مجهول لا يعرف
وسماه بعضهم طرفه الحضرمي وهو مجهول كما حال الأزدي وفيه وفي حديث أبي قتادة

وأبي سعيد مشروعية التطويل في الركعة الاولى من صلاة الظهر وغيرها وقد قلنا
الكلام على ذلك في أبواب صفة الصلاة وقد استدلل القائلون بمشروعية تطويل الركعة
الاولى لانتظار الداخل لميدرك فضيلة الجماعة بذلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي
قتادة أعني قوله فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى واستدلوا أيضا

بحديث ابن أبي أوفى في المذكور في الباب وقد حكى أصحاب ذلك ابن المنذر عن الشعبي
والثبيعي وأبي مجلز وابن أبي ليلى من التابعين وقد نقل الاستصحاب أبو الطيب الطبري عن
الشافعي في الجديد وفي التبريد للمعالي نسبة ذلك الى القديم وان الجديد كراهته وذهب
أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وأبو يوسف وداود والهادوية الى كراهية الانتظار

واستحسنه ابن المنذر وشدد في ذلك بعضهم وقال أخاف أن يكون شركا وهو قول محمد بن
الحسن وبالغ بعض أصحاب الشافعي فقال انه مبطل للصلاة وقال أحمد واسحق فيما حكاه
عنهما ان بطلان ان كان الانتظار لا يضر بالأمورين جازوان كان مما يضر ففهم الخلاف

وقيل ان كان الداخل ممن يلزم الجماعة انتظره الامام والا فلا روى ذلك النووي في
شرح المذهب عن جماعة من السلف وقد استدلل الخطابي في المعالم على الانتظار المذكور

٣ نيل ث الصف وحده فامره ان يعيد الصلاة زاد ابن خزيمة في روايته له
لا صلاة فمرد خلف الصف وأجاب الجمهور بأن المراد الصلاة كاملة لان من سنة الصلاة مع الامام اتصال الصفوف وسد

الفرج وقد روى البيهقي عن ابراهيم بن موسى خائب الصف وحده فقال صلاة تامة والمراد لا تعد الى ان تسبح الى الصلاة
لمحدث الطبراني انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة فانطلق بسبح

يحدث أنس المتقدم في الباب الاول في التخصيف عند سماع بكاء الصبي فقال فيه دليل
على ان الامام وخورا كع اذا أحسن بداخل يريده الصلاة معه كان له ان ينتظره راكعا
لذلك فبمسألة الركعة في الجماعة لانه اذا كان له ان يحذف من طول الصلاة لم حاجة
انسان في بعض أمور الدنيا كان له ان يريدها لعل الله تعالى بل هو أحق بذلك وأولى
وكذلك قال ابن بطال وثمة قيام ابن المنير والقرطبي بأن التخصيف ينافي التطويل
فكيف يقاس عليه قال ابن المنير وفيه مغايرة لما يطلب لان فيه ادخال مشقة على جماعة
لاجل واحد وهذا لا يرد على أحمد واسحق لتقصيدهما الجواز بعدم الضرر لانهما فيهما
تقدم وما قاله هو اعدل المذهب في المسئلة وبجمله قال أبو نؤير

• (باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقة) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا
عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا
لك الحمد واذا سجد فاسجدوا واذا صلى قاعدا فاصلوا قعودا أجعون متفق عليه وفي
لفظ انما الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تسكبوا واحدا حتى يكبر واذا ركع فاركعوا ولا

تركعوا حتى يركع واذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد رواه أحمد وأبو داود
في الباب غير ما ذكر المصنف عن عائشة عند الشيوخين وأبي داود وابن ماجه وعن جابر
عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني وعن معاوية
عند الطبراني في الكبير قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن أسيد بن حضير عند أبي
داود وعبد الرزاق وعن قيس بن قهده عند عبد الرزاق أيضا وعن أبي أمامة عند ابن
جابر في صحيحه قوله انما جعل الامام ليؤتم به فانظروا انما من صبيخ الحصر عند جماعة من
أئمة الاصول والبيان ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المذهب كوروثه في عماء داه
واختار الآمدي انما الآية الحصر وانما فيه دلتا كيد الاثبات فقط وثقه أبو حيان
عن البصريين وفي كلام الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على
اقادهم الحصر والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالامام والاتباع له ومن شأن
التابع أن لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شيء من الاحوال التي
فصلها الحديث ولا في غيرهما قياسا عليها وان كان ذلك مخصوص بالانفعال الظاهرة
لالباطنة وهي ما لا يطاع عليه المأموم كالنيسة فلا يضر الاختلاف فيها فلا يصح
الاستدلال به على من جوز اتمام من يصلي الظهر من يصلي العصر ومن يصلي الاداء من
يصلي القضاء ومن يصلي الفرض من يصلي النفل وعكس ذلك وعامة الفتوة اعلى ارتباط
صلاة المأموم بصلاة الامام وترك مخالفة له في نية أو غيرهما لان ذلك من الاختلاف وقد

سما بحيث ينبغي عليك التمسك
ولعله ما روى وقد حشره التمسك
والمراد لا تعد في نفسي وانت راكع
الى السجدة رواية جاد المتقدمة
ولا يري داود أيكم الذي ركع
دون الصف ثم مشى الى الصف
فقال أبو بكره أنا وهذا وان لم
يسجد الله لانه لو كان منطوقا
أو خطوتين ولكنه مثل بنفسه
في مشيه راكعا انما المشية
المهم انهم قال في الفتح قوله لا تعد
ضمة ناه في جميع الروايات بنسخ
أوله وشم العين من العود وحكي
وهو الشرح لانه صايح بنهم
أوله وكسر العين من الاعادة
ويرجع الرواية المشهورة الريادة
في آخره عند الطبراني صلى
ما أدركت واقض ما بهتكت
واسم تدل بهذا الحديث على
استحباب مواظفة الداخل
الامام على أي حال وجدته عليه
وقد ورد الاصر بذلك صريحاً في
سنة سعيد بن منصور من رواية
عبد العزيز بن وكيع عن أناس
من أهل المدينة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من
وجدني قائماً أو راكعاً
أو ساجداً لم يكن معي على الحال
التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه
عن علي ومعاذ بن جبل هر فوعا
وفي اسناد ضعيف لكنه ينجبر
بطريق سعيد بن منصور
المذكور ورواه هذا الحديث

كأنهم يصرّون فيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والقول والعنة وما فيه من عنفة

الحسن والله لا يسمع من أبي بكره وانما يروى عن الاحنف عنه هرود يحدث أبي داود المصريح فيه بالتحديث وأخرجه أبو

داود والنسائي في الصلاة (عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه صلى مع علي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه بالبصرة)
بعد وقعة الجمل (فقال) أي عمران (ذكرنا) من التذكير (هذا) الرجل (هو علي) صلاة كانصليها مع

١٩

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فذكر انه كان يكبر كلما
رفع وكلما وضع (يصل) يجدد
العهد في أثناء الصلاة بالتكبير
الذي هو شعار النية التي كان
يغني استصحابها الى آخر
الصلاة قاله ناصر الدين بن
المنير وهذا فهو منه العموم في
جميع الاتقالات لكنه مخصوص

بحديث سمع الله لمن حده عند
الاعتدال وفيه مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع
لكل فصل فلهو وعلى نديته
ماعد التكبير الاحرام وذهب
أحمد وبعض أهل الظاهر الى
وجوب جميع التكبيرات
وقد قال الشافعية لو ترك
التكبير عمد أو سهواً حق ركن
أو سجد لم يأت به افوات محله
ولا سجود وقال المالكية يجب
السجود بترك ثلاث تكبيرات
من أثنائها لانه ذكره قصود في
الصلاة ثم ان في قوله ذكرنا
إشارة الى أن التكبير الذي
ذكره قد كان ترك ويدل له
حديث أبي موسى الأشعري
عنه أحمد والطحاوي بأسناد
صحيح قال ذكرنا على صلاة كما
نصليها مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أمانتها أو
تركها عهد الحديث وأول من
تركه عثمان بن عفان حين كبر
وضعت صوته وفي الطبراني

نهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلا تختلفوا وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
فدين وجوه الاختلاف فقال فاذا كبر فكبروا الخ ويتعقب بالحق غير هاهنا قياساً كما
تقدم وقد استدلل بالحديث أيضاً القائلون بان صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة
الامام اذا بان جنباً أو محدثاً وعليه نجاسة خفية وبذلك صرح أصحاب الشافعي بناء على
اختصاص النهي عن الاختلاف بالامور المذكورة في الحديث أو بالامور التي يمكن
المؤتم الاطلاع عليها قوله فاذا كبر فكبروا فيه أن المأموم لا يشرع في التكبير الا بعد
فراغ الامام منه وكذلك الركوع والرفع منه والسجود ويدل على ذلك أيضاً قوله في
الرواية الثانية ولا تكبروا ولا تركعوا ولا تسجدوا وكذلك سائر الروايات المشتملة على
النهي وسيماني وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب والظاهر
الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الاحرام وغيرها قوله واذا قال سمع الله لمن حده فقولوا
اللهم ربنا لك الحمد فيه دليل لمن قال انه يقتصر المؤتم في ذكر الرفع من الركوع على قوله
ربنا لك الحمد وقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول في رفعه من الركوع من أبواب صفة
الصلاة وقدمنا أيضاً الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها قوله
واذا صلى قاعداً فاصلا فاعرفه دليل لمن قال ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعداً
وان لم يكن المأموم معذوراً والبس ذهب أحمد واسحق والاوزاعي وأبو بكر بن المنذر
وداود وبقية أهل الظاهر وسيماني الكلام على ذلك في باب اقتداء القادر على القيام
بالجالس قوله أجمعون كذا في أكثر الروايات بالرفع على التأكيده لضمير الفاعل في قوله
صلاوا في بعضهم بالنصب على الحال (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول الله
صورته صورة حمار رواه الجماعة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها
الناس اني امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالقعود ولا
بالانصراف رواه أحمد وسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغما جعل
الامام ليؤتم به فلا تركعوا حتى يركع ولا ترفعوا حتى يرفع رواه البخاري قوله أما
يخشى أحدكم أما تخفون من استفتاح مثل الاصلها النافية دخلت عليها همزة
الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ قوله اذا رفع رأسه قبل الامام زاد ابن خزيمة في صلاته
والمراد الرفع من السجود ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر الذي يرفع رأسه
والامام ساجد وفيه تعقب على من قال ان الحديث نص في المنع من تقدم المأموم في
الرفع من الركوع والسجود مما وليس كذلك بل هو نص في السجود ويلحق به الركوع
لكونه في معناه ويمكن الفرق بينهم ما بان السجود له مزيد عزية لان العبد اقرب ما يكون

معاوية عن أبي عبيد زياد وكان زياداً تركه بترك معاوية ومعاوية بترك عثمان لكن يحتمل ان يراد بترك عثمان ترك الجهر به
ولذلك جعل بعض العلماء فعل الاخيرين عليه لكن حكي الطحاوي ان قوماً كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال

وكذا كانت بشوامية نفسه لوروى ابن المذنب عن ابن عمر وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام
 وبأن التكبير شرع للايدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنفرد
 ٢٠ وافرقتهم بين المنفرد وغيره ووجهه

ليكن استقرار الامر على
 مشروعيته في الخفض والرفع
 لكل فصل فالجهد على نفيته
 فاعاد تكبيرة الاحرام ورواة
 هذا الحديث ما بين بصري
 واسطى وفيه رواية الاخ عن
 الاخ والتحديث والاشبار
 والعنونة والقول وشيخ البخاري
 من افراده (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام
 للصلاة يكبر حين يقوم) تكبيرة
 الاحرام وفيه التكبير قائما وهو
 بالاتفاق في حق القادر (ثم يكبر
 حين يركع) يبدأ به حين يشرع
 في الانتقال الى الركوع ويعدّه
 حتى يصل الى حد الركوع وكذا
 في السجود والقيام قال النووي
 فيه دليل على مقارنة التكبير
 للحركة وبسطه عليها قال الحافظ
 ودلالة هذا اللفظ على البسط
 الذي ذكره غير ظاهرة (ثم يقول
 سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه
 من الركعة ثم يقول وهو قائم
 ربنا لك الحمد) فيه ان التسميع
 ذكر النحوض والتحميد ذكر
 الاعتماد وفيه دليل على ان
 الامام يجب مع ينه ما هو قول
 الشافعي وأحمد وأبي يوسف
 ومحمد وفاقا للجمه وروايات
 الصحيحة تشهد لذلك لان صلاته

فيه من ربه وأما التقدم على الامام في الخفض للركوع والسجود فقليل يلتحق به من باب
 الاولى لان الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من
 المقاصد واذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فاولى أن يجب فيما هو
 مقصد قال الحافظ ويمكن ان يقال ليس هذا بواضح لان الرفع من الركوع والسجود
 يستلزم قطعه عن غاية كماله قال وقد ورد الزجر عن الرفع والخفض قبل الامام من حديث
 أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعا الذي يخفض ويرفع قبل الامام انما فاصيته بيد
 شيطان وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ قوله أو يحول الله
 صورته الخ الشك من شعبة وقد رواه الطيالسي عن حماد بن سامة وابن خزيمة عن حماد بن
 زيد ومسلم عن يونس بن عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد قاما
 الجدان فقالا رأس وأما لريبع فقال وجهه وأما يونس فقال صورة والظاهر انه من
 قصر في الرواية قال عياض هذه الروايات متفقة لان الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه
 قال الحافظ لفظ الصورة يطابق على الوجه أيضا وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل
 فهي المعتمد وخص وقوع الوعيد عليهم لانها وقعت الختامية وظاهر الحديث يقتضي
 تحريم الرفع قبل الامام لكونه نوعا عليه بالمسح وهو أشد العقوبات وبذلك حرم النووي
 في شرح المذهب ومع القول بالتحريم فالجهد وروى ان فاعله يائم وتجزئه صلته وعن ابن
 عريبط وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على ان النهي يقتضي الفساد
 والوعيد بالمسح في معناه وقد ورد التصريح بالنهي في رواية أنس المذكورة في الباب
 عن السابق بالركوع والسجود والقيام والقعود وقد اختلف في معنى الوعيد المذكور
 فقليل يمتثل ان يرجع ذلك الى أمر معنوي فان الجمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا
 المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجح هذا الجواز ان
 التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين لكن ليس في الحديث ما يدل على ان ذلك يقع ولابد وانما
 يدل على كون فاعله متعرضا لذلك ولا يلزم من التعرض الشيء وقوعه وقيل هو على ظاهره
 اذ لا مانع من جواز وقوع ذلك وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على جواز وقوع المسح في
 هذه الامة وأما ما ورد من الادلة القاضية برفع المسح عنها فهو المسح العام ومما بعد الجواز
 المذكور وما عند ابن حبان بلفظ ان يحول الله رأسه رأس كاب لانتفاء المناسبة التي
 ذكرها من بلادة الجاهل ومما بعد أيضا ايراد الوعيد بالامر المستقبل وباللفظ الدال
 على تغيير الهيئة الحاصلة ولو كان المراد التشبيه بالجار لاجل البلادة لقال مثلاً فرأسه
 رأس جار ولم يحسن أن يقال له اذا فعلت ذلك صرت بلدا مع ان فعله المذكور وانما نشأ
 عن البلادة واستدل بالاحاديث المذكورة على جواز المقارنة ورد بانها ادات بمنطوقها
 على منع المسابقة وبعثهم ما على طلب المتابعة وأما المقارنة فمكسوت عنها قوله ولا
 بالانصراف قال النووي المراد بالانصراف السلام انتهى ويحتمل ان يكون المراد النهي

صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة بمحولة على حالة الامامة لكون ذلك هو الاكثرا لغلط من أحواله
 وخالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه حديث اذا قال سمع الله من خيمه فقولوا ربنا لك الحمد وهذه قسمة منافقة

لشركة كتبه صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على
انفراد صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة النفل بوقية بين الحديثين ٢١ قال الحافظ الشوكاني في السيل أقول

قد ورد ما يدل على أنه يجمع بين التسميع والجد كل مصلا ما كان أو مأموماً أو منفرداً وقد أوضحت ذلك في شرح المنتقى والزيادة مقبولة انتهى وتمام هذا الحديث هكذا ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه أى من السجود ثم يكبر حين يسجد أى الثانية ثم يكبر حين يرفع رأسه أى منها ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثانية أى الركعتين الأولىين بعد الجلوس أى للشهادة الأولى وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله كان يكبر في كل خفض ورفع ورواه ستة وفيه التحديث والأخبار والعنعنة والسماع والأول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وآخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضي الله عنه أنه صلى إلى جنبه) أى جنب سعد (أيته مصعب) المدي المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال) أى مصعب (قطعت بين كني) أى بان جمع بين أصابعهما (ثم وضعتهما بين نخذي فنهاني أى عن ذلك) (وقال كأنه له) أى التطبيق (فنهينا عنه) بضم النون وفي كتاب الفتوح لسيف عن مسروق أنه سأل عائشة

عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الامام لفائدة ان يدرك المؤتم الدعاء أولاً احتمال ان يكون الامام قد حصل له في صلاته سؤوفيد كرو هو في المسجد ويعود له كما في قصة ذي الديدن وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضهم على الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود باسناد رجاله ثقات انه قال اذا سلم الامام وللرجل حاجة فلا ينظره اذا سلم أن يستقبله بوجهه وان فصل الصلاة التسليم وروى عنه انه كان اذا سلم لم يلبث ان يقوم أو يتحول من مكانه

(باب انعقاد الجماعة بأثنين أحدهما صبي أو امرأة)

(عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمنة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت أصلي معه فقامت عن يساره فأخذ برأسى وأقامنى عن يمينه ورواه الجماعة وفي لفظ مصابيح مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا يومئذ ابن عشر وقت إلى جنبه عن يساره فأقامنى عن يمينه قال وأنا يومئذ ابن عشر سنين ورواه أحمد) قوله بت في رواية ثمت قوله يصلى من الليل قد تقدم الكلام في صلاة الليل قوله وأقامنى عن يمينه يحتمل المساواة ويحتمل التقدم والتأخر قليلاً وفي رواية فقامت إلى جنبه وهو ظاهر في المساواة وعن بعض أصحاب الشافعي يستحب ان يقف المأموم دونة قليلاً وليس عليه فيما أعلم دليل وفي الموطأ عن عبد الله بن مسعود قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهجرة فوجدته يسبح فقامت وراءه فقرأ حتى جعلتني حذاءه عن يمينه والحديث له فوائد كثيرة منها ما يوجب له المصنف من انعقاد الجماعة بأثنين أحدهما صبي وليس على قول من منع من انعقاد امامة من معه صبي فقط لا يسئل ولم يستدل لهم في البحر الا بحديث رفع القلم ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم لكان مخصوصاً بحديث ابن عباس ونحوه وقد ذهب إلى أن الجماعة لا تمتع بصبى الهادى والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه وذهب الشافعي والامام يحيى إلى الصحة من غير فرق بين القرض والنفل وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه إلى الصحة في النافلة ومنها صحة صلاة الخوافل جماعة وقد تقدم بعض الكلام على ذلك وسأبقى بقيته ومنها ان موقف المؤتم عن يمين الامام وقال سعد بن المسيب ان موقف المؤتم الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لمخالفته للدلالة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار فليل بل هي صحيحة وهو قول الجمهور وروى عن مسعود بن بطلان صلاة ابن عباس لو وقف عن اليسار لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم له على أول صلاته وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية قالوا وتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة إلى

رضي الله عنهم اعن التطبيق فاجابته بما يحمله انه من صنيع اليهود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لذلك وكان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أمر في آخر الامر بمخالفتهم وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر

هو بائنا دقوى قال انما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعنى التطبيق واستدل به على نسخه بناء على ان المواد بالاخر
الله عليه وآله وسلم وهذه الصيغة مختلف فيها والراجح ان حكمها الرفع ٢٢

والناحي في ذلك هو النبي صلى
وهو مقتضى تصرف البخارى
وكذا مسلم اذا خرج في صحيحه
وعند الداريمى كان بنو عبد الله
ابن مسعود اذا ذكرهم واجعلوا
أيديهم بين أنفخاذهم فصلت الى
جنب أي ضرب بدى الحديث
فادت هذه الزيادة مستند
مصعب في قول ذلك وأولاد ابن
مسعود أخذوه عن أبيهم قال
الترمذى التطبيق منه وخ عند
أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك
الاماروى عن ابن مسعود
وبعض أصحابه انهم كانوا
يطبقون انتهى وقد ورد ذلك
عن ابن مسعود ومثلا في صحيح
مسلم وغيره وفيه قال هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وجل هذا على ان ابن
مسعود لم يبلغه التسخ وروى
عبد الرزاق عن علفمة
والسود قال صلينا مع عبد الله
فطبق ثم لقينا عمر فصلينا معه
قطقنا فلما انصرف قال ذلك
شئ كنا فعله ثم تركه وفي الترمذى
عن عبد الرحمن السالى قال قال
لنا عمر بن الخطاب ان الركب
مئة لكم فخذوا بالركب ورواه
البيهقى بلفظ كما اذا ركعنا
جعلنا أيدينا بين أنفخاذهنا فقال
عمر ان من السنة الاخذ بالركب
وهذا أيضا حكمه حكم الرفع
لان العباد اذا قال السنة

آخر جاعن اليسار عما رغبنا فيه تقرير من جهل الموقف والجهل عذر وسباني
الكلام على الموقف للمؤتم الواحد والاثني والجماعة في أبواب مواقف الامام والمأموم
ومن اجوز الا تمام عن لم ينوالامامة وقد يوب البخارى ذلك وفي المسئلة خلاف
والاصح عند الشافعية انه لا يشترط لعنة الاقتداء ان ينوى الامام الامامة واستدل
لذلك ابن المنذر بحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في رمضان قال فبغت
فصمت الى جنبه ووجه آخر فقام الى جنبى حتى كاد حط فلما أحس النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بنا تجوز في صلاته الحديث وسباني وهو ظاهر في انه لم ينوالامامة ابتداء وانفقوا هم
به ابتداء وآخرهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخارى وذهب أحد الى الفرق
بين النافله والقرينة فشرط ان ينوى في القرينة دون النافله وفيه نظر لحديث أبي
سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلى وحده فقال الارجل يتصدق على
هذا فبصلى معه أخرجه أبو داود وقد حسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وعن أبي سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من استبقت

من الليل وأيقظ أهله فصليا ركعتين جميعا كتب من الذالكين الله كثيرا والذالكات
رواه أبو داود الحديث ذكر أبو داود ان بعضهم لم يرفعوه ولا ذكر أباهم يرفعوه كلام
أبي سعيد وبعضهم رواه موقوفا وقد أخرجه النسائي وابن ماجه مسندا وفيه مشروعية
ابقاظ الرجل أهله بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ
امراته فان أبى نضح في وجهه الماء رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت
زوجها فان أبى نضعت في وجهه الماء وفي اسناده محمد بن عجلان وقد وثقه أحمد ويحيى
وأبو حاتم واستشهد به البخارى وأخرج له مسلم في المتابعة وتكلم فيه بعضهم وحديث
الباب استدلل به على صحة الامامة وانعقادها بركب واحد والى ذلك ذهب الفقهاء
ولكنه لا يفتي ان قوله فصليا ركعتين جميعا محقق لانه يصديق عليهما اذا صلى كل واحد
منهما ركعتين منفردا انهما صليا جميعا ركعتين أى كل واحد منهما ما فعل الركعتين ولم
يقع لهما أحدهما فقط ولكن الاصل صحة الجماعة وانعقادها بالمرأف مع الرجل كما تنعقد
بالرجل مع الرجل ومن منع من ذلك فعليه الدليل ويؤيد ذلك ما أخرجه الاسماعيلي في
مستخرجه عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد
صلى بنا وقال انه حديث غريب وقد روى الشافعى وابن أبي شيبة والبخارى تعليقا عن
عائشة انها كانت تأتم بعلامها وحكى المهدى في البحر عن العسكرة انه لا يؤم الرجل
امراته واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم آخرهن حيث أخرهن الله وقوله
شرع قوف النساء أولها وإيس في ذلك ما يدل على المطلوب واستدل أيضا بأن عليا عليه

السلام

كذا أو من السنة كذا كان الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولاسيما اذا قال مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبتدأة لمعول كمن بنا والفاعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانه المنى

يا مرقون ينهى فله حكم الرفع (ان تضع أيدينا) من اطلاق اليد على الجزء اى كفتنا (على الركب) شبه القابض عليهم
 فنرى ان اصابعهم الالقبلة حالة الوضع وسلم عن أي يعفور باللفظ امرنا ٢٣ ان تضرب بالاكف على الركب

وروا هذا الحديث الخصة
 ما بين بصري وكوفي ومذني
 وفيه الحديث والمعنة
 والسمع والقول وتابى عن
 تابى عن يحيى والابن عن
 الاب وأخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي والترمذي وابن ماجه
 (عن البراء بن عازب رضى الله
 عنه قال كان ركوع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 وسجوده وبين السجدين) أى
 زمان ركوعه وسجوده وبين
 السجدين أى الجاوس بينهما
 (واذا رفع) أى اعتدل (من
 الركوع) ولا يذرا ذرا فرفع رأسه
 من الركوع وإذا هانجرا الزمان
 من الخنا عن الاستقبال (ما خلا)
 بمعنى الا (القيام) الذى هو
 لقراءة (و) الا (العود) الذى
 هو للشهد (قريما من السواء)
 بالمد من المساواة والاستماع هنا
 من المعنى كان معناه كان أعمال
 صلاته كلها قربة من السواء
 ما خلا القيام والعود فإنه كان
 يطولهما وفيه اشعار بالفتاوت
 والزيادة على أصل حقيقة
 الركوع والسجود وبين
 السجدين والرفع من الركوع
 وهذه الزيادة لا بد ان تكون
 على القدر الذى لا بد منه وهو
 الطمأنينة وقد جزم بعضهم
 بان المراد بالقيام الاعتدال

السلام منع من ذلك قال وهو توقيف وجعله من التوقيف دعوى مجردة لان المسئلة
 من مسائل الاجتهاد وليس المنع مذهب الجميع العشرة فقد صرح الهادى انه يجوز
 الرجل ان يؤم بالمحارم فى النوافل وجوز ذلك التمهيد باللفظ مطلقا

• (باب انفراد المأموم لعذر) •

(ثبت ان الظائفة الاولى فى صلاة الخوف تفارق الامام وتتم وهى مفارقة العذر وعن
 أنس بن مالك قال كان معاذ بن جبل يوم قومه فدخل حرام وهو يريد ان يسقى نخله
 فدخل المسجد مع القوم فاسأراى معاذ اطول تجوز فى صلاته ولحق بنخله يسقيه فلما قضى
 معاذ الصلاة قبل له ذلك قال انه لما فاقى أبجل عن الصلاة من أجل سقى نخله قال فجاء
 حرام الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ عنده فقال يا نبي الله انى أردت ان أسقى نخلاى
 فدخلت المسجد لأصلى مع القوم قال اطول تجوزت فى صلاتى ولحقت بنخلى أسقيه فزعم
 انى متافق فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال افتنان أنت افتنان أنت
 لا تطول بهم اقرأ بسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما وعن بريدة الاسلمى
 ان معاذ بن جبل صلى بالحضاه العشاء فقرأ فيها اقربت الساعة فقام رجل من قبل ان
 يفرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولا شديدا فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاعتذر اليه
 وقال انى كنت أعمل فى نخلى وخفت على الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعنى معاذ صل بالشمس وضحاها ونحوها من السور واهما أحمد باسناد صحيح فان قيل
 فى الصحيحين من حديث جابر ان ذلك الرجل الذى فارق معاذ اسلم ثم صلى وحده وهذا
 يدل على انه ما بنى بل استأنف قيل فى حديث جابر ان معاذ استفتح سورة البقرة فعلم بذلك
 انه ما قصه استأنف وقته فى وقتين مختلفين اما الرجل أول جابن) هذه القصة قد رويت على
 أوجه مختلفة ففى بعضها الم يذكرون تعيين السورة التى قرأها معاذ ولا تعيين الصلاة التى
 وقع ذلك فيها كما فى رواية أنس الم يذكرون فى بعضها ان السورة التى قرأها اقتربت
 الساعة والصلاة العشاء كما فى حديث بريدة الم يذكرون فى بعضها ان السورة التى قرأها
 البقرة والصلاة العشاء كما فى حديث جابر الذى أشار اليه المصنف وفى بعضها ان الصلاة
 المغرب كما فى رواية أبى داود والنسائي وابن حبان ووقع الاختلاف أيضا فى اسم الرجل
 فقيل حرام بن ملحان وقيل حرم بن أبى كعب وقيل حازم بن قيس سليم وقيل سليمان وقيل
 غير ذلك وقد جمع بين الروايات بتعدد القصة وعن جمع بين ابدال ابن حبان فى صحيحه
 قوله ثبت ان الظائفة الاولى الخ سياق فى بيان ذلك فى كتاب صلاة الخوف قوله فدخل حرام

وبالعود الجاوس بين السجدين وردة ابن القيم فى حاشيته على السنن فقال هذا سوفهم من فائله لانه قد ذكرهما بعينهما
 فكيف يستقيم ما وهل يحسن قول القائل جازيذ وعمر ويكره خالد الا يزيد او عمر افانه متى أرادنى الجي عنهما كان متافضا

الشيء في وقتها في الطمانينة وباب ثلثا بقسم الخراج المستثنى من المساواة وقد وقع هذا
برفع رأسه من الركوع بغير استئذان وإذا جمع بين الروايتين ظهر من

بالطواراة المهمة في حديث لال ابن بلدان بكسر الميم وسكون اللام بعد هاء جاءه معاذ
قوله فلما طول يعني ماذا وكذلك قوله فزعم قوله أنى منافى في رواية البخاري فكان
معاذ انال منه والله على تبارك منه وفي رواية ابن عيينة فقال له أنا فقلت يا فلان فقال لا
والله ولا تبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معاذ قال ذلك ولا ثم قاله أصحابه
لارجل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه الرجل كما في حديث الباب وغيره
وعند الناس أنى قال معاذ لئن أصبحت لأذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد كره ذلك
له فإرسل اليه فقال ما جعلك على الذي صنعت فقال يا رسول الله عملت على ناصح في الحديث
ويجمع بين الروايتين بأن معاذ سبقه بالكسوى فلما أرسل له جاء فاشتمكي من معاذ
قوله أفتان أنت في رواية مرتين وفي رواية ثلثا وفي رواية أفانتي وفي رواية أتريد أن
تكون فانتا وفي رواية بما عذلاتك فانتا ومعنى التثنية هنا أن التطويل يكون سببا
لمخرجهم من الصلاة ولترك الصلاة في الجماعة قوله لا تطول بهم فيه أن التطويل منهى
عنه فيكون حراما ولكنه أمر نسبي كما تقدم فنهى لمعاذ عن التطويل لأنه كان يقرأ بهم
سورة البقرة واقتربت الساعة قوله اقرب أسبج اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها الأمر
بقرآن هاتين السورتين متفق عليه من حديث جابر كما تقدم في أبواب القراءة وفي رواية
البخاري من حديثه وأمره بدورتين من أوسط المفضل وفي رواية لمسلم بزيادة الليل إذا
يغشى وفي رواية لمسلم بزيادة اقرب أسبج اسم ربك الذي خلق وفي رواية لمسلم بزيادة
الضحى وفي رواية لمسلم بزيادة والسموات البروج وفيه أن الصلاة بمثل هذه
السور تخفيف وقد يعمد ذلك من لا رغبة له في الطاعة تطويلا قوله العشاء كذا في معظم
روايات البخاري وغيره وفي رواية المغرب كما تقدم فيجمع بمسالف من التعدد أو بان
المراد بالمغرب العشاء مجازا والافاق الصبح أصح وأرجح قوله اقتربت الساعة في
الصحيحين وغيرهما أنه قرأ سورة البقرة كما أشار إلى ذلك المصنف وفي رواية لمسلم قرأ
بسورة البقرة أو النساء على الشك وفي رواية لاشراح قرأ بالبقرة والنساء بلا شك وقد
قوى الحافظ في الفتح اسناد حديث بريدة والله كنهه قال هي رواية شاذة وطريق الجمع
الحل على تعدد الواقعة كما تقدم أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الامكان كما قال
بعضهم أن الجمع بتعدد الواقعة مشكل لأنه لا يظن بمعاذ أن يأمره النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بالتخفيف ثم يعود وأجيب عن ذلك باحتمال أن يكون معاذ قرأ أو لا بالبقرة
فلما قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره بقراءتها ويحتمل أن
يكون النهي وقع أولا لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ثم لما طمأن
نفسهم ظن أن المانع قد زال فقرأ باقتربت لأنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
في المغرب بالطور فصاف صاحب السجل كذا قال الحافظ وجمع النووي باحتمال
أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فأنصرف رجلا ثم قرأ اقتربت في الثانية فأنصرف

الحديث في باب الطمانينة حين
الاستدلال بزيادة في شأن المراد
بالقيام المستثنى القيام للقراءة
وبالنسبة لعود التعمد لشمس كما
سبق واستدل بظاهره على أن
الاعتدال ركن طويل ولا سيما
قوله في حديث أنس حتى يقول
القائل قلنسي وفي الجواب عنه
نعمت ورواه هذا الحديث
الحجة كوفون الأبدل بن الخبر
فبصري وفيه التصديت
والاخبار والعنونة والقول
وشيخ البخاري من أفراد ورواية
نابغ عن نابغ عن صحابي
وأخرج البخاري أيضا في
الصلاة وكذا مسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي في (عن
عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول في ركوعه وسجوده
سبحانك اللهم بالنصب بفعل
مخذوف لزوما أي اسبح سبحانك
اللهم (ربنا) سبحت (بجهدك)
أي بتوفيقك وهدايتك لا يجولى
وقوى فنيمة شكر الله تعالى على
هذه النعمة والاعتراف بها
والمراد من الحمد لازمه مجازا
وهو ما يوجب الحمد من
التوفيق والهداية (اللهم) أي
يا الله (اغفر لي) فيه دلالة
الحديث على الترجمة قبل وإنما
نص فيها على الدعاء دون التسبيح
وان كان الحديث شاملا لما

لقد اشار الى الرد على من كره الدعاء في الركوع كما نرجه الله وأما التسبيح فنهى عنه فاهم هنا
بالتعصب على الدعاء لذلك واحتج الخالف بحديث ابن عباس عندهم من ركع عافا ما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود

فأجبت دعوائهم في الدعاء فقام أن يستجاب لكم وأجيب بأنه لا مضمون له فلا يمنع الدعاء في الركوع كالأصناف في السجود وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كما في الركوع ٢٥ وكذا في السجود وأنما سأل صلى الله

عليه وآله وسلم المغفرة مع كمال عصمته لبيان الاقتدار إلى الله تعالى والأذان له واطهارا للعبودية أو كان عن ترك الأولى أو لارادة تعليم أمته ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وشيخ البخاري فيه من أفراد وفيه الحديث والعنعنة والقول وأخرجه البخاري في المغازي والتمسك به ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة (وعنه) أي عن عائشة في رواية (أخرى يتأول القرآن) والمعنى يمثل أمر الله تعالى في قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي على أحسن الوجوه وأفضل الحالات في فرض الصلاة وتلقاها وهذه الرواية مذكورة في باب التسيب والدعاء في السجود من صحيح البخاري (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد) ولا يصلي ولا الحمد قال في الفتح هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق كثر في ترك بعضهم السجود فقال النووي الخشاع أن لا ترجيح لاحدهما على الآخر وقال ابن دقيق العيد كان اثبات الواو دال على معنى زائد لانه يكون

آخر وقد استدل المصنف بحديث أنس وبريدة المذكورين على جواز صلاة من قطع الائتمام بعد الدخول فيه لعذر أو تم لنفسه وجع بينه وبين ما في الصحيحين من أنه سلم ثم استأنف به عدد الواقعة ويمكن الجمع بأن قول الرجل تجوزت في صلاتي كما في حديث أنس وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث بريدة لا ينافي الخروج من صلاة الجماعة بالتسليم واستئنافها فرادى والتجوز فيها لأن جميع الصلاة توصف بالتجوز كما توصف به بقية ما يؤيد ذلك ما رواه النسائي بلفظ فأنصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد وفي رواية لمسلم فأنصرف رجل فسلم صلى وحده وغاية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب محتملا وما في الصحيحين وغيرهما مبني لذلك

* (باب استقال المنفرد ما في النوافل) *

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحقت فقامت خلفه وقام رجل فقام إلى جنبه ثم جاء آخر حتى تكاثروا فلما أحس رسول الله صلى الله عليه وسلم اتساع خلفه تجوز في صلاته ثم قام فدخل منزله فصلى صلاة لم يصلها عندنا فلما أصبحنا قلنا يا رسول الله أفطنت بنا الليلة قال نعم فذلك الذي حاق على ما صنعت رواه أحمد ومسلم وعن بسير بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ جرة قال حسبت أنه قال من حضر في رمضان فصلى فيها إلى أن يصلي بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقول تقرب إليهم فقال قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم فصلوا أي الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرفوعة في بيته المكتوبة رواه البخاري وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرته وجدوا الحجر قصير فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ناس يصلون بصلاته فاصبحوا فتحدثوا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الليلة الثانية فقام ناس يصلون بصلاته رواه البخاري) قوله فقامت خلفه فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الإمام وسبق في أبواب موقف الإمام والمأموم ما يدل على خلاف ذلك قوله تكاثروا قال في القاموس الرهط قوم الرجل وتبيلته ومن ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فهم أمره ولا واحد له من لفظه الجميع أرهط وأرهط وأرهط قوله فلما أحس رسول الله صلى الله عليه وسلم اتساع خلفه تجوز في صلاته فعل ذلك مخافة أن يكتب عليهم كما في سائر الأحاديث وليس في تجوزهم صلى الله عليه وسلم ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما فاعوا لانه لو كان غير جائزا لم يقرهم على ذلك بعد علمه به وأعلامهم له قوله اتخذ جرة أكثر الرايات بالرام للشمع في الزاوي قوله جعل بقية أي يصلي من قعوده لا يراه الناس فيأقوا به قوله من صنيعكم بفتح الصاد واثبات الياء ولا كثر بضم الصاد وسكون

التي تدبر مثلاً ربنا استجب ولك الحمد فيشتغل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقبل حالية وإن أكثر جواربها وقال الأثرم سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا

فذلك الحد وبقول ثبت فيه عدة أساليب وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث حرم الله لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك واستدل به هذا الحديث المالكية والخمسة على ان الامام ٢٦ لا يقول ربنا لك الحمد وعلى ان المأموم لا يقول

سمع الله ان جمده ليكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية والله صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد بفعل التسميع الذي هو طلب التحميد للامام والتحميد الذي هو طلب الاجابة للمأموم ويدل قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الاشعري عنده وسلم واذا قال سمع الله ان جمده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ولا دلائل لهم في ذلك لانه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي بل فيه ان قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الامام سمع الله ان جمده ولا يمنع أن يكون الامام طالبا ومحجبا فهو كمسئلة التامين السابقة وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ما رأيت توفي أصلي فيجمع بينهما الامام والمفتري والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد بذلك وقد مضى من الحافظ الشوكاني انه ورد ما يدل على انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل اماما كان او مأموما ومنفردا فانه من وافق قوله قول الملائكة أي

النون وليس المراد صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا اصواتهم وصاحوا به ليخرج اليهم وحسب بعضهم الباب لظنهم انه نام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحيحه وزاد فيه حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قسم به قوله فان افضل الصلاة المرفوعة المراد بالصلاة الجنس الشامل لكل صلاة فلا يخرج عن ذلك الا المكتوبة لاسيما نفلها وما يتعلق بالمسجد كتحيته وهل يدخل في ذلك ما وجب لعارض كالندوة فيه خلاف والمراد بالمرجئ من الرجال فلا يدخل في ذلك النساء ما تقدم من ان صلاتهن في بيوتهم المكتوبة وغيرها افضل من صلاتهن في المساجد قال النووي انما حدث على النافله في البيت لكونه ابعد من الرياء وأخفى ولتبرك البيت بذلك وتزل فيه الرحمة وعلى هذا يمكن ان يخرج بقوله في بيته غيره ولو آمن فيه من الرياء قوله الا المكتوبة المراد بها الصلوات الخمس قيل ويدخل في ذلك ما وجب بعارض كالندوة قوله في حجرته ظاهره ان المراد بحجرة بيته ويدل عليه ذكر جدار الحجرة وأوضح منه رواية جدار بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي نعيم بلفظ كان يهني في حجرة من حجر أزواجه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون الحجرة التي احتج بها في المسجد بالحصى كما في بعض الروايات وكما تقدم في حديث زيد بن ثابت ولابي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة انها هي التي نصبت له الحصى على باب بيته قال في الفتح فاما أن يحمل على التعدد وعلى المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة اليها والاحاديث المذكورة تبدل على ما توجب له المصنف رحمه الله من جواز انتقال المنفرد اماما في النوافل وكذلك في غيره ما تقدم الفارق وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة بأشهر وقد استدلل البخاري في صحيحه بحديث عائشة المذكور على جواز ان يكون بين الامام وبين القوم الموقنين به حائط أو سترة

* (باب الامام ينقل مأموما اذا استخلف فخصر مستخلفه) *

(عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عمرو بن عوف ليصلي بينهم فحاث الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أتصلي بالناس فاقم قال نعم قال فصلي أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخصص حتى وقف في الصف فصلى الناس وكان أبو بكر لا يثبت في الصلاة فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرجع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك ان تثبت اذا أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي خازمة ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيكم

سمعه جدهم (غفر له ما تقدم من ذنبه) وهو ظاهر ما تقدم في مسألة التامين وظاهره ان الموافقة في الحد في الصلاة لا مطلقة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال لا قربن اليكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من

التقريب أي لأقربكم إلى صلاته وأقرب صلاته إليكم وللطهارة لا ينسكم (فكان أبو هريرة رضي الله عنه يفتي في الركعة
الآخرى من) ثلاث صلوات (صلاة الظهر وصلاة العشاء ٢٧ وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده) فيه

القنوت بعد الركوع في

الاعتدال وقال مالك يفتي

قبله دائما وظاهر سياق الحديث

أنه مرفوع إلى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم وليس موقوفا

على أبي هريرة لقوله لأقرب

إيكم صلاة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم ثم فسر الراوي بقوله

فكان أبو هريرة الخ وقيل

المرفوع منه وجود القنوت

لا وقوعه في الصلوات المذكورة

ويدل له ما في رواية شيبان عن

يحيى عنه - البخاري في تفسير

سورة النساء من تخصيص

المرفوع بصلاة العشاء لكن

لا يثبت هذا كونه صلى الله عليه

وآله وسلم قنيت في غير العشاء

فالظاهر أن جميعه مرفوع

(فمسندوه للمؤمنين وبلغن

الكفار) الغيب المعينين وأما

المعين فلا يجوز لعنه حيا كان

أو ميتا إلا من علمنا بالنصوص

موته على الكفر كما في لهب

ورواة الحديث ما بين بصري

ودستواق ويعاني ومدني وفيه

التحديث والعنه منة والقول

وشخ البخاري فيه من إرادته

وأخرجه مسلم وأبو داود

والنسائي في الصلاة (وعن

أنس بن مالك رضي الله عنه قال

كان القنوت في أول الأمر أي في

الزمن النبوي صلى الله عليه وآله

أكثر ثم التصديق من نابه ثنى في صلاته فليصبح فإنه إذا أصبح التفت إليه وانما التصديق

لأنه متفق عليه وفي رواية لا بعد وأبي داود والنسائي قال كان قتال بين بني عمرو بن

عوف فباغ النبي صلى الله عليه وسلم فأتاهم بعد الظهر ليصلح بينهم وقال يا بلال إن حضرت

الصلاة ولم أت فمرأيا بكر فليصل بالناس فالحضرة العصر أقام بلال الصلاة ثم أمرأيا بكر

فمقدم وذكر الحديث) قوله ذهب إلى بني عمرو بن عوف أي ابن مالك بن الأوس والأوس

أحد قبيلتي الأوس وهما الأوس والخزرج وبني عمرو بن عوف بطن كعبية من الأوس

وسبب ذهابه صلى الله عليه وسلم إليهم كما في الرواية التي ذكرها المصنف وقد ذكر نحوها

البخاري في الصحيح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم أن أهل قباء قتلوا حتى تراموا

بالجارة فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال أذهبوا ليصلح بينهم وله فيه من رواية

غسان عن أبي حازم فخرج في ناس من أصحابه وله أيضا في الأحكام من صحيحه من طريق

حماد بن زيد أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر والطبراني أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال

الصلاة الظهر قوله غسان الصلاة أي صلاة العصر كما صرح به البخاري في الأحكام من

صحيحه قوله فقال أقبل بالناس في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف أن النبي صلى الله

عليه وسلم هو الذي أمر بلالا أن يأمرأيا بكر بذلك وقد أخرج نحوها ابن حبان

والطبراني ولا يخالفه بين الروايتين لأنه يحتمل على أنه استفهمه هل تبادر أول الوقت أو

لأنه نظر يحيى النبي صلى الله عليه وسلم فخرج أبو بكر المبادرة لأنهم فضيلة محقة فلا تترك

الفضيلة متروكة قوله فاقم بالنصب لأنهم بعد الاستفهام ويجوز الرفع على الاستئناف

قوله قال ثم في رواية للبخاري أن شئت وانما فوض ذلك إليه لاحتمال أن يكون عنده

زيادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله فصل أبو بكر أي دخل في الصلاة وفي

لفظ البخاري فقدم أبو بكر فكبر وفي رواية فاستفتح أبو بكر وبهذا يجاب عن سبب

استقراره في الصلاة في مرض موته صلى الله عليه وسلم وأما عدم الاستقرار في هذا

المقام لأنه هنالك قدم صلى معظم الصلاة فحسن الاستقرار وهنالك بعض الاليسير فلم يحسن

قوله فخلص في رواية للبخاري بخايش حتى قام عند الصف واسلم فخرق الصفوف قوله

وصفي الناس في رواية للبخاري فأخذ الناس في التصفيح قال سهل أتدرون ما التصفيح

هو التصفيق وفيه أنهم امتدوا فأن وقد تقدم التنبيه على ذلك قوله وكان أبو بكر لا يذنت

قيل كان ذلك لعلمه بالنهي وقد تقدم الكلام عليه قوله فرقع أبو بكر يديه فحمد الله الخ

ظاهره أنه تلفظ بالحمد وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالحمد والشكر بيده ولم ينسكهم قوله

أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك

يدل على ما قاله البعض من أن سلوك طريقة الأدب خير من الامتنال ويؤيد ذلك عدم

انكاره صلى الله عليه وسلم على علي عليه السلام لما امتنع من محو اسمه في قصة الخديجة

وآله وسلم فله حكم الرفع (في صلاة المغرب) صلاة (الغيب) ثم تركه قال في الفتح وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث
في المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسبب في اختلاف النقل عن أنس في القنوت ومحل في الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل

استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة في آخر أبواب الوتر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وشيخ البخاري فيه من أفراد وفيه الحديث والعنونة والقول ٢٨ (عن رفاعه بن رافع الزرقي رضي الله عنه أنه قال كل يوماً من

وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صفة الصلاة قوله أكثرتم التصديق ظاهره أن الإنكار إنما حصل لكثرة الإطلاقه ولكن قوله إنما التصديق للناس يدل على منع الرجال منه مطلقاً قوله التفت إليه بضم المثناة على البناء للجهول وفي رواية البخاري فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله لا التفت والحديث يدل على ما يؤيد له المصنف من جواز أن يقول الإمام ما موما إذا استخلف فحضر مستخلفه وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ونوقض أن الخلاف ثابت وإن الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز وروى عن ابن القاسم الجواز أيضاً والحديث فوائده كماله مصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه من العلم أن المشي من صف إلى صف يليه لا يطل وإن جد الله لا يمر يحدث والتبسية بالتسبيح جائز وإن الاستخلاف في الصلاة لعذر جائز من طريق الأولى لأن قصاره وقوعها بأمامين أو من فوائده الحديث جواز كون المرن في بعض صلاته أماماً وفي بعضها مأموماً وجواز رفع المدين في الصلاة عند الدعاء والنساء وجواز الالتفات للحاجة وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة وجواز الحمد والشكر على الوجهة في الدين وجواز امامة المفضل للفاضل وجواز العمل الذليل في الصلاة وغير ذلك من الفوائد (وعن عائشة قالت مرض

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبابكر يصلي بالناس فخرج أبو بكر يصلي

فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين فأراد أبو بكر أن

يأخر فأومأ إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن مكانك ثم أتياه حتى جلس إلى جنبه عن

يسار أبي بكر وكان أبو بكر يصلي قائماً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعداً

يقعدى أبو بكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلاة أبي بكر موقفة عليه

وللبخاري في رواية فخرج يهادى بين رجلين في صلاة الظهر وسلم وكان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسههم التكبير) قوله مرض رسول الله صلى الله

عليه وسلم هو مرض موته صلى الله عليه وسلم قوله مروا أبابكر استدلالاً على أن الأمر

بالأمر بالنهي يكون أمراً به كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل الأصول وأجاب المانعون

بأن المعنى ياغوا أبابكر أي أمرته والبحث مستوفى في الأصول قوله فخرج أبو بكر فيه

حذف دل عليه سياق الكلام والتقدير غامر وبه فخرج وقد ورد مبيناً في بعض روايات

البخاري باللفظ فأناه الرسول فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلي

بالناس فقال أبو بكر وكان رقيقاً يا عمر صلى بالناس فقال له عرأت أحق بذلك قوله فوجد

النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم وجد الخفة في ذلك

الصلاة بعينها ويحتمل ما هو أعم من ذلك قوله يهادى بضم الهاء أي يهده على

الرجلين مقبلاً في مشيه من شدة الضعف والتمادى التمايل في المشي البطي قوله بين

الأيام (نصلي وراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المغرب (فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسبيح وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الاعتدال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله فلما رفع رأسه أي فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل (قال رجل) هو رفاعه بن رافع راوى هذا الحديث كما جزم به في الفتح وكذا قال ابن بشكوال وهو في الترمذي وإنما كفى عن نفسه لقصده إخفاء عمله ونقل البرماوى عن ابن منده أنه جعله غير راوى الحديث وإن الحاكم جعله معاذين رفاعه فوهم في ذلك (ربنا ولك الحمد) بالواو (جدداً) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لك الحمد (كثيراً طيباً) خالصاً عن الرياء والسمعة (مباركاً) أي كثير الخير (فيه) زاد رفاعه بن يحيى مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى وفيه من حسن التقوى يرضى إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال من

المتكلم) بهذه الكلمات زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة (قال) رفاعه بن رافع (أنا) فقال كيف قلت فدكره فقال والذي نفسي بيده الحديث وإمام بعين صلى الله

عليه وآله وسلم واحد بعينه لم تذهب المبادرة بالحواب من المستكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انظروا بعضهم لبعض ليجيب وحاجهم
على ذلك خشية ان يرد في حقهم شيء ظن انهم انه اخطأ فيما فعل ٢٩ ورجوا ان يقع الغفوة عنه ويدل له ما في

رواية أخرى عند ابن قانع قال
رفاعة فوددت اني خرجت من
مالي وانى لم أشهد مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تلك
الصلاة الحديث وكانه صلى الله

عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم
ذلك فعزفهم انه لم يقل بأسا ويدل
لذلك حديث مالك بن ربيعة
عنه لما رأى داود قال من القائل
الكامة فلم يقل بأسا قال صلى الله
عليه وآله وسلم (رأيت بضعة)

وفي رواية بضعة (وثلاثين ملكا)
أى على عدد حروف الكلمات
أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين
الثلاث والتسع ولا يختص بها
دون العشر بخلاف الجوهري
والحديث يرد عليه فانزل الله
نهى الى بعد مدح وف الكلمات
ملائكة في مقابلة كل حرف

ملكاً تعظيماً لهذه الكلمات
واما ما وقع في حديث أنس عند
مسلم فالمراد بفقده كما أفاده في
الفتح بالنظر بعدد الكلمات على
اصطلاح النحاة ولفظه لعدد
رأيت اثني عشر ملكاً
(يتدر ونها) أى يسارعون الى
الكلمات المذكورة (ايهم)

يكتبها أول) بالبناء على الضم لنية
الاضافة ويجوز ان يكون معرباً
بالنصب على الحال وهو غير منفرد
والعنى ان كل واحد يسرع
امكتب هذه الكلمات قبل
الاخر ويصعد بها الى حضرة

رجلين في البخارى انهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب سلام الله عليهما وفي
رواية انه خرج بين بريرة وفريسة قال النووي ويجمع بين الروايتين بأنه خرج من البيت
الى المسجد بين هاتين ومن ثم الى مقام المصلى بين العباس وعلي أو يحتمل على التعدد ويدل
على ذلك ما في رواية الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن
العباس قال الحافظ وأما ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم خرج بين الفضل بن
العباس وعلي فذلك في حال مجيئه صلى الله عليه وسلم الى بيت عائشة قوله ثم أتيا به في
رواية للبخارى ثم أتيا به وفي رواية انه ان ذلك كان بأمره ولفظها فقال أحبا انى الى
جنبه فاجلسا له قوله عن يسار أبي بكر فيه رد على القرطبي حيث قال لم يقع في الصحيح
بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن عيين أبي بكر أو عن يساره قوله بفتح ي أبو
بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤتمياً وقد اختلف في ذلك اختلفا فاشهدا كما قال الحافظ في رواية لابي داود ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان المقدم بين يدي أبي بكر وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن
عائشة أنها قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم وأخرج ابن المنذر عن
رواية مسلم بن ابراهيم عن شعبة بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر
وأخرج ابن حبان عنه بلفظ كان أبو بكر يصلى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
يصلون بصلاة أبي بكر وأخرج الترمذى والنسائى وابن خزيمة عنه بلفظ ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قال في الفتح تصافرت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدل على
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام في تلك الصلاة ثم قال بعد ان ذكر الاختلاف
في العلماء من سلك الترجيح فقد قدم الرواية التي فيها ان أبا بكر كان مأموماً للجزم بها في
رواية أبي معاوية وهو أضعف في حديث الاعمش من غيره ومنهم من عكس ذلك فقد قدم
الرواية التي فيها انه كان اماماً ومنهم من سلك الجمع فعمل القصة على التعدد والظاهر
من رواية حديث الباب المتفق عليهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤتمياً لان الاقتداء المذكور المراد به الاتهام ويؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها
المصنف بلفظ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير
وقد استدلل بحديث الباب القائلون بجواز اقتحام القائم بالقاعد وسياق بسط
الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس قوله وأبو بكر يسمعهم التكبير
فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المؤمنين وقد قيل ان جواز ذلك يجمع
عليه ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية انه يقول بسلطان صلاة المسمع

(باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحي)

(عن أبي سعيد ان رجلاً دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها

الله تعالى لعظم قدرها وفي رواية رفاعة بن يحيى ايهم يصعد بها أول ولطبراني من حديث أبي أيوب ايهم يرفعها والظاهر
ان هؤلاء الملائكة غير الحافظة ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ملائكة يظفون بالطريق يلقون أهل

الذكر الحديث واستدل به على ان بعض الطاعات قد يكتسبها غير الحافظة والحسنة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما قال ان
 يتعلم السامعون كلامه فيقولون مثله واستدل به
 ٣٠ على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما توارثوا كان غير

مخالف لما توارثوا وعلى جواز رفع الصوت بالذكر كما لم يشترط على من معه وعلى ان العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة وان المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تشييت العاطس وعلى تطويل الاعتدال بالذكر واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت للتبليغ خلف الامام وتعبئة الزين بن المنير بان سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا التعقب نظر لان غرض ابن بطال اثبات جواز الرفع في الجلبة وقد سبقه اليه ابن عبد البر واستدل به بإجماعهم على ان الكلام الاجنبى يطل عمده الصلاة ولو كان سراً قال فكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يطأها ولو كان جهراً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه) قال ثابت البناني (انه كان يبعث) أى يصف (لن الصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مكان يصلي فاذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول) أى الى ان نقول (قد نسي) وجوب الهوى الى السجود قاله الكرماني وأنه في صلاة أو ظن انه وقت القنوت من طول قيامه أو وقت التشهد حيث كان جالساً قال ابن دقيق العيد

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق على ذاق صلى الله معه فقام رجل من القوم فصلى معه رواه أحمد وأبو داود والترمذي بمعناه وفي رواية لا حمد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحبه الظهر فدخل رجل وذكره الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان وحسنه الترمذي قال وفي الباب عن أبي امامة وأبي موسى والليث بن عمار انتهى وأحاديثهم بالفظ الاثنان فما فوقهما جماعة قوله ان رجلاً دخل المسجد لفظ أني داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً يصلي وحده قوله من يتصدق لفظ أني داود ألا رجلاً يتصدق ولفظ الترمذي أيكم يتجر على هذا قوله فقام رجل من القوم فصلى معه هو أبو بكر الصديق كما بين ذلك ابن أبي شيبة والحديث يدل على مشروعية الدخول مع من دخل في الصلاة منفرداً وان كان الداخل معه قد صلى في جماعة قال ابن الرفعة وقد اتفق الكل على ان من رأى شخصاً يصلي منفرداً لم يلحق الجماعة فيستحب له ان يصلي معه وان كان قد صلى في جماعة وقد استدل الترمذي بهذا الحديث على جواز ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول أحمد وإسحاق وقال آخرون من أهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال البيهقي وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب والبقى والليث بن سعد والاوزاعي وأصحاب الرأي وقد استدل بهذا الحديث أيضاً على ان من صلى جماعة ثم رأى جماعة يصلون يستحب له ان يصلي معهم وقد تقدم البحث عن ذلك واستدل به أيضاً على ان أقل الجماعة اثنان وعلى انه غير واجبة لعدم انكاره على الرجل المتأخر عنها المداخل وحده وقد قدمنا الكلام على ذلك والحديثين بخصوصات حديث لانه اداء صلاة في يوم مرتين كما تقدم

(باب المسبوق يدخل مع الامام على أى حال كان ولا يعتد بركعة لا يدرك ركوعها)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة ونحن ساجدون فاصعدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواه أبو داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة أخرجهما وعن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح والحديث الثاني عزاه المصنف الى الشيخين وقد طول الحافظ الكلام عليه في التخصيص فليراجع والحديث الثالث قال في التخصيص فيه ضعف وانقطاع قوله

وهذا صريح في الدلالة على ان الاعتدال ركن طويل بل هو فصل فيه فلا يقبى الغدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسميات كالركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلته النص فهو فاسد

الاعتبار وأيضا الذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الكوع فتذكر رمضان ربي العظيم فلا يجزئ قدر
قوله اللهم ربنا لك الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه وقد شرع ٣١ في الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من

حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي
سعيد الخدري وابن عباس بعد
قوله حمدا كثيرا طيبا ملء
السموات وملء الأرض وملء
ما شئت من شيء بعد وزاد في
حديث ابن أبي أوفى اللهم
طهرني بالنج والبرد الخ وزاد في
حديث آخر أهل النماء والحمد
إلى آخره ومن ثم اختار النووي
جواز تطويل الركن القصير
خلافًا لما رجع في المذهب واستدل
لذلك بحديث حذيفة عنده سلم
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
ركعة بالبصرة وغيره أخرج نحو
ما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك
الحمد يا أطول يا أكرم يا أكره
قال النووي الجواب عن هذا
الحديث صعب والاقوى جواز
الإطالة بالذكر انتهى وقد أشار
الشافعي في الام إلى عدم
البطلان فقال في ترجمة كيف
القيام بعد الركوع ولو أطال
القيام بذكر الله أو يدهو
أو ساهى أو هو لا ينوي به القنوت
كرهت له ذلك ولا إعادة إلى آخر

فاحمد وافيه مشروعية السجود مع الامام لمن أدركه ساجدا قول ولا تعدوها شيئا
بضم العين وتشديد الدال أي وافقه في السجود ولا تجعلوا ذلك ركعة قول ومن أدرك
الركعة قيل المراد به هنا الركوع وكذلك قوله في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة
من الصلاة فيكون مدرك الامام را كما مدر كالللك الركعة وإلى ذلك ذهب الجمهور
وقد بسطنا الكلام في ذلك في باب ما يجزئ قراءة المأموم وانصاه وبيننا ما قلناه الصواب
قوله فقد أدرك الصلاة قال ابن رسلان المراد بالصلاة هنا الركعة أي صحت له تلك
الركعة وحصل له فضيلتها انتهى قوله فليصنع كما يصنع الامام فيه مشروعية دخول
اللاحق مع الامام في أي جزء من أجزاء الصلاة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود
والقعود وانظر قوله والامام على حال والحديث وان كان فيه ضعف كما قال الحافظ
أمكنه يشهد له ما عند أحمد وأبي داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال أحيت
المسلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه فقام معاذ فقال لأبجدده على حال أبدا إلا
كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال فجاء وقد سبقته النبي صلى الله عليه وسلم به فنهاها قال
فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضي فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد سن لكم معاذ فلهكذا فاصنعوا وابن أبي ليلى وإن لم يسمع من معاذ فقد
رواه أبو داود ومن وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فقال معاذ لا أراه على حال إلا كنت عليها
الحديث ويشهد له أيضا ما رواه ابن أبي شيبه عن رجل من الأنصار هو عمار بن وجدني
را كعها أو قاتما أو ساجدا فليكن معي على حالي التي أنا عليها أو ما أخرجه سعيد بن منصور
عن أناس من أهل المدينة مثل لفظ ابن أبي شيبه والظاهر أنه يدخل معه في الحال التي
أدركه عليه ما كبيرا معتدًا بذلك التكبير وإن لم يعتد بها أدركه من الركعة كمن يدرك الامام
في حال سجوده أو قعوده وقالت الهادوية أنه يقعد ويسجد مع الامام ولا يحرم بالصلاة
ومتي قام الامام أحرم واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة ولا تعدوها شيئا وأجيب عن
ذلك بأن عدم الاعتماد المذكور لا ينافي الدخول بالتكبير والاكتفاء به

(باب المسبوق يقضي ما فاتة إذا سلم امامه من غير زيادة)

(عن المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فقبض
وذكروا وضوءه ثم عمد الناس وعبد الرحمن يصلي بهم فصلى مع الناس الركعة الأخيرة فلما
سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتم صلاته فلما انصافها أقبل عليهم فقال
قد أحسنتم وأهبطت يغبطهم أن صلوا الصلاة لو قم امتنع عليه ورواه أبو داود قال فيه
فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلى الركعة التي سبق بهم الميز عليها شيئا قال أبو داود
أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه

لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله قرأ من السور أن كان يركع بقية قدر
قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت معتدلة لو كان إذا طال القراءة أطال بقية الركعة وإذا أخفها

أشرف بقية الاركان فتدبث انه قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن انس انهم خروا في السجدة وقد روي عن تسبيحات
 فيجعل على انه اذا قرأ دون الصافات ٢٢

قلت ينظر في هذا الجمل فهو
 مترتب على كون السجود الذي
 يقرأ فيه عشر تسبيحات هو في
 تلك الصلاة التي قرأ فيها الصافات
 فان صح ذلك صح الجمل المذكور
 والله أعلم (عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم حين
 يرفع رأسه من الركوع يقول
 سبح الله من حمده وفي الاعتدال
 ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع
 بينهما (يدعوا رجال) من المسلمين
 (فيسبحهم بأسمائهم) استدله به
 على ان محلى القنوت بعد الرفع
 من الركوع وعلى ان تسمية
 الرجال بأسمائهم فيما يدعى لهم
 وعليهم لا يقصد الصلاة (فيقول)
 صلى الله عليه وآله وسلم اللهم أنج
 الوليد بن الوليد بن المغيرة
 المخزومي أخا خالد بن الوليد (و) أنج
 (سلة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي
 جهل بن هشام (و) أنج عياض بن
 أبي زبيعة) أخا أبي جهل لأمه
 وكل هؤلاء الذين دعا لهم فخوا
 من أسير الكفار بسيرة دعائه
 صلى الله عليه وآله وسلم (وأنج
 المستضعفين من المؤمنين) من
 باب عطف العام على الخاص ثم
 يقول صلى الله عليه وآله وسلم
 (اللهم أشد وطأة) من الوطء
 وهو شدة الاعتداء على الرجل
 والمراد أشد بأسك وأعقوبتك

يحدثنا السهو) قوله في غزوة تبوك هي آخر غزوة فزارها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنفسه وذلك في سنة تسع من الهجرة قوله وذكر وضوءه مقدمة تقدم في باب المعارضة في
 الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس قوله ثم عمد الناس بفتح العين المهمة والميم
 بعد هذا دل مهملة أي قصد والناس مقول به قوله وعبد الرحمن يصلي بهم جملة حالية
 وفيه دليل على انه اذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار منها لم ينتظر الامام
 وان كان فاضلا وفيه أيضا ان فضيلة أول الوقت لا يعادلها فضيلة الصلاة مع الامام
 الفاضل في غيره قوله يصلي بهم يعني صلاة الفجر كما وقع ميساني سنن أبي داود قوله صلى
 مع الناس الركعة الاخيرة فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف اذ قدمه العصابة لانفسهم
 في صلاتهم بدلا من تبهم وفيه فضيلة أخرى له وهي اقتداءه صلى الله عليه وسلم به وفيه
 جواز اتتمام الامام أو الوالي برجل من رعيته وفيه أيضا تخصيص لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يؤمن أحد في سلطانه الا باذنه يعني أو الا ان يخاف خروجه أول الوقت قوله
 يتم صلاته فيه متمسك لمن قال ان ما أدركه المؤتم مع الامام أول صلاته وقد تقدم
 الكلام على ذلك قوله قد أصبتم وأحسنتم فيه جواز الشاء على من يادري أدا فرضه
 وسارع الى عمل ما يجب عليه عليه قوله يغبطهم فيه ان الغبطة جائرة وانها مغيرة للسيد
 المذموم قوله لم يزد عليها شيئا أي لم يسجد سجدة في السهو وفيه دليل لمن قال ليس على
 المسبوق ببعض الصلاة سجود قال ابن رسلان وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيد ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فأتوا وفي رواية فاقضوا ولم يأمر بسجودهم وذهب
 جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راوي عن أبي داود ومنهم من عطا وطاوس
 ومجاهد واسحق الى ان كل من أدرك وتر من صلاة امامه فعليه ان يسجد للسهو ولانه
 يجلس للشهادة مع الامام في غير موضع الجكوس ويجب ان ذلك بان النبي صلى الله عليه
 وسلم جلس خلف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة وأيضا ليس السجود الا للسهو
 ولا للسهو هنا وأيضا متابعة الامام واجبة فلا يسجد لغيرها كسائر الواجبات

(باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصلها معهم نافلة)

(فيه عن أبي ذر وعبد الله بن زيد بن الاسود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق وعن مجاهد
 بن الادريج قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضرت الصلاة فصلى يعني ولم
 أصل فقال لي الصلاة قلت قلت يا رسول الله اني قد صليت في الرجل ثم أتيتك قال فاذا جئت
 فصل معهم واجعلها نافلة رواه أحمد وعن سليمان مولى ميمونة قال أتيت علي ابن عمر وهو
 بالبلاط والقوم يصلون في المسجد فقلت ما يمنعك أن تصلي مع الناس قال اني سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه أحمد وأبو داود والنسائي)

(علي) كفار قریش أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان (واجعلها) حديث
 قال الزكشي الضمير للوطأة أو للايام وان لم يسبق لها ذلك لم يادل عليه المفعول الثاني الذي هو سنن قال في المصابيح ولا مانع

لمن أن يجعل غائدا إلى السنين لا إلى الأيام التي ذلت عليها سفين وقد نوا على جواز عود الضعيف إلى المتأخر لفظا ورتبة
إذا كان مخبرا عنه بخبره يسره مثل أن هي الاحياء الدنيا وما نحن فيه ٢٤ من هذا القبيل انتهى أي واجعل السنين

(عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها
هنا زمن القبط (كسفي يوسف)
النصدين عليه السلام السبع
الشداد في القبط وامتداد
زمان المحنة والبلاء وبلغ غاية
الجهد والضرر أو أسقط نون سفين
للاضافة جريا على اللغة الغالبة
فيه وهي اجراؤه مجرى جمع
المذكر السالم لكنه شاذ لكونه
غير عاقل ولا غير مذكور به بكم
أوله ولهذا أعربه بعضهم
بجركات على النون كما قد رذكه وله
دعائي من نجد فان سفينه.

لعين بن أشيب وشيخنا مر دا
(وأهل المشرق يومئذ من مضر
مخالفون له) صلى الله عليه وسلم
ورواة هذا الحديث ما بين حمصي
ومدني وفيه الحديث والاختبار
والعنفة وأخرجه أبو داود
والنسائي في الصلاة (وعنه)
أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه
ان الناس قالوا يا رسول الله هل
نرى) أي نبصر ربنا يوم القيامة
قال صلى الله عليه وآله
وسلم (هل تمارون) بضم التاء
والراء من المارة وهي الجمالة
وفي رواية الاصيلي تمارون بفتح
التاء والراء وأصله تمارون
حدثت احدني التامين أي هل
تشكون (في) رؤية (القه رليلة)
البدر ليس دونه مصاب قالوا لا
يا رسول الله قال فهل تمارون

حديث أبي ذر وحديث عبادة اللذين أشار إليهما المصنف تقدماني في بيان ان من أدرك
بعض الصلاة في الوقت فانه يتيم من أبواب الاوقات وحديث يزيد بن الاسود تقدم
في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن أخرجه أيضا مالك في الموطأ والنسائي
وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان
وفي الباب أحاديث قدمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث مجن وما قبله
من الأحاديث التي أشار إليهما المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة لمن
كان قد صلى تلك الصلاة ولكن ذلك مقيد بالجماعات التي تقام في المساجد كما في حديث
يزيد بن الاسود المتقدم بلفظ ثم أتينا مسجد جماعة فصليا وقد وقع الخلاف بين أهل العلم
هل الصلاة المنعولة مع الجماعة هي الفريضة أم الأولى وقد قدمنا بسط الكلام في ذلك
في باب الرخصة في إعادة الجماعة وقد مرنا أيضا ان أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة
مخصصة لعموم أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد المغرب لما تقدم في حديث
يزيد بن الاسود ان ذلك كان في صلاة الصبح وقد مرنا أيضا ان أحاديث الدخول مع الجماعة
مخصصة لحديث ابن عمر المذكور في الباب قوله وهو بالباط هو موضع مقروء بالباط
بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله لا اتصال صلاة في يوم مرتين لفظ النسائي
لانعاد الصلاة في يوم مرتين تقدمت بهذا الحديث القائلون ان من صلى في جماعة ثم أدرك
جماعة لا يصلي معهم كيف كانت لان الاعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له
وهو مروى عن الصيدلاني والغزالي وصاحب المرشد قال في الاستذكار انه وافق أحمد بن
حنبل واسحق بن راهويه على ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا اتصال صلاة في يوم
مرتين ان ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على
جهة الفرض أيضا وأما من صلى الثانية مع الجماعة على انما نافله اقتداء بالنبي صلى الله
عليه وسلم في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لان الأولى فريضة
والثانية نافله فلا إعادة حينئذ

(باب الاعتذار في ترك الجماعة)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأمر المنداد فينادي بالصلاة ينادي
صلاوا في رحالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر متفق عليه وعن جابر قال
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطرونا فقال ليصل من شامئناكم في
رحله رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم
مطير اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلاوا في بيوتكم قال
فكان الناس استذكروا ذلك فقال أنجبون من ذافته لدنعل دامن هو خير مني يعني
النبي صلى الله عليه وسلم ان الجماعة عزيمة وانى كرهت أن أخرجكم فقتلوا في الطريق

٥ نيل بضم التاء والراء أو بفتحهما (في) رؤية (الشمس ليس دونه) أصحاب قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه
نعالي (كذلك) بلا مزية ظاهرا جاليا يشكف سبحانه عبادته بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنسبة

الأبصار إلى هذه البصائر المبادية لكنه يكتفون مجردا عن ارتسام صورة المرقى وعن اتصال الشعاع بالمرقى وعن المحاذاة
والجهة والمكان لانهم اوان كانت أمورا ٣٤ لازمة للرؤية عادة فالعقل يجوز ذلك بدونها (يحتمل الناس يوم القيامة

فيقول) الله تعالى أوفيه قول
القاتل (من كان بعد شيئا
فليتبع) بتشديد التاء وكسر
الباء (فهم من يتبع الشمس
ومنها من يتبع القمر ومنها
من يتبع الطواغيت) جمع
طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل
برأس في الضلال أو كل ما عبد
من دون الله وصعد عن عبادة
تعالى أو الساحر أو الكاهن أو
مردة أهل الكتاب فعلاوت من
الطغيان قاب عينه ولا مه (وتبقى
هذه الامة) الحمادية (فيها
منافقوها) يستترون بها كما كانوا
في الدنيا واتبعوهم لما انكشفت
لهم الحقيقة لعالمهم ينتفعون
بذلك حتى ضرب بينهم بسور له
باب باطنه فيه الرحمة وظاهره
من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز
وجل) أي يظهر لهم في غير
صورته أي صفته التي يعرفونها
من الصفات التي تعبدتهم في
الدنيا امتحانا ليقع التمييز بينهم
وبين غيرهم ممن يعبد غيره تعالى
(فيقول أنار بكم) فيستعيدون
بالله منه لأنه لم يظهر لهم
بالصفات التي يعرفونها بل بما
استأثر بعله تعالى لان معهم
منافقين لا يستحقون الرؤية
وهم عن ربهم محجوبون
(فيقولون هذا مكانا حتى ياتينا)
يظهر لنا (ربنا فاذا جاء) أي ظهر

والدحض متفق عليه واسلم ان ابن عباس أمر مؤذنه في يوم الجمعة في يوم مطير (بخوضه)
وفي الباب عن سمرة عن أحمد عن أسامة عن أبي داود والنسائي وعن عبد الرحمن بن
سمرة أشار اليه الترمذي وعن عثمان بن مالك عن الشيوخ والنسائي وابن ماجه وعن
نعيم النخام عن أحمد وعن أبي هريرة عن أبي عدي في الكمال وعن صحابي لم يسم عند
النسائي قوله يأمر المنادي في رواية البخاري ومسلم يأمر المؤذن وفي رواية البخاري
يأمر مؤذنا قوله ينادي صلاوا في رجالكم في رواية البخاري ثم يقول على أثره يعني أثر
الاذان ألا صلاوا في الرجال وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي
رواية مسلم باللفظ في آخر حديثه قال القرطبي يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه
بعبارة ابن عباس المذكور في الباب وحمل ابن خزيمة حديث ابن عباس
على ظاهره وقال انه يقال ذلك بدل من الجملة نظرا الى المعنى لان معنى حتى على الصلاة
هلوا اليها ومعنى الصلاة في الرجال تأخروا عن الحجى فلا يناسب ايراد اللقطين مع الان
أحد هاتين المقصود الآخر قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما ما لا يلزم منه ما ذكر بأن يكون
معنى الصلاة في الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ومعنى هلوا الى الصلاة ان أراد
أن يستكمل الفضيلة ولو يحمل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عنده مسلم قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرونا فقال ليصل من شاء منهم ثم في رحله قوله في
رجالكم قال أهل اللغة الرجل المنزل وجمعه رجال سواء كان من حجر أو مد أو خشب
أو وبر أو صوف أو شعر أو غير ذلك قوله في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في رواية
للبخاري في الليلة الباردة أو المطيرة في أخرى له اذا كانت ليلة ذات برد ومطر وفي صحيح
أبي عوانة ليلة باردة وذات مطر أو ذات ريح وفيه ان كلاما من الثلاثة عذري في التأخر عن
الجماعة ونقل ابن بطال فيه الاجماع لكن المعروف عند الشافعية ان الریح عذري في الليل
فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل وفي السنن من طريق أبي اسحق عن نافع
في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القرة وفيها باسناد صحيح من حديث أبي الميخ عن
أبيه انهم مطروا وما فرخص لهم وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب في يوم
مطير قال الحافظ ولم أر في شيء من الاحاديث الترخيص لعذر الريح في النهار صريحا قوله
ليصل من شاء منهم في رحله فيه التصريح بان الصلاة في الرجال لعذر المطر ونحوه رخصة
وليس بعزيمة قوله في يوم مطير في رواية البخاري في يوم رزغ بفتح الراء وسكون الزاي
بعدها عن جملة قال في المحكم الرزغ الماء القليل وقيل انه طين ووحل وفي رواية له ولا ين
السكن في يوم رزغ بالادال بدل الزاي قوله اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حتى
على الصلاة قل صلاوا في بيوتكم في رواية البخاري فلما بلغ المؤذن حتى على الصلاة فأمره أن
ينادي الصلاة في الرجال وفيه دليل على ان المؤذن في يوم المطر ونحوه من الاعذار لا يقول
حتى على الصلاة بل يجعل مكانها صلاوا في بيوتكم ويوب على حديث ابن عباس هذا ابن

(ربنا عرفناهم فيأتيهم الله) عز وجل أي يظهر متجليا بصفاته المعروفة عندهم وقد تميز المؤمن من المنافق (فيقول خزيمه
أنار بكم) فاذا أروا ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الاول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين

وقيل الا في الاول ملك ورجمه عياض وعورض بان الملك معصوم فكيف يقول انار بكم واجيب باننا لاسلم عمنه من هذه الصغرة ورد باننا يلزم منه ان يكون قول فرعون انار بكم من الصغار ٣٥ فالصواب ما سبق (فيدعوهم) رجم

(فيضرب) مبنيا للمفعول (الصراط بين ظهري جهنم) أي على وسط جهنم وأصله ظهري فزيدت الالف والنون للمبالغة (فاكون أول من يجوز) وفي لفظ يجوز أي أجاز يعني أي جاز يقال جاز وأجاز يعني أي يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأتمه ولا يتكلم) أشد الهول (يومئذ) أي حال الاجازة على الصراط (أحد الرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورجمة (وفي جهنم) كلاب (جمع كلاب) بفتح الكاف وضم الهمزة (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جسد مرعى الابل يضرب به المثل فيقال مرعى ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم) رأيناه قال فأنما أي الكلاب (مثل شوك السعدان غير انه لا يعلم قدر عظمها الا الله تعالى) (تخطف) بفتح الطاء في الافصح وقد تكسر ولا تكسمن في تخطف أي تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أي بسبب أعمالهم السيئة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (فمنهم من يوق) مبنيا للمفعول أي يهلك (بعملة) وقال الطبري

خرقة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري باب حذف حتى على الصلاة قوله ان الجمعة عزمة يسكون الزاى ضد الرخصة قوله ان آخر جكم بالخاء المهملة ثم راء ثم جيم وفي رواية ان آخر جكم بالخاء المجرمة وفي رواية في البخاري ان أوغمكم وهي ترجح رواية من روى بالخاء المهملة قوله فقتلوا في رواية فتحيون فتسد وسون الطبري الى ركبكم والاحاديث المذكورة تدل على الترخيص في الخروج الى الجماعة والجمعة عند حصول المطر وشدة

البرد والريح (وعن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته منه وان أقيت الصلاة رواه البخاري وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي الدرداء قال من فقه الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ ذكره البخاري في صحيحه) وفي الباب عن أنس عند الشيخين والترمذي والنسائي وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبري في صحيحه وفي اسناده أبو ب بن عتبة قاضي اليمامة ضعفه الجمهور وعن أم سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبري في الكبير واسناده جيد وعن ابن عباس عند الطبري في الكبير أيضا واسناده حسن وعن أبي هريرة عند الطبري في الصغير والوسط وقد تقدم الكلام على الصلاة بحضرة الطعام وذكر من ذهب الى وجوب تقديم الكل على الصلاة ومن قال انه مندوب فقط ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيده وما هو الحق في باب تقديم العشاء اذا حضر على تعجيل صلاة المغرب من أبواب الاوقات فليرجع الى هنالك

(أبواب الامامة وصفة الائمة)

(باب من أحق بالامامة)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة اقرؤهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي سعيد عقبة بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القوم قرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدّمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدّمهم سنة ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقدر في بيته على تكريمه الا باذنه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا يقدر في بيته على تكريمه الا باذنه ومسلم ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه الا باذنه ولا يقدر على تكريمه في بيته الا باذنه) قوله اذا كانوا ثلاثة مفهوما العدد هنا غير معتبر لما سألنا في حديث مالك بن الحويرث قوله وأحقهم بالامامة اقرؤهم وقوله في الحديث الآخر يوم القوم اقرؤهم فيه حجة لمن قال يقتدى في الامامة الاقرأ على الافقه واليسه

يؤث من الوثاق (ومنهم من يجردل) بضم الجيم ردال مهملة وعن أبي عبيد بن ابي عمير بالذال المهملة أي يقطع صغارا كالخردل والمعنى انه يقطع كلاب الصراط حتى يهوى الى النار والاصلي بالجيم من الجردلة بمعنى الاشراف على الهلاك (ثم ينبو حتى اذا أراد

الله عز وجل (رسمة من أراد من أهل النار) أي الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص اذ الكافر لا يجزئ منه أبدا (أمر الله
بالملائكة أن يخرجوا منها) (من كان بعد الله) ٢٦ وحده (فيخرجونهم) منها (ويعرفونهم) بما تارة السجود

ذهب الاحنف بن قيس وابن سيرين والثوري وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهم ما وقال
الشافعي ومالك وأصحابهم ما والهادوية الافة مقدم على الاقرا قال النووي لان الذي
يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط وقد يعرض
في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه الا كامل الفقه وأجابوا عن الحديث
بان الاقرا من الصحابة كان هو الافة قال الشافعي الخاطب بذلك الذين كانوا في عصره
كان اقرؤهم افعههم فانهم كانوا يسلمون بكراوية فقهون قبل أن يقرؤا فلا يوجد
قارئ منهم الا وهو فقيه وقديو جدد الفقه وهو ليس بقارئ لكن قال النووي وابن
سعيد الناس ان قوله في الحديث فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على
تقديم الاقرا مطلقا وبه يدفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث لان الفقه في أمور
الصلاة لا يكون الامن السنة وقد جعل القارئ مقدا على العالم بالسنة واما ما قيل
من أن الاكثر حفظا للقرآن من الصحابة أكثر فقهافه هو وان صح باعتبار مطلق الفقه
لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة لانهم أباهر هاما خذوة من السنة قولوا فقه
وتقرير اوليس في القرآن الا الامر به على جهة الاجمال وهو مما يستوى في معرفته
القارئ للقرآن وغيره وقد اختلف في المراد من قوله يؤم القوم اقرؤهم فمفصل المراد
أحسنهم قراءة وان كان أقلهم حفظا وقيل أكثرهم حفظا ناقرآن ويدل على ذلك ما رواه
الطبراني في الكبير ورجال رجال الصحيح عن عمرو بن سلمة انه قال انطلقت مع أبي الى النبي
صلى الله عليه وسلم بالسلام قومه فكان فيما أوصا ناليؤمكم أكثركم قرأنا فكانت
أكثرهم قرأنا فقدموني وأخرجه أيضا البخاري وأبو داود والنسائي وسما في باب ما جاء
في امامة النبي قوله فان كانوا في القراءة سواء أي استووا في القدر المعتبر من اما في
حسنها أو في كثرتها او قلنا على القولين ولفظ مسلم فان كانت القراءة واحدة قوله فاعلمهم
بالسنة فيه ان منزلة العلم مقدمة على غير هامن المزايا الدينية قوله فاقدّمهم هجرة الهجرة
المقدم بها في الامامة لا تختص بالهجرة في عصره صلى الله عليه وسلم بل هي التي لا تنقطع
الى يوم القيامة كما وردت بذلك الاحاديث وقال به الجمهور وأما حديث لاهجرة بعد الفتح
فالمراد به الهجرة من مكة الى المدينة أولا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح
وهذا الابد منه للجمع بين الاحاديث قال النووي وأولاد من تقدمت هجرة من المهاجرين
أولى من أولاد من تأخرت هجرة وليس في الحديث ما يدل على ذلك قوله فاقدّمهم سنا
أي يقدم في الامامة من كبر سنه في الاسلام لان ذلك فضيلة يرجحها والمراد بقوله سنا في
الرواية التي ذكرها المصنف الاسلام فيكون من تقدم اسلامه أولى من تأخر اسلامه
وجعل البغوى أولاد من تقدم اسلامه أولى من أولاد من تأخر اسلامه والحديث لا يدل
عليه قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قال النووي معناه ان صاحب البيت
والجلاس وامام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان لانه موضع سلطانه انتهى والظاهر

وسم الله عز وجل (على النار
أن تأكل أثر السجود) أي
موضع أثره وهي الاعضاء السبعة
أو بالهيئة خاصة بالحديث ان قوما
يخرجون من النار يحترقون
فيها الادارات وجوههم رواه
مسلم وهذا موضع الترجمة في
البخاري واستشهد به ابن بطال
بحديث أقرب ما يكون العباد اذا
سجد وهو واضح وقال الله تعالى
واصبر واقترب قال بعضهم ان
الله تعالى يباهي بالساجدين من
عباده ملائكة مكرمه المقر بين
يقول لهم يا ملائكتي أنا
أقر بكم ابتداء وجعلتكم من
خو من ملائكتي وهذا عبادي
جعلت بينهم وبين القرية حجبا
كثيرة وموانع عظيمة من اغراض
نفسية وشهوات حسية وتبدير
أهل ومال وأحوال فقطع كل
ذلك وجاهد حتى سجد واقترب
فكان من المقر بين قال واعن
الله ابليس لابائه عن السجود
لأنه ابليسهم أو آية من رحمة
الى يوم القيامة انتهت وعورض
بان السجود الذي أمر به ابليس
لا تعلم هيئته ولا تقتضى اللعنة
اختصاص السجود بالهيئة
العرفية وأيضا فابليس انما
استوجب اللعنة بكفره وحيت
سجد ما نص الله عليه من فضل
آدم فجح الى قياس فاسد يعارض

به النص ويكذبه لعنه الله قاله ابن المنير (فيخرجون من النار) أي فكل
أعضاء ابن آدم تأكل النار (الأثر السجود) أي موضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحبوا) مبنيا للفاعل أو لانه فعول
ان

أى احترقوا واسودوا (فصب عليهم) مبقيا للامفعول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أوصب عليه لم يمت أبدا (فينبتون
كأنبت الجنة) بكسر الهمزة يزا والهمزة يزا والهمزة يزا (في جمل السيل) يفتح الهمزة وكسر الميم ما جاء به

من طين وشحوة شبيه به لانه
أسرع فى الانبات (ثم يفرغ الله
من القضاء بين العباد) الاسناد
فيه عجazy لان الله تعالى
لا يشقه شأن عن شأن فالمراد
اتمام الحكم بين العباد بالثواب
والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة
والنار وهو آخر أهل النار
دخولا الجنة) حال كونه
(مقبلا بوجهه قبل النار) أى
جهتها أى هو مقبل (فيقول
يا رب اصرف وجهي عن النار
والحموى والمسحلى من النار
قد) ولا يذرف قد (قشبي)
والذى فى اللغة بتشديد الشين
أى منى وأهلكنى (ريحها)
وكل مسعوم قشيب أى صار
ريحها كالمسم فى أنفى (وأحرقنى
ذكاؤها) يفتح الميم والمدأى
أحرقنى لهم بأواشدة عالها واشدة
وهجها (فيقول) الله تعالى (هل
عسيت) يفتح السين وكسرها
(ان فعل ذلك) الصريف الذى
يدل عليه قوله لا فى اصرف
وجهي عن النار (بكأن أنسأل
غير ذلك فيقول) الرجل (لا
و) حق (عزتك) لأسأل غيره
(فيعطى الله) أى الرجل
(ما يشاء من عهد) عيى (وميشاق
فيصرف الله) تعالى (وجهه
عن النار فإذا أقبل به على الجنة
وأى يهيجتها) أى حسنها

ان المراد به السلطان الذى له ولاية أمور الناس لاصحاب البيت ونحوه ويدل على
ذلك ما فى رواية أبي داود بلفظ ولا يؤزم الرجل فى بيته ولا فى سلطانه وظاهره ان السلطان
مقدم على غيره وان كان أكثر منه قرأنا وقرأنا وورعا وفضلنا فيكون كالتخصص لما قبله
قال أصحاب الشافعى ودية السلطان أو نائبه على صاحب البيت وامام المسجد
وغيرهما لان ولايته وسلطانه عامة قالوا ويستحب لاصحاب البيت أن يأذن لمن هو أفضل
منه قوله على تكريمه قال النووي وابن رسلان يفتح التاء وكسر الراء القرائن ونحوه
مما يبسط لاصحاب المنزل ويختص به دون أهله وقيل هى الوسادة وفى معناها السرير
ونحوه (وعن مالك بن الحويرث قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لى فلما
أردنا الا فقال من عنده قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذا نوا قيا وليومكما كبركارواه
الجماعة ولا جدومسلم وكانا متقاربين فى القراءة ولا يداود وكنا يومئذ متقاربين فى العلم
قوله فلما أردنا الا فقال هو مصدر أفل أى رجع وفى رواية للبخارى ان مالك بن الحويرث
قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شعبة فلبنا عنده نحو من عشرين ليلة
وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجيا فقال لورجعت الى بلادكم فعلموهم قوله
وليومكما كبر كافيته متسلمان قال بوجوب الجماعة وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على
صرفه الى التذيب وظاهره ان المراد كبر السن ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر
ما هو أعم من السن والقدر وهو مقيد بالاستواء فى القراءة والفقهاء كفى الروايتين
الاخرين وقد زعم بعضهم انه معارض لقوله يوم القوم اقرؤهم ثم جمع بأن قصة مالك
ابن الحويرث واقعة عين غير قابلة للعموم بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم
اقرؤهم والتنصيص على تقاربهم فى القراءة والعلم يرد عليه قوله وكنا يومئذ متقاربين
فى العلم قال فى الفتح أظن فى هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن
عليه عن خالد قال قلت لابي ولاية فأين القراءة قال فانه ما كانا متقاربين ثم ذكر ما يدل
على عدم الادراج (وعن مالك بن الحويرث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
من زار قوما فلا يؤمنهم وليؤمنهم رجل منهم رواه الخمسة الا ابن ماجه وأكثرا أهل
العلم انه لا بأس بامامة الزائر باذن رب المكان لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبي
مسعود الابدانه ويعضده مجموع ما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة
على كتمان المدين يوم القيامة عبد أدى حق الله وحق مواليه ورجل أم قوما وهم به
راضون ورجل نادى بالصلوات الخمس فى كل ليلة رواه الترمذى وعن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحسن لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤمن قوما
الا باذنهم ولا يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم رواه أبو داود) أما حديث
مالك بن الحويرث فحسنه الترمذى وفى اسناده أبو عطية قال أبو حاتم لا يعرف ولا يسمى

ونصاريتها (سكت ما شاء الله أن يسكت ثم قال يا رب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله) عز وجل له (أليس قد أعطيت اليهود
والنصارى أن لا أسأل غير الذى كنت سألت فيقول يا رب) أعطيت اليهود لكن كرمك يطعمنى (لا أكون أشقى خلقت) قال

الكرومانى أى لا كون كافر أو قال الشافعى المعنى أن أنت أيقينى على هذه الحالة ولا تخلقى الجنة لا كونى أشقى خلقك
الذين دخلوها (فيقول) الله (فما عسيت ٣٨ أن أعطيت ذلك) التقديم الى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وإنما قال

ويشهد له حديث ابن مسعود الطبراني بإسناد صحيح والترمذي بلفظ من السنة أن
يقدم صاحب البيت وأخرجه أحمد في مسنده وحديث عبد الله بن حنطبة عند البزار
والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل أحق بصدره ورأسه وأحق بصدر
دائمه وأحق أن يؤم في بيته ومات قدم من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ ولا يؤم
الرجل في بيته وأما حديث أبي مسعود الذي أشار إليه المصنف فقد تقدم في أول الباب
وأما حديث ابن عمر فقد حسنه الترمذي وفي أسناده أبو البقعة عثمان بن غير الجبلي
وهو ضعيف ضعفه أحمد وغيره ويزيد بن مهدي وقد أخرجه أيضا أحمد وأما حديث
أبي هريرة فخرجه أبو داود ومن رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حنيفة المؤذن
وكانهم ثقات عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا الترمذي بهذا
الأسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحل
لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن فان نظره فقد دخل ولا يؤم قوما
فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ولا يقوم الى الصلاة وهو حزين وقال
حديث حسن ثم قال وقد روى هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤذن عن ثوبان في هذا
أجود أسناد أو أشهر انتهى وأخرجه أيضا أحمد عن أبي امامة وفيه ولا يؤم قوما فيخص
بالدعاء دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه الطبراني أيضا بلفظ ومن صلى بقوم فخص نفسه
بدعوة دونهم فقد خانهم وفي حديث أبي امامة اختلاف ذكره الدارقطني قوله من زار
قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم فيه أن المزور أحق بالامامة من الزائر وان كان أعلم
أو أقرأ من المزور قال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل أحق بالامامة من الزائر وقال بعض أهل
العلم إذا أذن له فلا بأس أن يصلي به وقال أصحابنا لا يصلي أحد بصاحب المنزل وان أذن له
قال وكذلك في المسجد اذ زارهم يقول ليصل بهم رجل منهم انتهى وقد حكى المصنف عن
أكثر أهل العلم أنه لا بأس بامامة الزائر باذن رب المكان واستدل بما ذكره وقد عرفت
عما سلف أن أبا داود وزاد في حديث أبي مسعود ولا يؤم الرجل في بيته فيه صلح حينئذ قوله
في آخر حديثه الا باذنه لتقييد جميع الجمل المذكورة فيه التي من جملتها قوله ولا يؤم
الرجل في بيته على ما ذهب اليه جماعة من أئمة الأصول وقال به الشافعي وأحمد قال مالك
يقم دليل على اختصاص القديين بعض الجمل ويعضد التقييد بالاذن عموم قوله في حديث
ابن عمر وهم به راضون وقوله في حديث أبي هريرة الا باذنهم كما قال المصنف فانه يقتضي
جواز امامة الزائر عند رضا المزور قال العراقي ويشترط أن يكون المزور أهلا لامامة
فان لم يكن أهلا كالمرة في صورة كون الزائر رجلا والامام في صورة كون الزائر قارئا
ونحوهما فلا حلق في الامامة

الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان
وما يكون اظهرا لما عهد من
بن آدم من نقض العهد وانهم
أحق بأن يقال لهم ذلك في
عسى راجع للمخاطب الى لا الله
تعالى (فيقول) الرجل (لا
(و) حق) عزتك لا أسأل غير ذلك
فيه عطى) الرجل (ربه ما شاء من
عهده وميثاق فيقدمه) الله
(الى باب الجنة فاذا بلغ بابها
فرأى زهرتها وما فيها من
النضرة) أى البهجة (والسرور)
تحييه (فيستك ما شاء الله أن
يستك) أى ما شاء الله سكونه
حياء من ربه وهو تعالى يحب
سؤاله لانه يحب صوته فيبسطه
بقوله اعلان أن أعطيت هذا
تسأل غيره وهذه حالة المقصر
فكيف حالة المطيع وليس
نقض هذا العهد جهلا
منه ولا قلة بمبالاة بل علمانه
ان نقض هذا العهد أولى من
الوفاء لان سؤاله ربه أولى من
ابراؤ قسمه قال صلى الله عليه
وسلم من خاف على عين فرأى
غيرها خير امنه ان يكفر عن عينه
وليأت الذي هو خير (فيقول)
يا رب أدخاني الجنة فيقول الله
عز وجل ويحك) وهى كلمة رجعة
بجان ويحك كلمة عذاب (يا ابن
آدم ما أغدرتك) صبغة تعجب من
الغدر وهو ترك الوفاء (أليس قد

أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذي أعطيت) مبنية على القول (فبما لا يجزى) (باب)
أشقى خلقك فيضحك الله عز وجل منه) أى من فعل هذا الرجل والمراد من الضحك هنا لا يزمه وهو الرضا واردة الخبر كسائر

الاسنادات في مثله مما يستعمل على الباري تعالى فان المراد لو ازمها (ثم ياذن له) الله تعالى (في دخول الجنة فيقول له من قبتي
حق اذا انقطع) ولا يذره وغيره انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) له ٣٩ (زمن كذا وكذا) أي من أمانيك التي

*** (باب امامة الاعشى والعبد والمولى) ***

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي
بهم وهو أعشى رواه أحمد وأبو داود وعن محمود بن الربيع أن عتيبان بن مالك كان يوم
قومه وهو أعشى وأنه قال يا رسول الله انما تكون الظلة والسيل وأنا رجل ضريب البصر
فصل يا رسول الله في يتي مكانا اتخذته صلى فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن

تجب أن أضي فأشار إلى مكان في البيت فصل في رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه
بهذا اللفظ البخاري والنسائي) حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأبو
يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضا الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس وأخرجه
أيضاً من حديث ابن بكينة وفي أسناده الواقدي وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي
أنه كان يوم قومه بنى خطبة وهو أعشى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة قوله يصلي بهم وهو أعشى فيه
جواز امامة الاعشى وقد صرح أبو اسحق المروزي والغزالي بأن امامة الاعشى أفضل من
امامة البصير لأنه أكثر خشوعاً من البصير لما في البصير من شغل القلب بالبصيرات ورجح
البعض أن امامة البصير أولى لأنه أشد توقفاً للنجاسة والذي فهمه الماوردي من نص
الشافعي أن امامة الاعشى والبصير سواء في عدم الكراهية لأن في كل منهما فضيلة غير
أن امامة البصير أفضل لأن أكثر من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماماً البصير أمراً
استأنسته صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم في غزواته فلأنه كان لا يتخلف عن الغزو
من المؤمنين إلا معذور فاعلم لم يكن في البصيراء المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك
أو استخلفه إيمان الجواز وأما امامة عتيبان بن مالك لقومه فاعلمه أيضاً لم يكن في قومه
من هو في مثل حاله من البصيراء قوله كان يوم قومه وهو أعشى في رواية للبخاري أنه قال
لأنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وهو أصرح
من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على المطالب لما فيه من ظهور التقرير بدون
احتمال قوله وأنا رجل ضريب البصر في رواية للبخاري جعل بصري بكل وفي أخرى قد
أنكرت بصري وأسلم أصابني في بصري بعض الشيء واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه
البخاري في باب الرخصة في المطر وهو يدل على أنه قد كان أعشى وبقيته الروايات تدل على
أنه لم يكن قد بلغ إلى حد العمى وفي رواية لمسلم باللفظ أنه عى فارسل وقد جمع بين الروايات
بأنه أطلق عليه العمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض البصيراء المعهود في حال
العصاة وأما قول محمود بن الربيع أن عتيبان بن مالك كان يوم قومه وهو أعشى فالمراد أنه
لقيه حين سمع منه الحديث وهو أعشى قوله مكانا هو منصوب على الظرفية وفي حديث
عتيبان فوائد منها امامة الاعشى وأخبار المروزي عن نفسه بما فيه من عاهة والتخلف عن

كانت لك قبل أن أذكر لك بها
(أقبل يذكرك به عز وجل حتى
إذا انتهت به الاماني) جمع أمنية
(قال الله تعالى) له (للك ذلك)
الذي سأله من الاماني (ومثله
مع - قال أبو س - عباد الخدرى)
رضي الله عنه (لأبي هريرة)
رضي الله عنه (أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال
قال الله عز وجل (لك ذلك
وعشرة أمثاله) أي أمثال
ماسأت (قال أبو هريرة لم أحفظ
من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الا قوله لك ذلك ومثله
مع قال أبو س - عباد الخدرى اني
سمعت به بقول ذلك وعشرة
أمثاله) ولا تنافي بين الروايتين
فان الظاهر أن هذا كان أولاً
ثم تكرم الله فآخبر به صلى الله
عليه وسلم ولم يسمعه أبو هريرة
ورواة هذا الحديث الستة
ما بين حمص ومدني ومنه ثلاثة
من التابعين والتحديث
والاخبار والمعنية والقول
وأخرجه البخاري أيضاً في صفة
الجنة ومسلم في الايمان (عن
ابن عباس رضي الله عنهما في
رواية قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمرت أن
أعبد على سبعة أعظم) أي
أعزاء سمى كل واحد عظماء
باعتبار الجلالة وان أشق كل

واحد على عظام ويجوز أن يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها (على الجبهة وأشار يده على أنفه) كأنه ضمن أشاره على
أخر للنسائي ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أي أنهما كالعضو الواحد لأن عظيم الجبهة هو الذي

منه عظم الانف والارم أن تكون الاعضاء شمسية وعروض بأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الألف كما يكتفى بالسجود على بعض الجهة وأجيب بان الحق ان مثل ٤٠ هذا لا يعارض التصريح بذكر الجهة وان أمكن أن يعتقد أنهم ما

الجماعة في المطر والظلة واتخاذ موضع معين للصلاة وامامة الزائر اذا كان هو الامام الاعظم والتبرك بالمواضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم واجابة الفاضل دعوة المفضول وغير ذلك (وعن ابن عمر لما قدم المهاجرون الاولون نزولوا العصبة موضعا بقباء قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى ابي حذيفة وكان أكثرهم قرأنا وكان فيه عمر بن الخطاب وابوسلمة بن عبد الاسد رواه البخاري وأبو داود وعن ابن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمير والمصور بن مخزومة وناس كثير فيؤمهم أبو عمر ومولى عائشة وأبو عمر وغلامها حينئذ لم يعتق رواه الشافعي في مسنده) ذكر الحافظ في التلخيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها الى الشافعي كما نسبها المصنف وذكر في الفتح انه رواها أيضا عن عبد الرزاق قال وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة ان عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المحصف وعلمه البخاري قوله قدم المهاجرون الاولون أي من مكة الى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني قوله العصبة بالعين المهملة المفتوحة وقيل مضمومة واسكان الصاد المهملة وبعد هامو حدة اسم مكان بقاء وفي النهاية عن بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين قيل والمعروف المعصب بالتشديد قوله وكان يؤمهم سالم مولى حذيفة هو مولى امرأته من الانصار فاعتقه وكانت امامة بهم قيل أن يعتق وانما قيل له مولى أبي حذيفة لانه لازم بأحذيفة بعد ان أعتق فتيناه فلما تم وعان ذلك قيل له مولاه واستشهد سالم بالامامة في خلافة أبي بكر قوله وكان أكثرهم قرأنا إشارة الى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرفا منه وفي رواية الطبراني لانه كان أكثرهم قرأنا قوله وكان فيهم عمر بن الخطاب الخ زاد البخاري في الاحكام باب بكر الصديق وزيد بن حارثة وعامر ابن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم اذ في الحديث ان ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفيقه ووجهه اليه في باحتمال أن يكون سالم المذکور استقر على الصلاة بهم فيصحب ذكر أبي بكر قال الحافظ ولا يخفى ما فيه وقد استدلل المصنف رحمه الله بامامة سالم بهؤلاء الجماعة على جواز امامة العبد ووجه الدلالة عليه اجماع اكابر الصحابة القرشيين على تقديمه وكذلك استدلل بامامة مولى عائشة لاولئك لمثل ذلك

* (باب ما جاء في امامة الفاسق) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمن امرأه رجل ولا عرابي مهاجرا ولا يؤمن فاجر مؤمنا الا ان يقره بسلطان يخاف سيقه أو سوطه رواه ابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني وعن مكحول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا أو الصلاة واجبة

كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لافي الحكم الذي دل عليه الامر وعند أبي حنيفة يجزئ أن يسجد عليه دون جهته وعند الشافعية والمالكية والاكثر بن يجزئ على بعض الجهة ويستحب على الانف قال القرطبي هذا يدل على أن الجهة هو الاصل في السجود والانف تبع له ونقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الانف وحده وذهب الجمهور الى أنه يجزئ على الجهة وحدها وعن الاوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وغيرهم يجب أن يجهدهما وهو قول الشافعي أيضا (والهدين) أي باطن الكافرين كذا عند مسلم قال ابن دقيق العيد المراد بهما الكفان لا لا يدخل تحت المنهى عنه من اقتراس السبع والكل انتهى (والركبتين وأطراف) أصابع (القدمين) وفي رواية الرجلين قال ابن دقيق العيد ظاهرا ويدل على وجوب السجود على هذه الاعضاء واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غير هاتين المسمى صلاته حيث قال فيه ويمكن جهته قال وهذا ما عايناه انه مقهور لقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فانه لا يلزم من اضافة السجود الى الوجه الحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجهة لان هذا الحديث يدل على اثبات زيادته على

عليكم الحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجهة لان هذا الحديث يدل على اثبات زيادته على

المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبهي كأن يقال الأعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لكن مسعى السجود يحصل ٤١ بوضعها دون كشفها ولم يختلف في أن كشف

الر كبتين غير واجب لم يجز
فيه من كشف العورة وأما عدم
وجوب كشف القدمين
فلا دليل لطيف وهو أن الشارع
وقت المسح على الخفين بمسحة
يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب
كشف القدمين لوجب نزع
الخف المتعصية لنقض الطهارة
فتبطل الصلاة انتهى وعورض
بأن الخلف له أن يقول يخص
لابس الخف لأجل الرخصة قال
في الفتح والذي يظهر لي أن
الاحاديث الواردة بالاعتصاف
على ذكر الجبهة كهذا الحديث
لاعتراض الحديث المنصوص
فيه على الأعضاء السبعة بل
الاعتصاف على ذكر الجبهة أما
لكونها أشرف الأعضاء
المذكورة وأشهرها في تحصيل
هذا الركن وليس فيه ما ينفي
الزيادة التي في غيره وقيل أراد
أن يبين أن الاعتصاف بالجبهة لا وجوب
وغيرها للبدن ولهذا اقتصر على
ذكرها في كتب من الأحاديث
والاول الباقية تصرف البخاري
(ولا نكف الثياب ولا
الشعر) أي لا ننضم ولا نجمع
شعر الرأس ولا الثوب بالأيدي
عند الركوع والسجود في
الصلاة وهذا ظاهر الحديث
والله مال الداودي ورده
القاضي عداً بأنه خلاف

عليكم خلف كل مسلم را كان أو فاجر وان عمل السكائر رواه أبو داود والدارقطني بعينه
وقال مكحول لم يبق أباهريرة وعن عبد الكريم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلي خلف أئمة الجور رواه البخاري في تاريخه
حديث جابر في أسناده عبد الله بن محمد القسبي وهو تالف قال البخاري منه كبر الحديث
وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن
حبيب في الواضحة ولكنه متهم بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد وقد صرح ابن عبد
البر بان عبد الملك المذكور أسند أسناده هذا الحديث وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة
أهل البيت كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والامير الحسين
وغيرهم عن علي بن علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث ابن عباس في أسناده سلام بن
سليمان المدايني وهو ضعيف وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا البيهقي وهو منقطع
وأخرجه ابن حبان في الضعفاء وفي أسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك
وأخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي بن عبد السلام ومن حديث علقمة
والأسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن وأله ومن حديث أبي الدرداء
من طرق كلها كما قال الحافظ واهية جدا قال العقيلي ليس في هذا المتن أسناد يثبت وقول
ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال ما سمعنا به هذا وقال الدارقطني ليس فيها شيء
يثبت قال الحافظ والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح
ما قبل حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله وقال أبو أحمد إذا لم يكن هذا حديث منكر
وأما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي الخ فهو من لا يحتج
بروايته وقد استوفى الكلام عليه في الميزان وأما ما قد ثبت إجماع أهل العصر الأول
من بقبلة الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا عاما ولا يبعد أن يكون قوليا على
الصلاة خلف الجائرين لأن الأمر في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان
التمس لا يؤمهم إلا أمرؤهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة اذذاك لبقى أمية
وحالهم وجمال أمرائهم لا يخفى وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف
الحجاج بن يوسف وأخرج مسلم وأهل السنن أن أناسا عبد الحمري صلى خلف مروان
صلاة العيد في قصة تقديمه الخطبة على الصلاة وأخرج من غير النبي صلى الله عليه وسلم
وانكار بعض الحاضرين وأيضا قد ثبت ثواترا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يكون
على الأمة أمرائهم في الصلاة مائة الأبدان ويصلونهم الغيرة وقتما قالوا يا رسول الله
بما تأمرنا فقال صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلواتكم مع القوم نافذة ولا شك أن من
أما الصلاة لوقتها في غير وقتها غير عدل وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة

٦ نيل ت ما عليه الجمهور فأنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو خارجها وانتهى
هنا محمول على التنزيه والحيكمة فيه أن الشعر والنوب يسجد عنه وأنه إذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر

الحو يرث رضی الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينص الى القيام (حق يستوى قاعدة) الاستراحة وفيه مشروعية جليلة الاستراحة ٤٣ وبها أخذ الشافعي وطائفة من أهل

الحديث ولم يستحبها الاثمة الثلاثة كالأكثر واحتج الطحاوي له بخلاف حديث أبي حميد عنها فانه ساقبه بالفظ قام ولم يتورك وكذا أخرجه أبو داود وأبو عاصم عن حديث الباب بانه كانت به علة فقهه عدلا لاجلها لان ذلك من سنة الصلاة ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص واجيب بان الاصل عدم العلة وأما الترك فليبيان الجواز على انه لم تتفق الرواة عن أبي حميد على نفيها بل أخرج أبو داود وأيضاً من وجه آخر عنه اثباته او بانه جليلة خفيفة جدا فاستغنى فيها بالتمكيد المشروع للقيام ولان مالك بن الحويرث هو راوى حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فحكايته لصفات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا الامر وأما قول من قال لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاة فقهوى انه فعلها الحاجة فقال في الفتح فيه نظر فان السنن المتفق عليهم يستوعبها كل واحد من وصف وانما أخذ مجموعها من مجموعهم انتهى قلت ولا تعارض بينهم اذ يحملهان على انه ما وقع في حالتين فيدل النفي على عدم الوجوب والاثبات على المشروعية والله أبو داود والترمذي والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان

ولا اعراى مهاجرا فيه انه لا يوم الاعراى الذي لم يجر من كان مهاجرا وقد تقدم ان المهاجر أولى من المتأخر عنه في الهجرة وعن المهاجر أولى بالاولى

(باب ما جاء في امامة الصبي)

(عن عمر بن سامة قال لما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم باسمهم وبادر أبي قحى باسمهم فلما قدم قال جئتمكم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا فقال صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم فقرأنا فظنوا فلم يكن أحدا أكثر قرأناه في المساء كنت أتاني من الركن قد مدوني بين يديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين وكانت علي بردة كنت اذا سجدت تقالعت عني فقالت امرأة من الحى ألا تغطون عنا است قارئكم فاستروا فقاموا الى قبصا فخرحت بشي فخرحي بذلك القميص رواه البخاري والنسائي نحوه قال فيه كنت أوهم وأنا ابن ثمان سنين وأبو داود وقال فيه وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين وأحمد ولم يذكر سنه ولا حدوا أبي داود فاشهدت مجمعاً من جرم الا كنت امامهم الى يومى هذا وعن ابن مسعود قال لا يؤم الغلام حتى يجيب عليه السلام ودون ابن عباس قال لا يؤم الغلام حتى يحتمل رواه ما لا ثرو في سننه) عمر بن سامة قد اختلف في صحبته قال في التذيب لم يثبت له سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني ما يدل على انه قد مد مع أبيه وأثر ابن عباس رواه عبد الرزاق مرفوعاً باسمه نادى ضعيف قوله وليؤمكم أكثركم فيه ان المراد بالاقرافى الاحاط بالمتقدمة الاكثر قرأنا لا الا حسن قراءة وقد تقدم قوله قد مدوني فيه جواز امامة الصبي ووجه الدلالة ما في قوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم أكثركم قرأنا من العموم قال أحمد بن حنبل ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم واجيب بان امامتهم بهم كانت حال نزول الوحي ولا يقع حاله التقرير لاحد من الصحابة على الخطا ولذا استدلل بحديث أبي سعيد وجابر كان غزى والقرآن ينزل وأيضاً الذين قدموا عمرو بن سامة كانوا كلهم صحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا كذا في الفتح وقد ذهب الى جواز امامة الصبي الحسن والحسين والشافعي والامام يحيى ومنع من صحتهم الهادي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وكرهها الشعبي والاوزاعي والثوري ومالك واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال في في الفتح والمشموع عنه ما الاجزاء في النوافل دون الفرائض وقد قيل ان حديث عمرو المذكور كان في نافله لا فريضة ورد بان قوله صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا يدل على ان ذلك كان في فريضة وأيضاً قوله فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم لا يحتمل غير الفريضة لان النافله لا يشرع لها الاذان ومن جملة ما اجيب به أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى وواسطى وبصرى وفيه الحديث والاختلاف له عنده والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه صلى)

يصلي بالناس في اجماع مروان على المدينة وكان مروان وغيره ممن بنى امية يسرون بالتكبير (بجهر بالتكبير) أي حين
افتتح وحين ركع وحين يسجد كما عند ٤٤ الاعتماد على (حين رفع رأسه من السجود وحين يسجد وحين رفع رأسه) وحين قام

عن حديث عمر والمذكور ما روى عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمر عمرو بن سلمة
روى ذلك عنه انطاطي في المعالم ورد بان عمرو بن سلمة صحابي مشهور وقال في التقرير
صحابي صغير نزل بالبصرة وقدرى ما يدل على انه وقد على النبي صلى الله عليه وسلم كما
تقدم وأما القدح في الحديث بان فيه كشف العورة في الصلاة وهو لا يجوز كما في ضوء
النهار فهو من الغرائب وقد ثبت ان الرجال كانوا يصلون عاقدى ازرهم ويقال للنساء
لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوسا زاد أبو داود ومن ضيق الازرق قوله وكانت
على بردة في رواية أبي داود وعلى بردة في صغيرة وفي أخرى كنت أو مهمم في بردة موصلة
فيها فتق والبردة كساء صغير مريع ويقال كساء اسود صغير وبه كنى أبو بردة قوله
تخلصت عن في رواية لابي داود خرجت اسقى وفي أخرى له تكشفت قوله است فازنكم
المراذه بالاسات العجز ويراد به حلاقة الدبر قوله فاشترى واقطعوا الى قصا لفظ أبي داود
فاشترى الى قصا قوله من حرم يجيب مفتوحة وراها كنهه وهم قومه ومن جملة حجج
القائلين بان امامة الصبي لا تصح حديث رفع القلم عن ثلاثة ورد بان رفع القلم لا يستلزم
عدم الصحة ومن بطلان ان صلاته غير صحيحة لان الصحة معناها موافقة الامر والصبي غير
ما هو ورد منع ان ذلك معناها بل معناها اجتماع الاركان وشروط الصحة ولا دليل على
ان التكليف منها ومن جهات أيضا ان العدد الشرط لم يصح والصبي غير عدل ورد بان
العدد المنقوض الفسق وهو غير فاسق لان الفسق فرع عما لى الطلب ولا تعلق وانتقام
كون صلاته واجبة عليه لا يستلزم عدم صحة امامته لمناسا ما لى من صحة صلاة المفترض
خلف المتأمل

(باب اقتداء المقيم بالمسافر)

(عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين حتى
يرجع وانه أقام مكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم
يقول يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين أخر بين فانما قوموا سفر رواه أحمد وعن عمر انه كان
اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا أهل مكة أغفوا صلواتكم فانما قوموا سفر رواه مالك في
الموطأ) حديث عمران أخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده على بن زيد بن
جدعان وهو ضعيف وانما احسن الترمذي حديثه لشواهد كما قال الحافظ وأثر عمر بن جمال
اسناده ائمة ثقات قوله ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ سياق الكلام عليه في
أبواب صلاة المسافر قوله ثمان عشرة ليلة وقدرى أقل من ذلك وقدرى أكثر وسياق
بيان الاختلاف وكيفية الجمع بين الروايات في باب من أقام لقضاء حاجته والحديث يدل
على جواز ان تمام المقيم بالمسافر وهو مجمع عليه كما في البحر واختلاف في العكس فذهب
الهادي والقاسم وأبو طالب وأبو العباس وطاوس وداود والشعبي والامامية الى عدم

من الركعتين) زاد الاسماعيلي
فلما انصرف قيل له قد اختلف
الناس على صلاتك فقام عند
المذبح وقال اني والله ما أبالي
اختلفت صلاتكم أو لم تختلف
(وقال هكذا رأيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) يصلي
قال في الفتح والذي يظهر ان
الاختلاف بينهم كان في الجهر
بالتكبير والسرار به وفيه أن
التكبير للقيام يكون مقارنا
للقيام وهو مذهب الجمهور
خلافا لما لا حديث قال يكبر
بعد الاستواء وكان يشبهه بأول
الصلاة من حيث انهم افترض
ركعتين ثم زيدت الرباعية فيكون
افتتاح المزيد كافتتاح المزيد
عليه كذا قال بعض اتباعه
اكن كان ينبغي ان يستحب رفع
اليدين حينئذ لتكمل المناسبة
ولا فائز به منهم انتهى ورواة
هذا الحديث ما بين حمص
ومدني وفيه التحدث
والعنونة والقول وتقرده
البخاري عن أصحاب الكتب
الستة (عن عبد الله بن عبد
الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه ما أنه كان يرى أباه (عبد
الله بن عمر) يتربع في الصلاة
اذا جالس للتشهد فقلته أي
التربيع (وأنا يومئذ حديث
السنن) أي أبي عبد الله بن

عمر (عنه) أي عن التبريع (وقال انما سنة الصلاة) أي التي سننها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(ان تصب رجلك اليمنى) أي لا تلمسها بالأرض (وتنقى) بفتح أوله أي تعطف رجلك (اليسرى) فماتت انك تفعل ذلك) أي

التربيع (فقال ان رجلي) ففني رجلا ولا في الوقت وابن عساكر ان رجلاي على اجراء المثنى مجرى المقتصور كقوله * ان
أباها وأبأباها * أو ان ابن عسني نعم ثم استأنف فقال رجلاي ٤٥ (لا تحملاني) بتخفيف النون ولا في ذر بتشديد

الصحة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختلقوا على امامكم وقد خالف في العدد والنية وذهب
زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى الصحة اذ لم
تفصل أدلة الجماعة وقد خصصت الهادوية عدم صحة صلاة المسافر خلف المقيم بالركعتين
الاوليين من الرباعية وقالوا بصحة ما في الاخرتين ويدل للجواز مطلقا ما أخرجه أحمد
ابن حنبل في مسنده عن ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد
وأربع اذا اتمهم يقيم فقال ثلاث السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن سلمة انا اذا تكلم بحكم
علينا أربعاء اذ ارجعنا صليت ركعتين فقال ثلاث سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وقد
أورد الحفاظ هذا الحديث في التخصيص ولم يتكلم عليه وقال ان أصله في مسلم والنسائي
بالفقط لابن عباس كيف أصلي اذا كنت بمكة اذ لم أصلي مع الامام قال ركعتين سنة
أبي القاسم

• (باب هل يقتدى المفترض بالمنقول أم لا) •

(عن جابر بن عبد الله كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة متفق عليه ورواه الشافعي والدارقطني وزاد ابي لهبط طوع واوهم مكنوبة العشاء وعن معاذ بن رفاعه عن سالم بن رجبل من بني سلمة انه اتى النبي

صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله ان معاذين جبل يا تينا بعد ما تمام ونكون في
أعمالنا في النهار فينادي بالصلاة فنخرج اليه فيطوق علينا فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم يامعاذ لاتكن فتانا اما ان نصلي معي واما ان نتخفف على قومك رواه أحمد) حديث معاذ بن رفاعه اسماه كلهم ثقات وحديث معاذ قد روى بالفاظ مختلفة وقد قدمنا في

أَيضاً عِبْدُ الرِّزَاقِ وَالطُّعَاوَى وَالْبَيْهَقِ وَغَيْرِهِمْ قَالَ الشَّافِعِيُّ هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ لَا إِعْلَامَ حَدِيثٍ بِأَيِّ رِوَايَةٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ أَثَبْتُ مِنْهُ قَالَ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ إِنْ

ذكر هذه الزيادة وهو حديث صحيح ورجال الرجال الصحيح وقد ردت في الفتح على ابن الجوزي لما قال انه الانصاح وعلى الطحاوي لما أعلها وزعم انه امد درجة والرواية الثانية التي رواها

صلى الله عليه وسلم ولا أدركه هذا الذي شكنا إليه لأن هذا الشاكى مات قبل يوم أحد
واعلم انه قد استدل بالرواية المتفق عليها وتلك الزيادة المسترجعة بان صلاته بقومه كانت

له تطوعا على جوار اقتداءا لمقتضى بالمقتضى واجيب عن ذلك بالاجوبة منها قوله صلى الله عليه وسلم امان تصلي معي واما ان تحبني على قوم فانهم ادعي الطعوي ان معناه امان

بأكثر فائدة ولا أقدم منه للصحة والطعوى قالوا من أين قال رقت ذكاته منه حتى حفظ

مَنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِلْمِهِ

[illegible]

علمه وآله وسلم (إذا كبر يديه هذا منكبيه) ولا يذرع حذو منكبيه زاد ابن اسحق ثم قرأ بعض القرآن (واذا فرغ
أمكن يديه من ركبته ثم هصر ظهـه) ٤٦ بالصلاة الملهمة أي أمله في استوائه من ركبته وممن ظهره من غير

أنه اذن له بالصلاة معه والصلاة بقوم مع التخفيف والصلاة معه فقط مع عدمه وهو
لا يدل على مطلوب المانع من ذلك نعم قال المصنف رحمه الله ما لفظه وقد احتج به بعض من
منع اقتداء المفسر بالمفتل قال لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنع امامته
وبالاجماع لا تمتنع بصلاة المفتل معه فعلم أنه أراد بهذا القول صلاة الفرض وإن الذي كان
يصل معه كان يتوبه نقلا اه وعلى تسليم أن هذا هو المراد من ذلك القول فلكل الزيادة
أعنى قوله هي له تطوع ولهـم مكنو به أربع سنة وأصرح معنى وقول الطحاوي أنها
ظن من جابر مر دو دلان جابر كان ممن يصل مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه
ولا يظن بجابر أنه أخبر عن شخص بأمر غير معلوم له إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلعه
عليه فإنه اتقى الله وأخذني ومنه أن فعل معاذ لم يكن بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تقريره كذا قال الطحاوي ورد بان النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأمر معاذ
به فقال صل بهم صلاة أخفهم وقال له لما نسكوا اليه تطويله إفتان أنت يا معاذ وأيضا
رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة والواقع ههنا كذلك فإن الذين كان يصل إليهم
معاذ كلهم صحابة وقيام كما قال الحافظ ثلاثون عسياء وأربعون بدرية وكذا قال ابن حزم
قال ولا يفتن من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز وبأنه وأبو
الدرداء وأنس وغيرهم ومنه أن ذلك كان في الوقت الذي يصل فيه الفريضة مرتين
فيكون منسوخا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين كذا قال
الطحاوي ورد بان النهي عن فعل الصلاة مرتين محمول على أنها فريضة في كل مرة كما
حرم بذلك البيهقي جعاب بن الحديثين قال في الفتح بل لو قال قائل إن هذا النهي منسوخ
بحديث معاذ لم يكن بعينه ولا يقال القصة قديمة وصاحبها المستشهد بأحد لا ناقول
كانت أحدي أو آخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والأذن في الثانية منسوخا
وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصلوا معه إذا صلوا في رحالكما ثم أتيا
مسجدا جماعة فصليا معهم قائما كما نأله أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن
الأسود وصححه ابن خزيمة وغيره وقد تقدم وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي
صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أمره صلى الله عليه وسلم لمن أدرك الأئمة الذين
يأتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن يصلوها في بيوتهم في الوقت ثم يجعلوها
معهم نافلة ومنها أن صلاة المفتل خلف المفتل من الاختلاف وقد قال صلى الله
عليه وسلم لا تحتلقوا على إمامكم ورد بان الاختلاف المنهى عنه مبين في الحديث بقوله
فاذا كبر فكبروا الخ ولو سلم أنه يعم كل اختلاف كان حديث معاذ وشيوخه مخصصا له ومن
المؤيدات لصحة صلاة المفتل خلف المفتل ما قاله أصحاب الشافعي أنه لا يظن بمعاذ أن
يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد
الحرام ومنها ما قاله الخطابي إن العشاء في قوله كان يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم

تقويس ذكره الخطابي
وفي رواية عيسى غير مقنع رأسه
ولامصوبه ونحوه لعبد الحميد
وفي رواية فليج عنه أبي داود
فوضع يديه على ركبته كأنه
قائض عليهم ما ورت يديه فتداهما
عن جنيبه وله في رواية ابن لهيعة
عن يزيد بن أبي حبيب وفروح بن
أصابعه (فاذا فرغ رأسه استوى)
فأما ما عتد لأزاد عيسى عند
أبي داود فقال سمع الله لمن حمده
اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه
ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى
يحاذي بهم منكبيه معتدلا
(حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء
والقاف جمع فقارة واستعمل
الفقار للواحد تجوزا ولا يصلي
فقار بتقديم القاف وهو تصريف
لأنه جمع فقار وهو المقارنة ولا
معنى له هنا والفقار بفتح السين
القاف ما يتضد من عظام الصلب
من لدن الكاهل إلى العقب قاله
في المحكم وهو ما بين كل
مفصلين وقال صاعدوهـن
أربع وعشرون سبع في العنق
وتحس في الصلب اثنتا عشرة في
الطراف الأضلاع وقال
الأصمعي ثمان وعشرون وفي
رواية الأصمعي حتى يعود كل
فقار إلى مكانه) والمراد بذلك
كمال الاعتدال وفي رواية هشيم
عن عبد الحميد ثم يكث قائما حتى

يقع كل عضو وقعه (فاذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مقترن ساعديه) وغير حامل بطنه
على شيء من خذييه (ولا قابضهما) أي يديه وهو أن يضعهما إليه وفي رواية فليج بن سليمان ونحو يديه عن جنيبه ووضع يديه

حذو منسكبيه (واستقبل بأطراف أصابع وجهه القبلة فإذا اجلس في الركعتين) الأولى من التشهد (جلس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الانشراح (واذا اجلس في الركعة ٤٧ الأخيرة) للتشهد الآخر (قدم رجليه اليسرى

ونصب اليمنى وقعد على رجليه) وهذا هو التورك وفيه دليل للشافعية في أن جلوس التشهد الأخير مغاير لغيره وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد نعم في حديث عبد الله بن دينار المروى في الموطأ النصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الأخير وعند الحنفية يفترون في الكل وعند المالكية يتورك في الكل والمشهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وقد

بالصلاة التي فيها تشهدان وقد قيل في حكمة المغيرة أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه الصلاة بخلاف الثاني ولأن المسبوق إذا رآه علم قد مر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غير أنه يوم قوله الركعة الأخيرة وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإجماع وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والاخذ عن العلم من الفضل وفيه أن كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنذر وفيه

أنه كان يضيئ على الكبير من الصحابة بعض الأحكام المتبعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورعا يذكركم بعضهم إذا ذكر ورواه هذا الحديث ما بين مصر بين بالميم ومدينين وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ويريد من محمد من أفراد البخاري

الشيء حقيقة في المذروضة فلا بد أن كان يرى به التطوع ومنها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أنه كان يصلي بكل طائفة ركعتين وفي رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحداهما أنزل قناعا ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهر ومنه ما رواه الأصبغ عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغود من المسجد فيؤم بإهله وقد تقدم

• (باب اقتداء الجالس بالقائم) •

(عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر فقام في توب متوشحاه وعن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه فاعدا رواه الترمذي وصححه) حديث أنس أخرجه النسائي أيضا والبيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي والحديثان يدلان على أن الإمام في تلك الصلاة هو أبو بكر وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيره وقد قدمنا طرفا من الاختلاف وأشرنا إلى الجمع بينهما في باب الإمام بنقطة من مأمومين ما دليل على جواز صلاة القاعد بعد خلف القائم ولا أعلم فيه خلافا

• (باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه) •

(عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شال فجلس جالسا وصلى وراءه قوم قياما فاشأر إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا واجلسوا وعن أنس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجحش شقه اليمين فدنا عليه نعوذ بخضرت الصلاة صلى بنا قاعدا فصلينا وراءه فعودا فلما قضى الصلاة قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا جدد فاجددوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون متفق عليهما وللبخاري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صرع عن فرسه فجحش شقه أو كنفه فأنه أصحابه يعودونه فصلى بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا ولا جد في مسنده حديثان يدين حرون عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انفكت قدمه فعدى مشربة لدرجته من جذوع فأتى أصحابه يعودونه فصلى بهم قاعدا وهم قيام فلما حضرت الصلاة الأخرى قال لهم أقموا بأمركم فإذا صلى قائما فصلوا قياما وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا وعن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصرعه

أنه كان يضيئ على الكبير من الصحابة بعض الأحكام المتبعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورعا يذكركم بعضهم إذا ذكر ورواه هذا الحديث ما بين مصر بين بالميم ومدينين وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ويريد من محمد من أفراد البخاري

والعصبة والعصبة والقول وآخر جه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال البخاري مقيدا ان العصبة الواقعة
في هذا الحديث بمنزلة السماع
أزدشوية) بوزن فعولة قبيلة
مشهورة (وهو حليف لبني عبد
مناف) لا يأتى جده وحالف المطلب
ابن عبد مناف (وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
هو مقول النابغة الراوى عنه
(ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) صلى بهم الظهر فقام في
الركعتين الا وامين) الى الثالثة
خال كونه (لم يجلس) للتشهد
قال ابن رشد اذا اطلق في
الاحاديث الجلوس في الصلاة
من غير تقييد فالمراد به جلوس
التشهد (فقام الناس معه) زاد
ابن خزيمة من طريق الضحاك
ابن عثمان عن الاعرج فسجوا
للقضى (حتى اذا قضى الصلاة)
أى فرغ منها (واتظروا الناس
تسليمه كبر وهو جالس فسجد
مجدتين) السهو بعد التشهد
(قبل ان يسلم) فيه مذنية
التشهد الاول لانه لو كان واجبا
لرجح وتداركه وهذا مذهب
الجمهور خلافا لاجماد حيث
قال يجب لانه صلى الله عليه
 وآله وسلم فعله وداوم عليه
 وجبره بالسجود حين نسبه وقد
 قال صلوا كما رأيتموني أصلي
 والنسائي ركن تبطل الصلاة
 بتركه وتعقب بأن جبره بالسجود
 دليل عليه لانه لا ان الواجب
 لا يجب بذلك كالكوع وغيره

٤٨

والعصبة والعصبة والقول وآخر جه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال البخاري مقيدا ان العصبة الواقعة
في هذا الحديث بمنزلة السماع
أزدشوية) بوزن فعولة قبيلة
مشهورة (وهو حليف لبني عبد
مناف) لا يأتى جده وحالف المطلب
ابن عبد مناف (وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
هو مقول النابغة الراوى عنه
(ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) صلى بهم الظهر فقام في
الركعتين الا وامين) الى الثالثة
خال كونه (لم يجلس) للتشهد
قال ابن رشد اذا اطلق في
الاحاديث الجلوس في الصلاة
من غير تقييد فالمراد به جلوس
التشهد (فقام الناس معه) زاد
ابن خزيمة من طريق الضحاك
ابن عثمان عن الاعرج فسجوا
للقضى (حتى اذا قضى الصلاة)
أى فرغ منها (واتظروا الناس
تسليمه كبر وهو جالس فسجد
مجدتين) السهو بعد التشهد
(قبل ان يسلم) فيه مذنية
التشهد الاول لانه لو كان واجبا
لرجح وتداركه وهذا مذهب
الجمهور خلافا لاجماد حيث
قال يجب لانه صلى الله عليه
 وآله وسلم فعله وداوم عليه
 وجبره بالسجود حين نسبه وقد
 قال صلوا كما رأيتموني أصلي
 والنسائي ركن تبطل الصلاة
 بتركه وتعقب بأن جبره بالسجود
 دليل عليه لانه لا ان الواجب
 لا يجب بذلك كالكوع وغيره

على جدم فله فأنفكت قدمه فأتيناه نعوذ فوجدناه في مشربة لعائشة يسبح
جالسا قال فله ما خلفه فبكت عنا ثم أتينا مرة أخرى نعوذ فوصلى المكتوبة
جالسا فله ما خلفه فبكت عنا ثم أتينا مرة أخرى نعوذ فوصلى المكتوبة
فصلوا جلوسا واذا صلى الامام قائما فصلوا قايما ولا تشعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمتهم
رواه أبو داود) حديث عائشة أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه وحديث أنس أخرجه
أيضا بقية الأئمة الستة وحديث جابر أخرجه أيضا مسلم وابن ماجه والنسائي من رواية
الليث عن أبي الزبير عن جابر بلفظ اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه
وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره فالتفت الينا فانا قايما فاشار الينا فقعدنا
فصلينا بصلاته فعودا فلما سلم قال ان كنتم آتفان فنعلمون نعل فارس والروم يقومون
على ملوكهم وهم قعود فلا تشعلوا انتم وابايتكم ان صلى قائما فصلوا قايما وان صلى
قاعدا فصلوا قعودا ورواه أيضا مسلم من رواية عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي
الزبير عن جابر ورواه أبو داود من رواية الاعشى عن أبي سعيد عن جابر وفي الباب
أحاديث قد قدمنا الإشارة اليها في باب وجوب متابعة الامام وقد قدمنا الكلام على
أكثر ألقاظ أحاديث الباب هذا القول مشربة بفتح الميم وبالشين المتجمعة وبضم الراء
وفتحها وهي الغرفة وقيل كالحزنة فيم الطعام والشراب واليهذا سميت مشربة
فان المشربة بفتح الراء فقط هي الموضع الذي يشرب منه الناس قوله على جدم يحيم
مكسورة وذال معجمة ساكنة وهو أصل الشيء والمراد هنا أصل الخلعة وفي رواية ابن
حبان على جدم فله ذهب أعلاه وبقى أصلها في الارض وحكى الجوهري فتح الجيم
وهي ضعيفة فان الجدم بالفتح القطع قوله فأنفكت الف من الوهن والخلع
وانفك العظم انتقل من مقوله يقال فيككت الشيء أثبت بعضه من بعض وقد استدلل
بالاحاديث المذكورة في الباب القائلون ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعدا وان لم
يكن المأموم معذورا ومن قال بذلك أحمد واسحق والاوزاعي وابن المنذر ورواه
وبقية أهل الظاهر قال ابن حزم وبهذا أخذ الامين يصلي الى جنب الامام يذكر
الناس ويعلمهم تكبير الامام فانه يتخير بين ان يصلي قاعدا وبين ان يصلي قائما قال ابن
حزم ومثل قولنا يقول جمهور السلف ثم رواه عن جابر وأبي هريرة واسيد بن حصه قال
ولا يخالف لهم يعرف في الصحابة ورواه عن عطاء وروى عن عبد الرزاق انه قال ما رأيت
الناس الا على ان الامام اذا صلى قاعدا صلى من خلفه قعودا قال وهي السنة عن
غير واحد وقد حكاه ابن حبان أيضا عن الصحابة الثلاثة المذكورين وعن قيس بن قهده
أيضا عن الصحابة وعن أبي الشعثاء وجابر بن زيد عن التابعين وحكاه أيضا عن مالك بن
أنس وأبي أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبي خيثمة وابن أبي شيبة وعجم بن اسمعيل

ومن

ومن قال بل وجوب أيضا اسحق وهو قول الشافعي ورواية عند الحنفية قال الحافظ الرياني محمد بن
على الشوكاني في السيل أقول الا واصل بالشاهد لم يخص التشهد الاخير بل هي واردة في مطلق التشهد لغيره فقدم في التشهد

الآخري من الاستدلال على وجوبه وهو منه دليل على وجوب التشهد الاوسط ومع هذا التشهد الاوسط مذكور في حديث
المسي الذي هو مرجع الواجبات وليذكر التشهد الاخير في حديث المسي ٤٩ فكان القول بايجاب التشهد الاوسط

أظهر من القول بايجاب الاخير
وأما الاستدلال على عدم
وجوب الاوسط بكون النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تركه
سواء أتم جهده لم يفعله هذا إنما
يكون دليلاً لو كان وجود
السبب مختصاً بتركه ما ليس
بواجب وذلك ممنوع انتهى
وفي الحديث مباحث ذكرها
الحافظ وغيره في الصحيح ورواه
ما بين حصي ومدي وفيه
التحديث والاختبار والعنفنة
وأخرجه المؤلف أيضاً في
الصلاة والسلام والندور وسلم
والنساء وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال كانا أصابنا
خلف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ولاني داود عن مسدد
أذا جلسنا قلنا السلام على الله)
من عباده (السلام على جبريل
وميكائيل والسلام على فلان
وفلان) زاد ابن ماجه يعنون
الملائكة والظاهر كما قاله الآبي
أن هذا كان استحساناً منهم وأنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه
الآخريين أنه كره عليهم قال
وجه الانكار عدم استقامة
المعنى لانه عكس ما يجب أن
يقول وقوله كما من قبيل
المرفوع حتى يكون منوهاً
بقوله إن الله هو السلام لان

ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نضر ومحمد بن اسحق بن خزيمة ثم قال به ذلك
وهو عندى شرب من الاجماع الذي اجمعهوا على اجازته لان من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أربعة اقرباء والاجماع عندنا اجماع الصحابة ولم يرو عن أحد من الصحابة
خلاف لهؤلاء الأربعة لا باسناد متصل ولا منقطع فكان الصحابة اجمعهوا على ان الامام اذا
صلى قاعداً كان على المؤمن ان يصلوا معه ودأق في به من التابعين جابر بن زيد وأبو
الشماتة لم يرو عن أحد من التابعين أصلاً خلافه لا باسناد صحيح ولاواه فكان التابعين
اجمعهوا على اجازته قال وأول من أبطل في هذه الامعة صلاة المؤمن قاعداً اذا صلى امامه
جاسا المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو
حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه انتهى كلام ابن حبان وحكي الخطابي في المعالم
والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك وحكي النووي عن جمهور السلف
خلاف ما حكى ابن حزم عنهم وحكا ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين وقال
الحازمي في الاعتبار ما انفقه وقال أكثر أهل العلم يصلون قياماً ولا يتابعون الامام في
الجلوس وقد أجاب المخالفون لاحاديث الباب بأجوبة أحدها دعوى النسخ قاله
الشافعي والحمدى وغير واحد وجهوا النسخ ما تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم في
مرض موته بالاناس قاعداً وهم قائمون خافه ولم يأمرهم بالعود وأنكر أحد نسخ
الامر بذلك وجع بين الحديثين تنزيهاً لما على حالتين احدهما اذا ابتداء الامام الراتب
الصلاة قاعداً المرض يربح برؤفة فحينئذ يصلون خافه فعوداً ثانياً ثم اذا ابتداء الامام
الراتب قائماً لم المؤمن أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضى صلاة امامهم قاعداً
أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته صلى الله عليه وسلم فان تقريره لهم على القيام
دل على انه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان أبا بكر ابتداء الصلاة قائماً ووصلوا معه
قياماً بخلاف الحالة الاولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتداء الصلاة جالساً فلم يصلوا خلفه
قياماً أنكر عليهم ويقوى هذا الجمع ان الأصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة
يستلزم النسخ مرتين لان الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعداً وقد نسخ
الى التعود في حق من صلى امامه قاعداً فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع
النسخ مرتين وهو يمد والجواب الثاني من الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث
الباب دعوى التخصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في كونه يؤم جالساً حكى ذلك القاضي
عياض قال ولا يصح لاحد أن يؤم جالساً بعده صلى الله عليه وسلم قال وهو مشهور وقول
مالك وجاعة أصحابه قال وهذا أولى الا هو يل لانه صلى الله عليه وسلم لا يصح التقدم بين
يديه في الصلاة ولا في غيرها ولا العذر ولا غيره وردت صلته صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف وخاف أبي بكر وقد تقدم ذلك وقد استدلى على دعوى التخصيص
بحديث الشعبي عن جابر مرفوعاً لا يؤمن أحد بعدى جالساً وأجيب عن ذلك بان

٧ نيل
التشهد والتشهد لميسر قال ثبت البنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك منهم مظنة سماعه منهم لانه في
التشهد والتشهد لميسر قال ثبت البنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك منهم مظنة سماعه منهم لانه في

في اثناء الصلاة لكن في رواية حنبل بن غياث أنه بعد الفراغ من الصلاة وانظفه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من الصلاة قال (ان الله هو السلام) ٥٠ أي انه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السلام من سمات الحدوث فانه الذورى

أو المسلم عباده من المصائب
أو المسلم عليهم في الجنة أو ان
كل سلام ورجعة ومنه وهو
ما لا يملكهم أو معطيهم ما قاله
البضاوى وقال التوربشتى
وجه التمسى عن السلام على
الله لانه المرجوع اليه بالمسائل
المتعلية عن المعالي المذكورة
فكيف يدعى لهم ما هو المادعوى
في جميع الحالات وقال ابن
الانبارى أمرهم أن يصرفوه
الى الخلق لما جئهم الى السلامة
وغناه سبحانه عنهم وقال الخطابي
المراد ان الله هو ذوو السلام
فلا تقولوا السلام على الله فان
السلام منه بدى واليه يعود
ومرجع الامر في اضافته اليه
انه ذو السلام من كل آفة
وعيب (فاذا صلى أحدكم)
ابن رشيد أى أتم صلاته لكن
تعدرا الحجل على الحقيقة لان
التشهد لا يكون بعد السلام
فلما تعين الجواز كان جله على
آخر جزء من الصلاة أولى لانه
أقرب الى الحقيقة وقال العيني
إذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها
وفي رواية حنبل بن غياث فاذا
جلس أحدكم في الصلاة وفي
رواية حنبل اذا قعد أحدكم في
الصلاة (فليقل) بصيغة الامر
المقتضية للوجوب وفي حديث
ابن مسعود عند الدارقطنى

الحديث لا يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي وهو أيضا عند الدارقطنى من رواية
جابر الجعفي عن الشعبي حرر سلا وجابر مترك وروى أيضا من رواية نجاشد عن الشعبي
ونجاشد ضعيف الجمهور وما ذكر ابن العربي ان حديث الحديث لا يصح عقبه بقوله لا يصح
سمعت بعض الاشياخ ان الحال أحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم
والتبرك به وعدم العوض منه يقتضى الصلاة خلفه قاعدة وليس ذلك كله لغيره انتهى
قال ابن دقيق العيد وقد عرف ان الاصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى
على انه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود وان أسيد بن حضير كان يومئذ قومه بخاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعود فقليل يار رسول الله ان امامنا مريض فقال اذا صلى
قاعد فاصلا فعودا قال أبو داود وهذا الحديث ليس بمتمصل وما أخرجه عبد الرزاق عن
قيس بن قهده الانصارى أن اماما لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
فكان يومنا جالسوا ونحن جلوس قال العراقي واسناده صحيح والجواب الثالث من
الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب انه يجمع بين الاحاديث بما تقدم عن
أحمد بن حنبل وأجيب عنه بان الاحاديث ترد لما في بعض الطرق انه أشار اليهم بعد
الدخول في الصلاة والجواب الرابع تأويل قوله واذا صلى قاعد فاصلا فعودا أى واذا
تشهد قاعد افتشدهم وافتشدهم وأجمعين حكاه ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين
وهو كما قال ابن حبان تحريف للخبر عن عمومه بغير دليل ويرده ما ثبت في حديث عائشة انه
أشار اليهم أن اجلسوا وفيه تعديل ذلك بما أنقذ الاعاجم في القيام على ملوكهم اذا
عرفت الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب فاعلم انه قد أجاب المتسكون بها
على الاحاديث المخالفة لها بأجوبة منها قول ابن خزيمة ان الاحاديث التي وردت بامر
المؤمن أن يصلى قاعداً يختلف في حكمها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وسلم
في مرض موته فاختلف فيها هل كان اماماً أو أموماً ومم ان بعضهم جمع بين النقصين
بان الامر بالجلوس كان للندب وتقرير قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنه انه استمر
عمل الصحابة على القعود خلف الامام القاعد في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته كما
تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهده وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن جابر انه
اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً وعن أبي هريرة أيضاً انه
أفتى بذلك واسناده كما قال الحافظ صحيح ومنه ما روى عن ابن شعبان انه نازع في ثبوت
كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم قياماً غير رأى بكر لان ذلك لم يرد صريحاً
قال الحافظ والذي ادعى فيه قد أثبتته الشافعى وقال انه في رواية ابراهيم عن الاسود
عن عائشة قال الحافظ ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
عطاء قد ذكر الحديث ولفظه فصلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً وجعل أبابكر وراءه
بينهم وبين الناس وصلى الناس وراءه قياماً قال وهذا امر لا يمتنع به الرواية التي علقها

باسناد صحيح وكذا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو
السلام أو اليقظة أو السلامة من الآفات أو العظمة وجمع لان المألوف كان كل واحد منهم يحيمه أصحابه تحية مخصوصة

فقبل جمعة هاته وهو المسبح في الهاجفة فانه ابن قتيبة وقال الخطابي ثم البغوي لم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله فلهذا أجمع أهلها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا ٥١ التحيات (الله) أي أنواع التعظيم له وقال

الحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقدمة ذكرها وكونها بمعنى

السلام أنسب هنا قال القرطبي

قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص

في العبادة أي أن ذلك لا يفعل إلا

لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف

بأنه ملاك الملوك وغير ذلك مما

ذكره فكله في الحقيقة لله لا لغيره

(والصلوات) أي الخمس واجبة

لله لا يجوز أن يقصد به غيره

ففيه رد على من يصلي الصلاة

لا أحد غير الله تعالى سبحانه

كالصلاة للشيخ عبد القادر

الجيلاني رحمه الله تعالى وهو

فعل المشركين الذين قال الله

تعالى فيهم وما يؤمن أكثرهم

بالله الأوهم مشركون أو هو

أخبار عن قصد الإخلاص لله

تعالى أو العبادات كلها

أو الرحمة لأنه المنفضل بها وقيل

هو أعم من الفرائض والنوافل

في كل شريعة وقيل الدعوات

(والطيبات) التي يصلح أن يثنى

على الله بها دون ما لا يليق به مما

كان الملوك يحبون به أو ذكر الله

أو الأقوال الصالحة أو الأعمال

الصالحة وهو أعم أو التحيات

العبادات القولية والصلوات

العبادات الفعلية والطيبات

العبادات المالية (السلام)

أي السلامة من المكاره

الشافعي عن النخعي قال وهذا الذي يقتضيه النظر لانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياما
فن ادعى أنهم تعدوا بعد ذلك فعليه البيان

* (باب اقتداء المتوضي بالمتميم) *

(فيه حديث عمرو بن العاص عن غزوة ذات السلاسل وقدم سبق وعن سعيد بن جبير

قال كان ابن عباس في سفر معه ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم غار

ابن ياسر فكانوا يقدّمونه لقرايته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل في بهم ذات يوم

فضحك وأخبرهم أنه أصاب من جارية له زوجة فصل في بهم وهو جنب متميم رواه الاثرم

واحجبه احمد في روايته) حديث عمرو بن العاص تقدم في باب الجنب يتيم بخوف البرد

من كتاب التيمم وفيه انه احتلم في ليلة باردة فتميم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح فلما قدموا

على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك فقال يا عمر وصليت بأصحابك وأنت جنب فقال

ذكرت قول الله ولا تقبلوا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا

وبهذا التقرير اخرج من قال بصحة صلاة المتوضي خلف المتميم ويؤيد ذلك ما أخرجه

الدارقطني عن البراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى الامام بقوم وهو على

غير وضوء أجزأتهم ويعيد وفي اسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي اسناده أيضا

انقطاع وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبي بكر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر

فصل في بهم وفي رواية له قال في أوله وكبر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر

مثلكم وإن كنت جنبا وسيأتي الحديث قريباً وهو في الصحيحين بلفظ أقيمت الصلاة

وعادت الصفوف حتى قام النبي صلى الله عليه وسلم في مصلاه قيل أن يكبر ذكر فأنصرف

وقال مكانكم الحديث وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيداً ولكنه زعم ابن حبان

أنهم ما قضيتان أحداهما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه جنب قبل الاحرام بالصلاة

والثانية بعد أن أحرم ومن المؤيدات لجواز صلاة المتميم بالمتوضي ما ذكره المصنف من

الاثر المروي عن ابن عباس وزهبت العترة الى أنه لا يصح اتمام المتوضي بالمتميم واحج

لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن المتميم المتوضي وهذا الحديث لو صح

لكان حجة قوية

* (باب من اقتدى بمن اخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا من بكم فان أصابوا فليكنم ولهم

وان اخطوا فليكنم وعلمهم رواه احمد والبخاري وعن سهل بن سعد قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول الامام ضامن فإذا أحسن فله ولهم وان أساء فعليه يعني ولا

أو السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء أو الذي سلمه الله عليهم ليلة المعراج أو الذي وجه الى الامم السالفة (عليكم أيها
النبي ورحمة الله وبركاته) قال الله هذا التقرير يراى والمراد حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد وعن بصيرد روى عن من ينزل

تكون آل البيت أو هي له هذا الخارج إشارة الى قوله تعالى وسلام على عباده الذين اصطفى قال في الفتح ولا شك ان هذا التقدير أولى من تقدير النكرة وحكي ٥٢ صاحب الاقلد عن أبي حامد ان التمسك فيه للنهظيم وهو وجه من وجوه

عليهم رواه ابن ماجه وقد صح عن عمر انه صلى بالناس وهو خب ولم يعلم فاعاد ولم يعيدوا وكذلك عثمان وروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم حديث سهل بن سعد في استناده عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف قوله يصلون بكم انظ البخاري يصلون اكم باللام التي للتبديل والمراد الاثمة قوله فان أصابوا فاصبكم اي ثواب صلاتكم قوله ولهم هذه الاثمة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد انهم ثواب صلاتهم وزعم ابن بطلان ان المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا اعلمكم تدركون أقواما يصلون الصلاة غير وقتها فاذا أدركتموهم فمهلوا في بيوحتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوا لها سجدة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره قال فالتقدير على هذا فان أصابوا الوقت وان أخطوا الوقت فلم يكن يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كافي رواية أحمد تدل على ان المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد وكذلك أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجهم ما وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا بلطف من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لاحد في هذا الحديث فان صلوا الصلاة ثلثتهم أو ثلثهم أو ركوع والسجود فمضى لكم ولهم قال في الفتح فهذا بين ان المراد ما هو أعم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم ان صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة من خلفه قوله وان أخطوا أي ارتكبوا الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعمد لانه لا ثم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والتاجر واستدل به البغوي على أنه يصح صلاة المأمومين اذا كان امامهم محمدا وعليه الامامة قال في الفتح واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الانقياس من يحل بشي من الصلاة ركنا كان أو غيره اذا أتم المأموم وهو وجه للشافعية بشرط أن يكون الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء بالإن على أنه ترك واجبا ومنهم من استدلل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث وبؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة الخلفاء رضي الله عنهم قوله الامام ضامن قد قدمه بنا الكلام على حديث أبي هريرة وعلى معنى الضمان في باب الاذان قوله وان أساء فعله فيه ان الامام اذا كان مسيئا كأن يدخل في الصلاة بخلاف ركس أو شرط عدانها أو آثم ولا شيء على المؤتمين من أسائه

(باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج حديث سبه أو غير ذلك)

(عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أومأ اليهم أن مكانكم ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطر فصرخ اليهم فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر والى كذا فسبحا رواه احمد وابوداود وقال رواه ايوب وابن عون وهشام عن محمد عن النبي صلى

الترجيع لا يتصرف عن الوجوه المتقدمة وأصل سلام عليك سات سلاما عدل عن الذنب الى الرفع على الامة دلالة على ثبوت المعنى واستقراره وانما قال عليك فعلى من الغيبة الى الخطاب مع ان انظ الغيبة بقتضيه السياق لانه اتباع لنظ الرسول بعينه حين علم الحاضر من من أصحابه وقد وقع في بعض حديث ابن مسعود هذا ما يقتضي الغيرة بين زمانه صلى الله عليه وآله ولم فيقال بلطف الخطاب وأما بعده فيقال بلطف الغيبة وانظ في الاستئذان عند البخاري بعد أن ساق حديث التمهيد قال وهو بين ظهرانيها فاقبض قلنا السلام على النبي كذا وقع في البخاري وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقي وأبو نعيم الاصفهاني والبيهقي من طرق متبعة مدركة الى أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلطف فلما قبض قلنا السلام على النبي قال السبكي في شرح المنهاج ان صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب فيقال السلام على النبي قال في الفتح قد صح بالارباب وقد

وجدت له متابعا قال عبد الرزاق أخبرني ابن جريح أخبرني عطاء ان الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي السلام عليك أيها النبي فلما مات قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور ومن

طريق أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التشميد فذكره قال فقال ابن عباس
إنما كان قول السلام عليكم أيها النبي إذ كان حيا فقال ابن مسعود هكذا ٥٣ علمنا وهكذا نعم فظاهره أن ابن عباس قاله

بحسبنا وإن ابن مسعود لم يرجع
إليه لكن رواية أبي معمر التي
فيها فاقبض قلنا السلام على
النبي أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع
من أبيه فالإسناد إليه مع ذلك
ضعيف انتهى وفي هذا رد لما قاله
بعض أهل العرفان إن المصنفين
لما استفتحو أبواب المالكوت
بالنحيات أذن لهم بالدخول في
حرم الحى الذى لا يموت فقوت
أعينهم بالمساجاة فنهوا على أن
ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة
متابعه فالتفتوا فإذا الحبيب في
حرم الحبيب حاضرا فاقبلوا عليه
قائلين السلام عليك أيها النبي
انتهى **كذا** فى الفتح قال
البيضاوى أمرهم أن يقرؤوه
بالسلام عليه أشرفه ومنه
حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا
أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها
أهم من أمرهم بتعميم السلام
على الصالحين أعلاما منه بأن
الدعاة للمؤمنين ينبغي أن يكون
شاملا لهم انتهى (السلام)
الذى وجهه إلى الأهم السالفة من
الصالحين وجوز النوى حذف
اللام من السلام في الموضعين
قال والأبواب أفضل وهو الموجود
في روايات الصحيحين انتهى
وتعقبه الحافظ فى الفتح بأنه لم يقع
فى شئ من طرق حديث ابن
مسعود بحذف اللام وإنما
اختلف فى ذلك حديث ابن
عباس وهو من أفراد مسلم

الله عليه وسلم قال فكبر ثم أوما إلى القوم أن اجلسوا وذهب فاغتسل وعن عمرو بن
ميون قال أتى لقائهم ما بين وبين عمر غداة أصيب الأعبس عبد الله بن عباس فها هو الآن
كبر فسمعته يقول فتأتى أوكافى الكلب حين طعمه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف
فقدمه فولى بهم صلاة خفيفة مختصر من البخارى وعن أبي رزين قال صلى على رضى
الله عنه ذات يوم فرعف فأخذ يدرج لقدمه ثم انصرف رواه سعيد فى سننه وقال
أحمد بن حنبل إن استخلف الإمام فقد استخلف عمر وعلى وإن صلاوا وحدا نأفقد طعن
معاوية وصلى الناس وحدا نأمن حيث طعن اتقوا صلاتهم) حديث أبي بكر قال
الحافظ اختلف فى وصله وإرساله وفى الباب عن أنس عند الدارقطى واختلف فى وصله
 وإرساله كما اختلف فى وصل حديث أبي بكر وإرساله وعن علي عند أحمد والبخارى
والطبرانى فى الأوسط وفيه ابن أبي عمير وعن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا عند أبي داود ومالك وعن أبي هريرة عند ابن ماجه قال الحافظ وفى إسناده نظر
وعن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا عند أبي داود وكذا كرم المصنف
والحديث فى الصحيحين عن أبي هريرة بالفاظ ليس فيها ذكر أن ذلك كان بعد الدخول
فى الصلاة وفى بعضها التصريح بأن ذلك كان قبل التكبير كما تقدم قال فى الفتح يمكن
الجمع بين رواية الصحيحين وغيرهما بأن يحمل قوله فكبر فى رواية أبي داود وغيره على
أراد أن يكبر أو بأنهم ما وقعوا كما تقدم عن ابن حبان وذكره أيضا القاضى عياض
والقرطبي وقال النووي أنه لا يظهر أن ثبت ذلك إلا فى الصحيحين أصح قوله ثم أوما
أى أشار ورواه البخارى فقال لنا فتح عمل رواية البخارى على إطلاق القول على
العمل ويمكن أن يكون جمع بين الكلام والاشارة قوله أن مكانكم منصوب بفعل
محذوف هو وقاعله والتقدير الزموا مكانكم قوله ورأسه يقطر أى من ماء الغسل قوله
فصل بهم فى رواية البخارى فصلينا معه وفيه جواز التحلل الكثير بين الإقامة والدخول
فى الصلاة قوله إنما أنا بشر قد تقدم الكلام على مثل هذا الحصر قوله وإنى كنت جنبا
فيه دليل على جواز اتصافه صلى الله عليه وسلم بالجنابة وعلى صدور الذم من قوله عن
محمد هو ابن سيرين قوله أن اجلسوا وهذا يدل على أنهم قد كانوا اصطفا الصلاة قياما وقد
صرح بذلك البخارى عن أبي هريرة ولفظه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد
أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قوله وذهب فى رواية لابي داود فذهب والنسائي ثم رجع
إلى بيته قوله فقدمه فصلى بهم سبأ فى حديث عمر مطولا فى كتاب الوصايا وأبى الكلام
عليه إن شاء الله تعالى وفيه جواز الاستخلاف للإمام عند عرض عذر يقتضى ذلك
لتقرير الصحابة لعمري ذلك وعدم الإنكار من أحد منهم فكان إجماعا وكذلك فعل
على وتقريرهم له على ذلك وإلى ذلك ذهب العسرة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعى

(علينا) يريد به المصلى نفسه والحاضر من من الإمام والمؤمنين والملائكة واستدل به على استحباب البدأة بالنفس فى الدعاء
وفى الترمذى معصيا من حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحد فدعا له بدأ بنفسه وأصله فى

مسار (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد وهو عموم بعد خصوص قال الترمذي الحكيم
من أراد أن يحتل بهذا السلام الذي يسلمه ٥٤ الخلق في صلاتهم فليكن عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم

ومالك وفي قول الشافعي انه لا يجوز واستدل في البحر بتركه صلى الله عليه وسلم
الاستخلاف لما ذكره من انه جنب وأجاب عن ذلك بأنه فعل ذلك ليدل على جواز الزك
أو ذكر قبل دخولهم في الصلاة قال ولا فائز بهذا الا الشافعي انتهى وذهب أحمد بن
حنبل الى التخيير كما روى عنه المصنف رحمه الله تعالى
* (باب من أم قوما بكرهونه) *

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم
صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديارا والديار أن يأتيها بعد أن
تقوته ورجل اعتد محزرة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه يعني بعد ما يقوته الوقت
وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجوز صلاتهم إذا هم العبد
الآبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون رواه
الترمذي) حديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا في ضعفه
الجهور وحديث أبي امامة انفرادا بخارج الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب
وقد ضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاربع هذا قول الترمذي انتهى وفي
اسناده أبو غالب الراسبي البصري صحيح الترمذي حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي
وقال النسائي ضعيف ووثقه الدارقطني وفي الباب عن أنس عند الترمذي بلفظ لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها
عليها ساخط ورجلا سمع حي على الفلاح ثم لم يجب قال الترمذي حديث أنس لا يصح لانه
قد روى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مر سلا وفي اسناده أيضا محمد بن القاسم
الاسدي قال الترمذي تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالفاظ وضعف حديث
أنس هنا أيضا البيهقي وقال بعد ذكر رواية الحسن له عن أنس ليس بشيء تفرد به محمد بن
القاسم الاسدي عن الفضل بن دلهم عنه ثم قال وروى عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن
الوليد عن أنس بن مالك يرفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند ابن ماجه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤسهم شيئا رجل أم قوما وهم له
كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان متصانمان قال العراقي واسناده
حسن وعن طلحة عند الطبراني في الكبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول أياما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته أذنيه وفي اسناده سليمان بن أيوب
الطلي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب
مناكير وقد وثق وعن أبي سعيد عند البيهقي بلفظ ثلاثة لا تجوز صلاتهم رؤسهم رجل
أم قوما وهم له كارهون الحديث قال البيهقي بعد ذكره وهذا اسناد ضعيف وعن
سلمان عند ابن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي امامة وهو من رواية القاسم بن

وقال القسا كهاني ينبغي للمصل
أن يستحضر في هذا المحل جميع
الملائكة والانبيا والمؤمنين
يعني ليتوافق لفظه مع قصده
وفيه ان الجمع المحلى باللام
للعوم وان له صبغا وحده منها
قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع
به عندنا في لسان العرب
وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة
والاستدلال بهذا فرد من
افراد لا تحصى لا لاقتصار عليه
انتهى وفيه خلاف عند أهل
الاصول (فانكم اذا قلتموها)
أي قوله وعلى عباد الله الصالحين
وهو كلام معترض بين قوله
الصالحين وقوله اشهد الى
آخره وانما قدمت للاهتمام بها
لكونه أسكر عليهم عد الملائكة
واحد او واحد ولا يمكن
استيفائهم مع ذلك فعلمهم لفظا
يشمل الجميع مع غير الملائكة من
النبيين والمرسلين والصديقين
وغيرهم بقية مشقة وهذا من
جوامع الكلام التي أوتيت صلى
الله عليه وآله وسلم (أصاب كل
عبد لله صالح في السماء والارض)
وفي رواية مسند عن يحيى أو بين
السماء والارض والشك فيه
من مسند والافقار وغيره
عن يحيى بلفظ من أهل السماء
والارض أخرجه الاسماعيلي
وغیره (أشهد أن لا اله الا الله)

زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبت هذه الزيادة
في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الآن سنده ضعيف
خجيرة

وقد روى أبوداود ومن وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها واحدا لا شريك له وهذا ظاهره الوقف (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالاضافة الى الضمير ٥٥ وفي حديث ابن عباس عنده سلم وأصحاب السنن

وأشهد أن محمدا رسول الله بالاضافة الى الظاهر وهو الذي رجه الشيخان الرافي والنووي وان الاضافة للضمير لا تنكفي لكن المختار انه يجوز ورسوله لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال الزايماسمئل عن أصح حديث في التشهد قال هو عندي حديث ابن مسعود وروى عن ينف وعشرين طريقا ثم سرد أكثرها قال ولا أعلم في التشهد أدلت منه ولا أصح أساسا ولا أشهر رجلا انتهى قال الحافظ في الفتح ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك وثمن جزم بذلك بغوى في شرح السنة ومن مرجحاته انه متفق عليه دون غيره وان الرياء عنه من الثقات لم يحتلفوا في ألفاظه بخلاف غيره وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقينا فروى الطحاوي عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقنني كلمة وكلمة وفي رواية

مخيرة عن سلمان ولم يسمع منه وأحاديث الباب يقوى بعضها به ضافينتمض للاستدلال بها على تحريم أن يكون الرجل اماما لقوم يكرهونه وبدل على التحريم نفي قبول الصلاة وانهم لا يتجاوزون آذان المصلين ولعن الفاعل لذلك وقد ذهب الى التحريم قوم والى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والاسود بن هلال وعبد الله بن الحرث البصري وقد قيس ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها وقيدوه أيضا بأن يكون الكارهون أكثر المومنين ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثنين والثلاثة اذا كان الموثقون جمعا كثيرا لا اذا كانوا اثنين أو ثلاثة فان كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحمل الشافعي الحديث على امام غير الوالي لان الغالب كراهة ولاية الامر وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيرهم حتى قال الغزالي في الاحياء لو كان الأقل من أهل الدين يكرهونه فالله نظر اليهم قوله جل اعتبد محرره أي اتخذ معتقه عبدا بعبدا اعتاقه وذلك بان يعتقه ثم يكتمه ذلك ويسمعه عمله يقال اعتبده ان اتخذته عبدا قوله لا يتجاوز صلاحهم آذانهم أي لا ترتفع الى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عمر وغيره قوله العبد الا ببق فيه ان العبد الا ببق لا تقبل له صلاة حتى يرجع من اباؤه الى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جرير بن عبد الله الجبلي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا أبنى العبد لم تقبل له صلاة وروى القول بذلك عن أبي هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضي عياض حديث جرير بن عبد الله المستعمل للاباق فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها ونبهه بالصلاة على غيرها وقد أنكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضي وقال ان ذلك جار في غير المستعمل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة وقد قدمنا البحث عن هذا في مواضع قوله وامرأة الخ فيه ان اغضاب المرأة لزوجه حتى يبيت ساخطا عليها من البكائر وهذا اذا كان غضبه عليها بحق وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبا نا عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح ولعل التأويل المذكور في عدم قبول صلاة العبد يجرى في صلاة المرأة المذكورة

(ابواب موقف الامام والمأموم واحكام الصوف)

(باب وقوف الواحد عن اثنين فصاعدا خلفه)

(عن جابر بن عبد الله قال قام النبي صلى الله عليه وسلم ليصلي المغرب فجئت فقيمت عن يساره فنهاني فجعلني عن يمينه ثم جاء صاحب لي فصفا خلفه فصلي بنا في ثوب واحد ثم انما بين طرفيه رواه احمد وفي رواية قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجئت فقيمت عن يساره فاخذ بيدي فأدركني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صهر قسام

أبي معمر عنه علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفي بين كسبه ولا بين أبي شيبة وغيره عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد وافق على هذا لا ننظر أبو عبد الله الخديري وساقه بإلفاظ ابن

مسعود أخرجه الطحاوي لكن هـ ذال الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عن مسلم ورجح أيضا بانه ورد بصيغة الامر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية لغيره ولا جد ٥٦ من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد

وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل ذلك فقيه دليل على مزيتة وقال الشافعي بعد ان أخرج حديث ابن عباس ولفظه عند الجماعة الا البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التحيات المباركات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رويت أحاديث في التشهد مختلفة فكأن هـ هذا أحب الى لانه أكملها وقال في موضع آخر وقد سئل عن اختياره التشهد ابن عباس لما رأيته واسما وكان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره فاخذت به غير معتد بمن يأخذ بغيرهما صح ورجحه بعضهم لكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة ورجح الأخذ به لكونه أخذ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في الآخر وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه الناس وهو على المبرور لم ينبـ روه فيكون اجاعا ولفظه عند الطحاوي عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول التحيات التي كانت الطيبات الصلوات لله السلام عليك الى قوله أن محمد اعبدوه ورسوله وتعب بانه

عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه رواه مسلم وأبو داود وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدنا رواه الترمذي حديث جابر هو في صحيح مسلم وسنن أبي داود مطوقا وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه وحديث سمرة بن جندب غريب الترمذي وقال ابن عساكر في الاطراف انه قال فيه حسن غريب وذكر ابن العربي انه ضعفه وأيسر فيما وقفنا عليه من نسخ الترمذي الا أنه قال انه حديث غريب ولعل المراد بقول ابن العربي انه ضعفه أي أشار الى تضعيفه بقوله وقد كلف الناس في اسمعيل بن مسلم من قبل حفظه بعد ان ساق الحديث من طريقه واسمعيل بن مسلم هذا هو المكي وأصله بصري سكن مكة فنسب اليها الكثرة مجاورته بها وكان فقيها متقيا قال البخاري تركه ابن المبارك ورجح ما روى عنه وقال يحيى بن سعيد لم يزل محتاطا وقال أحمد بن حنبل ضعيف الحديث وقال السعدي هو واحد أو قال عمر بن علي كان ضعيفا في الحديث يهيم فيه وكان صدوقا كثير الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال وقال ابن عدي أحاديث غير محفوظة الا أنه ممن يكتب حديثه قوله فجعلني عن يمينه فيه ان موقف الواحد عن يمين الامام وقد ذهب الاكثر الى أن ذلك واجب وروى عن ابن المسيب أن ذلك مندوب فقط وروى عن النخعي ان الواحد يقف خلف الامام يمينه فاذارفع الامام قبل مجيء ثالث اتصل بيمينه وفيه جواز العمل في الصلاة وقد تقدم الكلام على ذلك قوله فصنعنا خلفه وكذلك قوله قد دفعنا حتى أقامنا خلفه وقوله أمرنا صلى الله عليه وسلم اذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدنا في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين مع الامام في الصلاة خلفه وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر وابنه وجابر بن زيد والحسن وعطاء واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفة قال ابن سيمون الناس وليس ذلك شرطا عند أحد منهم ولكن الخلاف في الاولى والاحسن والى كون موقف الاثنين خلف الامام ذهب المعتز وروى عن ابن مسعود ان الاثنين يقفان عن يمين الامام وعن ثماله والرائد خلفه واسمعه بن مسعود في الكلام على دليله قوله صلى بناف ثوب واحد فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد وقد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم جاء جبار بن صخر هو الانصاري السلمي شهد العقبة وبدرها وما بعدهما (وعن ابن عباس قال صليت الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة معنا حتى خلفنا وأنا الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم أصلي معه رواه أحمد والنسائي وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمة أو خالته قال فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن اسمعيل بن ابراهيم يعني ابن مقسم وقد وثقه النسائي قال حدثنا حجاج يعني ابن محمد

مولى مولى التحيات التي كانت الطيبات الصلوات لله السلام عليك الى قوله أن محمد اعبدوه ورسوله وتعب بانه موقوف فلا يلحق بالمرفوع وأجيب بان ابن مردويه رواه في كتاب التشهد مرة فوعا بالجملة فقد روى عن جماعة من الصحابة

حديث التثنية منهم من تقدم ومنهم ابن عمر عند أبي داود والشافعي في الكبير ومنهم عائشة عند البيهقي ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائي وابن ماجه والترمذي في المال وانظره كان رسول الله ٥٧ صلى الله عليه وآله وسلم بعائنا التثنية كما

يعائنا السورة من القرآن باسم الله وبالله التحيات لله الخ وصحة الحاكم لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في الخلاصة ومنهم أبو سعيد الخدري عند الطحاوي ومنهم أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ومنهم سلمان الفارسي عند البراء قال في الفتح ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التثنية بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجوب التثنية المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح وعن المالكية أن التثنية مطلقة غير واجب والمهر وف عند الحنفية أنه واجب لا فرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفتهم وقال الشافعي هو فرض انتهى ورواة حديث الباب ما بين حمص ومدي وفيه الحديث والخبر والعنف وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن

مولي سليمان أخرجه الجماعة قال قال ابن جرير أخبرني زياد بن قزعة مولى لعبد القيس أخبرني أنه سمع عكرمة قال قال ابن عباس فذكره وزياد هو ابن سعد الخراساني أخرجه الجماعة وقزعة وثقة أبو زرعة فرجال هذا الاسناد ثقات قوله صلى الله عليه وآله في بعض الروايات إن حديثه مملوك دعيت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الصلاة وسماي والحديثان يدلان على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهم أو أنهما لا تصف مع الرجل والعلة في ذلك ما يخشى من الاقتتان فلو خافت أن يجزأت صلاتهما عند الجمهور وعند الحنفية نفسها صلاة الرجل دون المرأة قال في الفتح وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم قال ابن مسعود أخرجه من حيث أخرجه الله والأسر الوجوب فإذا أخذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها قال وحكاية هذا تعني عن جوابه وذهب الهاديون إلى فساد صلاتها إذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خلفها وفساد صلاة من في صفها إن عاوا بكوتهم في صفهم ومن الأدلة الدالة على أن المرأة تقف وحدها حديث أنس المتقدم عليه باللفظ ضاميت أنا ويطم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأخي أم سليم خلفنا وفي لفظ فصفقت أنا واليتيم خلفه والعجز زمن ورائنا وأخرج ابن عبد البر عن عائشة مرفوعة باللفظ المرأة وحدها صفت قال ابن عبد البر هو موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل (وعن الأسود بن يزيد قال دخلت أنا وعي علقمة على ابن

مسعود بالهاجرة قال فأقام الظهر ولي صلى فقمنا خلفه فأخديدي ويدعي ثم جعل أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره فصفنا صفوا واحدا قال ثم قال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة رواه أحمد ولا يداود والنسائي معناه الحديث في نسخة هرون بن عتبة وقد تكلم فيه بعضهم قال أبو عمر هذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح فيه عندهم أنه موقف على ابن مسعود انتهى وقد أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي موقوفا على ابن مسعود وقد ذكر جماعة من أهل العلم منهم الشافعي أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو عكة وفيها التطبيق وأحكام أخرى الآن متروكة وهذا الحكم من جملة ما تقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة تركه وعلى فرض عدم علم التاريخ لا ينتقض هذا الحديث لمعارضته الأحاديث المتقدمة في أول الباب وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن عين الإمام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال وسطوا الإمام وسدوا الظل وساني وهو محتمل أن يكون المراد جعله موقوفا بالوسط الصف الذي تصفون خلفه ومحتمل أن يكون من قولهم

٨ نيل ث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) ورضي عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان يدعو في الصلاة أي في آخرها بعد التثنية قبل السلام وفي حديث أبي هريرة عن مسلم مرفوعة إذا تشهد أحدكم فليقل وفيه

تعين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشميد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه ان المصلي يخير من الدعاء
ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام ٥٨ (اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكره (وأعوذ

بك من فتنة) قال أهل اللغة هي
الامتحان والاختبار قال عياض
واستعملها في العرف لكشف
ما يكره ويطلق على القتل
والاحراق والدمية وغير ذلك
(المسيح الدجال) قيده بالدجال
ليتميز عن عيسى بن مريم عليه
السلام والدجل الخلط وعيسى
به لكثرة خلطه الباطل بالحق
أو من دجل كذب والدجال
الكذاب والمسيح فعيل
بمعنى مقعول لان احدي عينيه
ممسوحة أولانه يسبح الارض
أي يقطعها في أيام معدودة فهو
بمعنى فاعل أولان انخير مسبح منه
فهو مسبح الضلال وقبل غير
ذلك قال في الفتح وذكريه
مجد الدين الشيرازي صاحب
القاموس انه جع في سبب تسمية
عيسى بذلك خبيث قولاً وأوردها
في شرح المشارق انتهى (وأعوذ

بك من فتنة الحيا) ما يعرض
للانسان مدة حياته من الافتتان
أي الاتلاء بالدين والشهوات
والجهالات وأعظمها والعباد
بالله أمر الخائفة عند الموت قاله
ابن دقيق العيد (و) فتنة
(المات) ما يفتن به عند الموت
في أمر الخائفة أعادنا الله من
ذلك أضيفت اليه لقربهامته
أو فتنة القبر ولا تذكر ارمع قوله
أولا عذاب القبر لان العذاب
مرتب على الفتنة والسبب غير

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام وسدوا الظل رواه

أبو داود وعن أبي مسعود الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح منا كبنا

في الصلاة ويقول استموا ولا تتخفوا فاختلف قلوبكم ليليني منكم أولوا الاخلام

والنهي ثم الذين يلوئهم ثم الذين يلوئهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن ابن

مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليليني منكم أولوا الاخلام والنهي ثم الذين

يلوئهم ثم الذين يلوئهم واياكم وهيشات الاسواق رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي

وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار

أياخذوا عنه رواه أحمد وابن ماجه حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري

وهو من طريق جعفر بن مسافر شيخ أبي داود قال النسائي صالح وفي اسناده يحيى بن بشير

ابن خلاد عن أمه واسمها أمة الواحد ويحيى مستور وأمه مجهولة وحديث أبي مسعود

أخرجه أيضا أبو داود وحديث ابن مسعود قال الترمذي حسن غريب وقال الدارقطني

نفرد به خالد بن مهران الخداع عن أبي معشر زباد بن كليب وقال ابن سيد الناس انه صحيح

لثقة رواه وكثرة الشواهد له قال ولذلك حكم مسلم بصحته وأما غرابته فليست تنافي

الحكمة في بعض الاحيان وأما حديث أنس فأخرجه أيضا الترمذي ولم يذكر له اسنادا

والنسائي ورجال اسناده عند ابن ماجه رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بن كعب عند

أحمد من حديث قيس بن عباد قال قدمت المدينة للقاء أصحاب محمد صلى الله عليه

وسلم وما كان بينهم رجل ألقاه أحب الي من أبي بن كعب فأقيمت الصلاة فنخرج عمر مع

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت في الصف الاول فجاء رجل فنظرت في وجوه

القوم فعرفهم غيري ففحاني وقام في مكاني فساءعت صلاتي فلما صلى قال يا بني لا يسؤلك

الله اني لم أت النبي بحجة الا ولسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا نكونوا

في الصف الذي يليني واني تقاررت في وجوه القوم فعرفتهم غيرك ثم حدثت بما رأيت الرجال

متحت أعناقها الى شيء متوجها اليه قال فسمعته يقول هلاك أهل العقدة ورب الكعبة

الا عليهم آسى ولكن آسى على من لم يكون من المسلمين واذا هو أبي يعنى ابن كعب

هذا لفظ أحمد وقد أخرج الحديث أيضا النسائي وابن خزيمة في صحيحه ومتحت بفتح الميم

وتابن مشتابين بينهم ما جاء به مهمل أي مدت وأهل العقدة بضم العين المهمل وسكون

النسب وقيل فتنة الحيا الاتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة وهو من العام
بعد الخائض لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحيا وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر

الغاف

بعد الخائض لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحيا وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر

الاضول عن سفيان الثوري ان الميت اذا سئل عن ذلك تراه له الشيطان يشير الى نفسه ان اثار بك فلهذا ورد سؤال التثبت له حين يسئل ثم اخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحيون ٥٩ اذا وضع الميت في القبر ان يقولوا اللهم

اعذه من الشيطان (اللهم اني اعوذ بك من التأمم) أي ما يات به الانسان أو هو الاثم نفسه وضعا للمصدر موضع الاسم (و) أعوذ بك من (المغرم) أي الدين فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يجوز عن أدائه فاما دين احتاجه وهو قادر على أدائه فلا استعانة منه ولا قول حق الله والثاني حق العباد قال القرطبي قد نبه في الحديث على الضرر والا حق من المغرم (فقال له) أي للذي صلى الله عليه وآله وسلم (قائل) وعند الناس ان السائل عائشة ولفظها افقلت يا رسول الله (ما أكثر) بفتح الراء على التعجب (ما استعبد من المغرم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الرجل اذا غرم) بكسر الراء (حدث فكذب) بان يتحج بشيء في وفاء ما عليه ولم يقم به فيه صير كاذبا وذاك كذب مخففة (ووعده فاخلف) كأن قال لصاحب الدين أو فيك دينك في يوم كذا ولم يوف فيه صير مخا الفالو وعده والكذب والخلف من صفات المنافقين قال في الفتح والمراد ان ذلك شأن من يستدين غالبا انتهى وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التعليم لامته والانه هو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك أو أنه سلك به طريق

الافاف يريد البيعة المعقودة للولاية وعن حمزة عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لتيمة الاعراب خلف المهاجرين والانصار ليقتدوا بهم في الصلاة وهو من رواية الحسن عن حمزة وعن البراء أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقدم في الصف الا قول اعرابي ولا يجعي ولا غلام لم يحتمل وفي اسناده ابي بن أبي سليم وهو ضعيف قوله وسطوا الامام فيه مشروعية جعل الامام مقبلا لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدمت قوله وسدوا الخلل قال الترمذي هو بفتح الخاء المججمة واللام وهو ما بين الاثنين من الاتساع وسيأتي ذكر ما هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف قوله فتختلف قلوبكم لان مخالفة الصفوف مخالفة الظواهر واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن قوله ليليني قال النووي هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير يا قبل النون ويجوز انبات الياء مع تشديد النون على التوكيد واللام في أوله لام الامر المكسورة أي ليقرب مني قوله أولوا الاحلام والنهي قال ابن سبيل الناس الاحلام والنهي بمعنى واحد والنهي بضم النون جمع نهيية بالضم أيضا وهي العقول لانها تنهى عن القبح قال أبو علي القاري يجوز أن يكون النهي مصدرا كالمهدي وأن يكون جمعا كالظلم وقيل المراد بأولي الاحلام البساعون وبأولي النهي العقلاء فعلى الاول يكون العطف فيه من باب فالتى قولها كذبوا مينا وهو ان ينزل تغير النظم منزلة تغير المعنى وهو كثير في الكلام وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل وقد روى عن عمرو بن الخطاب انه كان اذا رأى صبيافي الصف أخرجه وعن زر بن حبیش وأبي وائل مثل ذلك وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع بالتقديم لانه الذي يتأق منه التبليغ ويستخلف اذا احتج الى استخلافه ويقوم بتنبيه الامام اذا احتج اليه قوله واياكم وهيشات الاسواق بفتح الهاء واسكان الياء المنقاة من تحت وبالشين المججمة أي اختلاطها والمنازعة والخسومات وارتفاع الاصوات واللغظ والفتن التي فيها والهوشة الفتنة والاختلاط والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم في الاسواق متدافعين متغارين محتلاني القلوب والافعال قوله يجب أن يابيه المهاجرون والانصار فنه وفي حديث أبي بن كعب وحمزة مشروعية تقدم أهل العلم والفن لباخذوا عن الامام يأخذ عنهم غيرهم لانهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها وقفاها وتبليغها

• (باب موقف الصبيان والنساء من الرجال) •

(عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يسوي بين الاربع ركعات في القراءات والقيام ويجعل الركعة الاولى هي أطولهن

سبيل التعليم لامته والانه هو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك أو أنه سلك به طريق تحقيق الاجابة لان في ذلك تحصيل

التواضع واظهار العبودية والزام خوف الله تعالى والافتقار اليه ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق الاجابة لان في ذلك تحصيل السمتات ورفع الدرجات وفي الحديث الحديث بالجمع والاختبار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة ورواه ما بين حصي

ومدني يخرج البخاري في الاستقرا عن مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله ٦٠) (وسلم على دعاء أدعوه في صلاة) أي في آخرها بعد التشهد الأخير قبل السلام

لكي يشوب الناس ويجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلقهم والنساء خلف الغلمان
رواه أحمد ولا يبي دارد عنه قال الأحديثكم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال فقام
الصلاة وصف الرجال وصف خلقهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلاته وعن أنس إن جدته
مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعام صنته فأكل ثم قال قوموا فلا صلى
لكم فقامت إلى حصير لها قداء ومن طول ما لبس فنضضته بماء فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقت أناء اليتيم وراه وقامت العجوز زمن ورائه فاضلى لماركعتين ثم
انصرف رواه الجماعة إلا ابن ماجه وعن أنس قال صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي
صلى الله عليه وسلم وأمي خلفنا أم سليم رواه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء
آخرها وشرها أولها رواه الجماعة إلا البخاري حديث أبي مالك سكت عنه أبو داود
والمنذرى وفي أسناده شهر بن حوشب وفيه مقال قوله يسوي بين الأربع ركعات في
القراءة والقيام قد قدمنا في أبواب القراءة كلام في ذلك مبسوطا قوله لكي يشوب أي
يرجع الناس إلى الصلاة ودية بلوا إليها قوله ويجعل الرجال قدام الغلمان الخ فيه تقديم
صفوف الرجال على الغلمان والغلمان على النساء هذا إذا كان الغلمان اثنين فصاعدا فإن
كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا ينفرد خلف الصف قاله السجكي وبذل على ذلك
حديث أنس المذكور في الباب فإن اليتيم لم ينفرد بابل صف مع أنس وقال أحمد بن
حنبل يكره أن يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الإمام إلا من قد احتلم وأثبت وبلغ
خمس عشرة سنة وقد تقدم عن عمر أنه كان إذا رأى صبي في الصف أخرجه وكذلك عن
أبي وائل وزر بن حبيش وقيل عند اجتماع الرجال والصبيان يقف بين كل رجلين صبي
ليتعلموا منهم الصلاة وأفعالها قوله إن جدته مليكة قال ابن عبد البر إن الضمير عائدة إلى
اصحق بن عبد الله بن أبي طلحة الراوي للحديث عن أنس فهي جدة اصحق لا جدة
أنس وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الانصاري وهي أم أنس بن مالك وقال غيره
الضمير يعود على أنس بن مالك وهي جدته أم أمه واسمها مليكة بنت مالك ويؤيد ما قاله
ابن عبد البر ما أخرجه النسائي عن اصحق المذكور أن أم سليم سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يأتيها ويؤيده أيضا قوله في الرواية المذكورة في الباب وأمي خلفنا أم سليم
وقيل إنها جدة اصحق أم أبيه وجدة أنس أم أمه قال ابن رسلان وعلى هذا فلا اختلاف
قوله فلا صلى لكم روى بكسر اللام وفتح الياء من أهلى على أنه الام كى والقاف زائدة كما في
زيد فطلق وروى بكسر اللام وحذف الياء للجزم لكن أكثر ما يجزم بلام الأمر الفعل
المبني للقاعل إذا كان للغائب ظاهر فتحو لينفق ذو سعة من سعته أو ضمر نحو من
فليراجعها وأقل منه أن يكون مسندا إلى ضمير المتكلم نحو ولتعمل خطاياكم ومثله ما في

(قال) لم صلى الله عليه وآله وسلم (قل اللهم اني ظلمت نفسي)
بارتكب ما يوجب العقوبة (ظلمنا كثيرا ولا يغفر الذنوب
الا أنت) اقربا للوحدة دانية
واستحباب للمغفرة وهو كقوله
تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة
أو ظلموا أنفسهم الآية فاشئ على
المستغفرين وفي ضمن شأنه
عليهم السلام استغفار لروح بالاصربة
كما أنه لئن كل شيء أنفى الله على
فعله فهو أمر به وكل شيء ذم
فعله فهو ناه عنه (فاغفر لي
مغفرة) عظيمة لا يدرك كمها
(من عندك) تفضل بها على
لا تسبب لي فيها بعدل ولا غيره
قال ابن الجوزي المعنى هب لي
المغفرة تفضلا وإن لم أكن أهلا
لها بعملي (وارحمي أنك أنت
الغفور الرحيم) في هاتين الصفحتين
مقابله حسنة فاغفر ومقابل
لقوله اغفر لي والرحيم مقابل
لقوله ارحمني قال في الكواكب
وهذا الدعاء من جوامع الكلام
اذفه الاعتراف بغاية التقصير
وهو كونه ظالما ظالما كثيرا
وطالب غاية الانعام التي هي
المغفرة والرحمة فالاول عبارة
عن الزخوة عن النار والثاني
ادخال الجنة وهذا هو الفوز
العظيم اللهم اجعلنا من
الفاضلين بكرمك يا أكرم
الأكربين وفي هذا الحديث

استحباب طاب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلام قال في الفتح ولم

الحديث

يصرح في هذا الحديث بتعيين محله وقال ابن دقيق العيد هذا يقتضي الأمر به في الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ولعله

يخرج كونه بعد التشميد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المثل ونازعه الفاكهاني وقال الأولى الجمع بينهم في المثلين
المذكورين أي السجود والتشميد وقال النووي استدلال البخاري صحيح لان ٦٨ قوله في صلاتي بجمعها ومن مظاهره

هذا الموطن وتعقب بأنه لا دليل له على دعوى الأولوية بل الدليل الصريح عام في أنه بعد التشميد قبل السلام قال في الفتح ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك عند قوله لما علموا التشميد ثم يخبر من الدعاء ما شاء ومن ثم أعقب المصنف يعني البخاري الترجمة بذلك انتهى ورواه هذا الحديث سوى طريقه مصر يرون وفيه تابعي عن تابعي وجهاني عن صفوان والحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات وكذلك مسلم والترمذي وابن ماجه وأخرجه النسائي في الصلاة وزاد أبو ذر في نسخة عنه هنا بسم الله الرحمن الرحيم وهي ساقطة عند الكل (حديث ابن مسعود في التشميد تقدم قريبا وقال في هذه الرواية بعد قوله واشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يخبر) ولا بن عساكر ثم ليخبر (من الدعاء أعجبه إليه) قال ابن رجب لم يثبت في الخبر في أحد الشيء بل على عدم وجوبه فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخفيف وصفقه وقال ابن المنير قوله ثم ليخبر وإن كانت بصيغة الأمر لكنما كثيرا ما تزد للتدب انتهى وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب قال في الفتح وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاووس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشميد فقال لا فأمره أن يعيد الصلاة وقال بعض أهل الظاهر وأفرط ابن حزم فقال لا يجوز في التشميد الأول أيضا وقال ابن المنذر

الحديث وأقل من ذلك ضمير مخاطب كقراءة فذلك فلتقرحوا ابتداء الخطاب واللام في قوله لكم للتعليم وليس المراد الأصل لتعليمكم وتبليغكم ما أمرني به ربي وليس فيه تشريك في العبادة فيؤخذ منه جواز أن يكون معنية صلاته مريدا للتعليم فانه عبادة أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا فقال لي لعلكم وما أريد الصلاة ويؤوب له البخاري باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم قوله فنضضته بالضاد المفتوحة والحاء المهملة وهو الرش كما قال الجوهري وقيل هو الغسل قوله وقت آتوا اليتم وراه هو ضمة ية بن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة وفيه ان الضمير يسد الجناح واليه ذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في أحد قوله إلى أنه لا يسد ذلك أصل حقيقة وأجاب المهدي عن الحديث في الجواب أنه يحتمل بلوغ اليتم فاستحب الاسم وفيه ان الظاهر من اليتم الصغر فلا يصار إلى خلافه إلا بدليل ولا يؤيد ما ذهب إليه الجمهور وجذبه صلى الله عليه وسلم لابن عباس من جهة اليسار إلى جهة اليمين وصلاته معه وهو صبي وأما ما تقدم من جعله صلى الله عليه وآله وسلم اللعان صفاء بعد الرجال ففعل لا يدل على فساد خلافه قوله خير صفوف الرجال أولها فبه النص صريح بأفضلية الصف الأول للرجال وأنه خيرها لما فيه من أحرار الفضيلة وقد ورد في الترغيب فيه أحاديث كثيرة سيأتي ذكر بعضها قوله وشرها آخرها إنما كان شرها لما فيه من ترك الفضيلة الخاصة به بالتقدم إلى الصف الأول قوله وخير صفوف النساء آخرها إنما كان خيرها لما في الوقوف فيه من البعد عن مخالطة الرجال بخلاف الوقوف في الصف الأول من صفوفهن فانه مظنة المخالطة لهم وتعلق القلب بهم المتسبب عن رؤيتهم وسماع كلامهم ولهذا كان شرها وفيه ان صلاة النساء صفوة فاجازة من غير فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن

(باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله)

(عن علي بن شيبان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك فلا صلاة لم تقدر خلف الصف رواه أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته رواه الخمسة إلا النسائي وفي رواية قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده فقال يعيد الصلاة رواه أحمد وعن أبي بكر أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعبد رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال أتيت النبي صلى

طاووس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشميد فقال لا فأمره أن يعيد الصلاة وقال بعض أهل الظاهر وأفرط ابن حزم فقال لا يجوز في التشميد الأول أيضا وقال ابن المنذر

لولا حديث ابن مسعود ثم ليتخير من الدعاء قلقت بوجوبها وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشميد رادعي أبو الطيب الطبري ٦٢ من اتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك (فيدعو) زاد أبو داود

به والنسائي فليدع به ولا يحق
يتخير من الدعاء ما أحب وللخيار
في الدعوات من التفتة ما شاء
ونحوه أسلم بلفظ من المسئلة
واستدل به على جواز الدعاء
في الصلاة بما اختار للمصلي
من أمر الدنيا والآخرة قال
ابن بطال خالف في ذلك النخعي
وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا
يدعوا في الصلاة إلا بما وجد في
القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والمعروف في كتب الحنفية أنه
لا يدعوا في الصلاة إلا بما جاء
في القرآن أو ثبت في الحديث
وعبارة بعضهم ما كان مأثورا
قال قائلهم والمأثور أعم من أن
يكون مرفوعا أو غير مرفوع
لكن ظاهر حديث الباب يرد
عليهم وكذا يرد على قول ابن
سيرين لا يدعوا في الصلاة إلا بما أمر
الآخرة واستثنى بعض الشافعية
بما يقبح من أمر الدنيا فإن أراد
الفاحش من اللفظ فحتمل والا
فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة
مطلقا لا يجوز انتهى قال
القسطلاني وهذا الاستثناء
ذكره أبو عبد الله الأبي وعبارته
واستثنى بعض الشافعية من
مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب
كقوله اللهم اعطني امرأة جميلة
هنا كذا ثم يذكر أو صاف
أعضائها انتهى وقال ابن المنير

الله عليه وسلم من آخر الليل فصلت خلفه فأخذ بيدي فخرني حتى جعلني حذاءه رواه
أحمد حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال حديث حسن قال ابن
سيد الناس رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه
وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم ومات لم أحدعاه بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن
ابن بدر وهذا ليس بحجة انتهى وقد روى عنه أيضا ابنه محمد وعله بن عبد الرحمن بن
رثاب وثقه ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه ويشهد الحديث علي بن شيبان
ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعا لا صلاة لمن قرأ خلف الصف وحديث وابصة بن
معبد أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر أنه
مضطرب الإسناد ولا يثبت جماعته من أهل الحديث وقال ابن سيد الناس ليس
الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره وبين ذلك في شرح الترمذي له وأطال وأطاب
وحديث أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي
وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بان
فيها عنه دخوله مموتة والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وقد
اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده فقالت طائفة لا يجوز ولا يصح
ومن قال بذلك النخعي والحسن بن صالح وأحمد واسحق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع
وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وفرق آخرون
في ذلك فروا على الرجل إعادة دوزن المرأة وتمسك القائلون بالحكمة بحديث علي بن
شيبان ووابصة بن معبد المذكورين وتمسك القائلون بالحكمة بحديث أبي بكر قالوا
لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة فيحمل
الأمر بالاعادة على جهة التعبد بما بلغه في المحافظة على الأولى ومن جملة ما تمسكوا به
حديث ابن عباس وجابر إذ جاء كل واحد منهما ما فوق عن يسار رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومثابه وحده فأدار كل واحد منهما ما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار كل واحد
منهم ما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة وهو تمسك غير مفيد لطلب
لأن المدا من اليسار إلى اليمين لا يسمى مصليا خلف الصف وإنما هو متصل عن اليمين ومن
تمسكاتهم ما روى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول لو ثبت لقلت به
ويجاب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال الخبر المذكور ثابت قبل
الأولى الجمع بين أحاديث الباب بحمل عدم الأمر بالاعادة على من فعل ذلك لعدم
خشية الموت وانضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك لغير عذر وقيل من
لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا إعادة عليه كما في حديث أبي بكر
لأن النهي عن ذلك لم يكن تقدم ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصف
لزمته الاعادة قال ابن سيد الناس ولا يعد حكم الشروع في الركوع خلف الصف حكم

الدعاء بأمور الدنيا في الصلاة خطر وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الخائرة بالمحظورة فيدعوا بالمحظورة الصلاة
فيكون عاصيا كما في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامة تلبس عليها الحق بالباطل فلو حكم حكم علي

عاشي بحق فظنه باطلا فذاع على الحسا كم باطلا بطلت صلاته وتغير الخطوط الجارية من الحرم عشر سجدا فالصواب أن لا يدعوا
بدياه الاعلى تثبت من الجواز انتهى واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه ٦٣ وآله وسلم ان صلاته هذه لا يصلح فيها شيء

من كلام الناس وأجيب بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم سلوا الله
حوائجكم حتى الشسع لسعكم
والملح لقسدوركم وقد ورد فيها
يقال بعد التشهد أخبار من
احسنهم امارواه سعيد بن منصور
وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق
عمير بن سعد قال كان عبد الله
يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد
في الصلاة ثم يقول اذا فرغ
أحدكم من التشهد فليقل اللهم
اى أسألك من الشكر ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من
الشرك ما علمت منه وما لم أعلم
اللهم اى أسألك من خبر ما سألت
به عما أدلك الصالحون وأعوذ بك
من شر ما استعاذ منه عبادك
الصالحون ربنا آتينا في الدنيا
حسنة الآية قال ويقول لم يدع
نبي ولا صالح بشئ الا دخل في هذا
الدعاء وهذا من المأثور غير
مرفوع وليس هو مما ورد في
القرآن وقد استدل البيهقي
بحديث الباب المتفق عليه
وبحديث أبي هريرة رفعه اذا
فرغ أحدكم من التشهد فليعوذ
بالله الحديث وفي آخره ثم لا يدع
لنفسه بما لله وأصل الحديث
في مسلم وهذه الزيادة صحيحة
لانها من الطرق التي أخرجهما
مسلم (عن أم سلمة رضى الله
عنها قالت كان رسول الله صلى

الصلاة كلها خلفه فهذا أحمد بن حنبل يرى أن صلاة المنقر دخلت الصف باطلا ويرى
ان الركوع دون الصف جائز قال وقد اختلف السلف في الركوع دون الصف فرخص
فيه زيد بن ثابت وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وروى عن سعيد بن جبير وأبي
سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن جريح ومعمرانهم فعلموا ذلك وقال الزهري ان كان قريبا
من الصف فعل وان كان بعيدا لم يفعل وبه قال الاوزاعي انتهى قال الحافظ في التلخيص
اختلف في معنى قوله ولا تعد فقبل نهاء عن العود الى الاحرام خارج الصف وانكر هذا
ابن حبان وقال أراد لا تعد في إبطاء الجني الى الصلاة وقال ابن القطان القاسمي تعام
المهلب بن أبي صفرة معناه لا تعد الى دخولك في الصف وأنت راكع فانما كشيبة البهائم
ويؤيده رواية جاد بن سلمة في مصنفه عن الاعلم عن الحسن عن أبي بكر أنه دخل المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما
انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال أيكم دخل في الصف وهو راكع فقال له أبو بكر أنا
فقال زادك الله حرصا ولا تعد وقال غيره بل معناه لا تعد الى اتيان الصلاة مسرعا واجت
عماروا ابن السكن في صحيحه بلفظ أقيمت الصلاة فأنطلقت أسعى حتى دخلت في الصف
فلما قضى الصلاة قال من الساعي آتيا قال أبو بكر فقلت أنا فقال زادك الله حرصا
ولا تعد قال في التلخيص أيضا انه روى الطبراني في الاوسط من حديث ابن الزبير
ما يعارض هذا الحديث فانخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريح عن عطاء سمع ابن
الزبير على المنبر يقول اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يذب
را كما حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رآه يصنع ذلك وقال تفرد به
ابن وهب ولم يروه عنه غيره ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد انتهى وقد
اختلف فيه لم يجد فرجة ولا سعة في الصف ما الذي يفعل فخفي عن نصه في البويطي
انه يقف مفردا ولا يجذب الى نفسه أحد الا انه لو جذب الى نفسه واحد القوت عليه
فضله الصف الاول ولا وقع الخلل في الصف وبهذا قال أبو الطيب الطبري وحكاه
عن مالك وقال أكثر أصحاب الشافعي وبه قالت الهادوية انه يجذب الى نفسه واحدا
ويسحب للجدوب أن يساعده ولا فرق بين الداخل في أثناء الصلاة والحاضر في ابتداءها
في ذلك وقد روى عن عطاء وابراهيم النخعي ان الداخل الى الصلاة والصفوف قد استوت
واتصلت يجوز له ان يجذب الى نفسه واحد اليقوم معه واستقيم ذلك أحمد وامحق
ركعه الاوزاعي ومالك وقال بعضهم جذب الرجل في الصف ظم واستدل القائلون
بالجواز بما رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي من حديث وابصة انه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلي هل ادخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف
أعد صلاتك وفيه النمر بن اسمعيل وهو متروك وله طريق أخرى في تاريخ أبي حنيفة
لابن نعيم وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف ولا يروى في المراسيل من رواية مقاتل بن

الله عليه وآله وسلم اذا سلم من الصلاة قام النساء حين يقضى أي يتم (تسليمه) ويقف عنه (ومكث يسيرا قبل أن يقوم)
قال ابن شهاب الزهري فأرى والله أعلم أن مكثه يسيرا كان لكي يتقدم النساء أي يخرجن قبل أن يدركهن من انصرف من

انقوم المصليين ووضع الاستدلال قوله كان اذا سلم ويحتمل ان يكون استنبط الشرعية من التعبد باللفظ كان المشعر بفتح
مواظبة على الله عليه وآله وسلم وهو ٦٤ مذهب الجمهور ولا يصح الفصل من الصلاة الا به لانه ركن وقد قال صلى الله

عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
اصلي وفي حديث علي بن
ابي طالب عند ابي داود بسند
حسن مرفوعا مفتاح الصلاة
الطهور ويوتر بها التسكيع
وتعاليها التلحيم وهو يحصل
بالاراء اما الثانية فسنه وقال
الحنفية يجب الخروج من
الصلاة ولا يقرضه لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قعد
الامام في آخر صلاته ثم احدث
قبل ان يسلم فقد تمت صلاته
وهذا الحديث ضعفه الحفاظ
قالوا وما استدله الشافعية
لا يدل على القرضية لانه خبر
الواحد بل يدل على الوجوب
وقد قلناه انتهى وهذا جار على
قاعدهم وقال المرداوي من
الطحايلة في منتهه يسلم حرمة
معرفة وجوب ما يتدنا عن يمينه
جهرا مسرا به عن يساره انتهى
ولم يذكر في هذا الحديث التسليم
لكن رواه امام مسلم من حديث
ابن مسعود وسعد بن ابي وقاص
بل ذكرهما الطحاوي من حديث
ثلاثة عشر صحاحا يوراد غيره
سبعة وبذلك اخذ الشافعي
وابو حنيفة وابو يوسف وشهد
وقال المالكية السلام واحدة
واسند له بحديث عائشة
المروى في السنن انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة
واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظناه واجيب به حديث مع لول كما ذكره العقيلي وبسط ابن

حسان مرفوعا ان جاء رجل فلم يجده احد فليختم اليه رجلا من الصف فليقدم معه فما
اعظم اجر الختم وأخرج الطبراني عن ابن عباس باسناد قال الحفاظ واه باللفظ ان النبي
صلى الله عليه وسلم امر الاتي وقد تمت الصفوف أن يجتذب اليه رجلا يقيم له الجبهة
(باب الثالث على تسوية الصفوف ورضها وسد خلها)
(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سووا صفوفكم فان تسوية الصف من
تمام الصلاة وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل
ان يكبر فيقول تراصوا واعملوا متنفذين عليهما وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يبعث يدي صفوفا كما يغايروا في الفداح حتى رأي انا قد عقنا عليه
ثم خرج يوم ما فقام حتى كاد ان يكبر فرأى رجلا يدا يد من الصف فقال عباد الله
اتسبون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم واه الجماعة الا البخاري فان له من
اتسبون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم ولا جدوا في داود في رواية قال فرأيت
الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه وركبته بركبته ومنكبته بمنكبته وفي الباب غير ما ذكره
المصنف عند أحمد وأبي داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخال
الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم
الحديث وعن أبي هريرة عندهم سلم وعن جابر بن عبد الله عندهم الرزاق وعن ابن عمر
عند أحمد وأبي داود قوله سووا صفوفكم فيه ان تسوية الصفوف واجبة قوله قال
تسوية الصف من تمام الصلاة في لفظ البخاري من اقامة الصلاة والمراد بالصف الجنس
وفي رواية فان تسوية الصفوف وقداستدل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية قال
لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ونازع من ادعى الاجماع على
عدم الوجوب وروى عن عمرو بن لبل مابذل على الوجوب عندهم الا انهما كانا يضران
الاقدام على ذلك قال في الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواية تنفرد على هذه
العبارة يعني انه رواها بعضهم بلفظ من تمام الصلاة كما تقدم واستدل ابن بطال بما
في البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ فان اقامة الصف من حسن الصلاة على ان
التسوية سنة قال لان حسن النبي زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة
وأجاب ابن دقيق العبد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لان تمام الشيء
في العرف أمر خارج عن حقيقة التي لا يتحقق الا بها وان كان يطلق بحسب الوضع على
مالا تتم الحقيقة الا به ورد بان افظ الشارع لا يحمل الاعلى ما دل عليه الوضع في اللسان
العربي وانما يعمل على العرف اذا ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث قوله تراصوا
يشهد الصادق عليه السلام أي تلاصقا وبغير خلل وفيه جواز الكلام بين الاقامة والدخول
في الصلاة قوله لا تسون بضم الهمزة المشبهة من فوق وفتح السين وضم الواو وتشديد النون

قال
عبد البر الكلام على ذلك وبانه في قيام الليل والذين رواه عنه التسليم بين روي ما شهدوا في الفرض والنفل وحديث عائشة

ليس صريح في الاقتصار على تسليمة واحدة بل اخبرت انه كان يسلم تسليمة يوقفهم بها ولم تنف الاخرى بل سكنت عنها وليس
سكوتهم اعلم من حلفها وضبطها او هم أكثر ٦٥ عدد او احاديثهم أصح وزادتهم مقبولة

قال البيهقي هذه الام التي يتأق بها القسم والتسم هذامقدر ولهذا أكد بالنون
المشددة قوله أو ليخالفن الله بين وجوهكم أي ان لم تسووا والمراد بتسوية الصوف
اعتدال القائم بينهم على سمت واحد ويراد بها أيضا اسد الظل الذي في الصف واختلف في
الوجه المذكور فتميل هر على حقه بقتة والمراد تشويه الوجه بتحويل خاتمة من موضعه
بجعله موضع القفا أو تحو ذلك فهو نظير ما تقدم في رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله
رأسه رأس حمار وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة قال
في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتقريط فيه حرام ويؤيد الوجوب حديث أبي امامة
بلفظ التسوية الصوف أو انظم من الوجوه أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف ومنهم من
سأل الوعيد المذكور على الجواز قال النووي معناه يوقع بكم العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب كما قول تغير وجهه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في
الصوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده
رواية أبي داود بلفظ أو ليخالفن الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفرقون فيماخذ كل
واحد وجهه غير الذي يأخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة للنكبر المفسد
للقلب الداعي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه ان حل على العضو الخصوص
فالمخالفة اما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدم وراوان حل على ذات
الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد اشار الى ذلك الكرماني ويحتمل ان يراد المخالفة في
الجزء فيجازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر قوله كأنما يسويهم القداح هي جمع
قدح بكسر القاف واسكان الدال المهملة وهو السهم قبل ان يرش ويركب فيه النصل
قوله يلزق بصم أو له يتعدى بالهمزة والتضعيف يقال ألزقته ولزقته قوله منكبه المنكبة
بجمع العضد والكنف (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوا
صوفوكم وحاذوا بين منا كبكم ولينوا في أيدي اخوانكم وسدوا الخلل فان الشيطان
يدخل فيما بينكم عنزلة الخذف يعني أولاد الضان الصغار رواه أحمد الحديث قال
المنذري في الترغيب والترهيب رواه أحمد بأسناد لا بأس به والطبراني وأخرج نحوه
أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرج نحوه أيضا من حديث أنس قوله وحاذوا
بين منا كبكم بالحاء المهملة والذال المعجمة أي اجعلوا بعضهم احدا بعض بحيث يكون
منكبة كل واحد من المصلين موازيا لمنكبة الآخر ومسامته لانه تكون المناكب والاعناق
والاقدام على سمت واحد قوله ولينوا في أيدي اخوانكم لفظ أبي داود عن ابن عمر
ولينوا بأيدي اخوانكم أي اذا جاء المصلي ووضع يده على منكبة المصلي فليدان له بمنكبه
وكذا اذا أمر من يسوي الصفوف بالاشارة بيده ان يستوي في الصف أو وضع يده
على منكبه فليستو وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليوسع له قال في المفاتيح

٩ نيل ث صفة الذكر لانهم مدوموا على الجهر به والختاران الامام والمأموم بتحفيان الذكر
الان احتيج الى التعليم (وقال ابن عباس) رضي الله عنه (كتب أعلم) أي أظن وفيه إطلاق العلم على الامر المستفاد فيه

الى الغلب (اذا انصرفوا بذلك) أي وقت انصرفهم برفع الصوت (اذا سمعته) أي الذكر وظاهره ان ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض ٦٦ الاوقات لصغره او كان حاضر الكعبة في آخر الصلوة فكان لا يعرف

شرح المصاييح وهذا أولى والبق من قول الخطابي ان معنى ابن المنه ~~ك~~ السكون والخشوع قوله وسدوا الخلل هو بفتحين القرحة بين الصقين كما تقدم قوله الخذف قال النووي بجماعهم له وذلك مجعته مفتوحين ثم فاء واحد ثم اخذ فقه مثل قصب وقصبة وهي غنم سود صغار تكون بالعين والنجاز (وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم افقنا لينا رسول الله كيف نصف الملائكة عند ربها قال يتون اصف الاول ويتراصون في الصف رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الصف الاول ثم الذي يليه فان كان نقص فليكن في الصف المؤخر رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ولائكة يصلون على الذين يصلون على ميامن الصلوة رواه أبو داود وابن ماجه وعن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخر اقبال لهم فقدموا فأتوا بني وليأتم بكم من وراءكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل رواه مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان الانباري وهو صدوق بقبلة رجاله رجال الصحيح وحديث عائشة رجاله رجال الصحيح على ما في معاوية ابن هشام من المقاتل قوله ألا تصفون بفتح الة المئنة من فوق وضم الصاد وبضم أوله مبني للمفعول والمراد اصف في الصلاة قوله كما تصف الملائكة به الاقتداء بأفعال الملائكة في صلاتهم وتعبادتهم قوله عند ربها كذا لفظ ابن حبان ولفظ أبي داود والنسائي عند ربهم قوله نقلنا لفظ أبي داود وابن حبان نقلنا لفظ النسائي قالوا قوله يتون الصف الاول لفظ أبي داود يتون الصلوة المتقدمة وفيه فضيلة اتمام الصف الاول قوله ويتراصون تقدم نفسه بغيره قوله اتقوا الصف الاول فيه مشرعية اتمام الصف الاول وقد اختلف في الصف الاول في المسجد الذي فيه منبر هل هو الخارج بين يدي المنبر أو الذي هو أقرب الى القبلة فقال الغزالي في الاحياء الصف الاول هو المتصل الذي في فناء المنبر وما عن طرفه مقطوع قال وكل سنة بيان يقول الصف الاول هو الخارج بين يدي المنبر قال ولا يعبدان يقال الاقرب الى القبلة هو الاول وقال النووي في شرح مسلم الصف الاول الممدوح الذي وردت الاحاديث بفضل هو الصف الذي يلي الامام سواء جاء صاحبه مقدما ومؤخرا سواء متخلله مقصورة أو ونحوها هذا هو الصحيح الذي جزم به الحقوقيون وقال طائفة من العلماء الصف الاول هو المتصل من طرف المسجد الى طرفه لا نقطعه مقصورة ونحوها فان تحول الذي يلي الامام فليس باول بل الاول ما لم يتخلله شيء قال وهذا هو الذي ذكره اغزالي رقيق الصف الاول عبارة عن

انقضاءها بالتسليم وانما كان يعرفه بالتكبير قال الشيخ تقي الدين ويؤخذ منه انه لم يكن هناك مبلغ جهير الصوت يسمع من بعد انتهى ~~ع~~ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الفقهراء فيهم أبو ذر كما عند أبي داود وأبو الدرداء كما عند النسائي (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور) بضم الدال جمع دثر بفتح الدال وسكون الناء (من الاموال) بيان للدثور وتأكيده لان الدثور يجي بمعنى المال وبمعنى الكثير من كل شيء (بالدرجات العلى) في الجنة أو المراتب العالية قدر عظمته تعالى (والنعيم المقيم) الدائم المستحق بالصدقة يصلون كما انصلى ويصومون كما صوم زاد في حديث أبي الدرداء عند النسائي في اليوم واليلة ويذكر ان كان ذكر والبرار من حديث ابن عمر وصدقوا تصديقنا وآمنوا ايماننا (ولهم فضل أموال) ولا يذوق فضل من أموال ولا يصلي فضل الاموال) يعجبون بها ويعفون ويجاهدون ويتصدقون وعند مسلم ويتصدقون ولا نعتي (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا احديثكم بما) أي بشيء (ان أخذتم أدر كنتم) بذلك الشيء (من سبقكم) من

أهل الاموال في الدرجات العلى والسيقية المذكور راجح ابن دقيق العبدان تكون معنوية وجوز غيره ان تكون سبية قال الحافظ والاول أولى انتهى (ولم يدرككم أحد بعدكم) لا من أصحاب الاموال ولا من غيرهم

(وكتبتم خبر من أنتم بين ظهرانيه الامن عمل) من الغنياء (مثله) فليستم خبر امته لان هذا هو نقيض الحكم الذاتي للمستغنى
منه واتناء خبرية الخطاطين بالنسبة الى من عمل مثل علمهم صادق ٦٧ بمساواتهم لهم في الخير به وبهم هذا يجاب عن

استشكال ثبوت الانضباط في
خبر مع التساوي في العمل
المفهوم من قوله أدر كتم وهو
أحسن من التأويل بالامن عمل
مثله زاد بغيره من فعل البرأشار
اليه البسر الاماميني لكن
لا يمنع ان يشوق الكرم مع مولته
الاعمال الشاقة الصعبة من
الجهاد ونحوه وان ورد أفضل
العبادات أحجزها لان في الاخلاص

في الذك من المشقة ولا سيما الجهد
في حال الفقر ما يصير به أعظم
الاعمال وأيضا فلا يلزم ان يكون
الثواب على قدر المشقة في كل
حال فان ثواب كلمة الشهادتين مع
مهوراتها أكثر من العبادات
الشاقة واذ قلنا ان الاستثناء
يعود على كل من السابق والمدرك

كأهو قاعدة الشافعي رحمه الله
في ان الاستثناء المتعقب للجمال
عائد على كلها يلزم قطعان
يكون الاغنياء أفضل اذ
معناه ان أخذتم أدر كتم الامن
عمل مثله فانكم لا تدركون
(تسبحون وتحمدون وتكبرون
خلف كل صلاة) ظاهره يشمل
الفرض والنفل لكن جملة أكثر
العلماء على الفرض وقد وقع في
حديث كعب بن جعفة عندهم سلم
التقييد بالكتابة وكانهم حملوا
المطلقات عليهم اوعس البخاري
في الدعوات دبر كل صلاة ورواية

خلف مفسرة لرواية دبر للقرآني من حديث أبي ذر اثر كل صلاة أي تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثا وثلاثين) فالجموع
لكل فرد والانهال الثلاثة تنازعت في الظرف وهو خلف وفي ثلاثا وثلاثين وهو مفعول مطلق وقبل المراد المجموع

يجي الانسان الى المسجد اولاً واصل في صف آخر قيل لبشر بن الحرث نرا القبر
وتدلى في آخر الصفوف فقال انما يريد ان يلقب بالاقرب لاقرب الاجساد والاحاديث ترد هذا
قوله ان الله وملائكته يصلون على القبط أبي داود ان الله وملائكته يصلون على ميامن
الصفوف وفيه اصحاب الكون في بين الصف الاول ومابعده من الصفوف قوله
ولبائكم بكم من وراءكم أي لبقصد بكم من خائفكم من الصفوف وقد عساه الذمجي
على قوله ان كل صف منهم امام لم وراءه وعامة أهل العلم يخالفونه قوله لا يزال قوم
يتأخرون زاد أبو داود عن الصف الاول قوله حتى يؤخرهم الله أي يؤخرهم الله عن رحمة
وعظيم فضله وعن رتبة العلماء الأخذ عنهم وعن رتبة السابقين وقيل ان هذا في
المنافقين وظاهره عام لهم وغيرهم وفيه الحث على الكون في الصف الاول والثاني
عن التأخر عنه وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الاول أحاديث غير ما ذكره المصنف
منها عن أبي هريرة عندهم سلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلغة خبر صفوف
الرجال أولها الحديث وقد تقدم وله حديث آخر متفق عليه لو ان الناس يعلمون ما في
النداء والصف الاول وقد تقدم أيضاً وعن جابر عن ابن أبي شيبه بنحو حديث أبي هريرة
الاول وعن العرياض بن سارية عندهم سلم والنسائي وابن ماجه وأحمد ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستغفر للصف المقدم ثلاثاً والثاني مرة وعن عبد الرحمن بن
عوف عندهم سلم ابن ماجه بنحو حديث عائشة وعن النعمان بن بشير بنحوه عندهم سلم وعن
البراء بن عازب عندهم سلم وأبي داود والنسائي من حديث فيه نحو حديث عائشة
أيضا

• (باب هل يأخذ القوم مصافهم قبل الامام لا) •

(عن أبي هريرة ان الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبأخذ الناس
مصافهم قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم لمقامه ورواه مسلم وأبو داود وعن أبي
هريرة قال اقيمت الصلاة وعدلت الصفوف فيما قبل ان يخرج النبي صلى الله
عليه وسلم فخرج الينا فلما قام في صلاة كراهه جنب وقال امامنا كنكم فكنتم على هيئة
يعني قياماً ثم رجع فاعتسل ثم خرج الينا ورأسه بقطر فكبّر فصلى امامه متفق عليه
ولاحد والنسائي حتى اذا قام في مصلاه وانتظروا ان يكبر انصرف وذكر نحوه وعن أبي
قنادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد
خرجت رواء الجماعة الا ابن ماجه ولم يذكر البخاري فيه قد خرجت قوله ان الصلاة
كانت تقام المراد بالاقامة ذكر الالفاظ المشهورة المشعرة بالشروع في الصلاة قوله
فبأخذ الناس مصافهم يعني مكانهم من الصف قوله قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه

خلف مفسرة لرواية دبر للقرآني من حديث أبي ذر اثر كل صلاة أي تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثا وثلاثين) فالجموع
لكل فرد والانهال الثلاثة تنازعت في الظرف وهو خلف وفي ثلاثا وثلاثين وهو مفعول مطلق وقبل المراد المجموع

لجميع فاذا وزع كان لكل واحد من الثلاثة أحد عشر وبدأ بالتسبيح لانه يتضمن ثني النقااص عنه تعالى ثم ثني بالتحميد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يلزم من ثني النقااص اثبات الكمال ثم ثلث بالنكبة كبر اذ لا يلزم من ثني النقااص

وسلم فيه اعتدال الصوف قبل وصول الامام الى مكانه قوله قبل ان يخرج فيه جواز قيام المؤمنين وتعديل الصوف قبل خروج الامام وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما ما بان ذلك بمواقع لبيان الجواز وان ضيقهم في حديث أبي هريرة كان سبباً للنهي عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فثم اهتم عن ذلك لاحتمال ان يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فثبت عليهم انتظاره قوله ذكرانه جنب قد تقدم الكلام في باب حكم الامام اذا ذكر انه حدث قوله مكانكم قد تقدم انه منصوب بفعل مقدوم قوله على هينتنا بفتح الهاء بعدها ياء تختانية ساكنة ثم حمزة مفتوحة ثم مثناة فوقانية والمراد بذلك انهم امتثلوا امره في قوله مكانكم فاستروا على الهيئة أي الكيفية التي تركهم عليها وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية للكشميري على هينتنا بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة والهاء الهمزة الرفق قوله يقطر في رواية البخاري يتطف وهي بمعنى الاولى قوله وانتظرنا ان يكبر فيه انه ذكر قبل ان يدخل في الصلاة وقد تقدم الاختلاف في ذلك قوله اذا اقيمت الصلاة أي ذكرت ألفاظ الإقامة كما تقدم قوله حتى تروني قد خرجت فيه ان قيام المؤمنين في المسجد الى الصلاة يكون عند رؤية الامام وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثر الى انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند فراغ الإقامة وعن أنس انه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن سعيد بن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وقال مالك في الموطأ سمع في قيام الناس حين تقام الصلاة محدوداً لا أن يرى ذلك على طاقة الناس فان فيهم الثقيل والخفيف وأما ما ذكره في الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يرويه وخالف البعض في ذلك وحديث الباب حجة عليه وفي حديث الباب جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسمعها وتقدم اذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما ما بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فلا أول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يراها غالب الناس ثم اذا رآوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعمدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقولون الله أكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعمدل الصفوف وقد تقدم مثل هذا في باب الاذان في أول الوقت

(باب كراهة الصنف بين الراوي للاماموم)*

(عن عبد الحميد بن محمود قال صلياً خلف أمير من الامر افاضطرنا الناس فصلينا بين السارين فلصلينا قال أنس بن مالك كاتني هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه

واثبات الكمال ثني ان يكون هذا كبر آخر وقد وقع في رواية ابن جبر لان تقديم التكبير على التعميد ومثله لا يبي داود من حديث أم حكيم وله في حديث أبي هريرة يكبر ويختمه وسبح وهذا الاختلاف يدل على ان لا ترتيب فيه ويستأنس له بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرب لباين بدأت لكن ترتيب حديث الباب موافق لاكثر الاحاديث أولى لما مر (قال معني الراوي فاختلنا بيننا) أي أنا وبعض أهلي هل كل واحد ثلاثاً وثلاثين أو المجموع (فقال بعضهم انسج ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين) قال معني (فرجعت اليه) أي الى أبي صالح والقاتل أربعاً وثلاثين بعض أهل معني أو القاتل فاختلنا أبو هريرة والضهير فرجعت له وفي اليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعاً وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الاول أقرب لوروده في مسلم ولفظه قال معني فحدثت بعض أهلي هذا الحديث فقال وهمت فذكر كلامه قال فرجعت الى أبي صالح الا ان مسالم يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والحمد لله أكبر حتى يكون العدد منهن) كلهن ثلاثاً وثلاثين وهي العدد لجميع أو المجموع ورواية ابن جبر لان ظاهرها ان العدد لجميع ورجحه بعضهم للاتباع فيه وسلم

بواو العطف والخيار ان الافراد اولى لتمييزه باحتياجه الى العدد وله على كل حركة كذلك سواء كان باصابعه أو بغيرها ثواب
لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثلث ثم ان الافضل الاثنيان بهذا ٦٩ الذ كر متتابعاً في الوقت الذي عين فيه وهل

اذا زيد على العدد المنصوص
عليه من الشارع يحصل ذلك
الثواب المترتب عليه أم لا قال
بعضهم لا يحصل لان ذلك
الاعداد حكمية وخاصة وان
خفيت علينا لان كلام الشارع
لا يخفى لو عن حكم نرى ما يفوت
بجواز ذلك العدد والمعتقد
الحصول لانه قد أتى بالمقدار
الذي رتب على الاثنيان به ذلك
الثواب فلا تكون الزيادة
من باب له بعد حصوله بل ذلك العدد
أشار اليه الحافظ زين الدين
العراقي وقد بالغ القرافي في
القواعد فقال من البدع
المكروهة الزيادة في المندوبات
المحدودة شرعاً لان شأن العظمة
اذا حدثوا شيئاً ان يوقف عنده
وتعدداً خارج عنه مسدداً
للاذنب انتهى وقد اختلفت
الروايات في عدد هذه الاذكار
الثلاثة ففي حديث أبي هريرة
ثلاثاً وثلاثين كما هو عند النسائي
من حديث زيد بن ثابت خمساً
وعشرين وي زيدون فيها لاله
الا الله خمساً وعشرين وعند البزار
من حديث ابن عمر احدى عشرة
وعنه ما الترمذي والنسائي من
حديث أنس عشر وفي حديث
أنس في بعض طرقه ستون وفي
بعض طرقه أيضاً مائة واحدة
وعند الطبراني في الكبير من

وسلم رواه الخمسة الا ابن ماجه وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال كذا انتهى ان نصف بين
السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعها طردوا ابن ماجه وقد
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما دخل الكعبة صلى بين الساريتين حديث أنس حسنة
الترمذي وعبد الحميد المذكور قال أبو حاتم هوشب وقال الدارقطني كوفي ثقة ينجح
به وقد ضعف أبو حاتم حديث عبد الحميد بن محمود المذكور وقال ليس
من ينجح حديثه قال أبو الحسن بن القطان راد اعلم به ولا أدري من ابتاع بهذا ولم أر
أحد ممن ضعف الضعفاء ذكره فيهم ونماية ما وجد فيه مما يؤمنه ضعفاً قول أبي حاتم
الرازي وقد سئل عنه هوشب وهذا ليس بضعيف وانما هو اخبار بأنه ليس من اعلام
أهل العلم وانما هوشب وثقت له روايات أخذت عنه وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي
فقال هو ثقة على شعبة هذه اللفظة انتهى وأما حديث معاوية بن قرة عن أبيه ففي اسناده
هرون بن مسلم البصري وهو مجهول كما قال أبو حاتم ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصححه
من حديث أنس يافظ كذا انتهى عن السلسلة بين السواري ونظر دعها وقال لانها
بين الاساطين وانما الصقوف وأما صلواته صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة بين
الساريتين فهو في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم والحديثان المذكوران في
الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السواري وظاهر حديث معاوية بن قرة عن أبيه
وحديث أنس الذي ذكره الحاكم ان ذلك محرم والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن
العربي من ان ذلك اجمالا قطع الصلوة ولانه موضع جميع النعمان قال ابن سيد الناس
والاول أشبه لان النسائي محدث قال القرطبي روى ان سبب كراهة ذلك انه مصلى الجن
المؤمنين وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السواري بعض أهل العلم قال الترمذي وقد
كره قوم من أهل العلم ان يصف بين السواري وبه قال أحمد وإسحق وقد رخص قوم
من أهل العلم في ذلك انتهى وبالكراهة قال النخعي وروى سعيد بن منصور في سننه
النسائي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحديثه قال ابن سيد الناس ولا يعرف
اهم مخالف في الصحابة وخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياساً على
الامام والمنفرد قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين ساريتين
قال ابن رسلان وأجاز الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبيرة وابراهيم التيمي وسويد
بن غفلة يؤمنون قومهم بين الاساطين وهو قول الكوفيين قال ابن العربي ولا خلاف
في جواز عند الضيق وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة فاما الواحد فلا بأس به وقد
صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين سواريها انتهى وفيه حديث أنس المذكور في
الباب انما ردد في حال الضيق لقوله فاضطرنا الناس ويمكن ان يقال ان الضرورة
المشار اليها في الحديث لم تبلغ قدر الضرورة التي يرتفع الحرج معها وحديث قرة

حديث زميل الجهني قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح قال هو ثمان رجله سجدان الله ويحمده
وأستغفر الله انه كان ثوباً سبعين مرة ثم يقول سبعين يسبح معائة الحديث وعند النسائي في اليوم والليلة من حديث أبي هريرة

مرفوعاً من سبع در كل صلاة متوبة مائة وكبر مائة وحجـ مائة غفرت له ذنوبه وان كانت أكثر من زبد البحر وهذا
الاختلاف يجعل ان يكون صدر في اوقات ٧٠ متعددة وهو وارد على سبيل التخيير او يختلف باختلاف الاسوال وقد

زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن
معي قال ابو صالح فرجع فقرا
المهاجرين الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقالوا سمعنا اخواتنا
أخذن الاموال بما نعلمنا فقالوا
مثله فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء قال المهلب في
حديث أبي هريرة فضل نساء
لاتأويله الا اذا استوت أعمالهم
المفروضة فالغني حينئذ من فضل
عمل البرملا سبيل للفقير اليه قال
ورأيت بعض المتكلمين ذهب
الى ان هذا الفضل يخص الفقراء
دون غيرهم أي الفضل المرتب
على الذكر المذكور قال وغفل
عن قوله في نفس الحديث الامن
صنع مثل ما صنعتم فجعل
الفضل لقائله كائناً من كان وتعب
المهلب ابن المنير بان الفضل
المذكور فيه خارج عن محل
الاختلاف اذ لا يختلفون في ان
الفقير لم يبلغ فضل الصدقة
وكيف يختلفون فيه وهو لم
يقبل الصدقة وانما الخلاف
اذا قابلنا هزية الفقير بثواب
الصبر على مصيبة شظف العيش
ورضاه بذلك هزية الغني بثواب
الصدقات أيهما أكثر ثوابا
وقال القرطبي تأول بعضهم
قوله ذلك فضل الله بان قال
الاشارة راجعة الى الثواب

ليس فيه الا ذكر النهي عن الصف بين السوارى ولم يقبل كتابه عن الصلاة بين
السوارى فقيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمنفردوا كن حديث أنس الذي ذكره
فيه النهي عن مطلق الصلاة فيجعل المطلق على المقيد ويدل على ذلك صلاته صلى الله عليه
وسلم بين السارين يتبين فيكون النهي على هذا اختصاصاً بالصلاة المؤتمنين بين السوارى دون
صلاة الامام والمنفرد وهذا أحسن ما يقال ومائة قدم من قياس المؤتمنين على الامام
والمنفرد فاسد الاعتبار لصداقته لا حديث الباب

• (باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس) •

(عن همام ان حذيفة ام الناس بالمداين على دكان فاخذ أبو مسعود بقميصه فجذبها

فرغ من صلاته قال ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني

رواه أبو داود وعن ابن مسعود قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام

موقئاً والناس خلفه يعني أسفل منه رواه الدارقطني وعن سهل بن سعد ان النبي

صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل

القهقري فسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال أيها الناس انما

بعثت هذا التائبوا بي وتعلوا صلاتي متفق عليه ومن ذهب الى الكراهة جعل هذا على

الاول اليسير ورخص فيه وعن أبي هريرة انه صلى على ظهر المسجد بصلاة الامام وعن

أنس انه كان يجمع في دار أبي نافع عن عيين المسجد في غرفة قدر قامته منها الهباب مشرف

على المسجد بالبصرة فكان أنس يجمع فيه ويأتم بالامام رواه ما سمي في سننه) الحديث

الاول صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو

داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي جبهه حذيفة وهو مرفوع

واكن فيه مجهول والاول أقوى كما قال الحافظ وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في

التلخيص وسكت عنه وأثر أبي هريرة آخر جبهه أيضاً الشافعي والبيهقي وذكره البخاري

تعليقاً لقوله بالمداين هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد قولاً على دكان بضم الدال

المهمل وتشديد الكاف الدكان الخانوق قيل النون زائدة وقيل أصابية وهي الدكة بفتح

الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه قوله كانوا ينهون بفتح الباء والهوام رواية ابن

حبان أنس قد نهى عن هذا قوله حين مددتني أي مسدتني قصي وجبهته اليك

ورواية ابن حبان المرفوعة تدل على انه يكره ارتفاع الامام في المجلس

حين أخذت على يدي وقد استدلل بهذا الحديث على انه يكره ارتفاع الامام في المجلس

قال ابن رسلان واذا كره ان يرتفع الامام على المأموم الذي يقتدى به فلا يكره

ارتفاع المأموم على اياه أولى ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود رظاهر النهي فيه

المرتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله فكانه قال ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه ان
أحد بحسب الذكرو ولا بحسب الصدقة وانما هو فضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر اليه ما عارضه وتعب

بأن الجمع بينهما وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص أنه
فضل الغنى وبعض الناس أوله بتأويل مستكره كانه يشير إلى ما تقدم ٧١ قال والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا

وقضت العبادة المالية أنه
يكون الغنى أفضل فهذا لا شك
فيه وإنما النظر إذا تساويا
وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو
فيه أيهما أفضل أن فسر الفضل
بزيادة الثواب فالقياس يقتضى
أن المصالح المتعدية أفضل من
القاصرة فمترج الغنى وإن فسر
بالإشرف بالنسبة إلى صفات
النفس فالذي يحصل به من
الظهور بسبب الذكر أشرف
فمترج الفقر وفي الحديث من
الفوائد أن العالم إذا سئل عن
مسألة يقع فيها الخلاف أنه
يجيب بما يلحق به الماضول درجة
الناضل وفيه التوسعة في
الغبطة والمسا بقاء إلى الأعمال
الحصيلة للدرجات العالمية لمبادرة
الاغنياء إلى العمل بما بلغهم ولم
يشكر عليهم صلى الله عليه وآله
وسلم فيؤخذ من أن قوله الأمن
على عام الفقراء والاغنياء خلافا
لأن أوله بغير ذلك وفيه أن العمل
السهل قد يدرئ به صاحبه فضل
العمل الشاق وفيه فضل الذكر
عقب الصلوات واستدل به البخاري
على فضل الدعاء عقب الصلاة لأنه
في معناه ولأنه أوقات فاضلة
ترتجى فيها اجابة الدعاء وفيه
أن العمل القاصر قد يساوى
المتعدى خلافا لمن قال أن المتعدى
أفضل مطلقا تبعه على ذلك الشيخ

أن ذلك محرم لولا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الارتفاع على المنبر وقد حكي المهدى
في البحر الإجماع على أنه لا يضر الارتفاع قدر الإقامة من المؤتم في غير المسجد الإجماع
راس الامام أومة قد ما ولسم بدل لذلك أيضا بقول أبي هريرة المذكور في الباب وقال
المذهب أن ما زاد فسده واستدل على ذلك بأن أصل البعد التحريم للإجماع في المفرط
ولادليل على جواز ما تعدى الإقامة ورد بان الأصل عدم المنع فالدليل على مدعيه وذهب
الشافعي إلى أنه يعنى قدر ثلثي الأمتعة ذراع واختلف أصحابه في وجهه وقال عطاء لا يضر
البعد في الارتفاع مهـ ما علم المؤتم بحال الامام وأما ارتفاع المؤتم في المسجد فذهب
الهادوية إلى أنه لا يضر ولو زاد على الإقامة وكذلك قالوا لا يضر ارتفاع الامام قدر
الإقامة في المسجد وغيره وإذا زاد على الإقامة كان مضرا من غير فرق بين المسجد وغيره وبين
والحاصل من الأدلة منع ارتفاع الامام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين
الإقامة ودونها فوقها لقول أبي سعيد أنهم كانوا يثبون عن ذلك وقول ابن مسعود نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وأما صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر فقبل أنه
انما فعل ذلك لغرض التعليم كإيدل عليه قوله لتعلموا أصلا في غاية ما فيه جواز وقوف
الامام على محمل ارفع من المؤتمين إذا أراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد من أراد أن
يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتناول
ولا أفراد الأصل بوصف معتبر فتتضى المناسبة اعتباره فلا بد منه انتهى على أنه قد
قرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا نهى عن شئ نهى عنه بطريق الظهور
ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصصا له من العموم دون غيره حيث لم يرقم دليل على التامس
به في ذلك العمل فلا تكون صلته على المنبر معارضة للنهي عن الارتفاع باعتبار الامة
وهذا على فرض تأخر صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر عن النهي من الارتفاع وعلى
فرض تقدمها أو التماس المنة قدم من المتأخر فيه الخلاف المعروف في الأصول في
التخصيص بالمنة قدم والماتس وأما ارتفاع المؤتم فان كان مشروطا بحيث يكون فوق
ثلثي ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بما فعل الامام فهو ممنوع للإجماع من غير فرق
بين المسجد وغيره وإن كان دون ذلك المقدار فالأصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع
وبعض هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور ولم يشكر عليه قوله فكبر وهو عليه ثم
ركع لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا المذكر القراءة بعد التكبير
وقد بين ذلك البخاري في رواية له عن سفيان عن أبي حازم واقظه كبر فقرا أو ركع ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر المشى إلى خلف والحامل عليه المحافظة على
استقبال القبلة وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه قوله
ولتعلوا أصلا في بكسر الهمزة وفتح المثناة القوية وتشديد الهمزة وفيه أن الحكمة في
صلاته في أعلى المنبر إن يراه من قديحني عليه ذلك إذا صلى على الأرض قوله أنه كان يجمع

عن الدين بن عبد السلام ورواه هذا الحديث ما بين يدي ومضى وفيه التحديث والعمدة والقول وأخرجه مسلم أيضا في
الصلاة والناس في اليوم واليلة (عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم كان يقول في دبر كل صلاة)

بضم الدال والياء وقد سكن أى عقب كل صلاة (مكتوبه لا اله الا الله) برفع على الخبرية للاول عليه جماعة أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدّر أو من ٧٣ اسم لآباء اعتبار محل قبل دخولها وان الابعى غير أى لا اله غير الله في الوجود

الخ فيه جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في البحر يصح كون المؤتم في داره والامام في المسجد ان كان يرى الامام أو المعلم ولم يتعد القائمة انتهى

(باب ما جاء في الحائض بين الامام والمأموم)

(عن عائشة قالت كان لنا حصة من بيتها لم ابرو ونحجبر بها بالليل فصلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون فراغته فصلاوا بصلاته فلما كانت الليلة الثانية

كثروا فاطلع عليهم فقالوا كفو من الاعمال ما نطيعون فان الله لا يعل حتى تملوا رواه أحمد الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المفردة اماما في النوافل وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم جدار الحجر وقد تقدم نحوه الحديث أيضا عن أبي باب صلاة التراويح وفيه انها قالت فاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له صبرا على باب محرق وقوله كفو من الاعمال الى آخر الحديث هو عند الائمة الستة من حديثها بل فقط خذوا من الاعمال ما نطيعون فان الله لا يعل حتى تملوا والملا للاستئصال من الشيء ونفوس النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى فاطلاقه عليه من باب المشاكاة نحو وجراسيئة سيئة مثلها وهذا أحسن محامله وفي بعض طرقه عن عائشة فان الله لا يعل من الثواب حتى تملوا من العمل أخرجه ابن جرير في تفسيره وقيل معناه ان الله لا يعل أبدام الملتزم لم تملوا مثل قوله سم حتى يشيب الغراب وقيل ان معناه ان الله لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سواء له والحديث يدل على أن الحائض بين الامام والمؤتمين غير مانع من صحة الصلاة قال في البحر ولا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائض ولو فوق القائمة مهـ ما علم حال الامام اجماعا اهـ وكذلك لا يضر الحائض في غير المسجد ولو فوق القائمة الا أن يمنع من ذلك مانع

(باب ما جاء في ان يلزم بقعة بعينهم من المسجد)

(عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نسي في الصلاة عن ثلاث عن

نقرة الغراب واقتراس السبع وان يوطس الرجل المقام الواحد كايطان البعير رواه

الخمسة الا الترمذي وعن سلمة بن الاكوع انه كان يتحرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند

المحصف وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتحرى الصلاة عند هامة فق عليه

واسلم ان سلمة كان يتحرى موضع المحصف يسبح فيه وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان يتحرى ذلك المكان) حديث عبد الرحمن بن شبل سكت عنه أبو داود والمذني

والراوي له عن عبد الرحمن بن شبل هو عيسى بن محمود قال البخاري في حديثه نظر قوله عن

نقرة الغراب المراد بها كما قال ابن الانبي تركة الطمانينة وقته خفيف السجود وان لا يبتك

فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الا كل والشرب منه كالخليفة قوله واقتراس

لان الواحنا الا على الاستدانة لم تكن الكلمة توحيدية أم لا والاحرف استثناء والاستثناء من النفي

اثبات ومن الاثبات نفي وعند الحنفية المستثنى غير محكوم عليه بشئ ومن حجج الجمهور الاتفاق

على حصول التوحيد بقوله لا اله الا الله وذلك انما يتشبه على قولنا ان المستثنى محكوم عليه

لا على قولهم انه مسكوت عنه قاله ابن هشام ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يقيد القصر

وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس

فان الذي معنى الوصف وفي هذه المسئلة ما بحث ضربت عليها

بعد ان أثبتنا خوف الاطالة (وحده) بالانصب على الحال أى

لا اله مفردة وحده (لا شريك له) عـ لا ونقـ لا اما ولا نبط

القسط لاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا الى التويل يذكره

واما ثانيا فلقوله تعالى واليهكم الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم

فل هو الله أحد لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الواحد هو الاول

والآخرو الاول هو الفرد السابو وذلك يقتضي ان لا شريك له وهو

تأكيد لقوله وحده لان المتصف بالوحدانية لا شريك له (له الملك)

بضم الميم أى أصناف المخلوقات وأقسام الكائنات مما في الارضين

والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده

السبع

الخبر (وهو على كل شئ قدير) قال الحافظ ورواه مؤثرون وثبت مثله عن البرازن حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف

لم يكن في القول اذا أصبح واذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت) أي الذي أعطيت (ولا معطي لما منعت) أي الذي منعت وزاد عبد بن حديد من رواية معمر عن عبد الملك بن عمر بن عبد الله بن عيسى (ولا ينفع ذا الجحيم الضحى) ينفع الجحيم

فيهم ما قال الخطابي الجحيم الضحى ويقال الخط ومعه في ذلك أي لا ينفع ذا الضحى عند غناه انما ينفعه العمل الصالح أو من في ذلك بمعنى البذل كقوله تعالى ارضيت بالحياة الدنيا من الآخرة أي بذلها قال الشاعر

فليت لنا من ما فرغ من شربة مبردة بات على الطهيان

وهوالة الجبل وروى أبو عمرو بن الشيباني الجبل الكسرى وقال أي لا ينفع ذا الاجتماع اجتماده وأنكره الطبري وقال الراغب الجبل أبو الأب أي لا ينفع أحدا نفسه وقيل معنى الكسرى السعي التام في الحصر أو الامراع في الهرب قال النووي الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ في الدنيا بالمال أو الولد أو العظم أو السلطان والمعنى لا ينفعه حظ منكم وإنما ينفعه فضلكم ورحمتكم وفي الحديث

استجاب هذا الذكركم عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألقاظ التوحيد ونسبة الانعزال الى الله تعالى والمنع والاعطاء وتعماد القدرة وفيه المبادرة الى امتثال السنة واتباعها ورواها هذا الحديث الخمسة كوفون لا محمد بن يوسف وفيه الحديث والعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام

السبع هو ان يضع ساعديه على الارض كالذئب وغيره كما يقعد الكلب في بعض حالاته قوله وان يوطن الرجل قال ابن رسلان بكسر الطاء المشددة وفيه ان قوله في الحديث كايطان يدل على عدم التشديد لان المصدر على افعال لا يكون الا من أفعال الخفيف ومعناه كما قال ابن الاثير ان يأتى الرجل مكانا معلوما في المسجد يصلي فيه ويختص به قوله كايطان البعير المراد كايوطن البعير المبرك الدم الذي قد أوطنه واتخذ منه مأخذا فلا يابى الا اليه وقبل معناه ان يبذل على ركبته قبل يديه اذا أراد السجود مثل برك البعير على المكان الذي أوطنه يقال أوطنت الارض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا ومحلا لقوله عند الاسطوانة هي بضم الهمزة ويكون السبيل المهمة وضمت الطاء وهي السارية قوله التي عند المصنف هذا يدل على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عند مسلم بالقطب يصلي وراءه الصلوة وقول كانه كان للمصنف مستند وقيل بوضع فيه قال الحافظ والاسطوانة المذكرة حتى ان بعض مشايخنا الممنون في الروضة المشرفة وانما تعرف بالاسطوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهم وانما أصرتم الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن الجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكروا قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة والحديث الاول يدل على كراهة اعتناء الرجل بقعة من بقاع المسجد ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم يكون محصاه من القول الشامل له بطريق الظهور كما تقدم غير مرة اذ لم يكن فيه دليل التامس وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد ما ساق في الباب الذي بعده من مشروعية تكثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث سلمة ما انظمت وهاهنا محمول على النقل ويحمل النهي على من لازم مطلقا الفرض والنقل اه

باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة

(عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي الإمام في صلاة الذي صلى فيه المكتوبة حتى يتكلم عنه رواه ابن ماجه وأبو داود وعنه أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيجز أحدكم اذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن غيبته أو عن شماله أو أجمد أو يود أو يور أو ابن ماجه وقال يعنى في السجدة) الحديث الاول في استناده عطاء الخراساني وليدرك المغيرة بن شعبه كذا قال أبو داود قال المنذرى وما قاله ظاهران عطاء الخراساني رآه في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبه وهي سنة خمس من الهجرة على المشهور قال الخطيب اجمع العلماء على ذلك وقيل ولد قبل وفاته بسنة والحديث الثاني في استناده ابراهيم بن سعيد قال أبو حاتم الرازي هو مجقول قوله حتى

١٠ نيل والرفاق والقدرة الدعوات ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة (عن معمر بن جندب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أي فرغ منها) أقبل علينا بوجهه الشريف اضر وزاد

لا يصول عن القبلة قبل قراغ الصلاة وظاهره انه كان يواظب على ذلك قبل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون اليه فلي هذا يثبت من كان في مثل حاله ٧٤ صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التلهيم والموعظة وقبل الحكمة فيه ويرى

الداخل بان الصلاة انتفتت اذ لم يقرأ الامام على حاله لا وهم انه في التشهد مثل لا وقال ابن المنير استدبار الامام المأمومين انما هو لحق الامامة فاذا انتفتت الصلاة زال السبب فاستقبلواهم حينئذ يرفع الخيل او الترفع على المأمومين (عن زيد بن خالد الجوهري رضي الله عنه انه قال صلى لنا) أي لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الصبح بالدينية محقة المياه عند بعض المحققين ومثددة عند أكثر المحدثين موضع على نحو مرحلة من مكة معي يثر هناك وبه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (على اثره ما كانت) أي مطر (من الليلة فلما انصرف) أي من الصلاة (أقبل على الناس) بوجهه الكريم (فقال لهم) هل تدرؤن ماذا قال ربكم استهفام على سبيل التنبيه (قالوا) الله ورسوله اعلم بما قال ربنا (قال) أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر (الكفر الحقيقي) لانه قابله بالايمن حقيقة لانه اعتق ما يفضي الى الكفر وهو اعتقاد ان النعل لا يركب وأما من اعتقد ان الله هو خالقه ومختصره وهذا ميقن له وعلامة بالمادة فلا يكفر أو المراد كفر النعمة

(كتاب صلاة المريض)

(عن عمران بن حصين قال كانت بي بواير فسات النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعاء فان لم تستطع فعلى جنبك رواه الجماعة الا مسليما وزاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكاف الله نفسا الا وسعها وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعا فان لم يستطع ان يسجد أو أبرأه وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعا صلى على جنبه الا يمين مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الا يمين صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواه الدارقطني حديث علي في اسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسن بن العرفي قال الحافظ وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف وفي الباب عن جابر عند البزار والبيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاد مريضا فقرأ آية صلى على وسادة فآخذها فركبها وأخذ عودا يصلي عليه فآخذها فركبها وقال صلى الله عليه وآله وسلم صل على الارض ان استطعت والا فإقوم عينا واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لا نعلم أحدا رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي قال الحافظ ثم غفل عنه فأنجزه من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان بن عيينة عن أبي حاتم فقال الصواب عن جابر وقوف ورفعته خطأ قبل له فان أبا اسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعا قال ليس بشئ وقد قوى انما في بلوغ الرام وروى الطبراني في مشيئة من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أصحابه مريضا فذكروه وروى الطبراني أيضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فان نالت مشقة صلى قائما يومي برأسه فان نالت مشقة سجد في التلخيص وفي اسنادهما ضعف وحديث

يتقضى لفظ أبي داود حتى يتحول قوله أي يجز يكسر الجيم قوله يعني السجدة أي التطوع والمحدثان يدلان على مشروعية انتقال المصل عن مصلاته الذي صلى فيه لكل صلاة يقتضيهما من أفراد النوافل اما الامام فبمنص الحديث الاول وبعموم الثاني وأما المؤمن والمؤمن فبعموم الحديث الثاني وبالقياص على الامام والعلة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخاري والبخاري لان مواضع السجود تشبه له كما في قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها أي يخبر بما عمل عليه أو ورد في تفسير قوله تعالى فما بكت عليهم السماء والارض ان المؤمنين اذ مات بكى عليه مصلاته من الارض ومصعد عمله من السماء وهذه العلة تقتضي ان ينتقل الى الارض من موضع فله وان ينتقل لكل صلاة يقتضيهما من أفراد النوافل فان لم ينتقل فبذبحي ان يفصل بالكلام لحديث التميمي عن أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج أخرجه مسلم وأبو داود

لاضافة الغيب الى الكوكب قال الزركشي والاضافة في عبادي للتغليب وليست للتشريف لان الكافر عمران ليس من أهله وتعبه في المصباح فقال التغليب على خلاف الاصل ولم لا يجوز أن تكون الاضافة لجرد الملك (فأما من قال

مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب وامان قال مطرنا نعوذ بك كذا وكذا أي يكوب كذا وكذا معي فنجوم منازل القمر انوا ومعنى نوالاثة بنو مطالع اعمد معقب مقابله بناحية المغرب ٧٥ وقال ابن الصلاح انوه ليس نقص الكوكب

بل مصدرنا النجم اذا سقط وقيل
تمض وطلع ويانه ان ثمانية
وعشرين نجمة مارة ورة المطالع
في ازمة السنة وهي المعروفة
بمنازل القمر يسقط في كل ثلاث
عشرة ليلة لنجم منها في المغرب مع
طالع مقابله في المشرق فكانوا
ينسبون المطر للغارب وقال
الاصمعي لاطالع فسميته النجم نوا
قسمته لثلاثة اعل بالمصدر (فذلك
كان نبي ومؤمن بالكوكب) وقيل
أجاز العلماء أن يقال مطرنا في
نوه كذا وعدم القول بذلك أولى
وان كان له معنى في صحيحه (عن
عقبه) بن الحارث لنوفلي أبي
مروعة بكسر السين وفتحها
(رضي الله عنه قال صليت وراء
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بالمدينة العصر فسلم ثم قام)
لكونه (مسرعا فخطى) أي

تجاوز (رقاب الناس الى بعض
مجرساته) فيه ان الامام ان
ينصرف متى شاء وان الخطى لما
لاغنى عنه مباح وان من وجب
عليه فرض فالأفضل معادته
اليه (ففرع الناس) بكسر الزاي
أي خافوا (من سرعته) وكانت
هذه عادتهم اذا رأوا منه صلى
الله عليه وآله وسلم غير ما يعهدونه
خشية أن ينزل فيهم نبي فبعضهم
(نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم
من الحجرة (عليهم) ولا بن عساكر
اليهم (فأرى انهم جبروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا في الصلاة (شيئا من تبر) بكسر التاء أي ذهب
أو فضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي القتيح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله بعضهم

عمر ان يدل على انه يجوز ان حصل له عذر لا يستطیع معه القيام ان يصلي قاعدا ولما
حصل له عذر لا يستطیع معه القعود ان يصلي على جنبه والمعتبر في عدم الاستطاعة عند
الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك لا مجرد التألم فانه لا يبيح ذلك عند
الجمهور وخالف في ذلك المنصور بالله وظاهر قوله فقاعدا انه يجوز ان يكون القعود على
أي صفة شاء المصلي وهو مقتضى كلام الشافعي في البويطي وقال الهادي والقاسم
والمؤيد بالله انه يتربع واضع اليد على ركبته وقال زيد بن علي والناصر والمنصور انه
كقعود التمسد وهو خلاف في الأفضل والكل جائز والمراد بقوله فعلى جنبه ان هو الجنب
الايمن كما في حديث علي والى ذلك ذهب الجمهور قالوا لا يكون كتوجه الميت في القبر وقال
الهادي وهو مروى عن أبي حنيفة وبه بعض الشافعية انه يستلحق على ظهره ويجعل رجله
الى القبلة وحديثا الباب يردان عليهم لان الشارح قد اقتصر في الاول منهم على الصلاة
على الجنب عند تعذر القعود وفي الثاني قدم الصلاة على الجنب على الاستلقاء وحديث
علي رضي الله عنه يدل على ان من لم يستطع أن يركع ويهجد قاعدا يومئذ للركوع
والسجود ويجعل الأيما لسجوده أخذ من الأيما ركوعه وان من لم يستطع الصلاة
على جنبه يصلي مستلقيا جاعلا رجله على القبلة وظاهر الأحاديث المذكورة في
الباب انه اذا تعذر الأيما من المستلحق لم يجب عليه شيء بعد ذلك وقيل يجب الأيما
بالعينين وقيل لا يجب وقيل يجب امرار القرآن على القلب والذكر على اللسان ثم على
القلب ويدل على ذلك قول الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا
أمرتم بأمر فاقوامنه ما استطعتم والبواسير المذكورة في حديث عمران قبل هي بالبلاء
الموحدة وقيل بانون والاول ورم في باطن المقعدة والثاني فرجة فاسدة

* (باب الصلاة في السفينة) *

(عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في
السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم على
شرط الصحيحين * وعن عبد الله بن أبي عتبة قال سمعت جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري
وأبا هريرة في سفينة فصاروا قايما في جماعة منهم بعضهم وهم يقفرون على الجدر ورواه سعيد
في سننه) قوله صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق فيه ان الواجب على من يصلي في
السفينة القيام ولا يجوز له القعود الا عند خشية الغرق ويؤيد ذلك الأحاديث المتقدمة
الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة التريضة فلا يصار الى جواز القعود في السفينة
ولا غيرها الا بدليل خاص وقد عرفت اننا ما يدل على الترخيص في صلاة التريضة على الراحة
عند العذر والرخص لا يقاس عليها وليس ركب السفينة كركب الدابة لتمكنه من
الاستقبال ويناس على مخافة الغرق المذكورة في الحديث ما ما واما من الاعداد قوله

اليهم (فأرى انهم جبروا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا في الصلاة (شيئا من تبر) بكسر التاء أي ذهب
أو فضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي القتيح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله بعضهم

في القصة اه وأطلته بمضمهم على جميع جواهر الارض قبل أن تصاغ أو تضرب تحكاه ابن الانيار عن الكسائي وكذا أشار اليه ابن دريد وقيل هو الذهب ٧٦ المكشور تحكاه ابن سيده وفي رواية أبي عاصم تبرأ من الصدقة (عندنا فكرهت

أن يجسني) أي يشغلي التفكير فيه عن التوحيد والاقبال على الله تعالى وفهم منه ابن بطال معني آخر فقال فيه ان تأخير الصدقة تجس صاحبها يوم القيامة (فأمرت بقسمته) ولابي ذر بقسمته ولابي عاصم قسمته ويؤخذ منه ان عروض الذكر في الصلاة في أجنبي عنها من وجوه الخير وانشاء العزم في اثنائها على الامور المحمودة لا يقبدها ولا يقدح في كمالها وفيه ان المكث بعد السلام ليس بواجب واطلاق الفعل على ما يامر به الانسان وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة ورواية هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث والاختيار والعنعنة والقرول وشيخ البخاري من افراده وأخرجه أيضا في الصلاة والزكاة والاستئذان والنسائي في الصلاة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا يجزئ أحدكم لثية ما ن شيا) ولم يجزأ (من صلاته يرى) بالفتح أي يعتد وبالمضم أي يظن (ان حقا عليه أن لا ينصرف الا عن عينه) أي ان عدم الانصراف حق عليه قاله البر ماوى تبعا لا كرماني وتعقبه العيني فقال هذا تعسف والظاهر ان المعنى يرى واجبا

وهم يقدرون على الجدبضم الجبم وتشديد الدال هو شاطئ البحر والمراد انهم يقدرون على الصلاة في البر وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها وفيه جواز الصلاة في السفينة وان كان الخروج الى البر ممكنا

(أبواب صلاة المسافرين)

(باب اختصار القصر وجواز الاعتمام)

(عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه) وعن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يقتلكم الذين كفروا فقد أمن الناس قال سمعت مما سمعت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة رواه الجماعة الا البخاري قوله وكان لا يزيد في السفر على ركعتين فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازم القصر في السفر ولم يصل فيه تمامًا ولفظ الحديث في صحيح مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وسمعت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وظاهر هذه الرواية وكذا الرواية التي ذكرها المصنف أن عثمان لم يصل في السفر تمامًا وفي رواية لمسلم عن ابن عمر انه قال ومع عثمان صدر من خلافته ثم أتته وفي رواية عثمان سنين أوست سنين قال النووي وهذا هو المشهور ان عثمان أتم بعد ستين من خلافته وتناول العلماء هذه الرواية ان عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير معنى والرواية المشهورة باتمام عثمان بعد صدر من خلافته محمولة على الاعتمام بمعنى خاصة وقد صرح في رواية بان اتمام عثمان كان يعني وفي البخاري ومسلم ان عبد الرحمن بن زيد قال صلى بنا عثمان يعني أربع ركعات فقبل في ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني ركعتين وصليت مع أبي بكر الصديق يعني ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب يعني ركعتين فليت حظي من أربع ركعات متقبلتان قوله سمعت مما سمعت منه وفي رواية لمسلم سمعت ما سمعت منه والرواية الاولى هي المشهورة المشروقة كما قال النووي قوله صدقة تصدق الله بها عليكم فيه جواز قول القائل تصدق الله عليها اراهم تصدق لمينا وقد كرهه بعض السلف قال النووي وهو غلط ظاهر واعلم انه قد اختلف أهل العلم هل القصر واجب أم رخصة والتمام أفضل تذهب الى الاول الخنفيه والهادوية وروى عن علي وعمر ونسبه النووي الى كثير من أهل العلم قال الخطابي في المعالم كان مذاهب أكثر علماء السلف وقتها الامصار الى ان القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر

عليه عدم الانصراف الا عن عينه والله (اقدرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا) حال كونه (ينصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه قال النووي

يجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فاخير كل منهما بما اعتقده الاكثر قال في الفتح ويمكن
أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة ٧٧ في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كانت من جهة يساره
ويحمل حديث أنس على ما سوى
ذلك كحل السفر ثم اذا تعارض
اعتقاد ابن مسعود وأنس رجع
ابن مسعود لانه اعلم وأسن وأجل
وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأقرب الى موافقته في
الصلاة من أنس وبان في استناد
حديث أنس من تكلم فيه وهو
السدي وبانه متفق عليه بخلاف
حديث أنس في الاخرين وبان
رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانت على جهة
يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن
الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو
ان من قال كان أكثر انصرافه
عن يساره نظر الى هيئته في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر
انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته
في حالة استقامة القوم بعد سلامته
من الصلاة فعلى هذا لا يختص
الانصراف بجهة معينة ومن ثم
قال العلماء يستحب الانصراف
الى جهة حاجته يمكن قالوا اذا
استوت الجهات في حقه فاليمين
أفضل لعموم الاحاديث المصروفة
بفضل التيامن قال ابن المنير فيه
ان المندوبات قد تنقلب مكروهات
اذا رفعت عن رتبة الان التيامن
يستحب في كل شيء من أمور العباد
لكن لما خشي ابن مسعود أن
يعقد وجوبه أشار الى كراهته

ابن عبد العزيز وقتادة والحسن وقال جاد بن سليمان يعيد من يصلي في السفر أربعين وقال
مالك يعيد مادام في الوقت اه والى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال النووي وأكثر
العلماء ورؤي عن عائشة وعثمان وابن عباس قال ابن المنذر قد أجعوا على انه لا يقصر في
الصبح ولا في المغرب قال النووي ذهب الجمهور الى انه يجوز ان يقصر في كل سفر مباح
وذهب بعض السلف الى انه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه سفر فرج
أو عورة وعن بعضهم كونه سفر طاعة واحتج القائلون بوجوب القصر بجميع الاولى ملازمة
صلى الله عليه وسلم للقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب ولم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه أتم الرابعة في السفر البتة كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة
الا في المشقل على انه صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في السفر فسيأتي انه لم يصح ويجاب
عن هذه الحجة بان مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور أئمة الاصول
وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بالفاظ منها فرضت الصلاة ركعتين فاقرت
صلاة السفر زاعت صلاة الحضر وهو دليل ناهض على الوجوب لان صلاة السفر اذا
كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر وقد
أجيب عن هذه الحجة بأجوبة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها لم تشهد
زمان فرض الصلاة وانها لو كانت ثابتة بالنقل واترا وقد قدمنا الجواب عن هذه الاجوبة في
أول كتاب الصلاة في الموضوع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة ومنها ان المراد بقولها
فرضت أي قد بدت وهو خلاف الظاهر ومنها ما قال النووي ان المراد بقولها فرضت
يعني ان أراد الاقتصار عليه ما فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت
صلاة السفر على جواز الاقتصار وهو تاويل متعسف لا يعول على مثله ومنها المعارضة
لحديث عائشة بأدلتهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر وسيأتي وبان الجواب عنها
الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على
لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعين والخوف ركعة فهذا الصحابي الجليل
قد سكت عن الله عز وجل انه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أنقى لله وأخشى من ان يحكى
أن الله فرض ذلك بلا برهان والحجة الرابعة حديث عمر عند السائق وغيره صلاة الاضحية
ركعتان وصلاة النضر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان غمام غير قصر على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم وسيأتي وهو يدل على ان صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الامر
وانهم لم تكن أربعين قصرت وقوله على لسان محمد نصريح بثبوت ذلك من قوله صلى الله
عليه وسلم الحجة الخامسة حديث ابن عمر الا في بلفظ أخرنا ان نصلي ركعتين في السفر
واحتج القائلون بان القصر رخصة والقيام أفضل صحيح الاول منه اقول الله تعالى ليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وانتي الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة وعلى
ان الاصل التمام والقصر انما يكون من شيء أطول منه وأجيب بان الآية وردت في

اه قال أبو عبيد قل انصر ف عن يساره هذا أصاب السمة يريد والله أعلم حيث يلزم التيامن على انه سنة مؤكدة أو واجب والا
فما يظن ان التبسيرة سنة حتى يكون التيامن بدعة انما البدعة في رفع التيامن عن رتبته فانه في المصباح وروا عنه الحديث ما بين

عن أكل النعم المطبوخ أو في حديث معاوية بن قرة عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشجرتين وقال من أكلهما
 فلا يقر من مسجدنا وقال إن كنتم لا يدا أكلم - ما فاميتوهما طبخا (وقيل الانتنة) أي قال لمحمد بن يزيد عن ابن جريج ما رآه يعني
 الانتنة أي بدل نبتة والتين يقع النون وسكون ٨٠ المشاة الفوقية الراحة الكريمة ورأى هذا الحديث ما بين بخاري ومصري

ومكي وشيخ البخاري المستدي من
 أفراد وفيه الحديث والخبر
 والسماع والقول وأخرجه مسلم
 والنسائي في الصلاة والترمذي في
 الاطعمة (وعنه) أي عن جابر
 (رضي الله عنه) إن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من أكل
 ثوماً وبصل فلا يمتثلنا أو قال
 (فلا يجتمعنا) من مسجدنا شد من
 الزهري (وليقة في بيته) وهو
 أخص من الاعتزال لأنه أعم من
 أن يكون في البيت أو غيره (وإن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 لم يقدم المدينة من مكة ونزل في
 بيت أبي أيوب الأنصاري في
 السنة الأولى من الهجرة (أي)
 من عند أبي أيوب (بدر) بكسر
 القاف ما يطبخ فيه الطعام ويجوز
 فيه التائب والتذكير والتائب
 أشهر ولكن الضمير في قوله فيه
 خضرات يعود إلى الطعام الذي
 في القدر قاله القدير أي بقدر من
 طعام فيه خضرات ولهذا
 لما أعاد الضمير على القدر أعاده
 بالتائب حيث قال فاحبر بما
 فيها وحيث قال قربوها (فيه
 خضرات) بفتح الخاء وكسر
 الصاد وبضم الخاء وفتح الصاد
 جمع خضرة (من بقر) أي
 مطبوخة فوجد لها رجما لأن
 الراحة لم تفت منها بالطبخ فكانت
 نية (فسال فاحبر بما فيها) أي

فكيف يظن بها أنها تزيد على فرض الله وتتحالف رسول الله وأصحابه وقال الزهري
 لهشام لما حدثه عن أبيه عنها بذلك فاشأنا كانت تتم الصلاة قال تناولت كما تناول عثمان
 فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعلها فأقرها عليه فما لنا ويل حينئذ وجه
 ولا يصح أن يضاف اتعاها إلى التأويل على هذا التقدير وقد أخبر ابن عمر أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر أفطن بعائشة أم
 المؤمنين مخالفتهم وهي تراهم بقصرون وأما بعد موته فأنتم كما أنتم عثمان وكلاهما
 تناول تأويلا ولا حاجة في روايتهم لافي تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له اهـ والحديث
 الثاني صحيح إسناداه الدارقطني كما ذكره المصنف قال في التلخيص وقد استسكروا أحد
 وصحته بعيدة فإن عائشة كانت تتم وذكر عروة أنها تناولت ما تناول عثمان كما في الصحيح فلو
 كان عذرها عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروة عنها أنها تناولت قال في الهدى
 بعد ذكر هذا الحديث وصحت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هو كذب على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال وقد روى كان يقصرون وتم الأول بالياء آخر الخروف والثاني بالياء المنة
 من فوق وكذلك يظن وتصوم قال شيخنا وهذا باطل ثم ذكر نحو الكلام السابق من
 استبعاد مخالفة عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة وكذا ضبط الحافظ في
 التلخيص أقطر وتم وتصوم في هذا الحديث بالمائة من فوق وقد استدل بحديثي الباب
 القائلون بأن القصير رخصة وقد تقدم ذكرهم ويجب عليهم بأن الحديث الثاني لا حاجة
 فيه لهم لما تقدم من أن لفظ تم وتصوم بالفوقانية لأن فعلها على فرض عدم معارضته
 لقوله وفعله صلى الله عليه وسلم لا حاجة فيه فكيف إذا كان معارضا للنبات عنه
 من طريقها وطريق غيرها من الصحابة وأما الحديث الأول فلو كان صحيحا لكان
 حجة لقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب عنها أحسنت ولكنه لا يتم معارضته
 ما في الصحيحين وغيرها من طريق جماعة من الصحابة وهذا بعد تسليم أنه حسن
 كما قال الدارقطني فكيف وقد طعن فيه بذلك المطاعين المتقدمة فأنهم يجوزها توحيب
 سقوط الاستدلال به عند عدم المعارض (وعن عمر أنه قال صلاة السفر ركعتان
 وصلاة الأضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام من
 غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وعن ابن
 عمر قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا ونحن ضلال فبينا فكان فيما همنا أن
 لله عز وجل أمرنا أن نصل ركعتين في السفر رواه الثاني وعن ابن عمر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب أن تقوى رخصه كما يذكره أن توفي معصيته رواه أحمد
 الحديث المروي عن عمر بن الخطاب الصريح الأبريد بن زياد بن أبي الجعد وقد وثقه أحمد

القدر (من القول فقال قربوها) أي القدر أو الخضر أو البقول مشيرا (إلى بعض أصحابه كان معه) هو أبو أيوب وابن
 الأنصاري واستدل في فتح الباري بكونه أبا أيوب بحديث مسلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يقدم للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فاذا جىء به اليه اى بعد ان ياكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه سال عن موضع اصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضع ذلك مرة فقبل ولم يأكل وكان الطعام فيه ثوم ٨١ فقال احرام هو يا رسول الله قال لا ولكن

أكرهه اه أو هو وغيره الحديث
أم أيوب المروى عنه أبي خزيمة
وحبان قالت نزل علينا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فكان ناله طعاما فيه بعض
البقول الحديث وفيه قال كاوا
فاني لست كأحد منكم فهذا
أمر بالاكل للجماعة (فلما رآه)
أى رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أبا أيوب أو غيره (كره
أكلها قال كل فاني أباي من
لاتناجي) أى من الملائكة وعند
أبي خزيمة وحبان من وجه آخر
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أرسل اليه بطعام من
خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير
فيه أثر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فاني أن يأكل فقال له
ما منعك أن تأكل فقال لم أر أثر
يدك قال استحي من ملائكة
الله وليس بحرم وعندهما أيضا
انما أخاف أن أؤذي صاحبي
واسئد لبه المهلب على أن
الملائكة أفضل من الآدميين
وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل
بعض الأفراد على بعض تفضيل
الجنس على الجنس واختلاف
هل كان أكل ذلك حراما على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أولا والراجح الحل لعدم قوله
وليس بحرم ورواة هذا الحديث
ما بين مصرى ومكى ومردني

وابن معين وقد روى من طريق أخرى بابا يندرجا لرجال الصحيح وقد قال ابن القيم في
الهدى هو ثابت عنه قال وهو الذي سال النبي صلى الله عليه وسلم ما لنا انقصر وقد آمننا
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته قال
ولا تناقض بين حديثيه فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أجابه بان هذا صدقة الله عليكم
ودينه اليس السمع علم غير انه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس
قال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر وعلى هذا فلا دلالة في الآية على ان قصر العدد
مباح منفي عنه الجناح فان شاء المصلي فعله وان شاء الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يواظب في اسفاره على ركعتين فلم يربح قط الاشياء فبعله في بعض صلاة الخوف
وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما وفي رواية كما يجب
ان توفى عزائمه وفي الباب عن أبي هريرة عن سعد بن عدي وعن عائشة عنده أيضا والمراد
بالركعة التسهيل والتوسعة في ترك بعض الواجبات أو اباحة بعض المحرمات وهي في
أسان أهل الأصول الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب أو الحرمة لعدم وفيه ان
الله يحب اتيان ما شرعه من الرخص وفي تشبيه تلك المحبة بكرهته لايمان المعصية دليل
على ان في ترك اتيان الرخصة ترك طاعة كالترك للطاعة الحاصل باتيان المعصية وحديث
ابن عمر الاول من أدلة القائلين بان القصر واجب لقوله فكان فيما علمنا ان الله عز وجل
أمرنا ان نصلي ركعتين في السفر وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب الرد على من قال اذا خرج منها الى قصر الى الليل)

(عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعا وصليت
معه العصر بنى الخليفة ركعتين متفق عليه وعن شعبة عن يحيى بن يزيد الهاماني قال
سالت أبا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة
أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعبة السالزو اء أحد وسلم وأبو داود) قوله
وصليت معه العصر بنى الخليفة هكذا في رواية البخاري ذكرها الكشميني وهي ثابتة
عندهم وسلم وعند البخاري أيضا في كتاب الحج وقد استدلل بذلك على اباحة القصر في السفر
القصر لان بين المدينة ومكة ستة أميال وتنعقب بان ذا الخليفة لم تكن منتهى
المسافة وانما خرج اليها حيث كان قاصدا الى مكة وانفقوا في زولهم أو كانت أول صلاة
حضرته صلاة العصر فقصرها وأسقره ثم صلى الى ان رجع قوله اذا خرج مسيرة ثلاثة
أميال اختلف في تقدير الميل فقال في الفتح الميل هو من الارض منتهى مد البصر لان
البصر يملأ على وجه الارض حتى يبقى ادراكه وبذلك جزم الجوهري وقيل ان ينظر
الى الشخص في أرض مستوية فلا يدرى أبجل هو أم امرأة أو ذهاب أو آت قال النووي
الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضة معتدلة والاصبع ست

١١ نيل ت وفيه التهديت والنعمة وأخرجه البخاري في الاعتصام وسلم في الصلاة وأبو
لدون في الاطعمة والنسائي في الأولية (وفي رواية أني يندر) بفتح الياء وسكون الدال البديل قد روى قال ابن وهب في تفسيره يندر

(يعني طبعا) شبهة بالبدر وهو القمر عند كماله الاستدارة (فيه خضرات) أي من بقول وظاهره ان البقول كانت فيه نبتة
لكن لا مانع من كونها كانت مطبوخة ٨٣ وقد رجع جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه لكن ابن وهب فسر

البدر بالطبق فدل على انه حدث
به كذلك والذي يظهر ان رواية
القدر أصح لما تقدم من حديث
أبي أيوب وأم أيوب جميعا فان
فيه التصریح بالطعام ولا تعارض
بين امتناعه صلى الله عليه وآله
وسلم من أكل الثوم وغيره
مطبوخا وبين اذنه لهم في أكل
ذلك مطبوخا فقد دلهل ذلك
بقوله اني است كأحد منكم
وقد ترجم ابن خزيمة على حديث
أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه
به من ترك أكل الثوم ونحوه
مطبوخا وقد جمع القرطبي في
المفهم بين الروایتين بان الذي
كان في القدر لم ينضج حتى تصهل
رائحته فبقي في حكم المنهي
واستدل بأحاديث الباب على ان
صلاة الجماعة ليست فرض عين
قال ابن دقيق العيد لان الازم
من منعها أحد أمرين اما أن
يكون أكل هذه الأمور مباحا
فتكون صلاة الجماعة ليست
فرض عين أو حراما فتكون
فرضا وجهه والامة على اباحة
أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة
فرض عين وتسل عن أهل
الظاهر أو بعضهم بتحرع إبناءه
على ان الجماعة فرض عين لكن
صرح ابن حزم منهم بان أكلها
حلال مع قوله بان الجماعة فرض
عين قال الخطابي توهم بعضهم

تعبيرات مترتبة مستدلة قال الحافظ وهذا الذي قال هو الأشهر ومنهم من عبر عن ذلك
بأثنى عشر ألف قدم يقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ثلاثة آلاف
ذراع نقله صاحب البيان وقيل خمسة مائة وصححه ابن عبد البر وقيل ألف ذراع ومنهم من
عبر عن ذلك بالف خطوة للجمل قال ثم ان الذراع الذي ذكر لنووي تحريره قدس سره وغيره
بذراع الحديد المشهور في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد
بتدراثن فعلى هذا فالميل بذراع الحديد في القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان
وخمسون ذراعا في قوله أو ثلاثة تراخي القريخي في الأصل السكون ذكره ابن سبويه وقيل
السبعة وقيل الشيء الطويل وذكر ان قراءة ان القريخي فارسي معرب وهو ثلاثة أميال
واعلم انه قد رقع الخلاف الطويل بين علماء الاسلام في مقدار المسافة التي يقصر فيها
الصلاة قال في الفتح في بني المذنب وغيره فيها نحو من عشرين قولاً أقل ما قيل في ذلك
يوم وليلة وأكثره ما دام غائبا عن بلده وقيل أقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة
باسناد صحيح عن ابن عمر والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واحتج له بإطلاق السفر في
كتاب الله تعالى كقوله واذا قرأتم في الارض الآية وفي سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال فلم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون بإجهم سفر من سفر ثم احتج على ترك
القصر فيما دون الميل بان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج الى البقيع لدفن الموقف
وخرج الى الغضا لا غائط والناس معه فلم يقصر ولا أنظر وذكر في الهل من أقوال
الصحابة والتابعين والفقهاء في تقدير مسافة القصر أقوالا كثيرة لم يحيط بها غيره
واستدل بها ورد تلك الاستدلالات وقد أخذ بظاهر حديث أنس المذکور في الباب
الظاهري كما قال النووي فذهبوا الى ان أقل مسافة القصر ثلاثة أميال قال في الفتح
وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه وقد حمله من خالفه على ان المراد المسافة التي
يتبدل منها القصر لا غاية السفر قال ولا يخفى بعد هذا الجمل مع ان لم يبق في ذكر رواية
من هذا الوجه ان يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت
أخرج الى الكوفة يعني من البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى ارجع فقال أنس فذكر
الحديث قال فظهر انه أنه عن جواز قصر في السفر لا عن الموضع الذي يتبدل القصر
منه وذهب الشافعي ومالك وأصحابهم ما واليها والاوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث
وغيرهم الى انه لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وهم اثمانية وأربعون ميلا هاشمية كما قال
النووي وقال أبو حنيفة والكوفيون لا يتصرف في أقل من ثلاث من اهل وروى عن
عثمان وابن مسعود وحنيفة وفي البحر عن أبي حنيفة ان مسافة القصر أربعة
وعشرون فرسخا وحكي في البحر أيضا عن زيد بن علي والنفس الزكية والداعي والمؤيد
بالله وأبي طالب والنوري والكرخي واحد روى الروايات عن أبي حنيفة ان مسافة
القصر ثلاثة أيام بسير الابل والاقدام وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم

ان أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة وان هو عقوبة لا كله على فعله اذ حرم فصل الجماعة اه والهادي
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبر منبؤ أي من قبر في ناحية عن القبر وفي

زواية بإضافة قبر إلى منبؤ أي قبر لقط أي قبر ولم يطروخ (فامهم وصة وأعليه) أي على القبر ولا يذرو صفة وأخلفه والغرض منه أن ابن عباس حضر صلاة الجماعة ولم يكن إذ ذاك بالغاه ومطابق للجزء ٨٣ الثالث والجزء السادس في قوله وصف وفهم

وكذا في الأول لأنه لم يكن يصلي
الأبوصوة ورواه هذا الحديث
ما بين بصري واسطلي وكوفي
وفيه تابعي عن تابعي والتحديث
والإخبار والسماع والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الجناز
وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال الغسل يوم الجمعة
واجب) أي كالتواجب في
التوكيد (على كل محتمل) أي بالغ
فوق إيجاب الغسل على العبي
بأوقصه وهو مطابق للجزء الثاني
من الترجمة وهو قوله ومتى يجب
عليهم الغسل ورواه هذا الحديث
ما بين بصري ومكي ومدني وفيه
التحديث والعنعنة والقول
وأخرجه البخاري أيضا في
الصلاة وفي الشهادات وكذا
مسلم وأبو داود في الطهارة
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال لرجل لم يسم أو هو
الراوي (شهدت الخروج) أي
مصلّى العبد (مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) أي
أحضرت خروج النعام معه
صلى الله عليه وآله وسلم (قال
نعم) شهادته (ولو لا مكان منه) أي
قرب منه صلى الله عليه وآله وسلم

والهادي إلى أن مسافته بريد فاعدا وقال أنس وهو مروى عن الأوزاعي أن مسافته
يوم وليلة قال في الفتح وقد أورد البخاري ما يدل على أن إختياره أن أقل مسافة القصر
يوم وليلة يعني قوله في صحيحه وسمي النبي صلى الله عليه وسلم السري وما وليلة بعد قوله
باب في كم يقصر الصلاة وتيج هذه الأقول ما أخذ بعضها من تصوره صلى الله عليه وسلم
في استقاره وبعضها من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعهذا حرّم عند الجماعة إلا النسائي وفي رواية للبخاري
من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم وفي
رواية لابن داود لا تسافر المرأة بيدا ولا حجة في جميع ذلك أم أقصره صلى الله عليه وسلم في
استقاره فاعدا لم يستلزم فعله لعدم الجواز فيعادون المسافة التي قصر فيها وأما منى المرأة
عن أن تسافر ثلاثة أيام بغري ذي محرم فغاية ما فيه إطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام
وهو غير مناف للقصر فيعادونها وكذلك في سفر اليوم بدون محرم والبريد لا ينافي
جواز القصر في ثلثة أميال أو ثلاثة فراسخ كافي حديث أنس لأن الحكم على الأقل
حكم على الأكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال يا أهل
مكة لا تقصر وفي أقل من أربعة برد من مكة إلى عذقان فليس مما تقوم به حجة لأن في
استناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبير وهو متروك وقد نسب به النووي إلى الكذب وقال
الأزدي لا تحل الرواية عنه والراوى عنه اسمعيل بن عباس وهو ضعيف في التجاوز بين
وعبد الوهاب المذكور حجازي والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه
الشافعي بإسناد صحيح ومالك في الموطأ إذا قصر ذلك هذا فالتابعين هو ثلاثة فراسخ لأن
حديث أنس المذكور في الباب متردما بينا وبين ثلاثة أميال والثلاثة الأميال
مندرجة في الثلاثة لقراخ فيؤخذ بالأكثر احتياطا ولكنه روى سعيد بن منصور عن
أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فرحيا يقصر الصلاة وقد
أورد الخافض هذا في التخصيص ولم يتكلم عليه فإن صح كان القصر مخ هو المتيقن ولا يقصر
فيعادونه إلا إذا كان يسمى سفر الغة أو شرعا وقد اختلف أيضا فين قصد سفر يقصر في
مثله الصلاة على اختلاف الأقوال من أين يقصر فقال ابن المنذر أجمعوا على أن يريد
السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلفوا فيما قبله
الخروج من البيوت فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض
المكوفين إلى أنه إذا أراد السفر صلى ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال إذا
ركب قصر إن شاء ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا غادر البيوت
واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أنه لا يقصر قال
ولا أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة

(باب أن من دخل بلد فتوى الإقامة فيه أربعة أيام يقصر)

(ما شهدته) قال الراوي (يعني من صغره أي) عليه الصلاة والسلام (العلم) أي الراية أو العلامة أو الممار (الذي عنده دار كثير
ابن الصلت) بن معديكرب الكندي (ثم خطب ثم أتى النبأ فوعظهم وذكروهم) من التذكير (وأمرهم أن يتصدقن) لأنهن

أكثر أهل النار وأن الوقت كان وقت حاجة والمواساة والصدقة كانت يومئذ أفضل وجوه البر (بمعنى المرافقة) يضم
أوله من الزباني وبفتحهم من الثلاث ٨٤ أي تومئ (بيدها إلى حلقها) يفتح الحاء واللام ويكسر الحاء أيضا الخاتم لأفصر له

(عن أبي هريرة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة في السبيرة والمقام بمكة إلى
أن رجعه واركتين ركعتين رواه أبو داود الطيالسي في مسنده وعن يحيى بن أبي اسحق
عن أنس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين
ركعتين حتى رجعا إلى المدينة قلت أقمتم بها شيئا قال أقمنا بها عشر اقامت فحق عليه وسلم
خرجنا من المدينة إلى الحج ثم ذكر مثله وقال أحدنا بوجه حديث أنس أنه حسب
مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومضى والأفلا وجهه غير هذا واحتج بحديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فاقامهم الرابع
والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وخرج من
مكة متوجها إلى المدينة بعد أيام التشريق ومعنى ذلك كله في الصحيحين وغيرهما) قوله
ركعتين ركعتين زاد البيهقي في المغرب قوله أقمنا بها عشر اقامت هذا الابعاض حديث ابن
عباس وعمران بن حصين الاثنين لان ما في فتح مكة وهذا في حجة الوداع قوله وقال أحمد
الحج هذا لا بد منه لما في حديث جابر المذكور في الباب ومنه أيضا حديث ابن عباس عند
البخاري بلا نظ قد قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة يلعبون بالحج فأمرهم أن
يحملوها عمرة الحديث قال في الفتح ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون
مدة الاقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ويكون مدة اقامته بمكة أربعة
أيام لا سوى لانه خرج منها في اليوم الثامن فصلى بمكة وقال الطبري أطلق على ذلك
الاقامة بمكة لان هذه المواضع مواضع التسلي وهي في حكم التابع بمكة لان المقصود
بالاصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال أحمد وقال النوري في شرح مسلم ان النبي صلى الله
عليه وسلم قدم مكة في اليوم الرابع فاقامهم بالخامس والسادس والسابع وخرج منها
في الثامن إلى منى وذهب إلى عرفات في التاسع وعاد إلى منى في العاشر فاقامهم بالحادي
عشر والثاني عشر ونفر في الثالث عشر إلى مكة وخرج منها إلى المدينة في الرابع عشر
فدعا فقامته صلى الله عليه وسلم في مكة وسواها ليعشره أيام اه وقد أشار المصنف بترجمة
الباب إلى الرد على الشافعي حيث قال ان المسافر يصبر بنية اقامة أربعة أيام مقبلا وقد
زعم الطحاوي بان الشافعي لم يسبق إلى ذلك رد ذلك في الفتح بان أحمد قد قال بخود ذلك
وهي رواية عن مالك ونسبها في البحر إلى عثمان وسعيد بن المسيب وأبي ثور ومالك
واستدل لهم بنبيه صلى الله عليه وسلم لما هاجر عن اقامة فوق ثلاث في مكة فتكون الزيادة
عليه اقامة لا قدر الثلاث ورد بان الثلاث قد رخصها الحواشي لا سيما وغير اقامة
وذهبت القاسمية والناصر والامامية والحسن بن صالح وهو مروي عن ابن عباس أنه
لا يتم الصلاة الا من نوى اقامة عشر واحتجوا بما روي عن علي عليه السلام أنه قال يتم
الذي يقم عشر والذي يقول اليوم أخرجه غد أخرجه يومه شهر اقلوا وهو قوله ورد

أو الفطر ولا يصلي بسكون
اللام مع فتح الحاء أي أهل البيت الذي
يعاق فيه (تأني) من الالقاء أي
ترى (في نوب بلال) الخاتم والقسط
(ثم أني) صلى الله عليه وآله وسلم
(هو وبلال البيت) ولا ي
الوقت إلى البيت ومطابقتها
للجزء الأول من الترجمة في قوله
ما ثم ندنه يعني من مغفرو ورواة
هذا الحديث ما بين كوفي
وبصري وفيه التمسك
والسمع والقول وأخرجه
البخاري أيضا في العيدين
والاعتصام وأبو داود والنسائي
في الصلاة (عن ابن عمر رضى
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال اذا استأذنتكم
نساءوكم بالليل إلى المسجد
للعبادة (فأذنوا لهـن) قال
القسطاني أي اذا أمنت
المفسدة فتهن وعلمين وذلك هو
الاجاب في ذلك الزمان بخلاف
زماننا هذا الكثرة الفساد
والمفسدين وهل الامر للأزواج
أمر ندب أو وجوب حله البيهقي
على الذنب لحديث وصلا تكن
في دوركن أفضل من صلاتكن
في مسجد الجماعة وقدمه بالليل
لكونه أسهل لكن لم يذكر أكثر
الرواة عن حفظه قوله بالليل
وكذا رواه بقيد الليل مسلم وغيره
والزيادة من الترجمة مقبولة اه

قال لنووي استدله على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها الا بذنه لتوجه الامر الى الزوج بالاذن وتعبه
ابن دقيق العيد بدانته ان أخيه من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بان يقال ان منع الرجال نساءهم أمر

مقرر وانما على الحكم بالساجدين هل يجوز في ماعداه على المنع وفيه اشارة الى ان الاذن المذکور غير الواجب لانه لو كان واجبا لاتفى معنى الاستئذان لان ذلك انما يتحقق اذا كان المستأذن مخيرا ٨٥ في الاجابة والرد وعند أبي داود وابن

خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث زيد ابن خالد اتفقوا امام الله مساجد الله وسلم من حديث زيب امرأه ابن مسعود اذا شهدت احدا كن المساجد فلتاخذ طيبا او يلقى بالطيب ما في معناه لان سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة تكسب الملابس والحلى الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال ورفق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر الا ان أخذ الخوف عليهم امن جوهرا لانها اذا عرت مما ذكر وكانت

متبرعة حصل الامن عليهم ولا سيما اذا كان ذلك بالليل وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يدل على ان صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاحها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بالنظر لاتفقوا نساء كم المساجد ويؤمنن خسر لهن أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولا جد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني أحب الصلاة معك قال قد علمت وصلاة في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في

بانه من مسائل الاجتهاد وقال أبو حنيفة انه يتم اذا عزم على اقامة خمسة عشر يوما راح حج عاروى عن ابن عباس وابن عمر انهم ما قالوا اذا أقيمت ليلة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة وروايته لا تجزئ في أقوال الصحابة في المسائل التي للاجتهاد فيها مبرح وهذه من اوردى عن الازاعي التحديد بانى عشر يوما وعن ربيعة يوم وليلة وعن الحسن البصري أن المسافر يصير مقبلا بدخول البلد وعن عائشة بوضع الرجل قال الامام يحيى ولا يعرف لهم مستند شرعى وانما ذلك اجتهاد من أنفسهم والامر كما قال هذا الامام والحق ان من حطر رحله ليلا ونوى الإقامة بهم أيا ما من دون تردد لا يقال له مسافر فيتم الصلاة ولا يقصر الا للليل ولادليل ههنا الا ما في حديث الباب من أقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة والاستدلال به متوقف على ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على إقامة أربعة أيام الا أن يقال ان تمام اعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل من حج غازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار ويكون الظاهر والاصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام والالزم أن يقصر الصلاة من نوى إقامة سنين متعديت ولا قائل به ولا يرد على هذا قوله صلى الله عليه وسلم في إقامة بمكة في الفتح انا قوم سفر كما سمي لانه كان اذا نال مترددا ولم يعزم على إقامة مدة معينة

• (باب من أقام لقضاء حاجة ولم يجمع إقامة) •

(عن جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشرين يوما يقصر الصلاة رواه أحمد وأبو داود وعن عمران بن حصين قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى الا ركعتين يقول يا أهل البلدة صلوا أربعة انا سافر وراه أبو داود وفيه دليل على انه لم يجمع إقامة وعن ابن عباس قال لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسع عشرة يوما صلى ركعتين قال فحسن اذا سافرتا فاقطاع تسع عشرة قصرنا وان رأينا فاعلمنا رواه أحمد والبخارى وابن ماجه ورواه أبو داود واسكنه قال سبع عشرة وقال قال عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أقام تسع عشرة وعن ثمانية بن شريك قال خرجت الى ابن عمر فقالت ما صلاة المسافر فقال ركعتين ركعتين الا صلاة المغرب ثلاثا قالت أرايت ان كلذى المجاز قال وما ذى المجاز قالت مكان نجمع فيه ونقيم به ونعكث عشرين ليلة أو خمس عشرة ليلة فقال يا أيها الرجل كنت بأذربيجان لأدري قال أربعة أشهر أو شهرين فرائهم يصلون ركعتين ركعتين رواه أحمد في مسنده) أما حديث جابر فخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنورى وأعله الدارقطنى في العال بالارسال والانقطاع وان على بن المبارك وغيره من الحفاظ

حجرتك خير لك من صلاتك في ديرك وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحفاظ واسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود ووجه كون صلاتها

في الاثنى افضل صحة الامن فتمت من الفتنة وثبتا كذلك بعد وجود ما أحققت النساء من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمنع النساء مطلقا وفيه نظر اذا لا يتقرب على ذلك تغير الحكمة لانها علقته على شرط

لم يوجد بناء على خان ظنته فقالت لوراى المنع فيقال عليه لم ير لم يمنع فاسقوا الحكم حتى ان عائشة لم تصرح بالمنع وان كلامها يشهد بانها كانت ترى المنع وايضا فقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيحدثن فقالوا حتى الى نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بمنعهن ولو كان ما أخذتهن يسهل لزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غير ما كالاواق اولى وايضا فالاحداث انما وقع من بعض النساء لا من جميعهن فان تعين المنع فليكن ان أحدثت والاولى ان ينظر الى ما يخشى منه الفساد فيجانب لشارته صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك بمنع الطيب والزينة وكذا التقييد بالليل اه ما في الفتح زاد القسط لانهم صلاتهم اى دينهم افضل من صلاتهم في المسجد واستنبط من قول عائشة هذا يعنى لو أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء لانهن كما منعن النساء بنى اسرائيل الحديث أنه يحدث للناس فتاوى به درما أحدثوا كما قاله الامام مالك وليس هذا من القسك بالمصالح المرسلة المبينة للشروع كانوا هم بعضهم وانما امراده كراد عائشة اى يحسدون امره اقتضى اصول الشرع فيه غير ما اقتضته قبل

روود عن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن سلاوان الاوزاعى روى عن يحيى بن أنس فقال بضع عشرة وبهذا المذهب اخرج البيهقي وهو ضعيف وقد اختار فيه على الاوزاعى ذكره المدارق في العلل وقال الصحيح عن الاوزاعى عن يحيى أن أنسا كان يفعل قال الحافظ ويحيى لم يسمع من أنس وأما حديث عمران بن حصين فانخرجه أيضا الترمذى وحسنه والبيهقي وفي نسخة عليه بن زيد بن جدهان وهو ضعيف قال الحافظ وانما حسن الترمذى حديثه لشواهد ولم يعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسانيد دون السماع وأما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا باللفظ سبع عشرة بتقديم السنين ابن حبان وأما الاثر المروى عن ابن عمر فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وأخرج البيهقي بسند قال الحافظ صحيح بالفظ ان ابن عمر أقام باذر بيجان ستة أشهر يقصر العسلان وقد اختلف الاثبات في اقامته صلى الله عليه وسلم في مكة عام الفتح فروى ما ذكر المصنف وروى عشرة وعشرين أخرجه عبد بن جدهان في مسنده عن ابن عباس وروى خمسة عشر أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس أيضا قال البيهقي أصح الروايات في ذلك رواية البخاري وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وجميع امام الحرمين والبيهقي بين الروايات باحتمال أن يكون في بعضها لم يعد يومى الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر بتقديم السنين وعددها في بعضها وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وعد يومى الدخول ولم يعد يومى الخروج وهي رواية ثمانية عشر قال الحافظ وهو جمع متين وتبقى رواية ثمانية عشر شاذة لخالفتم اور رواية عشرين وهي صحيحة الاسناد لانها شاذة أيضا اه وقد ضعف النووي في الخلاصة رواية خمسة عشر قال في الفتح وليس بجده لان رواياتهم اثبات ولم يفردهم ابن ابي عمير فقد أخرجه النسائي من رواية عمر ابن مالك عن عبد الله كذلك واذا ثبت انها صحيحة فليحمل على ان الراوى ظن ان الاصل سبع عشرة تخفيف منها يومى الدخول والخروج فذكر انهم خمسة عشر واقتضى ذلك ان رواية تسع عشرة أرجح الروايات وبهذا أخذنا يحيى بن راهويه ويرجعها أيضا انها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ النووي وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد فيحمل ما زاد على انه وقع انفاها وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين وقد اختلف العلماء في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر اذا أقام ليلة واحدة كان مترددا غير عازم على اقامة أيام معلومة فذهب الهادى والقاسم والامامية الى ان من لم يعزم اقامة مدة معلومة كمنظرة الفتح يقصر الى شهر ويتم بعده واستدلوا بقول علي عليه السلام المتقدم في شرح الباب الاول وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى وهو مروي عن الشافعي الى انه يقصر أبدا لان الاصل في السفر ولما ذكره المصنف عن ابن عمر قالوا وما روى من قصره صلى الله عليه وسلم في مكة وتبول دليل لهم لانه صلى الله عليه وسلم

حدوث ذلك الامر ولا غرو في تحية الاحكام للاحوال اه ولى تحقيق في هذه المسئلة في كتاب هداية قصر السائل الحادلة المسائل بالفارسية يثبت فيه ما هو الصواب في ذلك قراجه وفي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه

مرفوعا اذا استاذنت امرأه أحدكم أي في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشم وذو العيد وعبادة المريض فلا ينعها قال
القسطلاني وإيس في الحديث التقييد بالمسجد انما هو مطلق يشمل مواضع ٨٧ العبادة وغيرها ثم أخرجه الاسماعيلي من

هـ ذا الوجهين ذكر المسجد وكذا
أحمد عن عبد الأعلى عن معمر
ومقتضاه أن جواز خروج المرأة
يحتاج إلى إذن الزوج وتوجيه
الأمر إلى الأزواج بالأذن قاله
النووي وتعبه الشيخ في الدين
كانت قدم اه وبالله التوفيق

* (كتاب الجمعة) *

بضم الميم اتباعا للضم الجيم اسم
من الإجماع أضيف إليه اليوم
واله لانه كثرة الاستعمال حتى
حذف منه الصلاة وجواز
استكانها على الأصل في المفعول
وهي لغة تميم والتأنيدها لاجتماع
وذكر الحافظ في الفتح وجوها
لتسمية هذا اليوم بالجمعة
لأن طول بند كرها

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

وذمت في رواية (عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يقول نحن الاثنين)
زمانا في الدنيا (الباقون) أهل
الكتاب وفيهم منزلة وكرامة
(يوم القيامة) في الحشر والحساب
والقضاء لهم قبل الخلائق وفي
دخول الجنة ورواه مسلم بلفظ
نحن الاثنين من أهل الدنيا
والباقيون يوم القيامة المقضي
لهم قبل الخلائق وقيل المراد
بالسبق إحراز فضله اليوم
السابق بالفضل وهو يوم الجمعة

فصحة إقامة ولا دليل على التمام فيما بعد تلك المدة ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة أربعين يوما يقصر الصلاة وليكنه قال
تفرد به الحسن بن حمارة وهو غير صحيح يوروي عن ابن عمر وأبو أنس أنه يمت بعد أربعة أيام
والحق أن الأصل في المقيم الإقامة لأن القصر لم يشترعه الشارع إلا للمسافر والمقيم غير
مسافر ولو لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بمكة وتبوك مع الإقامة ~~كان~~
المتعين هو التمام فلا يفتل عن ذلك الأصل إلا بدليل وقد دل الدليل على القصر مع
التردد إلى عشرين يوما كما في حديث جابر ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قصر في الإقامة
أكثر من ذلك في مكة قصر على هذا المقدار ولا شك أن قصره صلى الله عليه وسلم في تلك
المدة لا ينفي القصر فيما زاد عليها وليكن ملاحظة الأصل المذكور هي القضية بذلك فإن
قيل المعتبر صدق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد قال صلى الله عليه وسلم أنا قوم سفر
فصدق عليه هذا الاسم ومن صدق عليه هذا الاسم قصر لأن المعتبر هو السفر لأنضباطه
لا المشقة لعدم انضباطها فيجب عنه أولا بأن في الحديث المقال المتقدم وثانيا بأنه يعلم
بالضرورة أن المقيم المتردد غير مسافر حال الإقامة فاطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار
ما كان عليه أو ما سيكون عليه

* (باب من اجتاز في بلد فترج فيه أو له فيه زوجة فليتم) *

(عن عثمان بن عفان أنه صلى على أربع ركعات فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس
أني تأهات بمكة منذ قدمت وأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في
بلد فليصل صلاة المقيم رواء أحمد) الحديث أيضا أخرجه البيهقي وأعله بالانقطاع وفي
استاداه بكرمة بن إبراهيم وهو ضعيف كما حال البيهقي وأخرجه أيضا عبد الله بن الزبير
الجمدي قال في الهدى قال أبو البركات بن تيمية ويحتمل المطالبة بسبب الضعف فإن
البخاري ذكر بكرمة المازكوري في تاريخه ولم يطعن فيه وعادة تذكر الجرح والمجروحين
قال في الفتح هذا حديث لا يصح لأنه منقطع وفي روايته من لا يمتحج به ويرده قول عمرو أن
عائشة تأتت ما تقول عثمان ولا يأتان نوهل عائشة أضلا فدل على وهي ذلك الخبر قال ثم
ظهر أنه يمكن أن يكون مراد عمرو بقوله تأتت كما تأتت عثمان التشبيه بعثمان في الاتمام
بتأويل الاتحاد تأويلها ما يوقوه إن الأسباب اختلاف في تأويل عثمان فتسكثرت
بخلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تصلي
في السجدة أربعين ركعة وأما قول ابن جرير في تفسير سورة النساء أن عائشة كانت تصلي
يخاف فهل يخافون أنتم وقيل في تأويل عائشة أنتم النساء تمت في سفرها إلى البصرة
لأنه قال على عليه السلام والقصر عندها انما يكون في سفر طاعة قال في الفتح وهذا
القولان باطلان لاسيما الثاني قال والمنقول في سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر
مختصا بمن كان شاخصا سائر وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم والجمعة

وهو وإن كان مسجوبا بقتله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية أو يكون الجمعة سابقة وقيل المراد
بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وأطعنا والاول أقوى (يد) بمعنى غير الاستغناء

وروزته وبديعهم الخليل والكسافي ووجه ابن سيدة وعن الشافعي انه يعني من أجل وكذا ذكر ابن حبان والبعقوي عن المزني
عن الشافعي وقد استبعد عياض وقال ٨٨ الحافظ لا بعد فيه بل معناه اناسبقنا الفضل أي حديثنا للجمعة مع تأخرنا في

الزمان بسبب أنهم ضلوا عن ما مع
تقدمهم وقال الداودي هي
معنى على أو مع أي غير ان اليهود
والنصارى وقال الطبرسي هي
للاستقناء وهو من باب تأكيد
المدح بما يشبه الذم والمعنى نحن
الابقون للفضل غير (أنهم
أوتوا الكتاب) أي التوراة
والانجيل (من قبلنا) ووجه
التأكيده فيه ما أدرج فيه من معنى
النسخ لأن النسخ هو السابق
في الفضل وإن كان متأخرا في
الوجود ووجه هذا التقرير يظهر
موقع قوله نحن الا تخرون مع
كونه أصرا واضحا اه وزاد
أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليمان
شيخ البخاري في داره الطبراني
في مسند الشاميين وكذا سلم
من طريق ابن عيينة عن أبي
الزناد وأوتيناه أي القرآن من
بعدهم وذكره البخاري من وجه
آخر تأملا بعد أبواب عن أبي
حريرة رضي الله عنه (ثم هذا)
أي يوم الجمعة (يومهم الذي
فرض عليهم) وعليه تعظيمه
بعبقريته والاجتماع فيه وروى
مسلم عن أبي هريرة وحذيفة
قالا قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أضل الله من الجمعة
من كان قبلنا الحديث قال ابن
بطلال ليس المراد ان يوم الجمعة
فرض عليهم بعينه فتركوه لانه
لا يجوز لاحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن وانما يدل والله أعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة
وكل الى اختيارهم ليعتقوا فيه شريعتهم فاختلوا في أي الايام هو ولم يحددوا اليوم الجمعة ومال عياض الى هذا ورثه به

فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم علينا ما روية
حاجا صلي بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن
عثمان فقالا له لقد هبت أمر ابن عمك لانه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم
الصلاة اذا قدم مكة صلى به الظهر والعصر والعشاء أربعين ركعة ثم انصرف الى دار
وعرفة قصر الصلاة فاذا فرغ الحج وأقام يعني أتم الصلاة وقال ابن بطلال الوجه الصحيح
في ذلك ان عثمان وعائشة كانا يريدان ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه أخذ
باليسر من ذلك على أمته وأخذوا أنفسهم بالشد وهو هذا وجه جماعة من آخرهم
القرطبي وروى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عثمان انما أتم الصلاة لانه يرى
الاقامة بعد الحج وأجيب بأنه مرسل وفيه أيضا نظر لان الاقامة بمكة على المهاجرين
حرام وقد صح عن عثمان انه كان لا يودع البيت الا على ظهر راحلته ويسرع الخروج
خشية أن يرجع في هجرته وثبت انه قال له الغيرة لما حاصره ما ركب راحلته الى مكة
فقال ان أفارق دار هجرتي وأيضاً قد روى أيوب عن الزهري ما يناسبه فروى الطحاوي
وغيره من هذا الوجه عن الزهري انه قال انما صلى عثمان يعني أربعين ركعة لان الاعراب كانوا
كثروا في ذلك العام فاحب أن يعلمهم ان الصلاة أربعين ركعة وروى البيهقي من طريق
عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان انه أتم يعني ثم خطب فقال
ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولكنه حديث طعن في صحة
الطحاوي والمجته تخفت أن يستنوا وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى يا أمير المؤمنين
ما زلت أصليهم منذ رأيتك عام أول ركعتين وقد روى في تأويل عثمان غير ذلك والذي
ذكرناهنا أحسن ما قيل وأما تأويل عائشة فاحسن ما قيل فيه ما أخرجه البيهقي بإسناد
صحيح من طريق هشام بن عروة عن أبيه انها كانت تصلي في السفر أربعين ركعة لانهما
صليت ركعتين فقالت يا ابن أخي انه لا يشق علي وهو دال على انها تأولت ان القصر
رخصة وان الاتمام لمن لا يشق عليه أفضل وقد تقدم سطر الكلام في ذلك

(أبواب الجمع بين الصلاتين)

(باب جوازها في السفر في وقت أحدهما)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رحل قبل أن تزيغ الشمس أخر
الظهر الى وقت العصر ثم نزل يجتمع بينهما فان راغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب
متقيا عليه وفي رواية لمسلم كان اذا أراد أن يجتمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر
حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجتمع بينهما) قوله تزيغ بزاي وغين معجمة أي تبتدل قوله
يجمع بينهما أي في وقت العصر وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر سواء
كان السفر مجدا أم لا وقد وقع الخلاف في الجمع في السفر فذهب الى جوازها مطلقا تقدمنا

واخيرا
وكل الى اختيارهم ليعتقوا فيه شريعتهم فاختلوا في أي الايام هو ولم يحددوا اليوم الجمعة ومال عياض الى هذا ورثه به

لو كان فرض عليهم بعينه اقل فخالقوا بدله (فاختلفوا فيه) وقال النووي يمكن أن يكون أمراً به ضرباً يخالفوا أهل يلزم
تعيينه أم يسوغ إبداله يوم آخر فاجتمعت دوا في ذلك فخطوا ٨٩ مارواه الطبري بأسناد صحيح عن مجاهد

في قوله تعالى انما جعل السبت
على الذين اختلفوا فيه وقال
ارادوا الجمعة فخطوا وأخذوا
السبت مكانه ويحتمل ان يراد
بالاختلاف الاختلاف الميود
والنصاري في ذلك فقد روى ابن
أبي حاتم عن السدي التصريح
بانه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه
فأبوا ولفظه ان الله فرض على
اليهود الجمعة فأبوا وقالوا يا موسى
ان الله لم يخلق يوم السبت شيئاً
فاجعل له لنا الجمعة عليهم وليس
ذلك بحجيب من مخالفتهم كما وقع
لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب
مجدداً وقولوا حطة وغير ذلك
وكيف لا وهم القائلون سمعنا
وعصينا قال القسطلاني وفي
بعض الآثار عمانية أنه أبو عبد الله
الابن ان موسى عليه السلام
عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم
بفضيلته فناظروه بان السبت
أفضل فاربعى الله تعالى اليه
دعهم فما اختاروا والظاهر انه
عينه لهم لان السياق دل على
ذمهم في العدول عنه فيجب أن
يكون قد عينه لهم لانه لو لم يعينه
لهم ووكل التعيين الى اجتهادهم
لسكان الواجب عليهم تعظيم يوم
لا بعينه فاذا أدى الاجتهاد الى
انه السبت أو الاحد لم يجزئ
ما أدى الاجتهاد اليه ولا يأتى
ويشهد له قوله هذا يوم مهم الذي

وتأخيرا كثير من العناية والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد واصلح
وأشهب واستدلوا بالاحاديث الآتية في هذا الباب وبأنى الكلام عليها وقال قوم
لا يجوز الجمع مطلقا لا بعرفة وعرفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه
وأجابوا عاروي من الاخبار في ذلك بان الذي وقع جمع صوري وهو انه آخر المغرب
مثلا الى آخر وقتها ويحل العشاء في أول وقتها كذا في الفتح قال وتعتبه الخطائي وغيره بان
الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لسكان أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لان
أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركها أكثر الخاصة فضلا عن العامة وسبأني الجواب
عن هذا التعقب في الباب الذي بعده هذا الباب قال في الفتح مؤيد لما قاله الخطائي
وأضاف ان الاخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر الى
الفهم من لفظ الجمع قال ومما يرد على الجمع الصوري جمع التقديم وسبأني وقال الميث
وهو المشهور عن مالك ان الجمع يختص بمن جدد السير وقال ابن حبيب يختص بالسائر
ويستدل لهم بما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يجمع بين المغرب والعشاء اذا جدبه السير ولما قاله ابن حبيب في البخاري أيضا عن ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على
ظهر سبزو يجمع بين المغرب والعشاء فيقيد حديث أنس المذكور في الباب بما اذا كان
المسافر سائرا سريرا يجسد كما في هذين الحديثين وقال الاوزاعي ان الجمع في السفر يختص
بمن له عذر وقال أحمد واختره ابن حزم وهو مروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون
التقديم واستدلوا بحديث أنس المذكور في الباب وأجابوا عن الاحاديث القاضية
بجواز جمع التقديم بما سبأني (وعن معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر رحتي يجمعها الى العصر
يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا
ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب يحل العشاء
فصلاهما مع المغرب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر اذا زاغت الشمس في منزله يجمع بين الظهر والعصر
قبل أن يركب فاذا لم ترزغ له في منزله سار حتى اذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر
والعصر واذا حانت له المغرب في منزله يجمع بينهما وبين العشاء واذا لم تكن في منزله ركب
حتى اذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما رواه أحمد ورواه الشافعي في مسنده بوضوح وقال
فيه واذا سار قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما بين العصر في وقت
العصر وعن ابن عمر انه استغثت على بعض أهله فجذبته السير فآخر المغرب حتى غاب

١٤ نيل ث فرض عليهم فاختلفوا فيه فانه ظاهر وأوصى في التعيين (فهذا ان الله له) بان نص لنا
عليه ولم يكن الى اجتهادنا الا حتم قال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علمه بالوحى وهو بمكة فلم يتمكن من اقامتها بمكة وبقية

حدث عن ابن عباس عنده الدارقطني ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما ذكره ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتين البيان والتوفيق ٩٠ أو هذا والله بالاجتهاد كما يدل عليه مرسل ابن سيرين عن عبد الرزاق باسناد

الشافعي ثم نزل لجمع بينهما ثم أخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يفعل ذلك إذا جده السير روى الترمذي بهذا اللفظ وصححه ومعناه ان الجماعة الا ابن ماجه أما حديث معاذ فخرجه أيضا ابن حبان والطحاكُم والدارقطني والبيهقي قال الترمذي حسن غريب تفرد به قتيبة والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقرير يعني الذي أخرجه مسلم وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه وأعله الحاكم وطول رابن حزم وقال انه معنعن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وقال أيضا ان أبي الطفيل مقدوح لانه كان حامل راية المختار وهو يؤمن بالرجعة وأجيب عن ذلك بأنه انما خرج مع المختار على قاتلي الحسين وبأنه لم يعلم من المختار الا ايمان بالرجعة قال في البدر المنير ان الحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال أحدها انه حسن غريب قاله الترمذي ثانيها انه محفوظ صحيح قاله ابن حبان ثالثها انه منكر قاله أبو داود رابعها انه منقطع قاله ابن حزم خامسها انه موضوع قاله الحاكم وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون اه وأما حديث ابن عباس فخرجه أيضا البيهقي والدارقطني وزوي ان الترمذي حسنه قال الحفاظ وكأنه باعتبار المنابعة وغفل ابن العربي فصححه اعتمادا وليس بصحيح لانه من طريق حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطالب قال فيه أبو حاتم ضعيف ولا ينجح بحديثه وقال ابن معين ضعيف وقال أحمد له أشياء منكرة وقال النسائي متروك الحديث وقال السعدي لا ينجح بحديثه وقال ابن المديني ترك حديثه وقال ابن حبان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل ولكن له طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد الجاد الجاني عن أبي خالد الأحمر عن الجراح عن الحكم عن قيس عن ابن عباس وله أيضا طريق أخرى رواها اسمعيل القاضي في الاحكام عن اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن ابن عباس بنحوه وفي الباب عن علي بن عبد السلام عند الدارقطني وفي اسناده كما قال الحفاظ من لا يعرف وفيه أيضا المنذر القابوسي وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند باسناد آخر عن علي بن عبد السلام انه كان يفعل ذلك وفي الباب أيضا عن أقس عند الامام علي والبيهقي وقال اسناده صحيح بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا وله طريق أخرى عند الحاكم في الاربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه وليس فيه والعصر قال في التلخيص وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلاني وتجب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک وله طريق أخرى رواها الطبراني في الاوسط وفي الباب أيضا عن جابر عند مسلم من حديث طويل وفيه ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام

صحيح وانظره قال جمع أهل المدينة قبل ان يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة قالت الانصار ان لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام وللنصارى مثل ذلك فسلم فانحسروا لنا يومنا مجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونسبى ونشكره فجمعوا يوم العروبة واجتمعوا فيه الى أسعد بن زرارة ف صلى بهم يومئذ وأنزل الله تعالى بعد ذلك اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وان كان مرسل فلا شاهد باسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد ابن زرارة ثم رسول ابن سيرين يدل على ان أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد وقبل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وتووع خلق آدم عليه السلام فيه والانسان انما خلق للعبادة فتناسب ان يشتغل بالعبادة فيه لان الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الانسان الذي يتنفع بها فتناسب ان يشكره على ذلك بالعبادة فيه (فالناس لان فيه تبع اليهود) أي تعييد اليهود (غدا) يوم السبت (و) تعييد (النصارى بعد غدا) يوم الاحد كما قدره ابن مالك ليسلم من الاخبار بنظر الزمان عن الجلة

فصل في وعده ابن خزيمة من رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة في قولنا واليه يوم السبت وللنصارى يوم الاحد والمعنى انه لنا

به هداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وجماعتهم في اجتماعهم قال القسطلاني في ارشاد الساري ووجه اختيار اليوم يوم السبت لانهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق قالوا فكن تستريح ٩١ فيسه عن العمل ونشغل بالعبادة والشكر

والنصاري الاحمد لانه اول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم اه وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي لقوله فرض عليهم فهذه انا الله فان التقدير فرض عليهم وعنا يافضلوا وهدينا ويؤيده رواية مسلم عن سفيان عن أبي الزناد كتب علينا وفيه ان الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطا مخصوصة بهذه الأمة وان استنباط معنى لاصل يعود عليه بالابطال باطل وان القياس مع وجود النص فاسد وان الاجتماع في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة أول الاسابيع شرعا ويبدل على ذلك تسمية الاسابيع كلها جمعة وكانوا يسمون الاسبوع سبعا كاسماني في الاستسقاء في حديث أنس وذلك انهم كانوا يجاورين للبحر فسموا به في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الأمم السابقة زادها الله تعالى شرفا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي وصدي وفيه الحديث والسماع والقول وأخرجه مسلم والقسطلاني (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عبرة بلفظ

فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا وكان ذلك بعد الزوال وقد استدلل القائلون بمجوز جمع التقديم والتأخير في السفر بهذه الأحاديث وقد تقدم ذكرهم وأجاب المانعون من جمع التقديم عنهما بما تقدم من الكلام عليهما وقد عرفت ان بعضها صحيح وبعضها حسن وذلك برّد قول أبي داود ليس في جمع التقديم حديث قائم وأما حديث ابن عمر فقد استدلل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر بمن كان سائرا لا نازلا كما تقدم وأجيب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ بالفظان النبي صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة في غزوة تبوك خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا قال الشافعي في الأم قوله لم يدخل ثم خرج لا يكون الا وهو نازل فلما سافر أن يجمع نازلا ومسافرا وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل في الرد على من قال لا يجمع الا من جديبه السير وهو قاطع للاتماس وحكي القائل عياض ان بعضهم أول قوله ثم دخل أي في الطريق مسافرا ثم خرج أي عن الطريق للصلاة ثم استبعده قال الحافظ ولا شأن في بعده وكأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس يعني المذكور في أول الباب ومن ثمة قالت الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية انه مكره وهذه الأحاديث تخص أحاديث الاوقات التي بينها جبريل وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا لأعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين الوقتين

* (باب جمع المقيم لمطرا وغيره) *

(عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وعشرين الظهر والعصر والمغرب والعشاء متتق عليه وفي لفظ الجماعة الا البخاري وابن ماجه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال أراد ان لا يخرج أمته الحديث وردنا بلفظ من غير خوف ولا سفر ولفظ من غير خوف ولا مطر قال الحافظ واعلم انه لم يقع مجوعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر قوله سبعا وعشرين أي سبعا وجمعا وعشرين جميعا كما صرح به البخاري في رواية له ذكرها في باب وقت المغرب قوله أراد ان لا يخرج أمته قال ابن سيد الناس قد اختلف في تقييده فروي يخرج بالياء المضمومة آخر الحروف وأمته منصوب على انه مفعول وروى فيخرج بالياء الثالثة الحروف مفتوحة وضم أمته على انها فاعله ومعناه انما فعل ثالثا لا يشق عليهم وينقل فقصدا الى التخفيف عنهم وقد أخرج ذلك الطبري الى في الاوسط والكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لئلا يخرج أمتي وقد ضعف بان فيه ابن عبد القدوس

أشهد للتأكيده (قال الغسل يوم الجمعة) غسلك به من قال الغسل لليوم للاضافة اليه وفي حديث أبي هريرة عن اغتسل يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل وعرف به هذا فساد قول من جملة على ظاهره واحتج به على ان الغسل لليوم

لأن الحديث واحد ومخرجه واحد وقد اعتنى بخرجه طارق أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريقين سبعين نفساً ورواه
عن نافع عن ابن عمر وتبعه الحافظ ماخذه ٩٢ في خبره مقرر فبلغت أسماء من رواه مائة وعشرين نفساً وأطال في الفتح

في بيان ذلك وفي حديث ابن عمر
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل
علم من تقييد الغسل بالجمعة أن
الغسل للصلاة لا لليوم قال ابن
دقيق العيد في الحديث دليل
على تعليق الأمر بالغسل بالجمعة
إلى الجمعة وهو مذهب الشافعي
ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهم الله ولو اغتسل بعد الصلاة
لم يكن للجمعة وقد سكت ابن
عبد البر الإجماع عليه وادعى
ابن حزم أنه قول جماعة من
الصحابية والتابعين وأطال في
تقرير ذلك ولو اغتسل بعد الفجر
أجراه عند الشافعية والحنفية
خلافًا للمالكية والأوزاعي
واستدل به المالكية في أنه
يعتبر أن يكون الغسل متصلاً
بالذهاب الثلاثين من الغرض وهو
رعاية الحاضر من التأذي
بالروائح حال الاجتماع وهو غير
مختص بنزله ووافقه الليث
والأوزاعي قالوا ومن اغتسل
ثم اشتغل عن الرواح إلى أن بعد
ما يمتنع عرفاته بعد الغسل
لمنزلة البعد منزلة الترتك وكذا
إذا نام اختياراً بخلاف من غلبه
النوم أو كل أكلاً كثيراً بخلاف
القليل انتهى ومقتضى النظر
أنه إذا عرف أن الحكمة في الأمر
بالغسل يوم الجمعة التنظيم
رعاية الحاضر من فتن خشي أن

يصبه في أثناء النهار ما يزل تنظيمه استحب له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ولعل هذا هو الذي لحظه
مالك بشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الأمن مما يغاير التنظيم والجهور قالوا يجوز من بعد الفجر ويشهد حديث ابن

عباس ومعه وهم الحديث أن الغسل لا يشترع لمن لا يحضرها كالمسافر والعبد وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي
عوانة وابن خزيمة وحبان في صحاحهم ولفظه من أتى الجمعة من الرجال ٩٣ والنساء فامسحوا برؤوسهم وغسلوا
وجوههم والصحيح عند الشافعية وبه
قال الجمهور خلافه لا كثيرا لخفة
وذكر الجني القاب والافالمكم
شامل لمجاور الجامع ومن هو مقيم
به واستدل به على أن الامن
لا يحل على الوجوب الا بقرينة
وهذا بخلاف صيغة الفعل فانها
على الوجوب حتى تظهر قرينة
الغلب واستنبط من حديث
الباب أيضا أن يوم الجمعة غسل
مخصوصا حتى لو وجدت صورة
الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم
الجمعة الا بالنية وقد أخذ بذلك
أبو قتادة فقال لا ينيه وقد رآه يغسل
يوم الجمعة ان كان غسلك عن
جنبه فاعد غسل آخر للجمعة
أخرجهم الطحاوي وابن المنذر
وغيرهما ووقع عند مسلم في
حديث الباب أيضا الغسل يوم
الجمعة وظاهره ان الغسل حيث
وجد فيه كفي ليكون اليوم جعل
ظرفا للغسل وبمحتمل أن يكون
اللام للعهد فتقتضى الروايات
(واجب) أي كالأجواب في تأكيد
الندية أو واجب في الاختيار
وكرم الاخلاق والنظافة أو في
السكينة لا في الحكم كذا قال
القسطالاني ولا يلحق الى هذا
التأويل المتكلف وقد استدل
به على فرضية غسل يوم الجمعة
وهو الحق المطابق لظاهر الحديث
وقد حكاه ابن المنذر عن أبي

هو الجمع الصوري وما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان عن عمار بن يونس أنه قال يا أبا
الشعثاء أظنه أخر الظهور ويجعل العصر وأخر المغرب ويجعل العشاء قال وأنا أظنه وأبو
الشعثاء هو راوي الحديث عن ابن عباس كاتبة قدم ومن المؤيدات للعسل على الجمع
الصوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود
قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغدير مية قائم الا صلاتين جمع
بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل مية قائم افنه في ابن مسعود
مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع انه من روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدم
وهو يدل على ان الجمع الواقع بالمدينة صوري ولو كان جعاعة قية لتهارض روايتاه
والجمع مأمن المصير اليه هو الواجب ومن المؤيدات للعمل على الجمع الصوري
أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يؤخر الظهور ويجعل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويجعل العشاء فيجمع بينهما
وهذا هو الجمع الصوري وابن عمر هو من روى جمعه صلى الله عليه وسلم بالمدينة كما أخرج
ذلك عبد الرزاق عنه وهذه الروايات مهيئة لما هو المراد من لفظ جمع لما تقرر في الاصول
من ان لفظ جمع بين الظهور والعصر لا يعمها كافي مختصر المنتهى وشروحه والغاية
وشرحها وسائر كتب الاصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
التقديم والتأخير والجمع الصوري الا انه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها اذا فعل المنب
لا يكون عاما في أقسامه كما صرح بذلك أئمة الاصول فلا يتعين واحد من صور الجمع
المذكور بالا بدليل وقد قام الدليل على ان الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري
فوجب المصير الى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين انه لم يرد الجمع الصوري في لسان
الشارع وأهل عصره وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله للمستمحاضة
وان قويت على ان تؤخر الظهور وتجعل العصر فتغسلين وتجمعين بين الصلاتين ومثله
في المغرب والعشاء وبما سلف عن ابن عباس وابن عمر وقد روى عن الخطابي انه لا يصح
حمل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لانه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل
صلاة في وقتها لان أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركها الخاصة فضلا عن العامة
ويجب عنه بان الشارع قد عرف أمته أوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف
والبيان حتى انه عيّن ابعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة
والتحفيف في تأخير احدى الصلاتين الى آخر وقتها وفعل الاولى في أول وقتها متحقق
بالنسبة الى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان دينه صلى الله عليه وسلم حتى قالت
عائشة ما صلى صلاة الاخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى ولا يشك منصف ان فعل
الصلاتين دفعة والخروج اليهما مرة أخف من خلافه وأيسر وبهذا يدفع ما قاله
الحافظ في الفتح ان قوله صلى الله عليه وسلم لم تلتا تخرج أمي قدح في صلاة على الجمع

هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر ورواية عن أحمد وحكاية ابن حزم عن عمرو جمع من الصلابة ومن
بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن قال الحافظ ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك الا نادرا وانما اعتمد في ذلك على أشياء

شعلة كقول سعد ما كثر أهل مسلم يذبح غسل يوم الجمعة وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك وقال عباس وغيره ليس ذلك
معهروف مذهب قال ابن دقيق العيد قد نص ٩٤ مالك على وجوبه فحمله من لم يمارس مذهب علي ظاهره وأبي ذلك أصحابه

أه وحديث الباب يفق عن
الاستحباب بغيره من المذاهب
وقواه الشوكاني رحمه الله في
مؤلفاته تقوية بالغة وصريح ابن
نزيمة في هيكه بأنه على الاختيار
واصح لكونه من عدم بانه
أحاديث في عدة تراجم وكما
تعمها في الفتح وفي الفتح أيضا قال
الشافعي الواجب له معينان
الظاهر منهما أنه واجب فلا يجزئ
الطهارة بصلاة الجمعة إلا بالغسل
واحتمل أنه واجب في الاختيار
وكرم الاخلاق والنظافة ثم
استدل للثاني بقصة عثمان مع
عمر قال فلما لم يترك عثمان الصلاة
للاغسل ولم يأمره عمر بالخروج
للاغسل دل ذلك على انه ما قد علمنا
ان الامر بالغسل للاختيار اه
قال في الفتح وعلى هذا الاخير
عول أكثر المصنفين في هذه المسئلة
كالطبري والطحاوي وابن حبان
وابن عسكنا وغيرهم لم يروا زاد
بعضهم فيه ان من حضر من
الجمعة وافقوهما على ذلك فكان
اجماعهم على ان الغسل ليس
شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال
قوي وقد ثبت في الخطابي وغيره
الاجماع على ان صلاة الجمعة
بدون الغسل مجزئة لكن حكمي
الطبري عن قوم انهم قالوا
بوجوبه ولم يقولوا انه شرط بل
هو واجب مستقل تصح الصلاة

الصورى لان القصد اليه لا يتخلو عن حرج فان قلت الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة
من الصلاتين الجموعتين في وقتها فلا يكون رخصة بل عزية فاي فائدة في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يخرج أمي مع شمول الاحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري وهل جعل
الجمع على ما شاعته احاديث التوقيت الامن باب الاطراح لفائدة والقاء مضمونه قلت
لا شك ان الاقوال اصادرة منه صلى الله عليه وسلم شاملة للجمع الصوري كما ذكرنا
يصح ان يكون رفع الجرح منسوب اليها بل هو منسوب الى الافعال ليس الاما عرفنا
من انه صلى الله عليه وسلم ما صلى صلاة لا تخرقها مرتين فربما ظن ظان ان فعل الصلاة
في أول وقتها محتكم لما رخصه صلى الله عليه وسلم لذلك طول عمره فكان في جمعه جمعاصوريا
تخفيف وتسهيل على من اقتدى بمجرد الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالافعال أكثر منه
بالاقوال ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم من فخر بدخولهم يوم المدينة بعد ان أمرهم
صلى الله عليه وسلم بالخروج حتى دخل صلى الله عليه وسلم على أم سلمة معهما فافشرت عليه
بان يخرجه ويدعو الخلق بخلق له ففعل فخروا وأجمع وكادوا يملكون غمما من شدة ترائم
بعضهم على بعض حال الخلق وما يدل على ان الجمع المتنازع فيه لا يجوز الا بعد
ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلاتين
من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبر وفي اسناده حنبل بن قيس وهو ضعيف ومما
يدل على ذلك ما قاله الترمذي في آخر سننه في كتاب العلم منه ولفظه جميع ما في كتابي هذا
من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير
خوف ولا سفر وحديث انه قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجالدوه فان عاد في
الرابعة فاقتلوه انتهى ولا يخفى ان الحديث صحيح وترك الجمهور العمل به لا بدخ في
صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وان كان
ظاهر كلام الترمذي انه لم يأخذه أحد ولكن قد ثبت ذلك غيره والمثبت مقدم فالاولى
التعويل على ما قدمنا من ان ذلك الجمع صوري بل القول بذلك محتكم لما سلف وقد جمعنا
في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميناها تشنيف السمع بابطال أدلة الجمع فمن أحب الوقوف
عليها فليطلبها قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب ما لفظه قلت وهذا
يدل بقواه على الجمع للمطر والخوف والعرض وانما خواف ظاهر منطوقه في الجمع لغير
عذر لا اجاع ولا اخبار المواقف فنبقى في خواه على مقتضاه وقد صرح الحديث في الجمع
للمستحاضة والاستحاضة نوع مرض ولما لا في المواطن نافع ان ابن عمر كان اذا جمع
الامر بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ولا يثرم في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
انه قال من السنة اذا كان يوم مطير ان يجمع بين المغرب والعشاء اه

• (باب الجمع باذان واقامة من غير انطوع بينهما) •

بدونه كان اصله قصد التنظيف وازالة الروائح الكريهة قال ابن دقيق العيد مذهب الاكثرون الى
استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون الى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صبغة الامر على الذنب وصبغة الوجوب
(عن)

على التأكد وهو تأويل ضعيف انما يثبت ان الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم على هذا الظاهر قال ورعا أولوه تاريلامستكرحا
كن من لفظ الوجوب على السقوط اه وهو القدر من الخفيفة ٩٥ قال واجب بمعنى ساقط وعلى معنى

عن قال القسطلاني فلا يخفى
ما فيه من النكاف اه قلت
بل من التحريف بالمرجوب
قوى وقيل الوجوب منسوخ
وعورض بان النسخ لا يصاد
اليه الا بدليل ومجموع الاحاديث
يدل على استقرار الحكم ومع
ذلك فقد سمع كل منه صلى الله
عليه وآله وسلم الاصر بالفسل
والحث عليه والترغيب فيه
فكيف يدعى النسخ مع ذلك
(على كل محتمل) أى بالغ فخرج
الصبي وذكر الاحتلام لم يكن
الغالب قال القسطلاني بالغ
بما زال الاحتلام يستلزم
البوغ والقرينة المانعة عن
الحمل على الحقيقة ان الاحتلام
اذا كان معه الانزال وجب
الغسل سواء كان يوم الجمعة
أولا (وأن يستن) أى بالسواك
قال القرطبي ظاهره وجوب
الاستئنان لذكره بالعاطف وكذا
الطيب والتقدير الغسل واجب
والاستئنان والطيب كذلك قال
وليس بواجب اتفاقا فاذل على
أن الغسل ليس بواجب اذ لا يصح
تشريك ما ليس بواجب مع
الواجب بلفظ واحد اه وقد
سبقه الى ذلك الطبري والطحاوي
وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمنع
عطف ما ليس بواجب على
الواجب لاسيما ولم يقع التصريح

(عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزداقة
جميعا كل واحدة منهما باقامة ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما رواه البخارى
والنسائي وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلاتين بعرفة باذان
واحد واقامتين وأتى المزداقة فصلى به المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ولم يسبح
بينهما ثم اضطجع حتى طلع الفجر مختصرا لا سجدة وسلم والنسائي وعن اسامة رضى الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه المزداقة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم اقامت
الصلاة فصلى المغرب ثم اناخ كل انسان بعيره في منزله ثم اقامت العشاء فصلاها ولم يصل
بينهما شيئا متفق عليه وفي لفظ ركب حتى جئنا المزداقة فاقام المغرب ثم اناخ الناس
في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الاخرة فصلى ثم حلوا رواه أحمد ومسلم وفي لفظ أتي
المزداقة فصلوا المغرب ثم حلوا رجالهم واعنته ثم صلى العشاء رواه أحمد وهو حجة في
جواز التفريق بين المجموعتين في وقت الثانية) قولنا صلى المغرب والعشاء في رواية
للبخارى جميع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء في رواية لجمع بين المغرب
والعشاء بقوله باقامة لم يذكر الاذان وهو ثابت في حديث جابر المذكور بعده وفي
حديث عبد الله بن مسعود عند البخارى باللفظ فأتينا المزداقة حين الاذان بالعمدة
أو قرأ من ذلك فامر رجلا فاذن وأقام ثم صلى المغرب الحديث قوله ولم يسبح بينهما أى
لم يتنفل بين صلاة المغرب والعشاء ولا عقب كل واحدة منهما قال في الفتح ويستفاد منه
ان ترك النقل عقب المغرب وعقب العشاء وما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة
صرح بأنه لم يتنفل بينهما بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنفل عقبها
لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما ونقل
ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزداقة لانهم اتفقوا على أن السنة
الجمع بين المغرب والعشاء بالمزداقة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع بينهما ويكره على نقل
الاتفاق ما في البخارى عن ابن مسعود انه صلى المغرب بالمزداقة وصلى بعدها ركعتين
ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر بالاذان والاقامة ثم صلى العشاء وقد اختلف أهل العلم
في صلاة المنافذ في مظائق السفر قال النووي قد اتفق الفقهاء على استحباب التوافل
المطلقة في السفر واختلفوا في استحباب التوافل الرتبة فتركتها ابن عمر وآخرون
واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور ودليلهم الاحاديث العامة الواردة في نذر مطلق
الرواتب وحديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم الضحى في يوم الفتح وركعتي الصبح
حين ناموا حتى طلعت الشمس واحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن والقياس على

بحكم المعطوف وقال ابن المنية في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم يرفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان
للقائل أن يقول نوح بدليل فبقي ما عداها بالاصل على ان دعوى الاجماع في الطيب مر دودة فقيد روي سفيان بن عيينة في

بما جاءه من أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة واستأذنه صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وان عيس ما يدا
 ان وجد) يفتح الميم متعلق بالطيب أي ٩٦ ان وجد الطيب مسه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضا وعلى هذا فيه

النوافل المطلقة وأما ما في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أره يسبح في السفر وفي رواية صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك فقال الذوي لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر قال النافلة في البيت أفضل وله تركها في بعض الأوقات تنبيه على جواز تركها وأما ما يحنج به القائلون بتركها من أنهم الوضوء لكان اتمام الفريضة أولى بخوابه ان الفريضة متحتمة فلو شرعت تأمة لهم اتمامها وأما النافلة فهي الى خسيرة المكاف فالرفق به أن تكون مشروعة ويغير ان شاء فعلها وحصل ثوابها وان شاء تركها ولا شيء عليه وقال ابن دقيق العيد ان قول ابن عمر فكان لا يزيد في السفر على ركعتين يحتمل انه كان لا يزيد في عدد ركعات الفرض ويحتمل انه كان لا يزيد نفلا ويحتمل أعم من ذلك قال في الفتح ويدل على الثاني رواية مسلم بلفظ صحبت ابن عمر في طريق مكة فصل لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبله معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه التفاتة فرأى ناسا قداما فقال ما يصنع هؤلاء فأتوا يسبحون قال لو كنت مسجدا لأعمت ثم ذكر الحديث قال ابن القيم في الهدى وكان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم في سفره الاقتصار على الفرض ولم يحفظ عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها الا ما كان من سنة الوتر والقيصر فانه لم يكن يدعها حضيرا ولا سفرا انتهى وتعبه الحافظ بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عشر سفرا فلم تترك ركعتين اذا غابت الشمس قبل الظهر قال وكأنه لم يثبت عنده وقد استغفره الترمذي ونقل عن البخاري انه رآه حيا وقد حله بعض العلماء على سنة الزوال لاعلى الرتبة قبل الظهر انتهى وقد ذكر ابن القيم هذا الحديث الذي تعقبه به الحافظ في الهدى في هذا البحث وأجاب عنه وذكر حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وأجاب عنه واعلم أنه لا بد من جعل قول ابن عمر فلم أره يسبح على صلاة السنة والا فقد صح عنه أنه كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به وفي الصحيحين عن عاصم بن ربيعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته قال في الهدى وقد سئل الامام أحمد عن النطوق في السفر فقال أرجو أن لا يكون بالنطوق في السفر بأس قال وروى عن الحسن أنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافرون فيه نطوقون قبل المكتوبة وبعدها قال وروى هذا عن عمرو بن عبد الله بن أنس وابن عباس وأبي ذر قوله باذان واحد واثنين فيه ان السنة في الجمع بين الصلاتين لا تقتصر على اذان واحد والاقامة لكل واحدة من الصلاتين وقد أخرج البخاري عن ابن

نسي للوجوب من الاستئذان والطيب لقوله ان وجد يخلو الغسل فانه صريح في الوجوب لقوله واجب على كل محتمل فافترا وفي رواية مسلم وعيس من الطيب بما يقدر عليه وفي رواية ولومن طيب المرأة وفي هذا راحة الوجوب قال عياض يحتمل قوله بما يقدر عليه ارادة التاكيد لفعول ما أمكنه ويحتمل ارادة الأكثر والاول أظهر ويؤيده قوله ولومن طيب المرأة لانه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه فباحته للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكيد الامر في ذلك ويؤخذ من اقتضاه على المس الأخذ بالتحفيف في ذلك قال ابن المذير فيه تنبيه على الرفق وعلى تسير الامر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى انه يجرى مسه من غيره تناول قدر ينقصه تحريضا على امتثال الامر فيه انتهى قال عرو بن سليم الانصاري التابعي الراوي لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عده البخاري أما الغسل فأشهد أنه واجب وأما الاستئذان والطيب فانه أعلم وأوجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث انتهى أشار به الى أن العطف لا يقتضي التثنية من جميع الوجوه فكان القدر المشتمل على كيد الطلب للملازمة ويجوز بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقيف فيماع دام وقوع الاحتمال فيه ويكتفى بالاستئذان والطيب الترتين بالباس

واستعمال الخس التي عادت من الفطرة وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال يلزم الا في الجمعة جميع ذلك ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والقول واقفاً شهد ٩٧ وأخرجه مسلم وأبو داود في الطهارة

مسعود أنه أمر بالاذان والاقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بزدلفة قال ابن حزم لم يجزه من وياعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ثبت لقابته ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق في هذا الحديث قال أبو اسحق فذكره لابي جعفر محمد بن علي فقال أما نحن أهل البيت فهكذا انصنع قال ابن حزم وقد روى عن عمر بن عبد العزيز وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذن لهم ليجمعوا ويجمع بهم قال الحافظ ولا يخفى فكلفه ولواتاني له ذلك في حق عمر لكونه كان الامام الذي يقيم للناس حجتهم لم يأت له في حق ابن مسعود وذهب الى أن المنبروع اذان واحد في الجمع واقامة لكل صلاة الشاذ في القديم وهو مروي عن أحمد وابن حزم وابن الماجشون وقواه الطحاوي واليه ذهب الهادي وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروي عن أحمد أنه يجمع بين الصلاتين باقامين فقط وتمسك الاولون بحديث جابر المذكور في الباب وعسك الا آخرون بحديث اسامة المذكور في الباب أيضاً لأنه اقصر فيه على ذكر الاقامة لكل واحدة من الصلاتين والحق ما قاله الاولون لان حديث جابر مشتمل على زيادة الاذان وهي زيادة غير متنافية فيه عن قبولها قوله ثم أناح كل انسان بعيره فيه جوار الفصل بين الصلاتين المجموعتين بمثل هذا وظاهر قوله ولم يخلوا حتى أقام العشاء الاخرة فصل في ثم حلوا المتنافاة لقوله في الرواية الاخرى ثم حلوا حالهم وأغسسه ثم صلى العشاء فان أمكن الجمع اما بأنه حل بعضهم قبل صلاة العشاء وبعضهم بعدها أو بغير ذلك فذلك وان لم يمكن فالرواية الاولى أرجح لكونهم في صحيح مسلم ويرجحها أيضاً الاقتصار في الرواية المنقولة على مجرد الاذنة فقط

*(أبواب الجمعة) *

*(باب التغليظ في تركها) *

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت ان امرد جلابي صلى بالناس ثم أخرجني على رجال يتخلفون عن الجمعة يوترهم رواه أحمد ومسلم وعنه أبي هريرة وابن عمر أيضاً سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعواد منبره لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم وزواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس وعن أبي الجعد الضمري أنه سمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من تركه ثلاث جمع ثم أو طامع الله على قلبه رواه النسائي ولا أحمد وابن ماجه من حديث جابر نحوه) حديث أبي الجعد أخرجه أيضاً ابن حبان والباقر والبراز وصححه ابن السكن وأبو البعد قال الترمذي عن البخاري لا أرفق اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في المعجم وقيل اسمه أدرع وقيل جنداء وقيل عمرو وقد اختلف في هذا الحديث

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من تركه ثلاث جمع ثم أو طامع الله على قلبه رواه النسائي ولا أحمد وابن ماجه من حديث جابر نحوه) حديث أبي الجعد أخرجه أيضاً ابن حبان والباقر والبراز وصححه ابن السكن وأبو البعد قال الترمذي عن البخاري لا أرفق اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في المعجم وقيل اسمه أدرع وقيل جنداء وقيل عمرو وقد اختلف في هذا الحديث

١٣ قيل يمكن يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي رحمه الله يجوز الغسل إذا كان بعد الفجر فاشعر بان الاولى أن يقع بعد ذلك (فكأنما قرب بدنه) من الايل ذكر أم أختي والتأهب للوحدة لا للتأنيب أي تصديقها

متقربا إلى الله تعالى وفي رواية ابن جريج عند عبد الرزاق فله من الاجر مثل الجزور وظاهره ان الثواب لو تجسد لكان قدر
الجزور (ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة) ٩٨ ذكرنا وأتى والداء للوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة

فكأنما قرب كبشا) ذكرنا
(أقرن) وصفه به لانه أكمل
وأحسن صورة ولان قرنه يفتقع
به وفي رواية النسائي ثم كالمهدي
شاة (ومن راح في الساعة
الرابعة فكأنما قرب دجاجة)
ثالث الدال والفتح هو الفصح
(ومن راح في الساعة الخامسة
فكأنما قرب بيضة) واستشكل
التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله
في رواية الزهري كالذي يهدي
لان الهدي لا يكون منه ما
وأجيب بأنه من باب المشاكاة
أي من تسمية الشيء باسم قرينه
والى ذلك أشار ابن العربي والمراد
بالمهدي هذا التصديق كادل علمه
لفظ قرب وهو يجوزهما
والمراد بالساعات عند الجمهور
من أول النهار وهو قول الشافعي
وابن حبيب من المالكية وليس
المراد بها الساعات الفلكية
الاربعة والعشرين التي قسم
عليها الليل والنهار بل ترتيب
درجات السابقين على من يليهم
في الفضيلة لئلا يستوي فيه
رجلان جا في طرفي ساعة
ولانه لو أريد ذلك لاختلف الامر
في اليوم الشاق والمائل وقيل
بل المراد الفلكية وهي اثنتا
عشرة زمانية صيفا وأشتاء وقد
روى النسائي خر فوعا يوم الجمعة
اثنتا عشرة ساعة وقال الماوردي

على أي سلمة فقبل عن أبي الجعد قال الحافظ وهو الصحيح وقيل عن أبي هريرة وهو وهم
قال الدارقطني في العال ورواه الحاکم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه
وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة
والحاكم بلانظ من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع على قلبه قال الدارقطني انه أصح
من حديث أبي الجعد وجابر حديث آخر بلفظ ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا
فمن تركها استخفافا بموتها وانا الإقلا جمع الله له عمله الاول ببارك الله له الاول صلاة له أخرجه
ابن ماجه وفي اسناده عبد الله البلوي وهو واهي الحديث وأخرجه البراز من وجه آخر
وفيه على بن زيد بن جده ان قال الدارقطني ان الطريقةين كايهما غير ثابت وقال ابن عبد البر
هذا الحديث واهي الاسناد انتهى وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير ما ذكر المصنف
عند الطبراني في الاوسط بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا عسى أحد
منكم أن يتخذ الضبعة من الغنم على رأس ميلين أو ثلاثة تأقي الجمعة فلا يشهد هاتلانا
فقطب على قلبه وسبأ في نحوه في الباب الذي بعده من حديث أبي هريرة والضبعة
يكسر الضاد المجهة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ماتحت يدك من مال أو عيال وعن
ابن عباس حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عن أبي يعلى الموصلي من ترك ثلاث جمع
متواليات فقد نبذ الاسلام وراء ظهره حكذا ذكره موقوفوا له حكم الرفع لان مثله لا يقال
من قبل الرأي كما قال العراقي وعن سمرة عن أبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار فان لم يجب دفع نصف دينار وعن
اسامة بن زيد عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك
ثلاث جمع من غير عذر كتب من المنافقين وفي اسناده طبر الجعني وقد ضعفه الجمهور وعن
أنس عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه وعن عبد الله بن أبي أرفي عند
الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء يوم الجمعة
ولم يأتها ثم سمع النداء ولم يأتها الا ناطب على قلبه فجعله قلب منافق قال العراقي واسناده
جيد وعن عقبة بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه أناس يحبون اللبن ويخرجون
من الجماعات ويدعون الجماعات وفي اسناده ابن لهيعة وعن أبي قتادة عند أحمد أيضا
بنحو حديث جابر الا قول وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي
هريرة وابن عمر المذکور في الباب قوله يتخلفون عن الجمعة قال في الفتح قد اختلف
في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على انه كان يسمى في الجاهلية العربية بفتح العين
وضم الراء وبالموحدة فقبل سمي بذلك لان كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حنيفة عن ابن
عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان عند
أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً باسناد قوي

انه من طلوع الشمس موافقة لاهل الميتات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتاهب
واستشكل بأن الساعات ست لا تعين والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناد صحيح بهذا الكبير

بطقة ثم دجاجة ثم بيضة وفي أخرى دجاجة ثم صفوراء ثم بيضة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة وفي حديث واثله عند الطبراني ٩٩ في الكبير مرفوعا ان الله تعالى يبعث

الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فإذا بلغوا السابع كانوا بمنزلة من قرب المصافير وقال مالك رحمه الله تعالى وأمام الحرمين والقاضي حسين انهم الحظاظ لطيفة بعد الزوال لان الرواح لغة لا يكون الامن الزوال والساعة في اللغة الجزء من الزمان وحاصلها على الزمانية التي يقسم النهار فيها الى اثني عشر جزءا يسعد احاطة التمرع عليه لاحتياجه الى حساب ومراجعة الآلات تدل عليه ولانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الأول فالأول فالتجهير الى الجمعة كالمهدي بدنة الحديث فان قالوا قد تستعمل الهاجرة في غير موضعها فيجب الحسل عليه جميعا قالنا ليس اخرجها عن ظاهرها بأولى من اخراج الساعة الاولى عن ظاهرها فاذا اتساوبا على ما زعت فما أخرج قلت عمل الناس جديلا بعد جيل لم يعرف ان أحدا من الصحابة رضى الله عنهم كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة

وأحمد مرفوعا باسناد ضعيف وهذا أصح الأقوال ويليه ما أخرجه عبد بن حديد عن ابن سيرين بسند صحيح السب في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زرارة وكانوا يسمونه يوم العروبة فمضى بهم وذكروهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه وقيل لان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه ويذكروهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بانه سيبعث منه نبي روى ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سالة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم الفراء وغيره وقيل ان قصاصها الذي كان يحجمهم ذكره ثعلب في أماليه وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانه كان يسمى يوم العروبة قال الحافظ وفيه نظر فقد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان للجاهلية وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة قالوا ظاهرا ثم غيروا اسماء الايام السبعة بعد ان كانت تسمى أول آهون جبار ديار مونس عروبة شيار قال الجوهري وكانت العرب تسمى يوم الاثنين آهون في اسمائهم القديمة وهذا يثربانهم أحد ثوابها اسماء وهي هذه المتعارفة كالسبت والاحد الخ وقيل ان أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه جزم بعض أهل اللغة والجمعة بضم الجيم على المشهور وقد تسكن وقرأها الاعمش وحكى الفراء فتحها وحكى الزجاج كسرهما قال النووي ووجهوا الفتح بانهم اتجمع مع الناس ويكتفون فيها كما يقال همزة ولززة لكثير الهمز والمز وخذ ذلك قوله لقد هممت الخ قد استدل بذلك على أن الجمعة من فروض الايمان وأجيب عن ذلك باجوبة قد مرنا ذكرها في أبواب الجمعة وسياقي بيان ما هو الحق قوله ودعهم أي تركهم قوله وأليختمن الله تعالى الختم الطبع والتغطية قال القاضي عياض اختلاف المتكلمون في هذا اختلافًا كثيرا فاقبل هو اعدام اللطف وأسباب الخير وقيل هو خالق الكفر في صدورهم وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة يعني الاشعرية وقال غيرهم هو الشهادة عليهم وقيل هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم ليعرف بها الملائكة من يدع ومن يذم قال العراقي والمراد بالطبع على قلبه انه يصير قلبه قلب منافق كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى وقد قال تعالى في حق المنافقين طبع على قلوبهم فهم لا يفقهون قوله ثلاث جمع يحتمل أن يراد حصول الترك مطلقا سواء نواب الجماعات أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث ويحتمل أن يراد ثلاث جمع متوالية كما تقدم في حديث أنس لان موالاة الذنب ومتابعته مشعرة بقلة المبالاة به قوله ثم اونا فيه أن الطبع المذكور انما يكون على قلب من ترك ذلك ثم اونا فيمنع في حمل الاحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتهاون وكذلك تحمل الاحاديث المطلقة على المقيدة بعدم العذر كما تقدم وقد استدل باحاديث الباب على أن الجمعة من فروض الايمان وقد حكى ابن المذنب الاجماع على أنه افرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض باجتماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى

انتهى وأجيب بان الرواح كما قاله الازهرى يطلق لعدة على الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى قد دل على أنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لان التخلف بعد التهادي اجرام ولا يذكر

الساعات انما هو العت على التذكير اليها والترغيب في فضيلة السبق وتتمصيل الصف الاول واستظهارها والاستئصال بالنقل
والذكر ونحوه وهذا كله لا يحصل بالذهاب ١٠٠ بعد الزوال وحكي الصيد لان فيه من ارتفاع النهار وهو وقت التمييز (فأما

خرج الامام حضرت الملائكة)
الذين وظيفتهم كتابة حاضري
الجمعة وما تشغل عليه من ذكر
وغيره وهم غير الحفظة (يستعملون
الذكر) أي الخطبة وزاد في
رواية الزهري الاية طووا
صعفهم ولمسلم من طريقه فاذا
جلس الامام طووا الصنف
وجاؤا يستمعون الذكر فكان
ابتداء خروج الامام وانتمأوه
بجلوسه على المنبر وهو أول
سماعهم للذكر وفي حديث ابن
عمر عن أبي نعيم في الحامية
مرفوعا اذا كان يوم الجمعة
بعث الله ملائكة بصنف من نور
وأقلام من نور الحديث ففيه
صحة الصنف وأن الملائكة
المذكورين غير الحفظة والمراد
بطي الصنف طي الفضائل
المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون
غيرها من سماع الخطبة وادراك
الصلاة والذكر والدعاء ونحو
ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعاً
وفي حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عن ابن خزيمة
فيقول بعض الملائكة لبعض
ما حبس فلانا فيقول اللهم ان
كان ضالاً فاهده وان كان فقيراً
فأغنمه وان كان مريضاً فاعافه
وفي هذا الحديث من القوائد
افضل الاحتفال يوم الجمعة
والحسن عليه وفضل التذكير اليها

الخطابي الخلاف في انهم من فروض الاعيان او من فروض الكفايات وقال قال أكثر
الفقهاء هي من فروض الكفايات وذكر ما يدل على أن ذلك قول الشافعي وقد حكاه
المرعشي عن قوله القديم قال الدارمي وغلطوا حاكمه وقال أبو اسحق المروزي لا يجوز
حكاية هذا عن الشافعي وكذلك حكاه الروياني عن حكاية بعضهم وغلطه قال العراقي
نعم هو وجه لبعض الاصحاب قال وأما ما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا ان
الجمعة فرض على الكفاية ففيه نظر فان مذاهب الاثنية الاربعة متفقة على أنها فرض
عين لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب قال ابن العربي وحكي ابن وهب عن مالك
أنه وردها سنة ثم قال قلنا له فأويلان أحدهم أن مالكاً يطلق السنة على الفرض
الثاني أنه أراد سنة على صفة الاشارة كما فيه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وفعله المسنون وقد روى ابن وهب عن مالك عن عمة الجمعة على كل
من سمع النداء انتهى ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فرائض الاعيان قول
الله تعالى اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا ومنها حديث طارق بن شهاب الا في
الباب الذي بعده هذا ومنها حديث حفصة التي أيضاً ومنها ما أخرجه البخاري وغيره
عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة يريد أنهم أولو الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض الله تعالى عليهم
واختلفوا فيه فهذا ما الله تعالى له فالناس لنا تبع فيه الحديث وقد استنبط منه البخاري
فرضية صلاة الجمعة وبقي عليه باب فرض الجمعة وصرح النووي والحافظ بأنه يدل على
الفرضية قالوا لقوله فرض الله تعالى عليهم فهذا ناله فان التمسك بفرض عليهم وعليها
فصلوا وهدونا وقد وقع عندهم في رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ كتب علينا وقد
أجاب عن هذه الأدلة من لم يقل بانهم افترض عين باجوبة اما عن حديث أبي هريرة
الذي ذكره المصنف فبما تقدم في الجساعة وأما عن سائر الأحاديث المشتهرة على الوعيد
فبصرفها الى من ترك الجمعة ثم اونا حلالاً لمطلق على المقيد ولا نزاع في أن التارك لها
ثم اونا مستحق للوعيد المذكور وانما النزاع فيمن تركها غير متهاون وأما عن الآية فيها
يقضى به آخرها أعني قوله ذلكم خير لكم من عدم فرضية العين وأما عن حديث طارق
فما قيل فيه من الارسال وسبأني وأما عن حديث أبي هريرة الاخر فمجمع استلزام افتراض
يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا وأيضاً ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا
علينا وقد ردت هذه الاجوبة برود والحق ان الجمعة من فرائض الاعيان على سماع
النداء ولو لم يكن في الباب الاحديث طارق وأم سلمة الاثنتين لكانا عمات يوم به الجمعة على
الخصم والاعتذار عن حديث طارق بالارسال ستعرف اندفاعه وكذلك الاعتذار بان
مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صغيراً لا يتسع هو ورحبته لكل المساكين وما
كانت تقام الجمعة في عهده صلى الله عليه وآله وسلم بأمره الا في مسجده وقاتل العرب

وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعهما وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب
الفضل على التذكير من غير تعبد بالغسل ولو تعارض الغسل والتذكير فإعادة الغسل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في

وجوبه ولأن نفعه منعه إلى غيره بخلاف التبرك وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم وأن القليل من الصدقة غير محترق في الشرع وأن التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر ١٠١ وهو بالاتفاق في الهدى واختلاف في الضحايا

والجهور على أنها كذلك واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ثم عقب بخروج الامام وخروجه عند أول الوقت للجمعة فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاتيان من أول النهار ففعل الساعة الاولى منه جعلت للآداب بالغتسال وغيره ويكون مبدء الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للتماروع على هذا فآخر الخامسة أول الزوال

فرفع الاشكال قال القسطلاني السنن في التبرك انما هي لغیر الامام أما الامام فينسد له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه قاله الماوردي ونقله في المجموع وأقره والله أعلم (عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة) غسل شرعي (ويظهر ما استطاع من طهر) بالتبرك للمبالغة في التنظيف أو المراد به التنظيف باخذ الشارب والظفر والعانة أو المراد بالغسل غسل الجسد وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف

كانوا مقيمين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمروا بالخروج بان يختلف المتخلفين عن الخروج بعد أمر الله تعالى به وأمر رسول الله والتوعد الشديد بان لم يحضر لا يكون حجة الاعلى فرض تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمتخلفين على تخلفهم واختصاص الاواصر بمن حضر جمعة صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين وكلاهما باطل أما الاول فلا يصح نسبة التقرير اليه صلى الله عليه وآله وسلم بعدهم بأمر افاض المتخلفين عن الجمعة واخباره بالطبع على قلوبهم ووجهها كقول المناقذين وأما الثاني فمع كونه قصر الخطابات العامة بدون برهان تزداد أيضا تلك التوعيدات القطع بانه لا معنى لتوعد الحاضرين واتصروا به صلى الله عليه وآله وسلم بان ذلك الوعيد للمتخلفين وضيق مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على عدم القرصية الاعلى فرض ان الطلب مقصور على مقدار ما يتسع له من الناس أو عدم امكان اقامتها في البقاع التي خارجة وفي سائر البقاع وكلاهما باطل اما الاول فظاهر وأما الثاني فكذلك أيضا لا يمكن اقامتها في تلك البقاع عقلا وشرعا لا يقال عدم امره صلى الله عليه وآله وسلم باقامتها في غير مسجده يدل على عدم الوجوب لانا نقول الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين ومن لا يمكنه اقامتها في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكنه الوفاء بما طلبه الشارع الا باقامتها في غيره وما لا يتم الواجب الابه واجب كوجوبه كما تقرر في الاصول

(باب من يجب عليه ومن لا يجب)

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود والدارقطني وقال فيه انما الجمعة على من سمع النداء الحديث قال أبو داود في السنن رواه جماعة عن سفيان مقصورا على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وانما أسنده قبيصة انتهى وفي اسناده محمد بن سعيد الطائفي قال المنذرى وفيه مقال وقال في التقرير صدوق وقال أبو بكر بن أبي داود وثقة قال وهذه سنة تفردها أهل الطائف انتهى وقد تفرده محمد بن سعيد عن شيخه أبي سلمة وقد تفرده أبو سامة عن شيخه عبد الله بن هرون وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد بن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فوعا والوليد وزهير كلاهما من رجال الصحيح قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام منكم الوليد والوليد مدلس وقد رواه بالعمدة فلا يصح ورواه الدارقطني أيضا من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن حجاج بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومحمد بن الفضل ضعيف جدا والاحتجاج هو ابن أرملة وهو مدلس يختلف في الاحتجاج به ورواه أيضا البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فوعا والحديث يدل على أن الجمعة لا يجب الاعلى من مع النداء واليه ذهب الشافعي وأحمد واصح حكي ذلك الترمذي عنهم وحكام ابن العربي عن مالك وروى ذلك عن عبد الله بن

التياب ولا يذروا ابن عساكر من الطاهر (ويذهن من دهنه) من باب الافعال أى يطل بالدهن ليزيل شعث رأسه ويطه به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو يمس من طيب يئنه) ان لم يجد دهنه أو أوجعني الوافلا يئني الجمع بينهم ما أضاف الطبيب

الى البيت اشارة الى أن السنة اتخذ الطيب في البيت ويجعل استعمله عادة وفي حديث أبي داود عن ابن عمر وأبي هريرة
طيب أمر أنه أي أن لم يتخذ لنفسه طيبا ١٠٢ فليست عمل من طيبها وزاد فيه ويلبس من صالح ثيابه وفيه أن بيت الرجل

عمر وراوي الحديث وحديث الباب وإن كان فيه المقال المتقدم فيتم دللته قوله
تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية قال النووي في الخلاصة أن البيهقي قاله
شاهد فذكره بإسناد جيد قال العراقي وفيه نظر قال ويعني عنه حديث أبي هريرة عند
مسلم وغيره قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى فقال يا رسول الله ليس لي قائد
يقودني إلى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته
فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فأجب وروى نحوه أبو
داود بإسناد حسن عن ابن أم مكتوم قال فإذا كان هذا في مطلق الجماعة فالقول به
في خصوصية الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي
الامام في المسجد لأنه الذي كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارات فإنه محدث كإسباني
وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء كان في البلد الذي تقام فيه
الجمعة أو في خارجه وقد ادعى في البحر الإجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها
واستدل لذلك بقوله اذ لم تعتبر الآية وأنت تعلم أن الآية قد قيد الأمر بالسعي فيها
بالنداء لما تقر رغبة الأئمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء والنداء المذكور فيه
يستوي فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه نعم إن صح الإجماع كان هو
الدليل على عدم اعتبار سماع النداء لمن في موضع إقامة الجمعة عند من قال بجمعة
الاجتماع وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل أنهم
يوجبون الجمعة على أهل المصر وإن لم يسمعوا النداء وقد اختلف أهل العلم فمن كان خارجا
عن البلد الذي تقام فيه الجمعة فقال عبد الله بن عمرو وأبو هريرة وأنس والحسن وعطاء
ونافع وعكرمة والحكم والأوزاعي والامام يحيى أنها تجب على من يؤويه الليل إلى أهله
والمراد أنه إذا جتمع مع الامام أمكنه العود إلى أهله آخر النهار وأول الليل واستدلوا بما
أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من آواه
الليل إلى أهله قال الترمذي وهذا إسناد ضعيف انما يروى من حديث معاذ بن عباد
عن عبد الله بن سعيد المقبري وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري
في الحديث انتهى وقال العراقي أنه غير صحيح فلا جرة فيه وذهب الهادي والناصر ومالك
إلى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصب من سور البلد وقال عطاء تلزم من على عشرة
أصابع وقال الزهري من على ستة أميال وقال ربيعة من على أربعة وروى عن مالك
ثلاثة وروى عن الشافعي فرسخ وكذلك روى عن أحمد قال ابن قدامة وهذا قول أصحاب
الرأي وروى في البحر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه أنها لا تجب
على من كان خارج البلد وقد استدل بحديث الباب على أن الجمعة من فروض
الكفايات حتى قال في ضوء النهار أنه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة وزاد أنه ليس في
الحديث إلا أنهم من فرائض الأعيان على سماع النداء فقط وليس فيه أنهم فرائض كتابية

بطلق ويراد به أمراته (ثم
يخرج) زاد ابن خزيمة عن
أبيوب إلى المسجد ولا حرج من
حديث أبي الدرداء ثم يمشي
وعليه السكينة (فلا يفرق بين
اثنين) في حديث ابن عمر عند
أبي داود ثم لم يتخط رقاب الناس
وهو كناية عن التكبر أي عليه
أن يكر فلا يتخطى رقاب الناس
أو المعنى لا يراحم رجلين فيدخل
بينهما لأنه ربما ضيق عليهم
خصوصا في شدة الحر واجتماع
الاناس وفي حديث أبي الدرداء
ولم يتخط أحدا ولم يؤذ (ثم يصلي
ما كتب له) أي فرض من صلاة
الجمعة أو قدر فرضا أو ثلثا وفي
حديث أبي الدرداء ثم يركع
ما قضى له وفي حديث أبي أيوب
فركع أن بدله وفيه مشروعية
الثالثة قبل صلاة الجمعة (ثم
ينصت) بضم أوله من أنصت
وقه من نصت أي بسكت (إذا
تكلم الامام) أي شرع في الخطبة
زاد في رواية فرقع عند ابن خزيمة
حتى يقضي صلاته ونحوه في
حديث أبي أيوب (الاعفrole
ما بينه) أي بين الجمعة الحاضرة
(وبين الجمعة الأخرى) المأضية
أو المستقبلة لأنما تأتيت الآخر
بفتح الخاء لا بكسرها والمغفرة
تسكون لا تستقبل كما للماض
قال تعالى لا تغفر لك الله ما تقدم

من ذنبك وما تأخر وفي رواية قاسم بن زيد خط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفي رواية ابن
عجلان عن عبد ابن خزيمة ما بينه وبين الجمعة التي قبلها وزاد في رواية أبي هريرة عن عبد ابن حبان وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدهما

والمراد غفران الصغائر لما زاده في حديث أبي هريرة عنه دأب ما جبهه ما لم تغش السكارى وفحوه لمسلم فانما اذا غشيت لا تكفر
وليس المراد أن تكفير الصغائر مشروط باجتناب الكبائر اذا اجتنب ١٠٣ الكبائر بمجرده يكفر الصغائر كما نطق به القرآن

العزير في قوله تعالى ان يتقنوا
كبائرهم انهم ان كل ذنب
فيه وعيد شديد تكفر عنكم
سبائكم أي نزع عنكم
صغائرهم ولا يلزم من ذلك ان
لا يكفر الصغائر الا باجتناب
الكبائر فاذا لم يكن صغائر تكفر
وحيث ان يكفر عنه بمقدار ذلك
من الكبائر والا أعطى من
الثواب بمقدار ذلك وهو جائز
في جميع ما ورد في نظائر ذلك قاله
الحافظ في الفتح وقد تبين بجموع
ما ذكر من القس والتطبيب الى
آخره أن تكفير الذنوب من
الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميعها (عن ابن عباس رضي
الله عنه ما أنه قيل له) القائل
طاوس بن كيسان الجعري
الفارسي اليماني قيل اسمه
ذ كوان وطاوس لقبه (ذكروا)
قال في الفتح لم يسم طاوس من
حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو
هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق
عمرو بن دينار عن طاوس عن
أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال
اغتسلوا يوم الجمعة) ان كنتم
جنباً (واغتسلوا وركبوا)
تأكلوا لا تغتسلوا من هلف
الناس على العام لينبه على أن
المطلوب الغسل التام لا

على من لم يسمع بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عينا ولا كفاية (وعن حفصة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رواح الجمعة واجب على كل محتلم رواح
الناسي وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه
أبو داود وقال طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئا
الحديث الأول رجال اسنده رجال الصحيح الا عياض بن عباس وقد وثقه العجلي
والحديث الآخر أخرجه أيضا الحاکم من حديث طارق هذا عن أبي موسى قال الحافظ
وصححه غير واحد وقال الخطابي ليس اسنده هذا الحديث بذلك وطارق بن شهاب لا يصح
له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انه قد لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
العراقي فاذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحيح وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو حجة
عند الجمهور انما خالف فيه أبو اسحق الاسفرايني بل ادعى بعض الخنفية الاجماع على
أن مرسل الصحابي حجة اه على انه قد اندفع الاعلال بالارسال بما في رواية الحاکم من
ذكر أبي موسى وقد شد من عضده هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب ويؤيده
أيضا ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن عبد الله كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافرا أو عبدا أو مريضا وفي اسنده ابن لهيعة ومعاذ بن
محمد الانصاري وهما ضعيفان وفي الباب عن عجم الداربي عند العقيلي والحاکم أبي أحمد
وفيه أربعة ضعفاء على الولا قاله ابن القطان وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط وعن
مولد لال الزبير عند البيهقي وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب
مجمع الزوائد وقال فيه ابراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني وعن أم عطية بنظير ما عن
اتباع الجنازة ولا الجمعة عليه ما أخرجه ابن خزيمة وقد استدلل بحديثي الباب على أن الجمعة
من فرائض الايمان وقد تقدم الكلام على ذلك قوله عبد مملوك فيه أن الجمعة غير واجبة
على العبد وقال داود انها واجبة عليه لدخوله تحت عموم الخطاب قوله أو امرأة فيه
عدم وجوب الجمعة على النساء ما غير المجاز فلا خلاف في ذلك وما العجزة فقال الشافعي
يستحب لمن حضرها قوله أو صبي فيه أن الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو مجمع عليه
قوله أو مريض فيه ان المريض لا تجب عليه الجمعة اذا كان الحضور يجاب عليه مشقة
وقد ألق به الامام يحيى وأبو حنيفة الاعشى وان وجد قائدا للمشي في المشقة وقال
الشافعي انه غير معذور عن الحضور وان وجد قائدا وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم
مكثوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب انه في يوم مذكور مع سماعه
للنداء وان لم يجد قائدا لعدم الفرق بين الجمعة وغيرها من الصلوات وقد تقدم الكلام
على الحديثين في أول أبواب الجمعة واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة اذا كان

يتوهم أن افاضة الماء دون حل الشعر مثلا يجوز في غسل الجمعة وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة
أو المراد بالثاني التطييف من الاذى واستعمال الدهن ونحوه (وان لم تكونوا جنباً) فاغتسلوا الجمعة قاله القسطلاني

والظاهر أن هذه هي المتصلة دون الشرطية فتعبد وجوب الغسل لصلاة الجمعة وأخف منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجمعة
يجزى عن الجمعة وما نواه الجمعة أم لا ١٠٤ وفي الاستدلال على ذلك نظر نعم وروى ابن حبان عن الزهري في هذا الحديث

أخذوا يوم الجمعة إلا أن تمكثوا
بغيبا وهذا أرفع في الدلالة على
المطلوب قال ابن المذوق وحفظنا
الابن من أكثر أهل العلم من
الصحة والتابعين انتهى قال
في الفتح والخلاف في هذه المسئلة
منتقيا في المذهب واستدل به
على أنه لا يجزى قبل طلوع
الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع
الفجر أول اليوم شرعا انتهى
(وأصيبوا من الطبيب) أي بعضه
(فقال) ابن عباس يجيبا الطائوس
عن قوله ذكر المالح (أما الغسل)
المذكور (فنع) قاله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وأما الطبيب
فلا أدري) أي فلا أعلم قاله صلى
الله عليه وآله وسلم أم لا لكن
عند ابن ماجه من رواية صالح
ابن أبي الأخضر عن الزهري عن
عبيد بن السباق عن ابن عباس
مر فوجا من جاء إلى الجمعة
فليغتسل وإن كان له طيب
فليس منه تخالف ذلك لكن
صالح ضعيف وقد خالفه مالك
فرواه عن الزهري عن عبيد بن
السباق مرسل لا يثبت فان كان
صالح حقا فيه ابن عباس احتمل
أن يكون ذكره بعد ما نواه
أو عكس ذلك قال في الفتح وكأنه
أراد أي البخاري بإيراد حديث
ابن عباس عقب حديث سلمان
الاشارة إلى أن ما عدا الغسل من

نازلا أم لا فقال الفقهاء وزيد بن علي والناصر والباقر والامام يحيى أنه لا تجب عليه ولو
كان نازلا وقت إقامتها واستدلوا بما تقدم في حديث جابر من استثناء المسافر وكذا
استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أشرفنا عليه وقال الهادي والقاسم وأبو
العباس والزهري والنسفي أنه لا تجب على المسافر إذا كان نازلا وقت إقامتها لا إذا كان
سائرا ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلا ويختصر بالسائر وقد تقدم
المكلام على ذلك في أبواب صلاة السفر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لأهل عسرى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين
فيبذر عليها الكلا فيرتفع ثم يجي الجمعة فلا يجي ولا يشهد بها وتجي الجمعة فلا يشهد بها
وتجي الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع الله تعالى على قلبه رواه ابن ماجه) الحديث هو عند
ابن ماجه كما ذكر المصنف من رواية محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم
أيضا في استناده معدي بن سليمان وفيه مقال وروى نحوه الطبراني وأحمد من حديث
حارثة بن النعمان وروى أيضا نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدم قوله أن يتخذ
الصبة بصاد مهمله مضمومة وبعدها باء واحدة مشددة قال في النهاية هي من العشر
إلى الأربعين ضائبا ومعز خاصة وقيل ما بين الستين إلى السبعين ولفظ حديث ابن عمر أن
يتخذ الصبة قال العراقي بكسر الصاد المجهمة ثم ياء واحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت يدك
من مال أو عيال اه وفي القاموس في فصل الصاد الموحدة من باب الباء الموحدة ما لفظ
والصبة بالضم ما صب من طعام وغيره ثم قال والسرقة من الخيل والابل والغنم أو ما بين
العشرة إلى الأربعين أو هي من الابل ما دون المائة وقال في فصل الصاد المجهمة من سرق
النون الضمنية مثلثة وكفرجة العيال ومن لا غنم فيه ولا كفاية من الرقيق والحديث
فيه الحث على حضور الجمعة والتوجه على التفاضل عن المال وفيه أنه لا تقطع عن من
كان خارجا عن بلد إقامته أو أن طلب الكلا ونحوه لا يكون عذرا في تركها (وعن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة قال فتقدم أصحابه وقالوا
فأصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ألحقهم قال فإصلي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رأه فقال ما منعك أن تغد مع أصحابك فقال أردت أن أصلي معك الجمعة
ثم ألحقهم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما
أدركت غدوتهم رواه أحمد والترمذي وقال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم إلا جمعة
أحاديث وعدها وليس لهذا الحديث فيما عده وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه
أبصر رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخربت فقال عمر أخرج

الطيب والذهن والسراويل وغيره ليس هو في التأكيذ كالغسل وإن كان الترغيب وورد في الجميع لكن الحكم يختلف فان
أما الوجوب عند من يقول به أو يتأكد بعض المندوب على بعض (عن عمر رضي الله عنه أنه وجد حلة سبأ) بكسر السين

وفتح الباب أي حيز بحت وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كثوب خزوذ كرا بن قرقول ضبطه كذلك عن المتقين ولا يوى ذر
والوقت حلة سيرا بالتونين على الصفة أو البدل وعلمه أكثر المحدثين ١٠٥ لكن قال سيبويه لم يأت فعلا وصفا والحلة

لا تكون إلا من فوتين وسميت
سيرا لما فيها من الخطوط التي
شبه السيرة كما يقال ناقة عشره
إذا كمل لها عشرة أشهر (عند
باب المسجد فقال) عمر (يا رسول الله
لو اشتريت هذه الحلة) فلبستها
يوم الجمعة ولأوفد إذا قدموا
عائلك (سكان حسنا أولولفني
لألشرط فلا يجتاج للجزاء وفي
رواية البخاري أيضا فلبستها
للعبد ولأوفد (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اغميا
بلبس هذه) أي - لاله الحرير (من
لا خلاق له) أي لا حظ له ولا
نصيب له من الخير (في الآخرة)
كلمة من تدل على العموم فيشمل
الذكور والإناث لكن الحديث
مخصوص بالرجال لقيام دلائل
أخر على إباحة الحرير للنساء (ثم
جاءت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم منها) أي من جفلس
الحلة السيرة (حلال فأعطى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه منها)
أي من الحلال (حله فقال عمر
يا رسول الله كسوتنيها) أي الحلة
(وقد قلت في حله عطارد) بضم
العين وكسر الراء وهو ابن حجاب
ابن زرة لثمنى قدم في وفدي
تقيم على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وله مصيبة (ما قلت)
من أنه اغميا بلبسها من لا خلاق له
(قال رسول الله صلى الله عليه

فان الجمعة لا تجب عن سفر رزاه الشافعي في مسنده) اما حديث ابن عباس فقال
الترمذي انه غريب لا تعرفه الامم هذا الوجه ثم قال قال يحيى بن سعيد قال شعبه وذر
الكلام الذي ذكره المنف وفي اسناده الطحاوي بن اراطه قال البيهقي انقربه الخاج وهو
ضعيف وقال العراقي في شرح الترمذي ضعفه الجمهور وروى ابن العربي الى تصحيح
الحديث وقال ما قاله شعبه لا يوثق الحديث وقال هو صحيح السند صحيح المعنى لان
الغزو أفضل من الجماعة في الجمعة وغيره جماعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو
أفضل من طاعته في صلاة الجماعة وتعقبه العراقي فقال هذا الكلام ليس جاري على
قواعد أهل الحديث ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند صحيحا فان شرط صحة
الاسناد اتصاله فالمنقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء وهم الذين لا يمتنعون
بالمرسل فكل من لا يمتنع بالمرسل لا يمتنع بعنقة المدلس مع احتمال الاتصال فكيف مع
وغيره اتفاق العلماء على انه لا يمتنع بعنقة المدلس مع احتمال الاتصال فكيف مع
تصريح شعبه وهو أمير المؤمنين في الحديث بأن الحكم لم يسعه من مقدم المؤثبات الحديث
لا كان حجة واضحة وأذا لم يثبت فالجحة فاحجة بغيره من حيث تعارض الواجبات وأنه يقدم
أهمها ولا شك ان الغزو أهم من صلاة الجمعة إذا جمعة لها خوف عند قوتها بخلاف الغزو
خصوصا إذا تعين فإنه يجب تقديمه وأيضا فالجمعة لم يجب قبل الزوال وان وجب السعي
اليها قبله في حق من سمع النداء ولا يمكنه ادراكها إلا بالسعي اليها قبله ومن هذه حاله يمكن
أن يكون حكمه عند ذلك حكم ما بعد الزوال اه وأما ما ذكره المروى عن عمر فذكره الحافظ
في التلخيص ولم يتكلم عليه وروى سعيد بن منصور ان أبا عبيدة سافر يوم الجمعة ولم ينتظر
الصلاة وأخرج أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبة عن الزهري انه أراد ان يسافر يوم
الجمعة فمضى فقبل له في ذلك فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سافر يوم الجمعة وفي
مقابل ذلك ما أخرجه الارقطبي في الافراد عن ابن عمر مرفوعا بلفظ من أذ يوم الجمعة
دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وفي اسناده ابن ابي عمير وهو مختلف فيه وما أخرجه
الطحاوي في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن الزهري عن
ابن سالم عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سافر يوم الجمعة دعا عليه
ملائكاه ان لا يصاحب في سفره ولا تقضي له حاجة ثم قال الطحاوي الحسين بن علوان غيره
اثبت منه قال العراقي فذا لأن الطحاوي الكلام في الحسين بن علوان قد كذب يحيى بن
معين وناصبه ابن حبان الى الوضع وذكره الذهبي في الميزان هذا الحديث وأنه مما كذب
فيه على مالك وقد اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طالع الفجر الى الزوال
على خمسة أقوال الأول الجواز قال العراقي وهو قول أكثر العلماء من الصحابة عمن
الخطاب والزيبر بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمر ومن التابعين الحسن وابن
سبرين والزهري ومن الائمة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة ومنه والاوزاعي

١٤ نيل ت والله (التي لم أكسبها فلبسها) بل انتفع بها في غير ذلك وفيه دليل على أنه
يقال كساه إذا أعطاه كسوة لبس الأم لا والسلم أعطيتكم بها انبياءها رخصتكم بها حاجتكم ولا جدأ أعطيتكم بها فبها

دروهم لكنه بث كل بما ههنا من قوله (فكساها عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (أخاله) من أمه عثمان بن حكيم قاله المذري أو
هو أخو أخيه زيد بن الخطاب لاه ١٠٦ - أمنا بنت وهب قاله الدمشقي أو كان أخاه من الرضاة (عكة مشركا) واختلاف

وأحمد بن حنبل في رواية المشهورة عنه وهو القول القديم للشافعي وحكام بن قدامة
عن أكثر أهل العلم * والقول الثاني المنع منه وهو قول الشافعي في الجديد وهو إحدى
الروايتين عن أحمد وعن مالك وأما جواز لسفر الجهاد دون غيره وهو إحدى
الروايات عن أحمد * والرابع جواز لسفر الواجب دون غيره وهو اختيار أبي إسحق
المروزي من الشافعية ومال إليه إمام الحرمين * والخامس جواز لسفر الطاعة واجباً
كان أو مندوباً وهو قول كثير من الشافعية وصححه الرافعي وأما بعد الزوال من يوم الجمعة
فقال العراقي قد ادعى بعضهم الاتفاق على عدم جوازها ليس كذلك فقد ذهب أبو
حنيفة والأوزاعي إلى جوازها كسائر الصلوات وخالفهم في ذلك عامة العلماء وقروا بوجوب
الجمعة وبين غيرهما من الصلوات بوجوب الجماعة في الجمعة دون غيرها وأما ظاهر جواز
السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد دخوله لعدم المانع من ذلك وحديث أبي هريرة
وكذلك حديث ابن عمر لا يصلحان للاحتجاج بهما على المنع لما عرفت من ضعفهما
وبعارضة ما هو أنض منهما ومخالفتهما لما هو الأصل فلا ينفصل عنه إلا باقتل صحيح
ولم يوجد وأما وقت صلاة الجمعة فالظاهر عدم الجواز إن قدر جوب عليه الحضور إلا أن
يخشى حصول مضرة من تخلفه للجمعة كالانقطاع عن الرفقة التي لا يتسكن من
السفر إلا معها وما شابه ذلك من الأعذار وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة لعدم
انطر جوازها لما كان ادخل في المشقة منه أولى

(باب انعقاد الجمعة باربعين واقامته في القرى)

(عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وكان قائداً يه بعد ما ذهب بعمره عن أبيه كعب
رضي الله عنه ما أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترجم لاسعد بن زرارة قال فقلت له
إذا سمعت النداء ترجمت لاسعد بن زرارة قال لأنه أول من جع يتأفي هزم النبي من
سرة بني ياضة في نقيع يشال له نقيع الخضمات قلت كم كنتم يومئذ قال أربعون
رجلاً واه أبو داود وابن ماجه وقال فيه كان أول من صلى صلاة الجمعة قبل مقدم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه قال
الحافظ واسناده حسن اه وفي اسناد محمد بن إسحق وفيه ما قال مشهور بقوله هزم
النبي هو بفتح الهاء وسكون الراء المطمئن من الارض والنبيت يشخ الزون وكسر
الباء الموحدة وسكون الباء التحتية وبعدها تاء فوقية قال في القاموس هو أبو يحيى بالين
أحمد بن عمرو بن مالك اه والمراد به هنا موضع من حرقة بني ياضة وهي قرية على ميل من
الديسة وبني ياضة بطن من الأنصار قولاً في نقيع هو بالمون ثم التاف ثم البناء التحتية
بعد ما عني به ماله قولاً الخضمات بالطاء المعجمة وكسر الصاد المعجمة موضع معروف
قوله أربعون رجلاً استدلال به من قال ان الجمعة لا تنعقد إلا بربعين رجلاً وإلى ذلك ذهب

في اسلامه فان قات الصحيح ان
الكفار مخاطبون بقروع الشريعة
ومقتضاها تحريم لبس الحرير عليهم
فكيف كساها عمر أعطاه المشرك
أجيب بأنه يقال كساها إذا
أعطاه كسوة لبس أتم لافهوا وما
أهداه الله لينفق به أول لا يلزم منه
لبسها ووجه الاستدلال بالحديث
من جهة دلالة على استحباب
التجمل يوم الجمعة والتجمل
يكون باحسن الثياب وإنكاره
صلى الله عليه وآله وسلم على عمر
رضي الله عنه لم يكن لأجل
التجمل بل ليكون تلك الحالة
كانت حريراً قال القسطلاني
وأفضل ألوان الثياب البياض
لحديث البسوا من ثيابكم
البياض فانهم اخبرنا بكم وكفوا
فيها ما كناكم رواه الترمذي وغيره
وصححه ثم ما صبغ غزله قبل
نسيجه كالبرد لا ما صبغ منه وجا
بل بكمه لبسه كما صرح به
البندنجي وغيره ولم يلبسه صلى
الله عليه وآله وسلم ولبس البرود
في البيهقي عن جابر أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه
في العيدين والجمعة اه أقول
هذا عجيب من القسطلاني كيف
حكم بكراهة لبس ما صبغ وأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يلبسه مع ثبوت لبسه لذلك فقد
أخرج مسلم وأبو داود وصححه

وأحمد من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات عداوة عليه صرط
صرح من شعر أسود قال الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار الحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس الأسود وقد أخرج أبو داود

والناساني من حديث عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرد سوادا فلبسهم القبا من قفيم اوجد فيه اربع الصوفية
فقد ذهبا قالت وكان يخبه لراحة الطيبة اه وقد صح انه صلى الله ١٠٧ عليه وآله وسلم خطب يوم الفتح وعليه عمامة

موداهمة والتفرقة بين ما صبح قبل
النسج فلا يكره اليه وما صبح
بعد النسج فيكره لبسه لادليل
عليه اسوى الراى المحض والله
علم فني هذه الاحاديث التصريح
بانه صلى الله عليه وآله وسلم ليس
المصبر مطلقا ولا يلزم من نزعه
لذلك الكراهة وروى الطبراني
من حديث أم سلمة انها قالت رعا
صبغ رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم رداءه اوازاه من غفران
أوورس ثم يخرج فيه ما وفى
البخارى من حديث ابن عمر اما
المذرة فاقى رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فانا
أحب أن أصبغ بها وفى سنن أبي
داود كان يصبغ بالورس والزعفران
حتى عمامته فنامل والسنة أن
يزيد الامام في حسن الهيئة
والهمة والارتداد للاتباع ويترك
السواد لانه أرى الان خذى
مفسدة تترتب على تركه من سلطان
أو غير ذلك أخرجه البخارى
الحديث في الهيئة ومسلم في
الاباس وأبو داود والنسائي في
الصلاة (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال لولا مخافة
(ان أشق على امتي أو على الناس)
يلا من الراوى ولا يذرا ولولا ان
أشق على الناس باعادة لولا ان أشق
قال الحافظ ولم أقف عليه بهذا
للاظنى من الروايات عن مالك

الشافعي وأحمد بن حنبل والرواية عنه وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعمر بن
عبد العزيز وجه الاستدلال بحديث الباب ان الامة أجمعت على التراط والهدد والاصل
الظاهر فلا تصح الجمعة الا بعد ثبات بدليل وقد ثبت جوازها باربعين فلا يجوز بأقل منه
الابدليل صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي قالوا ولم
تثبت صلاتها بالقل من اربعين واجيب عن ذلك بانه لا دلالة في الحديث على اشتراط
الأربعين لان هذه الواقعة بين وذلك ان الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو مكة قبل الهجرة فكان أخرجه الطبراني عن ابن عباس فأتى بكر من أقامته أهلا من
أهل الكفار فلما جابر من هاجر من أصحابه الى المدينة كتب اليهم بأمرهم أن يجتمعوا
لخبره عوارفق ان عدتهم اذا كانت أربعين وليس فيه ما يدل على ان من دون الأربعين
لا تصح بهم الجمعة وقد تقرر في الاصول ان وقائع الاعيان لا يتخير على العموم وروى
عبد بن حميد وعبد الرزق عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل ان يقدم النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقبل ان ينزل الجمعة قالت انصار البو يوم يجتمعون فيه كل أسبوع
ولانصارى مثل ذلك فلم يجمع يوما فجمع فيه فمذكر الله تعالى وشكره فجمع له يوم
العروبة واجتمعوا الى أسعد بن زرارة فجلسوا معه يومين وذكروا لهم فجمعوا الجمعة
حين اجتمعوا اليه فذبح لهم شاة فتعدوا وتعدوا ومنها فانزل الله تعالى في ذلك بعد ذلك
الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الآية قال الحافظ ووجه ثبات الا أنه مرسل
وقوله لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بأقل من أربعين يرد حديث جابر
الاقى في باب انقضاء العدة لدلتنا على صحته صلى الله عليه وآله وسلم الاثنا
عشر رجلا وما أخرجه الطبراني عن أبي مسعود الانصاري قال أول من قدم المدينة من
المهاجرين مع عبد بن عمرو هو أول من جمع بهم يوم الجمعة قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهم اثنا عشر رجلا وفى اسناد صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف قال الحافظ
ويجمع بينه وبين حديث الباب بان أسعد كان أميرا ومعه عصابة كان اماما وما أخرجه
الطبراني أيضا ابن عدي عن أم عبد الله الدوسية عن فروع الجمعة واجبة على كل قرية
فيها امام وان لم يكنوا الا اربعة وفى رواية وان لم يكنوا الا ثلاثة رابعهم الامام وقد
ضعه الطبراني وابن عدي ونبيه تروك قال في المنهاج وهو منقطع وأما احتجاجهم
بحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي بلفظ في كل أربعين فبأنها جمعة واضحة وفما
فني اسناده بعد تسليم انه من فروع عبد العزيز بن عبد الرحمن قال أحمد ان شرب على
أحاديثه فانها كذب أو موضوعة وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني منكر
الحديث وكان ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال البيهقي هذا الحديث لا يثبت عنه ومن
الغرائب ما استدلل به البيهقي على اعتبار الأربعين وهو حديث ابن مسعود قال جمعنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت آخره من أناه ونحن أربعون رجلا فقال انكم
مصدون ومنصورون ومفتوح لكم فان هذه الواقعة قصدها النبي صلى الله عليه وآله

ولاعن غيره وقد أخرجه الدارقطني في الموهبات من طريق ابو طاهر عبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ أو على
الناس لم يعد قوله لولا ان أشق وكذا رواه كثير من روافد الموطأ لولا المشقة موجودة (لا مخرجهم) أمر ايجاب (بالسؤال) أي

باعتقاده لان السؤال هو الا انه قد قيل انه يطلق على الفعل ايضا فعلى هذا لا تقدر والسؤال المذكور على الصحيح وسكنى
انفسكم تانيته وانكر ذلك الازهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) فرفضوا اولها وعام قد روج فيه الجمعة بل هي أولى لما اخبرته

والله وسلم ان يجمع أصحابه ليسرهم فاتفق ان اجتمع له منهم هذا العدد حال السبوطى
وايراد اليه في هذه الحديث أقوى دليل على انه لم يجد من الاحاديث ما يدل على المسئلة
صريحاً انه واعلم ان الخلاف في هذه المسئلة منتشر جداً وقد ذكر الحافظ في فتح الباري
خمس عشرة مذهبا فقال ووجهه ما للعلماء في ذلك خمسة عشر قولاً • أحدها تضع من
الواحد تسعة ابن حزم قلت وحكاية الدارمى عن القاسمانى وصاحب البحر عن الحسن بن
صالح • الثانى اثنتان كالجاعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى • الثالث
اثنتان مع الامام عند أبى يوسف ومحمد قلت وحكاية فى شرح المذهب عن الاوزاعى وأبى
نور وحكاية فى البحر عن أبى العباس وتخصه بماله لهادى والاوزاعى والثورى • الرابع
ثلاثة معه عند أبى حنيفة قلت واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وحكاية ابن المنذر عن
الاوزاعى وأبى نوز واختاره المازنى والسبوطى وحكاية عن الثورى والليث • الخامس
سبعة حكى عن عكرمة • السادس تسعة عند ربيعة • السابع اثنا عشر عنه فى رواية قلت
وحكاية عنه المتولى والماوردى فى الحاوى وحكاية الماوردى أيضا عن الزهرى والاوزاعى
ومحمد بن الحسن • الثامن مثله غير الامام عند ابي • التاسع عشر روى فى رواية ابن
حبيب عن مالك • العاشر ثلاثون فى روايته أيضا عن مالك • الحادى عشر أربعون
بالامام عند الشافعى قلت ومعهم من قدمنا ذكرهم كما حكى ذلك السبوطى • الثانى عشر
أربعون غير الامام روى عن الشافعى وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة • الثالث عشر
خمسون عند أحمد وفى رواية كاتب عن عمر بن عبد العزيز • الرابع عشر عاشر
المازنى • الخامس عشر جمع كثير به فبه قد قلت حكاية السبوطى عن مالك قال لما نظرت
ولعل هذا الاخير أرجحهم من حيث الدليل واعلم انه لا مستند لاشتراط غائبين أو ثلاثين
أو عشر بن أو تسعة أو سبعة كما انه لا مستند لعصم من الواحد المنفرد وأما من قال انهم
نصح باثنين فاستدل بان العدد واجب بالحديث والاجماع ورأى انه لم يثبت دليل على
اشتراط عدد مخصوص وقد مضت الجماعة فى سائر الخواتم باثنين ولا فرق بين اثنين
الجماعة ولم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان الجماعة لا تفتقد الا بكدا
وهذا القول هو الرابع عندى وأما الذى قال بثلاثة فمأخذهم فى الحديث والعدد واجب فى الجمعة
كالصلاة بشرط العدد فى المأمومين المسقعين للخطبة وأما الذى قال بأربعة فمستنده
حديث ام عبد الله الدوسية المتقدم وقد تقدم انه لا يثبت من الاحتجاج به وله طريق
اخرى عند الدارقطى وفيه امتروكون وله طريق ثالثة عند منعه أيضا وفيه امتروكون قال
السبوطى قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث وفيه ان الطارقى التى
لا تتخذ لكل واحدة منها من متروك لا تصلح الاحتجاج وان كثرت وأما الذى قال باثنى
عشر فمستنده حديث جابر فى الانقضاء وسبأى وفيه انه يدل على صحتها هذا المقدار
وأما انهم لا تصلح الا بهم فصاعدا لاجتماعهم فليس فى الحديث ما يدل على ذلك وأما من
قال باثنا عشر فمستنده ما أخرجه الطبرانى فى الكبير والدارقطنى عن أبى امامة

من طالب تحسين الظاهر من
الفصل وانظروا فى التطبيق
معه وصاحب تطبيق القم الذى هو
محل الذكروا المناجاة وازالة ما يضر
بالملائكة وبقي آدم من تغير النعم
وفى حديث على عند البرزبان
الملائكة لا يرايدون من العلى يسقط
القرآن حتى يضع فاه على فيه
الحديث ولا جدوا بن جبان
السؤال معاه مرة لانه مرضاة
لرب وله ابن خزيمة فضل الصلاة
التي يستلها على الصلاة التى
لا يستلها سبعة وعشرون قال
الشافعى فى حديث الباب دليل
على ان السؤال ليس بواجب لانه
لو كان واجبا لصرهم به شقار لم
يشق اه والى القول بعدم
وجوبه صار أكثر أهل العلم بل
ادعى بعضهم فيه الاجماع لكن
حكى الشيخ أبو حامد وتبعه
الماوردى عن ابن راهويه انه
قال هو واجب لكل صلاة فمن
تركه عدا بطلان صلاته وعن داود
انه قال هو واجب لكن ليس
شرطا واحتج القائل بوجوبه
بوجود الامر به فى حديث امامة
عند ابن ماجه من فرعان وكروا
ولا جدن فوجه من حديث العباس
وللموطا عليكم بالسؤال ولا
يثبت شئ منها وعلى تقدير الصحة
فالمننى فى مفعولهم حديث الباب
الامر به مقيد بكل صلاة لا مطلق

الامر ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار قال الشيخ أبو اسحق فى الامع فيه
دليل على ان الاستدعاء على جهة الذنب ليس بامر حقيقة لان السؤال عند كل صلاة مندوب وقد أخذ به الشارع انه لم يصر به

٨١ والمرج في الأصول ان المذهب مأمور به وفيه دليل على استحباب السوا للفرائض والنوافل لقوله كل صلاة أو المراء المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ٩ - ١ وهذا اختيار أبي شامة وذكر في الفتح لذلك

مؤيدان وامتد به أيضاً على ان الامريقة تعني التكرار لان الحديث دل على كون المشقة هي المصلحة عن الامر بالسوا والولا مشقة في وجوبه وانما المشقة في وجوب التكرار وفي هذا نظر لان التكرار هنا لم يؤخذ من مجرد الامر وانما اخذ من تقييده بكل صلاة وقال المهلب في بيان المذهب يرتفع اذا خشي منه الخروج وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه من الشفقة على امته وفيه جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم في ما ينزل عليه فيه نص قال ابن قتيب العيد وفيه بحث قال الحافظ وهو كما قال ثم ذكره (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أكرهت عليكم (في استعمال السوا) أي بالغت في تكرير طلبه منه فكيف أوفي ايراد الترغيب فيه وقال ابن القين معناه لقد أكرهت عليكم وحقيق أن أفعل وحقيق أن أطعمه وأوجه الالام تدل على هذا الحديث من جهة ان الاكثار في السوا والاحت عليه يتناول الفعل عند كل الصلوات والجمعة أولاها لانه يوم زحام فشرع فيه تنظيف القم تطييبا للكهة الذي هو أقوى من الفسل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة على الحسين رجلا وليس على مادون الحسين جمعة قال السيوطي لكنه ضعيف ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل لان ظاهره ان هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للجمعة فلا يلزم من عدم وجوبه على مادون الحسين عدم صحتهم منهم واما اشتراط جمع كثير من دون تقييد بعدد شخص فستند ان الجمعة شعار وهو لا يحصل الا بكثرة تغلظ أعدد المؤمنين وفيه أن كونه شعارا لا يستلزم ان يأتي وجوبه بانتهاء العدد الذي يحصل به ذلك على أن الطالب لها من العباد كما باوسنة مطلق عن اعتبار اشعاره بالدليل على اعتبار ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم الى مصعب ابن عمير أن ينظر اليوم الذي يجهر فيه اليهود بالزبور فيجمع النساء والابناء فاذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة تفرقوا الى الله تعالى بركعتين كما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس غاية ما فيه ان ذلك يجب أصل المذروعية وليس فيه أنه معتبر في الوجوب فلا يصلح التمسك به على اعتبار عدد يحصل به الشعار والالزم قصره في المذروعية الجمعة على بلد تشارك المساكين في سكنه اليهود وانه باطل على انه يعارض حديث ابن عباس المذكور ما تقدم عن ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه الا انه كان اجتهادهم لذكر الله تعالى وشكره وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد لولا ما قدمنا من ان الجمعة يعتبر فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد وأما الاثنان فبما تقدمنا أحدهما الى الآخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهم فاذا قال الاثنان فمافوقهما جماعة كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انعمت سائر الصلوات بهم بالاجتماع والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يحكم بها غيرها الا بدليل ولا دليل على اعتبار عدد في الزند على الاعتبار في غيرها وقد قال عبد الحق انه لا يثبت في عدد الجمعة حديث وكذلك قال السيوطي لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص (وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما قال أول جمعة جئت بعد جمعة جئت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوف من البحرين رواه البخاري وأبو داود وقال بجوف من قري البحرين) قوله أول جمعة جئت زاد أبو داود في الاسلام قوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقع في رواية بحكمه قال في الفتح وهو خطأ بلا مربية قوله بجوف من قري البحرين وتخفيف الواو وقد تم من ثمانية خفيفة قوله من قري البحرين فيه جواز إقامة الجمعة في القري لان القاهرة ان عبد القيس لم يجمعوا الا بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالاداء والشرعية في زمن نزل الوحي ولانا لو كان ذلك لا يجوز انزل فيه القرآن كما استدل بذلك جابر وأبو سعيد في جواز العزل بانهم فعلوا والقرآن ينزل فلم ينعوا عنه وحكي الجوهرى والزخشري وابن الاثير أن جوف من البحرين قال الحافظ وهذا لا ينافي كونه اقربا وحكي ابن النسيم عن أبي الحسن النعماني انه ما يثبت في

على ما لا يخفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزل) في الركعة الاولى (وهل أتى على الانسان) في الركعة الثانية بكلمة أو يسجد فيها كافي للمعجم الصغير للطبراني من حديثه على انه

الاولى وفي الثانية هل أتى على
الانسان والحكمة في قراءتهما
الاشارة الى ما فيه ما من ذكر خاق
آدم وأحوال يوم القيامة لان
ذلك كان ويكون في يوم الجمعة
ذكره ابن حبيب وقرن ذكره
حسنا والتعبير بـ يمكن يشعر
بواجبته صلى الله عليه وآله وسلم
على القرائتين ما فيه اروع رضى
بانه ليس في الحديث ما يقتضى
قول ذلك داعيا اقتضاء قوي او اكثر
العلماء على ان كان لا يقتضى
الداومة والجواب انه ورد في
حديث ابن مسعود التبريح
بداومته صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك أخرجه الطبراني بلانظ
يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون
هذه الزيادة ورجال ثقات لكن
صوب أبو حاتم ارساله وبالجملة
فالزيادة نص في ذلك فدل على
السنية وبها أخذ الكوفيون
والشافعي وأحمد واسحق وقال
به أكثر أهل العلم من العمالية
التابعين وكره مالك رحمه الله في
المدينة للإمام أن يقرأ بسورة
بالحجادة خوفا من الخطأ على
المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين
الجمهورية والسرية لان الجمهوريّة
ومن معها الخطأ وأوجب بانه
صح من حديث ابن عمر عند أبي
ودنه صلى الله عليه وآله وسلم
أن سورة فيها متعددة في صلاة

• (باب التَّنْظِيفِ وَالتَّجْمِيلِ لِلْعِمَّةِ وَقَدْ هَابَ كِبَرُهُ وَالتَّيَكُّبُ وَالذُّنُوبُ مِنَ الْإِمَامِ) •

(عن ابن - لام رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول على المنبر

فی یوم الجمعة ماعلی أحد کم نواشہ تری تو این لیوم الجمعة سوی نوی مهشته، رواه ابن ماجه

أبو داود وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم

الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وان كان له طيب من منسبه رواه أحمد

—الام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «منها من مائة من مائة»

من سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البخاري ولسوف محبة وذكره ان

رواية ومنها عن محمد بن يحيى بن حبان عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يزل

أخرج ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود وأخرجه في الموطأ الأعمش وابن

بدا البرقي القهيد من طريق يحيى بن سعيد الاموي عن يحيى بن سعيد الانصاري عن

مدد الصاری و مسلم وانی داود و النساء یلفظ الغسل يوم الجمعة و احب علی کل محمل و ان

...بن وان خمس طلبة ان وجد قال البخاري قال عمرو بن سليم الانصاري راوى الحديث

نأى سعيد أما الغسل فشهدانه واجب وأما الاستئذان والطيب فالتأليف واجب

ولا والله هذا الى الحديث والحديث الاول يدل على انهم يلبس الثياب الخشنة

سنة ابراهيم الحديث في الجمعة كما قال الزين بن المير من جهة ان ذلك من يوم

سبحه انما اطع به على قرائه ما بين السور تنزور وانه هذا الحديث ما بين لوني ومعدني

وفيه رواية التابعي عن التابعي والتحديث والغنثة والخبرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول كلكم راع) ١١١ أى حافظ ملتزم صلاح ما قام عليه وهو

ما تحت نظره فمكل من كان تحت
نظر شئ فهو دالوب بالهدل
ففيه والقيام بضالته في دينه
ودنياه ومعلقاته فان وفى بما
عليه من الرعاية جعل له الخط
الأوفر والجزاء الأكبر والاطالبه
كل واحد من رعيته في الآخرة
بحقه (وكلكم) في الآخرة
(مسؤول عن رعيته الامام راع)

فمن ولى عليهم يقيم فيهم الحدود
والاحكام على سنن الشرع وهذا
موضع الترجمة لانه لما كان عليه

ان يراعى حقهم ومن جانتها
اقامة الجماعة فيجب عليه اقامتها
وان كانت في قرية فهو راع عليهم
(مسؤول عن رعيته والرجل
راع في أهله) يوقعهم حقهم من

النفقة والكسوة والعشرة
(وهو مسؤول عن رعيته والمرأة
راعية في بيت زوجها) يحسن
تدبيرها في المعيشة والنصح له

والامانة في ماله وحفظ عياله
واضيافه ونفسها (ومسؤول عن
رعيته الخادم راع في مال سيده)

يحفظه ويقوم بما يسحق من
خدمته (ومسؤول عن رعيته
قال) ابن عمر أو سالم أو يونس

(وحديث ان قد قال) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل
راع في مال أبيه) يحفظه ويدبر

مصلحته (ومسؤول عن رعيته
وكلكم راع) أى مؤتمن حافظ

يوم الجمعة وتخصيصه بجلوس غير ما بوس سائر الايام وحديث أبي سعيد فيه مشروعية
الغسل في يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والتطيب وقد تقدم الكلام على الغسل
في أبوابه وأما لبس صالح الثياب والتطيب فلا خلاف في استحباب ذلك وقد ادعى
بعضهم الاجماع على عدم وجوب التطيب وجعل ذلك دليلا على عدم وجوب الغسل
وأجيب عن ذلك بأنه قد روى عن أبي هريرة قال نادى صبيح كما قال الحافظ في الفتح انه كان
يوجب التطيب يوم الجمعة به قال به من أهل الظاهر وبانه لا يتبع عطف ما ليس بواجب
على الواجب كما قال ابن الجوزي وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أبواب الغسل
(وعن سلمان النخعي رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل

يوم الجمعة ويغتسل بماء استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم
يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلى ما كتب له ثم ينهت للإمام اذا تمكم الاغفر له

ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري) قوله وبطهر بما استطاع من طهر
في رواية الكشي من طهر والمراد الماء الغني في التنظيف ويؤخذ من عطفته على يغتسل
ار افاضة الماء تكفي في حصول الغسل قال في الفتح المراد بالغسل غسل الجسد وباتطهر

غسل الرأس قوله ويدهن المراد به ازالة ثلث الشعر به وفيه اشارة الى التزين يوم الجمعة
قوله أو يمس من طيب بيته أى ان لم يجد دهنه قال الحافظ ويحتمل أن يكون أو بمعنى الواو
واضافته الى البيت تؤذن بان السمنة أن يتخذ الماء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة

فلا يخفى في البيت وهذا معنى على أن المراد حقيقة لئلا يكون في حديث عبد الله بن عمر عند
أبي داود أو يمس من طيب امرأته والمعنى على هذا ان من لم يتخذ لنفسه طيبا فليست تعمل
من طيب امرأته وهذا لم من حديث أبي سعيد بلغة ولومن طيب المرأة وفيه ان المراد

بالبيت في الحديث امرأه الرجل قوله ثم يروح الى المسجد في رواية البخاري ثم يفرج وفي
رواية لا احمد ثم يمشى وعليه الكيفية زاد ابن خزيمة الى المسجد قوله ولا يفرق بين اثنين
وفي حديث ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد ثم لم يخطرقاب الناس وفي حديث أبي الدرداء

ولم يخطأ أحد ولم يؤذ وفيه كراهة التفرق ويخطى الرقاب وأذية المسلمين قال الشافعي
اكره الخطى الا ان لا يجد السبل الى المصلى الا بذلك انتهى قال في الفتح وهذا يدخل
فيه الامام ومن يريد وصل الصف المنقطع ان أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى

موضعه الذي قام منه اضرورة واستغنى المتولى من الشافعية من يكون معظما لدينه
وعلمه اذا ألف مكانا يجلس فيه وهو تخصيص يدور محصر ويمكن أن يدب بدل لذلك
بحديث ابي بصير منكم أو لو الاسلام والنهي اذا كان المقصود من الخطى هو الوصول

الى الصف الذي يلي الامام في حق من كان كذلك وكان مالا يقول لا يكره التخلي الا اذا
كان الامام على المنبر ولا دليل على ذلك وسيأتي بقية الكلام على الخطى في باب الرجل
ملتزم اصلاح ما قام عليه (ومسؤول عن رعيته) وفي هذا الحديث من التبت انه عم أولاهم خص ناسا وقسم الخوصية
الى أقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ثم عم فالناو هو قوله وكلكم راع نا كيدار ردا

لنجز الى الصدر بيانا لعموم الحكم اولا واخر اقل وفي الحديث ان الجمعة تقام بغسراذن من السلطان اذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم وهذا مذهب الشافعية ١١٢ ان اذن السلطان عندهم ليس بشرط اعطيتهم اعتبارا بل انما هو ان يكون فيه مال السكة راجح في رواية عنه

اسق عليه قوله ثم صلى ما كتب له في حديث ابي البرداء ثم يركع ما قضى له وفيه استعجاب الصلاة قبل استماع الخطبة وسبأ في قوله ثم يركع للامام اذا تكلم فيه ان من تكلم حال تكلم الامام لم يحصل له من الاجرام في الحديث وسبأ في الكلام على ذلك قوله غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى في رواية ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالخرى التي مضت بينه وبين الليث عن ابن جحان في روايته عند ابن خزيمة واقطع غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بينه وبين غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام من التي بعد هارزاد ابن ماجه عن أبي هريرة قال يغفر للكفار ويغفر ذلك لاسلم وظاهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة الى الجمعة بشرط وجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتنظيف والتطيب او الدهن وترك التفرقة والتخبط والاذية والتفل والانصات وكذلك اس احسن الثياب كما وقع في بعض الروايات والمشي بالسكينة كما وقع في أخرى وترك الكبار كما في رواية أيضا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب وفيه دليل على جواز الكلام قبل تكلم الامام انتهى (وعن أبي أيوب رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومسن من طيب ان كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج وعلمه السكينة حتى يأتي المسجد يركع ان بدله ولم يؤذ أحد ثم انصت اذا خرج امامه حتى يصلي كانت كفارة لما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا

الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب وأشار اليه القمزي وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل فمن أعني بكره عند الطبراني لما قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كفرت عنه ذنوبه وخطاياها فاذا أخذ في المسير كتب له بكل خطوة عشرة من حسنة فاذا انصرف من الصلاة أجبر بعمل ما تبقى سنة وفي مسنده الضعيف ابن حزم وقد مضى عنه ابن معين والذئبي والجوهري وروى كره ابن حبان في الثقات والحديث طريق آخر عند الطبراني أيضا وعن أبي ذر عند ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة فاحسن غسله وتطهر فاحسن طهوره وليس من أحسن من ثيابه ومسن ما كتب الله تعالى له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يباغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم مس من أطيب طيبه ولبس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين اثنين حتى يقرب من مائة ثم انصت حتى يفرغ الامام من خطبته غفر له ما بين الجمعةين وزيادة ثلاثة ايام وعن ابن عباس عند البراء الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم دعا حديث يسمع خطبة الامام فاذا خرج استمع وانصت حتى

وقال الخنفية وهو رواية عن أحد أيضا أنه بشرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة وله امام جائر أو عادل لاجع الله له شله رواه ابن ماجه والبخاري وغيرهما بشرط فيه أن يكون له امام ومقوم مناهة ناهيه وهو الامير والقاضي وسنة فلا دلالة فيه للشافعية لأن زريتنا كان نائب الامام كذا في القسطلاني وقد اوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المنتقى ما هو الصواب في هذا الباب فراجعهم وكذا حققنا الكلام على هذا في كتاب الروضة الشاذية في شرح الدرر البهية فارجع اليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وهو زكي وايلي وفيه التهديت والاختبار والعنعنة والقول والسماع والكتابة وشيخ البخاري من افراد وأخرجه أيضا البوصايا والنكاح ومسلم في المغازي وكذا الترمذي (حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحن الآخرون السابقون تقدم قرينا وزاد هنا آخره ثم قال حتى على كل مسلم) محتمل حضور الجمعة (ان يغتسل في كل سبعة ايام يوما) زاد النسائي هو يوم الجمعة (يغسل فيه) أي في اليوم (راسه) يغسل (جسه) ذكر الرأس وان كان الجسد يشمله للاهتمام به لانهم

كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي وشوهما وكانوا يغسلون فيه دليل على وجوب غسل يوم الجمعة كما تقدم ورواه هذا الحديث ما بين بصري وعجلي وفيه رواية الابن عن الاب وفيه التهديت والعنعنة والقول

واخرجه البخاري أيضا في ذكر بني اسرائيل ومسلم في الجمعة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتناولون الجمعة) يتنعمون من الذنوب أي يحضرونها (من منازلهم) ١١٣ لقربة من المدينة (و) من (العوالي) جمع عالية

مواضع وقرى شرق المدينة وأدناها من المدينة على أربعة أميال أو ثلاثة وأربعة أميال (فيأتون في الغبار) وهو رواية الأكثرين وعند القاسبي فيأتون في العباد يفتح العين المهملة والمد جمع عبادة (يصيهم الغبار) العرق فيخرج منهم - م العرق فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انسان منهم) قال في الفتح لم أفت على اسمه (وهو عندى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو انكم تطهروا من أى لوثت (ليومكم) أى في يومكم (هذا) لكان حسنا وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ان هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ولأبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ من جاء منكم الجمعة فليغتسل واستدل به على ان الجمعة يجب على من كان خارج المصر ولا يشترط لها المصر الجامع قال القرطبي وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا به دم الوجوب قال في الفتح وفيه نظر لانه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا وفيه ارتفاق العالم بالمعلم واستحباب التنظيف لها لسهة أهل الخبير واجتماع أذى المسلم بكل طريق

يصلح امره كتب له بكل خطوة يحطوها عبادة سنة قيامها وصيامها وعن عبد الله بن عمرو ابن العاص عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امره ان كان لها ولبس من صالح ثيابه ثم لم يتخط رقاب الناس ولم يبلغ عندها غلظة كانت كفارة له لما ينهوا من لغاؤه خطي رقاب الناس كانت له ظهرا وللعديت طريق أخرى عند أحمد في مسنده وعن نيسة عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذى أحد فان لم يجد الامام خرج صلى الله عليه وآله وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك ذنوبه كما أن يكون له كفارة للجمعة التي تليها وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فانه من اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام قال العراقي واصله حسن ولا يابى امامة حديث آخر رواه الطبراني أيضا وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضا في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل وغدا وابتكر وذا من الامام وأصت ولم يباغ في يوم جمعة كتب الله تعالى له بكل خطوة خطاها الى المسجد صيام سنة وقيامها وعن أبي قتادة عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كان في مائة الى الجمعة الاخرى وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلي قال أوصاني خذلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث لا أدعهن أبدا الوتر قبل النوم وصوم ثلاثة أيام من كل شهر والغسل يوم الجمعة قال العراقي ورجاله ثقات الا انه من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وفي الباب أحاديث أخرى وشرح حديث الباب قد تقدم في الذي قبله (وعن أبي هريرة رضي

الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله من اغتسل بم كل من يصح منه الغسل من ذكر وانثى وحر وعبد قوله غسل الجنابة بالنصب على انه نعم مصدر محذوف أى غسلا كغسل الجنابة وفي رواية لعبد الرزاق فاغتسل احكم كما يعتدل من الجنابة قال في الفتح وظاهره أن التشبيه للكيفية لا الحكم وهو قول الاكثر وقيل فيه إشارة الى الجماع يوم الجمعة ليعتدل فيه من الجنابة والحكمة فيه ان يسكن النفس في الرواح الى الصلاة ولا يفتقد عنه الى شيء يراه وفيه جل المرأه أيضا على الاغتسال كما تقدم في حديث أوس بن أوس في أبواب الغسل قال النووي ذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل قال

١٥ نيل م وحرص الصحابة على امتثال الاوامر ولوشق عليهم ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه رواية الرجل عن عمه والتحديث والاخبار والعنفه والقول وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعنها) أى عن عائشة

(رضي الله عنها) قالت كان الناس مهنة) بفتحات جمع ما هن كسبته وكان أي خدمة (أنفسهم) وفي نسخة عزها الهني
كاملة فظ ابن حجر حكاية ابن القيم مهنة ١١٤ بكسر الميم ويكون الهاء مصدر أي ذوى مهنة أنفسهم (وكانوا إذا راسوا)

أي ذهبوا بعد الزوال (الى) صلاة الجمعة راحوا في هيتهم من العرق المتغير الما صل بسبب جهداً أنسهم في المهنة (فقيل لهم لو اغتسلتم) ليكان مستحباً لتزول تلك الرائحة الكريهة التي يتأذى بها الناس والملائكة وتنفس الروح هنا بالذهاب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص التريفة له وفي قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى القريبة قائمة في ارادة مطلق الذهاب كما مر عن الازهرى فلا تعارض ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومردني وفيه التحديث والاخبار والسؤال والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين غيميل الشمس) أي تزول عن كبد السماء وأشعر التعير يمكن هو اظلمته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه كأنبكر بالجمعة أي تبادر بصلاتهم قبل القبلة ونقيل بعد الجمعة وقد غمست بظافره الخالبة في محبة وقوعها بكر النهار وأجيب بأن الماراد به المبادرة من الزوال كما قرره البرمادي كغيره قال ابن المسيب

الحافظ قدسكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وقد ثبت أيضاً عن جماعة من التابعين وقال لقرطبي انه أنسب القول فلا وجه لادعاء طيلان وان كان الاول أرجح ولعله عني انه طل في المذهب قولهم راح زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الاولى قولهم فكانما قريب بدنة أي تصدق بهم امتقربا الى الله تعالى وقيل ليس المراد بالحديث الا بيان تفاوت المبادرين الى الجمعة وان نسبة الثاني من الاول نسبة البقرة الى البدنة في القيمة مثله لا ويدل عليه أن في مرسل طاوس عند عبد الرزاق كنضل صاحب الجزور على صاحب البقرة وهذا هو الظاهر وقد قيل غير ذلك قولهم ومن راح في الساعة الثانية قد اختلف في الساعة المذكورة في الحديث ما الماراد بها فقيل انها ما يتبادر الى الذهن من العرف فيها قال في الفتح وفيه نظر اذ لو كان ذلك المراد لاختلاف الامر في اليوم الشاق والصائف لان النهار ينتهي في القصر الى عشر ساعات وفي الطول الى أربع عشرة ساعة وهذا لا شك للافقار وأجاب عنه القاذبي حسين من أصحاب الشافعي بأمر الماراد بالساعات لا يختلف عدده بالطول والقصر فانه اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها بوقت قصير الليل كذلك وهذه تسمى الساعات الاقضية عند أهل الميعات وتلك التي بعد بليمة وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة قال الحافظ وهذا وان لم يرد في حديث التبركي فيسئ أنس به في الماراد بالساعات وقيل الماراد بالساعات بيان مراتب التبكير من أول النهار الى الزوال وانها تنقسم الى خمس وتجاو الغزالي فقسمها برأيه فقال الاولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها والرابعة الى أن ترمض الاقدام والخامسة الى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بأمر الراد الى الساعات المعروفة اولى والا لم يكن تخصيص هذا العدد بالذكرة معني لان المراتب متفاوتة جداً وقيل الماراد بالساعات خمس لحظات لطيفة أو اها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر وروى ذلك عن المسلكية واسئلوا على ذلك بان الساعة تطلو على جز من لزما غير محمد ورواها الرواح ليكون الامر بعد الزوال وقد أنكر الازهرى عني من زعم أن الرواح لا يكون الا من بعد الزوال ونقل ان العرب تقول راح في جميع الاوقات بمعنى ذهب قال وهى لغة أهل الحجاز ونقل أبو عبيد في الغريبين ضوء وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه وحيث قال ان استعمال الرواح بمعنى لغد قد يسع ولا ثبت ما يدل عليه وقد روى الحديث باللفظ غدا مكان راح وبلفظ المتجهل الى الجمعة قال الحافظ ومجموع الررايات يدل على ان الماراد بالرواح الذهاب وما ذكرته لم لكنه أقرب الى الواب لان الساعه في لسان الشارع وأهل اللغة الجز من أجزاء الزمان كما في كتب اللغة ويؤيد ذلك انه لم ينقل عن أحد من الصحابة انه ذهب الى الجمعة قبل طلوع الشمس أو عند انبساطها ولو كانت الساعة هي المعروفة عند أهل النمل لما ترك الصحابة الذين هم خير

في الحاشية فسر البخاري حديث أس الثامى بحديث أنس الاول اشارة منه الى أنه لا تعارض بينهما القرون وفيه رد على من زعم أن الساعات المطبوعة في الذهاب الى الجمعة من عند الزوال لانهم كانوا يتبادرون الى الجمعة قبل الفاذلة قال

الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني في السبل اعلم أن الأحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت لزوا كحديث سلمة بن الوصية وغيرهما قال ١١٥ كاتفهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

إذا زالت الشمس وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال كحديث جابر بن عبد الله وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون إلى مجالسهم فيبصرون من حين تزول الشمس وبعضها محمول لإيقاع الصلاة قبل الزوال وحاله كحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما قال ما كنا نقبل ولا ننفذ إلا بعد الجمعة وكما في حديث أنس عند البخاري وغيره قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم نوجع إلى لقائنا فنقبل ونجوع هذه الأحاديث يدل على أن وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها وقد وقع من جماعة من الصحابة التجمع قبل الزوال كما رخصناه في شرح المستقى وذلك يدل على تقرر الأمر لديهم وثبوتها انتهى وزاد في الدراري وهو الحق واليه ذهب الامام أحمد ابن حنبل وذهب الجوهري إلى أن وقتها أول وقت الظهور انتهى (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد يكر بالصلاة أي صلاحها في أول وقتها على الأصل (وإذا شتد الحر أبرد بالصلاة) قال الراوي (يعني الجمعة) قياسا على

القرون وأسرع الناس إلى موجبات الاجور والهاب إلى الجمعة في الساعة الأولى من أول النهار أو الثانية أو الثالثة قالوا يجب حل كلام الشارع على لسان قومه إلا أن يثبت له اصطلاح بخلافهم ولا يجوز حمله على المتعارف في لسان المتشرعة الحادث بعد عصر ما لا أنه يكره على هذا حديث جابر المصريح بأن يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فإنه تصريح بمنه باعتبار الساعات الفلكية ويمكن التدفيع عنه بأن مجرد بيان ذلك على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم أن يكون اصطلاح حاله تجري عليه خطاباته ومعايشه بكل على اعتبار الساعات الفلكية وحل كلام الشارع عليها استلزامه صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك أن تقسيم الساعات إلى خمس ثم تعقبها بمجروح الامام وخروجه عنه في أول وقت الجمعة يقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهو قبل الزوال وقد أجاب صاحب الفتح بن هذا الاشكال بقوله لا لبس في شيء من طرق الحديث ذكر الاتقان من أول النهار فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتهاب بالاعتسال وغيره ويكون مبدءا للجمعة من أول الثانية فهي أولى بالنسبة إلى الجمعي ثمانية بالنسبة إلى النهار قال وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرفع الاشكال وإلى هذا أشار الصديقي فقال ان أول التكبير يكون من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول الهاب وقال ويؤيده الحديث على التهجير إلى الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان أحدهما أن أول التكبير طلوع الشمس والثاني طلوع الفجر قال ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة ثابتا كما وقع في رواية ابن عجلان عن أبي عبد الله عن النسائي من طريق الميث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور وثابته صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه عنه ابن عبيد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له باللفظ فكهمدى البدنة إلى البقرة في الشاة إلى الفأير إلى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور وقع أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الله بن معمر عند النسائي زيادة البطة بين الكبيش والدجاجة يمكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت منه في معمر وعلى هذا فخرج الامام يكون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالفتح ويجوز الكسر وحكي بعضه - مجواز الضم والحديث يدل على مشروعية الاعتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التكبير إليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على أن أفضل الهدى إلى الأبل ثم البقرة ثم الغنم وقد تمسك به من أجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا نذر هديا مطلقا أجزأه اهداء أي مال كان انتهى (وعن سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احضروا الذكور وادنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤثر في الجنة وان دخلها ربه أحد وأبوداود) الحديث قال المنذري في اسناد ما قطع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والدفن من الامام ما تقدم في الأحاديث من الحضر على ذلك

أظهر لا بالنص لأن أكثر الأحاديث يدل على التشرقة في المهرود على المبكر في الجمعة مما لقاه من غير تفصيل والذي نحا إليه البخاري مشروعية الأبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لأن قوله يعنى الجمعة يحتمل أن يكون قول التابعي مما فوه

وان يكون من نقله فربح عنده الحاقها بالظاهر لانها اما ظهر روز ياد او قبل عن الظاهر قاله ابن المنبر واذا انقروا ان الابرار انشرع
في الجمعة اخذتم منها انها لا تشرع قبل ١١٦ الزوال لاننا لو شرع لما كان اشدد اذ الحرس المتأخر هابل كان يستغنى عنه

والتغيب اليه وبمجه ان التأخر عن الامام يوم الجمعة من أسباب التأخر عن دخول
الجنة جملة الله تعالى من المتقدمين في دخولها
* [باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فيه] *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم
طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج
منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم والترمذي وصححه وعن أبي امامة البصري
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد الايام يوم الجمعة وأعظمها
عند الله تعالى وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم اذ ضحى وبمجه خمس خلال خلق
الله عز وجل فيه آدم عليه السلام وأهبط الله تعالى فيه آدم الى الارض وفيه نوى الله
تعالى آدم وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئا الا آتاه الله تعالى اياه ما لم يسأل حراما وفيه
تقوم الساعة ما من ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا روح الا خلقه الله تعالى في يوم الجمعة
يشفقن من يوم الجمعة رواه احمد و ابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي
يسأل الله عز وجل خيرا الا أعطاه الله تعالى اياه وقال بيده قلعا يقولها ايرحمه الله رواه
الجماعة الا ان الترمذي وأبو داود لم يذكر القيام ولا يقولها) الحديث الاول أخرجه أيضا
النسائي وأبو داود والحديث الثاني قال العراقي اسناده حسن والحديث الثالث زاد فيه
الترمذي وأبو داود ان أبا هريرة قال لقيت عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث فقال
أنا أعلم تلك الساعة فقلت أخبرني بها فقال عبد الله هي آخر ساعة من يوم الجمعة كذا عند
أبي داود وعند الترمذي هي بعد العصر الى أن تغرب الشمس قوله خير يوم طلعت فيه
الشمس فيه ان أفضل الايام يوم الجمعة وبه جزم ابن العربي ويشكل على ذلك ما رواه ابن
حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن قريط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل
الايام عند الله تعالى يوم النحر وسبأ في آخر أبواب الضحايا وبأني الجع بينه وبين ما أخرج
أيضا ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم
أفضل عند الله تعالى من يوم هرفة هنالك ان شاء الله تعالى وقد جمع العراقي فقال المراء
بتفضيل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة وتفضيل يوم عرفة أو يوم النحر بالنسبة الى ايام
السنة وصرح بأن حديث افضلية يوم الجمعة أصح قال صاحب المفهم صبعة خبر وشي
رسته عملان لا مفاضلة ولا غيرهما فاذا كانت لا مفاضلة وأصلها أخير واشترع على وزن أفعول
وأما اذا لم يكونا لا مفاضلة فهما من جملة الاسماء كما قال تعالى ان ترك خيرا وقال ويجوز

بتجليها قبل الزوال واستدل
به ابن بطال على أن وقت الجمعة
وقت الظهور لان انساوى
بينهما في جوايه خلافا لما أجاز
الجمعة قبل الزوال وقد تقدم آنفا
ما هو الحق في ذلك وفيه أن إزالة
التشويش عن المصلي بكل
طريق محافظة على المشيوع
لان ذلك هو السبب في مراعاة
الابرار في الحززون البعد ورواة
هذا الحديث كاهنهم بصريون
وفيهم التحديث والسماع والقول
(عن أبي عيسى) يفتح العين
ويكون الباء بعد الرحمن بن
جبر النصراري (رضي الله عنه
انه قال) لعباية بن رفاعه لما
أدركه في الطريق (وهو ذاهب
الى الجمعة سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من
اغبرت قدماه أي أصابه ما غبار
(في سبيل الله) اسم جنس مضاف
يفيد المهوم فيشمل الجمعة
(حرمه الله) كله (على النار) قال
ابن النثير في الحاشية وجه دخول
هذا الحديث في الجمعة قوله
أدركني أبو عيسى لانه لو كان
بعد ولما احتل الوقت للمادة
لتعذرهما مع العدو ولان أبا عيسى
جعل حكم السعي الى الجمعة حكم
الجهاد وليس العدو من مطالب
الجهاد ذلك الجمعة
انتهى ورواة الحديث ما بين

مدني ودمشقي وليس لابي عيسى في البخاري الا هذا الحديث الواحد ويريد من افراذه وفيه رواية تابعي عن
تابعي عن محمد بن يحيى والحديث والسماع والقول أخرجه البخاري في الجهاد وكذا الترمذي والنسائي (عن ابن عمر رضي الله

عنهم ا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بقيم الرجل أخاه من مقعده: بفتح الميم موضع تعوده (ويجلس فيه) والمعنى ان كل واحد مني عنه وظاهر النبي التحريم فلا يصرف عنه الا ١١٧ بدليل ولا يجوز ان يقيم أحدا من مكانه ويجلس فيه لان من سبق الى مباح فهو أحق به ولا حد حديث ان الذي يتخطى رقاب الناس أو يفرق بين اثنين بعد خروج الامام كالجار قصبة في النار وهو يضم القاف أى امعاه والتف رقة صادقة بأن يزجر رجلا عن مكانه أو يجلس بينهما ثم لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره ولو بعث من يقعدله في مكان لم يقم عنه اذا جاء هو جازا بضامن غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فغلبه فجلسها والصلوات مكانها لان السجود بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز له الجلوس عليه بغير رضاه نعم لا يرفعها بيده أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه واسلم عن جابر لا يقيم أحدا من مكانه يوم الجمعة ثم يخالف الى مقعده فيقعد فيه واسكن يقول نفسه صوا ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة قال في الفتح ولا منهوم لقوله لا يقيم الرجل أخاه بل ذكر لمزيد التفسير عن ذلك لقبحه ان فعله من جهة التكبر كان قبيحا وان فعله من جهة الاثرة كان أقبح انتهى (قبل) أى قال ابن جرير قاتلنا فاع (الجمعة قال الجمعة وغيرها) يعنى هما متساويان في النبي عن الخطي

لله فيه خير كثير ا قال وهى في حديث الباب للمفاضلة ومعنا في هذا الحديث ان يوم الجمعة افضل من كل يوم طلعت شمس وظاهر قوله طلعت عليه الشمس ان يوم الجمعة لا يكون افضل أيام الجنة ويمكن ان لا يعتبر هذا القيد ويكون يوم الجمعة افضل أيام الجنة كما انه افضل أيام الدنيا لما ورد من أن اهل الجنة يزورون ربهم فيه ويحبب بالتأليف انه يسهر في الجنة يوم الجمعة والذي ورد أنهم يزورون ربهم بعد ضجى جمعة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذى وابن ماجه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اهل الجنة اذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم فيؤذن لهم في مقعد اريهم الجمعة من أيام الدنيا فيزورون الحديث قوله فيه خلق آدم فيه دليل على ان آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجها ثم ادخل اليها قوله وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها الخ قد اختلفت الاحاديث في تعيين هذه الساعة بحسب ذلك أقوال الصحابة والتابعين والائمة بعدهم قال الحافظ في الفتح قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هى باقية أو قد رفعت وعلى البقاء هل هى في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هى وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو نهى فيه وعلى الابهام ما ابتداؤه وما انتاؤه وعلى كل ذلك هل تسقط أو تنقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وذكر رحمه الله تعالى من الاقوال فيها ما لم يذكره غيره وهما ناشر الى بسطه مختصرا * القول الاول انها قد رفعت بحكم ابن المنذر عن قوم وزيقه وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة أنه كذب من قال بذلك وقال صاحب الهدى ان قائله ان اراد انها صارت مهمة بعد ان كانت معلومة احتمل وان اراد حقيقة الرفع فهو مردود * الثاني انها موجودة في جمعة واحدة من السنة روى عن كعب بن مالك * الثالث انها محققة في جميع اليوم كما أخفيت له القدر وقد روى الحاكم وابن خزيمة عن أبي سعيد انه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال قد علمت انم أنسيتهما كما أنيت ليله القدر وقد مال الى هذا جمع من العلماء منهم الراغب وصاحب المغنى * الرابع انها تنقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة وجزم به ابن عساكر ورجحه الغزالي والحب الطبري * الخامس اذا أذن المؤذنون لصلاة الغداة روى ذلك ابن عائشة * السادس من طلوع الفجر الى طلوع الشمس روى ذلك ابن عساكر عن أبي هريرة * السابع مثله وزاد ومن العصر الى المغرب رواه سعيد بن منصور عن أبي هريرة وفي اسناده ابي بن أبي سليم * الثامن مثله وزاد وما بين أن ينزل الامام من المنبر الى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه عن أبي هريرة * التاسع انها أول ساعة بعد طلوع الشمس يحكى الجيلى في شرح التبيين وتبعه الحب الطبري في شرحه * العاشر عند طلوع الشمس يحكى الغزالي في الاحياء وعزاه ابن المنير الى أبي ذر * الحادى عشر انها آخر الساعة الثالثة من النهار كما صاحب المغنى وهو في

في مواضع الصلوات ورواه هذا الحديث ما بين بحارى وسراى ومكى ومدى وفيه التحديث والاخبار والسماع والقول وشيخ البخارى رحمه الله من افراده وأخرجه مسلم في الاستئذان (عن السائب بن يزيد) الكندي (رضي الله عنه) قال كان

النداء) الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز (يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) خلافة (أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما ١١٨ (فلما كان عثمان) رضي الله عنه خليفة (وكثير الناس) أي المسلمون

عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضي مدة من
خلافة (النداء الثالث) عند
دخول الوقت (على الزوال)
مما نالنا باعتبار كونه مزيدا
على الذاين بين يدي الإمام
والقائمة الصلاة وزاد ابن خزيمة
في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب
ظاهر عثمان بالاذان الأول ولا
مناظرة بينهما لأنه أول باعتبار
الوجود ثالث باعتبار مشروعية
عثمان له اجتماعه وموافقة سائر
الصحابة له بالسكوت وعدم
الانكار فصار بجماعا سكوتيا
وأطلق الأذان على الإقامة
تقليبا بجماع الإعلام فيه ما
ومنه قوله صلى الله عليه وآله
وسلم بين كل أذانين صلاة لمن شاء
وزاد أبو ذر في روايته قال أبو
عبد الله يعني البخاري الزوال
موضع بالسوق بالمدينة قبل
أنه مرتفع كالمنازة وقبل هجرته
عند باب المسجد قال في الفتح
والذي يظهر أن الناس أخذوا
بقول عثمان في جميع البلاد
اذنًا لكونه خليفة مطاع
الأمر لكن ذكرنا كنهاني أن
أول من أحدث الأذان الأول
لكه الطحاوي وبالعبرة زياد بالغني
أن أهل المغرب الذين الآن
لناذين الجمعة عندهم سوى
مرة وروى ابن أبي شيبة من

منه أحد عن أبي هريرة موقوفًا بالفظ وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى
بها استجيب له وفي أسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف * الثاني عشر من الزوال إلى أن
يصير الظل نصف ذراع - حكماء المحب الطبري والندري * الثالث عشر مثله لكن زاد إلى
أن يصير الظل ذراعًا حكماء عياض والقرطبي والنووي * الرابع عشر بعد زوال الشمس
بشيرة ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر * الخامس عشر إذا زالت الشمس
حكماء ابن المنذر عن أبي العباس وروى نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل وروى ابن
عساكر عن قتادة أنه قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس
* السادس عشر إذا أذن المؤذن الصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة * السابع عشر
من الزوال إلى أن يدخل رجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي
* الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكماء أبو الطيب الطبري * التاسع عشر
من الزوال إلى غروب الشمس حكماء أبو العباس أحمد بن علي الأزماري بسكون الزا
وقبل ياء النسبة رآه مهملًا ونقله ابن الملقن * العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام
الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي * الحادي والعشرون
عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه عن الحسن * الثاني والعشرون ما بين خروج
الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير عن الشعبي وروى عن أبي موسى وابن عمر
* الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر
عن الشعبي * الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن
ابن عباس * الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة
رواه مسلم وأبو داود عن أبي موسى وسليمان وهذا يمكن أن يعمد مع الذي قبله * السادس
والعشرون عند التآذين وعند تكبير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه عن
عوف بن مالك الأشجعي الصحابي * السابع والعشرون مثله لكن قال إذا أذن وإذا نرى
المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي امامة الصحابي * الثامن
والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يقرعها رواه ابن عبد البر عن ابن عمر
مرفوعًا بأسناد ضعيف * التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكماء
الغزالي * الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكماء الطبري عن بعض شراح المصابيح
* الحادي والثلاثون عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر
بأسناد صحيح عن أبي بردة * الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه
حكماء ابن المنذر عن الحسن وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه بأسناد
ضعيف * الثالث والثلاثون من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة أخرجه الترمذي
وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف وفيه قالوا آية ساعة يا رسول الله قال حين تقام
الصلاة إلى الانصراف وسليمان واليه ذهب ابن سيرين رواه عنه ابن جرير وسعيد بن

طريق ابن جرير قال الأذان الأول يوم الجمعة بدعة فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل
أن يراد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسنا ومنها ما يكون

بجملته لا خلاف ذلك وتبين تمامضى ان عثمان أحسنه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قديما على بقية الصلوات فالحق للجمعة
بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى ٩١٩ من الأصل لا يبطله وأما ما أحدث الناس قبل

وقت الجمعة من الدعاء اليه بالذكر
والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فهو في بعض البلاد
واتباع السلف الصالح أولى
انتهى قلت بما أشار اليه الحافظ
من كون بعض الردع حسنا فيه
نظر واستدل البخاري بهذا
الحديث على الجلس على المنبر
قبل الخطبة خلافا لبعض
الحنفية واختلاف من أثبت هل
هو للأذان أو راحة الخطيب
فعلى الأول لا ينسب في العبد
ان لا أذان هناك واستدل به أيضا
على التأذين قبل الخطبة وعلى
ترك تأذين اثنين معا وعلى أن
الخطبة يوم الجمعة سابقة على
الصلاة ووجهه ان الأذان
لا يكون الا قبل الصلاة وإذا كان
يتبع حين يجلس الامام على المنبر
دل على سبق الخطبة على الصلاة
ورواة هذا الحديث أربعة وفيه
التحديث والاختبار والعنعنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الجمعة وأبو داود في الصلاة
وكذا الترمذي وابن ماجه
(وهنه) أى عن السائب بن
زيد (رضي الله عنه) في رواية قال
لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) مؤذن غير واحد يؤذن
يوم الجمعة والآله بلال وابن أم
مكتوم وسعد القرظ ومنه
للناسق وأبي داود من رواية

منصور * الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها
الجمعة رواه ابن عساکر عن ابن سيرين قال الحافظ وهذا غير الذي قبله من جهة اطلاق
ذلك وتقييده هذا * الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى قروب الشمس ويدل على
ذلك حديث ابن عباس عن عبد بن جبر وحديث أبي سعيد عنده بلقط فالتمسوا به بعد
العصر وذكر ابن عبد البر ان قوله فالتمسوها الى آخره مخرج ورواه الترمذي عن أنس
مرفوعا بلقط بعد العصر الى غموبة الشمس واسناده ضعيف * السادس والثلاثون
في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن يحيى بن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مرسل * السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكاه الغزالي
في الاحياء * الثامن والثلاثون بعد العصر مطلقا رواه أحمد وابن عساکر عن أبي هريرة
وأبي سعيد مرفوعا بلقط وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله قال ورواه
عن الحكم عن ابن عباس ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن
طاوس * التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار روى ذلك عن أبي سلمة
ابن علقمة * الأربعون من حين تضرع الشمس الى ان تغيب رواه عبد الرزاق عن
طاوس * الحادى والأربعون آخر ساعة بعد العصر ويدل على ذلك حديث جابر الآتي
ورواه مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبد الله بن سلام من قوله وروى
ابن جبر عن أبي هريرة مرفوعا مثله * الثاني والأربعون من حين يغرب قرص الشمس
أو من حين يبدى قرص الشمس للغروب الى أن يتكامل غروب رواه الطبراني
والدارقطني والبيهقي من طريق زيد بن علي عن مرجانة سولة فاطمة رضی الله عنها قالت
حدثتني فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أية ساعة هي قال اذا ندى نصف
الشمس للغروب وكانت فاطمة رضی الله عنها اذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها قال
له زيد ينظر لها الشمس فاذا أخبرها انها نادت للغروب أقبلت على الدعاء الى أن تغيب قال
الحافظ وفي اسناده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض روايته من لا يعرف حاله وأخرجه
أيضا اسحق بن راهويه ولم يذكر مرجانة * الثالث والأربعون انها وقت قراءة الامام
الفاتحة في الجمعة الى أن يقول آمين قاله الجزري في كتابه المسمى الحصن الحصين في الادعية
وروجه وفيه أنه يتنوت على الداعي الانصات لقراءة الامام كما قال الحافظ قال وهذا
الاقوال ليست كلها متغيرة من كل وجه بل كثير منها يمكن أن يندمج فيه قال الهب
الطبري أصح الاسانيد في تعيين الساعة حديث أبي موسى وسبأ في وقد مرح مسلم
بمثل ذلك وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة والقرطبي والنووي وذهب آخرون
لى ترجيح حديث عبد الله بن سلام حكى ذلك الترمذي عن أحمد انه قال أكثر الاحاديث
على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شيئا في هذا الباب ويؤيده ما سبأ في عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن من ان ناسا من الصحابة اجتمعوا على ذلك ووجهه أحمد واسحق وجماعة

صالح بن كيسان وهو ظاهر في ارادة نفي تأذين اثنين معا أو ارادة ان الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم وقد نص الشافعي على
كرهه التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام) يعني (على المنبر) قبل الخطبة (من معاوية بن أبي سفيان)

هذه من حرب بن أمية (رضي الله عنه) انه جلس على المنبر يوم الجمعة فلما أذن المؤذن قال الله أكبر الله أكبر قال معاوية
الله أكبر الله أكبر قال المؤذن (أشهد ١٢٠ أن لا اله الا الله فقال معاوية وأنا) أي أشهده أو أقول مثله (فما قال) أي

من المتأخرين والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره يحالف الاحاديث الواردة
في كونه بعد العصر لان الصلاة بعد العصر منهي عنها وقد ذكر فيه لا يوافقه عبد مسلم
فانهم يصلون وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة وروى ذلك عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يأتي ولكنه يشكك على ذلك قوله قائم وقد أجاب عنه
القاضي عماض بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وانما المراد به الاهتمام بالامر كقولهم
فلان قام في الامر الفلاني ومنه قوله تعالى الامامت عليه قائما وليس بين حديث
أبي هريرة وحديث أبي موسى الا في تمارض ولا اختلاف وانما الاختلاف بين حديث
أبي موسى وبين الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر أو آخر ساعة من اليوم وسياق
فاما الجمع فانما يمكن بان يصار الى القول بانها تنتقل فيحمل حديث أبي موسى على أنه
اخبر فيه عن جمعة خاصة وتحمل الاحاديث الاخرى على جمعة اخرى فان قيل بتنفذها انذاك
وان قيل بانها في وقت واحد لا تنتقل فيه صار حينئذ الى الترجيح ولا شأن ان الاحاديث
الواردة في كونه بعد العصر أرجح لكثرة ما رواه أصحاب السماع وانه لم يختلف في رفعها
والاعتقاد بكونه قول أكثر الصحابة فقيم أربعة مرجحات وفي حديث أبي موسى مرجح
واحد وهو كونه في أحد الصحيحين دون بقية الاحاديث ولكن عارض كونه في أحد
الصحيحين أمران وسياق ذكرهما في شرحه وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر واختار
أن ساعة الاجابة مضمرة في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما لا يعارض الاخر
لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت
آخر وهذا كقول ابن عبد البر انه ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى
تجوير ذلك الامام أحمد قال ابن المنير اذا علم ان فائدة الابهام له هذه الساعة ولله القدر
بعث الدعاء على الاكثر من الصلاة والدعاء ولو وقع البيان لها لا تسلك الناس على ذلك
وتركوا ما عداها فالعجب بعد ذلك من يشك في طلب تحديدها وقال في موضع آخر يحسن
جمع الاقوال فتكون ساعة الاجابة واحدة منها لا يبعثها فيصادفها من اجتهاد في الدعاء
في جميعها (وعن أبي موسى رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في
ساعة الجمعة هي ما بين ان يجلس الامام يعني على المنبر الى ان يفتي الصلاة ورواه
أبو داود وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ان في الجمعة ساعة لا يسأل الله تعالى العبد فيها شيئا الا آتاه الله تعالى يا رسول الله أية ساعة
هي قال حين تقام الصلاة الى ان تصرف منها رواء ابن ماجه والترمذي الحديث
الاول مع كونه في صحيح مسلم قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلان مخزومة
ابن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج وهو لم يسمع من أبيه فله أحد عن حماد بن
خالد عن مخزومة نفسه وقال سعيد بن أبي حريص سمعت حالي موسى بن سالم قال أتيت مخزومة

المؤذن (أشهد أن محمدا رسول
الله فقال معاوية وأنا) أي أشهد
أو أقول مثله (فما أن قضى)
المؤذن (التأذين) أي فرغ منه
(قال معاوية يا أيها الناس اني
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم على هذا المجلس حين
أذن المؤذن بقول ما سمعتم مني
من مقالتي) أي التي أجبتم بها
المؤذن وفيه ان قول المجيب وانما
كذلك أرشحوه يكفي في اجابة المؤذن
وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعليمه
من الامام وهو على المنبر وان
الخطيب يجيب المؤذن وهو على
المنبر وفيه اباحة الكلام قبل
النشروع في الخطبة وان التكبير
في أول الاذان غير مرجع وفيه نظر
وفيه الجولوس قبل الخطبة ورواه
ما بين هرزي ومدا في وفيه
التحديث والاشبار والعنونة
والقول وشيخ البخاري من افراد
وزواية الرجل عن عمه والصحابي
عن الصحابي وأخرجه الذهبي
في الصلاة وفي اليوم والليالة
(حديث سهل بن سعد في أمر
المنبر تقدم) في باب الجمعة
(وذكر صلاة عليه ورجوعه
القهقري وزاد في هذه الرواية
فلما فرغ) من الصلاة (اقبل
على الناس) بوجه الشريف
(نقال) مينا لاصحابه رضي الله
عنهم حكمة ذلك (أيها الناس
انما صنعت هذا التأويل ولتعلموا وصلافي)

عرف منه ان الحكمة في صلاته في اعلى المنبر ليرام من قديحي عليه ابن
رؤيته اذا على الارض ويستفاد منه ان من فعل شيئا يخالف العادة أن يبين حكمته لاصحابه وفيه مبشر وعية الخطبة على

المنبر لكل خطيب خليفة كان او غيره وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل وجواز العمل اليسير في الصلاة وكذلك الكثير وان لم يتفرق كما هو الحق وجواز ارتفاع الامام على المأمومين وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه ابغ في مشاهدة الخطيب والسماع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل ١٢١ ثني جديد اما شكر او اما تبركا ورواه هذا

الحديث واحد منهم بلخي رهوشخ البخاري والاشان بعده مديان وفيه الحديث والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان جذع) بكسر الجيم واحد جذوع النخل (يقوم اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اذا خطب الناس (فلما وضع له المنبر) أي لاجل الخطبة وهو موضع التريجة (ممنع الجذع) المذكور صوتا (مثل أصوات العشار) بكسر العين المهملة جمع عشار بضم المهملة وفتح الشين الناقصة الحاء التي مضت لها عشرة أشهر او التي معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده) الشريفة (عليه) فسكن وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النسائي في الكبرى اضطربت تلك السارية كخمين الناقة الخ لوج أي التي انتزع منها ولدها والحسين هو صوت المتالم المشتاق عند الفراق وقته در السيد غلام علي آزاد البخاري في مخلصه في قصيدة بوية مدح بهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال مشيرا الى هذه المعجزة العظيمة

ابن بكير فسأته أن يحدثني عن أبيه فقال ما سمعت من أبي شيئا انما هذه كتب وجدناها عندنا عنه ما أدركت أبي الا وأنا فلام وفي انظلم أصبح من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني سمعت معايق يقول مخزومة سمع من أبيه قال ولم أجدا أحد ابانا ينة يخبر عن مخزومة انه كان يقول في شيء سمعت أبي قال علي ومخزومة ثقة وقال ابن معين يخبر عن مخزومة مخزومة ضعيف الحديث ليس حديثه بشي قال في الفتح ولا يقال مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان الاقامة المعاصرة وهو كذلك هنا فاقول وجود التصريح من مخزومة بأنه لم يسمع من أبيه كافي في دعوى الانتفاع انتهى وأما الاضطراب فقال العراقي ان أكثر الروايات جعلوه من قول أبي بردة موطوعا وأنه لم يرفعه غير مخزومة عن أبيه وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال لم يسمعه غير مخزومة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه حماد عن أبي بردة من قوله ومنهم من بلغه بأباموسى ولم يرفعه قال والصواب انه من قول أبي بردة وتابعه واصل الاحدب ومحمد بن الرواية عن أبي بردة من قوله وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى كلام الدارقطني وأجاب النووي في شرح مسلم عن ذلك بقوله وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة له ولا كثر الحديث انه اذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكمه بالوقت والإرسال وهي قاعدة ضعيفة في جملة قواعد الصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحمد بن أبي بكر بالرفع والاتصال لانهم زيادة ثقة انتهى والحديث الثاني المذكور في الباب حسنه الترمذي وفي اسناداه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد اتفق آئمة الجرح والتعديل على ضعفه والترمذي قد شرط في حد الحسن أن لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وكثير هنا قال فيه الشافعي وأبو داود انه ركن من اركان الكذب وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصح له حديث الصلح جائز بين المسلمين قال الذهبي في الميزان فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي وانما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم والافهوا امام معتد عليه ولا يمنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال وكأنه رأى ما راه البخاري فانه روى عنه انه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير العيدين انه حديث حسن ولعله انما احكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد فانه بمعنى حديث أبي موسى المذكور في الباب فارتفع بوجوه حديث شاهد له الى درجة الحسن وقد رواه البيهقي ورواه أيضا ابن أبي شيبة من طريق مغيرة عن واصل الاحدب عن أبي بردة من قوله واسناده قوي والحديثان يدلان على ان ساءة الاجابة هي وقت صلاة الجمعة من عند عود الامام المنبر أو من عند الإقامة الى الانصراف منه او قد تقدم ان

١٦ نيل ت آحن شوفا الى الندامى حنين جذع الى الحبيب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما) قال ابن المنذر الذي عليه جل أهل العلم من علماء الامصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله ان القيام في الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك في روايه انه واجب فان تركه أساء وصحت الخطبة وعند الباقي ان

القيام في الخطبة يشترط للآذان ركعة واحدة واستدل الاول بحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله وبحديث سهل مري غلامك يعمل لي أعواداً أجلس عليها وأجيب عن الاول انه كان في غير خطبة الجمعة وعن الثاني احتمال أن تكون الإشارة ١٢٣ الى الجلوس أول ما يصعد بين الخطبتين واستدل الجمهور بحديث جابر

ابن مرة وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب فاعلمها فأنكر عليه وتلا الآية وتركوا قائماً وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط اماماً يوم المسابن يخطب وهو جالس يقرل ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وهو اظبته صلى الله عليه وآله وسلم على القيام وعشر روية الجلوس بين الخطبتين ولو كان القعود مشروفاً في الخطبتين ما احتج الى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذوراً فعند ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية انما خطب قاعداً لما كثر خشم بطنه ولحمه وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد فغوابه أنه محمول على أن من صفع ذلك خشي الفتنة أو ان الذي قعوده باجتهاد كما قالوا في اتمام عثمان المصلاة في القعود وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم انه صلى خلفه ثم معه واعتذر بأن الخلاف شر (ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقعد) بعد الخطبة الاولى (ثم يقوم) الخطبة الثانية (كما تفعلون الآن) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومديني وفيه التحديث والعنفمة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن عمرو بن تغلب) غير مصروف العبدي التميمي البصري (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) أني يمال أوسبي فقهه فاعطى رجلاً

الاحاديث المصروية بانها بعد العصر أربع وسباني ذكرها (وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس انما التجدي كتاب الله تعالى في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله عز وجل فيه شيئاً الا قضى له حاجته قال عبد الله فاشار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة فقالت صدقت أو بعض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قالت ان لم يست ساعة صلاة قال بلى ان العبد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة فظهر في صلاته رواه ابن ماجه هـ وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يسأل الله عز وجل فيه شيئاً الا أعطاه اياه وهي بعد العصر رواه أحمد ورواه جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة منها ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يسأل الله تعالى شيئاً الا آتاه اياه واقتسوها آخر ساعة بعد العصر رواه النسائي وأبو داود هـ وعن أبي سالم بن عبد الرحمن رضى الله عنه ان ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعوا وتذكروا الساعة التي في يوم الجمعة ففقدوا ولا يختلفوا أنهم آخر ساعة من يوم الجمعة رواه سعيد في سننه وقال أحمد بن حنبل أ كثر الاحاديث في الساعة التي يرجى فيها الاجابة الدعاء بعد صلاة العصر ويرجى بعد زوال الشمس) الحديث الاول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس الحديث ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سالم عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله والحديث الثاني رواه أيضاً البزار عنه بإسناد قال العراقي صحيح وقال في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وحسن الحافظ في الفتح اسناده والاثري الذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جماعة من الصحابة قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وفي الباب عن أنس عند الترمذي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر الى غير ربة الشمس وفي اسناده محمد بن أبي حمزة وهو ضعيف وقد تابعه ابن لهيعة كما رواه الطبراني في الاوسط وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم أول الباب وعن أبي ذر عبد الله بن عبد الله بن أبي التمهيد وابر المخذرو عن سلمان أشار اليه الترمذي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان الساعة التي تقدم الخلاف

الاولى (ثم يقوم) الخطبة الثانية (كما تفعلون الآن) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومديني وفيه التحديث والعنفمة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن عمرو بن تغلب) غير مصروف العبدي التميمي البصري (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) أني يمال أوسبي فقهه فاعطى رجلاً

ورتل رجلا لا يبلغه ان الذين تركوا (سَمَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الترك (لحمدا لله) نعمالى لما باعه ذلك (ثم اثنى عليه) بما هو اهل (ثم قال اما بعد) أى بعد حمد الله والثناء عليه وهذا موضع الترجمة وهو قول البخارى باب من قال فى الخطبة بعد الشاء اما بعد أى فقد أصاب السنة قال سيبويه ١٢٣ أما بعد معنا ما يمكن من شئ وقول

الزجاج اذا كان الرجل فى حديث فارد أن يأتى بغيره قال اما بعد وهو مبني على الضم لانه من الماروف المقطوعة عن الاضافة واختلاف فى أول من قالها ف قيل داود لم يثبت أبى موسى عند الطبرانى مرفوعا وفى اسناده ضعف وقيل يهرب بن قحطان وقيل كهب بن لؤى وقيل هب بن ابن وائل وقيل قس بن ساعدة وقيل يعقوب عليه السلام أو غيرهم قال فى الفتح والاول أشبهه ويجمع بينهما وبين غيره بأنه بالنسبة الى الاولية المخصصة والبقية بالنسبة الى العرب خاصة ويجمع بينهما بالنسبة الى القبائل انتهى (فوالله انى لاعطى الرجل وأدع الرجل) الاخر فلا أعطيه (والذى أدع أحب الى من الذى أعطى ولكن أعطى اقواما لما أرى) من نظر القلب لامن نظر العين (فى قلوبهم من الخزع) بالتحريك ضد الصبر (والهلع) بالتحريك أيضا أخش القرع (وأكل اقواما الى ما جعل الله فى قلوبهم من الغنى) الغنى (والخير) الجبلى الداعى الى الصبر والاعتقاف عن المسئلة والشبهة (فهم عمرو ابن تغلب) قال عمرو (فوالله

فى تعيينها هى آخر ساعة من يوم الجمعة وقد تقدم وط الخلاف فى ذلك وبين الجمع بين بعض الاحاديث والترجيح بين بعض آخر والقول بانها آخر ساعة من اليوم هو أرجح القول واليه ذهب الجمهور من العصاة والتابعين والائمة ولا يعارض ذلك الاحاديث الواردة بانها بعد العصر بدون تعيين آخر ساعة لانها تحمل على الاحاديث المقتضية بانها ساعة وحمل المطلق على المقيد متعين كما تقرر فى الاصول وأما الاحاديث المصرحة بانها وقت الصلاة فقد عرفت انها مرجوحة وبقي الكلام فى حديث أبى سعيد الذى أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم بإلفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان قال قد علمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليله القدر قال العراقى روى له رجال الصحيح ويجاب عنه بان انسيتها صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يقدح فى الاحاديث الصحيحة الواردة بتعيينها لاحتمال أنه سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم التعيين قبل ان ينسيتها كما قال البيهقى وقد بلغنا صلى الله عليه وآله وسلم تعيين وقتها فلا يكون انساؤه ناسخا للتعيين المتقدم (وعن أوس بن أوس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروفة على قالاوا يا رسول الله وكيف تعرض عليكم صلاتكم اذ انما وقد ارميت يعنى وقد بليت فقال ان الله عز وجل حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء رواه الترمذى وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكرموا الصلاة على يوم الجمعة فانه مشهود وشهده الملائكة وان أحد ان يصلى على الاعرضت على صلاته حتى يفرغ منها رواه ابن ماجة وعن خالد بن معدان رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أكرموا الصلاة على فى كل يوم جمعة فان صلاة أمتى تعرض على فى كل يوم جمعة رواه سعيد فى سننه وعن صفوان بن سليم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وليلة الجمعة فأكثروا الصلاة على رواه الشافعى فى مسنده وهذا الذى قبله من سنان الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه وقال صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه وذكره ابن أبى حاتم فى المعالى وسكى عن أبيه أنه حديث منكر لان اسناده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو منكر الحديث وذكر البخارى فى تاريخه أنه عبد الرحمن بن يزيد بن عليم وقال ابن العرقي ان الحديث لم يثبت والحديث الثانى قال العراقى فى شرح الترمذى رجاله ثقات الآن فيه انه طاعا لان فى اسناده يزيد بن أيمن عن عبادة بن نسي عن أبى الدرداء

ما أحب انى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سَمَ) هذه الباء تسمى بالانفالة أى ما أحب انى بديل كلمته صلى الله عليه وآله وسلم (حجر النعم) بضم الحاء وسكون الميم وكيف والاخرة خير وابقى ورواة الحديث كما هم بصريون وفيه الحديث والعمدة والسماع والقول وهو من افراد البخارى وأخرجه أيضا فى الخمس وفى المتون (عن أبى جبر الساعدي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عشية بعد الصلاة فنهض وأثنى على الله بنائه وأهل بيته ثم قال
 أما بعد كذا أساتره البخاري هنا مختصر وفي الإيمان والنذور وطوافه قصة ابن اللبنة لما استعمله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم على الصدقة فقال هذا إلى وهذا لكم ١٢٤ فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال أما بعد الخ وآخره

مسلم في البخاري وأبو داود في
 الخراج أو رد البخاري في هذا
 الباب ستة أحاديث فيها ذكر
 لفظ أما بعد وهو ظاهر المناسبة
 لما ترجم له في (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم
 المنبر وكان) أي صعوده (آخر
 مجلس جلس به متعظاً) مرتباً
 (لملحة) إذا راكباً (على
 منكب) أي قد عصب رأسه
 أي ربطه (بعصابة) أي عمامة
 (دمية) سوداء أو كلون الاسم
 كالزيت من غير أن يخالطها دهن
 أو مستغبرة اللون من الطيب
 والغالية (فحمد الله تعالى
 وأثنى عليه ثم قال آمين الناس)
 تقربوا (إلى ثوابوا) أي اجتمعوا
 (إليه) ثم قال أما بعد وفي الباب
 مما لم يذكره البخاري هنا عن
 عائشة في قصة الإفك وعن أبي
 سفيان في الكتاب إلى هرقل
 متفق عليهما وعن جابر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا خطب أجزت عيناه
 وعلامته الحديث وفيه يقول
 أما بعد فان خير الحديث كتاب
 الله أخرجه مسلم وفي رواية له
 عنه كانت خطبة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يوم الجمعة بحمد الله

قال البخاري زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل والحديث الثالث والرابع مرسلان
 كما قال المصنف لأن خالد بن معدان وصفه وان بن سليم لم يذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وفي الباب عن شداد بن أوس عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ان من أنضل أيامكم يوم الجمعة فهو حديث أوس بن أوس هكذا وقع عند ابن ماجه
 في الصلاة ووقع عنده في الخبر أن أوس بن أوس وهو الصواب وعن أبي مسعود الأنصاري
 عند البيهقي في كتاب حياة الأنبياء في قبورهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أذكروا
 على من الصلاة في يوم الجمعة فإنه ليس يلى على أحد يوم الجمعة إلا عرضت على صلته قال
 البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم أبو رافع هذا يعني المذكور في السنة وهو جميل
 ابن نافع قال العراقي وثقه البخاري وضعفه النسائي ورواه البيهقي أيضاً في شعب الإيمان
 وابن أبي عاصم من هذا الوجه وأخرج البيهقي في السنن أيضاً حديثاً آخر بلفظ أكثر وأعلى
 الصلاة يوم الجمعة وله الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه وآله وسلم عشر أوقات وقد
 أرممت به من مئة فتوحة وراية كسورة وميم صاكة بعد هاتاهما الخطاب المفتوحة
 والاحاديث فيها مشروعية الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 الجمعة وانما تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم ذاته في قبره وقد أخرج ابن ماجه
 بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يلى الدرداء ان الله عز وجل حرم على الارض
 ان تأكل أجساد الانبياء وفي رواية لا تطير انى ليس من عبد يلى على الابغنى صلاة فلما
 وبعد وفاته قال وبعد وفاتي ان الله عز وجل حرم على الارض ان تأكل أجساد الانبياء
 وقد ذهب جماعة من المحققين الى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد وفاته
 وانه يسر بطاعات أمته وان الانبياء لا يبلون مع أن مطابق الادراك كالعالم والسماع
 ثابت لسان الموتى وقد صرح عن ابن عباس مرفوعاً ما من أحد يلى على قبر أخيه المؤمن وفي
 رواية بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه لا يعرفه ردة عليه ولا ين أب الدنيا اذا
 مر الرجل بقبر يعرفه فيسلم عليه ردة عليه السلام وعرفه واذا مر بقبر لا يعرفه ردة عليه
 السلام وصرح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى البقيع لزيارة الموتى ويسلم عليهم
 وورد النص في كتاب الله في حق الشهداء أنهم أحبوا برزقون وان الحياة فيهم متعلقة
 بالبدن فكيف بالانبياء والمرسلين وقد ثبت في الحديث أن الانبياء أحبوا في قبورهم
 رواء المنذرى ومحمداً البيهقي وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مررت
 بجوسى ليلة اسرى في عند الكتيب الاخر وهو قائم صلى في قبره

• (باب الرجل اخن بجماله وآداب المجلس والنهي عن التخطي الاسماحة) •

(عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقيم أحدكم يوم الجمعة

وينفق عليه ثم يقول على ائذ ذلك وقد علاصونه قد ذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث
 وهذا ألبق جراد البخاري لمتنصيص فيه على الجمعة لكنه ليس على شرطه وبسته فادمن هذه الاحاديث ان أما بعد
 لا يختص بالخطب بل يقال أيضاً في صدور الرسائل والمصنفات والاقصا ارفع الى ارادة المصنف بل الكلامين بل ورد

في القرآن الكريم في ذلك لفظ هذا وقد كثر استعمال المصنفين لها باللفظ وبعد ومنهم من منازعهم في كلامه في قول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا يجزى في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها اما بعد الحافظ عبد القادر الراوى في خطبة الاربعين المتباعدة فخرج عن اثنين وثلاثين مصابيا ١٢٥ منها ما أخرجه من طريق ابن جريح عن

محمد بن سيرين عن السورين مخرمة

كان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم اذا خطب خطبة قال أما

بعد ورجاله ثقأت وظاهره

المراطة على ذلك (فان هذا

الحق من الانصار) الذين نصروه

صلى الله عليه وآله وسلم من

أهل المدينة (يقولون) بفتح

أوله وكسر ثانيه (ويكسر

اناس) هو من اخباره صلى

الله عليه وآله وسلم بالمغيبات فان

الانصار لما وكثر الناس كما قال

(فن ولي شيا من أمة محمد صلى

الله عليه وآله وسلم فاستطاع

أن يضربه) أى في الذي وليه

(أحد) وينفع فيه أحد فليقبل

(من محسنهم) الحسنة (ويتجاوز)

بالجزم أى يعرف (عن مسيئتهم)

أى السيئة أى في غير الحدود

ومسيئتهم بالهمز وقد قبل ياء

مشددة وشيخ البخاري من افراد

هرو كوفي وبقية الرواة مدنيون

وفيه التصديت والعنفة

والقول وأخرجه أيضا في

علامات النبوة وفصائل الانصار

(عن جابر بن عبد الله رضى

الله عنهم) قال جابر (جلى) هو

سليك بضم السين وفتح اللام

الغطنا في تفحات (والنبي صلى الله

عليه) وآله وسلم بخطب الناس يوم

ثم يخالفه الى مقدمه ولكن ليقول افسهوا رواه أحمد وسلم ومن ابن عمر رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهي أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه ولكن
تفسحوا وتوسعوا متفق عليه ولا جدوسلم كان ابن عمر اذا قام له رجل من مجلسه لم
يجلس فيه وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به رواه أحمد وسلم وعن وهب بن خديجة
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل أحق بمجلسه وان خرج
ل حاجته ثم عاد فهو أحق بمجلسه رواه أحمد والترمذي وصححه) قوله لا يقيم بصيغة المخبر
والمراد النبي رضى الله عنه لا يقيم أحكم الرجل من مجلسه بصيغة النبي المؤكد قوله
يوم الجمعة فيه التقييد بيوم الجمعة وفي لفظ من طريق أبي الزبير عن جابر لا يقيم أحكم
أخاه يوم الجمعة ثم يخالف الى مقدمه فيقدم فيه وقد يوجب لذلك البخاري فقال ياب لا يقيم
الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه وذلك يوم الجمعة في حديث جابر من باب التخصيص
على بعض افراد العام لامن باب التقييد للاحاديث المطابقة ولامن باب التخصيص
للمعومات فن سبق الى موضع مباح سواء كان مسجدا أو غيره في يوم الجمعة أو غيرها الصلاة
أو غيرها من العبادات فهو أحق به ويعزم على غيره اقامته منه والتهود فيه لأنه
يستغنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حتى كأن يقعد رجل في موضع ثم يقوم
منه لتفضا حاجته من الحاجات ثم يعود اليه فانه أحق به من يقعد فيه بعد قيامه لحديث أبي
هريرة وحديث وهب بن خديجة المذكورين في الباب وظاهرهما عدم الفرق بين
المسجد وغيره ويجوز له اقامته من يقعد فيه وقد ذهب الى ذلك الشافعية والهادوية ومثل
ذلك الاماكن التي يقعد الناس فيها التجارة أو نحوها فان المعتاد للعود في مكان يكون
أحق به من غيره اذا طال مفارقتة بحيث ينقطع معادله في النوى في شرح
مسلم وقال في الغيث يكون أحق به الى العشي وقال الغزالي يكون أحق به ما لم يضرب
وقال أصحاب الشافعي ان ذلك على وجه التدب لا على وجه الوجوب واليه ذهب مالك
قال أصحاب الشافعي ولا فرق في المسجدين من قام وتركه سجدا فيه ونحوها وبين من
لم يتركها ولو انما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده دون غيرها وظاهر الحديثين عدم
الفرق وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر انه يجوز للرجل أن يقعد في مكان غيره اذا
أقعد برضاه وإعل امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه كان تورعاً منه
لانه ربما احتج به انه ان فقام ليدون طيبة من نفسه ولكن الظاهر ان من فعل ذلك
قد أسقط حق نفسه ويجوز عدم طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر ويكره الا يثار بعمل

الجمعة) وزاد مسلم عن الليث عن أبي الزبير عن جابر يقعد سليك قبل أن يصلي (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (أصليت يا فلان
قال لا قال قم فاركع) زاد المسعودي والاصمعي وكعنين وعند مسلم ويتجوز فيه ما نفي قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام بخطب
فليركع ركعتين وليتجوز فيه ما واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب بخطب على المنبر يركع له

مسألة تحية المسجد لافي آخر الخطبة ويحذفها ويجوز بالسمع الخطبة قال الزركشي والمراد بالتحفيف فينادي بالاعتذار على
الواجبات لا الامناع قال ويدل له ما ذكره ومن أنه اذا ضايق الوقت واراد الرضا اقتصر على الواجبات انتهى ومنع منه ما
المالكية والحنفية لحديث ابن ماجه انه ١٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي دخل المسجد يتخطى رقاب الناس

الفضيلة كالقيام من الصف الاول الى الثاني لان الاشارة الى طرائق الآداب لا يلزم
أن يكون في العبادات والفضائل بل المعهود أنه في حفظ النفس وأموالها في آخر
بعضه في أمر من أمور الآخرة فهو من الزاهدين في الثواب (وعن ابن عمر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نكس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول
الى غير رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود عن هشام بن عبيدة
ابن سليمان وفي اسناده محمد بن اسحق وهو مدلس وقد عنعن وقد أخرجه أيضا ابن حبان
في صحيحه معنعنا وأما ابن العربي فقال الى ضعف الحديث لذلك وفي الباب عن حمزة بن عبد
البرار والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نكس أحدكم
يوم الجمعة فليتحول الى مكان صاحبه ويتحول صاحبه الى مكانه وهو من رواية اسمعيل
ابن مسلم عن الحسن بن حمزة قال البزار اسمعيل لا يتابع على حديثه انتهى وفي معجم
الحسن بن حمزة خلاف قد تقدم ذكره والحديث طريق آخرى عند البزار وفيه اخطأ ابن
يوسف السعدي وهو ضعيف وفيه أيضا أبو يوسف بن خالد وهو هالك وبشبه السند صحيح ولور
كما قال ابن النطان قال الذهبي في الميزان وبكل حال هذا اسناد مظلم قوله اذا نكس أحدكم
يوم الجمعة لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به اذا كان في المسجد ينتظر صلاة الجمعة كما في
رواية أحمد في مسنده بل يفتي اذا نكس أحدكم في المسجد يوم الجمعة وسواء فيه حال الخطبة
أو قبلها امكن حال الخطبة أكثر قوله يوم الجمعة فيتحول أنه يخرج يخرج الاغاب اطول
مكث الناس في المسجد للتبكير الى الجمعة ولسماع الخطبة وان المراد انتظار الصلاة في
المسجد في الجمعة وغيرها كما في رواية أبي هريرة لحديث الباب بل يفتي اذا نكس أحدكم وهو
في المسجد فليتحول عن مجلسه ذلك الى غيره فيكون ذكر يوم الجمعة من التنصيص على
بعض افراد العام ويحتمل ان المراد يوم الجمعة فقط للائمة اسماعيلية والخطبة فيه والحكمة
في الامر بالتحول ان الحركة تذهب النعاس ويحتمل ان الحكمة فيه انتقاله من المكان
الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وان كان الباطل لا يخرج عليه فقد أصاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم وأيضا من جالس
ينتظر الصلاة فهو في صلاة والنعاس في الصلاة من الشيطان فرما كان الامر بالتحول
لاذهب ما هو منسوب الى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر
أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة (وعن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحبو يوم الجمعة والامام يخطب رواه أحمد وأبو
أودوا ترمذي وقال هذا حديث حسن وعن يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال

اجلس فقد أذيت واجابوا عن
قصة سبيلك بانهم اوقعه عين
لا يجوز لها ان تقتبس بسبيلك
ويؤيد ذلك حديث ابن سميد
في السنن انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال لصل ركعتين وحض
على الصدقة الحديث فامرهم ان
يصلى ليراه بعض الناس رهو
فانهم فيصدق عليه ولا يجد أن
هذا الرجل دخل المسجد
في هيئة بزة فامرته ان يصلى
ركعتين وانما رجوان يتفطر له
رجل فيصدق عليه وبان
محبة المسجد ثنوت بالجلوس
والجواب ان الاصل عدم
الخصوصية والتعميل بقصد
التصدق عليه لا يمنع القول
بجواز التحية فان المانع منها
لا يميزون المتطوع اعله التصديق
قال ابن المني في الحاشية لو راغ
ذلك لساغ مثله في التطوع عند
طلوع الشمس وسائر الاوقات
المكروهة ولا قائل به وقد ورد
ما يدل لعدم الاشهار في قصد
التصدق وهو انه صلى الله
عليه وآله وسلم امره بالصلاة
في الجمعة الثانية بعد أن حصل
في الاولى توبين فدخل في الثانية
فتمصدق بأحداهما فانه صلى الله

عليه وآله وسلم عن ذلك بل عند أحمد وابن حبان انه كرر امره بالصلاة ثلاث جمع وبأن التحية لا تنوت
بالجلوس في حق الجاهل او النابى وحال هذا الرجل الداخل محمولة في الاولى على احدهما وفي الاخرى على التمام وبأن
قوله للمخطي اجلس وتلى امره التحية لانه ان الجواز فانها ليست واجبة ان يكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق

الوقت عن التحية أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرّب من ممناخ الخطبة فوقع منه الخطي فأنكر عليه
والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب أنه ضعيف فيه أيوب بن نزيك وهو منكر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم
والأحاديث الصحيحة لا تعارض بمثلها وما قصة سليلك فقد ذكر الترمذي ١٢٧ أنهم أصح شيء روي في هذا الباب وأقوى

قال في الفتح واجب المانعون
أيضا بالجوبة غير مائة دم
اجتمع لنامنها زيادة على عشرة
أوردناها مختصة مع الجواب
عالمية فإذ انتهى ثم ساق ذلك
لأن طول بذكرها هنا وفي
هذا الحديث جواز صلاة
التحية في الاوقات المذكورة
لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع
الامر بالانصات لها فغيرها أولى
وفيه أن التحية لا تقرب بالعود
ليكن قيده بعضهم بالجاهل
وانما هي كما تقدم وان الخطيب
أن يأمرك في الخطبة وينهى ويبين
الاحكام المحتاج اليها ولا يقطع
ذلك التوالى المشروط فيها
بل لقائل أن يقول كل ذلك يدور
من الخطبة واستدل به على ان
المسجد شرط الجمعة للاتفاق
على انه لا تشترع التحية لنفس
المسجد وفيه نظر واستدل به
على جواز رد السلام وتسميت
العاطس في حال الخطبة لأن
امرهما اخف وزمنهما اقصر
ولاسيما رد السلام فانه واجب
وقد يخص عموم حديث الباب
بالداخل في آخر الخطبة قال
الشافعي رحمه الله ارى الامام ان
يأمر الاتي بالر كعتين وينبذ في
كلامه ما يمكنه الاتيان بهما قبل

نحدث مع معارضة فقيها المحدثين فجمع بنا فإذا جازل من في المسجد أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فرأيتهم محتبين والامام يخطب رواه أبو داود حديث معاذ بن
أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين ونسكح فيه غير واحد وفي
اسناده أيضا أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون مولى بني ليث ضعفه ابن معين وقال أبو
حاتم الرازي لا يصح به وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعنه ابن ماجه قال نسي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة يعني والامام يخطب وفي اسناده بقية بن
الوليد وهو مدلس وقد رواه بالعمدة عن شيخه عبد الله بن واقد قال العراقي لعنه
من شيوخي الجمهورين وعن جابر عند ابن عدي في الكامل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رسلم نسي عن الطبوة يوم الجمعة والامام يخطب وفي اسناده عبد الله بن ميمون القداح وهو
داهب الحديث كما قال البخاري والاثري الذي رواه يعلى بن شداد عن الصحابة سكنت عنه
أبو داود والمنذري وفي اسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه لين وقد وثقه ابن
حبان قال أبو داود وكان ابن عمر يحتبي والامام يخطب وأنس بن مالك وشريح ومعهصة
ابن صوحان وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي ومكحول واسماعيل بن محمد بن سعد
ونعيم بن سلامة قال لا بأس بهما قال أبو داود لم يبلغني أن أحدا كرها الا عبادة بن نسي
قوله عن الحمزة هي أن يقيم الجالس ركعتيه ويقوم رجله الى بطنه بثوب يجمعه مع ما به مع
ظهره ويشد عليه حمار يكون المية على الارض وقد يكون الاحتباء بالبدن عوض
الثوب يقال احتبى يحتبي احتباء والاسم الطبوة بالضم والكسر معار الجمع حبي وحبي
بالضم والكسر قال الخطابي وانما نسي عن الاحتباء في ذلك الوقت لانه يجب النوم
ويعرض طهارته للانقطاع وقد ورد النسي عن الاحتباء مطلة اغيرة معيد بهال الخطبة
ولا يوم الجمعة لانه مظنة لا تكشف عورته من كان عليه ثوب واحد وقد اختلف العلماء
في كراهية الاحتباء يوم الجمعة فقال بالكراهية قوم من أهل العلم كما قال الترمذي منهم
عبادة بن نسي الملقب بدم قال العراقي وورد عن مكحول وعطاء والحسن أنهم كانوا
يكروهون أن يحتبوا والامام يخطب يوم الجمعة رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال ولكنه
قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهية ونقل عنهم عدمها واستدلوا بحديث
الباب وما ذكرناه في معناها وهي تقوى بعضها بعضا وذهب أكثر أهل العلم كما قال
العراقي الى عدم الكراهية منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود ورواه ابن أبي شيبة عن
سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعطاء وابن سيرين والحسن وعمر بن دينار وأبي الزبير
زعكرمة بن خالد الخروحي ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره قال ربه يقول أجدوا الحق
وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وان كان الترمذي قد حسن حديث معاذ

اقامة الصلاة وان لم يفعل كرهت ذلك وحكى لنوروى عن المحققين ان المختار ان لم يفعل ان يقف حتى تقام الصلاة فلا يكون
جالسا بغير تحية او متنذرا لاجال اقامة الصلاة واستثنى الحاشي المسجد الحرام لان تحية الطواف وفيه نظر اطول زمن الطواف
بالنسبة الى البر كعتين والذي يظهر من قولهم ان تحية المسجد الحرام الطواف انما هو في حق القادم اليه يكون اول شيء يفعله

الطواف وأما المقيم فيكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء أول أو قل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالسلامة والبال وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف والله أعلم (عن أنس رضي الله عنه قال أصابت الناس سنة) ١٢٨ بفتح السين أي شدة وجهد من الجدوبة (على عهد النبي)

أى زمنه (صلى الله عليه) وآله (سلم فينبأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطاب في يوم الجمعة فقام أعرابي من سكان البادية لا يعرف اسمه) فقال يا رسول الله خلث المذل أى الحيوانات لفقدها ترعاه (وجاع العمال) لعدم وجود ما يعيئون به من الاقوات المفردة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه وماترى في السماء قرعة) بالقف والزاي المفتوحات قطعة من مصاب أو رقيقه الذى اذا هرتحت السحب الكثيرة كان كانه ظل قال انس (فوالذى نفسى بيده ما وضعها) أى يده (حتى نار السحاب) أى هاج وانتشر (امثال الجبال) من كثرة (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتهادر) ينحدر أى ينزل ويقطر (على لحيتي) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (قطرنا) أى حصل لنا المطر (يومنا) أى في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن يعنى فى أول تبعيض (وبعد الغد) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي وابن عساكر ومن بعد الغد (والذى يليه حتى الجمعة الاخرى وقام ذلك الاعرابي أو قال) قام (غيره) قال يا رسول الله

ابن أنس وسكت عنه أبو داود فان فيه من تقدم ذكره (وعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال جاء رجل يخطي رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت رءاه أبو داود والنسائي واحد وزادوا آتيت * وعن أرقم بن أبي الارقم الخزومي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذى يخطي رقاب الناس يوم الجمعة ويترقب بين الاثنين بعد خروج الامام كالجوار قصبه في النار رواه أحمد * وعن عقبة بن الحرث رضي الله عنه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العسرة ثم قام مسرعا فخطي رقاب الناس الى بعض شجر فسأته ففرغ الناس من سرعتهم فخرج عليهم ثم قرأ أنتم قد هجروا ابن سرعتهم فقال ذكرت شيئا من تبركان عندنا فذكره أن يحبسنى فامررت بقصته رواه البخاري والنسائي) حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والمذري وصححه ابن خزيمة وغيره وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرجه له مسلم وحديث أرقم أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي اسناده هشام بن زياد ضعيفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم وقد اضطرب فيه فرواه مرة عن عثمان بن الارقم عن أبيه ومرة عن عثمان بن سعيد عن عثمان بن الازرق كما سيأتى وفي الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يخطي رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذى قبل هذه الاحاديث وفيه أيضا رشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عند ابن ماجه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجعل يخطي رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت وآتيت وفي اسناده امعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد رواه بأطول من هذا ابن أبي شيبة في المصنف وعن عثمان بن الازرق عند الطبراني في الكبير وهو حديث أرقم المذكور في الباب وفي اسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف وعن أبي الدرداء عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطي رقاب الناس يوم الجمعة قال الطبراني تفرد به أرطاة انتهى وفي اسناده ايضا عبد الله بن زريق قال الازدي لم يصح حديثه وعن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل قد رأيتك تخطي رقاب الناس وتؤذيهم من آذى مسلما فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل وفي اسناده موسى بن خلف الجعفي والقاسم بن مطيب الجعفي

يهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم (يديه فقال اللهم حوالينا) بفتح ضمة هاء (الأم اي أنزل أو أمطر حوالينا) (ولا تنزلنا علينا) اراد به الابدية (فيا شيه) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة (الى ناحية من السحاب الا انقربت) اي انكشفت او تدورت كأيدي قريظ القمح (وصارت المدينة مثل الجوبة) بفتح الجيم

وسكون الواو وفتح الباء الغرجة المستديرة في السحاب أي خرجنا والمغم والسحاب محيطان بكاف المدينة (وسال الوادي قنات) غير منصرف لثانيته والعمامة اذهوايم لوداميين من أودية المدينة أي جرى فيه المطر (شهر ارميل يحيى) أحد من ناحية الأجدث بالجلود) يفتح الجيم أي بالمطر الغزير واستدل به ذا الحديث البخاري على رفع اليدين في الخطبة وفيه إشارة إلى ان حديث عمار بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في انكار ذلك ليس على إطلاقه ولكن قبل ذلك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث وكأله أراد ان المراد بالرفع هنا المدلا كالرفع الذي في الصلاة قال ٢٩ في الفتح ان في رفعهما في دعاء الاستسقاء

صفة زائدة على رفعهما في غيره وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء وأنه أراد الصورة الخاصة بالاستسقاء اه ورواه هذا الحديث ما بين مدني ودمشق وفيه الحديث والعفة والقول وسبب من أفراده وأخرجه أيضا في الاستسقاء والاستسقاء في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك الذي تخاطبه اذناك أرجليسك يوم الجمعة أنصت والامام يخاطب) جملة طائفة مشعرون ابتداء الانصات من الشروع في الخطبة خلافا لمن قال بخروج الامام (فقد اغوت) أي تركت الادب جمعاً بين الأدلة أو صارت جملة ظهر الحديث عبد الله بن عمرو مر فوها ومن يخاطب رقاب الناس كانت له ظهراً رواءاً بوداودوا بن خزيمة ولا حجة من حديث علي مر فوها ومن قال صه فقد تكلم ومن

ضعفه ما ابن حبان واختلف قول ابن معين في موسى فقال مرة ضعيف ومرة ليس به بأس وفي الباب أحاديث غير هذه قد تقدم بعضها في باب التلطيف قوله يخطي رقاب الناس قد فرق النووي بين التخطي والتفريق بين الاثنين وجعل ابن قدامة في المغني التخطي هو التفريق قال العراقي والظاهر الأول لان التفريق يحصل بالماوس بينهما وان لم يخط قوله وأنت بهم مرة معدودة أي أبطأت وتأخرت قوله قصبه في النار يضم القاف وسكون الصاد المهملة واحد الاقصاب وهي المني كما في القاموس وغيره قوله فترزع الناس أي خافوا وكانت تلك عادتهم اذ اراهم ما لا يهدون خشية ان ينزل فيهم شيء يسوءهم قوله من تبرك بكسر التاء المشاة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قوله فكزرت ان يحسني أي يشغني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى كذا قال الحافظ وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان المعنى ان تأخير الصدقة يحبس صاحبها يوم الجمعة وظاهر التقييد بيوم الجمعة ان الكراهة مخففة به ويحتمل أنه يكون التقييد بخرج يخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس بخلاف سائر المراتب فلا يختص ذلك بالجمعة بل يكون حكمهم سائر المراتب حكمها ويؤيد ذلك التعديل بالاذنية وظاهر هذا التعديل ان ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها ويؤيده أيضاً ما أخرجه البجلي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تخطى حلق قوم بغير اذنهم فهو عاص ولين في اسناده جعفر بن الزبير وقد كذب شعبة وتركه الناس وقد اختلف أهل العلم في حكم التخطي يوم الجمعة فقال الترمذي حاكياً عن أهل العلم انهم كرهوا تخطي رقاب يوم الجمعة وشددوا في ذلك وحكى أبو حاتم في تعليقه عن الشافعي التمسح بالتحريم وقال النووي في زوائد الروضة ان المختار شرعي للاحاديث الصحيحة واقدم أصحاب أحمد على الكراهة فقط وروى العراقي من كتب الاخبار انه قال لان أدع الجمعة أحب الى من أن يخطي الرقاب وقال ابن المسيب لان أصلي الجمعة بالحرة أحب الى من التخطي وروى عن أبي هريرة نحوه ولا يصح عنه لانه من رواية صالح مولى التومة عنه قال العراقي وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الامام أو من كان بين يديه ترجعة لا يصل اليها الا بالتخطي وهكذا أطلق

١٧ نيل تسكلم فلا جمعة له وانني لسكال والا فلا اجماع على سقوط فرض الوقت عنه وزاد أحمد من رواية الاموي عن أبي هريرة في آخر حديث الباب بعد قوله فقد اغوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور ورنم لغير السامع عند الشافعية أن يشتغل بالآلة والركو كلام الجموع يقتضي ان الاستغفار لهم مأوون وهو ظاهر خلافا لمن منع ولو عرض مهم كعالم خير ونسي عن منكر وتخيذ انسان عقر بأو اعني بئرا لم يمنع من الكلام بل قد يجيب عليه لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة ان أغنت نعمت المالكية نسي الاغني

بالكلام أو رصيه بالمصداق والاشارة اليه بما يفهم انتهى حسنها لما دونه وقد استثنى من الانصات ما اذا انتهى الخطيب الى كل ما لم يشرع في الخطبة كالدعاء لاساطن مثل ابل حزم صاحب التهذيب أن الدعاء لاساطن مكروه وقال النووي رحمه الله اذا جازق والا فالدعاء لولاة الامور مطلوب ودومل الترك اذا لم يخف الضرر والافسياس للخطيب اذا خشي على نفسه قاله الحافظ في الفتح قلت لم يرد الدعاء لاساطن في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالاقتصار في الخطبة على ما وردت به السنة أولى ومما زاد البخاري من ايراد هذا الحديث الانصات ١٣٠ يوم الجمعة والامام يحط بأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوث لان طول

بذكره هنا (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة أجمعها احنا كيلة القدر والاسم الاحكام والرجل الصالح حتى تتوفر الواهي على مراقبة ذلك اليوم وقد روي ان لربكم في أيام دهركم فترات الانتم عرضوا لها ويوم الجمعة من تلك الايام فينبغي أن يكون العبد في جميع نهاره متعرضا لها باحضار القلب وما لازمة الذكروا الدعاء والنزوع عن وساوس الدنيا فعليه يحظى بشيء من تلك النفعات وهل هذه الساعة باقية أوفقت واذا قلنا بانها باقية وهو الصحيح فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها قال بالاول كعب الاحبار لابي هريرة ورده عليه فرجع لما راجع التوراة اليه والجمهور على وجودها في كل جمعة ووقع تعيينها في احاديث كثيرة أرجحها حديث مخزومة ابن بكير عن أبيه عن أبي هريرة ابن أبي موسى عن أبيه مرفوعا

النووي في الروضة وقيد ذلك في شرح المذهب فقال اذا لم يجسد طريقا الى المبدأ والمحراب الا بالخطي لم يكره لانه ضرورة وروى نحو ذلك عن الشافعي وحديث عقبة بن الحرث المذنب وروى الباب يدل على جواز الخطي للعاجلة في غير الجمعة فمن خضع الكراهة بمسألة الجمعة فلا معارضة بينه وبين احاديث الباب عنده ومن عمم الكراهة لوجود الاله المذكورة سابقا في الجمعة وغيرها فهو محتاج الى الاعتذار عنه وقد خضع الكراهة بعضهم بغير من يتبرك الناس بمروره ويسرهم ذلك ولا ينادون لزوال الاله الكراهة التي هي القاذي

(باب التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الامام وان انقطع عنه بخروج الجمعة المسجد)

(عن نبيته الهذلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اعتصل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذي أحداهن لم يجز الامام يخرج صلى ما بداه وان وجد

الامام قد خرج جلس فاستمع وانصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك ذنوبه كلها أن تكون كفارة للجمعة التي تليها رواه أحمد الحديث في أسناده عطاء بن راسان وفيه مقال وقد وثقه الجمهور ولا كنه قبل انه لم يسمع من نبيته وفيه مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الاذنية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا مشروعية الاستماع والإنصات وسألتني البحث عنهم ما فيه مشروعية الصلاة قبل خروج الامام والكف عنهم اياه دخر وجهه وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا فانكر جماعة ان لها سنة قبلها وبالغوا في ذلك قالوا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن للجمعة الا بين يديه ولم يكن يصلها وكذلك العصابة لانه اذا خرج الامام انقطعت الصلاة وقد حكى ابن العربي عن الحنفية والشافعية انه لا يصل قبل الجمعة وعن مالك انه يصل قبلها واعترض عليه العراقي بأن الحنفية انما يمنعون الصلاة قبل الجمعة في وقت الاستواء لا بعده وبأن الشافعية تجوز الصلاة قبل الجمعة بعد الاستواء ويقولون ان وقت سنة الجمعة التي قبلها يدخل بعد الزوال وبأن البيهقي قد نقل عن الشافعي انه قال من شأن الناس التهجير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام قال البيهقي في المعرفة هذا الذي أشار اليه الشافعي موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انهم ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود وقول عبد الله بن سلام المروي عند مالك وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة أنه قال لعبد الله بن سلام أخبرني ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصل فيها فقال عبد الله بن سلام لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصل الحديث واختلف أي الحديثين أرجح

انه أثبت في هذا الباب وقيل
في تعيينها فيه ذلك مما يبلغ نحو
الاربعين تصدى لذكرها الحافظ
في الفتح وهذا واحد او احدا
حتى يبلغ الى القول الثاني
والاربعين اضربت عن اخوف
الاطالة لاسيما وانست كلها متغايرة
بل كثير من يمكن اتحاد مع غيره
وماعدا القولين المذكورين
موافق لهما أولا ولآخرهما أو
ضعيف الاسناد أو موقوف
استند قائله الى اجتماع دون
توقيف قال في الفتح ولا شك ان
أرجح الاقوال المذكورة حديث
أبي موسى وحديث ابن سلام
قال الحب الطبري أصح الاحاديث
فيما احديث أبي موسى رأسه
الاقوال فيما قول عبد الله بن
سلام اهـ وحقيقة الساعة
المذكورة جزء من الزمان
مخصوص ويطلق على جزء من
ثني عشر من مجموع النهار أو على
جزء متغايرة من الزمان فلا
يتحقق أو على الوقت الحاضر
وقع في حديث جابر المروي عنه
أبي داود وغيره من فروع اسناد
الهدى مسلكا آخر فاختار ان
ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم
ادنى الدعاة في الوقتين المذكورين
علم ان فائدة الابهام لهذه الساعة
نور كوامعها فانما العجب به

حسن ما يدل الاول ولفظه يوم الجمعة ثمانية عشر ساعة فيه ساعة الحج قال في الفتح ان صاحب
ساعة الاجابة خصصه في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهما بالعارض الاخر لا حقا
دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي ينبغي الاجابة
وسبق لي نحو ذلك الامام أحمد وهو أولى من طريق الجمع قال الزين بن المنير في الحاشية اذ
وليلة القدر ثبت الدواعي على الاكثر من الصلاة والعمارة ولا يمكن التماس على ذلك

ذلك من جهة مد في طلب تحديقها (لا يوافيها) أي لا يصادقها (عبد مسلم) تحديقها أو اتفق له وقوع الدعاء فيه (وهو ما لم يصل)
جمله فلهذا جلية والجمله الأولى خرجت من جرح الغالب لأن الغالب في المصلي أن يكون قائما فلا يعمل بفعله وهو أن لم يكن
قائما لا يكون له هذا الحكم والمراد بالصلاة انتظارها والدعاء بالقيام اللازمة والمواظبة لاحقة التمام لأن منتظر الصلاة
في حكم الصلاة بما يشبهه وبين قوله أنهم من العصر إلى الغروب (يبدأ الله تعالى) فع (شيئا) مما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل
فيه ربه تعالى ومسلم من رواية بخرب ١٣٢ زياد عن أبي هريرة كالمصنف في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة

يسأل الله خير أول ابن ما جبه من
حديث أبي أمامة ما لم يسأل
خراما ولا حرام من حديث سعد بن
عبادة ما لم يسأل انما أو قطعية
رحم وقطعية الرحم من جملة
الائم فهو من عطف الناص على
العام للأهكام به (الأعطاء إياه
وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم
(بيده) الشريعة حال كونه
(يقولها) من التقليل خلاف
التكثير وللبخاري من رواية
سامة بن علقمة المذكورة ووضع
أعلمته على بطن الوسطى أو
الناقص قلنا بردها وبين أبو
موسى المكي أن الذي وضع
هو بشر من المفضل راويه عن
سامة وكأنه فسر الإشارة بذلك
وأنه ساعة لطيفة تنقل ما بين
وسط النهار إلى قرب آخره
وهذا يحصل الجمع بينه وبين
قوله بردها أي يقللها ومسلم
وهي ساعة خفيفة واستشكل
حصول الإجابة لكل داع بشرطه
مع اختلاف الزمان باختلاف
البلاد والمصلي فيقدم بعض
على بعض وساعة الإجابة

متعلقة بالوقت فكيف يتفق مع الاختلاف واجب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة
بوقت كل مصل كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت المسمى مظنة لها وإن كانت هي حقيقة قاله في
الباري ويحتمل أن يكون غير عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك والله أعلم وفي هذا
الحديث فضل يوم الجمعة لأخصاصه بساعة الإجابة وفي مسلم أنه خير يوم طلعت فيه الشمس وفيه فضل الدعاء واستجاب الإكثار
منه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال فيه ما نحن نعلم (أي الجمعة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المراد بالصلاة

هنا انتظارها جامعاً بين رواية عبد الله بن إدريس عن حصين عن مسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخطب فهو من باب تسمية النبي باسم ما قار به وهذا ألق بالصحة تحسبنا لأنهم سألناه كان في الصلاة لكن يحتمل أنه وقع قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المراسيل لا يداود عن مقاتل بن حيان أن الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة فان ثبت زال الإشكال لكن مع شذوذه معضل وجوابه بما قوله (إذا قلت غير) بكسر العين ابل (تحمل ظاهراً) من الشام لخدمة السكبي وأحمد الرحمن بن عوف روى الأول الطبراني والثاني ابن مردويه وجمع بينهما ما حققنا أن تكون ١٢٢ أحمد الرحمن وخدمة سقر أو كما مشهركين (فالتفتوا إليها) أي انصرفوا

إلى العير وفي رواية ابن فضال في البيوع فأنض الناس أي فمقرقوا وهو موافق للفظ الآية ودال على أن المراد بالالتفات الانصراف وفيه رد على من جعل الالتفات على ظاهره فقال لا يهمل من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها أو غايها فمهم من التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأما هيئة الصلاة المخرجة فباقية ثم هو مبني على أن الانصراف واقع في الصلاة وقد ترجح فيها أمر أنه كان في الخطبة فلا كان كما قيل لنا وقع هذا الإنكار الشديد فان الالتفات فيها لا ينافي الأسقام وفي قوله فالتفتوا التفات لان السماع يقتضي أن يقول فالتفتوا وكان ذلك في عدول جابر عن ذلك أنه لم يكن هو بمن التفت (حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاثنان عشر رجلاً) وفي رواية علي بن قاصم عن حصين حتى لم يبق معه إلا أربعون رجلاً روى الدارقطني ولو سلم من ضعف حنظل علي بن

طريق أحمد مرسلًا وعبيد بن محمد هذا روى عنه أبو حاتم رنا - بكم عليه الدارقطني بالوجه لمخافته من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره وهذا الحديث هو الذي أشار إليه المصنف وفي الباب أيضاً عن سالم بن أحمد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء أحدكم والامام بخطب فليصل ركعتين خفته فحين يرواه أيضاً ابن عدي في السكامل قوله ان رجلاً وكذلك قوله دخل رجل هو سليلك معه له من غير ابن هدية وقيل ابن عمرو لعطفي رفع مسمي في هذه القصة عن مسلم وأبي داود والدارقطني وقيل هو النعمان ابن قرقل كذا وقع عند الطبراني من رواية منصور بن أبي الأسود عن الأعشى قال أبو حاتم الرازي وهم فيه منصور ووقع عند الطبراني أيضاً بن طريق أبي صالح عن أبي ذر أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يحط به صليت ركعتين الحديث وفي استاده ابن لهيعة قال لما نزل المشركين عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد كذا ذكر ابن حبان وغيره وعند الدارقطني جاء رجل من قيس المسجد فذكر قصة سالم قال لما نزل لا تخاف كونه سليلك كان غطقتان من قيس قوله صليت قال لما نزل كذا لا أكثر بخذف همزة الاستفهام وثبتت في رواية الأصملي والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية قصة المسجد حال الخطبة وإلى ذلك ذهب الحسن وابن عيينة والشافعي وأحمد وإسحق ومكحول وأبو نوري وابن المنذر وحكام النووي عن فقهاء المحدثين وحكي ابن العربي أن محمد بن الحسن حكاه عن مالك وذهب الثوري وأهل الكوفة إلى أنه يجلس ولا يصلي حال الخطبة حكى ذلك الترمذي وحكام القاضي عياض عن مالك والليث وأبي حنيفة وجمهور السلف من الصحابة والتابعين وحكام العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والخطي وقتادة والزهري ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمرو وابن عباس وابن المسيب ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير ورواه النووي عن عثمان وإلى ذلك ذهب الهادي وأبو جابر عن أحمد بن حنبل الله عليه وآله وسلم ليس لك بأن ذلك واقعة عن لا عموم لها فيحتمل اختصاصه بالسك قالوا ويدل على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد أن الرجل كان في هيئة فقال له أصليت قال لا قال صل الركعتين وحض الناس على الصلاة فأنه صلى إلى ما يشاء الناس وهو قائم فيصعدون فليس يرويه أن في هذا الحديث عند أحمدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عاصم ونفرد به فانه حالفه أصحاب حصين كلهم الصكان من أقوى الأدلة لا فقيهة وزد المالكية على الشافعية والحنابلة حيث اشتروا أئمة الجمعة أربعين رجلاً به وفي حديث الباب حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاثنان عشر رجلاً وأجيب بأنه ليس فيه أنه ابتدأها بأبي عبيد بل يحتمل موافقهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة وقد اختلف فيما إذا انقضوا وأما تسميتهم فبعد مسلم أن جابراً قال إنهم وله أيضاً أنهم أبو بكر وعمر وفي تفسير اسمعيل الشافعي أن سلمان مولى أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأما من الانصار وحكي المسمى إلى

بسم الله منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبالل و ابن مسعود (فتنرات هذه الآية) ظاهر ذلك أنهم أنزلت بسبب تقدم
 العبد المذكور (واذا رآوا تجارة أو أهوا) هو الطبل الذي يضرب اندوم التجارة فربما قدمها وأعلامها (انقضوا إليها وتركون
 قائما) لم يبدل اليها لان الله لم يكن مقصود ذاته وانما كان مع التجارة أو حذف دلالة أحد هاهنا على الآخر أو أعيد الضمير إلى
 مصدر انهم المتقدم وهو الرؤية أي انقضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو أهوا والتبريد للدلالة على ان منهم من انقض
 لغير سماع الطبل ورؤيته وقد استشكل ١٣٤ الاصيل حديث الباب مع وصفه تعالى بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن

ذكر الله وأجاب باحتمال أن
 يكون هذا الحديث قبل نزول
 الآية قال في الفتح وهذا الذي
 يتعين المصير إليه مع انه ليس
 في آية النور التصريح بنزولها
 في العصابة وعلى تقدير ذلك فلم
 يكن تقدم لهم شيء عن ذلك فلما
 نزلت آية الجمعة وفيه موافق
 ذلك اجتنبوه فوصفوا بما في آية
 النور اه وذكر الجدي ان
 أبي مسعود الدمشقي ذكر في آخر
 هذا الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قال لو نتاجتم حتى لم
 يتق منكم أحد منكم ال بكم
 الوادي نارا قال وهذا المأجدة
 في الكتابين ولا في مستخرجي
 الامام علي والبرقاني قال وهي
 قائمة من أبي مسعود وانما
 ينفذها بالاسناد فاما بعد اه
 قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
 ولم أر هذه الزيادة في الاطراف
 لابي مسعود ولا هي في شيء من
 طرق حديث جابر المذكور
 وانما وقعت في مرسل الحسن
 وقتادة وكذا في حديث ابن
 عباس عند ابن مردويه وفي

قال ان هذا الرجل دخل في هيئة بدنة وأنا أرى رجوا أن يقطن له رجل فيصدق عليه رؤيته
 أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم أسألك في آخر الحديث لا تعودن مثل هذا أخرجه ابن
 حبان ورد هذا الجواب بان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وآله
 وسلم قصد الصدق عليه لا يمنع القول بجواز التبعة فان المسامحة لا يجوزون الصلاة في
 هذا الوقت لعله الصدق ولو ساغ هذا لساغ مثله في سائر الارقات المكرهة ولا خلاف به
 كذا قال ابن المنير ومما يرد هذا التأويل ما في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 جاء أحدكم يوم الجمعة الخ فان هذا نص لا يتطرق اليه التأويل قال النووي لا ظن عالمنا
 بلغه هذا اللفظ صحيحا فيجاء الله اه قال الحافظ والحاصل للمنفعين على التأويل المذكور
 أنهم زعموا ان ظاهره معارض لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قلت لصاحبك أنصت والاغني بالانصات فمع التثاقل بالتبعة مع طول زمنها
 امتنع الامر بالمعروف وهو امر الاغني بالانصات فمع التثاقل بالتبعة مع طول زمنها
 أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للذي دخل يتخطى رقاب الناس وهو
 يخطب قد آذيت وقد تقدم قالوا أمره بالخلوص ولم يأمره بالتبعة وبما أخرجه البخاري
 من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام
 حتى يقرع الامام ويحجب عن ذلك كله بما كان الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية إلى
 اسقاط أحد الدليلين اما في الآية فليست الخطبة قرآنا وما فيها من القرآن الامر
 بالانصات حال قرأته عام تخصص بأحاديث الباب وأما حديث اذا قلت لصاحبك أنصت
 فهو وارد في المنع من المسكلة لا غير ولا مكاملة في الصلاة ولو سلم انه يتناول كل كلام حتى
 الكلام في الصلاة لكان عموما يخص بأحاديث الباب قال الحافظ وأما ما في الآية
 يجوز ان يطلق عليه انه منعت حديث أبي هريرة المة تقدم انه قال يا رسول الله حكوا وتكلموا
 بالكبر والقرأة ما تقول فيه فاطلق على القول من الـ ككوت وأما أمره صلى الله
 عليه وآله وسلم لمن دخل يتخطى الرقاب بالخلوص فذلك واقعة عين ولا عموم لها فيمنع من ان
 يكون أمره بالخلوص قبل مشروعيته أو أمره بالخلوص بشرطه وهو فصل التبعة وقد
 عرفه قبل ذلك أو ترك أمره بالتبعة لبيان الجواز أو لكون دخوله وقع في آخر الخطبة وقد
 ضاق الوقت عن التبعة وأما حديث ابن عمر رفعه وضعيف لان في اسناده أيوب بن نبيك اه

حديث انس عند اسمعيل بن أي ز يادوسنده ساقط اه وفي الحديث ان الخطبة تكون عن قيام وانهم
 تشترط في الجمعة حكاك القرطبي واستبعده وان البيع وقت الجمعة فيعقد ترجم عليه سعيد بن منصور وكأنه أخذه من كونه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفسخ ما تابعوا فيه من العبد المذكور ولا يجني ما فيه وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد التبرع
 فيها وقول البخاري اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة فصلاة الامام ومن بقي معها جائزة يؤخذ منه أنه يرى ان الجميع لو
 انشعروا في الركعة الاولى وإيق الا الامام وحده انه لا تصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور وروى قيل تنهوا عن اطلاقها فقلت شرط

أكثر الله اهلا صلاة الجمعة ثم وطأ كالأمام العادل وصحب هذا الجامع والمصر الكبير وأعدت الجامعة وغير ذلك وليس عليها
 الثامنة من علم بل ليصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف فضلا عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طول
 المثال في هذا المقام فلم يأت بباطل قط ولا يستحق ما لا أصل له أن يستغل برده بل يكفي فيه أن يقال هذا كلام ليس من
 الشريعة وكل ما ليس هو من مذهبهم ورد أي مردود على قائله مضروب في وجهه ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه
 بمراجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه ١٢٥ والحديث ورواية هذا الحديث ما بين

بغدادى وكوفي وواسطى وفيه
 الحديث والعنونة والقول
 وأخرجه المؤلف أيضا في البيوع
 والتفسير ومسلم في الصلاة
 والترمذى في التفسير وكذا
 النسائى فيه وفي الصلاة عن
 ابن عمر رضى الله عنهم ما أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يصلى قبل الظهر ركعتين
 وبعداه ركعتين وبعد المغرب
 ركعتين في بيته وبعد العشاء
 ركعتين وكان لا يصلى بعد الجمعة
 شيء ينصرف من المسجد إلى
 بيته (فيصلى) فيه (ركعتين)
 لأنه لو صلاهما في المسجد ربما
 يتوهم أنهما اللتان حذفتا وصلاة
 النفل في الخلوة أفضل ولم يذكر
 شيئا في الصلاة قبلها والظاهر
 أنه قام بها على الظهر وأقوى ما
 يستدل به على مشروعيتها عموم
 ما صححه ابن حبان من حديث
 ابن الزبير عن فوجا من صلاة
 مفروضة الأولى بين يدي ركعتان
 ومثله حديث عبد الله بن مغفل
 المائسى في وقت المغرب بين كل
 أذنين صلاة وأما احتجاج

أبو زرعة وأبو حاتم منكر الحديث والأحاديث الصحيحة لا تعارض عنده وقد أجاب
 المسامعون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدم وهي زيادة على عشرة وأوردوها الحافظ
 في الفتح بعضهم سابقا لا ينبغي الاشتغال بذكره وبعضها لا ينبغي إعماله فمن البعض الذي
 لا ينبغي إعماله قوله صلى الله عليه وآله وسلم سكنت من خطبته حتى فرغ عليك من
 صلاته قالوا يدل على ذلك حديث أنس المتقدم ويحجب عن ذلك بأن الله أقطعنى وهو
 الذى أخرجه قال أنه مرسل أو مضعف وأيضا يعارضه اللفظ الذى أورده المصنف عن
 الترمذى على أنه لو تم لهم الاعتذار عن حديث سليلك بمنزلة هذا ما تم لهم الاعتذار بمنزلة
 عن بقية أحاديث الباب المصروفة بأمر كل أحد إذا دخل المسجد والأمام يحط بآن
 يوقع الصلاة حال الخطبة ومنه أن المأثرا شاعل صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة سليلك سقط
 فرض الاستماع إذ لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في تلك الحال وقد ادعى ابن
 العربي أن هذا أقوى الأجوبة قال الحافظ وهو أضعفها لأن الخطبة لما انقضت رجع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خطبته وتشاعل سليلك بامتنال ما أمر به من
 الصلاة فصيح أنه صلى حال الخطبة ومنه أنهم اتفقوا على أن الإمام يسقط عنه التحية مع
 أنه لم يكن قد شرع في الخطبة فسقط طها على المأموم بطريق الأولى وتعب بأنه قياس في
 مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنه عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن
 العناية إلى عهد مالك أن المنفل في حال الخطبة ممنوع مظلة قال الحافظ وتعب بمنع
 اتفاق أهل المدينة فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد روى ذلك عنه الترمذى وابن
 خزيمة وصححه وهو من فقهاء العناية من أهل المدينة ومجمل عنه أصحابه من أهل
 المدينة ولم يثبت عن أحد من العناية من أصحابه ما يخالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن
 عمرو عثمان وغير واحد من العناية من النع مطلقا فاعقده في ذلك على روايات عنهم
 نعم الاحتال على أنه لا حجة في فعل أهل المدينة ولا في إجماعهم على فرض ثبوته كما تقر في
 الأصول قبله في حديث الباب وليتجوز فيه ما فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة
 لتقرغ لسماع الخطبة ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنهم انشروا صلاة التحية حال
 الخطبة قوله فليصل ركعتين فيه أن داخل المسجد حال الخطبة بقية عصر على ركعتين قال
 المصنف رحمه الله تعالى ومعه ومنع من تجارز الركعتين بمجرد خروج الإمام وإن لم يكلم

النووى في الخلاصة على إنباتهم في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان عن نافع قال كان ابن عمر يطيل
 الصلاة قبل الجمعة ويصلى بعداه ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك فتعقب بأن
 قوله كان يفعله ذلك عائدا على قوله ويصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته ويدل له رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى
 الجمعة انصرف فسجد سجدة في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك رواه مسلم وأما قوله كان يطيل
 الصلاة قبل الجمعة فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إذا

زالت الشمس فبشغل بالخطبة ثم فصل الجمعة وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافله لأصل الصلاة فبلاحة
فيه سنة الجمعة التي قبلها بل هو تنقل مطلق وقد ورد الترغيب فيه في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه ثم صلى ما كتب له
قاله في الفتح وينبغي أن يتصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو نحو كلام أو تحوّل لأن معاوية أنكر على من صلى سنة
الجمعة في مقامها وقال له إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تخرج أو تتكلم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا
بذلك أن لا نواصل صلاة بصلاة حتى نخرج ١٣٦ أو تكلم رواه مسلم وقال أبو يوسف صلى الله عليه وآله وسلم بعد هاستا وقال أبو حنيفة ومحمد

وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قال جاءنا سليمان العطار في ورثته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الله عليه وآله
وسلم يحط فقال له أصليت ركعتين قبل أن تجيء قال لا قال فصل ركعتين ونحو ذلك ما
رواه ابن ماجه ورواه ابن أسناده ثقات وقوله قبل أن تجيء يدل على أن هاتين الركعتين سنة
للجمعة قبلها وليس تأخيرها عن الصلاة كما حدث ابن ماجه هذا هو كما قال المصنف وصححه
العراقي وقد أخرجه أيضاً أبو داود ومن حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من حديث
جابر وقد ذهب إلى مثل ما قال المصنف الأوزاعي فقال إن كان صلى في البيت قبل أن
يجيء فلا يصلي إذا دخل المسجد وتعب بأن المانع من صلاة الجمعة لا يجبر التثقل حال
الخطبة مطلقاً قال في الفتح ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء أي إلى الموضع الذي
أنت فيه وفائدة الاستثناء احتمال أن يكون صلاة في موضع المسجد ثم تقدم إلى قريب
من مئذنة الخطبة كما تقدم في قصة الذي يحطى ويؤيده أن في رواية مسلم أصليت
الركعتين بالانف واللام وهو العهد ولا عهد هناك أقرب من ناحية المسجد

• (باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين
غسل الشمس رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وعنه رضي الله عنه قال كان صلى
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم يرجع إلى القابلة فتقبل رواه أحمد والبخاري
وعنه رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد يكر بالصلاة
وإذا اشتد الحر أبر بالصلاة يعني الجمعة رواه البخاري هكذا وعن سالم بن الأكوع رضي
الله عنه قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم يرجع
ستمع النبي أخرجه • وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال ما كنا نقبل ولا نتعدي إلا بعد
الجمعة رواه الجماعة وزاد أحمد ومسلم والترمذي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
• وعن جابر رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب إلى
جاءنا فريحيه حين تزل الشمس يعني المواضع • رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن عبد الله
ابن سنان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته
قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول اتصفوا ثم انصرفوا

أربعاً كالتي قبلها له أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد
الجمعة أربعاً ثم يصلي ركعتين
إذا أراد الانصراف وإليه ما قوله
صلى الله عليه وآله وسلم من شهد
منكم الجمعة فليصل أربعاً قبلها
وبعد ما أربعاً رواه الطبراني
في الأوسط وفيه محمد بن
عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف
عند البخاري وغيره وقال الحافظ
في الفتح وورد في سنة الجمعة
التي قبلها أحاديث ضعيفة منها
عن أبي هريرة رواه البزار بالحفظ
كان يصلي قبل الجمعة أربعاً
وبعد ما أربعاً وفيه محمد بن
عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف
عند البخاري وغيره وقال الأثرم
أنه حديث واه ومنها عن ابن
عباس مثله وزاد لا يفصل في شيء
منهن أخرجه ابن ماجه بسند
واه قال النووي في الخلاصة أنه
حديث باطل وعن ابن مسعود
عنه الطبراني أيضاً مثله وفي
أسناده ضعف وانقطاع وقال
المصنف لا يصلي بعد ما في
المسجد لأنه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم كان يصرف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد وقال صاحب تنقيح المقنع من الخطابة ولا سنة
للجمعة قبلها أيضاً ولا بعد ما في كلامه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا أخرجه في كتاب
الجمعة وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية وفيها اليوم عيد ولا يصام منه فردا
وقراءة آية تنزيل وهـ ل أن في صبحها والجمعة والمنافقين فيها والغسل فيها والطيب والسواك وأحسن الشباب وتعبه
المسجد والتبكير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة والإنصات وقراءة السكف رنفي كراهة النافله وقت

الاستواء ومنع السفر قباه وتضعيف أجر الذهاب اليها بكل خطوة أجر سنة وثني عشر جهنم في يومها وساعة الاجابة وتكفير
 الاثم وانهم يوم المزيّد والشاهد والمدخر لهذه الامة وخير أيام الاسبوع وتجمع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه قال في الفتح
 وذكر اشياء أخر فيها انظر وترك اشياء يطول تتبعها اه قات وقد ذكر الشيخ محمد بن الدين النيروزي ابا دى شيخ الحافظ صاحب
 التماموس ايضا في كتابه مقر السعادة خصائص كثيرة ليوم الجمعة تبعه صاحب الهدى لانطول يذكرها
 * (بسم الله الرحمن الرحيم باب صلاة الخوف) * ١٢٧ أى كيفية تيمّن من حيث انه يحتمل في الصلاة عنده مالا

شهدتهم مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى ان اقول زال النهار فبارأيت أحد اعايب
 ذلك ولا أنكره رواه الدارقطني والامام أحمد في رواية ابنه عبيد الله واحتج به وقال
 وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية انهم صلوها قبل الزوال (أثر عبد
 لله بن سيدان السلي في معال لان البخاري قال لا يتابع على حديثه وحكي في الميزان عن
 بعض العلماء انه قال هو مجهول لا حجة فيه قوله حين غيل الشمس فيه اشعار بمواظبته
 صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة اذا زالت الشمس قوله كان في الجمعة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم ترجع الى القائله فتميل وفي لفظ البخاري كتابه بكر بالجمعة
 فيقول بعد الجمعة وفي لفظه أيضا كان في مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة ثم
 تكون القائله وظاهر ذلك انهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار قال الحافظ لكن طريق
 الجمع أولى من دعوى التمارض وقد تقرّر ان التبركيز يطلق على فعل الشيء في أول وقته
 أو توقيفه على غيره وهو المراد هنا والمعنى انهم كانوا يدعون بالصلاة قبل القبول بخلاف
 ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرفانهم كانوا يقيمون ثم يصلون لمشرعية الابرار
 اه والمراد بالقائله المذكرة في الحديث نوم نصف النهار قوله اذا اشتد البرد بكر
 بالصلاة أى صلاحا في أول وقتها قوله واذا اشتد الحر أبردا بالصلاة يعنى الجمعة يتمم أن
 يكون قوله يعنى الجمعة من كلام القابلي أو من دونه أخذ القائله مما فهمه من التسوية
 بين الجمعة والظهر عند أنس وبؤيده ما عند الامام علي عن أنس من طريق أخرى وابس
 فيه قوله يعنى الجمعة قوله فيجمع هو بتشديد الميم المكسورة قوله تتبع النبي فيه تصريح
 بأنه قد وجد في ذلك الوقت في يسير قال النووي انما كان ذلك لشدة التعب وكبر وقصر
 حيطانهم وفي رواية للبخاري ثم تنصرف وليس للبعيطان ظل يستظل به وفي رواية لمسلم
 وما نجد فينا يستظل به والمراد في الظل الذي يستظل به لاني أصل الظل كما هو الاكثر
 الاغلب من توجه النبي الى القبول والزائدة ويدل على ذلك قوله ثم يرجع تتبع النبي فيقول
 وانما كان كذلك لان الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بها الا بعد تومنها
 الوقت فلا دلالة في ذلك على انهم كانوا يصلون قبل الزوال قوله ما كان ثقيل ولا تغدى الا
 بعد الجمعة فيه دلائل لمن قال بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال الى ذلك ذهب أحمد بن حنبل
 واختلاف أصحابه في الوقت الذي تصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو

يحتمل فيها عند غيره وقد جاءت في
 كيفية تيمّن أسبوعية عشر نوحا قال في
 الفتح وقد بيناه شيخنا أبو الفضل
 في شرح الترمذي لم يكن يمكن
 تداءلها ومن ثم قال الحافظ ابن
 القيم رحمه الله في زاد المعاد
 أصولها ست صفات وبلغها
 بعضهم أكثر وهو لا كمالا وأما
 اختلاف الرواة في قصة جعلها
 ذلك وجهان فعمله صلى الله عليه
 وآله وسلم وانما هو من اختلاف
 الرواة قال في الفتح وهو مذاهب
 المعتمد والمسه أشار شيخنا بقوله
 يمكن أن تشهد داخل وحكي ابن
 القصار ما لا يخفى ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاها عشر
 مرات وقال ابن العربي صلاها
 أربعة وعشرين مرة وقال الخطابي
 صلاها في أيام مختلفة باث كمال
 متباينة يتحرى فيها ما هو الاحوط
 للصلاة وأبلغ للعناية فهي على
 اختلاف صورها منقطة المعنى
 اه (عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قال غزوت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل) أى جهة (نجد) بارض

١٨ قيل غطمان وهو كل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة الى العراق وكانت الغزرة ذات الرقاع وأول ما صليت
 صلاة الخوف فيها سنة أربع أو خمس أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه الرازي انهم آخر الغزوات ليس يصح وقد
 أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط (فوازينا العدو) بالزاي أى قاتلناهم بالوحدة (فصافناهم) فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصلي لنا) أى لاجلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر علي أى الى حيث لا تبلغهم سهام
 العدو (وأقيمت طائفة على العدو) ويرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم عن) معه وسيدتين) ثم ثبت قائما (ثم

انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الى الثانية منتهباً أو عقب رفعه من السجدة (مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم في وجهه العذر (بخاراً) أي الطائفة الاخرى التي كانت تحرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منتهز لها (فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة سجدة سجدة ثنتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجدة سجدة ثنتين) وفي المغازي ما يدل على انها كانت العصر وظاهر قوله فقام كل واحد الخ انهم اتوا في حالة واحدة ١٣٨ ويحتمل انهم اتوا على التماقب وهو الراجح من حيث المعنى والافضل من

تضييع الحراسة المطلوبة وان اراد الامام وحده ويرجحه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود وانظله ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فتصعدوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فدلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا اه وظاهره ان الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الاولى بعدد وقع في الراعي تبعها لغيره من كتب الفقه ان في حديث ابن عمر هذا ان الطائفة الثانية تأخرن وجاءت الطائفة الاولى فاتوا ركعة ثم تأخرن واعدت الطائفة الثانية وأتموا حال المحافظ ولم تنف على ذلك في شيء من الطرق وبهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أنهم والاوزاعي وهي موافقة لحديث سهل بن أبي حمزة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على انه لايت شرط استواء الفريقين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة

الخامسة أو وقت دخول وقت صلاة العبد ووجه الاستدلال به ان الغدا وواقب الجلالة محله ما قبل الزوال وحكموا عن ابن قتيبة انه قال لا يسمى غداً ولا قاله بعد الزوال وأيضاً قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كافي مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمر بن الخطاب رضي الله عنه انهم اقامت ما حفظت من القرآن المجيد الامن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأها على المنبر كل جمعة وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم يذكركم بياوم الله وكان يصلي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين كما ثبت ذلك عنده مسلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس ولو كانت خطبته وصلاية بعد الزوال لما انصرف منها الا وقد صار للعبد ان يظل يستظل به وقد خرج وقت الغدا والقائه وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيرجعون عند الزوال ولا يلجئ الى التأويلات المتعسفة التي ارتكبوها الجهود واستدلوا لهم بالحديث القاضية بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعد الزوال لا ينفي الجواز قبله وقد أغرب ابن العربي فنقل الاجماع على انها لا تجب حتى تزول الشمس الاما نقل عن أحمد وهو مردود فانه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن سالم انه قال صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال خشيت عليكم الحار وأخرج من طريق مسعود بن سويد قال صلى بنا معاوية بالجمعة ضحى وكذلك روى عن جابر وسعيد بن زيد كافي رواية أحمد التي ذكرها المصنف وروى مثل ذلك ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن أبي وقاص قوله وعن عبد الله بن سيدان السلي أخرج هذا الاثر أيضاً أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة قال المحافظ ورجاله ثقات الا عبد الله بن سيدان فانه تابعي كبير الا انه غير معروف المدة قال ابن عدي يشبهه المجهول وقال البخاري لا يتابع على حديث وقد عارضه ما هو أقوى منه روى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة انه صلى مع أبي بكر وعمر حين تزول الشمس واستاءه قوى

(باب تسليم الامام اذا رقى المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال المأمومين له)

بها في ذلك والطائفة تطابق على التيسيل والكنية حق على الواحد ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لاجدهم ان يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يه في صلاة الخوف جماعة على القول باقل الجماعة مطاقاً لكن قال الشافعي اكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لانه أعاد عليهم ضمهم الى جمع في قوله أسلمتهم ذكره النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجودها لا ينسكاب أمور كثيرة لا تغتفر في غيرها ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج الي معظم ذلك وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ورد بها ابن عبد البر هذه

السكينة الواردة في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الجمعة والاربعاء في أن الماء وملائكة قبل سلامه وعن
أحمد بن حنبل ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي قبل المزمع أو قبل المزمع أو قبل المزمع أو قبل المزمع أو قبل المزمع أو قبل المزمع
الشافعية ولم يثبتوا صحة شيء على شيء قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر ومروان بن معاوية وأبو جهم وكذا ابن حبان في صحيحه
وزادنا ما قال ابن حزم صححه في أربعة عشر وجهاً أي في جرحه فقد روى عن ابن العربي في التبيين ما فيه إروايات كثيرة بعضها
ست عشرة رواية مختلفة ولم يثبتوا في شرح لم يثبتوا ولم يثبتوا ١٣٩ أي إذا زاد أبو الفضل وسبها آخره صارت

سبعة عشر وجهاً كما تقدم وذكر
التسلا في الارشاد فترويات
الذقة في ذلك وفي كتب الذقة
تفاصيلها أكثر وتروى لا يثبت
هذا المشرح المختصر بسطها قال
الشوكاني رحمه الله في شرح الدرر
صلاة الخوف قد صلاها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم على
صفات مختلفة وقد صححتم أنواع
ثم ذكرها قال وكما يجوز في لسانها
وردت على ألقاب كثيرة وكل نحو
روى عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فهو جائز فعمل الإنسان
ما هو أخف عليه وأدق بالمصلحة
حالتهم وإذا اشتد الخوف وانهم
القتال صلاها الرابح والراكب
ولوا غير القبلة ولو بالإيماء
ويقال لها عند التمام القنال
صلاة المسايغ اه وقال في
السبل الجرار وردت على ألقاب
مختلفة وثبت فيها صفات فإياها
فعل المدلولون فقد أجزأهم وقد
ذكرنا ما ورد فيها من الأنواع في
شرحنا للمنتقى وذكرنا ما صح
من ذلك فليرجع إليه فان أراد
محتاج إلى تطويل يخاف ما هو

عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صعد المنبر لم يروا ابن ماجه
وفي اسناده ابن ابي عمير وهو الأثر في سننه عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مرسلاً الحديث أخرجه المزمع عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن مجاهد عن
الشعبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل
الناس فقال السلام عليكم وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلاً واسناده ابن
ماجه فيه ابن ابي عمير كما قال المصنف وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر عند ابن عدي ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نادى من المنبر لم يروا عن عبد المنبر ثم صعد فإذا
استقبل الناس بوجهه لم يروا ثم قدم وأخرجه أيضاً الطبري والبيهقي في مسنده عيسى بن
عبد الله الأنصاري وقد ضعفه ابن عدي وابن حبان وفي الباب أيضاً عن عطاء مرسلاً
كما قال الحافظ في التلخيص وقال الشافعي بلغنا عن سلمة بن الأكوع أنه قال خطب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتين وجلس جلستين وسكى الذي حدثني قال
استوى صلى الله عليه وآله وسلم على الدرجة التي تلى المصراع قائماً ثم جلس على
المصراع حتى فرغ المؤذن من الأذان ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية
والحديث يدل على مشروعية التسليم من الخطيب على الناس بعد أن يرقى المنبر وقبل أن
يؤذن المؤذن وقال في الانتصار بعد فراغ المؤذن وقال أبو حنيفة ومالك أنه مكروه قالوا
لأن سلامه عند دخول المسجد من عن الأعادة وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال
كان الله يوم الجمعة أوله اجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم روى بكر وعمر فإما كان عثمان وكثير الناس زاد الله الثالث على الزوراء ولم يكن
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غير واحد روى البخاري والشافعي وأبو داود وفي
رواية لهم فإما كانت خلافة عثمان وكثروا أخرجه عن يوم الجمعة بالاذان الثالث فاذن به
على الزوراء ثبت الأثر على ذلك ولا جد والنسائي كان بلال يؤذن إذا جلس النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على المنبر ويقوم إذا نزل وعن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم روى ابن ماجه
حديث عدي بن ثابت قال ابن ماجه أربعة وأن يكون متصلاً قال ووالد عدي لصحبه له

الفرض لنا من التبيين على الصواب ولا رشاد إلى الحق ولا وجه لا تقتصر على أي صفة دون صفة فان ذلك تضيق
له أثر قدوسها الله تعالى على عباده اه ورواه هذا الحديث الأربعة عصيان ومديان وفيه التحديث والاخبار والعنونة
والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي (وعنه) أي عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنه في رواية قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وإن كانوا أي العلماء) أكثر عند اشتداد الخوف (من ذلك)
أي من الخوف الذي لا يمكن معه القيام في موضع ولا إقامة هفت (فأبوا) حينئذ حال كونهم (قياماً) على أقدامهم (وربما)

على قواهم لان فرض النزول سقط ولمس في آخر هذا الحديث قال ابن عمر فاذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركبا أو قائما
 يوشى إيماء وزاد مالك في الوطأ في آخره أيضا - - - - - تقبل القيلة أو غير مستقبلا أو المراد انه اذا اشتد الخوف والقهم القتال أو
 اشتد الخوف ولم يأمن أن يدركوه لم يورلوا أو انقسوا فليس لهم تأخير الصلاة عن وقتها بل يصلون ركبا أو مشاة ولهم ترك
 الاستتقبال اذا كان بسبب القتال والإيماء عن الركوع والسجود عند العجز للضرورة وبكون السجود أخذ من الركوع
 ليعتبر انما انصرف عن القبلة بلحاظ الدابة ١٤٠ وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة

ان يراد بانه جده أبو أيه فله حجة على رأي بعض الحفاظ من المتأخرين وأخرج نحوه
 الترمذي عن ابن مسعود بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استوى على
 المنبر استقبلناه بوجوهنا وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف قال الترمذي
 ذاهب الحديث قال ولا يصح في هذا الباب شيء قال الحفاظ في بلوغ المرام وله شاهد من
 حديث البراء عند ابن خزيمة ١٥ وفي الباب عن أبي سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي
 قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يوما على المنبر وجلسنا حوله بوب عليه
 البخاري باب استقبال الناس الامام اذا خطب وفي الباب أيضا عن مطيع أبي يحيى عن
 أبيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام استقبلناه بوجوهنا
 ومطيع هذا مجهول وقد تقدم من حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يستقبل الناس بوجوهه قوله كمال النداء يوم الجمعة في رواية لابن خزيمة كان ابتداء
 النداء الذي ذكره الله تعالى في القرآن يوم الجمعة وله في رواية كان الاذان على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر اذانين يوم الجمعة ونصر الاذانين
 بالاذان والاقامة يعني تغليبا قوله اذا جلس الامام قال المهاب الحكيمة في جعل الاذان
 في هذا المحل ليعرف الناس خلوص الامام على المنبر فيمنع من له اذا خطب قال
 الحفاظ وفيه نظر لما عند الطبراني وغيره في هذا الحديث ان بلا لا كان يؤذن على باب
 المسجد فالظاهر انه كان لاطاق الاعلام لاختصاص الانصات نعم لما زيد الاذان الاول كان
 للاعلام وكان الذي بين يدي الخطيب للانصات قوله فلما كان عثمان أي خليفة قوله وكثر
 الناس أي بالمدينة كما هو مصرح به في رواية وكان أمره بذلك بعدمضي مدة من خلافه
 كما عند أبي نعيم في المستخرج قوله زاد النداء الثالث في رواية فامر عثمان بالنداء الاول
 وفي رواية التانين الثاني أمر به عثمان ولا منافاة لانه سعى بالشابعية لكونه مريدا أو
 باعتبار كون فعله مقصدا على الاذان والاقامة وثانيا باعتبار الاذان الحقيق في الاقامة
 قوله على الزوراء ينتخ الزاوي وسكون الواو بعد هاء عمدة قال البخاري هي موضع
 سوق المدينة قال الحفاظ وهو المعقد وقال ابن بطال هو حجر كبير عند باب المسجد وروى
 عند ابن خزيمة وابن ماجه عن الزهري انه ادرك بالسوق يقال لها الزوراء وعند الطبراني
 فامر بالنداء الاول على دار يقال لها الزوراء فكان يؤذن عليها فاذا جلس على المنبر أذن

كلما صلب حول السكينة ويمذر
 في العمل الكثير لافي الصياح
 لعدم الحاجة اليه وحكم الخوف
 على نفس أو منفعة من سبيح أو
 حبة أو حرق أو غرق أو على مال
 ولولغيره كافي المجموع فكما الخوف
 في القتال ولا إعادة في الجميع
 قال الشوكاني في السبل الظاهر
 ثبوت مشروعية صلاة الخوف
 من كل امر يخاف منه وفي السفر
 والحضر ولا يدل كونه صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يصلها الا من
 خوف خاص وفي أسناده على
 انه الاتصلي من خوف من غير
 آدمي ولا تصلي في الحضر فان
 العلة التي شرعت لها كائنة في
 الجميع ولا يصح التمسك بانه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يصلها في
 المدينة مع اشتداد الملاحة
 والمدافعة لانه صلى الله عليه وآله
 وسلم اشتغل هو وأصحابه بدافعة
 الاشراب حتى قال عمر يا رسول
 الله ما كنت أصلي العصر حتى
 كادت الشمس تغرب وقال له النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والله ما
 صليتها قال جابر فقامنا بطعام

فتوضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وقرأنا فصل العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
 المغرب هكذا في البخاري من حديث جابر وفي الوطأ ان الذي فاتهم الظهر والعصر والمغرب وانهم صلوا بعد هدوء من الليل
 وأيضاً قد أخرج النسائي وابن حبان من حديث أبي سعيد ان ذلك كان قبل ان ينزل قوله تعالى فربنا أوامرا مشترطاً ان
 تكون صلاة الخوف في آخر الوقت فلا دليل على ذلك بل تنه عن أول الوقت ووسطه وآخره على حسب ما يقتضيه الحال وأما
 اشتراط كونهم محققين وطالين غير مطلوبين فلم يرد ما يدل على ذلك وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من

المراتب وهو ظاهراً للكفار وغير مطلوب له ور واخذت الباب ما بين يديه وكوفي ومكي ومذني وقبيلته التمسك به
والعذبة والتول وأخرجه مسلم والنسائي والله اعلم (وعنه) اي عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) لما رجع من الحزب) غزوة الخندق سنة اربع الى المدينة ووضع المساكن السلاح وقال له جبريل عليه
السلام ما وضعت المسالك الا بعد ان الله يأمرك ان تسير الى بني قريظة فاني عائد اليهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لا تصابه (لا يصيبن أحد) منهم العصر الا في بني قريظة (نوبة من اليوم) ١٤١ (فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال

سؤفه الاول فاذا نزل اقام الصلاة قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا به عمل عنة
جميع البلاد اذ ذلك لكونه كان خليفة مطاع الامراء لكن ذكرنا كما هي ان اول من
أحدث الاذان الاول بمكة الجاهلية وبالبصرة زياد قال الحافظ وبلغني ان أهل الغرب الادنى
الا ان لا تأذين عندهم سوى مرة ودرى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال الاذان الاول
يوم الجمعة بدعة فيحتمل ان يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل ان يريد انه لم يكن
في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة وتبين بما مضى ان
عثمان أحدثه لعلام الناس بدخول وقت الصلاة فقام على بقية الصلوات والحق الجمعة
هم ساروا بقي خصوصية الاذان بين يدي الخطيب واماماً أحدث الناس قبل الجمعة من
الدعاء اليه بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد دون
بعض واتباع السلف الصالح أولى كذا في الفتح وقد روى عن معاذ ان عمر هو الذي
أحدث ذلك واستأذنه مطيع ومعاذ أيضاً خرج من المدينة الى الشام في أول غزوا الشام
واحدة في الشام الى ان مات في طاعون عواس قولا غير مؤذن واحد فيه انه قد اشتره
كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن ام مكتوم وسعد
انقرضوا أبو محمد ذرة وأجيب بانه أراد في الجمعة وفي مسجد المدينة ولم يتدل ان ابن أم
مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة بل الذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال وأبو محمد ذرة جعله
صلى الله عليه وآله وسلم مؤذناً بمكة وسعد جعله بقبيلة اسد قبله أصحابه بوجوههم فيه
مشروعية استقبل الناس للخطيب حال الخطبة وأحاديث الباب وان كانت غير بالغة
الى درجة الاعتبار فقد شددت على السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر وهذا
كلاجماع وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وغيرهم يستحبون استقبال الامام اذا خطب وهو قول سفيان الثوري
والشافعي وأحمد واسحق قال العراقي وغيرهم عطاء بن أبي رباح وشريح ومالك والاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر وابن زيد بن أبي هريرة وأصحاب الرأي وروى عن ابن المسيب
والحسن انهم ما كانوا يخرفان اليه وهل المراد استقبال السامعين للخطيب ان يستقبله
من يوجهه أو جميع أهل المسجد حتى ان كان في الصف الاول وانه في وان طالت
الصلاة فيخرفون بآذانهم أو بوجوههم لسماع الخطبة قال العراقي والظاهر ان المراد
بذلك من يسمع الخطبة دون من بعده فلم يسمع فاستقبل القبلة أولى به من توجهه

بعضهم لانصلي حتى نأتيها) علا
بقاخر قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يصلي أحد لان التزول
معصية لا امر الخالص بالامر
نحو وعموم الامر بالصلاة أو
وقتها بما اذا لم يكن عذر بدليل
أمرهم بذلك (وقال بعضهم بل
نصلي) نظرا الى المعنى الى
ظاهر النظر (لم يرد من ذلك) مبنيا
للمعقول كما مضطه العيني
والبرماوى ومبنيا للافعال كما
ضبطه في المصابيح قال القسطلاني
والمعنى ان المراد من قوله لا يصلي
أحد كم لا يزم وهو الاستحجال في
الذهاب لبني قريظة لاسيما
ترك الصلاة كانه قال صلوا في بني
قريظة الا ان يدر كحكم وقتما قبل
ان تصلوا اليها فجاءوا بين دليلى
وجوب الصلاة وجوب الابراء
فهو لو اركبنا لانهم لم يتركوا الصلاة
لكان فيه مضادة لا امر بالامر
وصلاة لراكب مفضية للايماء
فطابق الحديث الترجمة لكن
عورض بانهم لم يتركوا الركوع
والسجود فطابقوا قوله تعالى
اركعوا واسجدوا وأجيب بانه عام

مخصص بدليل كما ان الامر بتأخير الصلاة الى اتيل بن قريظة خص بما اذا لم يخش القوت والقول بانهم صلوا ركعاً فالابن المنذر
قال في الفتح وفيه نظر لانه لم يصرح لهم بترك التزول فلعلهم فهموا ان المراد بامرهم ان لا يصلوا العصر الا في بني قريظة
المباغية في الامر بالامر في ذلك مضادة لاسا مروا به ودعوى انهم صلوا ركعاً محتاج الى دليل ولم أره سريحا في شيء
من طرق هذه القصة اه (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحداً) وفي رواية احداً (منهم) لا التاركين

لاول الوقت - لا يظاها في ولا الذين فهم والله كناية عن الجملة قال النووي لا احتياج به على اصابه كل مجمل لانه لم يصرح
 باصابته بل ترك التعنيف ولا خلاف ان المجمل لا يعنف ولو اخطأ ذنبه وسعه قال وأما اختلافهم فسيب تعارض الأدلة
 عندهم قاله - لا تامة مودها في الوقت والمفهوم من لا يصلح المبادرة فاخذ بذلك من صلي غلوف قوات الوقت والاشترى
 آخر وهما لا بالامر بالمبادرة لبق قرينة اه ذات ودل ترك التعنيف على صحة من عل ظاهر اللفظ وعلى ان أهل الظاهر الذين
 بعده لم ينظروا في الكتاب العزيز والسنة ١٤٢ المظهرة ولا يقولون بالقياس غير مألوفين خلافا لمن لا يهتم ودعهم من المقالة

واستشكل قوله هذا العصر مع
 فاني لم الظاهر والجواب ان
 ذلك كان بعد دخول وقت الظاهر
 فقبل لمن صلاحها بالمدينة لا تصل
 العصر الا في بقى قرينة ولمن لم
 يصلها لا تصل الظاهر الا فيهم
 وبسط الكلام في ذلك الحافظ
 في المغازي من فتح الباري
 والقسط لاني أيضا فيم ارواة
 هذا الحديث ما بين بصري
 ومدني وفيه الحديث والغنعة
 والقول وأخرجه مسلم كالجاري
 في المغازي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

ثبتت البسملة هذا الغير أبي ذر عن
 المسنن في الفتح

(كتاب العيدين)

عيد الفطر وعيد الاضحية
 مشتق من العودلة ذكره كل
 عام وقيل لعود السهر وبعوده
 وقيل لسكونه عوائد الله على عباده
 فيه وجه أعيا دوا نجا جمع بالباء
 وان كان أصله الواو لوزوم في
 الواحد وقيل للشرق بينه وبين
 أعواد الخشب (عن عائشة

لجهة الخطبة وروى عن الامام شرف الدين انه يجب على العدد الذين تمنع عليهم الجمعة
 المواجهة دون غيرهم وأرجب الاستقبال المذكور أبو الطيب الطبري مبرج بذلك في
 تعليقه

*(باب اشتمال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة)*

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو اجذم رواه أبو داود وأحمد بن حنبل وفي رواية الخطبة التي ليس فيها الحمد كالبذر
 الجذم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال تشبه بدليل شهادة) الحديث أخرجه أيضا
 باللفظ الاول النسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي واختلف
 في وصله وارساله فرجح النسائي والدارقطني الارسال واللفظ الاخر من حديث الباب
 حسنه الترمذي وأخرج ابن حبان والعسكري وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا كل أمر
 ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع وفي الباب عن كعب بن مالك عند الطبراني
 في الكبير والرهاوي مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع قوله اجذم روى
 بالخاء المهملة وبالجيم المججمة ثم بالذال المعجمة والاول من الجذم وهو القطع والثاني
 المارديه الداء المعروف شبهه الكلام الذي لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى بانسان مجذوم
 تنقيح اعنه وإرشادا الى استفتاح الكلام بالحمد قوله ليس فيها شهادة أي شهادة ان لا اله الا
 الله وان محمدا رسول الله وقد استدل المصنف بالحديث على مشروعية الحمد لله في الخطبة
 لانها في الرواية الاولى داخلة تحت عموم الكلام وسبأ في الخلاف في ذلك ويان ما هو الحق

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تشهد قال الحمد
 لله تسعة مئة وتسعة مئة ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهده الله فلا مضل له ومن يضلل
 فلا هادي له وأشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا
 بين يدي الساعة من بطع الله تعالى ورسوله فقد رشده ومن يعصم ما فاته لا يضره ان نفسه
 ولا يضر الله تعالى شيئا وعن ابن شهاب رضي الله عنه انه سئل عن تشهد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يوم الجمعة فذكر نحوه وقال ومن يعصم ما بقده غوى رواه أحمد وأبو داود) الحديث

رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله (يوم مني) (وعبدى جاريان) من جوارى الاول
 الانصار أرى دون البلوغ والطبراني من حديث ام سلمة احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين للسلي انهم اكانت لعبد الله
 ابن سلام وفي العيدين لانها أبي الدسيان طريق فليج عن هشام بن عروة وحامية انهم اتفقتا واسناد صحيح قال الحافظ ولم
 اتف على تسمية الاخرى لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ثبت عليه في كتاب النكاح ولم يذكر حامية الذين صنفوا
 في الصحابة وهي على شير طهم اه زاد القسط لاني نعم ذكر الذهبي في التجر يد حامية أم بلال اشتراها أبو بكر وعتقه (تغنيان)

أى ترفعان أصواتهم باناشاد العرب وهو قريب من الحداد وفى رواية الزهرى تدفقان أى تضربان بالدف بضم الدال والمسلم
يغنيان يدف وللنساء يدفين ويقال للدف أيضا الكبر بال بكسر الكاف وهو الذى لا جلال فى فيه فان كانت فيه فهو المزهر
(بقائه) بكسر المعجمة والمدنيوم (بهاث) بضم الباء وفتح العين بالصرف وعدمه وقال عياض أجمعهم أبو عبيد وحده وقال ابن
الثير أجمعهم الخليل لكن جزم أبو موسى فى ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية بأنه تصحيف اه وهو اسم حصن رفع الحرب
عنه بين الأوس والخزرج وكان به مقتلة عظيمة وانتصر الأوس على الخزرج ١٤٣ واستمرت المقتلة مائة وعشرين سنة

حتى جاء الإسلام فالت الله بينهم
بركة المي صلى الله عليه وآله وسلم
كذا ذكره ابن اسحق وتبعه
البرماوى وجاعة من الشراح
ونعقب بما رواه ابن سعد بأسانيد
ان المغيرة السبعة أو الثمانية الذين
أقوه صلى الله عليه وآله وسلم على
أول من أقمه من الأنصار كان من
جيلة ما قالوه لما دعاهم الى
السلام والعهدة انما كانت وقعة
بعث عام الأول فوعدك الموسم
القبال فقدموا فى السنة التى
تليها فبايعوه البيعة الاولى ثم
قدموا الثانية فبايعوه وهاجز
صلى الله عليه وآله وسلم فى أوائل
التى تليها فدل ذلك على ان وقعة
بعث كانت قبل الهجرة بثلاث
سنين وهو المعتقد وفى الفتح مزيد
بيان لذلك (فاضطجع) صلى الله
عليه وآله وسلم (على القراش)
وفى رواية الزهرى انه تغشى
بشويه وفى رواية مسلم تسبحى
أى التفت بشويه (وحول وجهه)
للأعراض عن ذلك لان مقامه
يقضى ان يرتفع عن الاصغاء
اليه لكن عدم انكاره يدل على

الأول فى اسناده عمران بن داود أبو العوام البصرى قال عفان كان ثقة راسخا شديدا
بخارى وقال يحيى بن معين والنسائى ضعيف الحديث وقال مرة ليس بشئ وقال يزيد
ابن زريع كان عمران حرويا وكان يرى السيف على أهل القبلة وقد صحح اسناده هذا
الحديث النورى فى شرح مسلم والحديث الثانى مرسل قولاه فقد رشح بكسر الشين
المعجمة وفتحها مقولاه ومن بعضهم ما فيه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله ويؤيد
ذلك ما ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالفاظ أن يكون الله تعالى ورسوله
أحب اليه مما سواه وما ثبت أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر مناديا ينادى يوم
خير ان الله ورسوله ينميانكم عن طوم الجمر الاهلية وامامانى صحيح مسلم وسنن أبى
داود والنسائى من حديث عدى بن حاتم ان خطيبا خطب عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فقد غوى فقال له صلى الله
عليه وآله وسلم لم ينس الخطيب أنت قل ومن يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى فغمد
على ما قال النورى من ان سب الانبياء عليه ان الخطبة شأنها البسط والابضاح
واجتناب الاشارات والرموز قال ولهذا ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
اذا نكلم بكلمة أعادها ثلاثا فسمع عنه قال وانما انى الضمير فى مثل قوله أن يكون الله
ورسوله أحب اليه مما سواه ما لانه ليس خطبة وعقا وانما هو تعاليم حكم فكل ما قل
لفظه كان أقرب الى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فانه ليس المراد حفظها وانما يراد
الاتعاظ بها وانكته يراد عليه انه قد وقع الجمع بين الضمير بين من صلى الله عليه وآله وسلم
فى حديث الباب وهو وارد فى الخطبة لافى تعليم الاحكام وقال القاضى عياض وجاعة
من العلماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على الخطيب تشريكه فى الضمير
المقتضى للتسوية وأمره بالاعطاف تعطف الله تعالى بتقديم اسمه كما قال صلى الله عليه وآله
وسلم فى الحديث الآخر لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ولكن ليقل ما شاء الله ثم ما شاء
فلان ويرد على هذا ما قدمنا من جهة صلى الله عليه وآله وسلم بين ضمير الله وضميره ويمكن
أن يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على ذلك الخطيب التشريك لانه فهم
منه اعتقاد التسوية فنهى على خلاف معتقده وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم
رسوله ليهل بذلك فساد ما اعتقده قوله فقد غوى بفتح الواو وكسر هاو الصواب الفتح كما
فى شرح مسلم وهو من التثنية وهو الانهم ما فى الشر وقد اختلف أهل العلم فى حكم خطبة

تسوية مثله على الوجه الذى أقره اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والاصل التزم عن اللعب والله وحيه
على ما ورد فيه النص وقما وكيفية تعمله لا مخالفة الاصل (ودخل أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فانتهرني) أى اتقيرها
لهما على الغناء والزهرى فانه رهما أى الطارئين ليعلموا بذلك والظاهر على طريق الجمع انه شرك بينهما فى الزجر (وقال
من مارة الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر الميم آخره ما تأييد يعنى الغناء أو الدف لان المزمار والمزمار
مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له ضمير ويطعن على الصوت الحسن وعلى الغناء وأضافها الى الشيطان لانها تلهى القلب

عن ذكر الله تعالى وهذا من الشيطان وهذا من الصديق رضي الله عنه انكار ما سمع مع هذا على ما تقر عنده من محرم
الله والغناء مطلقا ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم أقر من على هذا القدر اليسير **ك**ونه دخل فوجده مضطجعا
فظنه نائما فتوجه له **الانكار** ولا جد فقال يا عبد الله آمن من مور الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
الفرطبي المزمو والصوت ونسبته الى الشيطان ذم على ما ظهر لابي بكر وضبطه عياض بن ضم الميم وحكى فقها (فاقبل عليه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه

وفي رواية فليج فكشف رأسه
وقد تقدم انه كان ملتقا (فقال)
يا أبا بكر (دعهما) أي الجاريتين
ولابن عسا كردهما أي عائشة
وزاد في رواية هشام يا أبا بكر
ان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا
فعره صلى الله عليه وآله وسلم
الحال مقرونا ببيان الحكمة بانه
يوم عيد أي يوم سرور وشرعى فلا
يشكر فيه مثل هذا كما لا يشكر
في الاعراس قال في الفتح ففيه
تعليل الامر بتركهما وايضا
خلاف ما ظنه الصديق انه ما
فعلنا ذلك بغير علمه صلى الله عليه
وآله وسلم لكونه دخل فوجده
مغطى بثوبه فظنه نائما فتوجه
الانكار على ابنته من هذه
الوجه وبهذا يرتفع الاشكال
على من قال كيف ساء للصديق
انكار شيء أقره النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وتكاتب جوابا
لا يخفى تعسفه وفي قوله اسكل
قوم أي من الطوائف وقوله
عيدا كالنير وزوال مهر جان وفي
النسائي وابن حبان باسناد

الجمعة فذهبت الفترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الوجوب ونسبته القاضى عياض
الى عامة العلماء واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالاحاديث
الصحيحة وثبتا سقرا انه كان يخطف في كل جمعة وقد عرفت غير هذا من مجرد الفعل
لا يفيد الوجوب واستدلوا ايضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي
وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صفة الصلاة
فيه الا الا امر بابتاع الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليهم او الخطبة ليست بصلاة
واستدلوا ايضا بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ونعبد له عظيمة بيان للمجمل وبين ان العمل
الواجب واجب ورد بان الواجب بالامر هو الذي فقط وتعتب بان السعي ليس مأمورا به
لذاته بل لمتعلقه وهو الذكر وتعتب بهذا التعقب بان الذكر المأمور باله هو الصلاة
غاية الامر انه متردد بين امرين الخطبة وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والنزاع في
وجوب الخطبة فلا يتخص هذا الدليل للوجوب فالظاهر ما ذهب اليه الحسن البصري
وداود الظاهري والجويني من ان الخطبة مندوبة فقط واما الاستدلال للوجوب
بحديث أبي هريرة المذکور في أول الباب وبحديثه أيضا عند البيهقي في دلائل النبوة
مرفوعا حكاية عن الله تعالى بلانظ وجعلت أمتك لا تجوز لهم خطبة حتى يشهدوا ذلك
عبدى ورسولى فوهم لان غاية الاول عدم قبول الخطبة التي لا جد فيها غاية الثاني عدم
جواز خطبة لاشهادة فيها بانه صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله والقبول والجواز
وعدمها الاملازمة بينهما وبين الوجوب قطعاً (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطف قائما ويجلس بين الخطبتين وقرأ آيات ويذكر
الناس رواه الجماعة الا البخارى وانترمذى قوله يخطف قائما فيه ان القيام حال الخطبة
مشروع وسياق الخلاف في حكمه قوله ويجلس بين الخطبتين فيه مشروعية الجلوس
بين الخطبتين واختلاف في وجوبه فذهب الشافعي والامام يحيى الى وجوبه وذهب
الجمهور الى انه غير واجب استدلال من أوجب ذلك بفعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله
صلوا كما رأيتموني أصلي وقد قدمنا الجواب عن مثل هذا الاستدلال وانه غير صالح لاثبات
الوجوب قوله بين الخطبتين فيه ان المشروع خطبتان وقد ذهب الى وجوبهما المعتز
والشافعي وحكى المراتى في شرح الترمذى عن مالك وأبي سفيان والاوزاعي والحق

صحیح عن أنس قدّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة
ولهم يومان يلعبون فيه ما فقال قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما يوم الفطر والاضحى واستنبت منه **ك**راهة الفرح
في أعياد المشركين والنسب بهم وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسبي من الخطبة فقال من أهدى فيه بيضة الى مشرك
نعتيما اليوم فقد كفر بالله واستنبت من تسمية أيام منى أيام عيد مشروعية قضاء الصلاة العيد فيها المن فاته واستدل جماعة
من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعها آلة وبغير آلة يكتفي في رد ذلك بتفسير عائشة بقوله وليس يا عبيتين

فنفث عنهم ما من طريق المعنى ما ثبتته لهم بالانقضاء لان الغناء يطلق على رفع الصوت على المترنم الذي تسميه العرب النصب
بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحذف ولا يسمى فاعله مغنيا وانما يسمى بذلك من يشد بقطيعة وتكسر وتهمج وتشويق
لما يسميه تعريض بالقوافي أو تصريح قال القرطبي قولها ليستا بغنيتين أي ليستا بمن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات
المعروفات بذلك وهذا من المنكر زعم الغناء المعتاد عند المشركين به وهو الذي يحرك الساكن ويحث الكامن وهذا النوع
إذا كان في شعره وصف محاسن النساء والخمر وغيرهما من الامور المحرمة ١٤٥ لا يختلف في تحريمه قال وأما ما ابتدعه

الصوفية في ذلك فن قبيل مالا
يختلف في تحريمه لكن المقوس
الشهوانية غلبت على كثير من
ينسب الى الخبيث حتى لقد ظهرت
من كثير منهم فحالات الجبان
والاصممان حتى رقصوا بحركات
متطابقة وتقطيعات متلاحقة
وانتهى التوافق بقوم منهم الى
ان جعلوها من باب القرب
وصالح الاعمال وان ذلك يثمر
سفي الاحوال وهذا من التحقيق
من آثار الزندقة وقول أهل
الخرفة والله المستعان انتهى
ويأتي أن يعكس من ادهم ويقرأ
سبي بالماء عوض النون وأما
الآلات فالكلام على اختلاف
العلماء فبما عند الكلام على
حديث المعازف في كتاب
الاشربة وقد حكى قوم الاجماع
على تحريمها وحكى بعضهم عكسه
ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف
في العرس ونحوه اباحة غيره من
الآلات كالعود ونحوه انتهى
كلام الحافظ في الفتح (فلما غفل)
أبو بكر (فغزتهم ما فخر جتلا) وفي
الحديث من القوائد مشروعية

ابن راهويه وأبي ثور وابن المنذر وأحمد بن حنبل في رواية ان الواجب خطبة واحدة قال
والله ذهب جهور العلماء ولم يستدل من قال بالوجوب الا بمجرد الفعل مع قوله صلوا كما
رأيتوني الحديث وقد عرفت ان ذلك لا يثبت لاثبات الوجوب قوله ويقرأ آيات
ويذكر الناس استدل به على مشروعية القراءة والوعظ في الخطبة وقد ذهب الشافعي
الى وجوب الوعظ وقراءة آية توالي ذلك ذهب الامام يحيى ولكنه قال يجب قراءة سورة
وذهب الجوهري الى عدم الوجوب وهو الحق (وعنه) ايضاً رضى الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هي كلمات يسيرات رواه أبو داود
الحديث سيكت عنه أبو داود والمندري وهو من رواية ثيبان بن عبد الرحمن النخعي عن
سماك ورجال اسناده ثقات وفيه ان الوعظ في الخطبة مشروع وان اقصار الخطبة أولى
من اطالها وسيأتي الكلام على ذلك (وعن ام هشام بنت حارثة بن النعمان رضى الله عنها
قالت ما أخذت في القرآن المجيد الا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرؤها
كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) وفي الباب
عن يعلى بن أمية عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وعن أبي هريرة عند البراء قال خطبنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة فذكر سورة وله حديث آخر عند ابن عدي في الكامل قال
خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة وعن أبي
ابن كعب عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو
قائم يذكر يا م الله تعالى وهو من رواية عطاء بن يسار عن أبي لم يذكره وعن جابر بن عبد الله
عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقرأ في خطبته آخر الزمر
فتحرك المنبر مرتين وفي اسناده أبو بکر الكوفي واسمه عبد الرحمن بن عثمان بن أمية وقد
طرح الناس حديثه وقال أبو داود صالح وفي اسناده أيضاً عباد بن مبسر المنقري ضعفه
أحمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل بلفظ حديث جابر بن عبد الله وفي اسناده
عباد بن مبسر وهو ضعيف كما تقدم وله حديث آخر عند ابن عدي ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قرأ على المنبر والارض جميعاً قبضته الآية وفي اسناده المنكرين محمد وقد ضعفه

١٩ نيل ث التوسعة على العيال في أيام الاعياد انواع ما يحصل لهم به بسط النفوس وترويح
البدن من كثرة العبادة وان الاعراض عن ذلك أولى وفيه ان اظهار السرور في الاعياد من شعار الدين وفيه جواز دخول
الرجل على اقمته وهي عند زوجها اذا كانت له بذلك عادة وتاديب الابنته بحضور الزوج وان تركه الزوج لان التاديب
وظيفة الآباء والعطف مشروع من الزوجات للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستحلاب مودتها وفيه ان التليد اذا رأى عند شيخه
ما يستكرمه مثله ياد الى انكاره ولا يكون في ذلك افتيات على شيخه بل هو أدب منه ورعاية لحرمة واجب الال لمصيه وفيه

فتدعى التلمذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحتمل أن يكون أبو بكر قطن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قام بنفسه أن يستيقظ في غضب على ابنته فبادر إلى سد هذه الذريعة وفي قول عائشة في آخر الحديث فلما غفل غمزته ما فخر جناد لاله على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها أو خشيت غضبه عليه ما فخر جنتها ما فخرها في ذلك بالاشارة فيما يظهر للعلماء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها واسمته تدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن ملوك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر ١٤٦ على أبي بكر سماعه بل أنكر انكاره واستقرت على أن أشارت اليه ما عائشة

النسائي وعن علي بن أبي طالب سلام الله عليه عند الطبراني في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على المبرق يائيم الكافرون وقيل هو الله أحد وفي اسناده هرون ابن عتبة قال ابن حبان لا يجوز ان يحجج به منكر الحديث وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال الدارقطني يحجج به وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وعن أبي ذر عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن أبي سعيد عند أي داود قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فجدد وسجد الناس معه قال العراقي واسناده صحيح وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الاحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة ولا خلاف في الاستحباب وانما الخلاف في الوجوب كما تقدم وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال الاول في احدها ما لا يعينها واليه ذهب الشافعي وهو ظاهر اطلاق الاحاديث والثاني في الاولى والى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي واستدلوا بما رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى وينادي عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفعلاه والقول الثالث ان القراءة مشروعة فيهما ما جاء بهما الى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي وهو الذي اختاره القاضي من المناهضة والرابع في الخطبة الثانية دون الاولى حكاه العمري ويدل به ما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحط على المنبر فيخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل قال العراقي واسناده صحيح وأجيب عنه بان قوله يقرأ معطوف على قوله يخطب لا على قوله يقوم والظاهر من احاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ آية هـ هذه السورة وهذه وهذه وهذه الآية وهذه

* (باب هيأت الخطبتين وآدابهما) *

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ثم يقوم كما يفعله اليوم رواه الجماعة) وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

بالخروج ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما اذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم عيد (القطر حتى يأكل تمرات) أي لم يسخ تحريم القطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها أول الاسلام وخص التمر لما في الخلو من تقوية الفطر الذي يضعفه الصوم ويرق القلب ومن ثم استحب بعض التابعين كعساوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الخلو مطاقا كالعسل والشرب كالاكل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو في المصلى ان أمكنه ويكره له تركه كما نقله في شرح المهذب عن نص الام (وفي رواية عنه) أي عن أنس (وبأكلهن وترا) اشارة الى التوحيد كما كان يفعله في جميع أموره تبرك بذلك وزاد ابن حبان ما خرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثا وخمساً وأوسما وزاد الحاكم أو أقل من ذلك

أولاً كثرة تراها هي أصرح في المداومة (عن البراء) بن عازب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال لنا (ان أول ما نبدأ به في يومنا هذا) أي يوم عيد الاضحى وكذا عيد الفطر (أن نصل الصلاة التي قدمنا فعلها ببر بالمستقبل عن الماضي) (ثم ترجع فنحصر) (والتعقيب يتم لا يستلزم عدم تخطأ أمر آخر بين الأمرين) (فمن فعل ذلك) أي البدء بالصلاة ثم رجع فنحصر (فقد أصاب سقمتنا ومن نحصر قبل الصلاة قائما هو لم قدمه لاله ليس من التمسك في شيء) الحديث وفيه قصة أبي بردة وهذا الحديث وقع مؤخر في الترتيب عند البخاري وقدمه الماتن هنا ولا وجه لذلك وفي

حديث بريدة عند أحمد والترمذي وابن ماجه باسناد حسنة وصححه الحسكاهم وابن حبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم النحر حتى يرجع فبأكل من نسيكته (وعنه) أي عن البراء (رضي الله عنه) قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد (الاضحى بعد الصلاة) أي صلاة العيد (فقال من صلى صلاتنا ونسكنا) بضم النون والسين أي ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فانه) أي النسك (قبل الصلاة) أي غير صحيحة أو غير مقبولة فالمراد به هنا التحقير وعدم الاعتماد بما قبل الصلاة ١٤٧ اذهوا المقترن في الغفوس وحينئذ فيكون قوله (ولانسك له) كالتوضيح

والبيان له وقال في الفتح فانه قبل الصلاة لا يجزئ ولا نسك له وفي رواية النسفي فانه قبل الصلاة لانسك له بحذف الواو وهو أوجه وأوضح (فقال أبو بردة ابن نيار) البلوى المدني (خال البراء) بن عازب (يارسول الله فاني نسكت شاق قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل) بفتح الهجمة (وشرب) بضم المجهمة وجوز الزركشي في تعليق العمدة فقها كما قيل به في أيام منى أيام أكل وشرب وتعبه في المصاييح بأنه ليس محل قياس وإنما المعتمد فيه الرواية (وأحببت أن تكون شاق أول شاة تذبح في بيتي فذبحت شاق وتغديت) من الغداء قبل أن آتي الصلاة (قال) لصلى الله عليه وآله وسلم (شأنك شاة لحم) أي فليست أضحية ولا ثواب فيها بل هي على عادة الذبح لا كل الجور من القرية فاستفيد من اضافتها إلى اللحم ثلث الأجزاء (قال يارسول الله فان عندنا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما قال انه يخطب جالسا فقد كذب فقد رآه الله صليت معه أكثر من التي صلاة رآه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما فيه ان القيام حال الخطبة مشروع قال ابن المذرو وهو الذي عليه عمل أهل العلم من علماء الأمصار انه واختلف في وجوبه فذهب الجمهور إلى الوجوب ونقل عن أبي حنيفة ان القيام سنة وليس بواجب وإلى ذلك ذهب الهاديون واسم دل الجمهور على الوجوب بحديثي الباب وبغيرهما من الأحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وروى ابن أبي شيبة أيضا عن الشعبي ان معاوية انما خطب قائما أكثر شتم بطنه ولججه ولا شك ان الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة ولكن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب كما عرفت غير مرة قوله ثم يجلس فيه من رواية الجاهل بين الخطيبين وقد تقدم الخلاف في حكمه قوله فن قال انه يخطب رواية أبي داود فن حدث أنه كان يخطب ورواية لم يكن نبأ أنه كان يخطب قوله أكثر من التي صلاة قال النووي المراد الصلوات الخمس لا الجمعة اه ولا بد من هذا لان الجمع التي صلاها صلى الله عليه وآله وسلم من عند انقراض صلاة الجمعة إلى عند موته لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه (وعن الحكم بن حزن الكافي رضي الله عنه قال قدمت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابع سبعة أو ثامن تسعة فلبثنا عنده أياما ثم نادى بالجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتو كئاعا على قوس أو قال على عصا فحمد الله وأثنى عليه كليات خفيفات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس اذكروا ان تفعلوا ولن تطيقوا كل ما أمرتم ولا يكن سددوا وأبشروا رآه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده شهاب بن حراش أبو الصلت وقد اختلف فيه فقال ابن المبارك ثقة وقال أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم لا بأس به وقال ابن حبان كان رجلا صالحا وكان من يخطئ كثيرا حتى خرج عن الاعتماد به قال الحافظ والاكثر وثقه وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن وحسن اسناده الحافظ قال وله شاهد من حديث البراء بن عازب عن أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم

عناقا) بفتح العين (الماجدعة) التي ولد المزم (هي أحب إلى) اسمها وطيب لهما وثرة قيمتها (من شاتين أفتجزئ) أي تكفي (أو تفضي عنى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) تجزئ عنك (ولن تجزئ) جذعة (عن أحد بعدك) أي غيرك لانه لا بد في فضيحة المعز من الثمن فهو مما اختص به أبو بردة كما اختص خزيمة بقيام شهادته مقام شاهدين ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وجري أصله من الكوفة وفيه الحديث والعفة والقول (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم عيد (الفطرو) يوم عيد (الاضحى إلى المصلى) موضع خارج باب المدينة بينه وبين

باب المسجد ألف: راع قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي عثمان صاحب مالك واستدل به على استحباب الخروج إلى
الصلاة لأجل صلاة العبد وأن ذلك أفضل من صلته في المسجد وأظنت صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجد
وهذا مذهب الحنفية وقال المالكية والخمالية تسن في الصلوة في البيت فبالصلاة الحرام لسمته وقال الشافعية ونعاه في
المسجد الحرام وبنت المقدس أفضل من الصلوة في البيت والشافعية والخمالية والحضر واليهما ولو سعهما ونعاهما
في سائر المساجد أن تسبعت أو حصل مطر ١٤٨ ونحوه كليل أولى لشرفها وسهولة الحضور إليها مع وسعها في الأول ومع

العد في الثاني فلو حصل في
الصلوة كان تاركاً لا أولى مع
الصلوة في الثاني دون الأول
وان ضاقت المساجد ولا عذر
كره فعلها فيها بالمشقة بالزحام
وخرج إلى الصلوة واستخلف
في المسجد من يصل بالضعفاء
كالشيوخ والمرضى ومن معهم
من الأقوياء لأن علياً استخلف
أباً مسعوداً الانصاري في ذلك
رواه الشافعي بإسناد صحيح
قال الشافعي في الام بلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يخرج في العيدين إلى
المصلى بالمدينة وكذا من بعده
الامن عند مطر ونحوه وكذا
عامه أهل البلدان الأهل مكة
ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة
المسجد وضيق أطراف مكة قال
ابن عمر بلد وكان مسجد أهل
يوسف في الاعين لم أر أن يخرجوا
منه فان كان لا يسعهم كرهت
الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى
هذا أن العلة تدور على الضيق
والسعة لا ذات الخروج إلى
الصلوة لأن المطلوب حصول

العبد قوساً فخطب عليه وطوله أحمد والغير في صحيحه ابن السكن وفي الباب عن ابن
عباس وابن الزبير عند أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الباب أيضاً عن عطاء مرسلاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب بعث على
عزته اعتماداً أخرجه الشافعي وفي أسناده لميث بن أبي سليم وهو ضعيف الحديث نفسه
منه روية الاعتماد على سيف وأوصاح الخطبة قبل والحكمة في ذلك الاشتغال عن
العبث وقيل أنه أربط البعاش وفيه أيضاً مشروعية أشغال الخطبة على الحمد لله والوعظ
وقد تقدم الخلاف في الوعظ وأما الحمد لله فذهب الجمهور إلى أنه واجب في الخطبة
وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي في البحر عن الإمام يحيى بن أبي
الخطبتين من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله أجمعاً (وعن عمار
ابن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان طول صلاة
الرجل وقصر خطبته مثمنة من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة رواه أحمد ومسلم
والثلاثة العلامة والمظنة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كانت صلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قصداً وخطبته قصداً رواه الجماعة إلا البخاري وأبو داود وعن
عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيل
الصلاة ويقصر الخطبة رواه النسائي) حديث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح
الترمذي أسناده صحيح وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند البزار أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان قصر الخطبة وطول الصلاة مثمنة من فقه الرجل فطولوا الصلاة
واقصروا الخطب وان من البيان لسكران وأنه سيأتي بعدكم قوم يطيلون الخطب
ويقصرون الصلاة وقد رواه الطبراني في الكبير وموقفاً على عبد الله قال العراقي وهو
أولى بالمولد لا اتفاق سفيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه وعن أبي امامة عند
الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث أميراً قال اقصر الخطبة
وأقل الكلام فان من الكلام بصراً وفي أسناده جميع بالفتح ويقال بالضم مصغر ابن
نوب بضم المثلثة وفتح الواو بعدها قال البخاري والمداقطني انه منكر الحديث وقال
النسائي وتروك الحديث قول مثمنة قال النووي بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نور مثمنة

بحرم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع أقصيته كان أولى (قوله شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف) صلى
الله عليه وآله وسلم من الصلاة (في قوم مقابل الناس) أي مواجهاهم ولا بن حبان من طريق داود بن قيس فينصرف إلى
الناس فأعان في صلاته ولا بن خزيمة خطب يوم عبد على رجله وفيه اشعار بأنه لم يكن أذناً في المصلى منبر ويدل على ذلك قول
أبي سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك ان أول من اتخذ منبراً في المدينة أول من
خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناء كثير من الصلوات وهذا مفضل وماني الصحيحين أصح ويحتمل أن

يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد (والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم) أي يخوفهم عواقب الأمور (ويوصيهم) أي بما تنبغي الوصية به (ويأمرهم) بالحلال وينهاهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعثا) أي مبعوثا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات لغزو (قطعة أو) كان يريدان (بأمر بشئ أمر به ثم ينصرف) إلى المدينة (قال أبو سعيد) الخلدري (فلم يزل الناس على ذلك) إلا بدءا بالصلاة والخطبة بعدها (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم ١٤٩ (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في) عيد (أضحى

أو) في عيد (فطربا أتيننا المصلى) المذكورة (إذا منبر بناه كثير ابن الصلت) بن معاوية الكندي التابعي الكبير المولود في الزمن النبوي وأما اختص كثير بناه المنبر بالمصلى لأن داره كانت في قبلتها (فاذا مروان يريد أن يرتقيه) أي يصعد (قبل أن يصلى) قال أبو سعيد (فحبذت بشويه) أي بدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة (فحبذتني فارتفع) على المنبر (فخطب قبل الصلاة فقلت له) ولا صحابه (غير ثم والله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه لأنهم كانوا يقتدون بالصلاة على الخطبة فحبه أبو سعيد على التعمين وحله مروان على الأولوية وهذا صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوعه عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا لا فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ظاهر في

أي علامة قال وقال الأزهرى والاكثرون الميم فيها زائدة وهي مفعلة قال الهروى قال الأزهرى غلط أبو سعيد في جعل الميم أصلية وورده الخطابي وقال إنما هي فاعلة وقال القاضي عياض قال شيخنا ابن سراج هي أصلية انتهى وأما كان أقصار الخطبة علامة من فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الالفاظ فيتمكن بذلك من التعبير باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة قوله فاطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة قال النووي الهمز في أقصر همزة وصل وظاهر الأمر بإطالة الصلاة في هذا الحديث المخالفة لقوله في حديث جابر بن سمرة كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا وقال النووي لا مخالفة لأن المراد بإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمنين قال العراقي أوحيت احتيج إلى التطويل لأدراك بعض من تخلف قال وعلى تقديره مذكرا لجمع بين الحديثين يكون الأخذ في حقنا بقوله لأنه أدل لا بفعلة لاحتمال التخصيص انتهى وقد ذكرنا غير مرة أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة مع عدم وجدان دليل يدل على التأني في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه قوله قصدا القصص في الشئ هو الاقتصاد فيه وترك التطويل وإنما كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته كذلك لثلاث لئلا يسهل الباب فيها مشروعية أقصار الخطبة ولا خلاف في ذلك واختلف في أقل ما يجزئ على أقوال مبسوطة في كتب الفقه (وعن جابر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أجرت عيناه وعلامته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم بوجه الله وخير الهدى هدى محمد وشرا الأمور محدثات وكل بدعة ضلالة قوله إذا خطب أجرت عيناه فيه أنه يستحب للخطيب أن يفهم أمر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر غاية الغضب والفرع لأن تلك الأوصاف إنما تكون عند اشتدادها قوله يقول أي منذر الجيش قوله صبحكم فاعله ضمير يعود إلى العدو والمند من مفعوله يعود إلى المندرين وكذلك قوله ومساكم أي أنا كم العدو ووقت الصباح أو وقت المساء (وعن حصين بن عبد الرحمن رضى الله عنه قال كنت إلى جنب عمارة بن

أنه غير أبي سعيد فيحتمل أن يكون هو أبا سعيد الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ويحتمل أن تكون القصة تعددت ويدل على ذلك المغايرة الواقعة بين روايتي عياض ورواية عياض ان المنسب بن المصلى وفي رواية زجاء ان مروان أخرجه المنبر معه فلهل مروان المسأ أنكر عليه أخرجه المنبر ترك أخرجه بعد أمر بنياته من ابن وطيب بالمصلى ولا بعد في أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ويدل على التغير أيضا ان أنكار أبي سعيد وقوعه بينه وبينه وأنكار الإسروقي على رؤس الناس (فقال) مروان يا (أبا سعيد قد ذهب ما نعلم) قال أبو سعيد (فقلت ما أعلم) أي الذي أعلمه (والله

خير مما لأعلم) أي لان الذي أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه (فقال) مروان مع شذراعن تركه الاول
(ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلنا) أي الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو
استماع الخطبة اول من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها قال في الفتح وهذا يشعر بان مروان فعل ذلك باجتهاد منه
ووردان عثمان فعل ذلك أيضا لكن له أخرى انتهى والحق ان الاجتهاد فيها ورد فيه نص من الشارع لا يسوغ ولا يجوز
العمل به والسكوت عليه ولهذا أنكر أبو سعيد ١٥٠ تقديم الخطبة على مروان ومذهب الشافعية لو خطب قبلها لم يعتد

أروية وبشر بن مروان يخطبنا فإنا عارفع يديه فقال عبارة يعني قبح الله هاتين اليدين
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا دعا يقول هكذا فرفع
السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه • وعن سهل بن سعد رضي الله
عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاخرا يديه قط يدعوه على منبر ولا غيره
ما كان يدعوا الا يضع يده حذو منكبيه ويشير باصبعه إشارة رواه احمد وأبو داود وقال
فيه لكن رأيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالابهام الحديث الاول
أخرجه أيضا مسلم والنسائي والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن اسحق القرشي
ويقال له عباد بن اسحق وفيه مقال كذا قال المذري وفي الباب عن غطيف بن الحرث
الثاني عند احمد والبخاري قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال يا أبا سليمان انافد
جعنا الناس على أمرين فقال وما هما فقال رفع الايدي على المنابر يوم الجمعة والقصاص
بهذا الصبح فقال اما انهم ما أمثل بدعتكم عندي ولست بجيبكم الى شيء منها قال لم قال
لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع منها من السنة ففعل
بسته خير من احداث بدعة وفي اسناده ابن أبي حريم وهو ضعيف وبقي وهو مدر
قوله فقال عبارة يعني لیس فی مسلم ولا في سنن أبي داود ولا الترمذي قوله فجع
الله هاتين اليدين زاد الترمذي القصيرتين والحديثان المذكوران في الباب يدلان على
كرهية رفع الايدي على المنبر حال الدعاء وانه بدعة وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء
فانه كان يرفع يديه حتى يرى باض ابطيه وظاهره انه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء قال
الزوي وليس الامر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن
تحصى قال وقد جفت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين انتهى وظاهر حديث
الباب انها تجوز الاشارة بالاصبع في خطبة الجمعة

• (باب المنع من الكلام والامام يخطب والرخصة في تكلمه وتكليمه

لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد اتمامها) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قامت لصاحبك

بهاراسا وهو الحق وفي هذا
الحديث من الفوائد بيان المنبر
قال الزين بن المنير وانما اختاروا
أن يكون بالله من الامن الخشب
لكونه يترك بالحصراء في غير
جدد رمي من عليه النقل
بجسلاف خشب منبر الجامع
وفيه ان الخطبة على الارض
عن قيام في المصلى أولى من
القيام على المنبر والفرق بينه
وبين المسجد ان المصلى يكون
يمكن فيه فضاء يمكن من رؤيته
كل من يحضر بخلاف المسجد
فانه يكون في مكان محصور فقد
لا يراه بعضهم وفيه الخروج الى
المصلى في العبد وان صلاته في
المسجد لا تكون الا عن ضرورة
وفيه انكار العلماء على الامراء
اذا ضيعوا ما يخالف السنة
وفيه خلف العالم على صدق
ما يجيزه والمباحثة في الاحكام
وجواز عمل العالم بخلاف
الاولى اذا لم يوافقها الحكم على
الاولى لان أبا سعيد حضر
الخطبة ولم ينصرف فيستدل به
على ان البدعة بالصلاة ليست

بشرط في صحتها ورواه هذا الحديث كلهم مدينون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم
قالا لم يكن يؤذن بفتح الذا) (يوم) عيد (القطر ولا يوم) عيد (الاضحى) في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية عن
ابن عباس قال ابن الزبير لا تؤذن لها ولا تقيم أخرجه ابن أبي شيبة ومسلم عن جابر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا اقامة
وعنده أيضا عن جابر قال لا أذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شيء واستدل المالكية والجمهور به ذاعلى أنه لا يقال قبلها
الصلاة جماعة ولا الصلاة واجبة الشافعية على استحباب قوله بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بأمر المؤذن في العيدين فيقول الصلاة جامعة وهذا من سبل بعضه القياس على صلاة الكسوف
لثبوتها فيها وعندى ان رواية البخارى أصح فالعمل به أولى ولا يساويه ذلك المرسل وان عضده القياس قال في ارشاد السارى
فلستوى ألقاظ الأذان كلها أو بعضها فلا يؤذن أو أقام كراهة نص عليه في الأول من أحدث الأذان فيها مع رواية رواه ابن
أبى شيبة بإسناد صحيح زاد الشافعى في روايته عن الثقة عن الزهرى فأخذ به الجراح حين أقر على المدينة أو زياد بالبصرة رواه
ابن المنذر وأمره أن قاله الداودى أو هشام قاله ابن حبيب أو عبد الله بن ١٥١ الزبير ورواه ابن المنذر أيضا (وعنه

أى عن عبد الله بن عباس
رضى الله عنهم ما قال شهر بن
العيد مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم فكلهم
كانوا يصلون قبل الخطبة) وهذا
صريح فيما ترجم له وهو الخطبة
بعد صلاة العيد وشيخ البخارى
بصرى والثانى والثالث مكان
والرابع مكان وفيه التصديت
والأخبار والعنونة والقول
وأخرجه البخارى في التفسير
ومسلم في الصلاة وكذا أخرجه
أبو داود (وعنه) أى عن ابن
عباس رضى الله عنهم (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) قال ما العمل
العبادات كالصلاة والتكبير
والذكر والصوم وغيرها (في أيام
من أيام السنة) (أفضل منها)
أى من العمل بتقدير الأعمال
كأن قوله تعالى أو أطفئ الذين
كذا قرره البرماوى والزرخشى
وتمتبه الدمامنى فقال هذا
غلط والمعنى ما القربة في أيام
أفضل منها (في هذا العشر)

يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغو رواه الجماعة إلا ابن ماجه * وعن علي رضى
الله تعالى عنه في حديث له قال من دنا من الامام فإغوا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل
من الوزر ومن قال صه فقد لغوا من لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله
عليه وآله وسلم رواه احمد وأبو داود * وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجاس يحمى أسفارا
والذى يقول له أنصت ليس له جمعة رواه احمد * وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال جلس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما على المنبر فخطب الناس وقال آية والى جنبى أبى بن كعب
فقلت له يا أبى متى أنزلت هذه الآية فابى أن يكلمنى ثم سأله فابى أن يكلمنى حتى نزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أبى مالك من جمعتك الاما نيت فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جئته فاخبرته فقال صدق أبى فاذا سمعت امامك
يتكلم فأنصت حتى يفرغ رواه احمد * حديث على في اسناده رجل مجهول لان عطاء
الخراسانى رواه عن مولى امرأته أم عثمان قالت سمعت عليا الحديث وعطاء انظر اسانى
وتمتبه يحيى بن معين وأثنى عليه وتكلم فيه ابن حبان وكذبه سعيد بن المسيب وحديث
ابن عباس أخرجه أيضا ابن أبى شيبة في المصنف والبخارى في مسنده والطبرانى في الكبير
وفي اسناده مجاهد بن سعيد وقد ضعفه الجمهور وقال الحافظ في بائع المرام لا بأس
باسناده وحديث أبى الدرداء أخرجه أيضا الطبرانى من رواه شريك بن عبد الله بن أبى نجر
عن عطاء بن يسار عن أبى الدرداء وروى أيضا من رواية عبد الله بن سعد عن حرب بن
قيس عن أبى الدرداء قال في مجمع الزوائد رجال احمد ثقات ويشهد له ما أخرجه أبو يعلى
والطبرانى عن جابر قال دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجلس الى
جنبه أبى فذكر نحو حديث أبى الدرداء قال العراقى ورجالهم ثقات ويشهد له أيضا ما رواه
الطبرانى عن أبى ذر بنحو حديث أبى الدرداء الذى كورفى الباب وعن ابن أبى أوفى عند
ابن أبى شيبة في المصنف قال ثلاث من سلم منهن غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى من أن
يحدث حدثا يعنى أذى وأن يتكلم أو أن يقول صه قال العراقى ورجالهم ثقات قال وهذا

الأول من دى الجمعة كذا في رواية: بنى ذر عن التكتمينى بالتصريح بالعشر وكذا عند أحمد عن غندر عن شعبة بالاسناد
المدكور بل في رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ عشر الحجة وعن صرح بالعشر أيضا ابن ماجه وابن حبان وأبو عروانة
قال ابن أبى جرة الحديث دل على ان العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ووجهه صاحب بهجة النفوس بأن
أيام التشريق أيام غفلة والعبادة في أوقات الغفلة فاضلة عن غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس قيام وبأنه وقع فيها
محنة الظلم بلوله ثم من عليه بالقدام وهو معارض بالنقول كما ظلت في الفتح فالعمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها

من أيام الدنيا من غير استثناء شيء لكن يعكس عليه ترجحة البخاري بأيام التشريق وأجيب بآثارهم ما في أصل الفضيلة
لوقوع أعمال الطلح فيها ومن ثم اشترك في مشروعية التكبير وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها
من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره لجمعه الفضيلتين
وتخرج الميزان وغيره عن جابر فروعا أفضل أيام الدنيا أيام العشر وعند الطبراني من حديث ابن عمر ليس يوم أعظم عند الله
من يوم الجمعة ليس العشر وهو يدل على أن أيام ١٥٢ العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام وأيضا فأيام العشر

وإن كان موقفا فثله لا يقال من قبل الرأي فحكمه الرفع كما قاله ابن عبد البر وغيره فيها
كان من هذا القبيل ولا ينأى في حديث آخر مرفوع عند النسائي قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر الذكر ويقل اللغو ويطول الصلاة ويقتصر الخطبة وعن
جابر عند ابن أبي شيبة أيضا في المصنف قال قال سعد بن جل يوم الجمعة لاجتماع ذكر
ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يأسع سعد قال أنه يتكلم وأنت تخطب قال صدق
سعد يعني ابن أبي وقاص ورواه أيضا أبو يعلى والبخاري وفي أسناده مجاهد بن سعد وهو
ضعيف عند الجمهور كما تقدم وعن عبد الله بن عمر عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها لغو فهو وحظه منها أو رجل حضرها
يدعو فهو ورجل دعا الله أن شاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم
يخط رغبة مسلم ولم يؤذ أحدا فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام قال
العراني وأسنداه جيد وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة في المصنف والطبراني في
الكبير قال كفى لغوا إذا صعد الإمام المنبر أن تقول لصاحبك أنت قال العراني
ورجاء ثقات محتج بهم في الصحيح قال وهو وإن كان موقفا فثله لا يقال من قبل الرأي
فحكمه الرفع قوله أنت قال الأزهرى يقال أنت وأنت وأنت قال ابن خزيمة
والمراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله تعالى وتعبق بأنه يلزم منه
جواز القراءة والذكر حال الخطبة والظاهر أن المراد السكوت مطلقا قاله في الفتح وهو
ظاهر الأحاديث فلا يجوز من الكلام إلا ما خصه دليل كصلاة التحية نعم الأحرار بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره يوم جميع الاوقات والنهي عن الكلام حال
الخطبة يوم كل كلام فيعارض العمومات ولكنه يرجح مشروعية الصلاة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره حال الخطبة ما سبأني في تفسير اللغوي من اختصاصه
بالكلام الباطل الذي لا أصل له ولا ما سبأني من الأدلة القاضية بالتعميم قوله والامام
يخطب فيه دليل على اختصاص النهي بحال الخطبة وردعي من أوجب الانصات من
خروج الامام وكذلك قوله يوم الجمعة ظاهره ان الانصات في خطبة غير يوم الجمعة لا يجب
قوله فقد لغوت قال في الفتح قال الاخفش اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل
وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقيل الميل عن الصواب وقيل اللغو الاعم

تشتمل على يوم عرفة وقد روى
أنها أفضل أيام الدنيا والايام اذا
أطلقت دخلت فيها المبالغة الى تعبا
وقد أقسم الله تعالى بها فقال
والفجر وليال عشر وقد زعم
بعضهم ان ليالي عشر رمضان
أفضل من لياليه لاشتغالها على
لياليه القدس وقال الحافظ ابن
رجب وهذا بعيد جدا ولو صح
حديث أبي هريرة في الترمذي
قيام كل ليلة منها بقيام ليلة
القدر لكان صريحا في تفضيل
لياليه على ليالي عشر رمضان
فان عشر رمضان فضل بلياليه
واحدة وهذا جميع لياليه
متساوية والتحقيق ما قاله بعض
أعيان المتأخرين من العلماء
ان مجموع هذا العشر أفضل
من مجموع عشر رمضان وان
كان في عشر رمضان ليلة
لا يفضل عليها غيرها انتهى
واسمى به على فضل صيام
عشر الحجة لاندراج الصوم في
العسل وعروض بتجريم صوم
يوم العيود وأجيب بمجمله على
الغالب ولا ريب ان صيام

رمضان أفضل من صوم العشر لان فعل القرض أفضل من النقل من غير تردد وعلى هذا فكل ما فعل
من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذا النقل (قالوا) يا رسول الله (ولا الجهاد) أفضل منه وزاد أبو ذر
في سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا الجهاد) في سبيل الله ثم أسبغني جهادا واحدا وهو أفضل الجهاد فقال
(الارجل خروج) أي عمل رجل والاستثناء متصل وقيل منقطع أي لكن رجل فهو أفضل من غيره وأمسأله (يخاطر)
من المخاطرة وهي ارتكاب ما فيه خطر أي يقصد قهر عدوه ولو أدى الى قتل نفسه (بنفسه وماله فلم يرجع بشيء) من ماله

وان رجع هو أول رجع هو ولا ماله بأن ذهب ماله واستشهد كذا أقترره ابن بطل وتعبه الزين بن المنسيران قوله فلم يرجع بشئ
يستلزم انه يرجع بنفسه ولا بدوا يجب بان قوله فلم يرجع بشئ تذكره في حقايق النفي قدم ما ذكره ولا يفي غوائه عن شعبة الامن
عقروا دواهرين دمه وعنده من رواية القاسم بن أيوب الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي هذا الحديث ان العمل المفضول
في الوقت المفاضل يلحق بالعمل المفاضل في غيره ويؤيد عليه لصاغة ثوابه واجرة قال في الفتح وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد
وتفاوت درجاته وان الغاية المقصود فيه بذل النفس لله وفيه تفضل ١٥٣ بعض الأئمة على بعض كالأئمة

وقبل أيام عشر ذي الحجة على
غيره من أيام السنة ويظهر
فائدة ذلك فمن قدر الصيام أو علم
عمله من الأعمال بأفضل الأيام فلو
أفرد يوما منهم بعين يوم عرفه لأنه
على الصحيح أفضل أيام العشر
المذكورة فان أراد أفضل أيام
الأسبوع بعين يوم الجمعة جمعها
بين أحاديث الباب وحديث أبي
هريرة فمرفوعا خير يوم طاعت فيه
الشمس يوم الجمعة رواه مسلم أشار
إلى ذلك كله النووي في شرحه
ورواه كوفيون الأشيخ البخاري
فبعضهم والثاني بسطامي وفيه
التحديث والعمدة وآخرجه
أبو داود والترمذي وابن ماجه
في الصيام وقال الترمذي حسن
صحيح غريب (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه أنه سئل) والسائل
هو محمد بن أبي بكر الزهري قال
سألت أنسا ومحسن غاديان أي
سائران من منى إلى عرفات (عن
التلبية كيف كنتم تصنعون مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال كان الشان (يلبي الملبى
لا يسكر عليه ويكبى المكبر فلا

لعله تعالى وإذا مررنا بالغوم وراكراما وقال الزين بن المنير انقذت أقوال المفسرين
على أن اللغوم لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب فقال معنى
لغاتكم والصواب التقيد وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الإجر وقيل
بطأت فضيلة جمعتك وقيل صارت جمعتك ظهرا قلت أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى
انتهى كلام الفتح وفي القاموس اللغوم السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره انتهى ويؤيد
قول من قال ان اللغوم صيرورية الجملة مظهر ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن
عمر بن العاص مرفوعا بلفظ من لغوت تخطى رقاب الناس كانت له ظهرا قوله فلا جمعة
له قال العلماء معناه لا جمعة له كاملة لا اجماع على انسقاط فرض الوقت عنه قوله فهو
كمثل الحمار يحمل أسفارا شبهه من لم يسلك عن الكلام بالحمار الحامل للأسفار بجوامع عدم
الاستماع وظاهر قوله من تكلم يوم الجمعة المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين
مالا فائدة فيه وغيره ومثله حديث جابر الذي تقدم وكذلك حديث أبي لاطلاق الكلام
فيه ما يؤيده انه اذا جعل قوله أنصت مع كونه أمرا معروفا لغوا غيره من الكلام أولى
بان يسمى لغوا وقد وقع عندنا بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك وبؤيد ذلك أيضا
ما تقدم من تسمية السقوال عن نزول الآية لغوا وقد ذهب إلى تحريم كل كلام حال
الخطبة الجمهور ولكن قيل ذلك بعضهم بالسمع للخطبة والا كثر لم يقيدوا قالوا اذا
أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال الحفاظ وأغرب ابن عبيد العرف من قبل الاجماع
على وجوب الانصات للخطبة على من سمعها لا عن قلبه بل من السمعين منهم السامي
رتعقبه بان الشافعي قولين وكذلك لاحد وروى عنه ما أيضا التفرقة بين من سمع الخطبة
ومن لم يسمعها وبعض الشافعية التفرقة بين من تنعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات
وبين من زاد عليهم فلا يجب وقد حكى المهدي في البحر عن القاسم وابنه محمد بن القاسم
والمرتضى ومحمد بن الحسن أنه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة واستدلوا على ذلك
بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن الساعة ولمن سأله في الاستسقاء وردبان
الدليل أنخص من الدعوى وغاية ما فيه أن يكون عموم الأمر بالانصات مخصصا بالسؤال
وقيل صاحب المغنى الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة
كحديث النضر بن البثر ونحوه وخصص بعضهم رد السلام وهو أعظم من أحاديث

٢٠ نيل - نكرو عليه وظاهره ان أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية أو المازد
انه يدخل شيئا من ذلك خلال التلبية لانه يترك التلبية بالكلمة لان السنة ان لا يقطع التلبية الا عند رمي جرة العقبة وهذا
مذهب أبي حنيفة والشافعي وقال مالك اذا زالت الشمس وفي هذا الحديث التحديث والسؤال والقول وآخرجه البخاري أيضا
في الحج ومسلم في المناسك وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصرأ
يذبح بالمحلى) يوم العيد للاعلام ليعرب عليه ذبح الناصر ولان الاضحية من القربى العامة فافطها رها أفضل لان فيه احياها سننها

القصصى وهذا المرسل لو ثبت لقوى ثبت ابن التين وقيل بعده في الضرورية أو التبرك بمروره وجرؤيته والانتفاع به في
فضاعوا نجحهم في الاستفتاء أو التعلم والافتداء والاسترشاد أو الصدقة والسلام عليهم أو غير ذلك وقيل لزو وأقاربه الأحياء
أو الأموات وقيل لصلاهم وقيل لمتقال بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يقصد فاذ رجع لم يبق معه
شي ف يرجع في طريق أخرى لثلاير من يسأله وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل لتخفيف الزحام وهذا رجمه
الشيخ أبو حامد وأيد المحب الطبري بما رواه الميهقي من حديث ابن ١٥٥ عرق قال فيه ليسع الناس وتعب بأنه ضعيف

وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن
يفسر بركته وفضله وهذا الذي
رجحه ابن التين وقيل كان طريقه
التي يتوجه منها إليه من التي
رجع فيها فأراد تكثير الإجر
بتكثير الخطأ في الذهاب وأما
في الرجوع فلم يسرع إلى منزله
وهذا اختيار الرافعي وتعب
بأنه يحتاج إلى دليل وبأن إجر
الخطأ يكتب في الرجوع أيضا كما
ثبت في حديث أبي بن كعب
عند الترمذي وغيره ولو عكس
ما قال لكان له اجتبا ويكون
سلوك الطريق القرينة للعامة
إلى فعل الجماعة وأدراك فضيلة
أول الوقت وقيل لأن الملازمة
تقف في الطرقات فأراد أن يشهد
له في ريقان منهم وقال ابن أبي
بكرة هو في معنى قول يعقوب
لأنه لا تدخلوا من باب واحد
فاشار إلى أنه فعل ذلك حسدا
من إصابه العين وأشار صاحب
الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع
ما ذكر من الأشياء المحتملة القرينة
انتهى وهذا عندى أقوى
الأقوال وأتملها والله أعلم قال

قال الترمذي هذا حديث لا يعرف إلا من حديث جرير بن حازم وسمعت محمد بن يعنى
البخاري يقول وهم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روى ثابت عن أنس قال
أقيمت الصلاة فأخذ رجل يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يكلمه حتى نفس
بعض القوم قال محمد والحديث هو هذا وجرير بن حازم في الشيء وهو صدوق
انتهى كلام الترمذي وقال أبو داود الحديث ليس معروف وهو ما تفرد به جرير بن
حازم وقال الدارقطني تفرد به جرير بن حازم عن ثابت قال العراقي ما أعل به البخاري
وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في
صحة حديث جرير بن حازم بل الجميع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة
وبعد نزول من المنبر فليس الجمع بينهما معسذرا كيف وجرير بن حازم أحد الثقات
الخارج لهم في الصحيح فلا تضر زيادته في كلام الرجل لأنه كان بعد نزوله عن المنبر قوله
فتزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه جواز الكلام في الخطبة لا امر يحدث وقال
بعض الفقهاء إذا تكلم أعاد الخطبة قال الخطابي والسنة أولى ما تبع قوله فيكلمه
الرجل في الحاجة ويكلمه فيه أنه لا بأس بالكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة وأنه
لا يجرم ولا يكره ونقله ابن قدامة في المغني عن عطاء وطاوس والزهري وكره المزي
والنخعي ومالك والشافعي والحق ويعقوب ومحمد قال وروى ذلك عن ابن عمر انتهى
والى ذلك ذهب الهادي وروى عن أبي حنيفة أنه يكره الكلام بعد الخطبة قال ابن
العربي والأصح عندى أن لا يتكلم بعد الخطبة لأن مسأله قد روى أن الساعة التي
في يوم الجمعة هي من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة فينبغي أن يتجوز
لذكر والتضرع والذي في مسلم أنه ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة وما
يرجع ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة في الأصوات حتى تقضى
الصلاة كما عند النسائي بإسناد جيد من حديث سلمان بلفظ فيصت حتى يقضى صلاته
واحد بإسناد صحيح من حديث نبيشة بلفظ فاستمع وانصت حتى يقضى الإمام بجمعه
وكلامه وقد تقدم ما يجمع بين الأحاديث بأن الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الإمام
لحاجة أو كلام الرجل للرجل حاجة قوله وعمر جالس على المنبر فيه جواز الكلام حال
قعود الإمام على المنبر قبل شروعه في الخطبة لأن ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكبير

في المجموع ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب له ذلك وكذا من لم يشاركه في الظاهر تأسيابه عليه الصلاة والسلام
سواء فيه الإمام والقوم واستحب في الام أن يقف الإمام في طريق رجوعه إلى القبلة يدعو وروى فيه حديثنا انتهى فليست
في ذلك الحديث وسنده ورواه الحديث الثاني مروى والثالث والرابع مدنيان وفيه التحديث والأخبار والعنف والقول
حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الخطبة تقدم وزاد في هذه الرواية قالت نزعهم عرق فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم دعهم) أي اتركهم من جهة أنا انما هم (أمناء) أي الأمن أو العبوا آمنين (بارئ) أي أرفدة قال البخاري في تفسيره امتناع في

من الامن اي هذا الموقوف لامن لان الذي لكفار واستمش كل مطابقة الحديث للترجمة في البخاري لانه ليس فيه لاصلا ذكر
 و اجاب ابن المنبر بان يوثق من قوله أيام بعد ثلثة أيام في فذا في سنة العيد الى اليوم على الاملاق فيه - توى في قايدها
 الفذ والجماعة والثناء والرجل وقال ابن رثيد لماسجى أيام في أيام عيد كانت محلا لاداء هذه الصلاة أى فيؤدى فيها الذلقاته
 مع الامام لانهم اشرفت ليوم العيد ومتضاد انهم اتفق أدله وأن لوقت أدائها آخر وهو آخر أيام في حكا في الفتح ولا يفتنى مانبه
 من التكاف (بسم الله الرحمن الرحيم) * ١٥٦ * (ابواب الوتر) * بكسر الواو بمعنى الفرد

يدل على انه اجماع لهم وروى احمد باسناد قال العراقي صحيح ان عثمان بن عفان كان
 وهو على المنبر والمؤذن يقيم يستخير الناس عن أخبارهم واسعارهم قوله وسند ذكر
 سؤال الاعرابي الحسب كره المصنف في كتاب الاستيعاب
 * (باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها) *
 (عن عبيد الله بن أبي رافع رضى الله عنه قال استخاف من وان أباه ريرة على المدينة
 وتخرج الى مكة فصلى لنا أبو هريرة يوم الجمعة نقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة
 اذا جاءك المنافقون فقلت له حين انصرف ايك قيرأت سورتين كان على بن أبي طالب يقرأ
 به ما في الكوفة فقال أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأهم في الجمعة
 رواه الجماعة الا البخارى والنسائي * وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه وسأله
 الضحاك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة
 قال كان يقرأ هل أتاك حديث الغاشية رواه الجماعة الا البخارى والترمذى * وعن
 النعمان بن بشير رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في العيدين
 وفي الجمعة بسم اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية - قال واذا اجتمع العيد
 والجمعة في يوم واحد يقرأهم ما في الصلواتين رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه * وعن
 سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسم
 اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية رواه احمد والنسائي وأبو داود حديث
 سمرة قال العراقي اسناده صحيح وفي الباب عن أبي عبيدة الخولاني عند ابن ماجه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسم اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث
 الغاشية وفي اسناده سديد بن سنان ضعيفه احمد وابن معين وغيرهما وآخرجه أيضا
 الطبراني في الكبير والبخارى في مسنده وعن ابن عباس وسياق وقد استدلل باحدث الباب
 على أن السنة أن يقرأ الامام في صلاة الجمعة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية
 بالمناذقين أو في الاولى بسم اسم ربك الاعلى وفي الثانية بسم اسم ربك الاعلى

واختلف فيه فقال أبو حنيفة
 رحمه الله بوجوبه بالحديث ان الله
 زادكم صلاة الا وهى الوتر والزائد
 لا يكون الامن جنس المنبر عليه
 فيكون فرضا لكن لم يكفر باحد
 لانه ثبت بخبر الواحد والحديث
 أبي داود باسناد صحيح الوتر حق
 على كل مسلم والصارف له عن
 الوجوب عند الشافعية قوله
 تعالى والصلاة الوسطى ولو
 وجب لم يكن للصلوات وسطى وقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم أعاد
 لمابعثه الى الذين فاعلمهم ان الله
 افترض عليهم خمس صلوات في كل
 يوم وليلة وليس قوله حق بمعنى
 واجب في عرف الشرع وقال
 ابن التين اختلف في الوتر في
 سبعة أشياء في وجوبه وعدده
 واشتراط النية فيه واختصاصه
 بقراءة وفي اشتراط شفع قبله وفي
 آخر وقته وصلاته في السفر على
 الدابة قلت وفي قضائه والقنوت
 فيه وفي محل القنوت وفيما يقال
 فيه وفي فصله ووصله وهل تسن
 ركعتان بعده وفي صلته عن
 قعوده لكن هذا الاخير ينبغي على

كونه مندوبا ولا وقد اختلفوا في آرل وقته ايضا وفي كونه أفضل صلاة التطوع
 أو الراتب أفضل منه أو خصوص ركعتي الفجر كذا في الفتح (عن ابن عمر رضى الله عنهما ما ان رجلا سأل) قال الحافظ
 أوقف على اسمه ووقع في المنجم الصغير للطبراني ان السائل هو ابن عمر وعوض برواية مسلم عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وأتانيه وبين السائل وفيه ثم سأله على رأس الحول واناب ذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره
 وعند النسائي من هذا الوجه ان السائل هو من أهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر وهو كتاب نفيس في مجلد

من رواية عطية عن ابن عمر ان اعرابا سأل فيحصل ان يجتمع بعد عدد من سأل وعند البخاري في باب الخاف في المسجد ان السؤل
المذكور وقع في المسجد وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (وسئل الله صلى الله عليه وآله وسلم عن) عدد صلاة
الليل (أو عن الفصل والوصل (فقال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير
لأنما كيدلانه في معنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات والمعنى يسلم من كل ركعتين كما فسره ابن عمر في حديثه عنده وسلم
واستدل به وهو للعنينة على ان الأفضل في صلاة التمار ان تكون ٥٧ : أربعاء وعرض بأنه مفهوما لقب وليس جهة

على الراجح ولئن سلمناه لانسلم
الحصر في الأربع على انه قد تبين
من رواية أخرى ان حكم
المسكوت عنه حكم المنطوق
به في السنن وصححه ابن خزيمة
وعنه من طريق علي الأزدي
عن ابن عمر رفعوا صلاة الليل
والتمار مثنى مثنى لكن أكثر
أئمة الحديث أعلاوا هذه الزيادة
وهي قوله والتمار بأن الحفاظ من
أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه
وحكم النسائي على روايته بأنه
أخطأ فيه أو قال يحيى بن معين
من علي الأزدي حتى أقبل منه
وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري
عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع
بالتمار أربعين مرة لا يفصل بينهما لو كان
حديث الأزدي صحيحا لما خالفه
ابن عمر يعني مع شدة اتباعه
رواه عنه نصير بن محمد في سؤالاته
لكن روى ابن وهب بإسناد
قوي عن ابن عمر صلاة الليل
والتمار مثنى مثنى موقوف
وأخرجه ابن عبد البر من طريقه
فليس للأزدي اختلاط عليه
الموقوف بالمرفوع فلا تكون

الأولى بالجمعة وفي الثانية جمل آتاك حديث الغاشية قال العراقي والأفضل من هذه
الكيفيات قراءة الجمعة في الأولى ثم المناققين في الثانية كما نص عليه الشافعي فيأرواه
عنه الربيع وقد ثبتت الأوجه الثلاثة التي قدمناها فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض
الآن الأحاديث التي فيها اللفظ كان مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متتالية كما تنظر في
الأصول وقال مالك انه أدرك الناس يقرؤون في الأولى بالجمعة والثانية بسبح ولم يثبت
ذلك في الأحاديث وقال الهادي والقاسم والناصر انه يذهب أن يقرأ في الجمعة مع الفاتحة
سورة الجمعة في الأولى والمناققين في الثانية أو سبح والغاشية وقال زيد بن علي في الأولى
السجدة وفي الثانية الدهر وقال أبو حنيفة وأصحابه ورواه ابن أبي شيبة في المصنف
عن الحسن البصري انه يقرأ الامام عايشا وقال ابن عيينة انه يكره أن يتعمد القراءة
في الجمعة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا يجعل ذلك من سننها وليس منها قال
ابن العربي وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة وحكي ابن
عبد البر في الاسمعة كآعن أبي إسحق المروزي مثل قول ابن غنينة وحكي عن ابن أبي
هريرة مثله وخالفهم جمهور العلماء وعن خالفهم من الصحابة على وأبو هريرة قال العراقي
وهو قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور والجميع في القراءة في الجمعة
بسورة الجمعة والمناققين ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يحيا في صلاة الجمعة بالجمعة فيحضر به المؤمنين وفي الثانية
بسورة المناققين فيقرأ في صلاة الجمعة بالعراق وفي أسناده من يحتاج الى الكشف عنه
قال الطبراني لم يروه عن أبي جعفر الا منصور بن عازبة عنه عمرو بن أبي قيس وقد اختلف
فيه على منصور فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس وخالفه في أسناده جوير بن حازم وأغلظه
فرواه عن منصور عن ابراهيم عن الحكم عن اناس من أهل المدينة (وعن ابن عباس
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح الم
تنزيل وهل أتى على الانسان وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمناققين رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والنسائي وهو عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى على الانسان رواه الجماعة الا الترمذي

هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذ أو قد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان
يصلي بالتمار أربعين مرة لا يفصل بينهما مثنى مثنى واستدل به هذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن
دقيق العيد وهو ظاهر السباق لحصر المبتدأ في الخبر وجه الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم بخلافه ولم يتعين أيضا كونه لذلك بل يحتمل أن يكون للإرشاد الى الاختفاء اذا السلام بين كل ركعتين أخف على
المصل من الأربع فافوقها المائتين من الراحة غالباً وقصفاً يعرض من أمرهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يوافق

صلى الله عليه وآله وسلم ومن أدبني اختصاصه به فعليه البيان وقد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كماله عليه
الصلوات في داود وسجدة نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين واسنادهم على
شرط الشيعين واستدل به أيضا على عدم النقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر قال ابن دقيق العيد والاستدلال به
أقوى من الاستدلال بامتناع قصر ١٥٨ الصبح في السجدة إلى ركعة يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع

التفعل بركعة بذلك واستدل
بعض الشافعية للجواز بمجموع
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الصلاة خير موضوع فمن شاء
استكثر ومن شاء استقل بحججه
ابن حبان وقد اختلف السلف
في الفصل والوصل في صلاة الليل
أيها أفضل وقال الأثرم عن أحمد
الذي اختاره في صلاة الليل
مثنى مثنى فإن صلى بالثمارة أربعاً
فلا بأس وقال محمد بن نصر نحوه
في صلاة الليل وقد صرح عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه
أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها
إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة
على الوصل إلا أن افتقاراً ن يسلم
من كل ركعتين لكونه أجاب به
السائل ولكون أحاديث الفصل
أثبت وأهم من طرقها وقد تضمن
كلامه الرد على الداودي الشارح
ومن تبعه في دعواهم أنه لم
يثبت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه صلى النافلة أكثر
من ركعتين ركعتين (فإذا خشى
أحدكم الصبح) أي فوات صلاة
الصبح استدل به على خروج

وأبداً ولكنه له ما من حديث ابن عباس) وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند ابن
ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل
وهل أتى على الإنسان وأورد ما بن عدي في الكامل وفي أسناده الخبر بن شهاب وهو
متروك الحديث وعن ابن مسعود عند ابن ماجه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى وقد رواه الطبراني ورجاله
ثقات وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند الطبراني في معجمه الصغير والوسط
ينحو الذي قبله وفي أسناده حفص بن سليمان الغاضري ضعفه الجمهور وهذه الأحاديث
فيها مشروعية قراءة تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان قال العراقي ومن
كان يفعل من الصحابة عبد الله بن عباس ومن التابعين إبراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف وهو مذهب الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكروهه مالك وآخرون قال
الذوي وهم محجوبون بهذه الأحاديث الصحيحة المروية من طرق وإعتذر
مالك عن ذلك بأن حديث أبي هريرة من طريق سعد بن إبراهيم وهو مردود أما أولاً
فبأن سعد بن إبراهيم قد اتفق الأئمة على توثيقه قال العراقي ولم أر من نقل عن مالك
أنه ينفقه غير ابن العربي ولعل الذي أوقعه في ذلك هو أن مالكاً لم ير عبد الله بن
وأما امتناع مالك عن الرواية عن سعد فليكونه طعن في نسب مالك وأما ثانياً فغاية هذا
الاعتذار سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة دون بقية أحاديث الباب قال الحافظ
ليس في شيء من الطرق التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سجدة في صلاة الفجر فذكر أسوة تنزيل في
هذا المحل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس
قال غدت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها
سجدة فسجد السجدة وفي أسناده من ينظر في حاله ولا يطعن في الصغير من حديث علي
ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجدة في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في أسناده
ضعف انتهى قال العراقي قد فعله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وابن
عمر وعبد الله بن الزبير وهو قول الشافعي وأحمد وقد كرهه في القريضة من التابعين أبو
مخازم وهو قول مالك وأبي حنيفة وبعض الحنابلة ومنعته الهادوية وقد قدمنا بعض حجج
الفرس يقيم في أبواب سجود التلاوة وقد اختلف القائلون باستحباب قصر الصلاة الم تنزل

السجدة

الوتر بطول الفجر وأصرح منه ما رواه أبو داود والسنائي وصححه أبو عوانة وغيره

عن ابن عمر في فواعين صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وتر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك فإذا كان الفجر
فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مر فواعين أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له وهذا محمول على
التمتع وأهل أنه لا يقع إذا مارواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً مر فواعين نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره وقيل
معنى قوله إذا خشى أحدكم الصبح أي وهو في شفع فليصبر على وتر وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفتقر إلى نية وحكي ابن المنذر

عن جماعة من السلف ان الذي يخرج وقت صلاة الاختباري ويقيم وقت ضرورية الى قيام صلاة الصبح وحكاه القرطبي عن مالك
والشافعي وأحمد وإنما قال الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لاحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح واختلف السلف في
مشروعية قضاءه فنفاه الاكثرون في مسند لم وغيره عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قام من الليل من وجع أو غيره فلم
يقم من الليل لم ي من الله ارتقى عشرة ركعة وقال محمد بن نصر انه لم يجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الاخبار انه
قضى الوتر ولا أمر بقضائه من رزم انه صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٩ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى

الوتر فلم يصب وعن عطاء
والاوزاعي يقضى ولو طلعت
الشمس الى الغروب وهو وجه
عند الشافعية حكاه النووي
في شرح مسند وعن سعيد بن
جبير يقضى من القابلة وعن
الشافعية يقضى مطلقا ويبدل
اياه بتحديث أبي سعيد المتقدم
(صلى ركعة واحدة) في رواية
الشافعي وعبد الله بن وهب
ويحيى بن ابراهيم فلا تثم عن مالك
فليصل ركعة أخرجه الدارقطني
في الموطأ هكذا بصيغة

الامر وهو كذلك أيضا من طريق
ابن عمر الثانية في البخاري في
هذا الباب وسلم من طريق
عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا
نحوه (نور له) تلك الركعة
الواحدة (ما قد صلى) فيه ان
أقل الوتر ركعة وانما تكون
مفصلة بالتسليم مما قبلها وبه
قال الأئمة الثلاثة خلافا للحنفية
حيث قالوا بوتر ثلاث كالمغرب
لحديث عائشة انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يوتر بها
كذلك رواه الحاكم وصححه نعم

السجدة في يوم الجمعة هل للامام ان يقرأ بها سورة اخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يمتنع
ذلك فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يستحب ان يقرأ يوم الجمعة
بسورة فيها سجدة وروى أيضا عن ابن عباس وقال ابن سيرين لا أعلم به بأسا قال النووي
في الروضة من زوائده لو أراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها سجدة لغرض السجود فقط لم
أرفه كلاما لا يحسنه وفي كراهته خلاف للسلف وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمنع من
ذلك وبطلان المسئلة وروى ابن أبي شيبة عن أبي العباس والشعبي كراهة اختصار
السجود زاد الشعبي وكانوا يكرهون اذا أتوا على السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا
وكره اختصار السجود ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي أنهم كانوا يكرهون ان تختصر
السجدة وعن الحسن انه كره ذلك وروى عن سعيد بن المسيب وشمر بن حوشب ان
اختصار السجود مما أحدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها
ويسجد فيها وقبل اختصار السجود ان يقرأ القرآن الآيات السجود فيجوزها وكلاهما
مكروه لا ينفرد عن السلف

* (باب انقضاء العدد في أثناء الصلاة أو الخطبة) *

(عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما يوم الجمعة
فجاءت عير من الشام فانقل الناس اليها حتى لم يبق الا ثمان عشرة رجلا فانزلت هذه
الآية التي في الجمعة واذا رأو تجارة أولوها انقضوا اليها وتر كوك قائما رواه أحمد
ومسلم والترمذي وصححه وفي رواية أقبلت عير ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الجمعة فانقض الناس الا اثني عشر رجلا فنزلت هذه الآية واذا رأو تجارة أولوها
انقضوا اليها وتر كوك قائما رواه أحمد والبخاري) قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يخطب قائما ظاهره ان الانقضاء وقع حال الخطبة وظاهر قوله في الرواية الاخرى
ونحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانقضاء وقع بعد دخولهم في الصلاة
ويؤيد الرواية الاولى ما عند أبي عوانة من طريق عباد بن العوام وعنه ابن جهم من طريق
سليمان بن كثير كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر يلقظ يخطب وكذا

قال الشافعية لو أوتر بثلاث موصولة فكثر تشهد في الاخيرتين أو في الاخيرة جاز للاتباع رواه مسلم لان تشهد في غيرهما فقط
أومعهما أو مع أحدهما لانه خلاف المنقول بخلاف المطلق لانه لا حصر لكراته وتشهدها لانه يمكن الفصل ولو بواجدة
أفضل من الوصل لانه أكثر اخبارا وعلاهم الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فراقبه وبين المغرب وروى الدارقطني بإسناد
رواه ثقات حديث لا توتروا بثلاث ولا تشهدوا الوتر بصلاة المغرب واجتنب بعض الحنفية لما ذهبوا اليه من تعيين الوصل
والاقتصار على ثلاث بان الخطبة أجمعوا على ان الوتر بثلاث موصولة حسن جائز واختاره فيه جماعة قال فاخذنا بما اجمعوا

فصله وتر كما اختلفوا فيه وفعقه محمد بن نصر المروزي بما رواه عن طريق عواله بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا وموقفا
 بلفظ لاوتر وابثلاث وتشبهوا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم واسنداه على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم
 وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا عن سليمان بن يسار انه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه
 التطوع بالفريضة فهذه الاثران قدح في الاجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم يحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خبرا ان ابن عباس يحالنه أو تر بثلاث ١٦٠ موصولة فقد قال في الفتح ثبت عنه انه أو تر بثلاث ان كان ليس

الراوى هل هي موصولة أو مفصلة
 انتهى فبدرعله ما رواه الحاكم
 من حديث عائشة انه كان صلى
 الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث
 لا يفقه الا في اخره من وروى
 النسائي من حديث أبي بن كعب
 نحوه ولفظه يوتر بسبع اسم
 ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون
 وقل هل الله أحد ولا يسلم الا في
 آخره وبين في عدة طرق ان
 السور الثلاث للثلاث ركعات
 ويجب عنه باحتمال انه ما لم يثبتا
 عنده والجمع بين هذا وبين
 ما تقدم من النهي عن التشبيه
 بصلاة المغرب بحمل النهي على
 صلاة الثلاث بتشهدين وقد
 نقله السائق أيضا فروى محمد
 ابن نصر من طريق الحسن ان
 ابن عمر كان ينهض في الثالثة من
 الوتر بالتكبير ومن طريق
 المسور بن مخرمة ان عمر أو تر
 بثلاث لم يسلم الا في آخره من
 ومن طريق طاووس عن أبيه
 انه كان يوتر بثلاث لا يفقه
 بينهم ومن طريق قيس بن سعد
 عن عطاء بن ريد عن أيوب

وقع في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط وفي
 حرسيل قتادة عند الطبراني وغيره وعلى هذا فقولته نضلى أى تنتظر الصلاة وكذا يحتمل قوله
 بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما وقع في مستخرج أبي نعيم على
 ان المراد بقوله في الصلاة أى في الخطبة وهو من تسمية الشيء باسم ما يقاربه وبهذا الجمع
 بين الروايات ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما
 أخرجه ابن ماجه باسناد صحيح وكذلك استدلال كعب بن جحرة كما في صحيح مسلم على ذلك
 قوله يخافان غير من الشام العير بكسر العين الابل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره
 وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ولا بن مردويه عن ابن عباس جاءت عير لعبد الرحمن
 ابن عوف ووقع عند الطبراني عن أبي مالك ان الذي قدم به من الشام دحية بن خليفة
 الكلبي وكذلك في حديث ابن عباس عند البزار وجمع بين الروايتين بان التجارة كانت
 لعبد الرحمن وكان دحية السقيفة أو كان مقارضا ووقع في رواية ابن وهب عن الليث
 انها كانت لوبرة الكلبي ويجمع بانه كان رفيق دحية قوله فانتقل الناس اليها وفي الرواية
 الاخرى فانتقل الناس اليها وهو موافق للفظ القرآن وفي رواية للبخاري قاله فتقوا اليها
 والمراد بالانتقال والاتفات الانصراف يدل على ذلك رواية فانتفض وفيه ورد على من
 حل الالتفات على ظاهره وقال لا يفهم منه الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم
 منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأيضا لو كان الالتفات على ظاهره لما وقع الانكار
 الشديد لانه لا ينافى الاشتماع للخطبة قوله الاثنا عشر رجلا قال الكرمانى ليس هذا
 الاستقناع متزا فوجب رفعه بل هو من ضمير يبق العائد الى الناس فيجوز فيه الرفع
 والنصب قال وثبت الرفع في بعض الروايات ووقع عند الطبراني الاربعين رجلا وقال
 تفسر ديه على بن عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب حصين كاهم ووقع عند ابن
 مردويه من رواية ابن عباس وسبع نسوة بعد قوله الاثنا عشر رجلا وفي تفسير اسمعيل
 ابن زياد الشامي وأمر أنان وقد سمي من الجماعة الذين لم ينقضوا أو يكرروا عندهم سلم في
 رواية له ان جابرا قال انما فهم وفي تفسير الشامي ان سالما مولى أبي حذيفة منهم وروى
 العقيلي عن ابن عباس ان منهم خلفاء الاربعة وابن مسعود وانا من الانصار وروى
 السهمي بسند منقطع ان الاثنى عشرهم العشرة المبشرة بالجنة وباللوان مسعود قال

منه وعن ابن مسعود وأمس وأبى العالية انهم أو تر وابثلاث كالمغرب وكانهم
 لم يبلغهم النهي المذكور ولا يخفى قول القاسم بن محمد في مجوز الثلاث وان كان النزاع في تعيين ذلك فان الاخبار الصحيحة تأباه
 واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر لان المقصود من الوتر ان تكون الصلاة كهاوتر القول صلى الله عليه وآله
 وسلم صلى ركعة وتر لها قد صلى واجيب بان سبق الشفع بشرط في الكمال لا في الصحة لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم عن أبي أيوب مرفوعا الوتر حق فمن شاء أو تر بجمع ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة وضع عن جماعة من الصحابة انهم

أوترأبواحدة من غير تقدم فقل قبلها في كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن زيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرهما في المغازي عند البخاري حديث عبيد بن زعلبة أن سعداً أوتر بركة وفي المناقب أيضاً عن معاوية أنه أوتر بركة وأن ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله أن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك وكأنه أراد فقهاءهم واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لا صلاة بعد الوتر وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جالوس والثاني في أن أوتر ثم أراد أن يتنفل ١٦١ في الليل هل يكتب في وتره الأول ويتنفل

ما شاء أو يشفع وتره بركة ثم يتنفل ثم إذا قفل على يحتاج إلى وتر آخر أو لا فأما الأول فوقع عند معاوية عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً مختصاً من أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعة الفجر وحده والنور على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً أو أما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طابق بن علي وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركة واحدة غير الوتر قد تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحرث أنه سأل ابن عمر عن ذلك

وفي رواية عمار بن عبد الله بن ميمون قال في الفتح ورواية العقيلي أقوى وأشبهه قوله فانزلت هذه الآية ظاهرة في أن نزوات بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالله وعلى هذا ما ينشأ من رؤية القاصدين وما معهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن سلا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق كانت يتوسلهم يجلبون إليه الخيل والابل والسمن فقدموا فخرج إليهم الناس وتر كوة قائماً وكان لهم لهو يضربونه فترأت ووصله أبو عوانة في صحيحه قوله انقضوا إليهم ما قيل المكتة في عود الضمير إلى التجارة دون الله وإن الله هو لم يكن مقصوداً وإنما كان تبعاً للتجارة وقبل حذف ضمير أحدهما دلالة الآخر عليه وقال الزجاج أعيد الضمير إلى ما في أي انقضوا إلى الرؤية والحديث استدلل به من قال أن عدد الجمعة اثنا عشر رجلاً وقد تقدم بسط الكلام في ذلك وقد استشكل الأصمعي حديث الباب فقال إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال الحافظ وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور النص صريح بنزوله في الصلاة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك فانزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتناباً وفهموا بعد ذلك بما في آية النور

• (باب الصلاة بعد الجمعة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم الجمعة فلم يصل بعدها أربع ركعات رواء الجماعة إلا البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته رواء الجماعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي أربعاً وإذا كان بالمدينة فصلي الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلي ركعتين ولم يصل في المسجد فقبل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك رواء أبو داود حديث ابن عمر لا تخرسكت منه أبو داود والمنذري وقال العراقي أسنده صحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد

٢١ نيل م فقال إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر والافصل على وتر الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا فاصلي مني فإذا انصرفت ركعت واحدة فقبل رأيت أن أوترت قبل أن أنام ثم قت من الليل فشفعت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة) هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها فلماذا لم يجز ولم يصح وتره بأن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل

تتبين صحتها الا الاحرام السادس فلا يصح وترا فان علم المنع وتعمده فالقياس البطلان والواقع نقلا كاحرامه بالظهر قبل الزوال فالظاهر لا تنافي بين هذا وحديث ابن عباس الذي فيه ثلاثه عشر فقد قيل أكثره ثلاثة عشر لكن تأوله الا كثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء قال النووي وهذا تأويل ضعيف منابذ للاخبار قال السبكي وأنا أقطع بحل الإتيان بذلك وصحته انتهى كفى أحب الاقتصاد على إحدى عشرة فأقل لأنه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ولا شك ان الاختصاص انفق عليه الاكثر ١٦٢ والاحتفاظ أولى مما خلفهم فيه من هودونهم ولا سيما ان زاد أو نقص والحقق

الجمعة أربعاء وفي اسناده مبشر بن عبيد وخوضه في جده وفي السند ضعفة اعفوه عن ابن مسعود عند الترمذي موقوف عليه أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاء وبعد هاء أربعاء قوله اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها الخ لفظ أبي داود والترمذي وهو أحد اذا خطب من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعاء قال النووي في شرح مسلم فيه بقوله من كان منكم مصليا على انه اسنة ليست بواجبة وذكر الاربع لفظة او فعل الركعتين في أوقات سابقا لان أقلها ركعتان قال ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في أكثر الاوقات أربعاء لأنه أمر نابهن وحشنا عليهن قال العراقي وما ادعى من انه معلوم فيه نظر بل ليس ذلك بمعلوم ولا مظنون لان الذي صح صلاة ركعتين في بيته ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله وكون ابن عمر بن الخطاب كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاء وإذا كان بالمدينة صلى بعد حاركتين في بيته فقليل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فليس في ذلك علم ولا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل بمكة ذلك وإنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب لأنه لم يصح انه صلى الجمعة بمكة وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الاوقات بل نادر وأربعا كانت الخصال في حقه بالتخفيف في بعض الاوقات فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خطب اجرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش الحديث فربما ساقه تعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته وكان يطيلهما كما ثبت في رواية انس بن مالك وأفضل الصلاة طول القنوت أي القيام فلعلها كانت أطول من أربع خفاف أو متوسطات انتهى والحاصل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الامه أمر المختص بهم بمسألة أربع ركعات بعد الجمعة وأطلق ذلك ولم يقيد به بكونه في البيت واقتصره صلى الله عليه وآله وسلم على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الاربع لما تقر في الاصول من عدم المعارضة بين قوله الخاص بالامة وقوله الذي لم يقرن بدليل خاص يدل على التام به فيه وذلك لان تخصيصه بالامة بالامر يكون مخصوصا بالدلالة العامة قولهم ركعتين في بيته استدلال به على ان سنة الجمعة ركعتان ومن فعل ذلك عمر بن الخطاب وقد حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد قال العسرا في لم يرد الشافعي وأحمد بذلك الا بيان أقل ما يستحب والا فقد استحبوا أكثر من ذلك فنص الشافعي في الام على انه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة

من عدد صلاة في تلك الليلة إحدى عشرة انتهى (كانت تلك صلاة تسمى عائشة بالصلاة) فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر) سنته (ثم يضطجع على شقه الايمن) لأنه كان يحب التين لايقال حكمته أن لا يستغرق في النوم لان القاب في اليسار في النوم عليه واحدة له فيستغرق فيه لا نأقول صح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه نعم يجوز أن يكون فعلا لا رشاد أمته وتعليمهم (حتى يأتيه المؤذن للصلاة) ولابن عساكر بالصلاة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كل الليل (الليل) صالح لجميع اجزائه وسلم من كل الليل قدر (أو ترسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يبي داود عن مسروق قلت لعائشة متى كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أو ترأول الليل وأوسطه وآخره (و) لكن (انتهى وتر) حين مات (الى

البحر) أي قيل الصبح فقد يكون أو ترين أوله لشكوى حصلت له وفي وسطه لاستيقاظه اذ ذلك وكان الجمعة آخر أمره ان أخره الى آخر الليل ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه لبيان الجواز وأخره الى آخر الليل تنبيه على انه الأفضل لمن يثق بالانتباه واسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهورة وذلك أفضل وورد عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبوه مالا شك وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي بكر مني يوتر قال أول الليل وقال لعمر متى يوتر قال آخر الليل فقال لا يبي بكر أخذت بالحزم وقال لعمر أخذت بالقوة

واسه شكل اختيار الجمهور لعل يعرف في ذلك مع ان ابا بكر افضل منه واجيب بانهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر لانه وصفه بالقوة وهي افضل من الحزم لمن اعطيهما وقد اتفق السلف والخلف على ان وقته من بعد صلاة العشاء الى الفجر الثاني لحديث معاذ عند احمد في فوجاراذي روى صلاة وهي الوتر وقته من العشاء الى طلوع الفجر قال الحاملي ووقتها المختار الى نصف الليل وقال القاضي ابو الطيب وغيره الى نصفه او ثلثه والا قرب فيه ما ان يقال الى بعيد ذلك ليجمع وقت العشاء المختار مع ان ذلك منافي لقولهم بسن جعله آخر صلاة الليل وقد علم ان ١٦٣ التهجد في النصف الثاني افضل فيكون مستحباً ووقته المختار الى ما ذكر

وحمل الماتقي ذلك على من لا يريد التهجد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والعنونة والقول وآخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا) قيل الحكمة فيه ان اول صلاة الليل المغرب وهي وتر ولا ابتداء والانهاء اعتباراً زائداً على اعتبار الوسط فأوتر ثم تم بعدلهم بعدهم لحديث أبي داود والترمذي وخسنة لا وتران في ليلة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أثناء الحديث السابق وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه وتعب بان صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله وروى عن الصديقي انه قال أما أنا فأنام على وتر فان استيقظت صليت شفعاً حتى الصباح ولان اعادته تصير الصلاة كلها شفعاً

الجمعة العيدين ونقل ابن قدامة عن أحمد انه قال ان شاء صلي بعد الجمعة ركعتين وان شاء صلي أربعاً في رواية عنه وان شاء استأوى كان ابن مسعود والنخعي وأصحاب الرأي يرون ان يصلي بعدها أربعاً الحديث أبي هريرة وعن علي عليه السلام وأبي موسى وعطاء وجاهل بن وهب بن عبد الرحمن والثوري انه يصلي ستاً الحديث ابن عمر المذكور في الباب وقد اختلف في الأربع الركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم فذهب الى الاول أهل الرأي وانهن بن راهويه وهو ظاهر حديث أبي هريرة وذهب الى الثاني الشافعي والجمهور كما قال العراقي واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة النهار مثنى مثنى أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه وقد تقدم والظاهر القول الاول لان دليلاً خاصاً ودليل القول الآخر عام ويناهي العام على الخاص واجب قال أبو عبد الله المازري وابن العربي ان أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن يصلي بعد الجمعة بربع ثلاثا يخطر على بال جاهل انه يصلي ركعتين لتكملة الجمعة ولثلاثا يطرق أهل البدع الى صلاة ظهر أربعاً واختلف أيضاً هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد فذهب الى الاول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة فقبله أنه كان يريد التأخر في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره ان يفوته بمضيه الى منزله لصلاة سنة الجمعة أو انه يشق عليه الذهاب الى منزله ثم الرجوع الى المسجد للطواف أو انه كان يرى النوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة أو كان له أمر متعلق به

* (باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة) *

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه وسأله معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجتماع يومين اجتماعاً قال نعم صلى العيد أول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يجمع فليجمع مع رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وانما يجمعون رواه أبو داود وابن ماجه * وعن وهب بن كيسان رضي الله عنه قال

فيستل المقصود منه وكان ابن عمر يفتض وتره ركعة ثم يصلي مثنى مثنى ثم يوتر وأما قوله في حديث أبي داود فمن لم يوتر فليس مما نفعناه ليس أخذاً يستثنى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على البعير) وعند البخاري أيضاً ان ابن عمر كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر فلو كان واجباً لما جازت صلاة على الدابة وأما ما رواه عبد الرزاق عنه انه كان يوتر على راحلته ويربما نزل فأوتر بالأرض فلطلب الأفضل لانه واجب لكن يشك على ما ذكر ان الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاة راحلته واجب باحققال المخصوصية

أيضا كخصومة وجوبه عليه وعورض بأنه دعوى لادليل علمه لأنه لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف هذا الجواب انتهى أو يقال كافي لإدعاء أنه تشريع للإمامة بما يليق بالسنة في حقهم فصار له على الراحلة لذلك وهو في نفسه واجب عليه فاحق الركوب فيه لمصلحة التشريع قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصل على الراحلة وهو خلاف السنة الثابتة ورواة هذا الحديث كلهم متدينون وفيه التحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أنس رضي الله عنه أنه سئل ١٦٤ أفنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح قال نعم) فنت فيها

(فقبل أو قنت قبل الركوع)
زاد الأعمش على أو بعد الركوع
(قال قنت بعد الركوع يسيرا)
وقد بين عاصم في روايته مقدار
هذا اليسير حيث قال فيها
انما قنت بعد الركوع شهرا
وهي ترد على البرماوي حيث قال
كالبرماني أي زمانا قليلا بعد
الاعتدال التام وقد صرح أنه لم يزل
يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا
رواه عبد الرزاق والدارقطني
وصححه الحاكم وثبت عن أبي
هريرة أنه كان يقنت في الصبح
في حياة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وبعد وفاته وحكي العراقي
أن ممن قال به من الصحابة في
الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعابا
وأباموس الأشعري وابن عباس
والبراء ومن التابعين الحسن
البصري وجماعة الطويل
والربيع بن خيثم وسعيد بن
المسيب وطاوس وغيرهم ومن
الأئمة مالك والشافعي وابن
مهدى والأوزاعي فإن قلت
بوي أيضا عن الخلفاء الأربعة
وغيرهم أنهم ما كانوا يقنتون
أحب بالله إذا تعارض الثبات

ونفي قدم الاثبات على النبي وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عثان لا يقنط الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناء على ان المراد بالحصر في قوله انما قنطت شهرا أى متواليا كذا في القسطلاني وأقول اثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه فان الأحاديث الواردة في هذا منصرمة باختصاصه بالنوازل وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعلها اذا نزلت بالمسلمين نازلة فيبدعون القوم أو على قوم ولم يثبت غير هذا الادعاء المروي عن الحسن بن علي مرفوعا بالفظ اللهم اهدني الخ فان ذلك دعاء علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يجده في الوتر فهو من جملة الادعية الواردة في الصلاة فينبغي فعله فهو حديث قدس جمعة جماعة من الحفاظ ولا مقال فيه بما
 يوجب قدحا ولا يفعله هذا الدعاء الا في هذا الموضع لا كما يفعله طائفة بعد الركوع في الركعة الثانية من صلاة الفجر فانه لم
 يدل على ذلك دليل كذا في السبل الجرار للشوكاني وقد اخرج الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه واحمد بن حنبل في حديث أبي
 مالك الاشجعي قال قلت لابي يا أبا ثعلبة انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فهذه
 بالكوفة قريه من خمس سنين أكلوا يقتلون قال اي بن محمد بن حنبل في رواية ١٦٥ أكلوا يقتلون في الفجر والنسائي

واقظه صليت خلف رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقف
 وصليت خلف علي فلم يقف ثم
 قال يا بني بدعة قال الحفاظ في
 التلخيص اسناده حسن ومنها
 عن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قنت شهرا ثم تركه
 أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة
 وصححه من حديثه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يقف
 الا اذا دعا قوم أو دعا على قوم
 وأخرج مشله ابن حبان من
 حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم
 وغيره من حديث أنس قنت شهرا
 يدعو على حي من أحياء العرب
 ثم تركه والاخاديش التي ذكر فيها
 القنوت مصرحة بأنه كان
 للشوازل كما في الصحيحين وغيرهما

عثمان لا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم قوله لم يزد عليه ما حتى صلى العصر ظاهره
 انه لم يصل الظهر وفيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المستوعبة لم يجب على من
 سقطت عنه ان يصلي الظهر والمه ذهب عطاء حتى ذلك عنه في البحر والظاهر انه يقول
 بذلك القائلون بان الجمعة الاصل وأنت خير بان الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم
 الجمعة هو صلاة الجمعة فاجاب صلاة الظهر على من تركها العذر والغيب عذر محتاج الى
 دليل ولا دليل يصلح للتسليم به على ذلك فيما أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان
 ساق الرواية المقدمة عن ابن الزبير قلت انما وجه هذا انه رأى تقدم الجمعة قبل
 الزوال فقد سدها واجتزأهم عن العيد انتهى ولا ينبغي ما في هذا الوجه من التعسف

(كتاب العيدين)

العيد مشتق من العود فكل عود يعود بالسرور وانما جمع على أعياد بالياء للفرق بينه
 وبين أعياد الخشب وقيل غير ذلك وقيل أصله عود بكسر العين وسكون الواو فقلت
 الواو اذا نكسار ما قبلها مثل ميعاد وميقات وميزان قال النخيل وكل يوم مجمع
 كأنهم عادوا اليه وقال ابن الأبياري يسمى عيد العود في الفرح والمرح وقيل يسمى عيداً
 لان كل انسان يعود فيه الى قدر منزلته فهذا ايضا وهذا يضاف وهذا يرحم وهذا يرحم
 وقيل يسمى عيد الشرف من العيد وهو محل كريم مشهور وفي العرب تنسب اليه الابل
 العيادية

(باب التجهيل للعيد وكرهه محل السلاح فيه الا الحاجة)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وجد عمر حلة من استبرق تباع في السوق فاخذها فأتى
 به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أبيع هذه فجهل به العيد والوفد
 فقال انما هذه لباس من لا خلاق له متفق عليه وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده
 رضي الله تعالى عنه ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برد حمر في كل عيد رواه
 الشافعي وعن سعد بن جبير رضي الله عنه قال كنت مع ابن عمر حين أصلبه سنان الرمح
 في أخمص قدمه فلزقت قدمه بالركاب فزلت فزعتها وذلك يعني فبلغ الحجاج فحما يعموده

من غير فرق بين الفجر وبين سائر
 الصلوات وأما حديث أنس
 الذي أخرجه البزار والحاكم ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يزل يقف في الصبح حتى
 فارق الدنيا وأخرجه أيضا
 من حديثه أحمد والبيهقي
 وأخرجه من حديثه عبد الرزاق
 والدارقطني وفي اسناده أبو جعفر

الرازي وفيه مقال وقال البيهقي في مجمع الزوائد رجال حديث أنس المذكور موثقون وقال الحاكم صحيح لكن لا تقوم الحجة
 به لما تقدم وأيضاً فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به وقد أوضحنا هذا في شرحنا للمتن كذا في شرح الحصن الحصين للشوكاني
 وقال في شرح المتن واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير شك وهي الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات فاحتج المنتهون به بجميع طرق الحديث البراء ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يقف في صلاة المغرب والفجر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وحديث أنس كان القنوت في المغرب

والشجر رواء البخاري ويحجب بانه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما النزاع في استمرار مشروعيته فان
قالوا انظروا كيف يدل على استمرار المشروعية قلنا قد منعنا عن النورى ما حكاه عن جمهور الحققةين انه لا يدل على ذلك سلمنا فنعينه
بمجرد الاستمرار وهو لا ينافي الترك انما كسرت بذلك الادلة بانه تركه على أن هذين الحديثين فيهما ما أنه كان يفعل ذلك في
النسب والمغرب فها هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن القبر وأيضاً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت
في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء ١٦٦ الأخيرة وصلاة الصبح فها هو جوابكم عن مدلول كان ههنا فهو جوابنا

قالوا أخرج الدارقطني وعبد
الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي
والحاكم وصححه عن أنس رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قنت شهراً يدعو على
فانلى أصحابه يترفعون ثم ترك
فاما الصبح فلم يزل يقنت حتى
فارق الدنيا وأول الحديث في
التصحيح ولو صرح هذا المكان
قاطعاً للنزاع ولما كان من
طريق أبي جعفر الرازي قال فيه
عبد الله بن أحمد ليس بالتوى
وقال علي بن الحسين انه يخلط
وقال أبو زرعة عنهم كثير وقال
عمر بن علي الفلاس صدوق
سني الحفظ وقال ابن معين ثقة
ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة
ولكنه يغلط وقد وثقه شعير واحد
ولحد يثمه شاهد ولكن في أسناده
عمر بن عبيد وليس بمتبعة قال
الحافظ ويعكر على هذا ما رواه
الخطيب من طريق قيس بن
الريبع عن عاصم بن سليمان
قلنا لانس ان قوماً يزعمون ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
يزل يقنت في القنوت فقال كذبوا
انما قنت شهراً واحداً يدعو على

نقال الخجاج لو تعلم من أصابك فقال ابن عمر انت أصبتني قال وكيف قال حملت السلاح في
يوم لم يكن يحمل فيه وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم رواء البخاري
وقال قال الحسن ثم وان يحملوا السلاح يوم عيد الا ان يخافوا عدواً حديث جعفر
ابن محمد رواء الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر و ابراهيم بن محمد المذكور لا يمتنع
بما انفرد به ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن
ابن عباس به كذا أخرجه الطبراني قال الحافظ فظهر ان ابراهيم لم ينفرد به وان رواء
ابراهيم مرسل وفي الباب عن جابر عند ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يلبس برده الا حرق العبد بن وفي الجمعة قوله من استبرق في رواية للبخاري رأى حلة سباه
والاستبرق ما غلظ من الدياج والسراة قد تقدم الكلام عليه في اللباس قوله اتبع
هذه فيجمل في رواية للبخاري اتبع هذه فيجمل بها وفي رواية اتبع هذه وتبجمل قوله
للعبد والوفد في انفيق للبخاري للجمعة مكان العبد قال الحافظ وكلاهما صحيح وكان ابن عمر
ذكرهما معاً فاقصر كل راو على أحدهما قوله انما هذه لباس من لا خلاق له انما لاق
النصيب وفيه دليل على تحريم لبس الحرير وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في اللباس
ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التجمل للعبد تقريره صلى الله عليه وآله
وسلم لعدم روى أصل التجمل للعبد وقصر الانكار على من لبس مثل تلك الحلة استكونها
كانت حريراً وقال الداودي ليس في الحديث دلالة على ذلك وأجاب ابن بطال بانه كان
معهوداً عندهم ان يلبس المرأة أحسن ثياب الجمعة وتبجمل به ابن التين والاستدلال بالتقرير
أولى بانه قد تقدم قوله برد حبرة كعنبه ضرب من برد العن كما في القاموس قوله انخص
قدمه الانخص باسكان انما المجمة ورفع الميم بهداهما صادمه لانه باطن القدم ومارق من
أسفلها وقيل هو ما لا تصيبه الارض عند المشي من باطنها قوله بالركاب أي وهي
راحته قوله فتزعم اذ كر الضعيف ومثاقم انه أعاده على السنان وهو مذكر لانه أراد
الحديث ويحتمل انه أراد القدم قوله فبلغ الخجاج أي ابن يوسف الثقفي وكان اذ ذلك
أمير على الخجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاث وسبعين قوله فجاءه يعود في
رواية للبخاري فجعل يعود وفي رواية الاسماعيلي فاته قوله لو لم لولم يمتني ويحتمل ان تكون
شرطية والجواب بخلاف دلالة السياق عليه ويرجح ذلك ما أخرجه ابن سعد بلفظ لو لم

أحياناً من المشركين وقيس وان كان ضعيفاً لكنه لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن من
قتاده عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلقت الاحاديث عن أنس واضطربت
فلا تقوم مثل هذا حجة اذا انقروا هذه اعلم ان الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالنوازل وأنه ينبغي عند نزول
النوازل أن لا يختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة وقد تقدم ومن
حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ لا يقنت الا يدعو للاحد أو يدعو على أحد وأصله في البخاري وقد حاول جماعة من

هذا في الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائيل وحاصله ما هرفناك وقد ذهب إلى عدم مشروعيته في الصحيح أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في جامعه وقد طول البحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وتركه وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه انما قنت عند النزول للدعاء والقوم والدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعائهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم وجأوا ثائمين وكان قنوته لعارض فلما زال تركه القنوت وقال ١٦٧ في غضون ذلك البحث ان أحاديث

أنس كلها أصحاح يصدق بعضها بعضها ولا تنافي وحمل قول أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا على اطلاع القيام بعد الركوع وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل فإنه انما سأله عن قنوت الفجر فأجابه عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدعو ربه ويثني عليه ويحمد في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه بل لا ريب فحين لا تشك ولا نزاع أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ولم يصار للقنوت في إسان الفقهاء وأكثر الناس هو الدعاء المعروف اللهم اهدي فيمن هديت الخ ومعها أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة صلوا القنوت في أقطب الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى صحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور

من أصابك عاقبته ولمن وجه آخر لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه قوله أنت أصبغى نسبة الفعل إلى الخناج لكونه سببا فيه وحكى الزبير في الانساب ان عبد الملك لما كتب إلى الخناج ان لا يخالف ابن عمر شق عليه وأمر رجلا معه حربة يقال انها كانت مسعومة فاصق ذلك الرجل به فاحس الحربة على قدمه ففرض منها أياما ثم مات وذلك في سنة أربع وسبعين وقد ساق هذه القصة في الفتح ولم يتبعها او صدور مثلها غير بعيد من الخناج فإنه صاحب الافاعيل التي تبكي لها عيون الاسلام وأهله قوله حلت السلاح أي تتبعك أحمالك في حله قوله في يوم لم يكن يحمل فيه هذا الحمل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد وهو مبني على ان قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لا مجهول له حكم الرفع وفيه خلاف معروف في الاصول قوله قال الحسن ثموا ان يحملوا السلاح قال الحافظ لم أقف عليه موصولا الا ان ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه تقييد لا طلاق قول ابن عمر انه لا يحمل وقد ورد مثله في فروعنا مقيدا وغير مقيد فروى عبد الرزاق باسناد مرسل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن ماجه باسناد ضعيف عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يلبس السلاح في بلاد الاسلام في العيدين الا ان يكون بحضرة العدو وهذا كله في العيدين فاما الحرم فروى مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمل السلاح بمكة وسمياتي الجمع بينهما وبين أحاديث دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة بالسلاح في باب المحرم يتقاد بالسيف من كتاب الحج

*** (باب الخروج إلى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء) ***

(عن علي عليه السلام رضى الله تعالى عنه قال من السنة ان يخرج إلى العيد ماشيا وان يا كل شيئا قبل أن يخرج رواه الترمذي وقال حديث حسن * وعن أم عتيبة رضى الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نخرج جهن في القطر والانحوى العواتق والحيض وذوات الدنور فاما الحيض فبعتزل الصلاة وفي لفظ المصلي وبشهادة الخبير ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله احدا ان لا يكون لها جلباب قال لتلبسها أختها من جلبابها رواه الجماعة وليس للنساء في أمر الجلباب ولا في داود في رواية والحيض

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روى في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه بحمل حسن انتهى كلام شرح الممتع (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل عاصم بن سليمان الاحول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن ان عاصم أسأله عن مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عاصم (قلت) له هل كان محله (قبل الركوع أو بعده قال قبله) أي لأجل التوسعة لا دبر المسبوق كذا قرأه المهاب وهو مذهب المالكية وثقة به ابن المنذر بان هذا بابا منه عن

اطاعة الامام في الركوع ليدركه الداخل رنوقض بالقضوامام قوم مخصوصين (قال) أي عاصم (فان فلانا) قال في الفتح (أؤن
على تسمية هذا الرجل صريحا ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة فان فيه اسأل محمد بن سيرين أنسأرضي
الله عنه (أخبرني) بالانفراد (عنك انك) والعموي كانت (قلت) انه (بعد الركوع نقال كذب) أي أخطأ أن كان أخبرك أن
القنوت بعد الركوع داعيا وأنه في جميع الصلوات وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمدة والخطا وعند
ابن ماجه من رواية حميد عن أنس انه سئل ١٦٨ عن القنوت فقال قبل الركوع وبعده قال في الفتح اسناده قوي وروى ابن

المنذر من طريق أخرى عن أنس
ان أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قنوتوا في صلاة الفجر
قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع
وروى محمد بن نصر من طريق
أخرى عن حميد عن أنس ان أول
من جعل القنوت قبل الركوع
أي داود عثمان لكي يدرك الناس
الركوع ويجمع ما جاء عن أنس
من ذلك القنوت للحاجة بعد
الركوع لا خلاف عنه في
ذلك وأما الغير الحاشية فالصحيح
عنه انه قبل الركوع وقد
اختلف عمل الصحابة في ذلك
والظاهر انه من الاختلاف
المباح كذا في الفتح (اتفقت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بعد الركوع شهرا) ورجح الشافعي
انه بعد الركوع لحديث أبي
هريرة قال أنس (أراه) بالضم أي
أظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم
(كان بعث قوما) من أهل الصفة
(يقال لهم القراء) حال كونهم
(زهاء) بضم الزاي وتحقيق الهاء
مدود أي مقدار (سبعين رجلا
الى قوم مشركين) أهل نجد من
بنو عامر وكان رؤسهم أبو براء
عامر بن مالك المعروف بلاءب

الاسنة يدعوهم الى الاسلام ويقرأ عليهم القرآن فلما نزلوا بمرعونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحيائهم رعل بالقوى
وذكوان وعصبة فقاتلوهم فلم ينج منهم الا كعب بن زيد الانصاري وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) المدعو
عليهم المبعوث اليهم (وكان بينهم) أي بين بني عامر المبعوث اليهم (وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد) فعدروا
وقتلوا القراء (فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في الصلوات الخمس (شهرا) متتابعين (يدعو عليهم) أي في كل
صلاة اذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة رواه أبو داود والحاكم واستنبط منه ان الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع

الصلاة ورواه هذا الحديث الأربعة كلهم بصريون وفيه التحديث والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجنائز والجزية والدعوات ومسلم في الصلاة (وفي رواية عنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال قنت النبي صلى الله عليه وآله شهرين على رعل وذكوان) بكسر الراء وفخ الدال غير منصرف قبلنا من سليم قتلوا القرأ فقد صح قنوته صلى الله عليه وآله وسلم على قتله شهرين أو أكثر في صلاة مكتوبة فان نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو حط أو وباء أو جراد أو نحوها استحب القنوت في سائر المكتوبات ورواه هذا الحديث ما بين بصري ١٦٩ وكوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي وفيه التحديث والنعمة

والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (أيضا قال كان القنوت) أي في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة المغرب والفجر) لتكون سما طرقي النهار لزيادة شرف وقيمته ما رجاء اجابة الدعاء حتى نزل ليس لاي من الامر شيء فتترك الا في الصحيح كما مر عن أنس كذا قرره البرماوي كالكرماني كما تقدم وتنعقب بان قوله الا في الصحيح يحتاج الى دليل والا فهو نسخ فيه ما قال الطحاوي أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصحيح كذا كانت انتهى وقد عارضه بعضهم فقال قد أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في الصحيح ثم اختلفوا هل تركه فيمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك فليكن منك على بال ولما ثبت ان المغرب وتر النهار ثبت في وتر الليل يجامع ما بينهما

بالقوى كذا قال الزار وقال ابن معين والبخاري ليس بشيء وقال أحمد والنسائي متروك وحديث أم عطية أخرجه من ذكر المصنف وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج بيانه ونسائه في العيدين وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو محتلف فيه وقد رواه الطبراني من وجه آخر وعن جابر عند أحمد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في العيدين ويخرج أهله وفي اسناده الحجاج المذكور وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للنساء نصيب في الخروج الا مضطرة ليس لها خادم الا في العيدين الاضحية والفطر وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وعن ابن عمر وابن العاص عند الطبراني أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالخروج العواتق والحبيص وفي اسناده يزيد بن شداد وعتبة بن عبيد الله وهما مجتهدان قال أبو حاتم الرازي وعن عائشة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند انهما قالتا قد كانت الكعاب يخرج لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خدرها في النظر والاضحية قال العراقي ورجالها رجال الصحيح ولكنه من رواية أبي قلابه عن عائشة وقد قال ابن أبي حاتم انها مرسله وفيه ان ابا قلابه أدرك على ابن أبي طالب عليه السلام وقد قال أبو حاتم ان ابا قلابه لا يعرف له تدليس ولا عترة حديث آخر عند الطبراني في الاوسط قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل يخرج النساء في العيدين قال نعم قيل فاعواتق قال نعم فان لم يكن لهن أبواب تلبيسه فالتباس ثوب صاحبته وفي اسناده مطيع بن ميمون قال ابن عدى له حديثان غير محدثين قال العراقي وله هذا الحديث فهو ثالث وقال فيه علي بن المديني ذلك شيخ عندنا ثقة وعن عروة أخت عبد الله بن رواحة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وجب الخروج على كل ذات نطاق زاد أبو يعلى يعني في العيدين وقال فيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو من رواية امرأة من عبد القيس عنها والثر الذي ذكره المصنف عن ابن عمر أخرجه أيضا الحارثي كما هو الميموني مرفوعا وموقوف وصح وقفه قولهم السنة أن يخرج ماشيا فيه مشروعية الخروج الى صلاة العيد والمشي اليها وترك الركوب وقد روى الترمذي ذلك عن أكثر أهل العلم وحديث الباب وان كان ضعيفا فإذ كررنا من الاحاديث الواردة بعمامة تقويه وهذا أحسنه

٢٢ نيل من التورية وهذا وجه ايراد البخاري لهذا الحديث في أبواب الوتر مع أنه قد ورد الامر صريحا في الوتر فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال قال علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وتولني فين توليت وبأولها فيما أعطيت وفي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت الحديث وصححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري وقد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع أيضا لكن رواة القنوت بعده أكثر واحفظ نهو أولى وعليه درج الخلقاء الراشدون في أشهر

الروايات عنهم وأنها قال الكوفيون لا قنوت الا في الوتر قبل الركوع انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ورواه على وشاخي وفيه التحديث والاخبار والعنفوة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة قال في الفتح وظهري ان الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع ان السجود مظنة الاجابة كائنت اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وثبت الامر بالدعاء فيه ان المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على انه يجهر به بخلاف القنوت في الصبح ١٧٠ فاختلف في محله وفي الجهر به * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاستسقاء)

الترمذي وقد استدلل العراقي لاستحباب المنى في صلاة العبد بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيتم الصلاة فأتوها وانتم تشعرون فهذا عام في كل صلاة تشترع فيها الجماعة كالصلوات الخمس والجمعة والعيد من الكسوف والاستسقاء قال وقد ذهب أكثر العلماء الى انه يستحب أن يأتي الى صلاة العبد ما شيا من الصلابة عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب ومن التابعين ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ومن الأئمة سفيان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم وروى عن الحسن البصري انه كان يأتي صلاة العبد راكبا ويستحب أيضا المنى في الرجوع كما في حديث ابن عمر وسعد القرظ وروى البيهقي في حديث الحرث عن علي انه قال من السنة أن تأتي العبد ما شيا ثم تركب اذا رجعت قال العراقي وهذا أشمل من حديث ابن عمر وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا يعني الشافعية قوله وأن يأكل فيه استحباب الاكل قبل الخروج الى الصلاة وهذا يختص بعبد الفطر وأما عبد العرف فغيره الا كل حتى يأكل من أخصيته لما سياتي في الباب الذي بعده هذا قوله العوائق جمع عائق وهي المرأة الشابة أول ما تدرك وقبل هي التي لم تبن من واليهام تزوج بمسدا را كما هو قال ابن دريد هي التي قاربت البلوغ قوله وذوات الخدور جمع خدر بكسر الخاء المعجمة وهو ناحية في البيت يجعل عليها استر فتكون فيه الحارية البكر وهي الخدرة أي خدرت في الخدر قوله لا يكون لها جلباب الجلباب بكسر الجيم وبشكر او الموحدة وسكون اللام قيل هو الازار والرداء وقيل المهفة وقيل المقنعة تغلف بها المرأة رأسها وتظهرها وقيل هو الخمار والحديث وما في معناه من الاحاديث قاضية بمسروعية خروج النساء في العيد من المصلى من غير فرق بين البكر والشابة والعجوز والحائض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان في خروجها فتنة أو كان لها عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها ان ذلك مستحب وجعلوا الامر فيه على التدب ولم يفرقوا بين الشابة والعجوز وهذا قول أبي حامد من الحنابلة والمزجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق الشافعي القول الثاني التفرقة بين الشابة والعجوز قال العراقي وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبعه النص الشافعي في المختصر والقول الثالث انه جائز غير مستحب لهن مطلقا وهو ظاهر كلام الامام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة والرابع انه مكروه وقد حكاه

أي طلب سقي الماء من الغير لانه نفس أو الغير وشرعا طلبه من الله ذي الكرم عند حصول الجذب على وجه مخصوص والاستسقاء ثلاثة أنواع أحدها أن يكون بالدعاء مطلقا فرادى ومجموعة وثانيها أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولو نافله خلافا لما وقع للأنووي في شرح مسلم من تقييده بالفرائض وفي خطبة الجمعة وثالثها وهو الأفضل أن يكون بالصلاة والخطبتين وبه قال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وعن أحمد لا خطبة وانما يدعو ويكثر الاستغفار والجهور صلى سنية الصلاة وهو الحق خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى (عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في شهر رمضان سنة ست من الهجرة الى المصلى بالصعراء لانه أبلغ في التواضع وأوسع للناس وحكي ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصلى لكن حكى

القرطبي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يستحب الخروج وكأنه استحبه عليه بقوله في الصلاة الترمذي (يستسقى) أي يريد الاستسقاء (وحول ردهم) عند استقباله القبلة في أثناء الاستسقاء فجعل يحينه يساروه وعكسه قال في الفتح وقد اتفق علماء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وانما ركعتان الاماروى عن أبي حنيفة انه قال يبرزون للدعاء والتضرع وان خطب لهم فحسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التحيير بين الفعل والترك انتهى وليس في هذا الحديث ذكر الصلاة ورواه مدنيون الشيخ البخاري وشيخ شيبه فكتبوا فيمن وفيه تابعي عن تابعي

والحديث والعنونة والقول واخرجه البخاري ايضا في الاستسقاء والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن زيد (قال وصلي) أي بالناس (ركعتين) كما يصلي في العيدين رواء ابن
حبان وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وقيل أنه أن يكبر في أول الأولى سبعا وفي الثانية خمساً ويرفع يديه ويقف بين كل
تكبيرتين مسجاً حامداً مهلاً ولا يقرأ بجهراً في الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة وأسمعوا وأطيعوا واستدل الشيخ أبو اسحق
في المذهب بغير رواء الدارقطني أن مروان أرسل إلى ابن عباس ١٧١ يسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الصلاة

كالصلاة في العيدين إلا أنه صلى
الله عليه وآله وسلم قاب رداءه
بفعل يمينه يساره ويساره يمينه
ومضى ركعتين كبر في الأولى
سبع تكبيرات وقرأ سبع أمم
ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل
أنا لك وكبر خمس تكبيرات لكن
قال في المجموع أنه حديث
ضعيف نعم حديث ابن عباس
عند الترمذي ثم صلى ركعتين كما
يصل في العيدين أخذ بظاهره
الشافعي فقال يكبر فيهما كما يكبر
في العيدين وذهب الجمهور إلى
أن يكبر فيهما تسكيرة واحدة
للأحرام كما ترا الصلوات وبه
قال مالك وأحمد وأبو يوسف
ومحمد لحديث الطبراني في الأوسط
عن أنس أنه صلى الله عليه وآله
وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة
واستقبل القبلة وجعل رداءه
ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما
الأكبر وأجابوا عن قوله في
حديث الترمذي كما يصلي في
العيدين يعني في العدد والجهن
بالقراءة وكون الركعتين في
الخطبة ومذهب الشافعية

الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وحكاه ابن قدامة عن
الخطبي ويحيى بن سعيد الأنصاري وروى ابن أبي شيبه عن الخطبي أنه ~~ذكره~~ للشايع أن
يخرج إلى العيد القول الخامس أنه حق على النساء الخروج إلى العيد حكاه القاضي
عباس عن أبي بكر وعلي وابن عمر وقد روى ابن أبي شيبه عن أبي بكر وعلي أنه قال
حق على كل ذات نطق الخروج إلى العيد انتهى والقول بكراهة الخروج على
الاطلاق رد للاحدith الصحيحة بالأراء الفاسدة ومخصصة بالشواهد بأباه صريح
الحديث المتفق عليه وغيره قوله يكبر مع الناس وكذلك قوله يشهدن الخير ودعوة
المسلمين رد ما قاله الطحاوي أن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام لتكثير
السواد ثم نسخ وأيضاً قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة وقد أفتت به أم عطية
بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة كافي البخاري قوله إذا غلبت إلى المصلى كبر فيه
أن صرح رفعه دليل على مشروعية التكبير حال المشي إلى المصلى وقد روى أبو بكر النجاد
عن الزهري أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر فيكبر من حين
يخرج من بيته حتى يأتي المصلى وهو عند ابن أبي شيبه عن الزهري مراسلاً بلفظ فاذا قضى
الصلاة قطع التكبير وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً زينا أعيادكم
بالتكبير واسناده غريب كما قال الحافظ وقد روى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يرفع صوته بالتكبير والتليل حال خروجه إلى العيد يوم الفطر حتى
يأتي المصلى وقد أخرجه أيضاً الساجي ثم قال البيهقي وهو ضعيف وأخرجه موقوفاً على
ابن عمر قال وهذا الموقوف صحيح قال الناصر أن التكبير الفطر واجب لقوله تعالى
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولا كفر على أنه سنة وهو من خروج الإمام
من بيته للصلاة إلى ابتداء الخطبة عند الأئمة وسياق الكلام على تكبير التشريق

• (باب استحباب الاكل قبل الخروج في الفطر دون الاضحية) •

(عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى
ياكل تمرات ويأكلهن وترا رواه أحمد والبخاري وعن بريدة رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الاضحية

والمالكية أنه يخطب بعد الصلاة لحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم
خطب (عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمستضعفين من المؤمنين وعلى مضر
تقدم) قبل حديث فضل اليهود الطويل (وقال في آخر هذه الرواية) هذا (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) قال في الفتح
هذا حديث آخر وهو عند المصنف يعني البخاري بالاستناد المذكور وكأنه جمعه هكذا فأوردته كما سمعته وقد أخرجه أحمد عن
قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقسط ينبغي أن يخص من كان

سحار يادون من كان من المنا (عقار) بكسر الفين المجمة وتخفيف الفاء أبو قبيلة من كنانة (عقر الله لها) فيه دعاء بما يشق من الاسم مكان يقول لا جد أجد الله عاقبتك وأعلى أعلاك الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يتخص بالاعمال بل يأتي مثله في الظهور منه قوله تعالى وأسأت مع سليمان وفي المغازي عند البخاري عصية عصت الله ورسوله (وأسلم) قبيلة من خزاعة (سأله الله) تعالى من المسألة وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها وهل هو إنشاء دعاء أو خبر رأيان وانما خص هاتين القبيلتين بالدعاء لان عقار أسأوا قديما وأسلم سالوا ١٧٢ الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن أبي الزناد هذا الدعاء كله كان في صلاة

حتى يرجع رواه ابن ماجه والترمذي وأحمد وزاد في كل من أخصيته ومالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب ان الناس كانوا يؤمرون بالا كل قبل الفطر يوم الفطر الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي الباب عن علي بن عبد الرزاق وابن ماجه وقد تقدم وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير والدارقطني بلفظ من السنة أن لا يخرج حتى يطعم ويخرج صدقة الفطر وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو مختلف فيه وفي لفظ من السنة أن يطعم قبل ان يخرج رواه البزار قال العراقي واسناده حسن وفي لفظ ان ابن عباس قال ان استطعتم أن لا يغدوا أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل رواه الطبراني وعن أبي سعيد عند أحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفطر يوم الفطر قبل ان يروى قال العراقي واسناده جيد زاد الطبراني من وجه آخر ويأمر الناس بذلك وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم الفطر أكل كل قبل أن يخرج سبع تمرات واذا كان يوم الاضحية لم يطعم شيئا وفي اسناده ناصح أبو عبد الله وهو لين الحديث وقد ضعفه ابن معين والفلام والبخاري وأبو داود وابن حبان وعن سعيد بن المسيب مرسل عند مالك في الموطأ باللفظ الذي ذكره المصنف وعن صفوان بن سليم مرسل عند الشافعي ان الرجل كان يطعم قبل أن يخرج الى الجبانة ويأمر به وعن الثائب بن يزيد عند ابن أبي شيبة قال مضت السنة أن نأكل قبل أن تغدو يوم الفطر وعن رجل من الصحابة عند ابن أبي شيبة انه كان يؤمر بالا كل يوم الفطر قبل أن نأكل المصلي وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يغدو أصحابه من صدقة الفطر قوله كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات لفظ الامام علي وابن حبان والحاكم ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أقل من ذلك أو أكثر ترا وهي أصرح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الاكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العبد فكأنه أراد سد هذه الذريعة وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة الى امتثال امر الله سبحانه أشار الى ذلك ابن أبي

الأمير (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس أي من قريش (ادبارا) عن الاسلام وفي تفسير الدخان ان قريشا لما أبطلوا عن الاسلام (قال اللهم) ابعت أو ساط عليهم (سبع) من السنين وروى بالرفع أي مطلقا لم يرد فيهم سبع (كسبع يوسف) التي أصابهم فيها القحط وأضيفت الى يوسف لكونه الذي أنقذهم بقومه أو لكونه قام بأمر والناس فيها (فأخذتهم) أي قريشا (سنة) أي قحط وجذب (حصت) أي استأملت وأذهبت (كل شيء) من النبات حتى خلت الارض منه (حتى أكلوا) وفي رواية حتى أكلنا والاول هو الوجه (الجلود والميتة والجيف) بكسر الجيم وفتح اليماء جثة الميت اذا أراح فهو أخص من مالم يمتيته لانها مالم تذك (ويظن أحدهم) وفي رواية أحدكم والاول هو الصواب (الى السماء) فيسرى الدخان من الجوع) لان الجائع يرى بينه وبين السماء كهية الدخان من ضعف بصره (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابوسفيان) حجة

مخبرين حرب (نقال يا محمد انك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك) ذوي رحمتك (قد هلكوا) أي من الجلب والجوع بدعائك (فادع الله لهم) ليقع في هذا السيف القصر يح بأنه دعاهم نعم وقع ذلك في سورة الدخان ولفظه فاستسقى لهم فسقوا (قال الله تعالى فارتقب) أي انتظر يا محمد عذابهم (يوم تأتي السماء بدخان مبين الى قوله عائدون) أي الى الكفر (يوم ينطق الباطنة الكبرى) زاد الاميل انهم ممن آمنتمون (فالبطنة يوم يدر) لانهم لما اتجوا اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ادع الله

أن يكشف عنا فنؤمن بك فدعا وكشف ولم يؤمنوا اتفق الله منهم يوم بدر وعن الحسن البطشبة الكبير يوم القيامة بالاول
أولى قال ابن مسعود (وقدمت الدخان) وهو الجوع (والبطشبة والزام) بكسر اللام القتل (وآية) أول سورة (الروم)
ووجه ادخال هذا الحديث هنا التنبيه على انه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالغيظ على الكافرين
لان فيه اضعافهم وهو نوع للمساكين فقد ظهر من عمرة ذلك التجاؤهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعوا لهم برفع القحط
ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون الا جابر افرانزي وفيه التحديث ١٧٣ والعنينة والقول وأخرجه البخاري

في الاستسقاء أيضا وفي التفسير
ومسلم في التوبة والترمذي
والنسائي في التفسير (عن
ابن عمر رضي الله عنهم) قال رجا
ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر الى
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يستسقي) زاد
ابن ماجه عن المنبر (فيما ينزل
حتى يجيش كل ميزاب) من حاش
يجيش اذا هاج وهو كتابة عن كثرة
المطر والميزاب ما يسيل منه الماء
من موضع حال (وهو قول أبي
طاب وأبيض) بفتح الضاد
تقديره رب أبيض أو أعنى أبيض
أو أخض والراجح انه بالنصب
عطف على قوله سيدا في البيت
الذي قبله (يستسقي) مبنيا
للمفعول أي يستسقي الناس
(الغمام) أي السحاب أي المطر
(بوجهه) الكريم (غمام السحاب)
أي يكفيهم بافضاله أو يطعمهم
عند الشدة أو عيادهم ومطبوهم
أو يغنيهم وهو بكسر اللام
صفة لا يبيض (عصمة) أي مانع
(للارامل) يمنهم بما يضرهم جمع
أرمله وهي الفقيرة التي لا زوج

حزة وقال ابن قدامة لانعل في استحباب تجهيل الاكل يوم الفطراختلاف كذا في الفتح
قال الحافظ وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التحير فيه وعن النخعي أيضا مثله
قال والحكمة في استحباب الترفية ما في الحلوم تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولان الحلوم يوافق الايمان ويعبر به المنام ويرق القلب وهو أسمر من غيره ومن ثم
استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلوم مطلقا كالعسل رواه ابن أبي شيبة عن معاوية
ابن قرة وابن سيرين وغيرهما وقد أخرج الترمذي عن سلمان اذا أفطر أحدكم فليطه
على عمره بركة فان لم يجد فليطه على ما فانه طهور قوله ويا كاهن وتراه هذه الزيادة
أوردتها البخاري تعليقا ووصلها أحمد بن حنبل وغيره والحكمة في جعلها من ترايا الإشارة
الى الوحدة وكذا كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أموره تبرك بذلك
كذا في الفتح قوله ولا ياكل يوم الاضحية حتى يرجع في رواية للترمذي ولا يطعم يوم
الاضحية حتى يصلي ورواه أبو بكر الاثرم بافظ حتى يصحى وقد خصص أحمد بن حنبل
استحباب تأخير الاكل في عيد الاضحية عن له ذبح والحكمة في تأخير الفطر يوم الاضحية
انه يوم تشرع فيه الاضحية والاكل منها فشرع له أن يكون فطره على شيء منها قاله ابن
قدامة قال الزين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العيدين في الوقت
المشروع لاجراء صدقة ما الخاصة بهم ما فخرج صدقة الفطر قبل الغد والى المصلي
واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها

*** (باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعدو) ***

(عن جابر رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد خالف
الطريق رواه البخاري * وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه رواه أحمد وسلم والترمذي
* وعن ابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم
رجع في طريق آخر رواه أبو داود وابن ماجه حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وقد عزا المصنف الى مسلم ولم يجد له موافقا على ذلك ولا رأينا الحديث في
صحيح مسلم وقد رجع البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي

لها والارامل الرجل الذي لا زوج له قال الشاعر
نم استعمله في الرجل مجازا لانه لو أوصى الارامل خص النساء دون الرجال قال ابن رشد يحتمل أن يكون أراد بالترجمة
الاستدلال بطريق الاولى لانهم اذا كانوا يسألون الله به فيستقيم فاحرى أن يقدموا لسؤال انتهى قال في الفتح وهو حسن
وقال القسطلاني مطابقة هذا للترجمة من قوله يستسقي ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم الا عن سؤال وهذا مصرح
بما شئ به صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشهر يفترق من ذلك رواية البيهقي في دلائله عن أنس قال جاء عرابي

الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أينك وما لنا بغيرك ولا يصح يقطع فقام صلى الله عليه وآله وسلم بحجر زاده حتى معد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال لو كان أبو طالب حيا لقرت عيت من يشد ناقوله فقام على فقال يا رسول الله كأنك أردت قوله وأيضا الخ وهذا البيت من قصيدة جلييلة بليغة من بحر الطويل وعدة آيات مائة بيت وعشر ذيات قالها المتحالا قريش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقرر وأعنته من يريد الاسلام أخرج ابن عساکر عن سلمة بن عرقطة قال قدمت مكة وهم في خط ١٧٤ فقالت قريش يا أبا طالب أخط الوادي وأحلب العيال فهل فاستسق

هريرة وقال انه أصح وحديث ابن عمر رجال اسناداه عند ابن ماجه ثقات وكذلك عند أبي داود ورجالهم رجال الصحيح وفيه عبد الله بن عمر العديري وفيه مقال وقد أخرج له مسلم وقد روى أيضا الحاكم في الباب عن أبي رافع عند ابن ماجه وقد تقدم في باب الخروج الى العيد ماشيا وعن سعد بن أبي وقاص عند البرازي مسنده وقد تقدم أيضا هذا النوع بكر بن مبشر عند أبي داود قال كنت اغدو مع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر ويوم الاضحى فنسلك بطن بطعان حتى نأى المصلى فمضى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع من بطن بطعان الى بيتنا قال ابن السكيت واسناده صالح وعن سعد القرظ وقد تقدم في باب الخروج الى العيد ماشيا أيضا وعن عبد الرحمن بن حاطب عند الطبراني في الكبير قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتي العيد يذهب في طريق ويرجع في آخر وفي اسناده خالد بن الياس وهو ضعيف وعن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده عند الشافعي انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجع من المصلى في يوم عيد فمضى على الضار من أسفل السوق حتى اذا كان عند منتهى الاعرج الذي هو موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فمضى أسفل فدعاهم انصرف قال الشافعي فأحب أن يصنع الامام مثل هذا وان يقف في موضع فيدعو الله مستقبلا القبلة وفي اسناد الحديث ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وثقة الشافعي وضعفه الجمهور وأحاديث الباب تدل على استحباب الذهاب الى صلاة العيد في طريق والرجوع في طريق أخرى للامام والمأموم وبه قال أكثر أهل العلم كما في الفتح وقد اختلف في الحكم في مخالفة صلى الله عليه وآله وسلم الطريق في الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال كثيرة قال الحافظ اجمع في منها أكثر من عشرين قولاً قال القاضي عبيد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها اقرب وأكثرها دعاوى فارغة اه قال في الفتح في ذلك انه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكنهم من الجن والانس وقيل ليسوى بينهم حافى من به الفضل بمروره أو في التبركة أو لئلا يراه رائحة المسك من الطريق التي يمر بها لانه كان مغروفا بذلك وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على العين فلورجع منها لرجع الى جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاظهار شعار الاسلام فيهم او قيل لاظهار ذكر الله تعالى وقيل ليعظ المنافقين واليهود وقيل ليرهم

تخرج أبو طالب ومعه غلام يعقوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنه شمس دجن تجلت عن صحابة قتلها وحولها أغيلة فاخذ أبو طالب فالصق ظهره بالكعبة ولاذ الغلام وماتى السماء فزعة فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدقوا غدا ودقوا وانفجر له الوادي وأخصب النادى والبادى وفى ذلك يقول أبو طالب وأيضا الخ قال في الفتح ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحاً بذلك ما رأى من محابيل ذلك فيه وان لم يشاهد وقوعه وفي حديث ابن مسعود ما يشعر بان سؤال أبي سفيان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاستسقاء وقع بمكة وذكر ابن التسين ان في شعر أبي طالب هذا دلالة على انه كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما أخبر به بحجر او غيره من شأنه وفيه نظر لما روى عن ابن اسحق ان انشاد أبي طالب لهذا الشعر كان بعد البعث ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم جاءت في كثير من الاخبار وغسلها الشيعة في أنه كان مسلما ورايت لعلي بن حمزة البصري جوا جمع فيه شعرا في طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان الحشوية تزعم انه مات كافرا وانهم لذلك يستخبرون لعنه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه وقد ثبت فساد ذلك في ترجمة أبي طالب في كآب الاصابة انتهى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان اذا خطبوا) يضم القاف وكسر الحاء أى أصابهم القبط هكذا ضبطه في الفتح (استسقى) متوسلا (بالعياض بن عبد المطلب) رضى الله عنه لرحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم فاراد عمر أن يصلها بجماعة حقه الى من أمر بصله الارحام ليكون ذلك وسيلة الى رحمة الله (فقال اللهم انا كنا توسل اليك بنينا) صلى الله عليه واله وسلم في حالة حياته (فتسقيننا وانا) بعده (توسل اليك بعم نيينا) العباس (فاسقنا قال فيسقون) وقد حكى عن كعب الاخبار أن بني اسرائيل كانوا اذا اخطوا استسقوا باهل بيت نبيهم وقد ذكر الزبير بن بكار في الانساب ان عمر استسقى بالعباس عام الرمادة اى بفتح الراء وتخفيف الميم وسمى به العام لما حصل من شدة الجذب فاعجزت الارض جدا وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمانى عشرة وكان ابتداؤه مصدر ١٧٥ الحاج منها ودام تسعة أشهر وكان من دماه

العباس ذلك اليوم فيما ذكره في الانساب اللهم أنه لم ينزل بلاء الا بذنوب ولم يكشف الا بتوبة وقد توجه الى القوم اليك لمكافى من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم وهذه أيدى بنا اليك بالذنوب وفواصيدنا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى اخضبت الارض وعاش الناس وأخرج الزبير بن بكار من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال استسقى عمر ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقدموا ايها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة الى الله وفيه فابرحوا حتى سقاهم الله وأخرج البلاء ذرى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل عن ابن عمر فيحتمل أن يكون لم يذنبه شيخان وابن حبان في صحيحه قال

بكثره من معمر ورجحه ابن بقال وقيل حذر من كيد الطائفتين أو احداهما وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يكرر رده قال ابن التين وتعقب أنه لا يترحم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعى من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى من الطريق الاعظم ويرجع من الطريق الآخر وهذا لو ثبت اقوى بحديث ابن التين وقيل فعل ذلك ليعلمهم بالسروية والتبر للبحر ورؤية والاستماع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعليم أو الاقتداء أو الاسترشاد والصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزور اقرار به بلاحيا او الاموات وقيل ليعلم ربه وقيل للتعاول بتغيير الحال الى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يتصدق فاذا رجع لم يبق معه شئ فرجع من طريق آخر ايا ليرد من سألوه وهذا ضعيف جدا مع احتياجه الى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الرحام وهذا روجه الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبرى عمار واهم البيهقي من حديث ابن عمر قال فيه ليسع الناس وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وقضاه وهو الذى روجه ابن التين وقيل كان طريقه الذى يتوجه منها أبعد من الذى يرجع فيها فأرادت كثير الاجر بتكثير الخطايا والذهاب وأما في الرجوع فليسرع الى منزله وهذا اختيار الراقى وتعقب بأنه يحتاج الى دليل وبأن أجرة الخطايا يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذى وغيره فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القرية للمبادرة الى فعل الطاعة وادراك الفضيلة أول الوقت وقيل ان الملائكة تقف في الطرقات فاراد أن يشهد له فريقان منهم وقال ابن أبي حنزة هو في معنى قول يعقوب بنديس لا تدخلوا من باب واحد وأشار الى أنه فعل ذلك حذرا صاية العين وأشار صاحب الهدى الى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الاشياء المحتملة القرية انتهى كلام الفتح (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمذرى وقال في التلخيص اسناده ضعيف انتهى وفي اسناده رجل مجهول وهو عيسى بن عبد الاعلى بن أبي فروة القروى المذنب قال فيه الذهبى في الميزان لا يكاد يعرف وقال هذا

في الفتح وبسته فادمن قصة العباس استقباب الاستسقاء باهل الخير والصلاح واهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه انتهى وفي هذا الحديث الحديث والنعمة والقول (حديث أنس) بن مالك (في الرجل الذى دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم بخطب فسأله الدعاء بالغيث تذكر كثيرا) وتقدم الكلام عليه (وفي هذه الرواية فمأرا بنا الشمس ستما) أى سنة أيام وفي رواية ستما أى أسبوعا وعبر به لانه أوله من باب تسمية الشئ باسم بعضه ولا تنافي بين الرايتين لان من قال ستما بالموحدة أضاف الى السنة يوما ملقفا من الجمعين كناية عن استقرار الغيم بالمطر

وهذا في الغالب والافتقار يستقر المطر والشمس بادية وقد تجبب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك رواية اسحق بلفظ فطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الاخرى وانما سموا الاسبوع - بتا لانه اقسام الايام عند اليهود (ثم دخل رجل) ظاهره انه غير الاول لان النكرة اذا تكررت دلت على التعدد وهذه القاعده مجعولة على الغالب وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا هو الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي انه لم يحزم بالتغايير وفي رواية اسحق عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره بالشك ولا يبيح عوانة ١٧٦ عن أنس لما زلنا فطر حتى جاء ذلك الاعرابي في الجمعة الاخرى وأمله

حديث منكر وقال ابن القطان لا أعلم عيسى هذا مذكور في شيء من كتب الرجال ولا في غيره هذا الاسناد الحديث يدل على أن ترك الخروج الى الجبابة وفعل الصلاة في المسجد عند غرض عذر المطر غير مكروه وقد اختلف هل الأفضل فعل صلاة العيد في المسجد أو الجبابة فذهب العترة ومالك الى ان الخروج الى الجبابة أفضل واستدلوا على ذلك بما ثبت من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الخروج الى الصحراء وذهب الشافعي والامام يحيى وغيرهما الى ان المسجد أفضل قال في الفتح قال الشافعي في الام بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وهكذا من بعده الامن عذر مطر ونحوه وكذا عاصمة أهل البلدان الأهل مكة ثم أشار الشافعي الى ان سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال فلو غير بالمكان مسجد أهل يسعهم في الاعمال لم أر أن يخرجوا منه فان لم يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة قال الحافظ ومقتضى هذا ان العلة تدور على الضيق والسعة لالذات الخروج الى الصحراء لان المطلوب حصول عموم الاجتماع فاذا حصل في المسجد مع أولويه كان أولى انتهى وفيه ان كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتناء عن التماسي به صلى الله عليه وآله وسلم في الخروج الى الجبابة بعد الاعتراف بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأما الاستدلال على ان ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة فيجيب عنه باحتمال أن يكون ترك الخروج الى الجبابة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجد مكة

* (باب وقت صلاة العيد) *

(عن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عيد فطروا وأضحى فانكرا بطاء الامام وقال انا كذا قد فرغنا ساعتها هذه وذلك حين التسبيح ورواه أبو داود وابن ماجه وللشافعي في حديث مرسل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخبر ان ان جعل الاضحية وآخر الفطر وذكر الناس الحديث الاول سككت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده عن أبي داود ثقات والحديث الثاني رواه الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وهو كما قال المصنف مرسل وابراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور كما تقدم وقال البيهقي لم أره أصلا

في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا فلعن أنسا ذكره بعد أن نسبه أو نسبه بعد ان كان تذكرة ويؤيد ذلك رواية البيهقي في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد السلي قال لما قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة وفيهم خارجة بن حصن أخو حصينة بن حصن قدموا على ابل جحاف فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك ان يقيمنا فذكر الحديث وفيه فقال الرجل يعني الذي سأله أن يستقي لهم هلك الاموال الحديث كذا في الاصل والظاهر ان السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوغد ولذلك سمى من بينهم والله أعلم واقادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه كذا في الفتح (من ذلك الباب) الذي دخل منه السائل أولا (في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم) حال كونه بخطب فاستقبله فأعفاة قال يا رسول الله هلك الاموال أي المواشي

بسبب كثرة المياه لانه انقطع الرعي فهلكت المواشي من عدم الرعي (وانقطع السبل) لتعذر سلوكها في من كثرة المطر (فادع الله بمسكها) بالجزم جوابا للطلب والضمير للمطارأ والسعاية وفي رواية أن يسلك عنها الماء وعند أحد أن يرعها عنا وفي الادب فادع ربك ان يحبسها عنا فضعك وفي رواية ثابت فتنسم زاد جسد لسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس (فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور (ولا تنزله علينا) فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لاننا اشتمل الطرق التي حولها - فم فاراد

أخراجهما بقوله ولا علمنا وفي الواو من قوله ولا علمنا بحث الطيف ذكره في الفتح (اللهم على الآكام) بكسر الهمزة جمع أكمة
 بفتح التراب المجتمع بكسر الهمزة على وزن جبال وقد تفتح وقد أوأ كبير من المكدية قاله الداودي أو الهضبة الضخمة قاله
 الخطابي أو الجبل الصغير وما ارتفع من الأرض وقال القزاهي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الثعالبي الأكمة
 أعلى من الرابية (والجبال) وزاد في رواية والآجام بالمد والجيم (والظراب) بكسر الظاء جمع ظروب ككتف قال القزاهي
 الجبل المنبسط على الأرض ليس بالعالي وقال الحوهري الروائي الصغار ١٧٧ دون الجبل أي أنزل المطر حيث لا تستضر به

قال البرماوي والزركشي وخصت

بالذكر لأنهم أوفى للزراعة من
 رؤس الجبال انتهى وتعبه في
 المصاحب بأن الجبال مذكورة
 في لفظ الحديث هذا فاعلم
 الخصوصية بالذكر ولعله يريد
 الحديث الذي في الترجمة الثانية
 فإنه لم يذكر فيه الجبال (والأودية)
 وفي رواية مالك بطون الأودية
 والمراد بها ما يتصل فيه الماء لانه يقع
 به قالوا ولم يسمع أقوله جمع فاعل
 الأودية جمع وأدومه نظير وزاد
 مالك في رواية رؤس الجبال
 (ومناكب الشجر) أي المرعى لأن في
 الطرق المسلوكة فلم يدع صلى الله
 عليه وآله وسلم يرفعه لانه رجة

بل دعا بكسبه ما يضرهم وتصويره
 إلى حيث يبقى نفعه وخصه ولا
 يستضر به ساكن ولا ابن سبيل
 وهذا من أدبه الكريم وخلقه
 العظيم فينبغي التأدب بمثل أدبه
 واستنبط من هذا أن من أتم الله
 عليه نعمته فلا ينبغي له أن يتسخطها
 لعارض يعرض فيها بل يسأل الله
 تعالى رفع ذلك العارض وإبقاء
 النعمة (قال) أنس (فانقطعت)

في حديث عمرو بن حزم وفي الباب عن جندب عند أحمد بن حسن البناء في كتاب الاضاحي
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحمن
 والاضحى على قيد رمح أو رده الحافظ في التلخيص ولم يسلم عليه قوله حين التسيب قال
 ابن رسلان يشبه أن يكون شاهدا على جواز حذف اسمين مضافين والتقدير وذلك حين
 وقت صلاة التسيب كقوله تعالى فانهم من أقوى القلوب أي فان تعظيهم من أقوال ذوي
 أقوى القلوب وقوله فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول وقوله
 حين التسيب يعني ذلك المدين حين وقت صلاة العيد فدل ذلك على ان صلاة العيد سبعة
 ذلك اليوم انتهى وحديث عبد الله بن بسر يدل على مشروعية التعجيل لصلاة العيد
 وكراهة تأخيرها تأخيرًا بعدا على الميعاد وحديث عمرو بن حزم يدل على مشروعية تعجيل
 الاضحى وتأخير الفطر ولعل الحكمة في ذلك ما تقدم من استحباب الامساك في صلاة
 الاضحى حتى يفرغ من الصلاة فإنه ربما كان ترك التعجيل لصلاة الاضحى عمية أذى به
 منظر الصلاة لذلك وأيضاً فإنه يعود إلى الاشتغال بالذبح لأخصيته بخلاف عيد الفطر
 فإنه لا امساك ولا ذبيحة وأحسن ما ورد من الأحاديث في تعيين وقت صلاة العيدين
 حديث جندب المتقدم قال في البجروهي من بعد انبساط الشمس إلى الزوال ولا أعرف
 فيه خلافاً انتهى

(باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها) *

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر
 يصلون العيدين قبل الخطبة رواه الجماعة إلا أبا داود) وفي الباب عن جابر عند البخاري
 ومسلم وأبي داود قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فمضى قبل الخطبة
 وعن ابن عباس عند الجماعة إلا الترمذي قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فبكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة وفي لفظ أشهد على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الخطبة وعن أنس عند البخاري ومسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر ثم خطب وعن البراءة عند البخاري ومسلم وأبي
 داود قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاضحى بعد الصلاة وعن جندب عند

٢٣ نيل أي الامطار عن المدينة وفي رواية فاقلعت أي السماء والسحاب المساطر وفي رواية
 مالك فانجابت عن المدينة انجيب الثوب أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس وفي رواية عن شريك فها هو الآن تكلم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فترك السحاب حتى ما ترى منه شيئاً أي في المدينة وذكر في الفتح روايات وألفاظاً أخر
 لا تطول بذكرها (وخرجنا غشياً في الشمس) ولم يباشروا الله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكبر الصحابة لأنهم كانوا
 يسلكون الأدب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان يجنبني أن يجيئني من البادية فيسأل واستنبط منه

أبو عبد الله إلا أن الصبر على المشاق وعدم التسبب في كثرة ما أريج لانهم انما يفتعلون الأفضل وفي الحديث جواز مكالمه الإمام في الخطبة للعاجلة وفيه القيام في الخطبة وانما لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمطر وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة وفيه سؤال الدعاء من أهل الخير ومن رجي منه القبول واجابتهم لذلك ومن أدب بشمالهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقننة لصحة التوجه فيه عنه وفيه تكرار الدعاء ثلاثا وادخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر ولا تحويل فيه والاستسقاء والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة ١٧٨ الاستسقاء وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجماعة وفيه علم

من أعلام النبوة في اجابة الله دعائهم صلى الله عليه وآله وسلم عقبه أو معها ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسقاء وامتناع الصحاب أمره بغير الإشارة وفيه أن الدعاء يدفع الضرر لا ينافي التوكل وإن كان مقام الأفضل التزويض لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما بما وقع لهم من الجذب وآخر السؤال في ذلك تفويضه إليه ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بما نال الجواز وتقرر في السنة هذه العبادة الخاصة أشار إلى ذلك ابن أبي جرة نفع الله به وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تنجيهم من أحوال الناس وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقننة لذلك وفيه اليقين لما كسد الكلام أو جرى ذلك على لسان أنس بغير قصد اليقين واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة وهذا لا ينافي مشروعية الصلاة لها وقد ثبت في واقعة أخرى وقد استدل به البخاري في

البخاري ومسلم قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر ثم خطب ثم ذبح وعن أبي سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحى أو فطر إلى المصلى ف صلى ثم انصرف فقام فوعظ الناس الحديث وعن عبد الله بن السائب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبد فلما قضى الصلاة قال انما خطب من أحب أن يجلس الخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب مرسل وعن عبد الله بن الزبير عند أحمد أنه قال حين صلى قبل الخطبة ثم قام فخطب أيها الناس كل سنة الله وسنة رسوله قال العراقي وإسناده جيد وأما حديث الباب يدل على أن الم شروع في صلاة العبد بتقديم الصلاة على الخطبة قال القاضي عياض هذا هو الممتنع عليه بين علماء الامصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الاماروى أن عمر في شطر خلافته الآخر قدم الخطبة لانه رأى من الناس من تقوته الصلاة وليس بصحيح ثم قال وقد فعله ابن الزبير في آخر أيامه وقال ابن قدامة لأنه لم يثبت خلاف بين المسلمين الا عن أبي أمية قال وعن ابن عباس وابن الزبير انهم ما فعلوه ولم يصح عنهم ما قال ولا يمتد بخلاف أبي أمية لانه مسبو في الاجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعبدية ومخالف السنة وقال العراقي أن تقديم الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة وقال ان ماروى عن عمرو وعثمان وابن الزبير يصح عنهم أماروا به ذلك عن عمرو وها ابن أبي شبة انه لما كان عمر وكثر الناس في زمانه فكان اذا ذهب ليخطب ذهب أكثر الناس فاسار أي ذلك يد بالخطبة وختم بالصلاة قال وهذا الاثروان كان رجاله ثقات فهو شاهد مخالف لما ثبت في الصحيحين عن عمر من رواية ابنه عبد الله وابن عباس وروايتهما عنه أولى قال وماروا به ذلك عن عثمان فلم أحدها اسنادا وقال القاضي أبو بكر بن العربي يقال ان أول من قدمها عثمان وهو كذب لا يثقون اليه انتهى ويرد ما ثبت في الصحيحين من رواية ابن عباس عن عثمان كما تقدم وقال الحافظ في الفتح انه روى ابن المنذر ذلك عن عثمان باسناد صحيح إلى الحسن البصري قال أول من خطب الناس قبل الصلاة عثمان قال الحافظ ويحتمل أن يكون عثمان

الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة أحاديث جميعها المنذرى في جزمه مفردا وأورد القنوى منها فعل في صفة الصلاة من شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا وفي هذا الحديث التحديث والاخبار والسماع والقول وشرح البخاري من انفراده وهو من الرعايات وأخرجه أيضا في الاستسقاء وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه زاد ابن خزيمة حتى رأيت بياض ابطينه ولذلك في رفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال اللهم أعفنا اللهم أعفنا اللهم أعفنا) ثلاث مرات أي هب لنا عينا والهمزة فيه

للتعذية وقيل صوابه غثان من غاث قالوا وأما غثنا فانه من الأغاث وليس من طلب الغيث قال في الصابج وعلى تقدير تسليمه لا يضر اعتبار الأغاث من الغوث في هذا المقام ولا ثم ما ينافية والرواية ثابتة به ولها وجه فلا سبيل الى دفعها بمجرد ما قيل انتهى وأشار بقوله ولها وجه الى أنه يقال غاث وأغاث بمعنى وقال ابن زبير الاصل غاثه الله بغوثه غوثا فأميت واستعمل اغاثه والمعنى اعظم اغوثا وغيثا (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضا (وفي هذه الرواية قال خول) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الى الناس ظهره) عند ارادة ١٧٩ الدعاء بعد فراغه من الموعظة فالتفت

بجانبه الايمن لانه كان يحجبه التيامن في شأنه كله (واستقبل القبلة) حال كونه يدعو ثم حول رداءه) فظاهره أن الاستقبال وقع سابقا لتحويل الرداء وهو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفا حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلا كذا في الفتح (ثم صلى لثارت ركعتين) حال كونه جهر فيه بما بالقراءة واستدل ابن بطال بتم الاولى أن الخطبة قبل الصلاة لان ثم للترتيب وأجيب بأنه معارض بقوله في الحديث التالي استسقى فصلى ركعتين وقلب رداء لانه اتفق على أن قلب الرداء انما يكون في الخطبة وتعب بأنه لادلالة فيه على تقديم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في قلب الحال أو العطف ولا ترتيب فيه نعم في سنن أبي داود بأسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كثر رواة ومعه تصد بالقياس على دعائه (لا في الاستسقاء) فظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالاحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وانما كثيرة وقد أفرد البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث فذهب بعضهم الى أن العمل بها أولى وحل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بأن

فعل ذلك احيانا وقال بعد ان ساق الرواية المقدمة عن عمر وعزاه الى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وصحح اسنادها انه يحتمل على ان ذلك وقع منه نادرا قال العراقي وأما فعل ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في المصنف واقفا فعل ذلك لاهل وقوع بنه وبين ابن عباس ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزا وقد تقدم عن ابن الزبير انه صلى قبل الخطبة وثبت في صحيح مسلم عن عطاء ابن عباس أرسل الى ابن زبير أول ما يبيع له انه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا يؤذن لها قال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل اليه مع ذلك انما الخطبة بعد الصلاة وان ذلك قد كان يفعل قال فصلي ابن الزبير قبل الخطبة قال الترمذي ويقال ان أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان وقيل أول من فعل ذلك معاوية حكاه القاضي عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بالفظ حتى قدم معاوية فقدم الخطبة ورواه عبد الرزاق عن الزهري بالفظ أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وقيل أول من فعل ذلك زياد بالبصرة في خلافة معاوية حكاه القاضي عياض أيضا وروى ابن المنذر عن ابن سيرين ان أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال ولا تخالفة بين هذين الاثرين وأثر مروان لان كلا من مروان وزياد كان عاملا معاوية فيحصل على انه ابتداء ذلك وتبعه عماله قال العراقي الصواب ان أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال ولم يصح فعله عن أحد من الصحابة لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى وقد عرفت صحة بعض ذلك فالصحيح ان الجمع أولى وقد اختلف في صحة صلاة المدين مع تقدم الخطبة في مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتداد بها وكذا قال النووي في شرح المهذب ان ظاهر نص الشافعي انه لا يعتد بها قال وهو الصواب (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العبد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي * وعن ابن عباس وجابر رضى الله عنهم قال لم يكن يؤذن يوم النضر ولا يوم الاضحية متفق عليه * واسلم عن عطاء قال أخبرني جابر أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ولا خطب ثم صلى ويدل لما وقع في حديث ابواب فلوقدم الخطبة جاز لاكن رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومعه تصد بالقياس على خطبة العيد والكسوف (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء) فظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالاحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وانما كثيرة وقد أفرد البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث فذهب بعضهم الى أن العمل بها أولى وحل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بأن

يجعل النبي على صفة مخصوصة أما الرفع البليغ كما يدل عليه قوله (فانه يرفع) أي يديه (حتى يرى بياض إبطيه) ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين كما في الدعاء انما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهه حتى حاذياه وبهذه حينئذ يرى بياض إبطيه وأما صفة اليدين في ذلك لما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ولا يداود من حديث أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومديديه وجعل بطونهما ١٨٠ مما يلي الأرض حتى رأيت بياض إبطيه قال الترمذي قال العلماء

السنة في كل دعاء رفع يدايهم إلى وجهه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء وإذا دعا بسؤال نبي وتخصمه ليه أن يجعل بطن كفيه إلى السماء انتهى وقال غيره الحكمة في الإشارة بظهور اليدين في الاستسقاء دون غيره التقابل بتقلب الحال ظهرا لبطن كما قيل في تحويل الرداء أو هو إشارة إلى صفة المسؤل وهو نزول السحاب إلى الأرض قاله في الفتح وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه الحديث قال القسطلاني استدل به على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء وإذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة وهل يرفع في غيره من الأدعية أم لا الصحيح الاستحباب في سائر الأدعية رواه الشيخان وغيرهما وأما حديث أنس يعني حديث الباب فهو قول علي أنه لا يرفعهما رافعا بل يرفعهما

بعد ما يخرج ولا إقامة ولا ند ولا شيء لانداء يومئذ ولا إقامة) وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العيد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبتين فأما يفصل بينهما بجلجلة وعن البراء بن عازب عند الطبراني في الأوسط أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في يوم الأضحية بغير أذان ولا إقامة وعن أبي رافع عند الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العيد ماشيا بغير أذان ولا إقامة وفي أسناده مندل وفيه مقال قد تقدم وأحاديث الباب تدل على عدم شرعية الأذان والإقامة في صلاة العيدين قال العراقي وعليه عمل العلماء كافة وقال ابن قدامة في المغني ولا نعلم في هذا خلافا من بعده بخلافه إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام قال وقيل إن أول من أذن في العيدين زياد انتهى وروى ابن أبي شيبه في المصنف بإسناد صحيح عن ابن المسيب قال أول من أحدث الأذان في العيد معاوية وقد زعم ابن العربي أنه رواه عن معاوية من لا يوثق به قوله لا إقامة ولا ند ولا شيء فيه أنه لا يقال أمام صلاة العيد شيء من الكلام لكن روى الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في العيدين بيقول الصلاة جامعة قال في الفتح وهو ذا أمره أن يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها انتهى وأخرج هذا الحديث المبيح من طريق الشافعي (وعن حمزة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله ربك الأعلى وهل أتانك حديث الغاشية رواه أحمد * ولا بن ماجه من حديث ابن عباس وحديث المعمر بن بشير من حديث ابن عباس وحديث الباقين في الجمعة وعن أبي واقد الليثي وساله عمر ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأضحية والقطر فقال كان يقرأ فيها بقى والقرآن المجيد واقتربت الساعة واما الجامعة (البخاري) حديث سمرة أخرجه أيضا ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في الكبير والحديث عند أبي داود والنسائي إلا أنهم سماه ألام الجمعة بدل العيد وحديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف لفظه كأنه حديث سمرة وفي أسناده موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف ولا بن عباس حديث آخر عند البزار في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله ربك والشمس

المستغنى حتى يرى بياض إبطيه نعم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة كرفع يديه حتى رؤى عقرة إبطيه حين استعمل ابن التبتية على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضا في قصة خالد بن الوليد قال لا اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد رواه البخاري والنسائي ورفعهما على الصقار رواه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثا بالقياس مستغفرا لاهله رواه البخاري في رفع اليدين ومسلم وحسن تلا قوله تعالى انهن أضلان كثيرامن الناس الآية قائلا اللهم أمي أمي رواه مسلم ولما بعث جبرائيلهم على قائلا اللهم لا تعني حتى ترى عليا رواه الترمذي ولما جمع أهل يثرب وأهل المدينة عليهم الكساء قائلا

اللهم هؤلاء أهل بيتي وراة الحالكم قال الروياني ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء قال ويحتمل أن يقال لا يكره بمأكل وفي مسلم وأبي داود عن أنس كان يستسقي هكذا ومقيد به وجعل بطونهم على أي الأرض الحديث انتهى وقد جمع السيوطي نحو ما من أربعين حديثاً في ذلك من الصحيحين وغيرهما والحاصل استعجاب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء من الأدعية بمقيد بما يقتضي عدمه كدعاء الركوع والسجود ونحوهما وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي وابن ماجه في الاستسقاء (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ١٨١ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال

اللهم اسقنا وأجعل له (صيباً) وهو المطر الذي يصوب أي ينزل ويقع وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتكثير فدل على أنه نوع من المطر شديد الهائل ولذا تسميه بقوله (نافعا) صيانة عن الأضرار والفساد ونحوه قول الشاعر

فسقى ديارك غير مقسدها

صوب الريح وديمة تهمي لكن نافعا في الحديث أو وقع وأحسن وأوقع من قوله غير مقسدها (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه قال كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ظهر فيه أثر الخوف مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر وحذر أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العاصين منهم رافة ورجة منه صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها

وضحاها وفي أسناده أيوب بن سيار قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن المديني والجوزجاني ليس بثقة وقال النسائي متروك ولابن عباس أيضاً حديث ثالث عند أحمد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين ركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليها شيئاً وفي أسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وحديث النعمان الذي أشار إليه المصنف أيضاً في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة وقد تقدم حديث النعمان هذا السمرقندي جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العيدين وحديث أبي واقد أخرجه من ذكرهم المصنف وفي الباب عن أنس عند ابن أبي شيبة في المصنف عن مولى أنس قد سماه قال انتهيت مع أنس يوم العيد حتى انتهينا إلى الزاوية فإذا مولى له يقرأ في العيد بسج اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية فقال أنس انهما للسورتان اللتان قرأهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند الطبراني في الكبير والدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والاضحى فكبر في الركعة الأولى سبعاً وقرأ القرآن المجيد وفي الثانية تجسداً قرأ اقتربت الساعة وانشق القمر وفي أسناده ابن أبي عمير وفيه مقال مشهور وأكثراً أحاديث الباب نزل على استحباب القراءة في العيدين بسج اسم ربك الأعلى والغاشية وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعي إلى استحباب القراءة فيهما ما بقي واقتربت لحديث أبي واقد واستحب ابن مسعود القراءة فيهما ما بأواسط المفصل من غير تقييد بسورتين معينتين وقال أبو حنيفة والهادوية ليس فيه شيء مؤثراً وروى ابن أبي شيبة أن أبا بكر قرأ في يوم عيد بالبصرة حتى رأيت الشيخ يجتهد من طول القيام وقد جمع النووي بين الأحاديث فقال كان في وقت يقرأ في العيدين بقى واقتربت وفي وقت بسج وهل أتاك وقد سبقه إلى مثل ذلك الشافعي ووجه الحكمة في القراءة في العيدين بالسور المذكورة أن في سورة سج الحث على الصلاة وكذا الفطر على ما قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسير قوله تعالى قد أفلمن تركي وذكر اسم ربه صلى فاختصت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها وأما الغاشية فلها والاقبين سج وبينهما كما بين الجمعة والمنافقين وأما سورة ق واقتربت فتمتلئ النووي في شرح مسلم عن العلماء أن ذلك لما اشتد غلبته من الأخبار بالبعث والأخبار عن القرون الماضية وأهلاكم المكذبين وتشبيهم بوزن الناس

وشر ما فيها وشر ما أرسلت به قال وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخروج ودخل وأقبل وأدبر فإذا أمطرت سرى عنه فعرفت ذلك عائشة فسأته فقال لعلي يا عائشة كما قال قوم عاد فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وعصف الريح اشتد اهبوب بها وريح عاصف شديدة الهبوب وتقبل السماء هتاجاً في السحاب وتقبلت إذا ظهر في السحاب أثر المطر وسرى عنه أي كشف عنه الخوف وأزيل والنشد يد فيه لأم الغلة وعارض سحاب عرض ليمطر وقوله في حديث الباب الريح الشديدة تخرج للغبطة وروى الشافعي ما هبت الريح الأجما النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها

رحمة ولا تجعلها عذبا اللهم اجعلها رباحا ولا تجعلها ربحا وفي الحديث الاستعداد بالمرأية لله والالتجاء اليه عند اختلاف الأحوال وحديث ما يخاف به **عنه** (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نصرت بالصبا) الریح التي تجي من قبل ظهره إذا استقبلت القبلة وأنت عصفور يقال لها القبول بفتح القاف لانها تقابل باب الكعبة إذ مهم من مشرق الشمس وقال ابن الاعرابي مهبط من مطلع الثريا إلى بنات نعش وفي التفسير انها التي جلت ريح يوسف إلى يعقوب قبل البشير اليه فاليه استريح كل ١٨٢ محزون ونصرتا صلى الله عليه وآله وسلم بالصبا كانت يوم الاحزاب وكأوا

زهاء اثني عشر ألفا حين حاصروا المدينة فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شاتية فذبت التراب في وجوههم وأطاعت نيرانهم وقطعت خيامهم فانهم زموا من غير قتال ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد ولم يستأصلهم لماعلم الله من رافة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقومه رجاء أن يسألوا (وأهلكك) انضم الهمزة وكسر اللام (عاد) قوم هود (بالبور) بفتح الدال التي تجي من قبل وجهه إذا استقبلت القبلة أيضا فهي تأتي من دبرها فهي ضد الصبا من لطيف المناسبة ككون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلكك أهل الادبار وان الدبور أشد من الصبا في قصة عاد انهم لم يخرج منها الا قدر يسير ومع ذلك استأصلهم قال تعالى فهل ترى لهم من باقية وكانت الصبا سبب رحيل أهل الاحزاب عن المسلمين ولم تستأصلهم كما هو قال ابن الاعرابي الدبور من مسقط

في العيد بوزنهم في البعث ووجههم من الاجداث كأنهم جراد منتشر وقد استشكل بعضهم سؤال عمر لابي واقد الليثي عن قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العيد مع ملازمة عمر له في الاعياد وغيرها قال النوروي قالوا لا يجوز أن عمر شرك في ذلك فاستنبه أو أراد اعلام الناس بذلك أو نحو ذلك قال العراقي ويحتمل ان عمر كان غائبا في بعض الاعياد عن شهوده وان ذلك الذي شهد به أبو واقد كان في عيد واحد أو أكثر قال لا عجب ان يخفى على صاحب الملازمة بعض ما وقع من مصحوبه كجاء قصة الاستئذان ثلاثا وقول عمر خفي علي هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أليها في الصدوق بالاولى انتهى

باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها *

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في عيد ثني عشرة تكبيرة سبعة في الاولى وخمس في الآخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها رواه أحمد وابن جرير وقال أحمد أنا ذهب إلى هذا وفي رواية قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في النطر سبع في الاولى وخمس في الآخرة والقراءة بعدهما تسعة رواه بوداد ودارقطني وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الاولى سبع وقبل القراءة وفي الثانية خمس وقبل القراءة رواه الترمذي وقال هو أحسن شئ في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن ماجه ولم يذكر القراءة لكنه رواه وفيه القراءة كما سبق من حديث سعد المازني حديث عمرو بن شعيب قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري انه قال انه حديث صحيح وحديث عمرو بن عوف أخرجه أيضا دارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبو داود انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وقد تقدم الكلام عليه قال الحافظ في التلخيص وقد ذكر جماعة تحسينه على الترمذي وأجاب النووي في الخلاصة عن الترمذي في تحسينه فقال له اعترضه بشواهد وغيرها انتهى قال العراقي والترمذي انما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل

النبر الطائر إلى سهل وهي الریح العقيم وسميت عقيما لانهم أهل كتمهم وقطعت دابرهم ومن الرياح المفردة أيضا الجنوب والشمال فهذه الاربعة تهب من الجهات الاربعة وأي ريح تهب من جهتين منها يقال لها النكبة بفتح النون وسكون الكاف قال القسطلاني أما الریح التي مهبط من جهة عيين القبلة فالجنوب والتي من جهة شمالها الشمال ولكل من الاربعة طبع فالصبا حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم رواه مسلم واستنبط منه ابن بطال تقصيل المخلوقات بعضها على بعض من جهة اضافة النصير للصبا والاهلاك للدبور

وتعقب بأن كل واحدة منهم ما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه انتهى وبالحجة لما كانت الصبا ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها في تغزلهم ونشيدهم وتعلقوا بها تعلقا تاما عاما لا يتخلوه عنه غالب كلامهم (عن ابن عرر رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي يمننا) والمراد الاقليمان المعروفان أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعظم منهما أو الأولى أظهر (قالوا) أي بعض الصحابة (وفي نجدنا) وهو خلاف الغور وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة إلى أرض العراق (قال اللهم بارك لنا ١٨٣ في شامنا وفي يمننا قالوا وفي نجدنا قال

هذا الزلازل والفتن وبها) أي نجد (يطلع قرن الشيطان) أي أمته وحزبه وانما ترك الدعاء لاهل المشرق لانه علم العاقبة وان القدر سبق بوقوع الفتن فيها والزلازل ونحوها من العقوبات والادب أن لا يدعى بخلاف القدر مع كشف العاقبة بل يحرم حينئذ والله أعلم قال القسطلاني ويستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها كاصواعق والريح الشديدة والخسف وأن يصلي منفردا لا يكون غافلا لان عروضي الله عنه حدث على الصلاة في زلزلة ولا يستحب فيها الجماعة وما روى عن علي أنه صلى في زلزلة فجاءة قال النووي لم يصح ولو صح قال أصحابنا يجوز على الصلاة منفردا قال الحلبي وصنفها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل أن لا تغيب عن المعهود الا بتوقيف قال الزركشي وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدنيا فقال تكون كهيمة الصلوات ولا تصلى على

المفردة سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وحديث سعد المؤذن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الآخرة خمساً قبل القراءة قال العراقي وفي اسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الأشعري وحذيفة عند أبي داود ان سعد بن العاص سألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في الاضحية والفطر فقال أبو موسى كان يكبر أربعاً تكبيراً على الجنازة فقال حذيفة صدق قال البيهقي خواف راويه في موضعين في رقمه وفي جواب أبي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتاهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عبد الرحمن بن عوف عند البراء في مسنده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج له العزرة في العيدين حتى يصلي اليها فكل يكبر ثلاث عشرة تكبيرة وكان أبو بكر وعمر يقرآن ذلك وفي اسناده الحسن بن الجلي وهو لين الحديث وقد صحح الدارقطني ارسال هذا الحديث وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين ثنتي عشرة تكبيرة في الأولى سبعاً وفي الآخرة خمساً وفي اسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف وعن جابر عند البيهقي قال مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاً وخمسة وعن ابن عمر عند البراء والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكبر في العيدين في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الآخرة خمس تكبيرات وفي اسناده فرج بن فضالة وثقه أحمد وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وعن عائشة عند أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الفطر والاضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وذكر الترمذي في كتابه الاصل ان البخاري ضعف هذا الحديث وزاد ابن وهب في هذا الحديث سوى تكبير في الركوع وزاد اصح سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطني أيضاً وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العيدين في الركعتين وفي موضع التكبير على عشرة أقوال أحدها انه يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة قال

هيئة الكسوف قولاً واحداً ويسن الخروج الى الصلوات وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وتقدم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوله اذا عصفت الريح قريبا والله أعلم وسيأتي الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن قال الزين ابن المنير وجه ادخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء وهل تصلى عند وجودها احكي ابن المنذرية الاختلاف وبه قال أحمد واصح وجاعة وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي وصح ذلك عن ابن

عباس انخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة عند ابن حبان في صحيحه من فروع الصلاة الآيات ست ركعات وأربع سمعان
وقيل لما كانت هبوب الريح الشديدة توجب التصوف المقتضى الى الخشوع والانتابة كانت الركعة ونحوها من الآيات
أولى بذلك لاسيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من اشراط الساعة والله أعلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) من اتبع الغيب خمس لا يعلمها الا الله قال الزجاج فمن ادعى علم شيء منهم افقد كفر
بالقرآن العظيم والمفتاح بكسر الميم وفي رواية ١٨٤ مفتاح أي خزائن الغيب جمع مفتاح بفتح الميم وهو الخزن أو المراد

ما يوصل به الى المغيبات مستعار
من المفاتيح الذي هو جمع مفتاح
بالكسر وهو المفتاح والمعنى
أنه الموصول الى المغيبات المحيطة
عالمه به لا يعلمها الا هو فيعلم
أوقاتها وما في تجليها وتأخيرها
من الحكم فيظن رها على
ما اقتضته حكمته وتعلقت به
مشيئته والحاصل ان المفتاح
يطلق على ما كان محسوسا مما
يجل غائبا كالقفل وعلى ما كان
معنويا وذكر خسا وان كان
الغيب لا يتناهى لان العدد
لا ينفي زائدا عليه أو لان هذه
الخمس هي التي كانوا يدعون عليها
(لا يعلم أحد) غيره تعالى
(ما يكون في غد) شامل لعم وقت
قيام الساعة وغيره وفي رواية
سالم عن أبيه في سورة الانعام
قال مفتاح الغيب خمس ان الله
عنده علم الساعة الى آخر سورة
لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون في
الارحام) إذ كرام أتى شق أم
سعيد الاحسين أمره الملك بذلك
(ولا تعلم نفس ماذا تكسب غدا)
من خير أو شر ورجع انعم على

العراقي وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والائمة قال وهو مروى عن
عمر وعلي وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وزيد بن ثابت
وعائشة وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومكحول
وبهية قول مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق قال الشافعي والاوزاعي واسحق
وأبو طالب وأبو العباس ان السبع في الاولى بعد تكبيرة الاحرام * القول الثاني أن
تكبيرة الاحرام بعد دودة من السبع في الاولى وهو قول مالك وأحمد والمزني وهو قول
المنتخب * القول الثالث ان التكبير في الاولى سبع وفي الثانية سبع روى ذلك عن أنس
ابن مالك والمغيرة بن شعبة وابن عباس وسعيد بن المسيب والنخعي * القول الرابع في الاولى
ثلاث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة وهو مروى عن
جماعة من الصحابة ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الانصاري وهو قول الثوري
وأبي حنيفة * والقول الخامس يكبر في الاولى ستا بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة
وفي الثانية خمس بعد القراءة وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ورواه صاحب
البحر عن مالك * القول السادس يكبر في الاولى أربعا غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية
أربعا وهو قول محمد بن سيرين وروى عن الحسن ومرووق والاسود والشعبي وأبي
قلاية وحكاه صاحب البحر عن ابن مسعود وحذيفة وسعيد بن العاص * القول السابع
كالقول الاول الا انه يقرأ في الاولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه
في البحر عن القاسم والناسخ * القول الثامن المتفرقة بين عيد الفطر والاضحى فيكبر في
الفطر احدى عشرة ستا في الاولى وخمس في الثانية وفي الاضحى ثلاثا في الاولى وثنتين
في الثانية وهو مروى عن علي بن أبي طالب كافي مصنف ابن أبي شيبة واسكنه من رواية
الحريث الاعور عنه * القول التاسع المتفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر في الفطر
احدى عشرة تكبيرة وفي الاضحى تسعا وهو مروى عن يحيى بن يعمر * القول العاشر
كالقول الاول الا ان محل التكبير بعد القراءة واليه ذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو
طالب احتج أهل القول الاول بما في الباب من الاحاديث المصرحة بعدد التكبير وكونه
قبل القراءة قال ابن عبد البر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق حسان
أنه كبر في العيدين سبعين في الاولى وخمس في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو وابن عمرو

شيء وتقول خلافه (وما تدرى نفس بأى أرض تموت) كالاتدرى في أى وقت تموت قال القسطلانى روى وجابر
ان ملك الموت مر على سليمان بن داود عليه السلام فجعل ينظر الى رجل من جلسائه فقال الرجل من هذا فقال
ملك الموت فقال كأنه يريدنى فمر الريح أن تحملنى وتلقينى بالهند ففعل ثم أتى ملك الموت سليمان فبأله عن نظره ذلك قال
كنت متعجبا منه اذا مررت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما يدرى أحد متى يحيى المطر) زاد الاسماعيلي الا
الله أى الا عند أمر الله به فانه يعلم حينئذ وهو يدعى القاتل ان لنزول المطر وقتا معينيا لا يتخلف عنه وعبر بالنفس في موضعين

وفي الثلاثة الاخرى بالفظ أحد لان النفس هي الكاسبة وهي التي توت قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذاتة الموت ولو عبر بأحد لا حتم أن يفهم منه لا يعلم أحد ما ذاك كسب نفسه أو بأى أرض توت نفسه فتتوت المبالغة المقصودة في علم النفس أحوالها فكيف غيرها وعدل عن لفظ القرآن وهو تدري الى لفظ تعلم في ماذا تسكب غذا الارادة زيادة المبالغة ذاتي العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس فكأنه قال لا تعلم أصلا سواء احتمالت أم لا والله تعالى أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكسوف) * ٨٥ هو بالكاف للشمس والقمر أو بالخاء للقمري

وبالكاف للشمس خلاف يأتي قريبا والكسوف هو التغير الى السواد ومنه كشف وجهه اذا تميز والكسوف المنة صان قاله الأصمعي والكسوف أيضا الذل والجهور على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وقيل بالكاف في الابتداء والخاتمة في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء والخاتمة وبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون والكاف لتغيره وفي أحكام الطبري في الكسوف فوائده واوراقه في هذين الخلقين العظيمين وازعاج القلوب الغافلة وإيقاظها وإليري الناموس في القيامة وكونه ما يفعل بهم ما ذلك ثم يعاد ان فيكون تنبيه على خوف المكرو ورجاء العقور والاعلام بأنه قد بوخذ من لاذن له فكيف من لاذن من (عن أبي بكر) نقيص بن الحرث (رضي الله عنه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانكسفت الشمس بوزن انعمت وهو يرد على

وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر وبن عوف المنزلي ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا وهو أولى ما عمل به انتهى وقد تقدم في حديث عائشة عند الدارقطني في تكبيرة الافتتاح وعند أبي داود سوى تكبيرتي الركوع وهو دليل بان قال ان السبع لا تعد فيها تكبيرة الافتتاح والركوع والخمس لا تعد فيها تكبيرة الركوع واحتج أهل القول الثاني باطلاق الأحاديث المذكورة في الباب وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ضعيف كما تقدم وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على حجة قال العراقي لهم أرادوا بتكبيرة القيام من الركعة الاولى وتكبيرة الركوع في الثانية وفيه بعد انتهى واحتج أهل القول الرابع بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وفيه ابن عباس السابقة قالوا لان الأربع المذكورة في الحديث جعلت تكبيرة الاجرام منها وهذا التأويل لا يجري في الثانية وقد تقدم ما في حديث أبي موسى وصرح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه الضعف وضعفه البيهقي في المعرفة بعد لرحن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعف ثابت بن عبيد بن معين وضعفه غير واحد بن راوية عن أبي موسى هو أبو عائشة ولا يعرف ولا يعرف اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنه ما قال البيهقي هذا الرسول مجهول ولم يحتج أهل القول الخامس بما يصلح للاحتجاج واحتج أهل القول السادس بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وقد تقدم ما فيه واحتج أهل القول السابع بما روى عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى بين القراءتين في صلاة العيد ذكر هذا الحديث في الامتصار ولم أجده في شيء من كتب الحديث واحتج أهل القول الثامن على التفرقة بين عيد الفطر والاضحى بما تقدم من رواية ذلك عن علي وهو مع كونه غير ضروري في استناده الحرف الا عوروه عن لا يحتج به وأما القول التاسع فلم يأت القائل به بحجة واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في رواية لابن عمر وثابت من فعل علي عليه السلام ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر وقد ذكر في الامتصار الدليل على هذا القول فقال والخبرة على هذا ما روى عبد الله بن عمرو ابن العاص ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كبر سبع عافى الاولى وخمس في الثانية القراءة قبلهما كلاهما وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره في نظر هل وافق صاحب الامتصار على ذلك أحد من أهل هذا الشأن فاني لم أقف على شيء من ذلك مع ان

٢٤ قيل ثبت القزاري حيث أنكره (فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (بجوز رداءه) من غير حجب ولا خلاء حاشاء الله من ذلك زاد في اللباس من وجه آخر بن يونس مستجيلا والناس في من العجلة ولمسلم ففزع فاختطأ بدير حتى أدرك بردائه يعني انه أراد ان ليس رداءه فليس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن جر الثوب لا يذم الا ممن قصد به الخلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب الفزع (حتى دخل المسجد فدخلنا) معه (فصلى بنا ركعتين) زاد الناس في كتابه واستدل به الجنة في علي أنها كصلاة الغافلة وأيده صاحب عمدة القاري منهم بحديث ابن مسعود عن ابن

الثابت في أصل الامتناع او المنع بعد علمه امكان قبله له ولله وقوع التعذيب على العمل في حاشية بلا نظر قبله الا ان شاذلقة حينئذ تخرج هذه الاقوال اولها في عدد التكبير وفي بحر القرائة وقد وقع الخلاف هل المواتيز تكبيرات صالحة بعد الوضوء او لا فصل بين ما بيني من التكبير والتسبيح وشي ذلك فذهب مالك وابو حنيفة والاوزاعي الى انه يوالي بينهما كما تسبيح في الركوع والسجود قالوا لانه لو كان بينهما ترك مشروع لقل كل تكبير استكبر وقال الشافعي انه يقف بين كل تكبيرتين لا ويجدد ويكبرواختلف أصحابه في عبارة رواه بين التكبيرتين فقالوا لا يكون بقرآن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وقال بعضهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الله الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وقيل غير ذلك وقال الياقوبي وبعض أصحاب الشافعي انه يرد على ما يقول الله أكبر كبير او الحمد لله كثير ارسبحان الله يكبره واصحابه وقال النضر بن الربيع انه لا فاعام يبيح انه يقول لا اله الا الله الى آخر المسألة المطوية الذي رواه الامير الحسين قال في المسألة من على عليه السلام وروى في البحر عن مالك انه يقصد بالسكوت وقد اختلف في حكم تكبير العبدتين فقال الياقوبي انه فرض وذهب من عداهم الى انه سنة لا عمل الصلوة بتركه حمد او لا مهو قال ابن قدامة ولا عمل فيه خذ فاقولوا وان تركه لا يسجد للمهو وروى عن أبي حنيفة ومالك انه يسجد للمهو والتسبيح شرع عدم وجوب التكبير بذهب اليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد فقل
ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما رواه الجماعة ورواه الأئمة ثم مضى وابن ماجه ثم أتوا
الناس في بلال معين فأمرهم بإعادة ركعتين فقلت المراتفة في بخصرهم أو مضايهم وعن ابن
عمر رضي الله عنه أنه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فعله رواه أحمد والترمذي وصححه * وأجازني عن ابن عباس أنه كره الصلاة
قبل العيد وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا يصلي
قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه وأحمد بن حنبل

والم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنهما حتى يثبت رويهما أو يرد شيئا من سنادين صحيحين وكنهم عمر
لم يظروا أن احتمال أنه صلاة ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم من الأئمة
على المقيسة لأنه خلاف الظاهر وفيه نظر فإن الشافعي لما نقل ذلك قال يحمل المطلق على المقيسة وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة
وقال الأحاديث على بيان الجواز ثم قال وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر إلى تصحيح الروايات في عدد ذلك كعاد
روبوها على أنه صلاة ركعتين وان الجميع بما نزل الذي ذهب إليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنها أشهر

وأصح أولى لما مر من ان الواقعة واحدة اه لكن روى ابن حبان في الثقات انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لحسوف القمر
فعلية الواقعة متعددة وجرى عليه السبكي والاذري وسبقه ما الى ذلك النور في شرح مسلم فنقل فيه عن ابن المنذر
وغيره انه يجوز صلاته على كل واحد من الانواع الثابتة لانه اجزى في أوقات واختلاف مقامه المحمول على جواز الجميع قال
وهذا أقوى اه وقد وقع لبعض الشافعية كالبندنجي ان صلاته اركعتين كالتأله لا تجزئ اه قلت وأصح ما ورد في
صحتها ركعتان في كل ركعة ركوعات وورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات ١٨٧ وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل

ركوعين وورد في كل ركعة
ركوع فقط والاول أصح اسنادا
وأسلم من العلة والاضطراب
ورواه من الصحابة أكثر
وأحفظ وأجل من سيرة ونعمان
وانه مضمّن لزيادة مع الاخذ
بها وان كان الكل يجزئ (حتى
انجلت الشمس) بالذون أي
صفت وعاد نورها واستدل به على
اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء
ولا تكون الاطالة الابقاء
الركعات وعدم قطعها الى
الانجلاء وزاد ابن خزيمة فلما
كشف عنا خطبنا وأجاب
الطعاري بأنه قال فيه فلهوا
وادعوا فدل على انه أن سلم من
الصلاة قبل الانجلاء يتماغل
بإدعاء حتى تجلي وقرره ابن دقيق
العيد بأن جعل الغاية مجموع
الامرين ولا يلزم من ذلك أن
يكون غاية لكل منهم ما على
انفسه اراده بخلاف أن يكون الدعاء
متممًا الى غاية الانجلاء بعد
الصلاة فتصير غاية للمجموع ولا
يلزم منه تطويل الصلاة ولا
تكررها أو ما وقع عند الناس

وأخرجه أيضا الساجي وهو صحيح كما قال الترمذي وله طريق أخرى عند الطبراني في
الاورط وفيه اجاب الجعفي وهو متروك وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا الساجي وهو صحيح
وحسنه الخاقاني في الفتح وفي اسناده وعبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي الباب عن
عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي عند البزار
من طريق الوليد بن سريع مولى عمرو بن حريث قال خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب في يوم عيد فساله قوم من أصحابه عن الصلاة قبل صلاة العبد وبعدا فلم يرد عليهم
شيئا ثم قام فقام فسالوه فماد عليهم شيئا فلما انتهينا الى الصلاة فصلي بالناس فكبرت بها
وختم خطب الناس ثم نزل فركب فقالوا يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصعدون قال فما
عنت أن أصنع سألتوني عن السنة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا
بعدها فمن شاء فعل ومن شاء ترك أتروني أصنع قوما يصعدون فأكون بمنزلة من منع عبدا
اذا صلى قال العراقي وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي لم أقف على حاله وبقي
رجاله ثقات وعن ابن مسعود عند المنبراني في الكبير قال ليس من السنة الصلاة قبل
خروج الامام يوم العيد ورجاله ثقات وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضا
من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال خرجت مع كعب بن عجرة يوم العيد الى المصلى
فجلس قبل أن يأتي الامام ولم يصل حتى انصرف الامام والناس ذاهبون كأنهم عنق نحو
المسجد فقلت ألا ترى فقال هذه بدعة وترك السنة وفي رواية انه ان كثيرا من عماري جفاد فقلت
علم ان هاتين الركعتين سجدة هذا اليوم حتى تكون الصلاة قد عولت واسناده جيد كما قال
العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضا أنه أخبر أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل قبل العيد ولا بعدهما وفي اسناده فائد أبي الوفاء وهو متروك فلو
لم يصل قبله ولا بعدهما فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على كراهة الصلاة قبل صلاة
الامام وبعدها والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل قال ابن قدامة وهو مذهب ابن عباس وابن
عمر قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسلمة بن لاكوع وجابر وابن
أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن مغفل ومسروق والضمخالي والقاسم ومسلم ومعه
وابن جرير والشعبي ومالك وروى عن مالك أنه قال لا يطوع في المصلى قبلها ولا بعدها
وله في المسجد روايتان وقال الزهري لم أجمع أحدا من علماءنا يذكر ان أحدا من سلف

من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين
ويقال عنها احتسب انجلت فان كان محفوظا احتل أن يكون معنى ركعتين ركوعين وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في
حديث الخضر بن القاسم وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركوعات أخرجه الشافعي وان يكون السؤال وقع
بالإشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة
أرسل رجلا ينظر هل انجلت فتعين الاحتمال المذكور وان ثبت بعد ذلك القصة زال الإشكال أصلا كذا في الفتح (فقال النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم أن الشمس والقمر) آيات من آيات الله (لا يشكسان) بالكاف (لموت أحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه إبراهيم وقال الناس إنما كسفت أوثه ابطلالما كان أهل الجاهلية يعقده من تأثر الكواكب في الأرض (فإذا رأيتموهما) أي الشمس والقمر وفي رواية بالافراد أي الكسفة التي يدل عليها قوله يشكسان أو الأية لان الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (وحتى يشكف ما بينكم) غاية للمجموع من الصلاة والدعاء وفي هذا الحديث الحديث والعلمة ورواه كلهم بصريون ١٨٨ الاخلاذ وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الكسوف والامان والناس في

في الصلاة والتفسير (وفي رواية عنه) أي عن أبي بكر رضي الله عنه (قال) أي أبو بكر (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولا تكن يخوف الله بهما) أي بالشمس والقمر وفي رواية بها أي بالكسفة (عباده) فالكسوف من آياته تعالى المخوفة اما كونه آية فلان الخلق عاجزون عن ذلك وأما كونه مخوفا فلان تيسر دليل النور بالظلمة تخويف والله تعالى إنما يخوف عباده ليتروا المعاصي ويرجعوا للطاعة التي هي انوارهم وأنضل الطاعات بعد الايمان الصلاة وفيه رد على أهل الهمة حيث قالوا ان الكسوف أمر عادي لا تأخير فيه ولا تقديم لانه لو كان كما زعموا لم يكن فيه تخويف ولا فزع ولم يكن للأمر بالصلاة والصدقة معنى ولئن سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار زائد كراية لكونه مؤذيا قال تعالى فإذا برق البصر وخسف القمر الآية ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعا

هذه الامة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها قال ابن قدامة وهو اجماع كما ذكرنا عن الزهري وعن غيره انتهى ويرد دعوى الاجماع ما حكاه الترمذي عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنهم رأوا جواز الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي برزة قال وبه قال من التابعين ابن ابراهيم النخعي وسعيد بن جبلة والاسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير وعلمقة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أئمة الحديث قال وأما أقوال التابعين فرواها ابن أبي شيبة وبعضهم في المعرفة لا يفي انتهى ومما يدل على فساد دعوى ذلك الاجماع ما رواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها والبصريون يصلون قبلها لا بعدها والمديون لا قبلها ولا بعدها قال في الفتح والاقول قال الاوزاعي والثوري والحنفية وبالثاني قال الحسن البصري وجماعة وبالثالث قال الزهري وابن جرير وأحمد وأما مالك فمعه في المصلي وعنه في المسجد روايتان انتهى وحل الشافعي أحاديث الباب على الامام قال فلا يتقبل قبلها ولا بعدها وأما المأموم فمخالف في ذلك نقل ذلك عنه النبي في المعرفة وهو منه في الامم وقال النووي في شرح مسلم قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها قال الحافظ ان حل كلامه على المأموم والافه ومخالف لنص الشافعي وقد أجاب القائلون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعي المتقدم ومنها ما قاله العراقي في شرح الترمذي من أنه ليس فيه انتهى عن الصلاة في هذه الاوقات ولكن لما كان صلى الله عليه وآله وسلم متأخرا مجئته الى الوقت الذي يصلي بهم ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من أصحابه أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدها ولا يلزم من ترك ذلك لاشتغالها بما هو مشروع في حقه من التأخر الى وقت الصلاة غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب فقد روى عنه غيره واحد من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصلي الضحى وصح ذلك عنهم وكذلك لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الجمعة قبلها الا أنه كان يؤذن للجمعة بيديه

نفسي أن تكون الساعة كما في رواية أخرى وكان اذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريحا عادوان كان هبوب الريح أحيى اعداها وقد كان أبواب الخشبية والمرابطة يقزعون من أقل من ذلك اذ كل ماني العالم عليه وسفاهه دليل على نفوذ قدرة الله وتعام قهره قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا (وتكرر حديث الكسوف) في صحيح البخاري (كثيرا) بالفاظ لان طول بد كطرقه فزارا عن التكرار وهي أربعون حديثا نصها موصول نصها معاني والمكرر منها فيه وفيما مضى اثنا وثلاثون والمكرر منها ثمانية وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي بكر

وحدثت أمتنا في العتاقة وفيه من الأيام أن عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر ابن الزبير وأثر عروة وهم موصولان
(في رواية عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات) ابنه
من مارية القبطية (ابراهيم) بالمدينة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جهو وأهل السيرة في ربيع الأول أو في رمضان أو
ذي الحجة في عاشر الشهر وعليه الأكثر وفي رابعة أو رابع عشره ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة لأنه قد ثبت أنه صلى الله
عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب أنه صلى الله عليه وآله وسلم ١٨٩ كان اذ ذاك بمكة في حجة الوداع ليكن قيل

أنه كان في سنة تسع فإن ثبت صح
ذلك وجزم النووي بأنها كانت
سنة الحديبية وبأنه كان حينئذ
بالحديبية ويحجب بأنه رجع منها
في آخر القعدة فلعلها كانت في
أواخر الشهر وفيه رد على أهل
الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع
في الأوقات المذكورة (فقال
الناس كسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إن الشمس
والقمر لا ينكسفان لموت أحد
ولا حيائه فاذا رأيت) سبأ من
ذلك (فصلوا وادعوا الله تعالى
اتفقت الروايات على أنه صلى
الله عليه وآله وسلم بأدراهم أفلا
وقت لها معين الأروية الكسوف
في كل وقت من النهار وبه قال
الشافعي وغيره لأن المقصود
ابتدعها قبل الانجلاء وقد

وهو على المنبر قال البيهقي يوم العيد كسائر الأيام والصلاة مباحة إذا ارتفعت الشمس
حيث كان المصلي ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل رواه ابن حبان في صحيحه
والحاكم في صحيحه قال الحفاظ في الفتح والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها
ولا بعد ها خلافاً لما على الجمعة وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص
الآن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام انتهى وكذا قال العراقي في شرح
الترمذي وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق
النفل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد إذا أقبلت صلاة العيد في المسجد
وقد قدمنا الإشارة إلى مثل هذا في باب تحية المسجد نعم في التلخيص مآل ألفه وروى أحمد
من حديث عبد الله بن عمرو في الصلاة يوم العيد قبلها ولا بعد ها فان صح هذا كان
دليلاً على المنع مطلقاً لأنه أن في قوة النهي وقد سكنت عليه الحفاظ في نظر فيه قوله
فجعلت المرأة المراد بالمرأة جنس النساء قوله تصدق بخبرها هو الحلقة الصغيرة من الحل
وفي التمام موس الخرص بالفهم ويكسر حلقة الذهب والفضة أو حلقة القرط أو الحلقة
الصغيرة من الحل التي انتهى قوله وسحابا بسين مهملة مكسورة بعد ها خامة مجمعة وهو خيط
تنظم فيه الخرزات وفي القاموس أن السحاب ككتاب قلادة من سلك وقرنفل ومحب بلا
جوهر انتهى ولهذا الحديث ألفاظ مختلفة وفيه استحباب وعظ النساء وتعليقهن
أحكام الإسلام ونذكرهن بما يجب عليهن واستحباب حثهن على الصدقة وتخصيصهن
بذلك في مجلس منقرد

* (باب خطبة العيد وأحكامها) *

(عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر
والاضحى إلى المصلى وأول شيء يدا به الصلاة ثم يصرف فيقوم مقابل الناس والناس
بلبوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعنا أو يأمر
بشيء أمر به ثم يصرف متفقا عليه) قوله إلى المصلى هو موضع بالمدينة معروف قال في
الفتح مائة وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شعبة في أخبار المدينة عن أبي غسان

وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال كالعيدين فلا تصلى قبل ذلك الكراهة النافلة حينئذ نص عليه الباجي ونحوه في المدونة
ورواة هذا الحديث ما بين بخاري وخراساني وبغدادى وإبصرى وكوفي وفيه التحديث والعنعنة والقول وشيخ البخاري
من أفراد وأخرجه أيضاً في الإلاد ومسلم في الصلاة (وفي رواية عن عائشة رضى الله عنها قالت خبقت الشمس في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زمنه يوم مات ابنه ابراهيم (فصل) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بالناس)
صلاة الخسوف (فقام فأطال القيام) لطول القراءة فيه وفي رواية فقرأه طويلاً (ثم ركع فأطال الركوع) بالتسبيح

وقد روي عنه ابنه من البقرة (ثم قام) من الركوع (فاطال القيام وهو دون القيام الاول) الذي ذكره منه (ثم ركع) ثانياً (فاطال الركوع) بالتسبيح أيضاً (وهو دون الركوع الاول) وقد روي عنه ابنه (ثم سجد فاطال السجود) كركوع (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى) من اطالة الركوع ليكنهم قد روي في الثالث بسبعين آية وفي الرابع بخمسين تقرأ في كافة النجوت المنظور من الشارع لا تقدير لكن قال الفاكهاني ان في بعض الروايات تقدير القيام الاول فهو سورة البقرة والاثني فهو سورة آل عمران والثالث ١٩٠ فهو سورة الاحقاف والرابع فهو سورة المائدة واستشكل تقدير الثالث بالنساء

المكان صاحب مالاً قوله وأول شيء يبدأ به الصلاة فيه أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً قوله ثم يصرف فيقوم مقابل الناس في رواية ابن حبان فيصرف إلى الناس فاعلم في صلاة ولا ينخرجة في رواية نخبة في خطب يوم عبيد على رحليه قوله فمعظمهم ويوصيهم فيه استحباب الوعظ والتوصية في خطبة العبد قوله وان كان يريد أن يقطع بعنا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات رعد الحديث يدل على أنه لم يكن في المصل في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم منبر ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث ان أباسعده قال فلم تزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أخشى أو فطر فلما أتينا المصلى اذ منبر بناه كثير بن الصلت الحديث (وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه قال أخرج مروان المنبر في يوم عبيد فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فنام رجل فقال يا مروان خالفت السنة أخرجت المنبر في يوم عبيد ولم يكن يخرج فيه وبدأت بالخطبة قبل الصلاة فقال أبو سعيد أما هذا فقد أدى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى منكراً فاستطاع أن يغيره فليغيره يسهده فان لم يستطع فليسا عنه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه) قوله أخرج مروان المنبر الخ هذا يؤيد ما حرم من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة لمساك ورواه عمر بن شبة عن أبي عسان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان قال المافظ يحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان قوله فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقد تقدمنا الكلام على هذا في باب صلاة العبد قبل الخطبة وقد اعترض مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد غيرتم والله كما في البخاري بقوله ان الناس لم يكونوا يجلسون لتسابع الصلاة فجعلتم اقبلها قال في الفتح وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه وقال في موضع آخر لكن قيل انهم كانوا في زمن مروان يتعمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راى مصلحة نفسه قوله فقام رجل في المهنات آية عمارة بن رؤيته وقال في الفتح يحتمل أن يكون هو أبو مسعود كما في رواية عبد الرزاق وفي البخاري ومسلم أن أبا مسعود أنه كره على

مع كون المختار أن يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني والنساء أطول من آل عمران ولكن المذهب الذي ذكره غير معروف انما هو من قول الفقهاء نعم قالوا يطول القيام الاول فهو من سورة البقرة الحديث ابن عباس وان الثاني دونه وان القيام الاول من الركعة الثانية فهو القيام الاول وكذا الباقى نعم في الدارقطني من حديث عائشة انه قرأ في الاولى بالعبدة كبوت والروم وفي الثاني يس قال في الفتح ان صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقيام فيها بل كل ما ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعا لان الأصل برأيه وبهذا المعنى رد الجهور على من قامها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع عنها وقد أشار الطحاوي الى ان قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القيام مع وجود النص يضمحل

وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العبد ونحوها مما يجتمع فيه من مطلق النوافل فامة زت صلاة مروان بالخنازة ترك الركوع والسجود وصلاة العبد بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الاعمال الكثيرة واسعة بار القبله فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فلا خذبه جامع بين العمل بالنص والقيام بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد انجلت الشمس فخطب الناس) بخطبتين كالجمعة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد النسائي من حديث حمزة وشهد انه عبد الله ورسوله (ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله) أى علامتان من علاماته الدالة على

وتخذه الله وعظيم قدره (لا يخسفان موت احد) من الناس (ولا يحيايه) وانما يخوف الله بكسوفهم ما عباده (فاذا رأيت
ذلك) أي الكسوف في أحدهما (فادعوا الله) وللعموى فاذكروا الله (وكبروا وصلوا وتصدقوا) وهذا وضع الترجمة في
الجاري وهو الصلوة في حالة الكسوف (ثم قال يا أمة محمد والله ما من أحد غير من الله أن يرضى عبده أو ترضى أمته) (الغريهي
في اللغة تغير يحصل من الحمية والافتة وأصلها في الزوجين والاهلين وإطلاقة على الله سبحانه بطريق المجاز فهو من باب تسمية
الشيء بما يترتب عليه قال ابن فورك المعنى ما أحد أكثر زجرا عن الفواحش ١٩١ من الله وقال غيره الله ما يغير من حال

العاصي بآتقائه منه في الدنيا
والآخرة وقال ابن دقيق العيد
أهل التنزيه في مثل هذا على
قولين أما ساكت وأما مؤول
فأقوله ابن فورك على الزجر
والتحريم وابن دقيق العيد على
شدة المنع والحماية فهو من مجاز
اللازمة ومجاز اللازمة يستعمل
كلام من التأويلين لأن ذلك إما
من إطلاق اللازم على المأمور أو
المأمور على اللازم وعلى كل حال
فاستعمل هذا اللفظ جاريا على
ما آلت من كلام العرب قال
الطبري ووجه اتصال هذا المعنى
بما تقدم من قوله فاذا كروا الله
الحهوانه صلى الله عليه وآله وسلم
لما خوف أمته من الكسوفين
وحرضهم على الفزع والاتجاه
إلى الله تعالى بالنسبة والكبر والدعاء
والصلوة والصدقة أراد أن
يردعهم عن المعاصي التي هي من
أسباب خدوث البلاء وخص
منها لأن الله أعظمها والنفس
إليه أميل وخص العبد والامة
بأنه كرعاية لحسن الادب مع
الله تعالى لتنزيهه عن الزوجة

مر وان أيضا فيمكن أن يكون الاذكار من أبي سعيد وقع في أول الامر ثم تعقبه الانكار
من الرجل المذكور ويؤيد ذلك ما عند البخاري في حديث أبي سعيد بلفظ فاذا مروا
يريد أن يترقبه يعني المنبر قبل أن يصلي فحبذ بشو به فحبذ فارتفع فخطب فقلت له غير ثم
فقال يا أبا سعيد قد ذهب ما تعلم فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم وفي مسلم فاذا مروا
في أزعم يده كأنه يحرق في نحو المنبر وأما جزمه فلهذا فلا رأيت ذلك منه قلت أين الابتداء
بالصلوة فقال لا يا أبا سعيد قد ترك ما تعلم فقلت كلا والذي نفسي بيده لا أتأون بخير مما أعلم
ثلاث مرات ثم انصرف والحديث فيه مشروعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
بالبعدان استطاع ذلك والاقبال للسان والاقبال للقلب وليس وراء ذلك من الايمان شيء
(وعن جابر رضى الله عنه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم العيد فبدأ
بالصلوة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكئا على بلال فأمر بقبول الله وحث
على الطاعة ووعظ الناس وذكركم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكركن رواه
مسلم والنسائي وفي لفظ مسلم فلما فرغ من ذلك فأتى النساء فذكرهن الحديث فيه تقديم
صلوة العيد على الخطبة وترك الأذان والإقامة لصلوة العيد وقد تقدم بسط ذلك وفيه
استجاب الوعظ والتذكير في خطبة العيد واستجاب وعظ النساء وذكركن وحثهن
على الصدقة إذ لم يترتب على ذلك مفسدة وخوف فتنة على الواعظ أو الموعوظ
أو غيرهما وفيه أيضا تميز مجلس النساء إذا حضرن مع الرجال لأن الاختلاط ربما
كان سببا للفتنة الناشئة عن النظر أو غيره قوله فلما فرغ من ذلك فأتى النساء فذكرهن الحديث فيه
النزول كان في أثناء الخطبة قال النووي وليس كما قال انما نزل اليهن بعد خطبة العيد
وبعد انقضاء وعظ الرجال وقد ذكره مسلم صريحا في حديث جابر كما في اللفظ الذي
أوردناه المصنف وهو صريح أنه أتاهن بعد فراغ خطبة الرجال قال المصنف رحمه الله
تعالى وقوله نزل يدل على أن خطبته كانت على شيء عال انتهى (وعن سعد المؤذن رضى
الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبرين أضعاف الخطبة يكبر التكبير في
خطبة العيد رواه ابن ماجه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رضى الله عنه قال
السنة أن يخطب الامام في العيدين خطبتين يفصل بينهما ما يجلس رواه الشافعي)

والاهل عن تعلق بهم الغيرة غالباً وصدركلامه بالعين لارادة التاكيد للخبير وان كان لا يرتاب في صدقه ويؤخذ من قوله
يا أمة محمد ان الواعظ ينبغي له حال وعظه ان لا يأتي بكلام فيه تعظيم نفسه بل يبالغ في التواضع لانه أقرب الى انتفاع من سعه
وفيه أيضا معنى الاشفاق كما يخاطب الوالد ولده اذا أشفق عليه بقوله يا بني كذا قبل ولم يقل يا أمي لما في الاضافة الى المضم
من الاشعار بالنسبة والتعظيم والمقام مقام تحذير وتخويف فماسب العدول الى المظهر ثم كرر التذية فقال (يا أمة محمد والله لو تعلمون
ما أعلم) من عظمة الله وعظيم اتقائه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأحوال التيامة وما بعده او قيل معناها لودام عليكم كادام

على لان علمه واصل بخلاف غيره وقيل لو علم من سعة رجة الله وسماه وغير ذلك مما أعلم (اضحكتم قليلا) معنى القلة هنا
العدم كما في قولهم قليل التشكي أي عديمه والتقدير اتركتم الضحك أولم يتبع منكم الانذار الغاية الخوف واستيلاء الحزن
(وليكبتتم) على مقاماتكم من ذلك (كثيرا) ومنه قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أي غير منقطع وحكي ابن بطلان
عن المهلب ان سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والثناء وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل تحته ولا دليل عليه ومن
أين له ان المخاطب بذلك الانصار دون غيرهم ١٩٢ والقصة كانت في أوخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة

بأهل مكة ووفود العرب وقد بالغ
ابن المنير في الردة عليه والتشنيع
بما يستغنى عن حكايته وفي
الحديث ترجيح التخويف في
الخطبة على التوسيع في
الترخيص لما في ذكر الرخص
من ملاممة النفوس لما جلبت
عليه من الشهوة والطبيب
الحاذق يقابل العلة بما يضرها
لإبصار يدها واستدله على ان
الصلاة الكسوف هيئة تحضها
من التطويل الزائد على العادة
في القيام وغيره من زيادة ركوع
في كل ركعة وقد وافق عائشة
على رواية ذلك عبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمرو متفق عليهما
ومثله عن أسماء بنت أبي بكر
وعن جابر عنده وسلم وعن علي
عند أحمد وعن أبي هريرة عند
النسائي وعن ابن عمر عند البزار
وعن أم سفيان عند الطبراني وفي
رواياتهم زيادة رواها الحفاظ
الثقات فلا خذم أولي من الغام
وبذلك قال جمهور أهل العلم من
أهل الفتيا وقد وردت الزيادة في
ذلك من طرق أخرى فعند مسلم

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن مزار بن سعد القرظ المؤذن عن أبيه
عن جده وعبد الرحمن ضعيف وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة قال السنة أن تفتح الخطبة بتسع تكبيرات تقرأ والثانية بتسبع تكبيرات
تقرأ وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله وعبيد الله المذكورا حديثه
التابعين وليس قول التابعي من السنة ظاهر في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد
قال باستحباب التكبير على الصفة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم قال ابن القيم
وأما قول كثير من الفقهاء انه تفتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار وخطبة العيدين
بالتكبير فليس معهم فيه أسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم السنة تقضي
خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد والحمد الحديث الثاني يرجحه القياس على الجمعية
وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله من السنة دال على أنها سنة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما تروى في الأصول وقد ورد في الجلوس بين خطبتي العيد حديث
مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر وفي إسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وعن عطاء
عن عبد الله بن السائب رضى الله عنه ما قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
العيد فمأقضى الصلاة قال أنا خطب في أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب
أن يذهب فليذهب رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود) الحديث قال أبو داود وهو
مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب أنه مرسل وفيه أن الجلوس لسماع خطبة
العيد غير واجب قال المصنف رجة الله تعالى وفيه بيان أن الخطبة سنة إذ لو وجبت
وجب الجلوس لها انتهى وفيه أن تحجير السامع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على
عدم وجوب سماعها إلا أن يقال انه يدل من باب الإشارة لانه إذا لم يجب سماعها لا يجب
فعلها وذلك لان الخطبة خطاب ولا خطاب الان خطاب فإذ لم يجب السماع على المخاطب
لم يجب الخطاب وقد اتفق الموجبون للصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته
ولأعرف قائلا يقول بوجوبها

(باب استحباب الخطبة يوم النحر)

عن الهرماس بن زياد رضى الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب

من وجه آخر عن عائشة وأخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركوعات وعند من وجه آخر عن ابن عباس الناس
ان في كل ركعة أربع ركوعات ولأبي داود من حديث أبي بن كعب والبراء من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركوعات ولا
يخلو إسناد من اعن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ونقل الحفاظ ابن القيم رجة الله عن الشافعي وأحمد والبخاري
انهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غطا من بعض الروايات فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض
ويجمعها ان ذلك كان يوم مات إبراهيم وإذا التحدث القصة تعين الأخذ بالراجح وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة

وان الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الالوجه جائزاً الى ذلك فما صحى يمكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواء النووي في شرح مسلم وفي حديث الباب من التواتر بالمبادرة بالصلاة وسائر ما ذكره عند الكسوف والزجر عن كثرة الضحك والحث على كثرة البكاء والتحقيق بما يصيب المرء اليه من الموت والقنا والاعتبار بما بات الله وفيه الرد على من زعم أن الكواكب تأثر في الارض لا تنفاه ذلك ١٩٣ عن الشمس والقمر فكيف عبادوهم ما وفيه

تقديم الامام في الموقف وتمثيل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة وبين انما يخشى الله اعمقاده على غير الصواب واهتمام الصحابة بتسل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقف لدى به فيها ومن حكمته وقوع الكسوف تبين انموذج ما سيقع في القيامة وصورة عقاب من لم يذنب والتنبه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف اشارة الى تقميع رأى من يعبد الشمس والقمر وحسب بعضهم الامر في قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم الما يظهرفهم من التغير والنقص المنزه عن المعبود جل وعلا سبحانه (عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهم ما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول

الناس على ناقته العصابة يوم الاضحى يعني رواه أحمد وأبو داود * وعن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن يوم النحر رواه أبو داود * وعن عبد الرحمن بن معاذ التميمي رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في فقتحت أعمامنا حتى كأنهم مائة قول ونحن في فمنا زمانا طفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعيه السبابتين ثم قال بحصا الخد فثم أمر المهاجرين فتنزلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فتنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك راواه أبو داود والنسائي بمعناه) الاحاديث الثلاثة سككت عنها أبو داود والمنذري ورجال اسناد الحديث الاول ثقات وكذلك رجال اسناد الحديث الثاني وكذلك رجال اسناد الحديث الثالث وفي الباب عن رافع بن عمر والمزني عن أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد وعن ابن عباس عند البخاري وله حديث آخر عند الطبراني وعن أبي كاهل الاحمسي عند النسائي وابن ماجه وعن أبي بكره وسأني وعن ابن عمر عند البخاري وعن ابن عمر بن العاص عند البخاري أيضاً وغيره وعن جابر عند أحمد وعن أبي حرة الرقائي عن عهده عند أحمد أيضاً وعن كعب بن عاهم عند الدارقطني وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهي ترد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج وأن المذكور في أحاديث الباب انما هو من قبيل الوصايا العامة لأنه خطبة من شعار الحج ووجه الرّد أن الرواة هموا خطبة كما سموا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولادله على ذلك الاماروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه خطب بعرفات والقاتلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحرهم المالكية والخنفية وقالوا خطب الحج ثلاث سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر ووافقهم الشافعي الا أنه قال يدل ثاني النحر لأنه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالنياس اليها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف واستدل بأحاديث الباب وتعبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكرونها من أعمال الحج وانما ذكرها باعامامة كما تقدم قال ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيء بالشمس يوم النحر فعرفنا أنهم لم تقصد لاجل الحج وقال ابن

٢٥ نيل من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث منادياً فنادى بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفق على انه لا يؤذن لها ولا يقام والتقدير ان الصلاة ذات جماعة حاضرة وظاهر الحديث ان ذلك كان قبل اجتماع الناس وليس فيه انه بعد اجتماعهم فودى بالصلاة جماعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التي يعقبها الفرض ومن ثم لم يعول في الاستدلال على انه لا يؤذن لها وان يقال فيها الصلاة جماعة الا على ما أرسله الزهري قال في الام لا أذان لكسوف

لقد صاروا يفعلون ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أمم الدنيا
فطن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب
الصلوات المذكورة فليس يتعين لأن الامام عليه السلام أن يعلمهم إياها بمكة يوم عرفة انتهى
وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى
تعظيم عشر ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد جزم العصابة المذكورة بكونها
خطبة كما تقدم فلا يلتزم أن تأويل غيرهم وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكره يوم عرفة
يعكس عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية
جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره من غير
تجديد العلم بسبب تجدد الأسباب وقد بين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني
يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر وأن ذلك من عمل الأعرابي يعني بني أمية كما أخرج ذلك
ابن أبي شيبة عنه وهذا وإن كان مرسلًا لكنه معتد به بأسبق وبأنه إن السنة الخطبة
يوم النحر لاثباته وأما قول الطحاوي أنه لم يعلمهم شيئًا من أسباب الصلوات في يومه ما عند
البحاري من حديث ابن عمر وابن العاص أنه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب
يوم النحر وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المناسك وثبت أيضًا في بعض أحاديث الباب
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خذوا عني مناسككم فكأنه وعظمه وأحال في
تعليمهم على ثاني ذلك من أفعاله قوله ونحوه في أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام
بعده وأحاديث الباب مصرحة بيوم النحر فيحمل المطلق على المقيد ويتعين يوم النحر
قوله ثم قال بحصا الخذف فيه استعارة القول للقول وهو كثر في السنة والمراد أنه وضع
أحدى السبابتين على الأخرى ليرى أن يرد حصا الخذف والخذف بالخاء والذال المجتمعتين
ويروى بالخاء المعجمة والاول أصوب قال الجوهري في فصل الخاء المعجمة حذفته بالخاء
أي رسمته بواو في فصل الخاء المعجمة الخذف بالخاء الرمي به بالأصابع وسما في ذكره قد دار
حصا الخذف في باب استحباب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج لأن المصنف رحمه الله
سبكر وهذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها هنا لا وسنشرح هذا الكلام
تعرض لشرحه ههنا من ألفاظ هذه الأحاديث (وعن أبي بكره رضي الله عنه قال خطبتنا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم

أعلن به بعد ما كان يسر ابريخ ذلك في عقائد امنه و يكونوا منه على خيفة اهـ (نمذ كرت)
عائشة (حديث الكسوف ثم قالت في آخره ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا
ما لا يخفى وهو التعوذ من عذاب القبر في الكسوف وفي الحديث ان اليهودية كانت عارفة بعد
أزمن من كونهم وان عذاب القبر حق يجب الايمان به وقد دل القرآن في مواضع على انه
يحدث أبى هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فان لم يعبدت فمنا كما قال عذاب القبر وفي

فہرست

۱۵. (نمذ کوت)

من عند ذاب القبر حتى نزلت الهاكم التكاثر حتى زوتم المقابر وقال قتادة والربيع بن أنس في قوله تعالى سنعذبهم مرة من
أحدهم في الدنيا والآخرة ذاب القبر وأخرجهم أيضا البخاري في الخنازير وكذا مسلم والنسائي (عن ابن عباس رضي الله
عنهما ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال قالوا) أي العصابة وفي حديث جابر عن أحمد بن محمد بن الحسن فلم يقض الصلاة قال له أي
ابن كعب شيئا صنعت به في الصلاة لم تكن تصنعه الحديث فذكر نحو حديث ابن عباس إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في
الظهر والعصر فإن كان محفوظا فهي في قصة أخرى وأهلها القصة التي ١٩٥ حكاه أنس وذكرنا ثم وقعت في صلاة الظهر

وقد تقدم سميته في باب وقت
الظهر وإذا زالت الشمس من
كتاب المواقيت لكن فيه عرضت
على الجنة والنار في عرض هذا
المناظر حسب واما حديث جابر
فهو شبيه بسباق ابن عباس في
ذكر العنقود وذكر النساء كذا
في الفتح (يا رسول الله رأيتك
تفاوت) كذا للاكثر بصيغة
الماضي وفي رواية تنازل بصيغة
المضارع بضم الهم وبجذ
أحد التامين (شيئا في مقامك
ثم رأيتك كعكعت) وفي رواية
تكعكت أي تأخرت أو تقهقرت
وقال أبو عبيدة كعكعت
تكعكع وهو يدل على أن كعكع
منعك وتكعكع لازم وكعكع
يقضي منه ولا أي رأيتك
كعكعت نفسك واسلم رأيتك
كففت نفسك سن الكف وهو
المنع (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (أني رأيت الجنة) أي رؤيا
عين كشف لهن أفسر آه على
حقيقة ثم أطويت المسألة بينهما
كبيت المقدس حيث وصفه
لقبر ريش وفي حديث أسماء

فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بغير اسمه قال ليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا
الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بغير اسمه فقال أنيس دا الحجة قلنا بلى قال
أي بلده هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيمر به بغير اسمه فقال أنيس
البلدة قلنا بلى قال فإن دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في
بلدكم هذا إلى يوم تقوم ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اسم هذا قلبك الشاهد
الغائب فرب ما بلغ أوعي من سامع فلا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض
رواه أحمد والبخاري قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم في البخاري من
حديث ابن عباس أنهم قالوا يوم حرام وقالوا عند رسول الله عن الشهر شهر حرام وعند
سؤاله عن البلد بلد حرام وعند البخاري أيضا من حديث ابن عمر بنحو حديث أبي بكر
إلا أنه ليس فيه قوله فسكت في الثلاثة المواضع وقد جمع بين حديث ابن عباس وحديث
الباب ونحوه بتعدد الواقعة قال في الفتح وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرح مرة
واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر وقيل في الجمع بينهما أن بعضهم يادر
بالجواب وبعضهم سكت وقيل في الجمع أنهم فوضوا الأمر أولا كلهم بقولهم الله ورسوله
أعلم فلما سكت أجابه بعضهم دون بعض وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين
بلفظين فلما كان في حديث أبي بكر فثمة ليست في حديث ابن عباس لقوله فيه أتدرون
سكنوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس ظنوه عن ذلك أشار إلى هذا الكرماني
وقيل في حديث ابن عباس اختصار بين رواية أبي بكر فكأنه أطلق قولهم قالوا يوم
حرام باعتباره أنهم قرروا ذلك حيث قالوا بلى قال الحافظ وهذا جمع حسن والحكمة في
سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها قاله القرطبي من
أن ذلك كان لاستحضار فهمهم ولية بآل عليه بكنيتهم ويستشعروا عظمة ما يجبرهم عنه
ولذلك بعد هذا فإن دماكم الخ مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء اه ومناط التشبيه في
قوله كحرمة يومكم هذا وما بعده ظهر عند السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم
كان ثابتا في نفوسهم فقرأوا عندهم بخلاف النفس والأموال والأعراض فكانوا
يستجيبونها في الجاهلية فطرا الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم

دنت من الجنة حتى لو اجترأت عليها لبلتكم بقطاف من قطانها أو مثلت له في الحائط كالطباع الصور في المرأة فأي جميع
ما فيها وفي حديث أنيس عند البخاري في النوحية عرضت على الجنة والنار أنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وفي رواية لقد
مثلت ولمسلم صورت ولا يقال الانطباع اغاها في الأجسام الصلبة لأن ذلك شرط عادي فيجوز أن يخرق العادة خصوصا صلى
الله عليه وآله وسلم (فتناولت) أي في حال قيامه الشافي من الركعة الثانية كالأرواح بعد من منصرفه وجه آخر عن زيد بن
أسلم (عنقودا) منها أي من الجنة أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحويله لكن لم يقدر لي قطفه (ولو أميته) أي

لوعثمت من قبله وفي حديث قتبة بن عامر عند ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه أهوى ببلده ليتناول شيا
 (لا كاتم منه) أي من العتة ودحاكي ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه أنه قال معنى قوله لا كاتم منه إلى آخر الدنيا
 أن يتخلى في نفس الآكل مثل الذي أكل دغا بحيث لا يغيب عن ذوقه وتعقبه بأنه رأى فلسفي مبنئ على أن دار الآخرة لا حقائق
 لها وإنما هي أمثال الحق والحق أن شمار الجنة لا متطوعة ولا ممنوعة وإذا قطعت خلقة في الحال فلا مانع أن يخلق الله مثل
 ذلك في الدنيا إذا شاء والحق بغير الدارين ١٩٦ في وجوب الدوام وجواز (ما بقيت الدنيا) أي إلى آخرها وجه ذلك

يخلق الله تعالى مكان كل حبة
 تتبدل فحبة أخرى كما نحو
 المسرور في خواص غير الجنة
 والخطاب عام في كل جماعة يأتي
 منهم السماع والا كل إلى يوم
 القيامة لقوله ما بقيت الدنيا
 وسبب ترك تناول العتة قد قال
 ابن بطال لأنه من طعام الجنة
 وهو لا يفنى والدنيا فانية لا يجوز
 أن يؤكل فيها ما لا يفنى وقال
 صاحب المظهر لأنه لو تناولوه
 ورآه الناس لكان إيمانهم
 بالنمادة بالغايب فيخشى أن
 يقع رفع التوبة قال تعالى يوم
 يأتي بعض آيات ربك لا ينفع
 نفسا إيمانها لم تكن آمنت من
 قبل وقال غيره لأن الجنة جزاء
 الأعمال والجزاء لا يقع إلا في
 الآخرة (وأرقت النار) مبنيا
 للمفعول وكانت رؤية النار قبل
 رؤيته الجنة كما يدل له رواية عبد
 الرزاق حيث قال فيها عرضت
 على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم النار فتأخر عن مصلاه حتى
 أن الناس لم يركب بعضهم بعضا
 وإذا رجع عرضت عليه الجنة

من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد كون المشبه به أخذ من رتبة من المشبه به
 لخطاب اغما وقع بالنسبة لما اعتمده الخطابون قبل تقرير الشرح قوله أليس البلد
 كذا وقع بتأنيث البلدة وفي رواية البخاري أليس بالبلدة الحرام وفي أخرى له أليس بالبلد
 الحرام قال الخطابي يقال إن البلدة اسم خاص لمكة وهي المراد بقوله عز وجل إنما أمرت
 أن أعبد رب هذه البلدة وقال الطيبي المطلق محمول على الكامل وهي الجامعة للغير
 المستحقة للكمال قوله فان دماكم وأموالكم عليكم حرام هكذا أساقه البخاري في الحج
 وذكره في كتاب العلم بزيادة وأعراضكم وكذا ذكره الزيادة في الحج من حديث ابن
 عباس ومن حديث ابن عمر وهو على حذف مضاف أي سلك دماكم وأموالكم
 وذهب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان الله
 أو نفسه قوله اللهم أشهد اغما قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ غاشم - الله تعالى على
 أداما أوجه عليه قوله قرب مبلغ بفتح اللام أي رب شخص بلغه كلامي فكان أحفظ له
 وأفهم لعنا من الذي نقله قال المهلب فيه أنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من اللهم
 والعلم ما ليس إن تقدمه إلا أن ذلك يكون في الأقل لأن رب موضوعه للتعاقب قال الخطابي
 هي في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في التأكيد بحيث غلب على الاستعمال الأول
 قال لكن يؤيدان التقليل هذا مراد أنه وقع في رواية البخاري بلفظ عسى أن يبلغ من هو
 أوعى له منه وقوله أوعى من سامع نعت لم يبلغ والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد
 أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ أو أوعى الظير
 فلا حذف ولا تقدير قوله فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض قال
 النووي في شرح مسلم في معناه سبعة أقوال أحدها أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق
 والثاني المراد كفر النعمة وحق الإسلام والثالث أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه
 والرابع أنه فعل كفعل الكفار والخامس المراد حقيقة الكفر ومعناه لا تكفروا بل
 دووا مسلمين والسادس حكاية الخطابي وغيره أن المراد بالكفار المتكفرون بالصلاح
 يقال تكفروا الرجل بصلاحه إذا لبسه قال الأزهري في كتاب تهذيب اللغة يقال لايس
 السلاح كافر والسابع معناه لا يكفر بعضكم ببعضا فتسحبوا أفعال بعضكم بعضا قاله
 الخطابي قال النووي وأظهر الأقوال الرابع وهو اختيار القاضي عياض قال والرواية

فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ويؤيد حديث مسلم حيث قال فيه وأقبح بالنار وذلك حين
 رأي يتوقى تأخرت مخافة أن يصيبني من لعمها وفيه شيء بالجنة وذلك حين رأي يتوقى تقدمت حتى قمت مقامى الحديث واللام في
 النار للعهد أي رأيت نار جهنم فلم أرام نظرا كالיום المراد باليوم الوقت الذي هو فيه (قطأ قطع) أي أقبح وأشمع وأسوأ
 فحذف المرقى أي لم أرم نظرا مثل منظر رأيته اليوم وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف
 وقيل غير ذلك كما ذكره الفسطلاني بالسطر (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لهن في خطبة العبد
 يضرب

تصدقني فاني رأيتك أن كثرا أهل النار واسئسك مع حديث أبي هريرة أن أدنى أهل الجنة منزل لمن له زوجتان من الدنيا
ومقتضاه ان النساء ثلثا أهل الجنة واجيب بحديث أبي هريرة على ما بعد خروجهن من النار وأنه خرج مخرج التغلظ
والخوف وعورض باخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الحاصلة وفي حديث جابر وأكثر من رأيت فيها النساء إلا أني
ان أفتن أفشين وان سئل بخان وان سألن الحفن وان أعطين لم يشكرن فل على ان الرق في النار فمن من ان تصف به ذوات
ذمية (قالوا هم يارسول الله قال يكفرهن قيل يكفرن بالله قال) صلى ١٩٧ الله عليه وآله وسلم (يكفرن العشير) الزوج أي

احد الله لا ذاته وعدي النكفر

بالله بالياء ولم يعد كفر العشير بها
لان كفر العشير لا يقتضي معنى
الاعتراف ثم مفسر كفر العشير
بقوله (ويكفرن الاحسان)
وكثر الاحسان تعظيما وعدم
الاعتراف به أو جحده وانكاره
كما يدل عليه قوله (لوا حسنت

الى احد اهن الدهر ركه) عز
الرجل أو الزمان جميعه لقصد
المبالغة (ثم رأيت منك شيئا) قليلا
لا يوافق غرضها في أي شيء كان
(قالت عمارايت منك قط خيرا)
وليس المراد من قوله أحسنت
خطاب رجل بعينه بل كل من
يتأتى منه الرؤية فهو خطاب
خاص لفظا عام معنى واستدل
بهذا الحديث البخاري على
مشروعية صلاة الكسوف
جماعة قال في الفتح وان لم يحضر
الامام الراتب فيؤم بهم بعضهم
وبه قال الجمهور وعن الثوري
ان لم يحضر الامام صلوا فرادى
(عن أسماء بنت أبي بكر رضى
الله عنهم ما قالت لقد أمر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) (أمر

بضرب برفع الياء هدا هو الصواب وهكذا رواه المتقدمون وانما أخرجه وبه يصح المقصود
هنا وقيل الفاضل عياض ان بعض العلماء مضطربه باسكان الباء والصواب الضم وكذا
قال أبو البقاء انه يجوز ضم الياء على تعدد شرط مقصود أي ان ترجعوا بضرب والمراد
بقوله بعدي أي بعد فراقي من موقي هذا كذا قال الطبري أو يكون صلى الله عليه
وآله وسلم تنعني ان هذا الامر لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد مماته والحديث فيه
استحباب الخطبة يوم النحر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه وجوب تبليغ العلم وتأكيد
تخريم تلك الامور وتغليظها بما بلغ ما يمكن وفيه غير ذلك من فوائد

* (باب حكم الهلال اذا غم ثم علم به من آخر النهار) *

(عن عيسى بن أنس عن عموم له من الانصار رضى الله عنهم قالوا غم علينا هلال شوال
فأصبحنا صاياما بخمار كب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يفطروا من يومهم وان يخرجوا العيدين من
الغد رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وصححه ابن
المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام وعلق الشافعي القول به
على صحته وقال ابن عبد البر أبو عمر مجهول قال الحافظ كذا قال وقد عرفه من صححه اد
وقول المصنف عن غيره له من سقط القلم وهو أبو عمر كافي سائر كتب هذا الفن والحديث
دليل لمن قال ان صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني ان لم يتبين العيد الا بعد خروج وقت
صلاته والى ذلك ذهب الاوزاعي والثوري وأحمد واسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
وهو قول للشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب
وقيد ذلك أبو طالب بشرط أن يكون ترك الصلاة في اليوم الاول ليس كافي الحديث ورد
بان كون الترك ليس انما هو للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لا للركب لانهم تركوا
الصلاة في يوم العيد بعد رؤيتهم للهلال بالامس فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لهم كافي رواية أبي داود يدل على عدم الفرق بين عذر اللبس وغيره كما ذهب الى ذلك
المباين فانهم لا يشرقون بين اللبس وغيره من الاعذار اما ذلك واما قياسا لها عليه
وظاهر الحديث ان الصلاة في اليوم الثاني اداء لا قضاء وروى الخطابي عن الشافعي انهم

نذب (بالعاقبة في كسوف الشمس) ليرفع الله بهم البلاء عن عبادهم وهل يقتصر على العاقبة أو هي من باب التنبية بالا على
الادنى الظاهر الثاني قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوف بها اذا كانت من التخويف فهي داعية الى التوبة والمسايرة الى
جميع أفعال البركل على قدر طاقتها ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء النذب بأعلى شيء يتق به النار لانه قد جاء
من اعتق رغبة مؤمنة أعتق الله بكل عضومها وعضوانه من النار فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى
الله عليه وآله وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة وبأخذ من وجوه البر ما أمكنه قاله ابن أبي حمزة (عن أبي موسى رضى الله عنه

قال خست الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فرعا) بكسر الراء صفة مشبهة أو بفتحها مصدر بمعنى الصفة أو
 مفعلول لمصدر (يخشى) أى يخاف (ان تكون الساعة) قد حضرت واستكمل هذا يكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن
 وقعت كفتح البلاد واستخلاص الخلق ونحوه الخوارج ثم الاشراف كطلوع الشمس من مغربها والداية والرجوع والاحتقان
 وغير ذلك ويجب ان يكون هذا باسناد ان يكون هذا قبل ان يعمله الله تعالى به هذا العلامة أو لعل خشى أن يكون ذلك بعض
 المقدمات أو ان الراوى ظن ان الشبهة ١٩٨ لذلك وكانت افعه كعقوبة تحدث كما كان يخشى عند حبوب الریح هذا

حاصل ما ذكره النووي تبعاً
 لغيره وزاد بعضهم ان المراد
 الساعة غير يوم القيامة أى
 الساعة التي جعلت علامة على
 اهر من الامور كونه صلى الله
 عليه وآله وسلم أو غير ذلك وفي
 الاول نظير لان قصة الخسوف
 متأخرة جدا فقد تقدم ان موت
 ابراهيم كان في العاشرة كما اتفق
 عليه أهل الاخبار وقد أخبر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بكسوف من الاشراف والحوادث
 قبل ذلك وأما الثالث فتحسين
 الظن بالصحابي يقتضى انه لا يجوز
 بذلك الاتوقيت وأما الرابع
 فلا يخفى بعده وأقر بها الثاني
 قلعله خشى ان يكون الكسوف
 مقدمة لبعض الاشراف كطلوع
 الشمس من مغربها ولا يستحيل
 أن يتخلل بين الكسوف
 والطلوع المذكور أشياء مما
 ذكره وتوقع متواليه بعضها اثر
 ببعض مع استمرار قوله تعالى
 وما أجز الساعة الا كلح البصر
 أو هو اقرب قال في الفتح ثم ظهر
 لي انه يحتمل ان يخرج على مسئلة

ان علوا بالعيد قبل الزوال صلوا والالم يصلوا يومهم ولا من الغد لانه عمل في وقت تلا
 يعمل في غيره قال وكذا قال مالك وأبو قور قال الخطابي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أولى بالاتباع وحديث أبي غير صحيح فالمراد باليه واجب اه وسكن في شرح القدوري
 عن الحنفية انهم اذا لم يصلوا في اليوم الثاني حتى زالت الشمس صلوا في اليوم الثالث
 فان لم يصلوا فيه حتى زالت الشمس سقطت سواء كان عذراً أو لغير عذر اه والحديث
 وارد في عيد الفطر فن قال بالقياس الحق به عيد الاضحي وقد استدلل بأمره صلى الله
 عليه وآله وسلم للركب ان يخرجوا الى المصلي صلاة العيد الهادي والقاسم وأبو حنيفة
 على ان صلاة العيد من فرائض الاعيان وخالفهم في ذلك الشافعي وجهه وأصحابه قال
 النووي وجهه العلماء فقالوا انه اسنة وبه قال زيد بن علي والناصر والامام يحيى وقال
 أبو سعيد الاصطخري من الشافعية انه افرض كفاية وحكاه المهدي في البحر عن الكرخي
 وأحمد بن حنبل وأبي طالب وأحمد بن حنبل الشافعي واستدل القائلون بان اسنة بجديته هل
 على غيره قال لا الا أن تطوع وقد قدمنا في باب تحية المسجد الجواب عن هذا الاستدلال
 بسوطا فراجع واستدل القائلون انه افرض كفاية بانهم اشعار كالغسل والدفن
 وبالقياس على صلاة الجنازة بجماع التكميرات والظاهر ما قاله الاولون لانه قد انضم
 الى ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد على جهة الاستمرار وعدم اخلاصها
 الامر بالخروج اليها بل ثبت كما تقدم أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالخروج للعوائق
 والحض وذوات الخدور وبالف في ذلك حتى أمر من لها جلباب ان تلبس من لاجلباب
 لها ولم يأمر بذلك في الجمعة ولا في غيرها من الفرائض بل ثبت الامر بصلاة العيد في
 القرآن كما صرح بذلك أئمة التفسير في تفسير قول الله تعالى فصل لربك وانحر فلو المراد
 صلاة العيد ونحو الاضحية ومن مقويات القول بانهم افرض اسقاطها الصلاة الجمعة كما
 تقدم والنوافل لا تسقط انقض في الغالب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يصحى الناس
 رواه الترمذي وصححه وعن أبي حنيفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 اليوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون والاضحى يوم يصحون رواه الترمذي أيضا

دخول النسخ في الاخبار فاذا قيل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل لعله روقع الميكن لولا ما أعلاه وهو
 الله تعالى بانه لا يقع قبل الاشراف تعظيمه لامر الكسوف ليبين لمن يقع لعنه أمته ذلك كيف يخشى ويترع لاسيما اذا وقع
 اهرم ذلك بعد حصول الاشراف أو كثرها وقيل لعل حال استحضار اماكن القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشرط
 لاحتمال ان تكون تلك الاشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فتع الخوف بغير اشتراط انفق الشرط والله أعلم
 انتهى وقيل هو من باب التمثيل من الراوى كانه قال فرعا كالمشاي ان تكون القيامة والا فهو صلى الله عليه وآله وسلم عالم بان

ابن راشد عند الدارقطني وهذه طرق بعضها بغيره بالجموع والاعتبار من أجله تضعف سفيان بن حسين وغيره فلو لم ترد في ذلك الرواية الاوزاعي لكانت كافية وقد ورد بالجهره في ما عني على هر قواعده وقوا اخرجه ابن خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحق وابن خزيمة وابن المذور وغيرهم من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار وقال الاثمة الثلاثة يسري في الشمس ويجهري في القمر واحتج الشافعي بقول ابن عباس قرأتموه من قرأت سورة ٢٠٠ البقرة لانه لو جهر لم يحتج الى التقدير وعورض باحتيال أن

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب اليه العمل فيهن من هذه الايام العشر فأكثر وافيه من التمليل والتكبير والتحميد رواه أحمد وعن نبيشة الهذلي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام التشرى أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل رواه أحمد ومسلم والشافعي قال البخاري وقال ابن عباس واذا كروا الله في أيام معدودات أيام التشرى قال وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان الى السوق في أيام العشر يكبران ويكبران الناس بتكبيرهما قال وكان عمر يكبر في قبة بني قيس به أهل المسجد يكبرون ويكبر أهل الاسواق حتى يخرج من تكبيرا حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله ما من أيام العمل الصالح فيها في لفظ البخاري ما العمل الصالح في أيام وفي رواية كريمة عن الكشي في ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قال في الفتح وهذا يقتضي نفي افضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذا الايام ان فسر بأنها أيام التشرى وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وزعم ان البخاري فسر الايام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشرى وفسر العمل بالتكبير لكونه أو ردالا ثارا المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي حنيفة الحديث دال على ان العمل في أيام التشرى أفضل من العمل في غيرها قال ولا يعكر على ذلك كونها أيام عيد كما في حديث عائشة ولا ما صح من قوله انها أيام أكل وشرب كما في حديث الباب لان ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمتنع فيها الا الصوم قال وسر كون العبادات فيها أفضل من غيرها ان العبادات في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها وأيام التشرى أيام محفلة في الغالب فصارت لها فيها من فضل على العبادات غيرها قال الحافظ وهو توجيه حسن الا ان المنقول يعارضه السياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ يخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي في وهو شيخ كريمة بافظ ما العمل في أيام أفضل منها في هذه العشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر

يكون بعد امنه وأجيب بأن الشافعي ذكر تعليقه عن ابن عباس انه صلى بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف ولم يسمع منه عرفا واصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيد هامة وأجيب على تقدير جهتها بأن مثبت الجهر معه قد رزأه فالأخذ به أولى وان ثبت التعدد فيكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وهكذا الجواب عن حديث سمرة عن ابن خزيمة والترمذي لم نسمع له صوتا انه ان ثبت لا يدل على نفي الجهر قال ابن العربي والجهر عندي أولى لانها صلاة جامعة ينادي لها ويخطب فأثبت العبد والاسنة سقا وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد ابن حنبل يجهر فيها وتسكوا بهذا الحديث (فاذا فرغ من قراءته كبر فركع واذ رفع) رأسه (من الركعة قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد) بالواو (ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات)

بنصب أربع عطف على أربع السابق
 * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب سجود القرآن) *
 ذكر ولا غير المسئلة باب ما جاء في سجود القرآن وسنم أي سجدة التلاوة وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية لم يثبت ابن عمر عند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا هرب بالسجدة كبر وسجد وسجد نامعه وقال المالكية هل هي سنة أو فضيلة قولان مشهوران وقال الحنفية واجبة لقوله تعالى واسجدوا لله وقوله واسجدوا اقرب ومطلق

الامر للوجوب وعرض بان يزيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنجم فلم يسجد رواه الشيخان وقول محمد
أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري ووردت في القرآن في خمسة عشر
موضع الحديث عمرو بن العاص عند أبي داود والحاكم بإسناد حسن أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة
سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة واحدة وافقت الشافعية والحنفية على السجود في أربع عشرة منها الا ان
الشافعية قالوا في الحج سجدة واحدة وليس سجدة من سجدة تلاوة والحنفية ٢٠١ عدوها لاثنية الحج فيسجد في الاعراف

عقب آخرها والرعد عقب
والاصال وفي النخل ويقعون
ما يؤمرون وفي الامراء ومن يدهم
خشوعا وفي هريم وبكا وأولى
الحج ويقعون ما يشاء وثانيتها
اعلهم فيلقون وفي السرقان
وزادهم نفورا وفي النمل
العرش العظيم وعند الحنفية
وما يعانون والم السجدة
لا يستكبرون وص وأتاب
وفصلت يسأمون وعند المالكية
تعبدون وأجر النجم والانشاق
لا يسجدون والعلق آخرها فلو
سجد قبل تمام الآية ولو بحرف
لم يصح لان وقتها عما يدخل بتمامها
والشهر وعند المالكية وهو
القول القديم للشافعي انها
احدى عشرة فلم يعدوا ثانية
الحج ولا ثلاثة المفصل الحديث
لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في شيء من المفصل منذ تحول
الى المدينة وأجيب بأنه ضعيف
وناف وغير صحيح ومنه وفي
حديث أبي هريرة عندهم مسلم
سجدنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في اذا السماء انشقت

ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع باللفظ
الذي ذكره المصنف وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الاعشى ورواه
الترمذي من رواية أبي معاوية وقال من هذه الايام العشر وقد ظن بعض الناس ان
قوله في حديث الباب يعني أيام العشر تفسير من بعض الرواة لكن ما ذكرنا من رواية
الطحايسى وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب باللفظ
ما من عمل اركى عند الله ولا أعظم اجرا من خير بعمله في عشر الاضحية وفي حديث جابر
في صحيحه أبي عوانة وابن حبان ما من أيام أتفضل عند الله من عشر ذي الحجة ومن جلة
الروايات المصرحة بالعشر حديث ابن عمر المذكور في الباب فظاهر ان المراد بالايام في
حديث الباب عشر ذي الحجة قوله ولا الجهاد في سبيل الله يدل على تقرر أفضلية الجهاد
عندهم وكانهم استفادوه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم في جواب من سألته عن عمل
يعدل الجهاد فقال لأجده كما في البخاري من حديث أبي هريرة قوله الارجل هو على
حذف مضاف الى العمل رجل قوله ثم لم يرجع بشيء من ذلك أى فيكون أنضل من
العامل في أيام العشر أو ما ياله قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين ان لا يرجع بشيء
من ماله وان يرجع هو وان لا يرجع هو ولا ماله بان رزقه الله الشهادة وتعبه الزين ابن
الخير بان قوله لم يرجع بشيء يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد انتهى قال الحافظ وهو تعقب
مردود فان قوله لم يرجع بشيء منكر في سياق النفي فتم ما ذكره ووقع في رواية الطحايسى
وغذو وغيره ما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات فلم يرجع من ذلك بشيء قال والحاصل
ان نفي الرجوع بالشئ لا يستلزم اثبات الرجوع بغير شئ بل هو على الاحتمال كما قال ابن
بطال انتهى ومعنى هذا الاختلاف على توجيه النفي المذكور الى القيد فقط كما هو
الغالب فيكون هو المنتقى دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجيهه الى القيد والمقيد
فيتمتعيان معا ويدل على الثاني ما عند ابن أبي عوانة باللفظ الامن عقرب جواده واهريق
دمه وفي رواية له الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي حديث جابر الامن عقرب وجهه التراب
والحديث فيه تنصيص أيام العشر على غيرها من السنة وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر بصيام
أفضل الايام وقد تقدم الجمع بين حديث أبي هريرة عندهم مسلم وخبر يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة وبين الاحاديث الدالة على ان غيره أفضل منه والحكمة في تخصيص عشر ذي

٢٦ نيل واقرب اسم ربك وكان اسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وعبارة الفتح قد أجمع العلماء على ان
يسجد في عشرة مواضع هي متوالية الاثنية الحج ووص وأضاف مالك ص فقط والشافعي في القديم ثانية الحج فقط وفي الجديد
هي وما في المفصل وهو قول عطاء وعن أحمد مثل في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وأحق وابن وهب
وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية وعن أبي حنيفة من له ما يمكن نفي ثانية الحج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع الاثنية الحج والانشاق وقبل باسقاطها واسقاط ص أيضا وقبل الجميع

مشرع ولكن الزنا من الاعراف وسبحة ثلاث المقصود وروى عن ابن مسعود وابن عباس الم تنزى بلى وحسن تنزى بلى والنجم
واقرأ عن سعيد بن جبيرة له باسقاط اقرأ عن عبيد بن عبيد بن غير مثله لكن باسقاط النجم وثابت الاعراف وسبحة عن علي
فاورد فيه الامر بالسجود عزيمته وقيل بشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الامر بالسجود أو بالثلاث عليه أو النساء على
قاعه أو سيق مساق المدح وهذا يبلغ عددًا كبيرًا وقد أشار اليه أبو محمد بن الخشاب في قصيدته الاغزائية انتهى (عن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قرأ ٢٠٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم عكده فسجد فيها) أي في آخرها (وسجد

من معه غير شيخ) هو امية بن خلف
منه البخاري في تفسير سورة
النجم أو الوليد بن المغيرة أو عتبة
ابن ربيعة كما في سيرة ابن ابي
الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة
بالشك كما في تفسير سعيد بن مسعود
نظر ذكر في الفتح أو أبو ابيحة
سعيد بن العاصي أو أبو الهب أو
المطلب بن أبي وداعة والاول
أصح (أخذ كذا من حصى أو
تراب ورفعها الى جبهته) وفي
سورة النجم فسجد عليه (وقال
يكفيني هذا) قال ابن مسعود
(فرأيت) أي الشيخ المذكور
(بعد ذلك قتل كافرا) أي يندر
وبدأ البخاري بالنجم لانها أول
سورة أنزلت فيها السجدة كما عنده
في رواية اسرارهم والسابق من
اقرأ أو آتاه وأما بقيته فبعد
ذلك بدليل قصة أبي جهل فيمنه
صلى الله عليه وآله وسلم عن
الصلاة ورواه هذا الحديث ما بين
بصري وواسطي وكوفي وفيه
رواية الرجل عن زوج أمه
لان غندرا ابن امرأة شعبة
والحديث والعامة والقول

النجمة هذه المازية اجتماع امهات العبادات فيها الطلوع والصدقة والصيام والصلاة ولا يتأني
ذلك في غيرها وعلى هذا اهل تخصيص الفضل بالخارج أو يوم المقيم فيها احتمال وقال ابن بطال
المراد بالعلم في أيام التشريق التكبير فقط لأنه ثبت انهم أيام أكل وشرب وبطلان
وثبت تحريم صومها وروى فيها اباحة الله وبالمراب ونحو ذلك فدل على تنزيها لذلك
مع الحض على الذكر والمشروع منه فيه التكبير فقط وتعقبه الزين بان العمل انما
يقوم منه عند الاطلاق العبادة وهي لا تنافي استهنا حظ النفس من الاكل وسائر ما
ذكر فان ذلك لا يدس تغرق اليوم واليلة وقال الكرماني الحث على العمل في أيام
التشريق لا يخص في التكبير بل المتبادر الى الذهن منه انه المناسك من الرمي وغيره
الذي يجتمع مع الاكل والشرب انتهى والذي يجتمع مع الاكل والشرب لكل أحد
من العبادة الزائدة على مفروضات اليوم واليلة هو الذكر المأمور به وقد فسر بالتكبير
كما قال ابن بطال وأما المناسك فمختصة بالخارج ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن عمر
المذكور في الباب من الامر بالاكثر فيها من التلويح والتكبير وفي البيهقي من حديث
ابن عباس فأكثر وافين من التلويح والتكبير ووقع من الزيادة في حديث ابن عباس
وان صيام يوم منها يعدل صيام سنة والعمل بسبعة مائة ضعف وللترمذي عن أبي هريرة
يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة فيها بقيام ليلة القدر لكن اسناده
ضعيف وكذا اسناد حديث ابن عباس قوله قال ابن عباس هذا الاثر وصله عبد بن
جديد وفيه الايام المعدودات أيام التشريق والايام المعلومات أيام العشر وروى ابن
مردويه عن ابن عباس ان الايام المعلومات هي التي قبل يوم التروية ويوم التروية
ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق قال الساماني واسناده صحيح وظاهره ادخال يوم
العید في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شعبة عن ابن عباس أيضا ان المعلومات يوم
البحر وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوي هذا القول تعالى اذكروا اسم الله في أيام
معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فانه يشعربان المراد أيام البحر قال في الفتح وهذا
لا يمنع تسمية أيام العشر بمعلومات ولا أيام التشريق بمعدودات بل تسمية أيام التشريق
معدودات متفق عليه اقله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات الآية وهكذا قال
المهدي في البحر ان أيام التشريق هي الايام المعدودات اجماعا وقيل انها معيت

وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب وفي معية النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغازي والتكبير
وأورد ودو النساء فيهما أيضا (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) السجود في سورة (من عزم من عزائم السجود) أي من
المأمور به او العزم في الأصل عقد القلب على الشيء ثم استعمل في كل أمر محتوم وفي الاصطلاح ضد الرخصة وهي ما ثبت على
مخلاف الدليل اعذر وفي الفتح المراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعلها كصيغة الامر من لا يأنه على ان بعض المندوبات
أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أسيد بن الحسن ان العزائم جيم والنجم واقرا

والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الصلاة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحده الم أخرجه ابن أبي شيبة (وقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها) موافقة لآخيه داود عليه السلام وشكر القبول توبته وللناس من حديث ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في ص وقال سجدها داود توبة وسجدها شكريا وفي حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود بإسناد صحيح على شرط البخاري خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم فقرأ ص فلما سجد بالسجود تشبهاً بآله فلما رآنا قال انما هي توبة تبي ولكن قد استعدتكم ٢٠٣ للسجود فقل وسجد فيسحب السجود لصلما ذكره عند البخاري في تفسير

بعد ودان لانها اذا زيد علم اشئ عند ذلك حصر اى في حصر العدد وقد وقع الخلاف في أيام التشرى في مقتضى كلام أهل اللغة والفقه ان أيام التشرى ما بعد يوم النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان اسكن ما ذكره من سبب تسميته بذلك يقتضى دخول يوم العيد فيها وقد حكى أبو عبيد ان فيه قولين أحدهما لانهم كانوا يشربون فيها لحوم الاضاحى بقدرتهم او يبرزون الشمس فانهم لانها كلها أيام تشرى في صلاة يوم النحر فصارت معها يوم النحر قال وهذا أعجب القولين الى ان قال الحافظ وأظنه أراد ما حكاه غيره ان أيام التشرى سميت بذلك لان صلاة العيد انما تصلى بعد ان تشرق الشمس وعن ابن الاعرابي قال سميت بذلك لان الهدايا والضحايا لا تقصر حتى تشرق الشمس وعن يعقوب بن السكيت قال هو من قول الجاهلية اشرق فيبر كيمنا غير اى ندفع للنحر قال الحافظ وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لانه يشرق فيه وهو العيد والافهى في الحقيقة تبعه الم في التسمية كما تبين من كلامهم ومن ذلك حديث علي عليه السلام لاجمة ولا تشرى في الا في مهر جامع أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح موقوفاً ومعناه لاصلاة الجمعة ولا صلاة عيد قال وكان أبو حنيفة يذهب بالتشرى في هذا الى التكبير في دبر الصلاة يقول لا تكبير الا على أهل الامصار قال وهذا لم يجده أحد يعرفه ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشرى فليهدأ أى قبل صلاة العيد رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات وهذا كله يدل على ان يوم العيد من أيام التشرى في قوله وكان ابن عمر وأبو هريرة الخ قال الحافظ لم أره موصولاً وقد ذكره البيهقي معلناً عنه ما وكذا البغوي قوله وكان عمر الخ رضي الله عنه بن منصور وأبو عبيد وقوله ترجع بتثقل الجهم أى تضارب وتضارب وهي مبالغة في اجتماع رفع الاصوات وقدر فعل تكبير التشرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي والدارقطني انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر بعد صلاة الصبح يوم هرقه الى العصر آخر أيام التشرى وفي اسناده عمرو بن بشر وهو متروك عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن عبد الرحمن بن سابط قال البيهقي لا يجهج به عن جابر بن عبد الله وروى من طريق أخرى مختلفة أخرجه الدارقطني مدارجها على عبد الرحمن المذكور واختلف فيها في شيخ جابر الجعفي ورواه الحاكم من وجه آخر عن فطر بن خليفة عن أبي الفضل عن علي

سورة ص من طريق مجاهد قال سألت ابن عباس من أين سجدت فقال أوما تقرأ ومن ذرية داود وسليمان أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده في هذا الله استنبط مشروعية السجود فيها من الآية وفي حديث الباب انه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تعارض بينهما لاحتمال ان يكون استقاده من الطويقيين وزاد في احاديث الانبياء من طريق مجاهد أيضاً فقال ابن عباس نبيكم من أمران يقتدى بهم فاستنبط منه وجه سجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما من الآية والمعنى اذا كان نبيكم مأثوراً بالاقتداء بهم فانت أولى وانما أمره بالاقتداء بهم ليدتمكّل بجميع فضائلهم الجيلة وخصائصهم الجيدة وهي نعمته ليس وراءها نعمة فيجب عليه الشكر لذلك قال في الفتح وسبب ذلك كون السجدة التي في ص انما وردت بلفظ الركوع فلولاً التوقيف مظهران فيها

سجدة وفي الحديث التحديت والعنونة والقول وأخرجه أيضاً في احاديث الانبياء وأبو داود والترمذي في الصلاة والنسائي في التفسير (وحديثه) أي حديث ابن عباس (رضي الله عنه) ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالنجم تقدم قرياً من رواية ابن مسعود وزاد في هذه الرواية وسجد معه المسلمون والمشركون) أي الحاضر منهم لما معه واذا كرطوا غيبتهم اللات والعزى ومناة الثلاثة الأخرى لما قيل مما لا يصح انه أتى على آلهتهم وكيف يتصور ذلك وقد أدخل هسمة الاستكثار على الاستظهار بعد الفاء في قوله في السورة أفرايم المستدعية لانكار فعل التبرك والمعنى أعجب لكون هؤلاء أي اللات والعزى ومناة

شركا منا خبروني يا محمد ولا ان كانت آلهة وما شئ الا أسماء سميت بها جرد الهوى لا عن حجة انزل الله بها قال القسطلاني
وفي كافي المواهب اللدنية من ذلك ما يكفي ويشفي (و) كذا تجد معه صلى الله عليه وآله وسلم (الجن والانس) هو من باب
الاجمال بعد التفصيل كافي قوله تعالى ثلاث عشرة كلمة قاله النكراني وزاد صاحب الامع الصبيح او تفصيل بعد اجمال
لان كلام من الماسين والمشر كين شامل للانس والجن قال في الفتح وكان ابن عباس استند في ذلك الى اخبار النبي صلى الله عليه
وآله وسلم امام مشافهة له وامام بواسطة لاندلم ٢٠٤ يحضر القصة اصغره وايضا فهو من الامور التي لا يطالع عليها الانسان

وعبار قال وهو صحيح وضع من فعل عمرو على وابن عباس وابن مسعود واخرج
الدارقطني عن عثمان انه كان يصلي من ظهر يوم النحر الى صبح يوم الثالث من ايام
التشرى ويخرج ايضا وهو الصبيح عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما كانا ينفلان ذلك
وجاء ابن عمر خلاف ذلك روى ابن ابي شيبه واخرج الدارقطني عن جابر وابن عباس
انهما كانا يكران ثلاثا ثلاثا بسند بن ضعية بن وقال ابن عبد البر في الاستذكار صرح عن
عمرو على وابن مسعود انهم كانوا يكبرون ثلاثا ثلاثا الله اكبر الله اكبر الله اكبر وقد
حكى في البحر الاجماع على مشروعية تكبير التشرى في الاصل التخي قال ولا وجه له وقد
اختلف في محله فحكى في البحر عن علي وابن عمر والعنبري والثوري واحمد بن حنبل
وابن يوسف ومحمد واحدا اقول الشافعي ان محله عقيب كل صلاة من فجر عرفة الى آخر
ايام التشرى وقال عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن علي ومالك والشافعي في أحد
أقواله بل من ظهر النحر الى فجر الخامس وقال الشافعي في أحد أقواله بل من مغرب يوم
النحر الى فجر الخامس وقال أبو حنيفة من فجر عرفة الى عصر النحر وقال داود والزهرى
وسعيد بن جبيرة من ظهر النحر الى عصر الخامس قال في الفتح وفيه اختلاف بين العلماء
في مواضع فثم من خص التكبير على اعتقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالمكة وبان
دون الفوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء والجماعة دون المنفرد وبالواحدة دون
المقتضية وبالمتعيم دون المسافر وسأكن المصدرون القرية قال وللعلماء أيضا اختلاف في
ابتدائها وانتهائها فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره وقبل من عصره وقبل من صبح
يوم النحر وقبل من ظهره وقبل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر وقبل الى عصره وقبل الى
ظهر ثانيه وقبل الى صبح آخر أيام التشرى وقبل الى ظهره وقبل الى عصره قال
حكى هذه الاقوال كلها النووي الا الثاني من الانتهاء وقد رواه البيهقي عن أصحاب
ابن مسعود ولم يثبت في شئ من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واضح
ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى
آخر جهما ابن المنذر وغيره وأما صفة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق
بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله اكبر الله اكبر الله اكبر كبر الله اكبر كبر الله اكبر
جبيرة ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه القريابي في كتاب العبد من طريق

الابتوقيت وتجوز ان كثر له
عن ذلك بعد لانه لم يحضرها
قطعا انتهى (عن زيد بن ثابت
رضي الله عنه انه قرأ على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والنجم
فلم يسجد فيها) لبيان الجواز لانه
لو كان واجبا الامر بالسجود قال
الحافظ وهذا أرجح الاحتمالات
وبه جزم الشافعي وقد روى البزار
والدارقطني باسناد رجاله ثقات
عن أبي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم سجد في سورة
النجم وسجد فنام عنه وعنه ابن
مردويه في التفسير عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن انه رأى أباه هريرة
يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال
انه رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يسجد فيها وأبو هريرة انما
أسلم بالمدينة وأما قول ابن القصار
ان الامر بالسجود في النجم
ينصرف الى الصلاة فردد بقوله
ورواه هذا الحديث مدنيون
الشيخ البخاري وفيه الحديث
والاخبار والنعمة والسؤال
وأخرجه البخاري في مجود
القرآن ومسلم في الصلاة وكذا أبو

داود والترمذي وقال حسن صحيح والشافعي (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ اذا السماء انشقت فسجد
بها فقبل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال لولم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم أسجد) قال
في الفتح وعلى التنازل فيمكن ان يتسلك به من لا يرى السجود في الصلاة ما من كبر مطلقا فلا يدل على بطلان الحديث ابا
سالم وأما رافع لم ينافر أباه هريرة بعد ان أعلمهم بالسنة في هذه المسئلة ولا احتج عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر
وأى عمل يدعي مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعد النبي (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة تسجد وتسجد معه (حتى ما يجدا حدنا) أى بعضنا (موضع جبهته) لكثرة الساجدين وضيق المكان وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمار بن الخطاب رضى الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه أى ولو غير ذنبه مع أن الأرض فيه يسير قاله في المطلب ولا بد من امكانه مع القدرة على رعاية هيئة الساجدين أن يكون على مرتفع والمسجد وعليه في متحفص وبه قال أحد الكوفيين وقال مالك يسجد فإذا رفعوا يسجدوا إذا قلنا يجوز السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه ٢٠٥ سنة وذلك فرض (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (أبواب تقصير الصلاة) •

تقصير الفرض الرباعي إلى ركعتين في كل سفر طويل مباح طاعة كان كسفر الحج أو غيرها ولو لم يكن ركعتين كسفر تجارة تحقيقا على المسافر لما يلحقه من تعب السفر والاصل فيه قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فاعلموا أن الله شديد العقاب قال يعلى بن أمية قال لعمرانما قال الله تعالى إن خفيتم وقد آمن الناس فقال عجب مما عجبتم منه فسلأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة رواه مسلم فلا قصر في الصبح والمغرب ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع عليه ولا في سفر معصية خلافا لابن حنيفة والثوري حيث أجازاه في كل شئ وفي شرح المسند لابن الأثير كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة وفي تفسير الشعلي قال ابن عباس أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها صلى الله عليه وآله وسلم بعسقلان في غزوة أحمار (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال

يزيد بن أبي الزناد عنهم وهو قول النائي وزاد الله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويندب إلى الله وحده لا شريك له الحمد وقيل يكبر ثنتين بهد هما لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد جاء ذلك عن عمرو بن مسعود وبه قال أحد واهقين وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصلها انتهى كلام الشيخ وقد استحسن البعض زيادات في تكبير التثنية في كل ركعة وقد استحسن ذلك الإمام المهدي في البحر والظاهر أن تكبير التثنية لا يختص استجابته بعقب الإلوات بل هو مستحب في كل ركعة من تلك الأيام كأيدي على ذلك الآثار المذكورة

• (كتاب صلاة الخوف) •

• (باب الأنواع المروية في صفتها) •

(عن صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع أن الطائفة صفت معهم وطائفة وجاء العدو وصفت الطائفة الأخرى فصل فيهم الركعة التي بقيت لأنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وصفت الطائفة الأخرى فصل فيهم الركعة التي بقيت من صلاتهم فأتوا أنفسهم فسلم بهم ثم روي الجماعة إلا ابن ماجه وفي رواية الجماعة عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل هذه الصفة) قوله عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل هو سهل بن أبي حمزة كما وقع في الرواية الأخرى وقد أخرج البيهقي وابن منده في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن أن يكون هو المأمم قوله يوم ذات الرقاع هي غزوة نجداني بها التي صلى الله عليه وآله وسلم جمعان عطفان فتوافوا ولم يكن بينهم قتال وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وصليت ذات الرقاع لأنها بقيت أقدمهم فلقوا على أرجلهم الخرق وقيل أن ذلك الحمل الذي غزوا إليه بجارة مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة والحديث يدل على أن من صلات صلاة الخوف أن يصلي الإمام في الثنائية بطائفة ركعة ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة ويذهبوا فيقوموا وجاء العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلون معه الركعة الثانية ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة ويسلم بهم وقد حكى في البحر أن هذه الصفة صلاة الخوف

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم (واضح) أي في فتح مكة (تسعة عشر) أي يوما بالذات زاد في البخاري عن حاصم وحده بكه وكذا رواه ابن المنذر عن عكرمة وقد رواه أبو داود من هذا الوجه بلفظ تسعة عشر وله أيضا من حديث عمران بن حصين غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين قال في المجموع في سنده من لا يحتج به لكن روي عنه الشافعي عن حديث ابن عباس تسعة عشر ولا في داود أيضا عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعت النوى في الخلاصة قال ابن حجر وليس يجيد لأن رواه أنما لم ينهه عن ابن أبي حنيفة

فقد أخرجه الشافعي من رواية غير الذين مالوا من عبد الله كذلك وإذا ثبت أنها صحيحة فليجمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر انتهى واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات وبهذا أخذنا ما هو في رواية غيره ويرجحها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وقال البيهقي أصح الروايات فيه رواية ابن عباس وهي التي ذكرها البخاري ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن رواية تسعة عشر عن يومى الدخول والخروج ورواى ٢٠٦ سبعة عشر لم يعد هما ورواى ثمانى عشرة عدداً أحدهما وهذا الجمع بشكل

على قولهم بقصر ثمانية عشر غير يومى الدخول والخروج انتهى وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة يكونها أقل ما ورد فيجمل بما زاد على أنه وقع اتفاقاً وأخذ الشافعي بحديث عمر بن حصين لم يكن محله عنده فيمن لم يرمع إلا قامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاتمام فان أزمع الاقامة في أول الحمال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول يومى الدخول والخروج فيها أو لا ووجه حديث أنس الذي يليه (يقصن) الصلاة الرباعية لأنه كان متردداً متى تم باله فراغ حاجته وهو انجلا محراب هو وزن ارتحل ويقصر بضم الماد وضبطها المنذرى بضم الباء وتشديد الصاد من التقصير فقصن إذا سافرتنا فاقنا (تسعة عشر) يوماً (قصرنا) الصلاة الرباعية وذلك عند توقع الحاجة يوماً فيوماً (وان زدنا) في الاقامة على تسعة عشر يوماً (اتمنا) الصلاة

قال به على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى وسهل بن أبي حمزة والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو العباس قال النووي وبها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كما سيأتى والحق الذي لا يحصى عنه أنها اجتزعة على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثاً الاصححاً فلا وجه للاخذ بغيره بعض ما صح دون بعض إذ لا شك أن الاخذ بأحد هاتفي قطعكم محض وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن وقال النووي أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهها كما اجتزعة وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة يتحرى في كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى وسرد ابن المنذر في صنفها ثمانية أوجه هو كذا ابن حبان وزاد تاجاً وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهاً وبينها في جرهم مفرود وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها أو قد بينها العراقي في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً وقال في الهدى أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا يكاد وأما اختلاف الرواة في قصة جعلها ذلك وجهاً فصارت سبعة عشر لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ وهذا هو المعقد وقال ابن العربي أيضاً صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر مرة مرة وقال أحمد ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي ما فعل المرحا زوماً الى ترجيح حديث سهل بن أبي حمزة وكذا ربحه الشافعي ولم يختر ما صحق شيأ على ربه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر قال النووي ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت الأبا يوسف والمزني فقال لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال بقولهما الحسن بن زياد واللؤلؤى من أصحابه وأبراهيم بن عليه كافي الفتح واستدلوا بجملة قولهم وإذا كنت فيهم فالت لهم الصلاة وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم انما ورد لبيان الحكم لا لوجوده والتقدير

أربعة قال في الفتح ظاهر أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لمنا الاتمام وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى بن شيبان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولقطه إذا سافرنا فاقنا في موضع تسعة عشر ويؤيده صدر الحديث وهو قوله أقام وللترمذي من وجه آخر عن عاصم فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعة انتهى وفي الدرر الأبية وإذا أقام ببلد متردداً قصر الى عشر يوماً انتهى أى لم يتم لأن من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقه المشقة فلولا أن الشارع سمى من أقام بذلك متسافراً فقال أقموا يا أهل مكة فاقمهم سبعمائة كان حكم السفر ثابتاً له فالواجب الاقتصار في القصر على

المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لأمسافر وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة وأخرج أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب عليه أن أنقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك قال الشوكاني في الدراري المضيئة والله ذراطين ابن عباس رضي الله عنهما ما أفقههما وما أفهمهما لقاصد الشريعة ثم ذكر حديث الباب وقال هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على تحقيق ولو قال له جابر أقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة

لقال بوجوب ذلك قال وفي المسئلة
مذهب هذا أرجح الذي انتهى
ورواة هذا الحديث ما بين مصرى
وواسطى وكوفى ومدنى ونيسه
ثلاثة من التابعين وفيه التحديث
والعنونة والقول وأخرجه أيضا
في المغازي وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الصلاة (عن أنس
رضي الله عنه) قال خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من المدينة (يوم السبت بين
الظهر والعصر) خمس ليال بقيت
من ذي القعدة وعندنا مسلم إلى
الحج (إلى مكة فكان) صلى الله
عليه وآله وسلم (يصل) (الاقرائض
(ركعتين ركعتين) أي المغرب
رواه البيهقي (حتى رجعنا إلى
المدينة قيل له) أي لانس والقائل
يحيى بن أبي اسحق الحضرمي (أقيم
بمكة شيئا قال اقتنابها) أي
وبضواحيها (عشرا) أي عشرة
أيام ولا يعارض ذلك حديث ابن
عباس المذكور لأن حديثه كان
في فتح مكة وهذا في حجة الوداع
وفي حديث آخر عن ابن عباس
قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بين لهم بتملك لكونه أوضح من القول كما قال ابن العربي وغيره وقال ابن المنير الشرط
إذا خرج من خارج التعليم لا يكون له منهوم كالخوف في قوله تعالى أن تقصر وأمن الصلاة
أن خفتم وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وزعم أن الناس انما صلواها معه صلى الله عليه وآله وسلم أفضل
الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشئ انتهى وأيضا الأصل تساوي الأمة
في الأحكام الشرعية فلا يقبل التخصيص بقوم دون قوم الإبدليل واجتج عليهم الجمهور
باجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وعموم منطوق هذا الحديث مقدم
على ذلك المفهوم وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر فنع من ذلك ابن المباحثون
والهادوية وأجازة الباقر أحج الأولون بقوله تعالى إذا حضر بتم في الأرض فليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وورد بمائة قدم في أبواب صلاة المسافر واحتجوا
أيضا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها إلا في سقر ورد بان اعتبار السقر وصف
طردى أيس بشرط ولا سبب والالزم أن لا يصلي الا عند الخوف من العدو والكافر وأما
الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها يوم الخندق وفات عليه العصران
وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضر لفعلها فيجب عنه بان ذلك كان قبل
نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي وقد تقدم الكلام على هذا
في باب الترتيب في قضا الفوائت (نوع آخر) * (عن ابن عمر رضي الله عنه قال
صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة
والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انهصرفا وقاما في مقام أصحابهم مقبلين على
العدو وجاؤا أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء
ركعة وهؤلاء ركعة متفق عليه) الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام
بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الأخرى قائمة تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة
التي صلات معهما الركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة
ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة قال في الفتح وظاهر قوله ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء

وأصحابه لصبح رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام
كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر بمكة ومن ثم قال الشافعي
أن المسافر إذا أقام ببلد قصر أربعة أيام وقال أحمد إحدى وعشرين ليلة واختلاف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها
في الفتح وقال أبو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما والأولى ما ذكرناه وفيه أن الإقامة في أثناء السفر
تسمى إقامة وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب من الأن في وعرفة ليسا من مكة كما عرفت فلا يخرج الحرم فليست

من مكة فقلعا وأمامي ففما استقال والظاهر انهما ليست من مكة الا ان قلنا ان اهل مكة يشعل جميع الحرم قال اجماع
ابن حنبل ليس حديث أنس وجهه الا أنه حسب أيام اقامته صلى الله عليه وآله وسلم في حجة من دخل مكة الى أن يخرج
منه الا وجهه الا إذا قال الخليل الطبري أطلق على ذلك اقامته بمكة لان ذلك هو موضع التمسك وهي في حكم التابع لمكة لانها
المتصودة بالاصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الامام أحمد وزعم الطحاوي ان الشافعي لم يسبق الى أن المسافر يصير ليلة
اقامته أربعة أيام مقبلا وقد قال أحمد نحو ٢٠٨ ما قال الشافعي وهي رواية عن مالك ورواها هذا الحديث الاربعة

كاهم بصريون وفيه التحديث
والسمع والتول وأخرجه
البخاري أيضا في المغازي ومسلم
في الصلاة وكذلك أبو داود
والترمذي وابن ماجه وأخرجه
النسائي في ما في الحج (عن ابن
عمر رضي الله عنه ما قال صليت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي وغيره كما في مسلم
الاربعة (ركعتين) للسفر
(و) كذا مع (أبي بكر وعمر
وعثمان) رضي الله عنهم (صدرا
من امارته) أي من أول خلافته
وكانت مدتهم ثمان سنين أو ست
سنين (ثم أتتها) بعد ذلك وعند
مسلم ثم ان عثمان صلى أربعين
وكان ابن عمر إذا صلى مع الامام
صلى أربعين وإذا صلى وحده
صلى ركعتين قال القسطلاني
لان الاتمام والقصر جائزان
ورأى ترجيح طرف الاتمام لما
فيه من المشقة انتهى واختلف
السلف في المقيم يعني هل يقصر
أو يتم بناء على أن القصر بها
المستور أو لا ذلك واختار الثاني
مالكا حتى أهل مكة وعرفة

ركعة انهم أتوا في حالة واحدة ويحتمل انهم أتوا على التعاقب قال وهو الرابع من
حديث المعنى والانيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة وافراد الامام وحده ورجح
ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه ثم سلم وقام هو لا أي الطائفة الثانية
فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سألوا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة
ثم سألوا فدل وظاهره ان الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الاولى
بعدها قال النووي وبهذا الحديث أخذ الاوزاعي وأشهب المالكي وهو جائز عند
الشافعي وقال في الفتح وبهذا الكيفية أخذ الحنفية وحكي هذه الكيفية في البحر عن
محمد بن أحمد بن الروايين عن أبي يوسف واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء
الفرقتين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تقصر من فصل الركعة في ذلك قال
في الفتح والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم
الظوف جاز لا حدهم أن يصلي بواحد ويحرم واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يتصور
في صلاة الظوف جماعة انتهى وقدر رجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث
ابن عمر على غيرها لقوة الاسناد ولما وافقه الاصول في ان المأموم لا يتم صلاته قبل سلام
امامه * (نوع آخر) * (عن جابر رضي الله عنه قال شهدت مع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم صلاة الظوف فصنعنا صنفين خلفه والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فكبرنا جميعا ثم ركع ور كعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع
ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف الآخر في سجدة العذر
فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف
المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ركعة فاجتمعوا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر
بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرا في الركعة الاولى وقام الصف المؤخر
في سجدة العذر فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود بالصف الذي يليه
انحدر الصف المؤخر بالسجود فاجتمعوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا
جميعا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وروى أحمد وأبو داود والنسائي هذه

ومن دلالة السنة وتعميمه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مكة في قصر ون ولا فائز بذلك وقال
بعض المالكية لو لم يميز لأهل مكة القصر لقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو ليس بين مكة ومكة مسافة للقصر
فدل على أنهم قصر والتمسك واجب بان الترمذي روى حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي
بمكة ركعتين ويقول يا أهل مكة أتوا فأنقروم سقر وكان ترك اعلامهم بذلك يعني استغناء بما تقدم بمكة وأوجب بان الحديث من
روايه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة من في حجة الوداع فكان لا بد من بيان ذلك بعد

العهد ولا يخفى ان أسهل البحث مبنى على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا تنصرف في أوهم من محال الخلاف (عن) حارث بن وهب) الخزاعي أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضى الله عنه) قال صلى بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم آمن ما كان بمكة ركعتين) يعنى صلى بنا والاحمال أنا كثر اكونا في سائر الاوقات أمانا من غير خوف والامن ضد الخوف واستأذنه الى الاوقات مجاز ومنها بكسر الميم يذكرو بؤث فان قصد الموضوع فذكر ويكتب بالالف وينصرف وان قصد البتة فؤث ولا ينصرف ويكتب بالياء والمختار نذ كبر وهو من المسافة فيه ٢٠٩ أى ابراق من الدماء والحديث دليل على جواز القصر في السفر من غير

خوف وان دل ظاهر قوله تعالى ان خفتهم على الاختصاص لان ما في الحديث رخصة وما في الآية عزيمه يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم صدقة تصدق الله بها عليكم قال في الفتح وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف والذى قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذموم وولم يأخذ الجهور بهذا المفهوم فتنبه ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يكون خرج مخروج الغالب وقيل هو من الاشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف الى ركعة وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله حجة انه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في الصحابة فهم وان ذللا قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها

الصفة من حديث أبي عمار الزرقى وقال فصل الا حار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بعسقان وحررة بارض بنى ساسم) الحديث الثاني رجال اسناده عن أبي داود والنسائي رجال الصحيح وفي الحديثين ان صلاة الطائفة بين مع الامام جميعا واشتراكهم في الحراسة ومتابعته في جميع أركان الصلاة لا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الاخرى حتى تفرغ الطائفة الاولى ثم تسجدوا واذا فرغوا من الركعة الاولى تقدمت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة المتقدمة وتأخرت المتقدمة قال النووي وبهذا الحديث قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو في جهة القبلة قال ويجوز عند الشافعي تقدم الصف الثاني وتأخر الاول كما في رواية جابر ويجوز بقاؤه على حاله ما كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى قوله مرة بعد فان أشار البخاري الى ان صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بذات الرقاع كما سياتى ويجمع بعدد الواقعة وضور جابر في الجميع * (نوع آخر) * (عن جابر رضى الله عنه قال كلما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ولاقوم ركعتان متفتق عليه وللشافعي والنسائي عن الحسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بآخرين ركعتين ثم سلم * وعن الحسن عن أبي بكر رضى الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصلى بيهض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا في مقامهم فصلى بهم ركعتين ثم سلم فصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات ولاقوم ركعتان ركعتان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سامة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال سليمان الديكرى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضا ابن خزيمة وروايته عن أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وأما ابن القطان بان أب بكر أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بعدة قال الحافظ وهذه ليست بعلة فانه يكون حرام

٢٧ نيل في الخوف خاصة ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والانباء والسمع والقول وأخرجه أيضا البخاري في الحج ومسلم في الصلاة وأبو داود في الحج وكذلك الترمذي والنسائي عن ابن مسعود رضى الله عنه لما قبل له صلى عثمان بن عفان رضى الله عنه (بما أربع ركعات استرجع) أى قال ان الله وانما اليه راجعون لما رأى من تقويت عثمان لنفسه القصر لا يكون الاتمام لا يجزى (ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المكنوبة (بما ركعتين وصليت مع أبي بكر) الصديق (رضى الله عنه) بما ركعتين وصليت مع عمر (بن الخطاب) رضى الله عنه

في ركعتين) زاد النووي عن الامام في تفرقت بكم الطارق أخرجه المصنف في الحج من طريقه (قلت حتى) أي تسبيح
(من أربع ركعات ركعتان متبعتان) وفيه تعريض بعثمان أي لسته صلى ركعتين بدل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأصحابه وهو ظاهر لكرهه مخالفتهم لا يقال إن ابن مسعود كان يرى القصر واجبا كما قال الحنفية ورافقهم
النسائي إجماع من المالكية وهي رواية عن مالك عن أحمد والامام استرجع ولا تنكر لانا نقول قولنا لم يرد ذلك لأن
الما يجرى لاحظه له فيه لأنه فاسد ولو لا ٢١٠ جواز الانعام لم يتابع هو والمال من الصحابة عثمان عليه وبؤيد ماري أبو

داود ابن مسعود صلى اربعا
فتسبب له عبت على عثمان ثم
صليت اربعا قال الخلاف شر
اذ لو كان بدعة لكان مخالفتهم
شرا وصلاحا وفي رواية للبيهقي
انني لا اكره الخلاف قال ابن
قدامة المشهور عن احمد انه
على الاختيار والقصر عنده
افضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين واحتج الشافعي على
عدم الوجوب بأن المسافر اذا
دخل في صلاة المقيم صلى اربعا
باتفاقهم ولو كان فرضه القصر لم
يأتهم مسافر بتقم وقال الطحاوي
لما كان الفرض لا بد من هو عليه
ان يأتي به ولا يتخير في الايمان
بعضه وكان التخيير مختصا
بالتطوع دل على ان المصلي
لا يتخير في الاثنين والاربع
وتعقبه ابن بطال باننا وجدنا
واجبا يتخير بين الاثنان مجتمعه
أو يعضه وهو الاقامة بمعنى التخيير
وقيل الداودي عن ابن مسعود
انه كان يرى القصر فرضا وفيه
نظر لما ذكرناه لو كان كذلك لما
تعد بترك الفرض حيث صلى
أربعا وقال ان الخلاف شر

صلى وحديث جابر وأبي بكر يدلان على ان من صلات صلاة الطوف أن يصلي الامام
بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضا في ركعتين ومفتلا في ركعتين قال النووي وهذا
قال الشافعي وحكوه عن الحسن البصري وادعى الطحاوي انه منسوخ ولا تقبل دعواه
اذ لا دليل للنسخة انتهى وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدي في البحر فقال
قلنا منسوخ أو في الحضرة انتهى والحامل له وللطحاوي على ذلك انهم لا يقولون بعبدة
صلاة المفترض خلاف المنقول وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية قال أبو
داود في السنن وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات ولا تقوم ثلاث انتهى وهو قياس
صحيح (نوع آخر) (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم صلاة الطوف عام غزوة فوجدت قيام الى صلاة العصر فقامت معه طائفة
وطائفة أخرى مقابل العدو وظهروا لهم الى القبلة فكبر فكبروا جميعا الذين معه والذين
مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة
التي قبله والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا الى
العدو فقابلهم واقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا
معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فلم يسأوا جميعا فكان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث
سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات عند أبي داود والنسائي وساقه أبو
داود أيضا من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور
اذ لم يصرح بالحدوث وقد عمن ههنا والحديث فيه أن من صلاة الطوف أن
تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعا ثم تقوم إحدى الطائفتين بإزاء العدو
وتصلي معه إحدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فية قومون في وجه العدو ثم تأتي الطائفة
الأخرى فتصلي لنفسها ركعة والامام قائم ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتي
الطائفة القائمة في وجه العدو فيصلون لانفسهم ركعة والامام قاعد ثم يسلم الامام

ويظهر أثر الخلاف فيما اذا قام الى الثالثة عدم افضالها عند الجمهور صحيحة وعند الحنفية فاسد تمام يمكن ويسئلون
جلس للشهد وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الانعام بالدلالة الصحيحة في اول كتاب الصلاة فارجع اليه ان
أردته ورواه هذا الحديث ما بين البخاري ونصري وكوفي وفيه التحديث والنعنة والسماع والقول وأخرجه أيضا في الحج ومسلم
في الصلاة وأبو داود في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) خرج مخرج الغالب وليس المراد اخراج سوى المؤمنة لان الحكم بعم كل امرأة مسلمة أو

كافرة كاذبة كانت او حربية وقد قال يظاهر الحديث بعض اهل العلم وقد أجيب بأن الايمان هو الذي يسقر للمتصوفة خطاب الشارع فينتفع به وينقاد له فلذلك قبيح به أو ان الوصف ذكرنا كيد التحريم ولم يقصده اخراج ماسواه لانه تعريض أنها اذا سافرت بغير محرم فاتها مخالفة شرط الايمان لان التعريض الى وصفها بذلك اشارة الى التزام الوقوف عند ما نهيت عنه وان الايمان بالله واليوم الآخر يقضي لها بذلك (أن تسافر) أي لا يخل لامرأة مسافرتها (مسيرة يوم وليلة) حال كونها (ليس معها حرمه) أي رجل ذو حرمه منها ينسب أو غير نسب ومسيرة مصدر مهي ٢١١ في السير كما يعيشه في العيش

وليس التعميم للمرة كما ذهب
ابن الملقن تبعاً لمغلطاي قال
في النسخ استدل به على عدم جواز
السفر للمرة بلا محرم وهو اجماع
في غير الحج والعمرة والخروج
من دار الشركه واستشكل
قوله في بعض طرق الحديث
فوق ثلاثة أيام حيث دل على
عدم جواز سفرها وحدها فوق
ثلاثة وفي هذا الحديث على عدم
جواز ثلاثة وفي حديث آخر
على عدم جواز يومين فقهوم
كل واحد يناقيا الآخر والجواب
أن مفهوم العمد لا اعتبار به
قاله **الكرمانى** واختلاف
الاحاديث لاختلاف جواب
الساكنين **رحم** (عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهم) قال رأيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إذا
أعجله السير في السفر (قيد
يخرج به ما إذا أعجله السير في
الحضر كأن كان خارج البلد
في بستان مثلاً) يؤخر المغرب
أي صلاة المغرب (حتى يجمع
بينها وبين العشاء) جمع تأخير
وهو الأفضل للساكن والمستقيم
يعتمد بل يؤخر أي يدخل في العمة

ويسألون جميعاً وقد روى أبو داود في سننه عن عائشة في هذه القصة أنها قالت كبر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرت الطائفة الذين صعدوا معه ثم ركع فركعوا ثم سجدوا
فسجدوا ثم رفع فرفعوا ثم مكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالساً ثم سجدوا وهم
لأنفسهم الثانية ثم قاموا فكنصوا على أعقابهم يشنون القهقري حتى قاموا من وراءهم
وجاءت الطائفة الأخرى فقاموا فكبروا ثم ركعوا لأنفسهم ثم سجد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فسجدوا معه ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجدوا
لأنفسهم الثانية ثم قامت الطائفتان جميعاً فصلىوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فركع فركعوا ثم سجد فسجدوا جميعاً ثم عارف سجد الثانية وسجدوا معه سريعا
كسرع الأسراع ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلىوا فقام رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وقد شاركه الناس في الصلاة كلها وفي أسناده أيضاً محمد بن اسحق
واسكنه صريح الشيخ -ديث وهذه الصفة ينبغي أن تكون صفة ثانية من صفات صلاة
الخطوف غير الصفة التي في حديث أبي هريرة لخالفتم لها في هيات كثيرة * (نوع آخر) *
(عن ابن عباس رضي الله عنه - ما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بذي قرد
فصلى الناس خلفه صفتين صفاً خلفه وصفاً موازى العمد فوصل بالذين خلفه ركعة
ثم انصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء وجاءوا ثلاث فصلى بهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواه
النسائي * وعن ثمانية بن زهد رضي الله عنه قال كأمع سعيد بن العاص بطبرستان
فقال أياكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخطوف فقال حديثاً أنا
فضلي بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا رواه أبو داود والنسائي وروى النسائي
بإسناده عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل صلاة حديثه كذا قال
* وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال فرض الله الصلاة على نبيكم صلى الله عليه وآله
وسلم في الحضر أربعة وفي السفر ركعتين وفي الخطوف ركعة رواه أحمد وسلم وأبو داود
والنسائي) حديث ابن عباس الأول ساقه النسائي بإسناد رجاله ثقات وقد احتج به الحافظ
في الفتح ولم يتسكّم عليه وقال الشافعي لا يثبت واعترض عليه الحافظ بأنه قد صححه ابن
حبان وغيره وحديث ثعلبة بن زهد رضي الله عنه أبو داود والبيهقي والحافظ في التلخيص

وللاربعة يقيم من الإقامة (فيصلها اثلاثا) أي فيصلي صلاة المغرب ثلاث ركعات إذا دخل القصر فيها وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع كاهـ وأما جواب أبي الخطاب بن دحية لأملاك الكامل حين سأله عن حكمها بجواز قصرها إلى ركعتين فباطل كالحديث الذي رواه له فيه بل قيل أنه واضعه واختره له وقد رمى مع غرارة علمه وكثرة حفظه بالمجازفة في النقل وذكر أشياء لا حقيقة لها كذا في القسط الثاني (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أي لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء) حتى يقوم من جوف الليل (وإنما يخص ابن عمر صلاة

عن يحيى بن سعيد قال رأيت
أنسا وهو يصلي على جاره
متوجه إلى غير القبلة يزكح
وبسجد أيمان من غير أن يضع
جبهته على شيء (فقبل له صلى
لغير القبلة فقال لولا أني رأيت
رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم فعله) أي ترك
الاستقبال أو الصلاة على الدابة
والاول أولى (لم أفعله) وهل
يؤخذ منه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم صلى على جاره فيه
احتمال وقد روى السراج من
طريق يحيى بن سعيد عن أنس
باستناد حسن أنه رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
على جاره وهذا ذهب إلى خيبر
ومسلم عن ابن عمر نحوه وهذا
يرجح الاحتمال الذي أشار إليه
البحاري في الترجمة بقوله صلاة
المنطقوع على الجار وفي الحديث
ان من صلى على موضع فيه
نجاسة لا يضره بشئ منه ان
صلاته صحيحة لان الدابة لا تتناول
عن نجاسة ولو على مذهبنا وفيه
الرجوع الى أفعاله صلى الله عليه
 وآله وسلم كالرجوع الى أقواله

(عن ابن عمر رضي الله عنه - إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال

قاله وسلم كارجوع الى اقواله **باب** في ما يروى عن التلمذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل وفيه فان
من غير عرضة للاعتراض وفيه تلقى المسافر وسوال التلمذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل وفيه فان
اللطاف بالسؤال والاعمال بالإشارة بقوله في أصل الحديث من ذا الجانب **باب** (عن ابن عمر رضى الله عنهم) ما قال صحبت النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم فلم أره يسبح في السفر) أى يصلى الرواتب التى قبل القرائن وبعدها (وقال الله تعالى لقد كان لكم
فى رسول الله اسوة) أى قدوة (حسنة) وسنة صالحة فاقتدوا به وذلك يستفاد من قوله فى الرواية الثانية فكان لا يزيد فى السفر
على ركعتين قال ابن دقيق العيد هذا اللفظ يحتمل ان يزيد به لا يزيد فى عدد الركعات فى الفرض فيكون كناية عن نفي الانضمام

أو المراد به الاخبار عن المداومة على القصر ويحتمل ان يريد لا يزيد ولا ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك قال الحافظ ابن حجر ويدل على الثاني رواية مسلم عن الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف واقتضاه حديث ابن عمر في طريق مكة إلى مكة في الظاهر ركنين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء محل وجلسنا معه فحانت منه التذاتة فقرأ ناسا ما يقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجدا لاتمت فذكر الرفوع كما ساقه المصنف وفيه حديث أبي بكر وعمر وعثمان وكذلك كانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين أي لا يتلوا ولا غيره ففيه انه فهم من القصر التحفيف فلذلك ٢١٣ كان لا يصلح الرتبة ولا يتم ورواه هذا

الحديث ما بين كوفي ومصري ومدني وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه (عن عامر بن ربيعة) العنزي (رضي الله عنه) انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السجدة الثالثة (بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به) يومئ برأسه إلى الركوع والسجود وهو أخفض وهذا لا يناق ما رواه لم يسبح اذ معناه لم أره صلى الله عليه وآله وسلم في التذاتة على الأرض في السفر لانه روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل في السفر ويتعبد فيه بغير ابن عمر رآه فيقدم المنيب على الثاني ويحتمل انه تركه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التحفيف في نفل السفر قال في الفتح وما جعلناه تبع البخاري أظهر فيما يظهر والذي جع به تبع البخاري عند قول البخاري باب من تطوع في السفر عقب المنيب قال الحافظ هذا يشعر بأن نفل التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول

فان كان خوقا أشد من ذلك فرجالا وربكا رواه ابن ماجه وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال بعثن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان المهذلي وكان نحو عشرين وعرفنا فقال اذهب فاقبله قال قرأ آيته وقد حضرت صلاة العصر فبات في الخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمسي وأنا صلى أومئ أيا مشغوا فلما دونت منه قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فجئت في ذلك فقال لي في ذلك فثبتت معه ساعة حتى إذا مكنتي علوته يسبح حتى يوردوا أحده وأبو داود) حديث ابن عمر هو في البخاري في تفسير سورة البقرة بالمعنى فان كان خوف أشد من ذلك صلوا ربنا لا قبلا ما على أقدمهم أو ربكا ما مستقبل القبلة وغير مستقبل قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بلا شك ورواه البيهقي عن حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بنحو ما قال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير لا آية وحديث عبد الله بن أنيس سكت عنه أبو داود والمندري وحسن اسناده الحافظ في الفتح والحديثان استدلالهم ما على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالإجماع وإكتماله لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنيس الا على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقره على ذلك والا فهو فعل صواب لا حجة فيه قال ابن المذركل من أحفظ عنه العلم يقول ان المطلوب يصلى على دابته يومئ أيا من كان طالما نزل فصل الأرض قال الشافعي الآن يتقطع عن أصحابه فيخاف عودا المطلوب عليه فيجزئ ذلك وعرف به ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقيق السبب المقتضي لها وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو قال في الفتح وما نقله ابن المذركل متعقب بكلام الاوزاعي فانه قد عده بشدة الخوف ولم يستثن طالبامن مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو اسحق الفزاري في كتاب السين له عن الاوزاعي انه قال اذا خاف الطالبون ان نزلوا الأرض فوف العدو وصلوا حيث وجهوا على كل حال والظاهر ان مرجع هذا الخلاف إلى الخوف المذكور في الآية فنقيده

ما قبلها ولا ما لا تعلق به من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والضحي وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعده ان التطوع قبلها لا يظن انه مهمل لا يتفصل عنها بالاقامة وانظاره الامام غالباً ونحو ذلك بخلاف ما بعده فانه في الغالب يتصل بما بعده يظن انه منها (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تأخير (إذا كان على ظهر سحر) أي حال كونه يسير وفيه جذا من التعريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب والعشاء) أو رد البخاري هنا لانه أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جدد السير وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا

كان سائرا وحديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقا إشارة إلى العمل بالمطلق لان المقيد فرد من أفراد
فكانه رأى جوازا لجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا وسواء كان سيرا أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال
بالاطلاق كثيرون من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشهب وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا
الابرة وضرة دابة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند الثوري ان صاحبين ظافلا شيخهما رور
عليه السروحي في شرح الهداية وهو ٢١٤ أعرف بذهب وأجابوا على ما ورد من الاخبار في ذلك ان الذي وقع جمع

بالخوف على النفس والمال من العدو وفرق بين الطالب والمطلوب ومن جعله أهم من ذلك
لم يفرق بينهما وأجوز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أى خوف
(وعن ابن عمر رضى الله عنه قال نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
انصرف عن الاحزاب أن لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فخوفنا من فوف
الوقت فسلوا دون بنى قريظة وقال آخرون لا نصل الا حيث أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعنف واحدا من الفريقين رواه مسلم وفي لفظ
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلين احد العصر الا في بنى
قريظة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلى حتى نأتيها وقال بعضهم
بل نصلى لم يرد ذلك منافذ كذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحد منهم رواه
البخارى) قوله لا يصلين احد العصر في رواية مسلم عن عبد الله محمد بن اسماء شيخ البخارى
في هذا الحديث الظاهر وقد بين في الفتح في كتاب المغازي ما هو الصواب قوله فاعنف
واحد افيه دليل على ان كل محتمد مصيب والحديث استدله البخارى وغيره على جواز
الصلاة بالايما وحال الركوب قال ابن بطلان لو وجد في بعض طرق الحديث ان الذين
صلوا في الطريق صلوا ركبا بالكان ينافي الاستدلال وان لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون
بالقياس يعنى انه كما ساع لا وليك ان يؤخروا الصلاة عن وقتها المقترض كذلك يسوغ
للاطلب ترك اتمام الاركان والانتقال الى الايما قال ابن المنير والابن عسدى ان وجه
الاستدلال من جهة ان الاستحجال المأمور به يقتضى ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم
أو الصلاة على الدواب كما وقع لآخرين لان التزول ينافي مقصود الحد في الوصول
فالاولون بنوا على ان التزول معصية بمعارضة الامر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم
لهالوجود المعارض والاخرون جمعوا بين دليلي وجوب الاسراع وجوب الصلاة
في وقتها فصلوا ركبا فلو فرضنا انهم نزولوا السكان ذلك مضادة للامر بالاسراع وهو لا يظن
بهم لمافيه من المخالفة وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار اليه ابن بطلان بقوله لو وجد في
بعض طرق الحديث الى آخره فلم يستحسن الحزم في القتل بالاحتمال وأما قوله لا يظن
بهم المخالفة معترض بمسألة بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقف

صورى وهو انه أخر المغرب مثلا الى آخر وقتها وجعل العشاء
في أول وقتها وتعقبه انططاي
وغيره بان الجمع رخصة فلو كان
على ما ذكره لكان أعظم
ضيقا من الايمان بكل صلاة
في وقتها لان أوائل الاوقات
وأواخرها مما لا يدركه أكثر
الخاصة فضلا عن العامة ومن
الدليل على ان الجمع للرخصة
قول ابن عباس أراد ان لا يخرج
أمتة أخرجه مسلم وأيضافان
الاخبار جازات صريحة بالجمع
في وقت احدي الصلاتين وذلك
هو المتبادر الى الفهم من لفظ
الجمع وبما يرد الحمل على الجمع
الصورى جمع التقديم وقيل
يختص الجمع بمن يجىء في السير
قاله اللث وهو القول المشهور
عن مالك وقيل يختص بالسائر
دون النازل وهو قول ابن حبيب
وقيل يختص بمن له عذر وحكى
عن الاوزاعى وقيل يجوز جمع
التأخير دون التقديم وهو مروي
عن مالك وأحمد واختاره ابن
مزمز وقال ابن بطلان كل راو
يروى ما رآه وكل سفة (عن

عمران بن حصين رضى الله عنه قال كانت بي بواسير) وهى في عرف اطباء نقاط تحدث في نفس المقعدة ينزل منها قال
مادة قال في الفتح جمع بأسورة والذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرمادام فيها ذلك
الفساد (فسأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) أى صلاة المريض كما رواه الترمذى ودل عليه قوله في أوله
وكانت بي بواسير وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال كنت رجلا ذا اسقام كثيرة وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا مفهوم له
بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل) حال كونك (فأعما فان لم تستطع) بأن وجبت مشقة

شديدة بالقسام أو خوف زيادة مرض أو هلاك أو غرق ودوران رأس الرأس كسب السقيفة (فقاعدا) أي صل حال كونك قاعدا
 فكيف شئت نعم قعوده مقترشاً أفضل لأن قعوده لا يعقبه سلام كالتعود للتشهد الأول والاقام وهو أن يجلس على وركيه
 وينصب فخذه ويزاد أبو عبيدة ويضع يديه على الأرض مكره للنهي عنه في الصلاة كما رواه الحارثي وقال صحيح على شرط
 البخاري (فان لم تستطع) أي القعود لا مشقة المذكورة (فعل) أي فصل على (جنب) وجوباً باستقبال القبلة بوجهك رواه
 الدارقطني من حديث علي وأصحابه على الأيمن أفضل ويكرهه على الأيسر ٢١٥ بلا عذر وزاد الناسي فان لم تستطع

فستلقا أي واحصاهما للقبلة
 ويركع ويسجد بقدر إمكانه
 فان قدر المصلي على الركوع فقط
 كرهه للسجود ومن قدر على زيادة
 على أكل الركوع تعينت ثلاث
 الزيادة للسجود لان الفرق بينهما
 واجب على المتكبر ولو جاز عن
 السجود الا أن يسجد بمقدّم رأسه
 أو صمدغه وكان بذلك أقرب
 الى الأرض وجب لان الميسور
 لا يسقط بالمعسور فان عجز عن
 ذلك أيضاً أو ما برأسه والسجود
 أخفض من الركوع فان عجز عن
 إتمامه فيه فبصره فان عجز عن
 الإتمام بصره الى أفعال الصلاة
 اجزأها على قلبه بسننهم ولا إعادة
 عليه ولا تنقطع عنه الصلاة وعقله
 ثابت لوجود مناسبات التكليف
 وهذا الترتيب قال به معظم
 الشافعية لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا
 منه ما استطعتم هكذا استدلل
 به الغزالي وتعبه الرافعي بأن
 الخبر أمر بالاتباع بما يشتمل
 عليه المأمور والقعود لا يشتمل
 على القيام وكذا ما بعد ما الى
 آخر ما ذكره وأجاب عنه ابن

قال الحافظ والاولى ما قال ابن المرباط ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه
 بطريق الاولوية لان الذين آخروا الصلاة حتى وصلوا الى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم
 فوق الوقت وصلاة من لا يفوت الوقت بالإيلاء أو كية ما يمكن أولى من تأخير الصلاة
 حتى يخرج وقتها

*** (أبواب صلاة الكسوف) ***

*** (باب النداء لها وصفها) ***

(عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نودي ان الصلاة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة
 ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلى عن الشمس قالت عائشة ما ركعت ركوعاً قط ولا
 سجدة سجوداً قط كان أطول منه * وعن عائشة رضى الله عنها قالت خسفت الشمس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث منادياً الصلاة جامعة فقام فصلى أربع
 ركعات في ركعتين وأربع سجرات * وعن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت خسفت
 الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم الى المسجد فقام فكبّر ووصف الناس وراءه فاقرأ فقرأ طويلاً ثم كبّر فركع ركوعاً
 طويلاً هو أدنى من القراءة الاولى ثم رفع رأسه فقال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد ثم قام
 فاقرأ فقرأ طويلاً هي أدنى من القراءة الاولى ثم كبّر فركع ركوعاً هو أدنى من الركوع
 الاول ثم قال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم فعل في الركعة الاخرى مثله ذلك
 حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجرات وانجأت الشمس قبل أن ينصرف ثم قام
 فخطب الناس فأنشأ على الله بما هو أهله ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 عز وجل لا ينفصلان موت أحد ولا حياة فاذا رأيتهما فاقفوا الى الصلاة * وعن ابن
 عباس رضى الله عنهما قال خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقام قياماً طويلاً فقرأ من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً
 وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياماً

الصالح بأننا نقول ان الآتي بالقعودات بما استطاعه من القيام مثلاً ولكننا نقول يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة لان
 المذكورات أنواع بلجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض فاذا عجز عن الاعلى وأتى بالادنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة
 وتعقب بان كون هذه المذكورات من الصلاة فرع شرعية الصلاة وهو محل النزاع انتهى واستدل بقوله في حديث
 الناسي فان لم تستطع فستلقا أنه لا ينقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء الى حالة أخرى كالإشارة الى آخر ما مر وهو قول
 الحنفية والمالكية وبعض الشافعية قال ابن المنير في الحاشية اتفق لبعض شيوخنا فرغ غريب في النقل كثير في الوقوع

وهو أن يجر المريض عن الذكر ويقدّر على الفعل فالله الله أن اتخذ من يلقنه فكان يقول آخر بالصلاة قل الله أكبر اقرأ
 الفاتحة قل الله أكبر ركوع إلى آخر الصلاة يلقنه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق والأيما رضى الله تعالى
 (عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها لم تر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل) حال كونه (قاعداً) حتى
 (حتى أسن) أي دخل في السن وفي رواية أخرى من هذا الوجه حتى إذا كبر وعنده مسلم عنه أيضاً ميت حتى كان أكثر
 صلاته جالساً وعنده أيضاً من حديث حفصة ٢١٦ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في سجته قاعداً حتى

كان قبل وفاته بعام فكان يصلي
 في سجته قاعداً (فكان يقرأ
 قاعداً حتى إذا أراد أن يركع
 قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية
 أو أربعين آية) شك من الراوي
 أن عائشة قالت أحدهما
 أو هما معا بحسب وقوع ذلك
 منه مرة كذا ومرة كذا أو
 بحسب طول الآيات وقصرها
 قائماً (ثم ركع) وزاد في الطريق
 الثانية منه ما أنه كان يفعل
 ذلك في الركعة الثانية وفي الأولى
 منه ما قال ابن التين قدمت
 عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج
 الفريضة وبها ما حتى أسن
 ليعلم أنه انما فعل ذلك إبقاء على
 نفسه ليستديم الصلاة وأفادت
 أنه كان يديم القيام وأنه كان
 لا يجلس عما يطبقه من ذلك انتهى
 ودل حديث عائشة المذكور
 في البخاري بعد هذا الحديث
 على جواز التعمد في أثناء الصلاة
 النافلة بأن افتتحها قائماً بما يباح
 له أن يفتتحها قاعداً ثم يقوم إذ
 لا فرق بين الجالس وبين ولا يصح
 وقوع ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم في الركعة الثانية

طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع
 فقام قنطويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول
 ثم سجد ثم انصرف وقد تجلجت الشمس فقال إن الشمس والقمر رأيتان من آيات الله
 لا يخسفان موت أحد ولا لحية فاذا رأيتم ذلك فاذا كروا الله متقن على هذه الأحاديث
 قوله لما كسفت الشمس الكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسفت في وجهه
 وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها قال في الفتح والمشمور في استعمال الفقههاء
 أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح وقيل
 يتعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لبوته بالخلاف في القمر في القرآن
 وقيل يقال بهما في كل منهما ما وبه جاءت الأحاديث قال الحافظ ولا شك أن مدلول
 الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير إلى سواد والخسوف النقصان
 أو النذل قال ولا يلزم من ذلك أنه ما مترادفان وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء
 وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء بالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف
 لتغيره انتهى وقد روى عن عروة أنه قال لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا
 خسفت قال في الفتح وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وآخرجه مسلم
 عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث العجيبة المذكورة في الباب وغيرها ترد ذلك قولاً
 ركعتين في سجدة المراد بالسجدة هنا الركعة بقامها وبالركعتين الركعتان وهو موافق
 لرواية عائشة وابن عباس في قوله قالت عائشة الراوي لذلك عنهما أبو سلمة ويحتمل أن
 يكون عبد الله بن عمر وفيكون من رواية صحابي عن صحابة قال في الفتح ورواهم من زعم أنه
 معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهم ما من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمر
 وفيه قول عائشة هذا أقوله ما ركعت الخ ذكر الركوع أسلم والبخاري اقتصر على ذكر
 السجود وقد ثبت طول الركوع والسجود في الكسوف في أحاديث كثيرة منها
 المذكورة في الباب ومنها عن عبد الله بن عمرو من وجه آخر عند النسائي وعن أبي هريرة
 عنه وعن أبي موسى عن عبد الشين وعن سمرة عن عبد أبي داود والنسائي وعن جابر وعن
 إسماعيل وسأبتيان وإلى مشير وعية التطويل في الركوع والسجود في صلاة الكسوف
 كما بطول القيام ذهب أحمد وإسحاق والشافعي في أحد قوايه وبه يجرم أهل العلم بالحديث

خلافاً لما في ذلك من أنه عليه على أن من افتتح صلاته مضطجاً ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله من
 (وعنها) أي من عائشة (رضي الله عنها) في رواية ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور ركعتاً متابقي قائماً وغيره
 (قاعداً) قضى صلاته (وفرغ من ركعتي الفجر) نظراً فإن كنت بقطي تحدث معي وإن كنت نائمة اضطجعت (لراحة من تعب القيام
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) * كذا بابائنا في غير رواية أبي ذر * (باب التهجيد بالليل) * أي الصلاة فيها أو صلاة ترك الهجود
 وهو النوم قال ابن فارس التهجيد أصله ليل وفي رواية من الليل وهو أوفق للفظ القرآن به (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتهجد أتى من جوف الليل كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة وظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد الخ (قال اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن) أي القائم بأمر الخلق ومديرهم ومدير العالم في جميع أحواله وهو ٢١٧ القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور وجود شيء ولا دوام وجوده إلا به قال التور بشتي المعنى أنت الذي تقوم بحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه تؤتي كلامه قوامه وتقوم على كل شيء من خلقك بما تراده من تدبيرك وعبر عن دون ما تغليباً للعلقة على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والأرض للدلالة على سعة إشراقه وفشواضته يعني أن كل شيء استنار منه ما واستضاء به قدرتك وجودك والأجرام الخفية بدائع فطرتك والعقل والحواس خلقك وعطيتك قال في الفتح وقيل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان منزه عن كل عيب ويقال هو اسم مدح يقال فلان نور البادية هزيته (ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق) المتحقق وجوده وكل شيء أثبت وجوده وتحقق فهو حق وهذا الوصف

من أصحابه واختاره ابن سيرين في قوله خسفت الشمس بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الخسوف قوله وصف الناس برفع الناس أي اصطفاوا يقال صف القوم إذا صاروا صفوا ويجوز النصب والفاعل ضمير يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله وانجبت الشمس قبل أن ينصرف فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قوله ثم قام فخطب الناس فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الخسوف ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتذهب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور ردة المسالكية أنه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكا وروى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد لها الخطبة بخصوصها وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يذهب أن الكسوف أوت بعض الناس وتذهب باقي الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية شرائطها من الحمد والثناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف والاصل مشروعية الاتباع والخاصة لا تثبت الأدليل وقد ذهب إلى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والفرقة قوله لا ينخسفان في رواية ينخسفان بدون نون كما سمي أي في حديث ابن عباس قوله لموت أحدنا قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن ابنه إبراهيم مات فقال الناس إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولا جدوا والنساق وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج فزعا يجثو به حتى أتى المسجد فلم يزل يصلي حتى انجبت فلما انجبت قال إن الناس يرمعون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء وليس كذلك الحديث وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعمدون به من تأخير الكواكب قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعمدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير الأرض من موت أو ضرر فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خالقان مسخران لله تعالى ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما قوله ولا لحمايته استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكر الحياة قال في القمع والجواب أن قاعدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للفتنة أن لا يكون سببا للإيجاد فعم الشارح النبي لدفع

٢٨ نيل ث للرب جل جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينبغي غيره إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ومن عدمه عن يقال فيه ذلك فهو بخلافه (ووعده الحق) الثابت المتحقق فلا يدخله خلف ولا شك في وقوعه وتحققه (واقول الحق) أي رؤيتك في الدار الآخرة حيث لا ممانع وألقاها جزائك لاهل السعادة والشقاوة وهو داخل فيما قبله فهو من عطف الخاص على العام وقيل اللقاء الموت وأبطاله النورى قال في القمع فيه جواز الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن حال الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال (وقول الحق) أي مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومنه يهيمه

لازم (والجنة حق والزارحق) أى كل منهم موجودا لأن (والنبيون حق ومحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) خصه بالذكور تعظيمه وعظمته على النبيين اذ انما بالتغايير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجردة عن ذاته كانه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بما بلغه في اثبات نبوته كفى الشاهد (والساعة) أى القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعير للوقت الذى تقام فيه القيامة يريد انهم ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم وتكبر الجبال للاهتمام بشأنه وليسا طيه كل مرة معنى آخر وفى ٢١٨ تقديم الجار والمجرور افادة التخصيص وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص

الحمد بالله قيل لم خصصتني بالحمد قال لانك أنت الذى تقوم بحفظ الكائنات الى غير ذلك وعرف الحق فى أنت الحق ووعده الحق ونكرى البواقي قال الطيبي عرفها العصر لان الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وما سواه فى معرض الزوال قال البيهقي * الا كل شئ ما خلا الله باطل * وكذا وعده مختص بالانجياز دون وعده غيره وقال السهيلي التعريف للدلالة على انه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة اذ هو مقتضى هذه الاداة وكذا فى وعده الحق لان وعده كلامه وتركه فى البواقي لانها أمور محدثة والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته وبقاء ما يدوم منه علم بالخبر الصادق لامن جهة استحالة فناؤه وتعبه فى المصابيح بان يدريه عليه قوله فى هذا الحديث وقولك حق مع ان قوله كلامه القديم فيمنظر وجهه انتهى قال الطيبي وهما سر دقيق وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر الى المقام الإلهي

هذا التوهم قوله فاذا رأيتوهما أكثر الروايات بصيغة ضمير الموثق والمراد رأيتم كسوف كل واحد فى وقته لاستحالة اجتماعهما فى وقت واحد قوله فافزعوا بفتح الزاى أى التجأ أو توجها وفيه إشارة الى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لان الصلاة علق بربوبية الشمس أو القمر وهى ممكنة فى كل وقت وبهذا قال الشافعى ومن تبعه واستثنت الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد وعن المالكية وقتان من وقت حل النافلة الى الزوال وفى رواية الى صلاة العصر ورجح الأول بأن المقصود ايقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على انه لا تقضى بعده فلا تنحصر فى وقت لا يمكن الانجلاء قبله فمفهوم المقصود قال فى الفتح ولم أقف على شئ من الطرق مع كثرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الاضحية لكن ذلك وقع اتفاقا فلا يدل على منع ما عداها واتفقت الطرق على انه باذنها انتهى قوله ثم وامن سورة البقرة فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسرى بالقراءة قوله وهو دون القيام الاول فيه ان القيام الاول من الركعة الاولى أطول من القيام الثانى منها وكذا الزكوع الاول والثانى منها قوله وهو دون الركوع الاول قال النووى اتفقوا على ان القيام الثانى وركوعه فيها أقصر من القيام الاول وركوعه فيها قوله ثم سجدة أى سجدة تين قوله ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول فيه دليل ان قال ان القيام الاول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثانى من الركعة الاولى وقد قال ابن بطال انه لا خلاف ان الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها قوله ثم رفع فقام قياما طويلا الخ فيه أنه يشترط تطويل القيامين والركوعين فى الركعة الأخيرة وقد ورد تقدير القيام فى الثانية بسورة آل عمران كافى ستن أبى داود وفيه أيضا ان القيام الثانى دون الاول كافى فى الركعة الاولى وكذلك الركوع وقد تقدمت حكاية النووى للاتفاق على ذلك والاحاديث المذكورة فى الباب تدل على ان المشروع فى صلاة الكسوف ركعتان فى كل ركعة ركوعان وقد اختلف العلماء فى صفة ما بعد الاتفاق على انها سنة غير واجبة كما حكاه النووى فى شرح مسلم والمهدى فى البحر وغيرهما فذهب مالك والشافعى وأحمد والجمهور الى انها ركعتان فى كل ركعة ركوعان وهى الصفة التى وردت بها الاحاديث الصحيحة المذكورة فى الباب وغيرها وحكى فى البحر

ومقرئى حضرة الربوبية عظم شأنه ونظم نزلته حيث ذكر النبيين وعرفها بالام الاستغراق ثم خص محمدا عن صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعظمته عليهم اذ انما بالتغايير كما مر الخ ولما رجع الى مقام العبودية ونظر الى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب فى مطاوى الانكسار (الهم لا تسأت) أى انقذت لأمرك ونمرك وخضعت (وبك آمنت) أى صدقت بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) أى فوضت أمرك اليك (واليك أتيت) رجعت اليك قبلا بقلبي عليك (وبك) أى بما آتيتني من البراهين والحجج (خاصة) من خاصته من النكارة أو بتأييدك ونصرتك فانت (واليك حاكمت) كل من أبى

قبول ما أرسلتني به وجعلتلك الحكيم بمنالامن كانت الجاهلية تتحاكم اليه من كاهن ونحوه وقد تم جميع صلوات هذه
الافعال عليهم ائمة ائمة الخصب وافادة العصر (فاغفر لي ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه (وما أمرت) أخفيت
(وما أعلنت) أظهرت أي ما حدثت به نفسي وما تحرك به لاني قاله تواضعا واجلالا لله تعالى وتعليلها لامته وتعقب في الفتح
الاخير بانه لو كان للتعليم فقط لكتفي فيه أمرهم بأن يقولوا فالاولى انه للعجموع (أنت المقدم) لي في البعث في الآخرة
(وأنت المؤخر) لي في البعث في الدنيا وزاد ابن جريج في الدعوات أنت الهى ٢١٩ (لا الهات أولاد غيرك ولا حول ولا
قوة الا بالله) قال الكرماني

عن العترة جميعا انهم اركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات واستدلوا به حديث أبي بن
كعب وسببنا وقال أبو حنيفة والنوري والنفعي انهم اركعتان كسائر النوافل في كل
ركعة ركوع واحد وحكام النوروى عن السكوفيين واستدلوا به حديث النعمان وسمرة
الاعمين وقال حنيفة في كل ركعة ثلاثة ركوعات واستدل به حديث جابر وابن عباس
وعائشة وسأني قال النوروى وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة وحكي النوروى عن
ابن عبد البر انه قال أصح ما في الباب ركوعان وما خالف ذلك في المال أوضيف وكذا قال
البيهقي ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يبدون الزيادة
على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد
بعضها إلى بعض ويحجمها ذلك كان يوم موت إبراهيم وإذا التحدث القصة تعين
الاخذ بالراجح ولا شك ان أحاديث الركوعين أصح قال في الفتح وجع بعضهم بين هذه
الاحاديث بتعدد الواقعة وان السكوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الاوجه جائزاً
والى ذلك ذهب اصحى لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن
المذرر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من
الاختلاف المباح وقواه النوروى في شرح مسلم ولم يمتثل ذلك قال الامام يحيى والحق ان
صح تعدد الواقعة أن الاحاديث المشبهة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يمتنع
الاخذ بها لعدم منساقها للمزيد وان كانت الواقعة ليست الامر مرة واحدة فالصواب
الترجيح امر لا يتم فيه وأحاديث الركوعين أربع (وعن أسماء مرضى الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة السكوف فأقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع
ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم قام فأطال
القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد
فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم انصرف رواء أحمد والبخاري وأبو داود
وابن ماجه وعن جابر رضى الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فصلى بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخجلون ثم ركع فأطال ثم رفع
فأطال ثم ركع فأطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع نحو ما من ذلك فكانت أربع ركعات

هذا الحديث من جوامع
الكلام لان لفظ القيم اشارة الى
أن وجود الجوهر وقوامها
منه والنور الى أن الاعراض
أيضا منه والمالك الى انه حاكم
عليها بالعباد واعدا ما يفي به
ما يشاء وكل ذلك من نعم الله على
عباده فلهذا اقر كل من باب الحمد
وخصص الحمد به ثم قوله أنت
الحق اشارة الى المبدأ والقول
ونحوه الى المعاش والساعة
ونحوه الى المعاد وفيه اشارة
الى النبوة والى الجزاء والى عقابا
ووجوب الاسلام والايان
والتوكل والافابة والتضرع
الى الله والخضوع له انتهى
وفيه زياد معرفة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بعظمة ربه
وعظيم قدرته ومواظبته على
الذكر والدعاء والثناء على ربه
والاعتراف لله بحقوقه والاقرار
بصدق وعده ووعدته وفيه
استحباب تقديم الثناء على
المسئلة عند كل مطلوب اقتداء
به صلى الله عليه وآله وسلم (عن
ابن عمر رضى الله عنه ما قال كان

الرجل اللام للجنس ولا مهورم له وانما ذكره للغالب في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى رؤيا) كفعلى بالضم
من غير تنوين أى في النوم (قصم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمئيت ان أرى رؤيا) زاد في التفسير من وجه آخر
فقلت في نفسي لو كان فمك خيرا لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا الصالحة تدل على خير راتها (فاقصمها)
أى أخبر بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت غلاما شابا وكنت أمام في المسجد على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فرأيت في النوم كان ملكين اخذا نى فذهبا بي الى النار فاذا هي مطوية) أى بمنية الجوانب (كطى البئر

واذا هما قرنان) أي جاتان (واذا فيها أناس فمد عرفهم بمقامي أقول أعوذ بالله من النار قال فلقيته أم لك آخر فقال لي لم ترع
 أي لا تحف يعني لا خوف عليك بعد هذا (فقصصتها على حفصة فقصتها حفصة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال نعم الرجل عبد الله) وفي التعبيرين رواية نافع عن ابن عمر أن عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) ولولتي لا لشرط
 ولذا لم يذكر الجواب قال سالم (فكان بعدلًا بنام من الليل الاقليل) وفي الحديث أن قيام الليل ينجي من النار وفيه معنى الخير
 والعلم وفيه كراهة النوم بالليل وفي مسلم ٢٢٠ من حديث أبي هريرة أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وهو يدل على

أنه أفضل من ركعتي الفجر وقواه
 النووي في الروضة للكن
 الحديث اختلاف في وصله
 وإرساله وفي رفعه ووقفه ومن
 ثم لم يخرج به البخاري والمقدم
 بقضيل الوتر على الرواتب
 وغيرها كالضحى إذا قيل
 بوجوبه ثم ركعتي الفجر الحديث
 عائشة في الصحيحين لم يكن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم على شيء
 من النوافل أشد تعاضدا منه
 على ركعتي الفجر وحديث
 مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
 وما فيها وهما أفضل من ركعتين
 في جوف الليل وجعلوا حديث
 أبي هريرة السابق على أن النقل
 المطلق المفعول في الليل أفضل
 من المطلق المفعول في النهار
 وقدمنا في الله المتعبد في آيات
 كثيرة كقوله تعالى كانوا أقاموا
 من الليل ما يمجدون والذين
 يبيتون لربهم سجدا وقياما
 تتجافى جنوبهم عن المضاجع
 ويذكرن فلا تذكرن أنفس ما أخفى لهم
 من قرة أعين وهي الغاية فمن
 عرف فضيلة قيام الليل بسماع

وأربع سجودات زواه أحد ومسلم وأبو داود) ومن الأحاديث المصرحة بالركوعين
 حديث علي عند أحمد وحديث أبي هريرة عند النسائي وحديث ابن عمر عند البزار
 وحديث أم سفيان عند الطبراني قوله ثم رفع ثم سجدا ثم ركعة تطويل الرفع الذي
 يتعقبه السجود ولا في غيره من الأحاديث المتقدمة ووقع عند مسلم من حديث جابر
 باللفظ ثم رفع فأطال ثم سجدا قال النووي هي رواية شاذة وتغيب بها رواة النسائي وابن
 خزيمة وغيرهم ما من حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع
 فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجدا فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى
 قيل لا يسجد ثم سجدا وصحح الحديث الحافظ قال لم أف في شيء من الطرق على تطويل
 الجلوس بين السجدين إلا في هذا وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك أطالته فإن أراد
 الاتفاق المذهبي فلا كلام والافيهو محجوج بهذه الرواية والكلام على الفاظ الحديثين
 قد سبق وهما من حجج القائلين بأن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

(باب من أجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربعة وخمسة) *

(عن جابر رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فصرى ست ركعات بأربع سجودات زواه أحد ومسلم وأبو داود وعن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ثم قرأ ثم
 ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجدا والآخرى من ألهارواه الترمذي وصححه وعن عائشة رضي الله
 عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ست ركعات وأربع سجودات زواه أحد
 والنسائي) حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال عن الشافعي أنه غلط وهذه الدعوى
 بردها ثبوتها في الصحيح فأنه رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن قيس عن عبد الملك عن
 عطاء بن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن عباس رواه الترمذي عن
 محمد بن بشير عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علل الحديث بأن حبيبا لم يسمع من طاوس قال البيهقي
 حبيب وإن كان ثقة فإنه كان يدرس ولم يسمع من طاوس وفي حديث عائشة هو أيضا
 في صحيح مسلم بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف ولعائشة أيضا حديث آخر في صحيح مسلم

الآيات والأخبار والآثار الواردة فيه واستحكم رجاءه وشوقه إلى ثوابه ولذته مناجاة ربه وخلوته به

واظنه
 حاجه الشوق وباعث التوق وطرد عنه النوم وفي هذا الحديث التحذير والغنمته والقول وأخرجه البخاري أيضا في باب
 نوم الرجال في المسجد وفي باب فضل من تعار من الليل ومناقب ابن عمر ومسلم في فضائل ابن عمر (عن جندب بن عبد الله)
 البجلي (رضي الله عنه قال اشكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي مرض (فلم يقم) أصلا الليل (ليلة أوليتين) هكذا
 اختصره البخاري وقد ساقه في فضائل القرآن تاما فزاد فاقته امرأه فقالت يا محمد ما أرى شيئا منك إلا قد تركت فأنزل الله تعالى

والضحي والليل الى قوله وما قل ودناه الاربعة كوفون وفيه التحديد والعنة والسماع والقول وآخر جهه في قيام الليل أيضا فضائل القرآن والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي والنسائي في التعبير (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقه وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي ذكرها أنا كيدا والافاطروق هو الاتيان ليل (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما حنا وتحريضا (الاتصليان) قال ابن بطال فيه فضيلة صلاة الليل وايقظ السامعين من الاهل والقرابة لذلك ووقع في رواية حكيم ٢٢١ بن حكيم ودخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علي وفاطمة من الليل فابقظنا للصلاة ثم رجع الى بيته فصلى هو يا من الليل فلم يسمع لنا حسا فرجع السنا فابقظنا الحديث قال الطبري لو لا ما علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يرعج ابنته وابن عمه في وقت جمع له الله خلقه سكا لكنه اختار له ما احرازه ان الفضيلة على الدعاء والسكون امتثال لقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة الآية (فقلت يا رسول الله أنفسنا بيد الله) تعالى وفيه طريقتان التفويض والتأويل والاول أولى قال في الفتح اقتبس على ذلك من قوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها الآية وفي رواية حكيم بن حكيم عند النسائي قال علي بن حكيم وأنا أعرك عيني وأنا أقول والله ما نصلي الا ما كتب الله لنا انما أنفسنا بيد الله وفيه اثبات المشيئة لله فان العبد لا يفعل شيئا الا ما أراه الله تعالى (فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا) أي أيقظنا وأصله انارة الشيء

واقظ ان الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام قياما شديدا يقوم قائما ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ثم يقوم ثم ركع ركعتين في ثلاث ركعات وأربع سجعات وانصرف وقد تجلبت الشمس وكان اذا ركع قال الله أكبر ثم ركع واذ رفع رأسه قال سمع الله لمن حمده فقام فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر الحديث وهذه الاحاديث الصحيحة ترد ما تقدم عن ابن عبد البر والبيهقي من ان ما خالف احاديث الركوعين معطل أو ضعيف وما تقدم عن الشافعي وأحمد والبخاري من عدهم لما خالف احاديث الركوعين غلط او قد استدل باحاديث الباب على ان المشروع في صلاة الكسوف في كل ركعة ثلاثة ركوعات وقد تقدم الخلاف في ذلك قوله ست ركعات وأربع سجعات أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجدة ثمان (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم ركع والآخرى مثله وفي لفظ صلى ثمان ركعات في أربع سجعات روى ذلك أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع صحيح الترمذي له قد قال ابن حبان في صحيحه انه ليس بصحيح قال لانه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه حبيب من طاوس وحبيب معروف بالتسليم ليس كما تقدم ولم يصرح بالسماع من طاوس وقد خالفه سليمان الاخول فوقفه وروى عن حذيفة نحوه قاله البيهقي قوله ثمان ركعات الخ أي ركع ثمان ركعات كل أربع في ركعة وسجدة في كل ركعة وسجدة ثمان والحديث يدل على ان من جملة صفات صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة أربعة ركوعات (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدة ثمان ثم قام الى الثانية فقرأ بسورة من الطول وركع خمس ركعات وسجدة ثمان ثم جلس كما هو مستعمل القبلة يدعو حتى انجلي كسوفها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في المسند * وقد روى باسانيد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه وآله وسلم صلاة ركعتين في كل ركعة ركوع * وفي حديث قبضة الهلال عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم ذلك فصلوها كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة

من موضعه (فانصرف) صلى الله عليه وآله وسلم عنهما رضامديرا (حين قلنا ذلك ولم يرجع الى شيئا) أي لم يجيبني بشئ وفيه ان السكوت يكون جوابا واعراض عن القول الذي لا يطابق المراد وان كان حقا في نفسه (ثم سمعته وهو مول) معرض مدبر حال كونه (بضرب نخذه) متعجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به فانه انور وفيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف وقال ابن التين كره احتجاجه بالآية المذكورة وأراد منه أن ينسب التقصير الى نفسه وفيه جواز الانتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان العموم لا خصوص الكفار وفيه منقبة لعلي

حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة فتقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه ونقل ابن بطلان عن المهلب قال فيه انه ليس للامام أن يشدد في التوافل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول علي رضي الله عنه أنفسنا يد الله لانه كلام صحيح في العذر عن التذلل ولو كان فرضا ما عذره قال وأما ضربه فخذ وقراءته الآية الكريمة فدل على انه ظن أنه أخرجه ما تقدم على إنباه ما كذا قال وأقره ابن بطلان وليس بواضح وماتقدم أولى كذا في الفتح (وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا) قبل فانه تسليما لعذره والله لا يعتب عليه ورواه هذا ٢٢٢ الحديث الستة مائة حصي ومدني واسناد زين العابدين من أصح الاسانيد

والاحاديث بذلك كله لاحد والنسائي والاحاديث المتقدمة بشكرار الر كوع أصح وأشهر) اما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضا الحاشيكم والبيهقي وقال هذا اسنيد صحيح الشيوخ بمثله وهذا ترويه من الحديث بان سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيوخ لانه تقوية للحديث وتعظيم لشأنه كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكيت تصحيح هذا الحديث وقال الحاشيكم رواه صادقون وفي اسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازي قال التماس سبي الحفظ وقال ابن المديني يخط عن المغيرة وقال ابن معين ثقة وفي الباب عن علي عليه السلام عند الزار وهو معلول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم وأما حديث حماد بن بشير فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاشيكم وصححه ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء باللفظ الذي ذكره المصنف عن قبيصة وأعله ابن أبي حاتم بالانقطاع وأما حديث ابن عمرو فأخرجه أيضا أبو داود والنسائي والحاشيكم وصححه ابن حديث قبيصة فأخرجه أبو داود والنسائي والحاشيكم باللفظ الذي ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمذري ورجالهم رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بكر عن عتبة بن النسيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين مثل صلاتكم هذا وقد احتج به هذه الاحاديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان بر كوع واحد كما في الصلوات وقد تقدم ذكرهم وقد رجحت أدلة هذا المذهب باسمائها على القول كافي حديث قبيصة والقول أرجح من الفعل وأشار المصنف الى ترجيح الاحاديث التي فيها تكرار الركوع ولا شك أنه أرجح من وجوه كثيرة منها كثرة طرقها وكونها في الصحيحين وإقبالها على الزيادة

وأشرفها الواردة فيمن روى عن أسه عن جده وفيه التحدث والآخبار والعنقة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنوحيد ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلدع العمل) أي ليتركه (وهو يحب أن يعمل به خشية) أي لاجل خشية (أن يعمل به الناس فيفرض عليهم) ليس مرادها انه كان يترك العمل أصلا وقد فرضه الله عليه أو نذبه بل المراد ترك أمرهم أن يعملوه معه بدليل ما في الحديث الثاني انه لم ياجتمعوا اليه في الصلاة الثالثة أو الرابعة ليصلوا معه التهجيد لم يخرج اليهم ولا ريب انه صلى حربه تلك الليلة (وما سمع) أي تنقل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) نسخة الضمى قط والى لاسمها أي لاصليها وفي رواية اني لاسمها من الاستحباب وذكر هذه الرواية العينية ولم يعزها والبرماوى والداميني

(باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف)

(عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصل في أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود آخر جاءه في لفظ صلى صلاة الكسوف فجهر بالقراءة فيها واه الترمذي وصححه وفي لفظ قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأق المصلي فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة وأطال

عن الموطأ وهذا من عائشة أخبار بارأت وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح القيام وأوصى بها أبو ذر وهو ربة بل عدها العلماء من الواجبات الخاصة به وفيه ان كل شئ أخيه استأنم التعريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض (عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه) شك من الراوي وفي رواية تفتق قدماه وعند الترمذي حتى انتفتق قدماه والبخاري في التفسير حتى تورمت وللنسائي من حديث أبي هريرة حتى تزلع قدماه من أي وعين مهملة ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل

الاتباع حصل الزلع والشقوق (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل وفي تفسير الفتح قيل له قد غفر الله لك من ذنبك ما تقدم وما تأخر وفي رواية أبي عوانة فقيل له انتسكف هذا وفي حديث عائشة فقالت عاتشة يا رسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك وفي حديث أبي هريرة عند البراءة فقيل له تفعل هذا يا رسول الله وقد جاء من الله ان الله قد غفر لك (فيقول أفلا) أي أترك قباضي وتمجدي لما غفرت لي فلا (أكون عبدا شكورا) يعني غفران الله لي سبب لأن أقوم وأتمجد بشكره فكيف أتركه كأن المعنى الأشكره وقد أنعم علي وخصني بخير الدارين فان ٢٢٣ الشكور من إمثلة المبالغة يستدعي

نعمة خطيرة وتخصيص العبد بالذكر مشعر بمغاية الأكرام والقرب من الله تعالى ومن ثم وصفه به في مقام الاسراء ولان العبودية تقتضي صحة النسبة وليست الالعبادة والعبادة عين الشكر قال ابن بطال وفيه أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وان أضر ذلك يبدنه انتهى قال الحافظ لكن ينبغي تقديم ذلك بما اذا لم يقض الى الملل لان حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت أكمل الاحوال فكان لا يعمل من العبادة وان أضر ذلك يبدنه بل صح به قال وجعلت قرعة عيني في الصلاة كما رواه النسائي فاما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خشى الملل ينبغي له أن لا يكدر نفسه حتى يعل وعلمه يحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعمل حتى تملاوا انتهى قال القسطلاني نعم الاخذ بالشدة أفضل لانه اذا كان هذا فعل المقتور له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جعل حاله

القيام وذكر الحديث رواه أحمد وعن حمزة رضى الله عنه قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لانه سمع له فيها صوتا رواه الخمسة وصححه الترمذي وهذا يحتمل انه لم يسمعه لبعده لان في رواية مبسطة له أتينا والمسلم قد أمة لا حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضا أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه ابن حبان وحديث حمزة صححه أيضا ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد رواه عن حمزة وقد قال ابن المديني انه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راوى له الا الاسود بن قيس كذا قال الحافظ وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الشافي وأبي يعلى والبيهقي قال كنت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فسمعت منه حرقا من القرآن وفي استناده ابن لهيعة وللطبراني نحوه من وجه آخر وقد وصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيد هاهنا ولابن عباس حديث آخر متفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما طويلا نحو من سورة البقرة وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر قال البخاري حديث عائشة في الجهر أصح من حديث حمزة ورجع الشافعي رواية حمزة بأنهما موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة ولروايته الأخرى والزهري قد انفرد بالجهر وهو وان كان حافظا فالعدد أولى بالحفظ من واحد قاله البيهقي قال الحافظ وفيه نظر لانه مثبت وروايته مقدمة وجع بين حديث حمزة وعائشة بأن حمزة كان في أخبار الناس فلهذا لم يسمع صوته وان كان قول ابن عباس كنت الى جنبه يدفع ذلك وجع النووي بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة الى أحمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها بلطف كسفت الشمس والصواب أن يقال ان كانت صلاة الكسوف لم تقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الامرة واحدة كائن على ذلك جماعة من الحفاظ فالمصير الى الترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين وليكونه متضمنا للزيادة وليكونه مثبتا وليكونه معتضدا بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعا من اثبات الجهر وان صح ان صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كما ذهب اليه البعض

وان قلت ظهره الاوزار ولا يامن عذاب النار انتهى ومحل ذلك ما اذا لم يقض الى اختيار عبادة لم يرد به الشرع ولم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليخرج الى حد الرهبانية والرياضة الشاقة والهيئة الكريمة وترك ما هو أفضل منها من المندوبات وصحاحات الاعمال والافعال ونفاس الاحوال وابتداع الحسنات وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر وفيه ان الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال تعالى اعلموا آل داود شكرا والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة وفيه كما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه قال العلماء

انما ائتم الا نبياء انفسهم شدة الخوف عليهم به طمير نعمة الله عليهم وانه ابتداء هم بها قبل استحقاقها فبذلوا مجهودهم في عبادته
 لودوا بعض شكرهم مع ان حقوق الله اعظم من أن تقوم بها العبادة ورواة هذا الحديث كوفيون وهو من الربايعات وفيه
 التحديث والعزيمة والسمع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق والتفسير ومسلم في أو آخر الكتاب والترمذي
 في الصلاة وكذلك النسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال له أحب الصلاة أي أكثر ما يكون ٢٢٤ محبوبا (الى الله تعالى صلاة داود) وانما كان ذلك أحب اليه تعالى من أجل

الاخذ بالرفق للنفس التي تجشى
 منها السامة التي هي سبب ترك
 العبادة والله تعالى يحب ان
 يديم احسانه ويوالي فضله قاله
 الكرماني (وأحب الصيام) أي
 أكثر ما يكون محبوبا (الى الله
 صيام داود) عليه السلام
 واستعمل أحب بمعنى محبوب
 قليل لان الأكثر في الفعل
 التفضيل ان يكون بمعنى الفاعل
 ونسبة المحبة فيهما الى الله تعالى
 على معنى ارادة الخير لافعالهما
 (وكان) داود عليه السلام
 ينام نصف الليل ويقوم ثلثه
 في الوقت الذي ينادي فيه الرب
 تعالى هل من سائل هل من
 مستغفر (وينام سدسه)
 ليستريح من نصب القيام في بقية
 الليل وانما كان ذلك أرفق لان
 النوم بعد القيام يريح البدن
 ويذهب خمر السهر وذبول
 الجسم بخلاف السهر الى الصباح
 وفيه من المصلحة أيضا استقبال
 صلاة الصبح واذكار النهار
 بنشاط واقبال ولانه أقرب الى
 عدم الرياء لان من نام السدس
 الاخير أصبح ظاهرا لكون سليم

فالتعيين المجمع بين الاحاديث بتعدد الواقعة فلا معارضة بينها الا ان الجهر أو لى من
 الاسرار لانه زيادة وقد ذهب الى ذلك أحمد واسحق وابن خزيمة وابن المذنب وغيرهما من
 محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية وحكي النووي
 عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء انه يسمر في كسوف
 الشمس ويجهر في خسوف القمر والى مثل ذلك ذهب الامام يحيى وقال الطبري بخبر بين
 الجهر والاسرار والى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف
 ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرد تعيين ما قرأ به صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث
 لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالعنكبوت
 وفي الثانية بالرؤم وألقمان وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث
 عائشة المتفق عليه فيتحير المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفتحة في كل ركعة
 لما تقدم من الأدلة الدالة على أنها الانصوح ركعة بدون فتحة قال النووي واتفق العلماء
 على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا
 ومذهب مالك وجهور أصحابه انه الانصوح الصلاة الابعة اتمها فيه وقال محمد بن مسleme
 المالكية لا تتعين الفاتحة في القيام الثاني انتهى وينبغي الاستكثار من الدعاء لورود
 الامر به في الاحاديث الصحيحة كما في حديث ابن عباس المتقدم وغيره

* (باب الصلاة تلحسوف القمر في جماعة مكررة الركوع) *

(عن محمود بن يسير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس
 والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان موت أحد ولا لحية فاذا رأيتنهما كذلك
 فافزعوا الى المساجد ورواه أحمد) وعن الحسن البصري رضي الله عنه قال خسف القمر
 وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلي بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال
 انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده) حديث
 محمود بن يسير أصالة في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الى المساجد وقد أخرج هذه الزيادة
 أيضا الحاكم وابن حبان وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه
 ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يحتج بمثله وقول الحسن صلى الله عليه وآله وسلم قال الحسن لم يكن

القوى فهو أقرب الى أن يخفى عنه الماضي على من يراه أشار اليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوما ويفطر بالبصرة
 يوما) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لخلق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام له ذلك في كل ليلة وأما النهار فلما اعتذر
 عليه ان يجزئه بالصيام لانه لا يتبع بعض جعل عوضا من ذلك ان يصوم يوما ويفطر يوما فبما تنزل ذلك منزلة التجزئة في شخص
 اليوم ورواه هذا الحديث مكيون الشيخ البخاري فدفن وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والاخبار وأخرجه
 أيضا في احاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه وفي الصلاة أيضا (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسبق عليه صلاة والمراد بالدوام العرفي لا شمول
الزمنية لأنه متعذر (قبل لها) القائل مسروق بن الأجدع (ممن كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت يقوم إذا جمع
الصالح) وهو الذي لا يكثر الصياح في الليل قال ابن ناصر وأقول ما يصح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس
نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال يصرخ عند ثلاث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد
الجهني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تسبوا الذين فانه يوقظ للصلاة ٢٢٥ واسناده جيد وفي لفظ فانه يدعو

إلى الصلاة وليس المراد أن يقول
بصراخه حقيقة الصلاة بل
العادة جرت أنه يصرخ صرخات
متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال فطرة فطره الله عليها
فمذكراً للناس بصراخه الصلاة
وفي مجمع الطبراني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الله
ديكاً أبيض جناحه موشيمان
بالزبرجد والياقوت والياقوت
جناح بالمشرق وجناح بالمغرب
رأسه تحت العرش وقوائم في
الهوام يؤذن في كل صر فيه سمع
تلك الصيحة أهل السموات
والارضين الا الثقلين الجن
والانس فعند ذلك يجيبه ديوك
الارض فاذا دنا يوم القيامة قال
الله تعالى ضم جناحك وعض
صوتك فيعلم أهل السموات
والارض الا الثقلين أن الساعة
قد اقتربت وعند الطبراني
والبيهقي في الشعب عن محمد بن
المنكدر عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال إن الله ديكاً
رجلاه في الخوم وعنقه تحت
العرش مطوية فاذا كان هبة

بالبصرة لما كان ابن عباس بها وقيل ان هذا من تدليسائه وان المراد من قوله صلى بها
أي صلى بأهل البصرة والحدِيثان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر
أما الاول فلقوله فيه فاذا رأيتموها كذلك الخ وليكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما
الحديث الثاني فلقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر انما صليت
كأمرأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يحتمل أن يكون المشبه بصلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو صفتهم من الاقتصار في كل ركعة على ركوعين ونحو ذلك لأنها
مفعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فعلها فيه لما تقدم من اتحاد القصة والله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل الكسوف الامرة واحدة عند موت ولده ابراهيم نعم أخرج
الدارقطني من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف
الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صلى في كسوف القمر ثمان ركعات في أربع سجعات وذكر القمري في الاول
مسند تجرب كما قال الحافظ والثاني في اسناده نظر لأنه من طريق حبيب بن طائوس ولم
يسمع منه وقد أخرجه مسلم بدون ذكر القمر وانما قصر المصنف في التوبيخ على ذكر
القمري لان التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كما ثبت في الاحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد
وبه والاعلاء إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تسن الجماعة فيها وقال أبو يوسف
ومحمد بن الجماعة شرط فيها ما وقال الامام يحيى انها شرط في الكسوف فقط وقال
العراقيون أن صلاة الكسوف والخسوف فرأى وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك
أن الافراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك أنه يقول بأن الجماعة تسن
في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في البحر عن العترة أنه يصح الامر ان احتج
الاولون بالاحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب إلى أن الافراد شرط أو أنه أولى
من التجميع دليل وأما من جواز الامر بن فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لان
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح وليكنه
لا ينبغي أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستعقار والذي ذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالجملي)

٢٩ قيل من الليل صاح صيوح قدوس فصاحت الديكة وهو في كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي اللهي
قال وهو يروي أحاديث منكرة عن جابر هكذا في القسطاني ولم يذكرها في الفتح فليست في اسناده وفي هذا الحديث الحث على
المداومة على العمل وان قل وفيه الاقتصاف في العبادة وترك التعمق فيها لان ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً ورواه
ما بين مروزي واسطبي وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن الصحابة والتحديث والاختبار والعنونة والسماع
والقول وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (وفي رواية إذا سمع الصرخ)

يعني الدين في نصف الليل أو ثلثه الأخير لأنه إنما يكثر الصباح فيه (عام فصولي) لأنه وقت نزول الرحمة والسكون وهذا
الاموات وفي رواية الحموي ثم قام إلى الصلاة (وفي رواية عنها) أي عن عائشة رضي الله عنها قالت ما ألقاه أي وجدته صلى الله
عليه وآله وسلم (السحر عندى الإنعام) بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جمعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة
وهل المراد حقيقة النوم أو اضطباعه على جنبه أقولها في الحديث الآخر فان كنت يقطعي حديثي والاضطجاع أو كان نومه
خاصاً بالليالي الطوال في غير رمضان ٢٢٦ دون القصار لكن يحتاج إخراجها إلى دليل (تعني) عائشة (التي) النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) وفي هذا
الحديث رواية التابعي عن
التابعي والنسائي والرواية
بطريق الذكر والعنعنة والقول
ورواية الأيمن عن الأب وأنجرجه
مسلم في الصلاة وكذا أبو داود
وابن ماجه (عن ابن مسعود
رضي الله عنه قال صليت مع
النبي صلى الله عليه وآله (و-لم
لي-ه) من الليالي (فلم يزل قائماً
حتى هممت) قصدت (بأمر
سوء) بفتح السين وإضافة أمر
إليه (قيل) القائل أبو وائل شقيق
ابن مسعدة الأزدي (ما هممت
قال هممت أن أقعد) من طول
قيامه (وأذير النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) أي أثر كدوائها جعله
سواءً وإن كان القعود في القفل
جائزاً لأنه ترك الأدب معه
صلى الله عليه وآله وسلم وصورة
مخالفته وقد كان ابن مسعود قويا
محافظاً على الاقتداء به صلى الله
عليه وآله وسلم فلولا أنه طول
كثيراً لم يهجم بالقعود وقد اختلف
هل الانضال في صلاة النفل
كثرة الركوع والسجود أو طول

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما) قالت لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالعاقبة في كسوف الشمس وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة فإذ رأيتما
ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا واصلوا وعن أبي موسى رضي الله عنه قال خسفت
الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى وقال إذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا
إلى ذكر الله ودعائه واستغفره وعن المغيرة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات إبراهيم فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا ينكسفان
لموت أحد ولا لحياة فإذ رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى ينجلي متفق عليهما
قوله العتاقة بفتح العين المهملة وفي لفظ البخاري في كتاب العتق من طريق غنام بن علي
عن هشام كانوا مرعدين بالكسوف بالعاقبة وفيه مشروعية الاعتقاد عند الكسوف
قوله فادعوا الله الخ فيه الحث على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة قوله فافزعوا إلى
ذكر الله الخ فيه أيضاً الذنب إلى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لأنه مما يدفع
الله تعالى به البلاء ومنهم من جعل الذكر والدعاء على الصلاة لكونها من اجزائها وفيه
نظر لأنه قد جمع بين الذكر والدعاء بين الصلاة في حديث عائشة المذكور وفي الباب وفي
حديث أبي بكر عند البخاري وغيره واقفه فاصلوا فدعوا أقوله يوم مات إبراهيم يعني ابن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد ذكر جهراً أهل السير أنه مات في السنة
العاشرة من الهجرة قبل في ربيع الأول وقبل في رمضان وقيل في ذي الحجة والاكثر أنه
في عاشر الشهر وقبل في رابعه وقبل في رابع عشره ولا يصح شيء من هذا على قول ذي الحجة
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا شبكه في الحج وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت
بالمدينة بلا خلاف نعم قيل أنه مات سنة تسع فان ثبت صح وجزم الزوري بأنها كانت
سنة المدينة وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت إبراهيم على بطلان قول
أهل الهيئة لأنهم كانوا يزعمون أنه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي
وقوع العيد والكسوف معا واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ورد عليه

القيام فقال بكل قوم فاما القائلون بالاول فتمسكوا بخروج حديث توبار عندهم أفضل الاعمال كثرة الركوع أصحاب
والسجود وتمسك القائلون بالثاني بحديث مسلم أيضاً أفضل الصلاة طول القنوت والذي يظهر أن ذلك لا يختلف باختلاف
الاضخاص والاحوال وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وإن مخالفة الامام في
أنعاله معدودة في العمل السيئ وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الاحوال وغيرها لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا
مراده من قوله هممت بأمر سوء حتى استغفروا عنه ولم يشكر عليهم استغفارهم عن ذلك ويرى مسلم من حديث حديثه

انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والفسا في ركعة وكان اذا امر بآية تسبيح تسبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ثم ركع فحوا عما قام ثم قام فحوا عما قام وهذا انما يتأتى في نحو سائعين فلعنه صلى الله عليه وآله وسلم أحد تلك الآية كلها وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الآية فان في اخبار عائشة انه كان يقوم قدر ثلث الليل وفيها انه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة فقطت في ذلك تطويل الصلاة والله أعلم ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه التحديث والعمنة والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ٢٢٧ والترمذي في الشاهل (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان صلاة

أصحاب الشافعي قولاً حتى ينجلي فيه ان الصلاة والدعاء يشترعان الى ان ينجلي الكسوف فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانجلاء وقد فعل بعض الصلاة فقبل يتهاو قبل يقتصر على ما قد فعل وقبل يتهاو على هيئة النوافل واذا وقع الانجلاء بعد الفراغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة المتقدم بلفظ وانجات الشمس قبل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس انما اشترع الخطبة بعد الانجلاء وفي الحديث انما استحب ملازمة الصلاة والذكر الى الانجلاء وقال الطحاوي ان قوله نصلوا وادعوا يدل على ان من سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي وقرره ابن دقيق العيد قال لانه جعل الغاية لمجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل واحد منهم ما على انفراد فجاز أن يكون الدعاء ممتدا الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير غاية للمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها وأما ما وقع عند الشافعي من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنهما حتى انجات فقال في الفتح ان كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة في حديث الحسن المتقدم في الباب الذي قبل هذا ويحتمل أن يكون السؤال بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرجه عبيد الرزاق باسناد صحيح عن أبي قلابة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أو سلم رجلاً ينظر هل انجات فتعين الاحتمال المذكور واثبت تعدد القصة زال الاشكال

(كتاب الاستسقاء)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم ينقص قوم المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم ينعوا زكاة أموالهم الامنعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يطرروا رواه ابن ماجه) الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولاً وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن ابن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي الباب عن بريدة عند الحاكم والبيهقي ما ينقص قوم العهد الا كان فيهم القتل ولا منع قوم الزكاة

رضي الله عنهم ما قال كان صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة ركعة يعني بالليل) يصلي من كل ركعتين كما صرح به في رواية أخرى وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها) أي من ثلاث عشرة (لوتر ركعة الفجر) وفي رواية مسلم من هذا الوجه كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة وهذا كان غائب عاده صلى الله عليه وآله وسلم قال القمطي اشككت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثه الى الاضطراب وهذا مما يمتلئم لو كان الراوي عنها واحداً وأخبر عن وقت واحد والصواب ان كل شيء ذكره من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة

بحسب النشاط وبيان الجواز قال في الفتح وظهري ان الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة ان التجدد والوتر مختص بصلاة الليل وفرائض النهار اظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار فتناسب ان تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً وأما مناسبة ثلاث عشرة فبعض صلاة الصبح لكونها انما يربطها الى ما بعدها (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ من الشهر حتى تظن أن لا يصوم منه) أي من الشهر وزاد الاصيل شيئاً (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم) (حتى تظن أن لا يفطر) شيئاً (وكان صلى الله عليه وآله وسلم

(لأنشاء أن تراه من الليل مصليا الأرائية) مصليا (ولا تشاء أن تراه من الليل) (ناظرا الأرائية) ناظرا أي ما أورد ثمانية صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأوجده ناهيه وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلو استمر الوجوب في قوله قم الليل ما أدخل بالقيام وفيه أيضا ان صلاته ونومه كانا مختلفان بالليل وأنه لا يرتب وقته ما قبل بحسب ما تبصر له من قيام الليل لا يقال يعارضه قول عائشة كان إذا سمع الصارخ قام فان كلاً من عائشة وأنس أخبرهما أطلع عليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري ٢٢٨ وفيه التحديث والعنفه والسماح والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم

﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بعة الشيطان (أي ابليس أو أحد أعوانه) على قافية) أي مؤثر عقبة وفي النهاية القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل أوسطه (رأس أحدكم) ظاهره التعميم في الخطابين ومن في معناه م ويمكن أن يختص منه من صلى العشاء في جماعة ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشياطين كالأنبياء ومن يتناوله قوله ان عبادي ليس لأعليهم سلطان ولكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح وفيه بحث ذكره في الفتح (إذا هو نام) وفي رواية ناظم قال الحافظ ابن حجر والأول أصوب وهو الذي في الموطأ وتعبه العيني بأن رواية الموطأ لا تدل على أن ذلك أصوب بل الظاهر أن رواية المستملي أصوب لأنها جله اسمية والخبر فيها اسم (ثلاث عقد) جمع عقدة (بضرب) بيده (كل عقدة) منها ولا يذ

الاحبس الله تعالى عنهم القطر واختلاف فيه على عبد الله بن بريدة فقيل عنه هكذا وقيل عن ابن عباس قوله كتاب الاستسقاء قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو للغير وشرعاً طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى قال الرافعي هو أنواع أدناها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركعتين وخطبتين والأخبار وردت بجميع ذلك انتهى وسياق ذكره في هذا الكتاب قوله لم ينقص قوم المكيال والميزان الخ فيه ان نقص المكيال والميزان سبب للجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين قوله ولم ينعوا زكاة أموالهم الخ فيه ان منع الزكاة من الأسباب الموجبة لمنع قطر السماء قوله ولولا إليهم الخ فيه ان نزول الغيث عند وقوع المعاصي انما هو رحمة من الله تعالى إليهم وقد أخرج أبو يعلى وابن جرير حديث أبي هريرة بلفظ مهلا عن الله مهلا فانه لولا شـباب خشع وبها تم رقع وأطفال رضع أصـب عليكم العذاب صبا وفي اسناده ابراهيم بن خثيم بن عزالدين مالك وهو ضعيف وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لا عبد الله ركع وصيبة رضع وبها تم رقع أصـب عليكم العذاب صبا وأخرجه أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو حاتم وابن معين مجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضا في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من يوم الا ويصادى مناد مهلا أي الناس مهلا فان الله سطوات ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رقع أصـب عليكم العذاب صبا ثم رضعتم به رضا وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة رفته قال خرج نبي من الأنبياء يستقي فاذا هو بتملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال ارجعوا فكم استجب من أجل شأن التملة وأخرج نحوه أحمد والطحاوي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت شكوا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم جدب دياركم واستنخارا المطر عن ابان

على مكان كل عقدة ولا أصبى عند مكان كل عقدة تأ كذا واحكاما لما يقع له فائلا باق (عليك ليل طويل فارقد) زمانه ولا تنجل بالقيام في الوقت متسع وهل هذه العقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواخر النفاثات في العقد وذلك بان يأخذن خطافه عقدن عليه منه عقدة وية كل من عليه بالصبر فمتأثر المصهور حينئذ يعرض أو تحريك قلب أو نحوه وعلى هذا فأنه قد ثبت عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسه أو هل العقد في شعر الرأس أو غيره الا قرب انه في غيره لانه ليس لكل أحد شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طريقه ان على رأس كل آدمي خيلا وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مر فوجعا

على قافية زاس أحدكم خبل قيمة ثلاث عقد ولا جد اذا نام أحدكم عقد على رأسه بجزير وهو يفتح الخبل ولا ينشزعة
 وابن حبان من حديث جابر مر فوعا من ذكر ولا تنسى الا على رأسه بجزير معه قد خين يرقد الحديث وفهم بعضهم من هذا ان
 العقد لازم ويرده هذا التصريح بانهم التحل بالصلاة فيلزم اعادة عقدها فابهم فاعله في حديث جابر وفسره في حديث غيره وقيل
 العقد مجاز كانه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمستحور فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصريف من يحاول عقده
 كان هذا مثله من الشيطان للنائم وقيل معنى يضرب يجب الحس ٢٢٩ عن الثائم حتى لا يتبسط ومنه قوله تعالى

فرض بنا على آذانهم اي حجبنا
 الحس أن يلب في آذانهم فينتبهوا
 فالمراد تثقيفه في النوم واطاأته
 فكانه قد شد عليه شدا او عقد
 عليه ثلاث عقد والتقييد
 بالثلاث امالئاً كيداً وان الذي
 يفعل به عقده ثلاثة الذكركم
 والوضوء والصلاة كما أشار إليه
 بقوله (فان استيقظ) من نومه
 (فذكر الله) بكل ما صدق عليه
 الذكر كتمسك بالقرآن وقراءة
 الحديث والاستغفار بالعلم الشرعي
 (انحلت عقدة) واحدة من
 الثلاث (فان توضأ انحلت
 عقدة) أخرى ثانية (فان صلى)
 الفريضة أو النافلة (انحلت
 عقدة) الثلاث كلها وظاهره ان
 العقد تفصل كلها بالصلاة خاصة
 وهو كذلك في حق من لم يتجنى الى
 الطهارة كمن نام ممكماً مثلاً ثم
 انقبه فصلى من قبل أن يذكر
 أو يطهر لان الصلاة تستلزم
 الطهارة وتضمن الذكر (فاصبح
 نشيطاً) اي لسروره وبخا وفقه
 الله له من الطاعة وما وعد به من
 الثواب وما زال عنه من عقده

زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل ان تدعوه ووعدكم أن يستجب لكم ثم قال الحمد لله
 رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل الله ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزل لنا قوة وبلاغاً الى
 حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يباس ابطيه ثم حول الى الناس ظهره وقلب أو
 حول رداءه وهو راغف يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانشأ الله تعالى صحابه
 فرعدت وبرقت ثم أمطرت باذن الله تعالى فلم يأت مصبه حتى سالت السجود فلما رأى
 مرعتهم الى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد ان الله على كل شيء قدير وأنى
 عبد الله ورسوله رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم
 وصححه ابن السكن وقال أبو داود وهذا حديث غريب اسناده جيد قوله قحوط المطر هو
 مصدر قحط قوله فأمر بمنبر الخ فيه استحباب الصعود على المنبر لخطبة الاستسقاء قوله
 ووعد الثامن الخ فيه انه يستحب للامام أن يجمع الناس ويخرج بهم الى خارج البلد
 قوله حين بدا حاجب الشمس في القاموس حاجب الشمس ضوعها أو ناحيتها انتهى
 وانما هي الضوء حاجباً لانه يحجب جرمها عن الادراك وفيه استحباب الخروج للصلاة
 الاستسقاء عند طلوع الشمس وقد اخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صنع في الاستسقاء كما صنع في العيد وسأى وظاهره انه صلاها
 وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها قال في الفتح
 والراجح انه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها كالعيد لكن المخالفة بانهم الاختصاص
 يوم معين ونقل ابن قدامة الإجماع على انه الاتصلي في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان
 بأن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة
 قوله عن إبان زمانه بكره الهمز وبعدها بامو وحده مشددة قال في القاموس ابان الشيء
 بالكسر منه أو أوله انتهى قوله وقد أمركم الله الخ يريد قول الله تعالى ادعوني أستجب
 لكم قوله قوة انما هو بلاغ الى حين أي اجعله سبباً لقوته وتمامه لما قد اطوى لا قوله ثم
 رفع يديه الخ فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وسأى في حديث أس انه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء قوله ثم حول

الشيطان (طيب النفس) لما بارز الله له في نفسه من هذا التصرف الحسن كذا قيل قال في الفتح والظاهر ان صلاة الليل سر
 في طيب النفس وان لم يستحضر المصل شيئا ذكر وكذا عكسه والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ان فاشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم
 قبيلا وقد استدل بعضهم منه ان من فعل ذلك مرة ثم عاد الى النوم لا يعود اليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً واستثنى بعضهم
 ممن يقوم في نومه ويذكر ويصلي من لايته ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير ان يفلح والذي يظهر فيه التفضيل بين من
 يفعل ذلك مع الدوم والثوية والعزم على الافلاع وبين المصير (والا) بان تركه الذكر والوضوء والصلاة (أصبح خبيث النفس)

بتركه ما كان اعتاده أو قصده من فعل الخير ووصف النفس بالخبيث وإن كان وقع النهي عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقول أحدكم خبثت نفسي للتنفير والتحذير أو النهي أن يقول ذلك وهذا إنما أخبر عنه به يانه كذلك فلا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تقييد الشيطان وشؤم تفریطه وظفر الشيطان به يتفوقه الحظ الأوفر من قيام الليل فلا يكاد تحت عليه صلاة ولا غيرهما من القربات وكسلان غير منصرف الوصف وزيادة الالف والنون ومقتضى قوله والأصبح أنه ان لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثا ٢٣٠ كسلان وإن أتى ببعضها ولكن يختلف ذلك بالقوة والخفة فنذكر الله مثلا

إلى الناس ظهره فيه استحباب استقبال القبلة عند تحويل الرءاء القبلة والحكمة في ذلك التناول يتحوله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس إلى الحالة الأخرى وهي استقبال القبلة واستدبارهم لتحول عنهم الحال الذي هم فيه وهو الجذب بحال آخر وهو الخصب قوله وقلب أو حول رءاءه سيأتي الكلام على تحويل الرءاء في الباب الذي عقده المصنف لذلك قوله ونزل فصلي ركتين فيه استحباب الصلاة في الاستسقاء وسيأتي الكلام على ذلك قوله إلى السكن بكسر الكاف وتشديد النون قال في القاموس السكن وقاء كل شيء وسكره كالكنة والسكان بكسر هاء البيت الجمع أكنان وأكنة انتهى قوله حتى بدت فواجده النواجذ على ما ذكره صاحب القاموس أقصى الأضراس وهي أربعة أو هي الأنياب أو التي تلى الأنياب أو هي الأضراس كلها جمع ناجذ والنجذشة العض به انتهى

(باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها) *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ليوم ما يستسقي فصلى بركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا رداء الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قلب رءاءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن رواه أحمد وابن ماجه وعنه عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رءاءه حين استقبل القبلة وبدأ بالهالة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا رءاءه أحمد وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خرج يستسقي قال يقول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءاءه ثم صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ورواه مسلم ولم يذكر الجمهور بالقراءة الحديث الأول أخرجه أيضا أبو عوانة والبيهقي وقال تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافات رواه ثقات والرواية الأولى من حديث عبد الله بن زيد ذكرها الحافظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليهم مع معارضتهم الرواية الأخرى المذكورة في الصحيحين وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اختلفت الأحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن

كان في ذلك أخفى من لم يذكر أصلا قال ابن عبد البر وهذا المذموم مختص بمن لم يقم إلى الصلاة وضعية بها أمان كانت له عادة فخلعت عنه فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ولا يهدأ أن يجي مهمل ما ذكر في نوم النهار كالنوم حالة الأبراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة قاله في الفتح والمراد أن استدامة العقد دائما تكون على من ترك الصلاة وجعل من صلى وانحلت عقده من لم يقد عليه لرواؤه قاله المازري وظاهر الحديث أن العقد تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل قاله في عمدة الفاري راد على صاحب الفتح حيث قال ويجوز أن تكون الصلاة المنية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء فكانه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء بخلاف من صلاها لا سيما في الجماعة فإنه ممن قام الليل في

حل عقد الشيطان وما تعقب به العيني ليس بشئ وسيطله تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المكتوبة زيد لاسيما مع ورود من صلى العشاء في جماعة كان ممن قام نصف الليل لأن معنى القيام يحصل له مؤمن بقيام بعضه فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكور انقضى بقيام الليل فصار من صلى العشاء كان ممن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقط تعقب العيني على الحافظ بنص الحديث فتأمل ترشد قال ابن عبد البر شذبه بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر جماعة العباد أن يهذبوا إليه وهذا الحديث أخرجه أبو داود (عن عبد الله)

ابن مسعود رضي الله عنه قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله (وسلم رجل) قال في الفتح لم أفقت على أمهه لكن أخرج سعيد
ابن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد الضمعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو واقظه بعد سابق الحديث بنحوه وإيم الله لقد نبأ
في أذن صاحبكم ليلة يعني نفسه (فقبل) أي قال رجل من الحاضرين (ما زال) الرجل المذكور (ناتحا حتى أصبح) ما قام إلى
الصلاة (اللام للجنس أو المراد المكتوبة فتسكن للعهدين) عليه قول سفيان فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه هذا عبد نام عن
القرينة (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (بال الشيطان في أذنه) ولا استعانة ٢٣١ أن يكون بوله حقيقة لأنه ثبت أنه يأكل

ويشرب وينسج فلا مانع من
بوله قاله القرطبي وغيره أو هو
كناية عن صرفه عن الصارخ بما
يقوم في أذنه حتى لا يتبعه مكانه
ألقى في أذنه بوله فاعتل سمعه
بسبب ذلك وقال التوربشتي
يحمّل أن يقال إن الشيطان ملا
سمعه بالباطيل فأحدث في أذنه
وقرا عن استماع دعوة الحسق
وقال في شرح المشكاة خص
الاذن بالذكر والعين أنسب بالنوم
إشارة إلى نقل النوم فإن المسامع
هي موارد الانتباه بالاصوات
وندا حتى على الصلاة قال الله
تعالى فضر بنا على آذانهم في
الكهف أي أغماهم أغطية ثقيلة
لا تنبهم فيها الاصوات وخص
البول من بين الاخبين لأنه مع
خباثته أسهل مدخلا في تجاوزت
الخروق والعروق ونفوذ فيها
فيورث الكسل في جميع الاعضاء
قال في الفتح قبل هو كناية عن
سد الشيطان أذن الذي يتم عن
الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقبل
هو كناية عن ازدياد الشيطان به
وقيل معناه إن الشيطان استولى

زيد عند أحمد أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما
وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث عائشة لما تقدم الله بدأ بالصلاة قبل
الصلاة ولم يكن له يصريح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وانما ذكر
تحويل الظاهر لمشابهة العبد وكذا قال القرطبي يعترض القول بتقديم الصلاة على
الخطبة بمشابهة العبد وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح ويمكن
الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى
ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فذلك
وقع الاختلاف والمرجح عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة وعن أحمد رواية
كذلك قال النووي وبه قال الجاهليين وقال البيهقي بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم
رجع إلى قول الجاهليين قال أصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة جهتا ولكن الأفضل
تقديم الصلاة ~~كصلاة العبد~~ وخطبتهم أوجاه في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم
والتأخير واختلقت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى وجواز التقديم والتأخير بلا
أولوية هو الحق وحكي المهدى في البحر عن الهادي والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء
واسم ذلك بالذبح بقول ابن عباس الآتي ولم يخطب كخطبةكم وهو علة من أحاديث الباب
وابن عباس إنما في وقوع خطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم مشابهة لخطبة الخطابين
ولم ينف وقوع مطلق الخطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ما وقع في الرواية التي
ستأتي من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رقي المنبر وقدمت الأحاديث الكثيرة على
مشروعية صلاة الاستسقاء وبذلك قال جمهور العلماء من السلف والخلف ولم يخالف في
ذلك إلا أبو حنيفة مستدلا بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة واحتج الجمهور
بالأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى
الاستسقاء ركعتين وهي مشتهرة على الزيادة التي لم تقع منافية فلا معذرة عن قبولها وقد
وقع الإجماع من المثبتين للصلاة على أنها ركعتان كما حكى ذلك النووي في شرح مسلم
والحافظ في الفتح للتصريح بذلك في أحاديث الباب وغيرها وقال الهادي إنه أربع
بتسليمتين واستدل له بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع
ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطاوع المستدل بمراحل في مقابلة

عليه واستخف به حتى اتخذ كالسكين المعد للبول اذ من عادة المستخف بالشيء أن يقول عليه وعند أحمد عن أبي هريرة أن بوله
والله لثقل وعن ابن مسعود وحسب رجل من الخبيثة والشرا أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه وهو موقوف صحيح
الاسناد ورواه هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري قهصري وفيه التحديث والاختبار والغمضة والقول وأخرجه البخاري
في صفة أبيه وسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قال في الفتح استدلال به من أثبت الجهة وقالوا هو في جهة العلو وأنكر ذلك

الجه ودرلان القول بذلك ينفعني الى التخيير تعالى الله عن ذلك انتهي قات المستدل به على ذلك هو شيخ الاسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله ومن تبعه لكنه لا يقول بالتخيير بل يقول ان الله تعالى مستوعب على عرشه باثن من خلقه كما نطق به القرآن الكريم وهو ظاهر حديث الباب وغيره من الاحاديث الصحيحة الكثيرة ولدرجه الله كتاب النزول بسط فيه القول على معنى ذلك طردا وبكساورداوتعارضه وترجيحا وتحققا فارجوه يتضح لك الحق قال في الفتح وقد اختلف في معنى النزول على أقوال ففهم من جملة على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ٢٣٢ تعالى الله عن قولهم ومنهم من أنكروا صحة الاحاديث الواردة في ذلك بحجة وهم

الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة والمحجب انهم أقولوا ما في القرآن من ذلك وأنكروا ما في الحديث اما جهلا واما عنادا ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناته على طريق الاجمال منزلها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جهول بالسلف وقلة البيهقي وغيره عن الاثمة الاربعة والسفليان والجمادين والاوزاعي والليث وغيرهم ومنهم من أولاه على وجه يلحق مستعمل في كلام العرب ومنهم من أفرط في التناويل حتى كاد أن يخرج الى نوع من التحريف ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قرييا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا مهورا فاقول في بعض وفوض في بعض وهو منقول عن مالك وجرم به من المتأخرين ابن دقيق العيد قال البيهقي وأصحاب الائمة بلا كيف والسكوت عن المراد الا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار اليه ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين ليس واجبا فحينئذ لا نقويض

الدلة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين بصلاة الاستسقاء على انما سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صفة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز انه يكبر فيها كتكبير العيم يدوبه قال زيد بن علي ومكحول وهو مروى عن أبي يوسف ومحمد وقال الجهم ورواه لا تكبير فيها واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود انه مخير بين التكبير وتركه كما سئل الاقولون بحديث ابن عباس الا في بالفظ فصل في ركعتين كما يصلي في العيم وتناوله الجهم وروى ان المراد كصلاة العيم في العدد والجهرب بالقراءة وتكون ما قبل الخطبة وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها سبعة أو خمسة أو ثمانية وأنه يقرأ فيها بسج وهل أنك وفي اسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك وأحاديث الباب تدل على انه يستحب للامام ان يستقبل القبلة ويحول ظهره الى الناس ويحول رداءه وسياق الكلام على ذلك قوله جهر فيه ما بالقراءة قال النووي في شرح مسلم اجمعوا على استحبابه وكذلك نقل الاجماع على استحباب الجهر ابن بطال (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متخفعا متضرعا فصل في ركعتين كما يصلي في العيم لم يخطب خطبة لكم هذه رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وفي رواية خرج متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فركب المنبر ولم يخطب خطبة لكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين رواه أبو داود وكذلك النسائي والترمذي وصححه لكن قالوا صلى ركعتين ولم يذكر الترمذي في المنبر الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان قوله متبذلا أي لا بأس بالثياب البذلة تارك الثياب الزينة تواضعا لله تعالى قوله متخفعا أي مظهر الخشوع ليكون ذلك وسيلة الى نيل ما عند الله عز وجل وزاد في رواية مترسلا أي غير مستعجل في مشيه قوله متضرعا أي مظهر الضراعة وهي التذلل عند طلب الحاجة قوله فصل في ركعتين فيه دليل على استحباب الصلاة وانما قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله كما يصلي في العيم تسليبه الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب

أسلم وسياق من يدرى في ذلك في كتاب التوحيد وقال ابن العربي حكى عن المبتدعة رده هذه الاحاديث عليه وعن السليمان امرارها وعن قوم تأويلها وبه أقول وأما قوله ينزل فهو راجع الى أفعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره وتمييزه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان حملته في الحديث على الحسنى فذلك صفة الملك المبعوث بذلك وان حملته على المعنوية بمعنى انه لم يفعل ثم فعل بمعنى ذلك نزول عن مرتبة الى مرتبة فهي قرينة صحيحة انتهى والطائفة التي تأوله بوجهين اما بان المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره واما بان المعنى التلطف بالداهين والإجابة لهم ونحوه

وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبط بضم أوله أي ينزل ملكا يقويه ماروا. الثاني من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ أن الله تعالى يهل حتى يضي شطر الليل ثم يامر مناديا بقول هل من داع فيستجاب له الحديث وفي حديث عثمان بن أبي العاص ينادى مناد هل من داع يستجاب له الحديث قال القرطبي وكذا أقبله بعضهم فيكون معدي إلى مقول محمد وفيه ما يرفع الإشكال ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعه الجهمي ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول لا بأس عبادي غيبي لأنه ليس في ذلك ما يدفع التاويل المذكور قال الزركشي لكن روى ٢٣٣ ابن حبان في صحيحه ثم ذكر حديث رفاعه

وأجاب عنه في المصابيح بأنه لا يلزم من أنزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ويحوز أن يكون الملك مأمورا بالناداة ولا يسأل البتة عما كان به من أهله وهو سبحانه وتعالى أعلم بما كان وبما يكون لا يخفى عليه خافية وقال البيضاوي لما ثبت بالقول طاع الله تعالى منزله عن الجسمية والتخيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه فالمراد نور رحمة أي ينقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الأكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة انتهى وعبارة القسطلاني نزول رجة ومزيد لطف واجابة دعوة وقبول معذرة كما هو يدلن الملوك الكرماء والسادة الرحماء اذ انزلوا بقرب قوم محتاجين ملهون فقراء مستضعفين لانزول حركة وانتهال لاسمحالة ذلك على الله فهو نزول معنوي انتهى وهذه التأويلات كلها ليست بشيء وبأياها ظاهر هذا

عليه قوله ولم يخاطب خطبتكم هذه التي متوجه إلى التمدل إلى المأمية كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ويدل عليه أيضا قوله في هذا الحديث فرفق المنبر لم يخاطب خطبتكم هذه فلا يصح التسليم به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم

(باب الاستسقاء بذي الصلاح وكذا الاستغفار ورفع الأيدي بالدعاء وذكر أدعية مأثورة في ذلك)

(عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب كان إذا خطبوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم أنا كأتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقيننا وإنا توسل إليك بعميدك فاسقنا فيسقونا رواه البخاري) قوله كان إذا خطبوا قال في الفتح خطبوا بضم الخاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط قال وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي رقع فيه ذلك فأخرج بأسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم أنه لا ينزل بلاه إلا بذي ولا يكشف إلا بتوبة وقد توجه بي القوم إليك لكي من نبيك وهذه أيد بنا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث فارزحت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الأرض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه خطب الناس عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فادعوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه ما يروى حتى أسقاهم الله وأخرج البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيحصل أن يكون زيد بن أسلم شيخان وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة وكان ابتداء موسمها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها حصل من شدة الجذب فأغربت الأرض جدا من عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بالخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر وأما ما في العباس ومعرفته بحقه انتهى كلام الفتح وظاهر قوله كان إذا خطبوا استسقى بالعباس أنه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل

٣٠ نيل ث الحديث والأحاديث الأخرى الواردة في ذلك وفيما يقاربه من الصفات العليا والحق الحقيق بالاتباع الحري بالاعتقاد الثاني عن الابتداع أمرار النزول وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكيف بل تفويض ذلك إلى قائله جل جلاله وعم نواله ولم يأت عن أحد من سلف الأمة وأئمتها تأويل تلك الأخبار بل آمنوا بما أوجروها على ظاهرها وسكنوا عن بيان كيفية آياتها وفوضوها إلى الله سبحانه وقالوا ليس كمثله شيء والرحمن على العرش استوى وهو فوق السموات بل فوق كل شيء لما شئت عن خلقه بعلوه (حين يبقى ثلث الليل الآخر) منه بالرفع صفة

الثالث وتخصه بالليل وبالثالث الاخير منه لانه وقت التمجيد وغفلة الناس عن يتعرض لنفحات رحمة الله وعند ذلك تكون
 التوبة خالصة والرغبة الى الله وافرة صادقة وذلك مظنة القبول والاجابة ولم يخفف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت
 واختلفت عن أبي هريرة وغيره فقال الترمذي رواه أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ويدعي ذلك ان الروايات الخالصة له
 اختلف فيها على رواياتهم وسائر بعضهم طريق الجمع وذلك ان الروايات انحصرت في سبعة أشياء فذهب أحدها ثانياً إذا مضى
 الثلث الاول فالثالث الثلث الاول أو النصف ٢٣ رابعها النصف خامسها النصف أو الثلث الاخير سادسها الاطلاق فاما

الروايات المطلقة فهي محمولة على
 المأخوذة وأما التي باو فان كانت
 أولاً لكانت فالجزء به مقدم على
 المشكوك فيه وان كانت للتردد
 بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات
 بان ذلك يقع بحسب اختلاف
 الاحوال لكون أوقات الليل
 تختلف في الزمان وفي الاوقات
 باختلاف تقدم دخول الليل
 عند قوم وتأخره عند قوم وقال
 بعضهم يحتمل أن يكون النزول
 يقع في الثلث الاول والقول
 يقع في النصف وفي الثالث الثاني
 وقبل يحمل على أن ذلك يقع
 في جميع الاوقات التي وردت
 بها الاخبار ويحمل على أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بأحوال
 الامور في وقت فاخبر به ثم أعلم
 به في وقت آخر فاخبر به فنقل
 الصحابة ذلك عنه والله أعلم كذا
 في الفتح (يقول من يدعوني
 فاستجب له) وليأت السنين
 للطالب بل استجب بمعنى اجيب
 (من يسألني فاعطيه من يستغفرني
 فاغفر له) وزاد سجاح بن أبي
 منيع عن جده عن الزهري عند

عليه لفظ كان فان صح انه لم يقع منه ذلك الاحمر واحدة كانت كان مجردة عن معناها
 الذي هو الدلالة على الاستقرار (وعن الشعبي رضي الله عنه قال خرج عمر يستسقي فلم ير
 على الاستغفار فقال اوما رأيت الاستسقاء فقلت قد طلبت الغيث بجادح السماء الذي
 يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفار يرسل السماء عليكم مدراراً
 واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه الآية روى سعيد في سننه) قوله فلم ير على الاستغفار فيه
 استحباب الاستسقاء من الاستغفار لان منع العطر متبب عن المعاضى والاستغفار
 يعجزها فيزول بزوالها المانع من القطر قوله بجادح السماء يعني ثم دال مهملة ثم جاء مهملة
 أيضاً جمع بجادح كمنبر قال في القاموس بجادح السماء أنوارها انتهى والمراد بالانوار
 النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبها الاستغفار بها واستدل عمر بالآيتين على أن
 الاستغفار الذي ظن أن الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من أعظم الاسباب التي يحصل
 عندها المطر والنصب لان الله جل جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد ولكن
 اذا كان الاستغفار واقعاً من صميم القلب ونطابق عليه الظاهر والباطن وذلك مما يقل
 وقوعه (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء
 من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه) وسلم أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفه الى السماء) قوله الا في الاستسقاء
 ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض للاحاديث الثابتة في لرفع في غير
 الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفرد بها البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة
 أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزءاً وقال الذوي في شرح مسلم هي أكثر من ان تحصر
 قال وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما قالون كرم في آخر
 باب صلاة الصلاة في شرح المذهب انتهى فذهب بعض أهل العلم الى ان العمل بها أولى
 وحمل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل
 حديث أنس المذكور لاجل الجمع بان يحمل النفي على جهة مخصوصة اما على الرفع
 البليغ ويدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطينه ويؤيده ان غالب الاحاديث التي وردت
 في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به امد اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند

الدارقطني في آخر الحديث حتى الفجر والثلاثة الدعاء والسؤال والاستغفار اما يعنى واحداً فذكرها الاستسقاء
 للتوكيد واما لان المطلوب لدفع المضار وأجلب المسار وهذا ما يدعى أودين في الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال
 اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث وانما خص الله تعالى هذا الوقت بالتميز الالهي والتفضل على عباده باستجابة
 دعائهم واعطائهم سؤالهم لانه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذائهم ومقارعة اللذة والدعة صعب لاسيما أهل الرفاهية
 وفي زمن البرد وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل نحن آثار القيام لما تجاوزه والتضرع اليه مع ذلك يدل على خلوص قلبه

وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى قال الكرمانى يحتمل أن يقال الدعاء بالاطلب فيه نحو يا الله والسر والطلب وأن يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ انتهى وزاد سعيد عن أبي هريرة هل تأيب فاتوب عليه وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذي يسترزقني فارزقه من ذا الذي يستكشف الضرفا كشف عنه وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه الاستسقاء يستسقى فيسقى ومعانيها داخله فيما تقدم وزاد سعيد بن مهران عنه من يقرض غير عديم ولا ظالم وفيه تعريض على عمل الطاعة وإشارة إلى جزيل الثواب عليها وفي الحديث تفضيل صلاة آخر الليل على أوله وتفضيل ٢٣٥ تأخير التوراكين ذلك في حق من طمع أن ينقذه وإن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وجنبت ذرى بياض أبطيه وأما على صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكورة في الباب ولابي داود من حديث أنس كان يستسقى هكذا ومدينية وجعل يطونهم سما على الأرض حتى رأيت بياض أبطيه والظاهر أنه ينبغي البقاء على النقي المذكور عن أنس فلا ترفع اليدين شي من الادعية الا في الموضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواه ما يقتضيه النقي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أرجح من النقي المذكور في حديث أنس اما لانها خاصة فيبقى العام على الخاص وأولاهما مثبتة وهي أولى من النقي وغاية ما في حديث أنس أنه نقي الرفع فيما يعله ومن علم حجة على من لم يعلم قوله فأشار بظهور كفه إلى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع يدي بلا أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء وإذا دعا بمصوّل شيء أو تحصيلا أن يجعل بطن كفه إلى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم حاكيا لذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره التناول بقباب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خالد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه وفي اسناده ابن أبي عمير وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضي الله عنه قال جاء أعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله

هلكت الماشية وهلكت العيال وهلكت الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا حتى صر من البخاري) قوله جاء أعرابي لفظ البخاري أي رجل أعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم الجمعة وسأني قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الأموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع بضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيره أقوله وهلكت العيال وهلكت الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد مسلم في رواية شريك هذا وجهه ولا ينبغي خزيه حتى رأيت بياض أبطيه وزاد البخاري في رواية

هلكت الماشية وهلكت العيال وهلكت الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا حتى صر من البخاري) قوله جاء أعرابي لفظ البخاري أي رجل أعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم الجمعة وسأني قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الأموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع بضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيره أقوله وهلكت العيال وهلكت الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد مسلم في رواية شريك هذا وجهه ولا ينبغي خزيه حتى رأيت بياض أبطيه وزاد البخاري في رواية

جامع ثم ينام (فإذا أذن المؤذن وثب) أي تمض (فإن كان به حاجة) للجماعة قضى حاجته و (اغتسل والا) بأن لم يكن جامع (توضأ وخرج) إلى المسجد للصلاة وسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام فإذا كان عند اليقظة الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فافاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصبر فصرح بمجيوب أن الشرطية وفي التعبير بتم في حديث الباب فائدة وهي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يهتفي حاجته من نسائه بعد إحياء الليل بالمسجد فإن الجذيرة صلى الله عليه وآله وسلم أداء

العبادة قبل قضاء الشهوة قال في شرح المشكاة ويمكن أن يقال أن ثم هذا التواخي الاخبار أخبر أن أولان عاده صلى الله عليه
وآله وسلم كانت مستمرة يوم أول الليل وقيام آخره ثم إن اتفق أحياناً أن يقضى حاجته من نسيائه يقضى حاجته ثم ينام في كتاب
الحائنين فإذا انتبه عند النداء الأول أن كان جنباً اغتسل والأتواضاً ورواة الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه حديثاً
أبو الوائلي في الرواية الأخرى قال لهذا بصورة التعليق وقد وصله الاسماعيلي وفيه التحديث والسؤال والقول والعنونة
وأخرجه مسلم والنسائي (وعنه) أي عن ٢٣٦ عائشة (رضي الله عنها) أنها سئلت عن صلاته صلى الله عليه وآله (وسلم في)

ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سيأتي بطوله وانما ذكره المصنف ههنا
للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عنه - الاستسقاء (وعن ابن عباس رضي الله
عنه ما قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من
عند قوم ما يتردد لهم راع ولا يحطرونهم فحل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر
فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثاً مغنياً مرياً مرياً يطبقاً عذراً عاجلاً غير راث ثم نزل
فأبأ بآتيه أحد من وجه من الوجوه الا قالوا قد أحسينا رواه ابن ماجه) الحديث اسناده
في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الاحوص حدثنا الحسن بن الربيع
حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن ادريس حدثنا حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن
عباس فذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضاً أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص
وقد رويت بعض هذه اللفاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة مرفوعة منها
عن أنس وسياق وعن جابر عنه - ذابى داود والحاكم وعن كعب بن مرة عند الحاكم في
المستدرک وعن عبد الله بن جراد عند البيهقي واسناده ضعيف جداً وعن عمرو بن
شعيب وسياق وعن المطالب بن حنطب وسياق أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن
عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسند دواء وعن عامر بن خارجة بن سعد عن
جده عند أبي عوانة أيضاً وعن سمرة عند أبي عوانة أيضاً واسناده ضعيف وعن عمرو بن
حريث عن أبيه عند أبي عوانة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف قوله
ولا يحطرونهم فحل بالخاء المعجمة ثم الطاء المهملة بعده هاء قال في القاموس خطر الفعل
بذنبه يحطرونه خطراً وخطراً وخطيراً ضرب به يمينا وشمالاً انتهى وأراد بقوله لا يحطرونهم
فحل أن مواشيهم قد بلغت أقله المرعى إلى حد من الضعف لا تتقوى معه على تحريك
أذنابها قوله غيثاً الغيث المطر ويطلق على النبات تسمية له باسم سببه قوله مغنياً بضم
الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الهمزة الحسية بعدها ناء مملثة وهو المنقذ من الشدة قوله
مرياً بالهمزة هو المحمود العاقبة المنجي للحيوان قوله مرياً بضم الميم وفصحها وكسر الراء
وسكون الهمزة الحسية بعدها ناء مملثة هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة تماماً خوذ من
المراعاة وهي الخصب ومن فتح الميم جعله اسم مفعول أصله مريوع كهميب ومعناه مخصب

لباني (رمضان) والسائل أبو
سامة بن عبد الرحمن (فقات
ما كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ينفذ في رمضان ولا في
غيره على إحدى عشرة ركعة)
أي غير ركعتي الفجر وأما رواه
ابن أبي شيبة عن ابن عباس كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يصلي في رمضان عشرين
ركعة والوتر فأسأله عن ذلك
وقد عارضه حديث عائشة هذا
وهو في الصحيحين مع كونه بأعلم
بجأله صلى الله عليه وآله وسلم
له لا من غيرها (يصلي أربعاً) أي
أربع ركعات وأما ما سبق من أنه
كان يصلي مثنى مثنى ثم واحدة
فعمول على وقت آخر فالمراد
جائزاً (فلا تسأل عن حسنهن
وطولهن) لأنهن في نهاية من
كمال الحسن والطول مستغنيات
لظهور حسنهن وطولهن عن
السؤال عنه والوصف (ثم يصلي
أربعاً فلا تسأل عن حسنهن
وطولهن ثم يصلي ثلاثاً قالت)
عائشة رضي الله عنها (فقلت
يا رسول الله أتنام قبل أن توتر

فقال يا عائشة ان عيني تنام ولا ينام قلمي) ولا يعارض بنومه صلى الله عليه وآله وسلم بالوادي لأن طلوع
الفجر متعلق بالعين لا بالقلب وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاستغناء عائشة عن ذلك لانه تقرر عند ما منع ذلك فاجاب
بانه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو في ذلك كغيره وفيه دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السجدة وهذه الحديث
أخرجه في أواخر الصوم وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) عن
أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد (فإذا حبل محمد بن الساريين) الاسطوأتين

الماء هودتين (نقال: اهذ الحبل قالوا) أي الحاضرون من الصحابة (هذاحبل لزيب) بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها (فأذا فترت) أي كسبت عن القيام (تعلقت) به (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) يكون هذا الحبل أولاً بعداً ولا تنفعوا (حلوه ليصل أحدكم نشاطه) أي وقت نشاطه أو الصلاة التي نشط لها وقال بعضهم يعني ليصل الرجل عن كمال الارادة والذوق في مناجاته فلا يجوز له المداخلة عند الملال انتهى (فأذا فترت) في أثناء القيام (فليقعده) ويتم صلاته فاعدا فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والقعود في أثناءها أو إذا فتر بعد فراغ بعض ٢٣٧ التسليكات فليقعده لا يقاع ما بقي من نوافله فاعدا

أو إذا فتر بعد انقضاء البعض
ويروي بضم الميم وسكون الراء بعدهام واحدة مكسورة من قولهم أربع أربع أربع
أكل الربيع ويروي بضم الميم ومثاقفة قوبية مكسورة من قولهم أربع المطر إذا أنبت
ما ترتع فيه الماشية قوله طبقة هو المطر العام كافي القاموس قوله غداً الغدق هو الماء
الكثير وأغدق المطر وأغدق كبر قطره وغيدق كثر براقه قوله غير آت الريث
الابطام والرائث المبطى قوله قدأ حيناً أي مطرنا لما كان المطر سبب الحياة عبر عن نزوله
بالاحياء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحي بلدك
الميت رواه أبو داود وعن المطالب بن حنطب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا بلا ولا هدم ولا غرق
اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا واه الشافعي في مسنده وهو
مرسل الحديث الأول أخرجه أبو داود متصلاً ورواه مالك مرسلًا وروحه أبو حاتم
والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف وأكثراً فاعطاه في الصحيحين وقد تقدم
ما في الباب من الأحاديث قوله على الظراب بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر
الراء وقد تسكن قبل هو الحبل المنبسط الذي ليس بالعالي وقال الجوهرى الرابية
الصغيرة قوله اللهم حوالينا فتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو أمطر والمراد به
صرف المطر عن الابنية والدور قوله ولا علينا فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لانه
يشمل الطرق التي حوالهم فأراد آخر اجها بقوله ولا علينا قال الطبري في ادخال الواو هنا
معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطها المكان مستقيم الا كما وماء معها فاقط ودخول الواو
يقضى ان طلب المطر على المذ كورات ليس مقصود العينه ولكن ليكون وقاية من
أذى المطر فليست الواو محبة له للعطف ولكن التعليل كقولهم تجوع الحر ولا تأكل
بمديم إفا ان الجوع ليس مقصود العينه ولكن ليكون مانعاً من الرضاع باجرة اذ كانوا
يكرهون ذلك أنفا انتهى والحديث الأول يدل على استحباب الدعاء بما شمل عليه عند
الاستسقاء والحديث الثاني يدل على استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر
(باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته ووقته) *

اهام مثل هذا القصد المستر عليه كالذي تقدم قرياً في الذي نام حتى اصبح ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنوير عبد الله بن عمر ومن الصنع المذكور (كان يقوم الليل) أي بعضه ولا يذير من الليل أي
فيه (فترك قيام الليل) قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجباً لم يكن يتأركه بهذا
القدر بل كان يذمه أبلغ الذم وقال ابن حبان فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب اذا قصه بذلك التحذير من صنعه وفيه
استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفریط واستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قال في الفتح

وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذي قبله إلا أن الحاصل منها الترغيب في ملازمة العبادات والطريق الموصل إلى ذلك لاقتضاد فيها لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم انتهى (عن عبادة) بن الصامت (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من تعادى من الليل (أي تيقظ) فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد زاد أبو نعيم في الحلية من وجهين عن علي بن المديني يحيى وعيمت (وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر نعم في الحلية من وجهين عن علي بن المديني يحيى وعيمت (وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه ٢٣٨ وابن السني العلي العظيم (ثم قال اللهم اغفر لي أودعا استجيب) وعند

(عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثر المسألة قال ثم تحول إلى القبلة وحول رداءه وقبلة ظهره إلى بطن وتحول الناس معه رواه أحمد وفي رواية خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى فتحول رداءه وجعل عطافه اليمين على عاتقه اليسر وجعل عطافه اليسر على عاتقه اليمين ثم دعا الله عز وجل رواه أبو داود وفي رواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

استسقى وعليه خيصة سوداء فاراد أن يأخذ أسفلهما فيجعله أعلاه فالتفت عليه فقبلها اليمين على اليسر واليسر على اليمين رواه أحمد وأبو داود) حديث عبد الله بن زيد أصله في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ أخرى وقد سبق بعضهم في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أحمد وأبو داود رجال الصحيح قوله ثم تحول إلى القبلة في لفظ البخاري ثم تحول إلى الناس ظهره فيهما استسقاء استسقاء القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادة الدعاء كما في الفتح وقوله وحول رداءه ذكر الواقدي أن طول رداءه صلى الله عليه وآله وسلم كان ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول أزاره أربعة أذرع وشبر في ذراعين وشبر انتهى وقد اختلفت الروايات في بعضها والله صلى الله عليه وآله وسلم تحول رداءه وفي بعضها أنه قبله وفسر التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على أنهم ما جمعوا في واحد كما قال الزين بن المنير واختلف في حكمة التحويل فحزم المهلب أنه للتفاضل والتحويل إلى أمارته بينه وبين ربه قيل له تحول رداءه لكحول حالك قال البه قال وإنما التحويل أمارته بينه وبين ربه قيل له تحول رداءه لكحول حالك قال الحافظ وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجح الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقال بعضهم إنما تحول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سببه في كل حال وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العاتق فالجمل على المعنى الأول أولى فإن الاتباع أولى من تركه لجراد احتمال الخصوص انتهى وقد اختلف في صفة

الاستسقاء على ثم قال رب اغفر لي غفرله أو قال فدعا استجيب له شك الواجب واقتصر النسائي على الشق الأول (فإن توجأ وصلى قبلت) صلواته وترك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف كما في قوله تعالى تجافي جنوبهم عن المضاجع إلى قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وهذا إنما يتفق لمن تعود ذلك كرواستناس به وغلب عليه حتى صار الذكركه حديث نفسه في نومه ويقظته فأكرم من انصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلواته وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كلمة التي أوتيهما حيث قال من تعادى بالليل إلى آخره قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر رائد على الحصة ومن ثم قال الداودي ما حصده من قبل الله له حسنة لم يعذبه لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئا ثم يحبطه وإذا أمن الاحتياط أمن التعذيب ولهذا قال الحسن

وحدث أن الله تعالى قبل لي سجدة واحدة قال القريري أجريت هذا الذكرك على لساني عند انتباهي ثم تمت فاناني أن فقرأ وهذا إلى الطيب من القول الآية وقال ابن بطال وعبد الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من استسقى من نومه لله سائرته وتوحيد ربه والادعاء له بالملك والاعتراف بنعمته بحمده عليه وأبهره عما لا يليق به بتسليمه والخضوع له بالنسك والتسليم له بالعجز عن المقدرة إلا بعونه أنه إذا دعا أحابه وإذا صلى قبل صلواته فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يفتن العمل به ويخلص يتم له به سبحانه وتعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال وهو يقص في قصته)

بفتح القاف أي مواعظه (وهو) أي والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أباكم) هو من قول أبي هريرة أو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الزفت) يعني الباطل من القول والفعل قال ابن بطال فيه أن حسن الشعر يجرد عن الكلام انتهى قال في الفتح وليس في سياق الحديث ما يفسح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ظاهر أنه من كلام أبي هريرة (يعني بذلك عبد الله بن رواحة) الأنصاري الخزرجي حيث قال يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفينا رسول الله يتلو كتابه) أي القرآن العزيز ٢٣٩ (إذا انشق معروف من الفجر ساطع) أي أنه

يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من القمر (أرانا الهادي بعد العمى فقلوبنا به منقذات أن ما قال واقع) * بينت بجاني جنبه عن فراشه * كناية عن صلته باليهل (إذا استنقلت بالمشركين المضاجع) وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو السهر والتقلب على الفراش وكان ذلك أمال الصلاة أولاً وكراً والقراءة وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين: ين تعجاف جنوهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعا الآية وهذه

التحويل فقال الشافعي ومالك هو جعل الأسفل أعلى مع التحويل وروى القرطبي عن الشافعي أنه اختار في الحديث تنكيس الرداء لتحويله والذي في الأم هو الأول وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعي ومالك به صلى الله عليه وآله وسلم بقوله النخيص لانه لم يدع ذلك إلا ثقلها كما في الرواية المذكورة في الباب قال في الفتح ولا ريب أن الذي استحببه الشافعي أحوط انتهى وذلك لانه اختار الجمع بين التحويل والتنكيس كما تقدم وإذا كان مذهبه ما رواه عنه القرطبي فليس بأحوط واستدل الجمهور بقوله في رواية حديث الباب فجعل عطفه اليمين الخ وبقوله فقلها اليمين على اليسار الخ قال الغزالي في صفة التحويل أو يجعل الباطن ظاهراً وهو ظاهر قوله فقلها ظهر البطن أي جعل ظاهراً باطناً وباطناً ظاهراً وقال أبو حنيفة وبعض المالكية أنه لا يستحب شيء من ذلك وخالفهم الجمهور قوله وتحول الناس معه هكذا رواه المصنف رحمه الله تعالى ورواه غيره بإلفظ وحول وفيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من استحباب تحويل الناس بتحويل الإمام وقال الليث وأبو يوسف يحول الإمام وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجشون لا يستحب في حقهن قوله وعليه نجاسة قال في القاموس النخيص كساء أسود مريح له علمان انتهى

* (باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثر جدًا) *

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيبا

نافعا رواه أحمد والبخاري والنسائي * وعن أنس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم مطر قال ففسر ثوبه حتى أصابه من المطر فقلنا لم صنعت هذا قال لأنه

حديث عهد به رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله صيبا بالنصب بفعل مقدر أي اجعله

صيبا ونافعاً صفة للصيب يخرج الضار منه والصيب المطر قاله ابن عباس واليه ذهب

الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازاً وهو من صاب المطر

يصوب إذا نزل فاضاب الأرض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد

أخرج مسلم من حديث عائشة قالت كان إذا كان يوم ربح عرف ذلك في وجهه فيقول

سلة بن وهرام عن عكرمة قال كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته فذكر القصص في رؤيتها أيامه على

الجارية وبجده ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ فقال هذه الآيات فقالت آمنت بالله وكذبت بصري فاعلم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم كأن يمدى قطعة استبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكأن لأوريد مكانا من الجنة الاطراف إليه) في التعبير الاطراف أي إليه (ورأيت كأن اثنين) وفي رواية آمين من الاتيان (أنياني)

أراد أن يذهب إلى النار فقلقه أصحابك فقال لم ترع أي لا يكون بك خوف خليا عنه فقصصتم على حصة فقط حصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عريصلي من الليل (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة) أي صلاتها ودعائها وهو طالب الخير يوزن العنة (في الأمور كلها) جللها وحقرها كثيرا وقليلها يسأل أحدكم حتى شسع نعله (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتماما بشأن ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالامر) ٢٤٠ أي قصد أمر الله لا يعلم وجه الصواب فيه أماما هو معروف خيره

إذا رأى أي المطر رحمة وأخرجه أبو داود والنسائي عنها بلفظ كان إذا رأى ناشئا من أفق السماء ترك العمل فان كشف حمد الله فان مطر قال اللهم صيبنا فافعلوا قوله حسر أي كشف بعض ثوبه قوله لانه حديث عهد بربه قال العلماء أي أنه يكون بربه إياه قال النووي ومعناه ان المطر رحمة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيقبل بها وفي الحديث دليل انه يستحب عند أول المطر أن يكشف يده ليناله المطر لذلك (ومن شريك بن أبي نجر عن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى عليه وآله وسلم قائم يحطاب فاستقبل رسول الله صلى عليه وآله وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قزعة وما يننا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انشرفت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأيت الشمس سبعا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى عليه وآله وسلم قائم يحطاب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يمسكها عنا قال فرفع رسول الله صلى عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فأنزلت وخر جنانا غشي في الشمس قال شريك فسألت أنسا أهو الرجل الأول قال لا أدري متفق عليه) قوله ان رجلا من مسند أحمد ما يدل على ان هذا المبهم كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح وفيه نظر لانه جاء في واقعة أخرى وقال الحافظ لم ألق على تسميته كما تقدم قوله يوم الجمعة فيه دليل على انه اذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد يوجب لذلك البخاري وذكر حديث الباب قوله من باب كان نحو دار القضاء فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الامامة قال في الفتح وليس كذلك وانما هي دار عمر بن الخطاب وسميت دار القضاء لانه يبعث

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قد ينزل ذلك لاجل وقتها المخصوص كالخروج في هذه السنة لاحتمال عدو وقتها ونحوهما (فليركع) فليصل ندبا في غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزاء واردة السبل واحتراز به ما عن الواحدة قائم لا يجزى وهل إذا صلى أربعين بتسليمة يجزى وذلك الحديث أي أيوب الانصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم صلى ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) بالتعريف فلا يحصل سنن أبوقريوع دعائها بعد فرض (ثم ليقول) ندبا بكسر لام الامر المعاني بالشرط وهو إذا هم أحدكم بالامر (اللهم اني أستخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بملك واستقدرك بقدرتك) أي أطلب منك ان تجعل لي قدرة عليه والياء فيم باللتعليل أي بانك أعلم وأقدر وألاستعانة أوالاستعانة عطف على أي بحق عاك

وقدرتك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) اذ كل عطائك فضل ليس لاحد عليك حق في نعمة في (فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به الا يعلم غيرك وفيه اذعان بالافتقار إلى الله في كل الامور والتمار لذلة العبودية (اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر) وهو كذا وكذا ويسميه (خير لي في ديني ومعاشي) حياتي (وعاقبة أمتي أو قال عاجل أمتي وأجله) الشك من الراوي (فاقدر لي) بضم الال وحكى عياض كسرهما قال القرافي في آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئذان المشيئة مكن يقول اقدر لي الخير لان الدعاء بوضعه اللغوي

انما يتناول المستعمل دون الماشي لانه طلب وطلب الماشي حال فيكون مقتضى هذا العلم ان يقع تقدير الله في المستعمل
من الزمان والله تعالى يستعمل عليه استئناف المشي والتقدير بل رفع جمعه في الازل فيكون هذا العلم مقتضى مذهب
من يرى ان لاقضاء وان الامر انما كان مخرجهم من علم عن الخوارج وهو في الاجماع وحيد في يعاب عن قوله فاما قدره
بان يعين ان يعقد ان المراد بالتقدير هنا التبرع على سبيل الجواز والذاعى انما اراد هذا الجواز انما يحرم الاطلاق عند عدم
النية (ويروى في رواية في قوله) آدمه رضاء عنه (وان كنت قد علمت هذا الامر) ٢٤١ وهو كذا في رواية (يروي في ديني
وهو اني) أي حياي (وعاقبة
امري أو قال) شك من الراوي
(في عاجل أمري وأجل فاصرفه
عني واصرفني عنه) فلا يتعلق بالي
بطالبه وفي دعائه بض العارفين
الاهم لانه تعبد بي في طاب عالم
وقد يروى في قوله لا تعبدني
واصرفه عني لانه قد يصرف الله
تعالى عن المستخير ذلك الامر
ولا يصرف قلبه عنه بل يبقى
متملقا متشوقا الى حصوله فلا
يطيب له خاطر فاذا صرفه الله
واصرفه عنه كان ذلك أكمل
ولذا قال (واقدر لي الخير حيث
كان ثم أدعني به) أي اجعلني
راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم
يرض به كانه منكدر العيش أعما
بعدم رضاء بما قد رده الله له مع
كونه خيرا له (قال ويسمى
حاجته) أي في أثناء دعائه عند
ذكره بالكتابة عنه في قوله ان
هذا الامر كما مروى وشيخ البخاري
يلحق وعبد الرحمن ومحمد مدنيان
وتقدم ابن أبي الموالى بروايته
وفيه التحديث والمعنونة والقول
وأخرجه أيضا في التوحيد رأبو

في قضاء دينه فكان يقال له ادار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فتيسل له ادار القضاء ذكره
ابن بدير بن بكار بسنده الى ابن عمر وقد قيل في تفسيره غير ذلك قوله ثم قال يارب رسول الله
هذا يدل على ان السائل كان مسالما وبه يروى على من قال انه أبو سفيان له حين سؤاله
الذات لم يكن قد أسلم قوله جلكت الاموال المراد بالاموال هذا الماشية لا الصامت قوله
وانقطعت السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت لقله الثروت عن السفر لكونه لا يجد
في طريقه من الكلام ما يقيم أو دعا وقيل المراد ندما دعا عند الناس من الطعام أو قلناه
فلا يجب دون ما يجلبونه ويحمله الى الاسواق قوله فادع الله يعني هذا كذا في رواية
للبخاري بالجزم وفي رواية له يعني هذا بالرفع وفي رواية له ان يعني هذا بالجرم ظاهر ورفع على
الاستئناف أي فهو يعني هذا في الفتح وجاز ان يكون من الغوث أو من الغيث
والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثا
وغيا ناسقاهم المطر وأغاثهم أجاب عايمهم ويقال غاث وأغاث يعني قال ابن دريد اصل
غاثه الله يغوثه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله من الغيث ويحتمل أن يكون معني
أعثننا أعظما غوثا وغياثا قوله فرفع يديه فيه استخفاف رفع اليده عند دعا الاستسقاء وقد
تقدم الكلام عليه قوله من يحجب أي مجمع قوله ولا قرعة بفتح القاف والزاي بعدها
مهملة أي يحجب متفرق وقال ابن سيده القرع قطع من السحاب رفاق قال أبو عبيدة
وأكثر ما يجي في الخريف قوله وما ينشأ بين سلع بفتح الهاء وسكون اللام جبل
مروفي بالمدينة وقوله حتى أنه بفتح اللام قوله من بيت ولادار أي يحجبنا من رؤيته
وأشار بذلك الى أن السحاب كان منقودا الى المستتراييت ولا غيره قوله فطاعت أي
ظهرت من وراء سلع قوله مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنها مثل في القدر وفي رواية
فنشأت سحابة مثل رجل الطائر قوله فلما توسطت السماء انشرفت هذا يشعربانها
استقرت مستديرة حتى انتهت الى الافق وانبطت حينئذ وكان فائدة تعميم الارض
بالمطر قوله ما رأينا الشمس سبعة ايام هذا كناية عن استقرار الغيم الماطر وهو كذلك في الغالب
والافتد يستمر الماطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك
ما روى في رواية أخرى للبخاري بلفظ غمارنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي
يليه حتى الجمعة الاخرى والمراد بقوله سبعا أي من السبت الى السبت قاله ابن المنير

٣١ نيل ت داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه فيهما والنسائي في النكاح والبعوث واليوم والليل
وعنه عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا) أي تشددا
وتحفظا (على ركعتي الفجر) وعنه (أي عن عائشة) رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يختلف
الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح) قراءة وافعالا (حتى اني لا قول) بلام التاني كيد (هل قرأنا من الكتاب) أم لا وفي رواية بام
القرآن وحتى لا يتدأ وليس انتهى انها شكت في قراءة بالغا فحقة بل المراد انه كان في غيرهما من النوافل يطل وفي هذه يختلف

أفعلها أو قرأتها حتى إذا نسبت إلى قرأتها في غيرها كانت كأنها المبررة أقرأها أو أتته ما بين بصري وواسطي ومدني وكوفي وفيه
 الحديث والمعنى والمقول وفي رواية فمنها ما كان يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين
 خلفه فحين رآه البخاري في هذا الباب أيضا زاد مسلم بقرأها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وياي داود قل آمنا بالله
 وما أنزل علينا في الركعة الأولى وفي الثانية ربنا آمنا بما أنزلنا وتابعنا الرسول (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني
 خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الذي تخللت ٢٤٢ محبة قلبي فصار في خلاه أي باطنه وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله

عليه وآله وسلم لو كنت متخذًا
 خلقًا لأعبد ربِّي لاتخذت آبائكم
 خليلا لأن المنع أن يتخذوه
 صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى
 عليه إلا أن غيره يقتضيه هو
 (بمثال لأدعهن) يضم العين
 أي لا أنزكهن (حتى) أي إلى أن
 (أموت) يحتمل أن يكون قوله
 لأدعهن الخ من جملة الوصية
 أو يكون من أخبار الصحابي
 بذلك عن نفسه (صوم ثلاثة
 أيام) البيض (من كل شهر)
 لقرب النفس على جنس الصيام
 ليدخل في واجبه بالنسبة
 ويثاب ثواب الصوم الدهر بانضمام
 ذلك الصوم رمضان إذا حسنة
 بعشر أمثالها قال في الفقه الذي
 يظهر أن المراد بها أبيض
 (وصلاة الفصحى) في كل يوم
 كما زاده أحمد بلفظ ركعتين وهما
 إنهما أو يجزئان عن الصدقة التي
 تصبغ على مفصل الإنسان في كل
 يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلا
 كما في حديث مسلم عن أبي ذر
 وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتا
 الضحى قال ابن دقيق العيد لعله

والطبري قال وفيه تجوز لأن السبت لم يكن مبتدأ ولا الثاني منتهى وانما عبر أنس بذلك
 لأنه كان من الأنصار وقد كانوا جاوروا إليه وذاخذوا بكثير من اصطلاحهم وانما سموا
 الأسبوع سبتما لأنه أعظم الأيام عند الله ودكايا الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تعبيره
 عن الأسبوع بالسبت مجاز مرسل والعلاقة الجزئية والكمية وقال صاحب النهاية
 أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي ووقع في رواية ستمة أيام ووقع في رواية
 فطرنا من جمعة إلى جمعة قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب ظاهره أنه غير الأول لأن
 النكرة إذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا
 أهو الرجل الأول فقال لا أدري وهذا يقتضي أنه لم يحزم بالتعابير وفي رواية للبخاري
 عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وفي رواية له عنه قال الرجل فقال يا رسول الله ومثلهما
 لابي عوانة وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدا قبل أنساند كره بعد أن نفسه ويؤيد ذلك
 ما أخرجه البيهقي عنه بلفظ فقال الرجل يعني الذي سأله يستقي قوله هل كنت الاموال
 وانقطعت المبل أي بسبب غير السبب الأول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرى بسببها
 فهل كنت المواشي من عدم المرى أو لعدم ما يكتن من الماء ويبدل على ذلك ما عند
 الناس بلفظ من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء
 وفي رواية عنده ابن خزيمة واحتبس الركب في رواية للبخاري ثم دعت البيوت وفي
 رواية له هدم البناء وغرق المال قوله عسكه أي يجوز ضم الكاف وسكونه والضمير يعود
 إلى الأمطار وإلى السحاب وإلى السماء قوله اللهم حوالينا ولا علينا نقسم الكلام
 عليه قوله على الأكام بكسر الهمزة وفتح جيم أكمة مفتوحة الحروف جميعا قيل
 هي التراب المجتمعة وقيل هي الحجر الواحد به قال الخليل وقال الخطابي هي الهضبة
 الضخمة وقيل الجبل الصغير قيل ما ارتفع من الأرض قوله والطراب نقسم تعبيره
 وضبطه قوله وبطون الأودية المراد به ما يتحصل فيه الماء لينتفع به قوله فانهلعت أي
 السماء أو السحابة المسطرة والمعنى انها امتلكت عن المطر على المدينة وفي الحديث
 فوائدهم أجواز المكالمة من الخطيب حال الخطيبة وتكرار الدعاء وإدخال الاستسقاء
 في خطبة الجمعة والدعاء على المنبر وترك تحويل الرداء والاستسقاء والاحتذاء بصلاة
 الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعاء

ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد لله وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وإن أقام ركعتيه وعدم وطئته
 صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها إلا شافى استحبابه بالانه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تنطافر عليه أدلة
 القول والفعل لكن ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجع على ما لم يواظب عليه (ونوم على وتر) ليغفرن لي
 جنب الصلاة في الضحى كالتورقيل النوم في المواظبة إذ الليل وقت القلة والكسل فمطلب النفس فيه الراحة وقد روي
 أن أباهريرة كان يجتهد في درس الحديث بالليل على التهجد فأمره بالضحى بدلا عن قيام الليل ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم

أنه لا ينال الأعلی وتر ولم يأمر بذلك أبابكر ولا عمر ولا غيره مما من الصحابة لكن قد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم
بالثلاث أيضا إلى الدرداء كما عند مسلم ولا يذركا عند النسائي فقبل خصم بهذا السكونهم فقرأ له مال لهم فوصاهم بما يليق
بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أشهر العبادات البدنية ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يقرأ أول حالتي الحضر
والسفر كما يدل عليه قوله لا أدعهن حتى أموت فحصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحضر وذلك كاف في المطابقة
وفي الحديث استحباب تقديم التور على النوم لكنه في حق من لم يبق بالاعتناء بما ٢٤٣ أمان وثيق به فالنسخة أفضل الحديث

مسلم من خاف أن لا يقوم من
آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع
أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل
فإن أوتر ثم تعبد لم يعبده حديث
أبي داود وقال الترمذي حسن
لا وزن في إله ورواه حديث
الباب بصريون الأشعرية فإنه
واسطي وفيه الحديث والمعنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الصوم ومسلم والنسائي في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان لا يدع أربعا قبل
الظهر وركعتين قبل الغداة)
ولا تعارض بينه وبين حديث
ابن عمر لأنه يتحمل أنه كان إذا صلى
في بيته صلى أربعا وإذا صلى في
المسجد فركعتين أو أنه كان يفعل
هذا وهذا في كل من ابن عمر
وعائشة ما رأى أو كان الأربع
وردت مستقلة بعد الزوال لحديث
ثوبان عند البخاري أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستحب أن
يصل بعد نصف النهار وقال فيه
إنه أساءة تفتح فيها أبواب السماء
وينظر الله إلى خلقه بالرحمة

نبه وامتنال السحاب أمره كما وقع في كثير من الروايات وغير ذلك من الفوائد

(* كتاب الجنائز *)

هي جمع جنازة بكسر الجيم رفعتها قال ابن قتيبة وجماعة والكسر أقصحه وحكى صاحب
المطالع أنه يقال بالفتح للميت وبالكسر للعيش عليه الميت ويقال عكس ذلك انتهى
والجنائز مشتقة من جنز إذ استقر له ابن فارس وغيره والمضارع يجنزه بكسر الهمزة قاله
النور والجنائز بفتح الجيم لا غير قاله النور والحافظ وغيرهما

(* باب عيادة المريض *)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رذ
السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس متفق عليه
* وعن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل
في محرفة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي) قوله خمس في رواية مسلم حق
المسلم على المسلم ست وزاد إذا استنجح فأنصح له وفي رواية للبخاري من حديث البراء
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع رذ كرائس المذكورة في حديث
الباب وزاد نصرا المظالم وبراء القسم والمراد بقوله حق المسلم أنه لا ينبغي تركه ويكون
فعله واجبا أو مندوبا بامتنان أو كدائمه بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استماعه
في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فان الحق يستعمل في معنى الواجب كذا
ذكره ابن الأعرابي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك
وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمة والصحة وقال الحافظ الظاهر أن المراد بهما
وجوب الكفاية قوله رذ السلام فيه دليل على مشروعية رذ السلام ونقل ابن عبد البر
الاجماع على أن ابتداء السلام سنة وإن رذ فرض وصلة الرذان يقول وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته وهذه الصفة أكمل وأفضل فلو حذف الواو جاز وكذا نأركا لأفضل
وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو وبدونها أجزأه فلو قصر على عليكم لم يجز
بالإخلاف ولو قال وعليكم بالواو في إجزائه وجهان لأصحاب الشافعي وظاهر قوله حق
المسلم أنه لا يرد على المكثروا أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله

وأما سنة الظهر فالركعتان التي قال ابن عمر ثم قيل في وجهه عند الشافعي أن الأربع بابا رامية عملا بحد يمينه قال في الفتح
والأولى أن يحمل على حالين فكان نافلة يصلي ثنتين ونافلة يصلي أربعا وقال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله
والركعتان في قيامها (عن عبد الله المزني) ابن الغنقل (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال صلو أقبل صلاة
المغرب أي ركعتين عند أبي داود قال ذلك ثلاثا كما يدل عليه قوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في المرة الثالثة لمن شاء)
صلاتهما (كرامية أن يتخذها الناس سنة) لازمة بواظنون عليها ولم يردني استحبابهما لأنه لا يأمر بالاستحباب وكان المراد

المخطوط رتبهم عن رواتب القرائن ومن ثم لم يذكرها كثيراً لأفعية في الروائب ويندل له أيضاً حديث ابن عمر عن أبي ذر
بن جندب عن قال لما رأيت أحدا يصلي ركعة من قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معه عارض بحديث
عقبه بن قاسم ما راى هذا الحديث في البخاري أنهم كانوا يملكون في العهد النبوي قال أنس وكان يراهم انصليهم فلم ينمنا
وقد عده بعضهم من الروائب وقد عقب إن لم يثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم وأظن عليه ما والذي معناه النووي أنهم أسنة
لأمرهم في حديث الباب وقال مالك ٢٤٤ بعدم السنية وعن أحمد الجواز قال في المجموع واستحبهم اقبل الشروع

في الإقامة فان شرع فيه ما كره
الشروع في غير المكتوبة لحديث
مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
إلا المكتوبة اه وقال النخعي
أنهم يبدعون لأنه يؤدي إلى تأخير
المغرب عن أول وقتها وأجيب
بأنه منابذة للسنة وبأنهم ما يسير
لأن تأخير الصلاة عن أول وقتها
وحكمة استحبهم ما رجاها جابة
الدعاء لأنه بين الأذانين لا يرد
وكلا كان الوقت أكثر ف كان
قواب العبادات فيه أكثر ومجموع
الاحاديث يدل على استحباب
بخطه ههما كركعتي الفجر قال
في الفتح لم يذكر المصنف يعني
البخاري الصلاة قبل العصر
وقد ورد فيه حديث لابي هريرة
صرفوع انظر رحم الله امرأ
صلى قبل العصر أربعاً أخرجه
أحمد وأبو داود وانترمسي
وصححه وابن حبان وورد من
فعله صلى الله عليه وآله وسلم
أيضاً حديث علي بن أبي طالب
أخرجه الترمذي والنسائي وفيه
انه كان يصلي قبل العصر أربعاً
وليس على شرط البخاري اه

صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي الصحيحين عن
أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم
وأخرج البخاري نحوه من حديث ابن عمر وقد قطع الأثر بانه لا يجوز ابتهادهم
بالسلام وفي الصحيحين عن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على مجلس
فيه اخلاط من المسلمين والمشركين فسلم عليهم وفي الصحيحين أيضاً أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كتب إلى هرقل عظيم الروم سلام على من أتبع الهدى قوله وعبادة
المريض فيه دلالة على شرعية عبادة المريض وهي مشروعة بالاجماع وجرم البخاري
بوجوبهم اذ قال باب وجوب عبادة المريض قال ابن بطال يحتمل أن يكون الوجوب
للكفاية كاطعام الجائع وفك الاسير ويحتمل أن يكون الوارد فيه المحمول على الندب
وجزم الداودي بالاقول وقال الجوهري بالندب وقد اتصل إلى الوجوب في حق بعض دون
بعض وعن الطبري ثمة كدفي حق من ترجى بركنه وتسق فيمن يراعى حاله وتباح فيما عدا
ذلك وفي الكافر خلاف ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب قال الحافظ يعني
على الاعيان وعامة في كل مرض قوله واتباع الجنائز فيه ان اتباعها مشروعة وهو سنة
بالاجماع واختلف في وجوبه وسماي الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله واجابة الدعوة
فيه مشروعية واجابة الدعوة وهي أعم من الولية وسماي الكلام على ذلك في كتاب الولية
ان شاء الله تعالى قوله وتسميت العاطس بالسين الممهلة والمججمة لغتان
مشهورتان قال الازهرى قال الليث التسميت ذكر الله تعالى على كل شيء ومنه قولك
للعاطس يرحمك الله وقال ثعلب الاصل فيه الممهلة لا فقالت مججمة وقال صاحب
الحكم تسميت العاطس معناه الدعاء له بالهداية إلى السبب الحسن وفيه دليل على
مشروعية تسميت العاطس وهو ان يقول له يرحمك الله وأخرج أبو داود بإسناد
صحیح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا عطس أحدكم فليقل
الحمد لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح
بالكم وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال يرحمك الله
فليقل له يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر قال إذا عطس

ورواة حديث الباب بصريون إلا ابن بريده فانه مروى وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنة والقول أحدكم
وأخرجه البخاري أيضاً في الاعتصام وأبو داود في الصلاة (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسمة في نسخة المصنف في
قبل الباب وهي لابي ذر ما صحح عليه (باب فضل الصلاة) مطلقاً أو المكتوبة فقط (في مسجد مكة أو مسجد المدينة) *
قال ابن رشد لم يقل في الترجمة بيت المقدس وان كان مجموعاً إليه ما في الحديث لكونه أفرد به بعد ذلك بترجمة قال وترجم
بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد

مشعر بالصلاة اه وظاهر ايراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بان المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة
ويحتمل أن يريد بها ما هو أعم من ذلك فتدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب وذهب الطحاوي الى
أن التفضل يختص بصلاة الفريضة كذا في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تشد الرحال) بضم الفوقية وفتح المجهمة والرحال جمع رحل للبعير كك السرج للفرس وهو أصغر من القتب وشده كناية عن
السفر لانه لازم له والتعبير بشده خارج فخرج الغالب في ركوبه للمسافر ٢٤٥ فالأفريق بين ركوب الرحال وغيرها

من الخيل والبغال والحمير
والمشي في هذا المعنى ويدل
لذلك قوله في بعض طرقه انما
يسافر أخرجه مسلم والنفي هنا
بمعنى النهي عن السفر الى غيرها
أى لا تشد الرحال الى مسجد
لصلاة فيه قال الطبري هو أبلغ
من صريح النهي كأنه
قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة
الاهذه البقاع لاختصاصها بما
استصتبه اه (الاى الثلاثة
مساجد) الاستثناء مفرغ
والنفي لا تشد الرحال الى
موضع ولازمة منع السفر الى
كل موضع غيرها لان المستثنى
منه في المفرغ بقدر باعم العام
لكن يمكن أن يكون المراد
بالعموم هذا الموضع الخصوص
وهو المسجد كإساقى (المسجد
الحرام) أى الحرم بمكة وهو
كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب
والمسجد بالخفض على البدلية
وبالرفع على الاستئناف والمراد
به جميع الحرم ولفظ القسطلاني
والمراد بالمسجد الحرام أرض
الحرم كلها اه وقيل يختص

أحدكم فمصل له يرجك الله يقول يرجنا الله وياكم ويغفر لنا وياكم والتسميت سنة على
الكفاية ولو قال بعض الحاضرين أجزأ عن الباقي ولكن الأفضل أن يقول كل واحد
لما في البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا عطس أحدكم
وسمى الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول يرجك الله تعالى وقال أهل الظاهر انه يلزم
كل واحد وبه قال ابن أبي حريم واختاره ابن العربي والتسميت انما يكون مشروعا
للعاطس اذا سمى الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال عطس
رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسميت أحدهما ولم يسمت الآخر فقال الذي
لم يسمه فلان عطس فسمته وعطيت فلم يسمتني فقال هذا جد الله وأنت لم تحمد الله
وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اذا عطس أحدكم فسميتم فسميتموه فان لم تحمد الله فلا تسميتموه واذا
تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسميت أو لافيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد
فيه من لم يحقق حاله عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اذا عطس أحدكم فليسمه جليسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسمت بعد ثلاث
وفي مسلم عن سبل بن لاكوع أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثانية أنك
من كرم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلمة أنه قال له في الثالثة يرجك الله هذا
رجل من كرم وأخرج أبو داود والترمذي أيضا عن عبيد بن رفاع قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سميت العطاس ثلاثا فان زاد فان شئت سمته وان شئت فلا
ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي اسماه مجهول قال ابن العربي ومعنى قوله أنك
من كرم أى أنك استغنيت عن اسم الله بعد هذا لأن هذا الذي يذكركم ومرض لاخفة
العطاس ولكنه يدعى لبدعاء المسلم بالمسلم بالعافية والسلامة ولا يكون من باب التسميت
والنسبة للعاطس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي
عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا عطس وضع ثوبه أو يده
على فيه وخفض أو غصصه أصوته وحسنه الترمذي ويكره رنح الصوت بالعطاس
لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس وأخرج أيضا عن أم سلمة قالت

بالوضع الذي يصلي فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتأيد بقوله مسجدى هذا لان الإشارة فيه الى
مسجد الجماعة فينبغي ان يكون المستثنى كذلك وقيل المراد به الكعبة حكاية المحب الطبري وذكر انه يتأيد بما رواه النسائي
بلفظ الا الكعبة وفيه نظر لان الذي عند النسائي المسجد الكعبة حتى ولو كانت لفظة مسجد كانت مرادة ويؤيد
الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء بن رباح قيل له هذا الفضل في المسجد وحده أوفى الحرم قال بل في الحرم لانه كله مسجد
(ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطبيعة غيره دون مسجدى للمعظم أو هو من نصير الرواة وروى أحمد

بمسند رواه واما الصحيح من حديث أنس رفته من صلى في مسجد أبي ربيعة صلاة لا تقوته صلاة كتبت له براءة من النار
وبرائه من العذاب وبرائه من النفاق ويؤيده أيضا قوله في حديث أبي سعيد ومسجد أبي (ومسجد الأقصى) بيت المقدس
وهو من إضافة الموصوف الى الصفة عند الكوفيين واستشهدوا به بقوله تعالى وما كنت بجانب الغربي والبصريون
يؤيدونه بانهم المكان أي مسجد المكان الأقصى وبجانب المكان الغربي ونحو ذلك وهي الأقصى لبعده عن المسجد
الحرام في المسافة وقيل في الزمان ٢٤٦ وفيه نظر لانه ثبت في الصحيح ان بينهم ما أربعين سنة وقال الزمخشري معنى

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التائب الرقيق والعطسة الشديدة من
الشيطان قول لم يرزل في خرفة الجنة بالخاء المعجمة على رنة مرحلة وهي البستان ويطاق
على الطريق اللاحب أي الواضح ولفظ الترمذي لم يرزل في خرفة الجنة والخرف بالضم
الخرف والمجتبى أفاده صاحب القاموس (وعن علي رضي عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عاد المسلم أخاه مشى في خرفة الجنة حتى يجاس فاذا
جلس غمرته الرحمة فان كان غدا وصلى عليه سبعون ألف ملك حتى يمسي وان كان مساء
صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وأبي داود ونحوه
وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود مريضا الا بعد ثلاث رواه ابن
ماجه وعن زيد بن أرقم قال عا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان يعين
رواه أحمد وأبو داود) حديث علي قال أبو داود انه استند عن علي من غير وجه صحيح
وقال الترمذي انه حسن غريب وقال أبو بكر البرزخي الحديث رواه أبو معاوية عن
الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي لبدي ورواه شعبه عن الحكم عن عبد الله عن
نافع وهذا اللفظ لا يعلم رواه الا على وقد روى عن علي من غير وجه وحديث أنس في استناده
مسلم بن علي وهو مترول وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمثوري وأخرجه
أيضا البخاري في الادب المفرد وصححه الحاكم وفي الباب عن أبي موسى عند البخاري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عود والمريض وأطعموه الخائض وقمكوا
العاني وعن جابر عند البخاري وأبي داود قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني
ليس براكب بغل ولا برذون وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ فاحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم محسبا بوعده
من جهنم مسير سبعين خريفا وفي استناده الفضل بن دهم قال يحيى بن معين ضعيف
الحديث وقال أحمد لا يحتفظ وقال مرة ليس به بأس وقال ابن حبان كان ممن يخطئ فلا
يفحص خطؤه حتى يسطر الاحتجاج به ولا اقتنى أثر العبدول فيسلك به سنتهم فهو غير محتج
به اذا انفرد وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال لما أصيب سعد بن
معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيعة في المسجد ليعوده

الأقصى لانه لم يكن وراءه مسجد
لخيمه ثم وقيل لبعده عن الاقدار
وانتخب وقيل هو أقصى بالنسبة
الى مسجد المدينة لانه لبعده من
مكة وبيت المقدس ابعده منه
ولبيت المقدس عدة ايام اقرب
من العشر من منها ايلياء
والمقدس بسكون الناف
وبقعه هانح التشديد والقدس
وشلم بالمعجمة وتشديد اللام
وبالهمزة وسلام عجمة وسلم بفتح
المهملة وكسر اللام الخفيفة
وأورى سلم بسكون الواو بكسر
الراء بعدها ثمانية ساكنة
وكورة وبيت آيل وصبيون
ومصروث وكورشلا وبابوش
قال في الفتح وقد تتبع أكثر
هذه الاسماء الحسين بن خالويه
الغوى في كتاب ليس وفي هذا
الحديث فضيلة هذه المساجد
ومزيتها على غيرها الكونها
مساجد الانبياء ولان الاول
قبله الناس واليه حجهم والثاني
كان قبله الامم السالفة والثالث
أسس على التقوى واختلف في
شد الرجال الى غيرها كانه هاب

الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا والى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد من
الجويني يحرم شد الرجال الى غير ما علمنا بظاهر هذا الحديث وأشار القاضي حنين الى اختياره وبه قال عياض وطائفة
ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من انكار بصيرة الغفاري على أبي هريرة فخر وجهه الى الطور وقال لو أدرى مكانه قبل
أن يخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه وواقعه أبو هريرة والصحيح عند امام
الطرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم واجابوا عن الحديث باجوبة منهم ان المراد أن الفضيلة التامة انما هي في شد الرجال

الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية لا يحل له ان يفتي للمطى ان تعمل وهو لفظ ظاهر في غير
التحريم ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاة به فانه
لو ان بطال وقال انما يطى الانظ لفظ الخبر ومعناه لا يجب فيما يذره الانسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أى
لا يلزم الوفاة بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها ان المراد بكم المساجد فقط وانه لا تشدد الرجال الى مسجد من
المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح ٢٤٧ أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة

أو نزهة فلا يدخل في النهي
ويؤيده ما روى أحمد عن شهر
ابن حوشب قال سمعت أبا سعيد
وذكرت عنده الصلاة في الطون
فقال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينبغي للمطى
ان تشدد حاله الى مسجد يفتي
فيه الصلاة غير المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ومسجدي
وشهر حسن الحديث وان كان
فيه بعض الضعف ومنها ان
المراد قصدها بالاعتكاف فيها
حكاه الخطابي عن بعض السلف
أنه قال لا يعتكف في غيرها وهو
أخص من الذي قبله ولم أر عليه
دليلا واستدل به على أن من
نذر ان يمان أحده هذه المساجد
لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد
والشافعي في البونطي واختاره
أبو بصير المروزي وقال أبو
حنيفة لا يجب مطلقا وقال
الشافعي في الام يجب في المسجد
الحرام لتعلق النكاح به بخلاف
المسجدين الآخرين وهذا هو
المصنوع ولا صاحب الشافعي وقال
ابن المنذر يجب الى الحرمين

من قريب وعن عائشة بنت سعد عن أبيها قال اشكتك فجاءني رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعودي ووضع يده على جبهتي ثم مسح صدري وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا
وأتم له هجرته أخرجه البخاري وأبو داود وعن البراء أشار اليه الترمذي وعن أبي هريرة
عند الترمذي وابن ماجه بالفظ من عادمه ينادي مناد من السماء طبت وطاب عملك
وسموات من الجنة منزلا لقول في خرافة برنة كرامة المحترف والمجتهد كذا قال في القاموس
قال في الفتح خرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء هي الفرة وقيل المراد بها هنا
الطريق والمعنى أن العابد يمشي في طريق يؤديه الى الجنة والتمسك بالاولى فقط
أخرجه البخاري في الادب من هذا الوجه وفيه قلت لا في قلابه ما خرفة الجنة قال جماعة
وهو عند مسلم من جهة الفروع قوله الا بعد ثلاث يدل على أن زيارة المربض انما تشرع
بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتقدمه مطلقا في الاحاديث الواردة في الزيارة
ولكنه غير صحيح ولا حسن كما عرفت فلا يصلح لذلك قوله من وجع كان بعيني فيه أن وجع
العين من الامراض التي تشرع لها الزيارة فغير ما حديث علي بن ابي طالب باستحباب زيارة
من كان مرضه الرمد ونحوه من الامراض الخفيفة واحاديث الباب تدل على تأكد
مشرعية زيارة المربض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد
ورد في صحفه احاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم ومنها حديث ابن عباس
عند أبي داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
من عادمه يرضاه لم يحضره أجله فقال عنه سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف
بالدالي وقد وثقه أبو حاتم وتكلم فيه غير واحد ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن
لعاص عن أبي داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء الرجل يعود مريضا
فليقل اللهم اشف عبدك ينيك كالتأديا ويشفى لك الى جنازة

• (باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وتلقين المحتضر وتوجيه

وتغميض الميت والقراءة عنده) •

(عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا اله الا الله
دخل الجنة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه ايضا الحافظ في اسناده صالح

وأما الاقصى فلا واستثناس بحديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نذرت ان تقع الله عليك مكة
أن أضرب في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الجنة على الشافعي ان اعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
الأقصى والصلاة فيها فريضة فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذر ان يمان مسجد من هذه المساجد
تفصيل وخلاف يطول ذكر محله كتب الفروع واستدل به على أن من نذر ان يمان غير هذه المساجد الثلاثة الصلاة
أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها افضل لبعدها على بعض فيمكن صلاته في أي مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

عن الثبثة قال لا يجب الزفامه وعن الحسن بن روايه يلزمه كفارة يمين ولا ينقضه بذره وعن المالكية رواية ان تعلقت به
عبادة تختص به كباطل الزم والافلاوذ كرم محمد بن مسامة المالكي انه يلزم في مسجد قبلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان ياتيه كل بيت قال الكرمانى وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل
من الطريقين قلت بشير الى ماردية الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر له الحافظ شمس
الدين بن عبد الهادى وغيره لابن تيمية ٢٤٨ رحمه الله وهى منهورة في بلاد فارس والحاصل انهم ائتمروا ابن تيمية بتحرير

شدد الرجل الى زيارة قبر سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وانه كرهنا دبره ذلك
وفي شرح ذلك من الطرفين طول
وهى من اشنع المسائل المنقولة
عن ابن تيمية ومن جملة ما استدلل
به على دفع ما ادعاه غيره من
الاجماع على مشروعية زيارة
قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ما نقل عن مالك انه كره ان
يقول زرت قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد اجاب
عنه المحققون من اصحابه بانه
كره الاقظ أدبا لأصل الزيارة
فانهم من أفضل الاعمال وأجل
القرب الموصلة الى ذى الجلال
وان مشروعية تحمل اجماع بلا
نزاع والله الهادى الى السوابق
اه ما فى القبح وقال القسطلانى
وقد بطل بحاصر من التقدير بلا
تشدد الرجال الى مسجد الصلاة
فيه المعتضد بحديث أبي سعيد
المروى في مسنده أجد بأسناد
حسن هر فوعا لا ينبغي للمطى
أن تشدد رحاله الى مسجد تيمية
فيه الصلاة غير المسجد الحرام

ابن أبي غريب قال ابن القطان لا يعرف وأعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة
وذكره ابن حبان في اشعاعات وقد عزاه اخذ الحديث ابن معين الى الصحيحين فغطا فانه ليس
فيه ما والذى فيه المية يقيدها موت وليكم روى مسلم من حديث عثمان من مات وهو يعلم
أن لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عن عبد الطبراني بلقظ من
قال عند موته لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله لا قطعها النار أبداً في اسناده
جابر بن يحيى الحضرمي وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من
حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات
على ذلك الا دخل الجنة وأخرج الحاكم عن عمر هر فوعا لا أعلم كلمة لا يقوله اعبدا حقا
من قابه فيموت على ذلك الا حرم على النار الا الله وفي الباب أيضا عن طلحة وعبد
وعمر عن أبي نعيم في الخلية وعن ابن مسعود عند الخطيب مثل حديث الباب وعن
حديثه عنده أيضا نحوه وعن جابر وابن عمر عند الدارقطني في العمل بنحوه أيضا
والحديث فيه دليل على نجا من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه لدخول
الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد
قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت قبل أو لا
ذلك اذا قالها في وقت لا تعقبه معصية (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه الجماعة الا البخاري) وفي الباب عن أبي هريرة
عنده مسلم مثل حديث أبي سعيد ورواه ابن حبان عنه وزاد فانه من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة يوم امن الدهر وان أصابه ما أصابه قل ذلك وعنه أيضا حديث
آخر بلقظ اذا نقلت مرضاكم فلا تلوهم قول لا اله الا الله ولكن لقنواهم فانه لم يحتم به
لما في قطوف اسناد محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عند النسائي
بنحو حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عن ابن ماجه وزاد الحديث الكريم سبحانه الله
رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين وعن جابر عند الطبراني في الدعاء والعقيلي في
الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود الثقفي عند العقيلي
باسناد ضعيف وعن حديثه عند ابن أبي الدنيا وزاد فانه لم يحتم ما قبلها من الخطايا وعن
ابن عباس عند الطبراني وعن ابن مسعود عنه أيضا عن نظام بن السائب عن أبيه عن

والأقصى وصحدي هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهى
من اشنع المسائل المنقولة عنه وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه انه كره الاقظ أدبالأصل الزيارة فانه من أفضل الاعمال
وأجل القرب الموصلة الى ذى الجلال وان مشروعية تحمل اجماع بلا نزاع اه فشدد الرجال الزيارة وأنحوها كطلب علم
ليس الى المكان بل الى فيه الخ وكذلك عن الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الاسلام ابن تيمية في
هذه المسئلة وطائفة من المتأخرين المقادة لا تراهم نظري في كلام ابن تيمية وما استدلل به على منع السفر لزيارة القبر ونظر

انصاب وفهم كلام ابن الهادي الناصر لرحمة الله علم أن الحق في هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه لا مع من رد، وخذله تعصبا لا عدلا والشيوخ ابن تيمية رحمه الله لا يشكروا أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي عنده تشهير وتستهيب ابن عمر على المدينة المكرمة وانما يمنع عن شد الرحل اليها لذلك الغرض بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابي ولا تابعي ولهذا تراهم قد ذكروا في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل في شيء من فتاواه ومؤلفاته ان زيارته صلى الله عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مناسدا للتعصب كثيرة لا تحصى ٢٤٩ وله رحمه الله في هذه المسئلة سائر رسائل كالكلام

والجواب في وعياض والقاضي حسين وطائفة كما أشار اليه في الفتح بل هو في ذلك تابع لبصرة الغفاري وأبي هريرة الصحابي فكيف يجوز التعامل عليه دون هؤلاء مع انه وانهم سوا في ذلك ولا ريب ان الذين طعنوا فيه ونالوا منه وردوا عليه لم يبلغوا معشار ما آتاه الله من العلم والعمل والفضل والتقوى ولم تؤثر

جده عنده أيضا قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غيره واحمد بن الحباب وروى فيه أيضا عن عمر وعثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص قوله لقتلوا موتانا كم قال النووي أن من حضره الموت والمراد ذكره لا اله الا الله لتكوين آخر كلامه كما في الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والامر بهذا التلقين أمر نذوب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الاكثر عليه والمواصلة ثلاثا بضره واضيق حاله وشدة كربته فيكون ذلك بقائه أو يتكلم بكلام لا يابق قالوا واذا قاله مرة لا يكره عليه الا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعيد التبريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأييده وانما ضاع عنه والقيام بحقوقه وهذا يجمع عليه كلام النووي واسكنه يفتي أن ينظر ما القرينة الدارفة للامر عن الوجوب (وعن عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له حصة أن رجلا قال يا رسول الله البكاء قال هي سبع قد كر

منها واستحل الميت الحرام قبلتكم أحياء ومواتا رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا النسائي والحاكم ووافظه عند أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وقد سأله رجل عن البكاء فقال هل تنسح الثوب والسكر وتقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال الميت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند البغوي في الجهاديات بخبر حديث الباب ومداراه على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم السين هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء الفوقية والحديث استدلال به على مشروعية توجيه المحتضر الى القبلة لقوله واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء ومواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظر لان المراد بقوله أحياء عند الصلاة ومواتا في الجهاد والمحتضر حي غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بمجال العيلة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بالمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء بن معمر ورأى أن يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصاب الفطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفته

٣٢ نيل في تعيين الثاني والاولى ان بقدر ما هو أكثر مناسبة وهو لا تشد الرحل الى مسجد لصلاة فيه الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرحل الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها افضل لذاتها حتى تشد الرحل اليها لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ومراى بالفضل ما نهى الشمرع باعتباره ورتب عليه حكما شريفا وأما غيرهما من البلاد فلا تشد اليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباهات قال وقد التمس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرحل الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع

٣٢ نيل في تعيين الثاني والاولى ان بقدر ما هو أكثر مناسبة وهو لا تشد الرحل الى مسجد لصلاة فيه الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرحل الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها افضل لذاتها حتى تشد الرحل اليها لذلك الفضل غير البلاد الثلاثة ومراى بالفضل ما نهى الشمرع باعتباره ورتب عليه حكما شريفا وأما غيرهما من البلاد فلا تشد اليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباهات قال وقد التمس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرحل الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع

وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المسكان إلا إلى الصلاة المذكورة وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان انتهى وقد بسطنا القول على هذه المسئلة في كتاب رحلة الصديق إلى البيت العميق ومسك الختام في شرح بلوغ المرام وفي تحرير مرجرد الاشتراك في شاء الاطلاع عليه فليرجع إليها وفي هذا الحديث التحديث والعنفظة والقول ورواية نابي عن نابي عن صحابي وأخرج حديثه ٢٥٠ هذا مسلم وأبو داود في الحج والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي

هريرة (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة أي فرضاً أو نفلاً في مسجدى هذا) قال النووي ينبغي للمصل أن يحرص على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم دون ما زيد فيه بعده لأن التضعيف إنما ورد في مسجده وقد أكد به قوله هذا بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة بل صحيح النووي أنه يشمل جميع الحرم (خير) من جهة الثواب (من) أنه صلاة) تصل (فيما سواه) من المساجد (إلا المسجد الحرام) أي فإن الصلاة فيه خير من الصلاة في مسجدى ويدل له حديث أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير رفعه صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وعند البزار وقال أسناده

التوجيه إلى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد أقواله أنه يوجه مستقبلاً لاستقبالها بكل وجهه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد أقواله أنه يوجه على جنبه الأيمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الأمران جائزان والأولى أن يوجه على جنبه الأيمن لما أخرجه ابن عدى في الكامل ولم يضعفه من حديث البراءة بل أنظر إذا أخذتم مضجعه فليمتد يمينه الحديث وأخرجه البيهقي في الدعوات بأسناد قال الحافظ حسن وأصل الحديث في الصحيحين بالفظ إذا أويت مضجعت فوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل اللهم اني أسأت نفسي إليك وفي آخره فامت من ليلتك فانت على الفطرة وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند النسائي والترمذي وأحمد بالفظ كان إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده وعن ابن سعد عند النسائي والترمذي وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سلى أم أبي رافع عند أحمد في المسند بالفظ أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندهم استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها وعن حفصة عند الترمذي وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بالفظ كان إذا عرس وعليه ليل توسد يمينه وأصله في مسلم ووجه الاستدلال بالحديث توسد اليمن عند النوم على استحباب أن يكون المحضر عند الموت كذلك أن النوم مظنة للموت وللإشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة بعد قوله ثم اضطجع على شقك الأيمن فإنه يظهر منها أنه ينبغي أن يصكون المحضر على تلك الهيئة (وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا حضرتم موتاً كم فامضوا البصر فإن البصر يتبع الروح وقولوا خيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل البيت رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والطبراني في الأوسط والبيهقي وفي أسناده قزعة بن سويد قال في التعريب قزعة بن سويد القاف والزاي والعين قال في الخلاصة قال أبو حاتم محمد بن حنبل الصدوق ليس بهذه القوي وفي الباب عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأمخضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم قوله فإن البصر يتبع الروح قال النووي معناه إذا خرج الروح من الجسد تبعه البصر فافظا ابن يذهب قال وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث قال وفيه دليل لمذهب أصحابنا من الكلامين ومن وافقهم أن الروح اجسام

لطيفة

حسن والطبراني من حديث أبي الدرداء رفعه الصلاة

في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بالث صلاة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وأوله المالكية ومن وافقهم بأن الصلاة في مسجده تفضل به دون الألف قال ابن عبد البر بالفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة تسعة مائة وتسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوي ووجه ابن بطال مع الإبانة لو كان مسجد مكة فاضلاً أو مفضولاً لم يعلم مدار ذلك

الابدال بخلاف المساواة وأجيب بأن دليله قوله في حديث أحمد وابن حبان السابق وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وكانه لم يفت عليه وهذا التضعيف يرجع الى الثواب كما هو ولا يتعدى الى الاجزاء بالاتفاق كإتقائه النوى وغيره وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره حسبت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجاعة فانها تزيد سبعة وعشرين درجة قال البدر بن صاحب الآثار ان كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى ٢٥١ بمائة ألف صلاة وكل صلاة فيه جماعة بالف

ألف صلاة وسبع مائة ألف صلاة والصلوات الخمس فيه بمائة عشرة ألف ألف وخمسة مائة ألف صلاة وصلاة الرجل منزدا في وطنه خير المسجدين العظيمين كل مائة سنة شمسية بمائة ألف ومائتين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة ومائة

ألف صلاة فتلخص من هذا ان صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة بفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادى حتى بلغ عمره فوح فهو الضعف انتهى لكن هل يتحقق التضعيفان او لا يحمل بحث واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه هي جوهرية وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر

أصحابه تفضيل المدينة وقد يرجع عن هذا القول اكثر المتأخرين من المالكية لكن استغنى عما مضى البقرة التي دفن فيها

الطيفة مختلفة في البسند وتذهب الحياطة عن المسجد بهاب وليس عرضا كما قاله آخرون ولأدما كما قاله آخرون وفيها كلام متشعب للمتكلمين اه قولهم وقولوا خيرا الخ هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بلفظ لا تدعوا على أنفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون على ما تقولون والحديث فيه الغريب الى قول الخير حينئذ من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتضعيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذ وائمتهم وفيه أن نعمه الميت عنده موته مشرور قال النووي واجمع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن لا يقيح منظره لو ترك اغماضه (وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقرأوا يس على موتاكم رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولفظه يس قلب القرآن لا يقرؤه رجل يريد الله والدار الآخرة الا خسر له وقرأه على موتاكم) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه واعل ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند وقال الدارقطني هذا حديث ضعيف الاسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حديث أبو المغيرة حديثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يعني يس لميت خفف عنه بهم أو أسنده صاحب مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فبقرا مسنده بسنن الا هو ان الله عليه وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن هكذا في التلخيص قال ابن حبان في صحيحه قوله اقرأه على موتاكم يس أراد به من حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله ورده الحب الطبري في القراءة وسلم له في التلقين اه واللفظ انص في الاموات وتناول له الحاضر بجزالة يصار اليه الاقرنة

باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه

(عن الحصين بن حو ح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودوه فقال اني لا أرى طلحة الا قد حدث فيه الموت فاذنوني به وجها وفاقه لا يفتى بجملة مسلم أن يحيى بن ظهري أهله رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وقال المنذري

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحكي الاتفاق على انها افضل بقاع الارض بل قال ابن عقيل الحميلي انها افضل من العرش وتعقب بان هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يقرب عليه الفضل للعايد وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود قال النووي في شرح المهذب لم ار لأصحابنا نقل في ذلك وقال ابن عبد البر انما يتحقق بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها امامن اقر به وانه ليس بعد مكة افضل منها فقد أنزلها منزلها وقال غيره سبب تفضيل البقرة التي ضمت أعضاء الشريعة انه روى ان المرء يدفن

في البعثة التي أخذ منها ترابه عند ما خلق رواء ابن عبد البر في أو آخر تهديمه من طريق عطاء انظر اساني موقوفا وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور الى مكة ان صح ذلك ورواة هذا الحديث الستة مدينون الاشيج البصري فأصله من دمشق وهو من أفراد وفيه التحديث والاختبار والعنينة والقول وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي وابن ماجه في الصلاة واتساق في الحج ١٥٢ (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يصلي من الضحى) اي في الضحى

قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان الباهلي وهو غريب اه وقد وثق سعيد المذكور ابن حبان ولكن في اسناد هذا الحديث مروية بن سعيد الانصاري ويقال عز عن أبيه وهو وأبوه مجهولان وفي الباب عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث يا علي لا يؤخرن الصلاة اذا آتت والجماعة اذا حضرت والانيم اذا وجدت كفواً أخرجه أحمد في الفقه والترمذي بهذا اللفظ ولكنه قال لا تؤخرهما مكان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما أرى اسناده يمتثل وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم واعلال الترمذي له بعد عدم الاتصال لانه من طريق عمر بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب قبل ولم يسمع منه وقد قال أبو حاتم انه سمع منه فأنزل اسناده وقد أعاد الترمذي أيضا بجهالة سعيد بن عبد الله الجهني ولكنه عدده ابن حبان في الثقات قوله عن الحصين بن حورح هو انصاري وله هجبة وروح بفتح الواو وسكون الحاء المهملة وبعد ها واو مفتوحة وحاء مهملة أيضا وطلحة بن البراء انصاري له هجبة والحديث يدل على مشروعية التيميم بالبيت والاسراع في تيميمه وتشهد له أحاديث الامراء بالجماعة وسناني (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نفس المؤمن معاقبة يده حتى يقضى عنه رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وقال

حديث حسن) الحديث رجال اسناده ثقات الا هو بن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو صدوق بخطي فيه الخلل للورثة على قضاء دين الميت والاختبار لهم بأن نفسه معاقبة يده حتى يقضى عنه وهذا قيد يدين له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد في الاحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان مجرد هجبة المدينون عند موته للقضاء موجبة لتولى الله سبحانه القضاء عنه وان كان له مال ولم يقض منه الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة عن فروع عن دان بن دينار في نفسه وفاؤه ومات تجاوز الله عنه وارضى عنه بما شاء ومن دان بن دينار وليس في نفسه وفاؤه ومات اقتصر الله لغيره منه يوم القيامة وأخرج أيضا من حديث ابن عمر الديناريان فن مات وهو ينوي قضاءه فانا وليه ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤخذ من حسنة انه ليس يومئذ دينار ولا درهم وأخرج أيضا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر يوثق بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الله فيم ألتفت أموال الناس فيقول يارب انك تعلم انه أتى

او من جهة الضحى (الاف يومين يوم يقدم بركة فانه) اي ابن عمر (كان يتدبها) اي مكة (ضحى) اي في ضحوة النهار (فبطوف بالبيت) الحرام (ثم يصلي ركعتين) سنة الطواف (خلف المقام) اي مقام ابراهيم عليه السلام (ويوم يأتي مسجد قبا) هو على ثلاثة أميال من المدينة يذكرو يوثق وقال ياقوت على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة وسمي باسم بئر هنالك والمسجد المذكور هو مسجد بني عمر بن عوف وهو اول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فانه كان يأتيه كل سبت) يزوره (فاذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلي فيه) ابتغاء الثواب روى النسائي حديث سهل بن حنيف عن فروع عن خارج حتى يأتي مسجد قبا فيصل في فيه كان له عدل عمرة وعند الترمذي من حديث اسيد بن حضير رفعه الصلاة في مسجد قبا كعمرة وعند ابن أبي شيبة في اخبار

المدينة باسناد صحيح عن سعيد بن أبي وقاص قال لان اصلي في مسجد قبا ركعتين احب الى من أن آتي بيت المقدس مرتين لو يعاون ما في قبل الضرب واليه اكاد الابل وفي الحديث فضل مسجد قبا والصلاة فيه لكن لم يثبت فيه تضييف كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يزوره) اي مسجد قبا اي يوم السبت (را بكوا مشيا) اي بحسب ما تيسر واستدل به ابن حبيب من المالكية كما فعله العيني على ان المدني اذا نذر الصلاة في مسجد قبل الزمة ذلك وحكاه عن ابن عباس (وكان) اي ابن عمر (يقول انما اصنع كما رأيت اصحابي يصنعون

ولا يمنع أحدنا من صلي) أي الصلاة (في أي ساعة شاء من ليل أو نهار غير أن لا تتحروا) أي لا تعتدوا بطول الشمس ولا غروبها) فتصلوا في وقتها وفي هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه إن النهي عن شد الرحل لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي مسجد قبارا فكانت عقبه بأن يجيئه صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبا إنما كان لواصله الأوصار وقد قدح حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت وأيضا المراد بشد الرحل ٢٥٣ اختيار السفر ولم يكن يجيئه إلى قبا من هذا

القبيل بل هو من جنس التزهد ونقل الأقدام إلى مساجد المدينة وتفرج البساتين فلا يقاس هذا على ذلك والله أعلم ورواه هذا الحديث الجعية ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه التحديث والاختيار والنعنة والقول واخرجه البخاري ايضا في الصلاة ومسلم في الحج وابوداود (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة) اورد بلنظ البيت لان القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر قال القرطبي الرواية الصحيحة بيتي و يروي قهري وكأنه بالغة في لانه دفن في بيت سكناه والمعنى منقولة منها كالحجر الاسود ونقل بهيئتها اليها كالجذع الذي من اليه صلى الله عليه وآله وسلم او توصل الملائكة للطاعات في اليها فهو مجاز باعتبار المآل كقوله الجنة تحت ظلال السيوف أي الجهاد مآله الجنة فهذه البقعة المقدسة

على اما حرق واما غرق فيقول فاني سأقضي عنك اليوم فيقضى عنه وأخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية والبخاري والطبراني بلنظ يدعي بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن ادم فيم اخذت هذا الدين وفيه ضيعة حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني اخذته فلم آكل ولم اشرب ولم اضيع واكن اني على يدي اما حرق واما سرق واما وضعية فيقول الله صدق عبدي وانا أحق من قضى عنك فيدعو الله بشي فيضعه في كفة ميزانه فيخرج حسنة عنه على سيائة فيدخل الجنة بفضل رحمته واخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اخذ ماله من الناس يريد اداها ادى الله عنه ومن اخذها يريد ائلا فها أثنته الله واخرج ابن ماجه وابن حبان والطحاكم من حديث ميمونة مامن مسلم يثان ديني يعلم الله انه يريد اداها الا ادى الله عنه في الدنيا والاخرة وأخرج الطحاكم بلنظ من ثمانين دين في نفسه وفأوه ثم مات تجوا زال الله عنه وأرضى غريمه بما شاء وقدر أيضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديون فادبته على من اياه ولاية امور المسلمين يقضيه عنه من بيت ماله وان كان له مال كان لورثته اخرج البخاري من حديث أبي هريرة مامن مؤمن الا وانا أولى به في الدنيا والاخرة اقرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فاعلموا من مات وترك مالا فليبره عصبته من كفافوا من ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فانما ولاما واخرج نحوه أحمد وابوداود والنسائي واخرج أحمد وابو يعلى من حديث انس من ترك مالا فلا له ومن ترك ديناً فعلى الله وعلى رسوله واخرج ابن ماجه من حديث عائشة من حمل من أمي ديناً فجهدت في قضائه فمات قبل أن يرضيه فانا وليه واخرج ابن سعد من حديث جابر رفعه أحسن الهدى هدى محمد وشرا الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة من مات فترك مالا فلا له ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني وعلى وأنا أولى بالمؤمنين وفي معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قالها بعد أن كان يمتنع من الصلاة على المديون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على من مات مديوناً وقضى عنه وذلك مشعر بأن من مات مديوناً استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى

روضة من رياض الجنة الا ان وتعود اليها ويكون للعامل فيها روضة بالجنة ولم يثبت خبر عن بقعة أنها من الجنة بخصوصها الا هذه البقعة المقدسة والاولى القول بظاهر الحديث وحمله على الحقيقة دون المجاز وقد استدلل بهذا الحديث المالكية مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها على تفصيل المدينة على مكة المكرمة قال ابن عبد البر هذا الاستدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث عبد الله بن عدي قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا على الخزوة فقال والله انك خير ارض الله واجب ارض الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه

أصحاب السبق وخصه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قول ابن عبد البر هذا نص في مثل الخلاف فلا ينبغي المدول عنه انتهى قلت الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضوعين الكريمين كالأشتغال ببيان الأفاضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم وكل ذلك من فضول العمل الذي لا ينفك عنه فائدة غير الجدل والخصومة والتعسف والتكلف التي وردت في التنازع والتشاجر في هذه المسئلة وأشباهاها إلى نكت كثير قوية وتلقيق أدلة واضحة ضعيفة ذكر البعض منها الشوكاني ٢٥٤ رحمه الله في شرح المتن راد عليه ثم قال وقد خرج من المدينة

بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مهاذ وأبو عبيدة وابن مسعود
وطائفة ثمة ثم على وطائفة الزبير
وعمار وآخرون منهم من أطيب
الخلق فدل على أن المراد بالحديث
تخصيص ناس دون ناس ووقت
دون وقت وهو التمايز على أنها
فائدة انتهى صلى الله عليه وآله وسلم يقول الحق
وهو مهدي السبيل (ومنهى)
هذا يعني (على حوضه) خير
الكوثر المكنن داخل الجنة
لاحوضه الذي خارجها بجانبها
المستمد من الكوثر بهيمة الله
فيضه عليه أو أن له ناله منبرا
على حوضه يدعو الناس عليه
إليه وعند الناس ومنبري على
ترعة من ترع الجنة ورواة هذا
الحديث مديون الشيخ البخاري
قبصري من أفراد وفيه التحديث
بالجمع والأفراد والعمدة وأخرجه
البخاري أيضا في آخر الحج وفي
الحوض والاعتصام ومسلم في الحج
(بسم الله الرحمن الرحيم)

(باب الاستعانة في الصلاة)

(عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه قال كنا نعلم على النبي

اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وبما في الدلالة في هذا الدعوى في مثل
قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أول من لا وارث له أعقل عنه وأثره أخرجه أحمد وابن
ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهب لا يقولون إن ميراث من لا وارث له مختص
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على
اتفاقه هذه الخصومة بين العامة ولعله من ترك ما لا فائدت له ومن ترك دينه فلي

الولاية من بعدى من بيت المال

(باب تسجيعة الميت والرخصة في تقبيله)

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي حبسني ببردة حتى متفق عليه
وعن عائشة أن أبا بكر دخل فبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مسجى ببرده
فكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله رواه أحمد والبخاري والنسائي * وعن عائشة
وابن عباس أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواه البخاري والنسائي
وابن ماجه * وعن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون
وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه
حديث عائشة الزابع في أسناد دعاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف قوله
سجى بضم السين وبهذه الجيم مشددة بكسرة أي غطي قوله حديثه بكسر الحاء المهملة
وفتح الباء الموحدة بعدها راء مهملة وهي ثوب فيه أعلام وهي ضرب من برود اليمن وفيه
استحباب تسجيعة الميت قال النووي وهو مجمع عليه وحكمته ص ما تمة من الإكشاف
وسرعورته المتغيرة عن العين قال أصحاب الشافعي وبالف طرف الثوب المسجى به تحت
رأسه وطرفه الآخر تحت رجله ثم لا يشك فيه قال وتكون التسجيعة بعد نزاع ثيابه
التي توفي فيها فلا ينبغي بدنه بسببها قوله فقبله فيه جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا لأنه لم
ينقل أنه أنكر أحد من الصحابة على أبي بكر فكان إجماعا قوله قبل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عثمان فيه دلالة على جواز تقبيل الميت كما تقدم قوله حتى رأيت
الدموع الخ فيه جواز البكاء على الميت وسياق تحقيقه

(أبواب غسل الميت)

*(باب

صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة) وزاد في رواية أبي وائل كان سلم في الصلاة وناحر بها جنتا

وفي رواية أبي الأحوص خرجت في حاجة فوشن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة (في رد علينا) السلام (فلما رجعت من عند
الجنات) بفتح النون وقيل بكسر هاء مك الحشمة إلى مكة من الهجرة الأولى أو إلى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حمة ذيقها لفرقة بعد (سأنا عليه فلم يرد علينا) أي باللفظ فقد روى ابن أبي شيبة عن مرسى ابن سيرين أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردى على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة وزاد مسلم في رواية ابن فضيل قلنا يا رسول الله

كأنهم علمك في الصلاة فقد علمنا الحديث (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة (ان في الصلاة شغلا عظيما لانها مناجاة مع الله تعالى تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره من رد سلام ونحوه أو التنبؤ بالنسب أو كراهة القرآن والذكر والدعاء وزاد في رواية أبي وائل أيضا ان الله يحدث من أمره ما يشاء فان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وزاد في رواية كلثوم الخزاعي الأيدى كراهة في رواية أبي ذر وعزاه في الفتح لأحمد عن أبي فضيل اشغلا بزيادة لام التأكيد (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) ٢٥٥ وليس للشيباني عن زيد غير هذا الحديث (قال

كان أحمدنا يكلم صاحب في الصلاة) والذي في البخاري ان كالتسليم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم أحدنا صاحب بجماعته وهذا حكمه الرفع وكذا قوله فأمرنا بالسكوت لقوله فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يثبت ذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا وفي النظر ويسلم بعضها على بعض في الصلاة قال في الفتح والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (حتى) إلى الآن (نزات) ظاهرة أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية والآية مدنية فيقتضي أن النسخ وقع في المدينة فيشكك ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي وكان رجوعهم من عنده إلى مكة فحين ان المراء بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ولم يكونوا يجمعون مكة إلا نادرا

(باب من يليه ورقه فيه وسره عليه)

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقر بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده حظا من ورع وأمانة واه أحمد وعنه عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه وعن أبي بن كعب ان آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفوه وحططوه وحفره والحدوا واصلوا عليه ثم دخلوا قبره فوضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حشو عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وخديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخبرنا في الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الامانة اما كتم ما يرى منه مما يكرهه الناس ويكون قوله ولم يقش عطاقتهم بغيرا أو يكون المراد بتأدية الامانة أن يغسله الفسل الذي وردت به الشريعة لان العلم عند حامله أمانة واستعماله في مواضعه من تأديتها قوله ليله أقر بكم فيه أن الاحق بغسل الميت من الناس الاقرب الى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج اليه من العلم وقد قال بتقديم القريب على غيره الامام يحيى قوله فن ترون عنده حظا من ورع وأمانة فيه دليل لما ذهب اليه الهادوية من اشتراط العدالة في الغاسل وخالفهم الجمهور فان صح هذا الحديث فذلك والا فالظاهر عدم اختصاص هذه القرية بمن ليس فاسقا لانه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من جملته او الزم عدم صحة كل تكليف شرعي منه وهو خلاف الاجماع ودعوى صحة بعضها دون بعض بغير دليل تصحكم وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية وكذلك حكى الاجماع النووي وناقش دعوى الاجماع

وقد جمع بينهما المجمعون ذكره في الفتح (حافظوا) أي ادوموا (على الصلوات) ولا بوي ذرو الوقت (والصلاة الوسطى) أي العصر وعليه الأكثر (وقوموا لله قانتين) أي ساكنين لان لفظ الراوي يشعر به فحمله عليه أولى وأرجح لان المشاهدة للوجوب والتزويل يعلم سبب النزول وقال أهل التفسير خاشعين وذليلين بين يديه وحديثه قال الكلام منافع للخشوع الا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا بالسكوت) أي عما كان فعله من ذلك وزاد مسلم وفيه ما عن الكلام ولم يتبع في البخاري وذكره صاحب العمدة ولم يلقه أحد من شراحه علمه وليس المراد مطاقه فان الصلاة ليس فيها له سكوت حقيقة قال

ابن دقيق العيد و يترج ذلك بما دل عليه لفظ حتى التي لثبائية والفاء التي تشعر بتعليل ما سبق عليه ما ياتي بعدها انتهى
 واستدل بهذه الزيادة على ان الامر بالشئ ليس نهيا عن ضده اذ لو كان كذلك لم يحتج الى قوله ونهيا عن الكلام واجيب بان
 دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الاختلاف فاعل ذلك كونه اصرح وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أحد ما يستدل به
 على الفسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر و ليس كقول الراوي هذا منسوخ لانه يطرقه احتمال أن يكون قاله عن
 اجتهاد وقيل ليس في هذه القضية نسخ ٢٥٦ لأن اباحة الكلام في الصلاة كان بالرأية الأصلية والحكم المنزلة لها

ليس نسخا واجيب بان الذي
 يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع
 أو يباح اذا قرره الشارع كان
 حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه
 كان نسخا وهو كذلك هنا قال
 ابن دقيق العيد وقوله ونهيا
 عن الكلام يقتضي ان كل شئ
 يسمى كلاما فهو منسوخ عنه جلا
 للفظ على عمومته ويحتمل أن
 تكون الالام للعهد الراجع الى
 قوله يكلم الرجل مناصحه
 بحاجته وقوله فأمرنا بالسكوت
 أي عما كانوا يفعلونه من ذلك
 قال في الفتح أجمعوا على ان
 الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم
 عام لا غير مصلحتها أو انتفاء مسلم
 مبطل لها واختلافوا في المسامحة
 والمجادل فلا يبطلها القليل منه
 عند الجمهور واختلافوا في أشياء
 أيضا كمن جرى على إسنانه بغير
 قصد أو تعمده اصلاح الصلاة
 اسهوا ودخل على امامه أو لانهما
 مسلم لما يقع في مهلكة أو فتح
 على امامه أو سجد من صر به أو رد
 السلام أو أوجب دعوة أحد
 والديه أو تقرب بقرية كاعتقت

صاحب ضوء النهار مناقشة واهية حاصلها انه لا يستدل بالأحاديث الفعل وهي لا تفيد
 الوجوب وأحاديث الامر بغسل الذي وقصته ناقته والامر بغسل ابتداء صلى الله عليه
 وآله وسلم والامر بخلاف في كونه للوجوب أو للندب وورد كلامه بأنه ان ثبت الاجماع
 على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد أيضا بان الاختلاف في كون الامر للوجوب
 لا يستلزم الاختلاف في كل ما مور به لانه ربما شهدت لبعض الاوامر قرائن يستفاد
 منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بأن الامر ليس للوجوب لان محل الخلاف
 الامر المجرد كقائه رقي الاصول ثم قال في الفتح وقد نقل النووي الاجماع على أن غسل
 الميت فرض كفاية وهو ذهول شديد فان الخلاف مشهور وجدد اعتمد المالكية على أن
 القراطي رجع في خبره مسلم انه سنة ولكن الجهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على
 من لم يقل بذلك وقال قد توارى به القول والعمل انتهى وهكذا فليكن التعقب لدعوى
 الاجماع قوله ان كسر عظم الميت الخ فيه دليل على وجوب الفرق بالميت في غسله
 وتكفيمه ووجهه وغير ذلك لان تشبيهه بكسر عظمه بكسر عظم الحي ان كان في الاثم فلا شك
 في التحريم وان كان في التالم فكما يحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت وقد زاد ابن ماجه من
 حديث أم سلمة لفظ في الاثم فبمعين الاحتمال الاول قوله من ستر مسلما ستره الله يوم
 القيامة فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فيدخل
 في عمومته ستر ما يراه الفاسل ونحوه من الميت وكراهة افسائه والتحدث به وأيضا قد صح
 ان القبيصة هي ذكر كراهة لا خيف بما يكره ولا فرق بين الاخ الحي والميت ولا شك أن الميت
 يكره أن يذكر بشئ من عيوبه التي تظهر حال موته فيكون على هذا ذكرها محرما وسيناقى
 بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوي الاموات قوله وعن أبي بن كعب
 ان آدم الخ سيناقى الكلام في تفاصيل ما اشتمل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه
 من هذا الكتاب

(باب ما جازى غسل أحد الزوجين للآخر)

(عن عائشة قالت رجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جنازة بالبيع وأنا
 أحد من دعا في رأسي وأقول وأرأسه فقال بل أنا وأرأسه ما ضررك لو لم قبلي فغسلتك

وكفنتك

عبدى لله في جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه قال ابن المنير في الحاشية الفرق بين

قليل الفعل للعامة فلا يبطل وبين قليل الكلام ان الفعل لا يتخلو منه الصلاة غالب المصلحة لا يتخلو من الكلام الاجنبى
 غالبا فنارد ورواه هذا الحديث الستة كوفيعون الشيخ البخاري فروى وفيه الحديث والاختبار والعزيمة والقول
 وأخرجه البخاري أيضا في التفسير وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي فيهما وفي التفسير (عن معقيب) بن
 أبي فاطمة الدوسي المدني (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في) شأن (الرجل) وذكره الغالب والا فالحكم

جاري جميع المكافئين حال كونه (يسوى التراب حيث) أي في المكان الذي يسجد فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن كنت فاعلا) أي مسويا للتراب (فواحدة) أي فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك أو المشروع فعله واحدة وأبج له المدة لا يأتى به في سجوده وفي حديث أبي ذر عندهما السبعين من فوعا إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجبه فلا يصح الحصى وقوله إذا قام أراد به الدخول في الصلاة ليرافق حديث الباب فلا يكون منياعن المسح قبل الدخول فيها بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة وحكاية ٢٥٧ النووى الاتفاق على كراهة مسح الحصى

وغيره في الصلاة معارضة بما في المعالم للأعطابى عن مالك أنه لم يربه بأسا وكان يفعل له ولعله لم يبلغه الخبر وافرط بعض أهل الظاهر فقال أنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر انتهى ولم يشرق بين ما إذا تواتر أو لا مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع والذي يظهر أن كراهته المحافظة على الخشوع أو لا يكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر المة قدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجبه حائلا وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال إذا سجدت فترقع الحصى فإن كل حصاة تسب أن يسجد عليها فهذا لعيل آخر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري ومسلم وفيه التحديث بالافراد والجمع والنعمة وليس لمعية في هذا الكتاب غير هذا الحديث وآخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي برزة الأسلمي) رضى الله عنه صلى يوما) العصر كما بينه هدى بن

وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك وادأجد وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت تقول لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأنساءه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وقد ذكرنا أن الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله فغسلته حديث عائشة الأولى أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي أسناده محمد بن اسحق وبه أعلمه البيهقي قال الحافظ ولم يتفرقه بل تابعه عليه صالح بن كيسان عنه أحمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلة كالأب اسحق وأصل الحديث عند البخاري بلغة ذلك لو كان وأنسى فأستغفر لك وأدعوك وأثرها المأثري سكت عنه أبو داود والبخاري ورجاله ثقات إلا ابن اسحق وقد عنعن وغسل أسماء لابي بكر الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل وليس فيه أن ذلك كان بوضعية من أبي بكر قوله فغسلته فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا ماتت وهي تغسله قيسا وبغسل أسماء لابي بكر كما تقدم وعلى لفظة كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بأسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة إنكار على علي وأسماء فـ كان إجماعا وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعية والأوزاعي والحق والجهور وقال أحمد لا تغسله لبطان النكاح ويجوز العكس عنده كالجهور وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عنده كالجهور قالوا لأنه لا عدة عليه بخلافها ويجاب عن المذهبين الآخر بأنه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز نظر الفرج فغايتهم تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما الآخر وقد قيل إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العدة فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع بالارتفاع بالموت والاصل بقا حل النظر على ما كان عليه قبل الموت قوله لو استقبلت من الأمر الخ قيل فيه أيضا تمتك المذهب الجهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنين بوضعية مع وجود الزوجية ولا على أنها أولى من الرجال لأنه قول صحابي ولا حجة فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه وآله وسلم على آلِه وسلم على الفضل بن العباس واسامة بن زيد تناول الماء والعباس واقف قال ابن دحية لم يختلف في أن الذين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم على والفضل واختلف

٢٢ نيل ث ميمون في رواية (في غزوة وطم دابته) أي فرسه أو جاره قولان (يبدو فجعات الدابة تنازعه وجعل يتبعها) قد اجتمعوا أن المشي الكثير المتوالي في الصلاة المكتوبة يطمها فيحصل حديث أبي برزة على القليل وفي رواية عمرو بن مَرْزُوق ما يؤيد ذلك فإنه قال غصت الدابة في قبلته فاطلق فأخذها ثم رجع فلهق فمضى فان في هذا الرجوع ما يشعربان مشيه إلى قصدها ما كان كثيرا فهو على يسير ومشى قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر قاله القسطلاني وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته والحدِيث المأثري يدل على أنه تأخر في صلاته وقد قدم ولم يقطعها

(نفسه في ذلك) قال: سبعة فجعل رجل أي مجهول من الخوارج يقول اللهم افعل به ذا الشيخ أي يدعو عليه ويسببه وفي رواية حماد انظروا الى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس وزاد عمرو بن مَرْزُوق في آخره قال فقلت للرجل ما روى الله الا تخزيك شدة رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الحافظ لم أقف في شيء من الطرفين على تسمية هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت اسكت فعل الله بك هل تدري من هذا اخذ أبو البرزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي فاذا شيخ يصلي ٢٥٨ قد عداني عثمان دابته فجعل في يده فتسكت الدابة فتسكبص معها او معنا

رجل من الخوارج فجعل يسببه فلما انصرف الشيخ أي أبو البرزة من صلته (فقال اني سمعت قولكم) أي الذي قلتموه انفا (واني عزور مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلمت غزوات أو سبع غزوات اوثمان) وفي رواية عمرو بن مَرْزُوق الحزم بسبع غزوات من غير شك (وشهدت تبصرة) أي تسمي بل على أتمه في الصلاة وغيرها وأشار به الى الرد على من شدد عليه في ان يترك دابته تذهب ولا يباع صلته ولا يجوز ان يفعل أبو البرزة من رأيه دون أن يشاهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه حجة للفقهاء في قواهم ان كل شيء يخشى نفاقه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله (واني ان كنت أن اراجع) وفي رواية ارجع (مع دابتي أحب الى من ان أدعها) أي أتتركها (ترجع الى مالئها) أي الذي ألقته واعادته والمعنى واني وان فعلت مارأيتوه من اتباع القبر من لا جمل كون رجوعها أحب

في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد اسستوفي صاحب التلخيص الطرق في ذلك ولم ينقل اليه أن أحدا من الصحابة أنكر ذلك فكان اجماعهم وروى البزار عن طريق يزيد بن بلال قال قال علي أوصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان لا يغسله أحد عتري وروى ابن المنذر عن أبي بكر أنه أمرهم أن يغسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنواياه وخرج من عندهم

(باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه اذا كان جديا)

(عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ الاقرأ فاذا أشير له الى أحدهما قدمه في اللحد وأمر بدفنه ثم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والشافعي وابن ماجه والترمذي وصححه) ولا جدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لا تغسلوهما فان كل جرح أو كل دم يفتوح مسكايوم القيامة ولم يصل عليهم) قوله يجمع بين الرجلين الخ فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة الى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما في ثوب واحد وقيل كان يقطع الثوب بينهما انصفيين وقيل المراد بالثوب القبر مجازا ويرده ما وقع في رواية عن جابر فكف أبو يعقوب في غمرة واحدة وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورده مختصرا بالقول كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد وليس فيه تصريح بالدفن قال ابن رشد انه جرى على عادته من الاشارة الى ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقيام على جمعهم في ثوب واحد انتهى ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصاعد في الدفن وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف في باب الصلاة على الشهيد فلعل البخاري أشار بما أورده مختصرا الى هذا الا الى ما ليس على شرطه ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة في باب الصلاة على الشهيد بلا فاصل وقد ثبت عند عبد الرزاق بلفظ وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وورد ذكر الثلاثة أيضا في هذه القصة عند الترمذي وغيره وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عاصم الانصاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الانصار أن يجمعوا الرجلين والثلاثة في القبر وصححه الترمذي

الى من تركها (فيستحق على) لان منزله كان بعيدا فلو تركها وصلى لم يأت أهله الى الليل لبعده المسافة وفي الحديث جواز حكاية الرجل مناقبه اذا احتاج اليه ذلك ولم يكن في سبيل القبر (عن عائشة رضي الله عنها) اذ كوت حديث الحسنوف وقال صلى الله عليه وآله وسلم (في هذه الراية بعد قوله ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضا) حين رأيتوني نأثرت (ورأيت فيها) أي في جهنم (عمرو بن سلمى) بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الباء مصغرا (وهو الذي سبب) أي سبى النوق التي تسمى (السواب) بجمع سائبة وهي ناقة لا تركيب ولا تحبس عن كلالها ولقد روى صاحبها ان حصل ما أراد من شئنا المرض أو غيره

انها ساقية وفي هذا الحديث ان المشي القليل لا يطل الصلاة وكذا العمل اليسير وان النار والجنة مخلوقتان موجودتان
الآن وعـ. بذلك من قوائمه التي تقدمت مستقصاة في المسـ. وفي وجه تعاق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز
التقديم والتأخير اليسـ. يران الذي تنقلت دابته يحتاج في حال امساكها الى التقديم والتأخير كما وقع لابي برزة وأغرب
الكرمانى فقال وجه تعلقه بها أن فيه مذمة توجب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا (عن جابر بن عبد الله رضى الله
عنه ما قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حاجة له) ٢٥٩ في غزوة بني المصطلق) فانطلقت ثم رجعت وقد

قضيتها فانيت النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم فسأت عليه
فلم يرد على) السلام باللفظ وفي
رواية مسلم فقال لي سيد هكذا
وفي رواية أخرى له فاشأ رالى
وكان جابر لم يعرف أولان المراد
بالإشارة الردي عليه فلهذا قال
(فوقع في قلبي) من الحزن (ما الله
أعلمه) مما لا أقدر قدره ولا يدخل
تحت العبارة (فقات في نفسي
أهل رسول الله صلى الله عليه
آله (وسلم وجد) أى غضب (على
انى أبغأت عليه ثم سلمت عليه فلم
يرد على) السلام باللفظ
(فوقع في قلبي) من الحزن (أشد
من) الذي وقع في (المرأة الأولى
ثم سلمت عليه فرد على) السلام
بعد اذ فرغ من صلاة باللفظ
(فقال انما منى ان أرد عليك)
السلام الا أنى كنت اهل
وكان) صلى الله عليه وآله وسلم
يصلى نفلا وهو راكب (على
راحته) حال كونه متوجها
الى غير القبلة (مستقبلا صوب
سفره وسلم فرجعت وهو يصلى
على راحته ووجهه على غير

قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبر واحد وما دفن الرجل مع المرأة
فروى عبد الرزاق باسناد حسن عن وائل بن الاسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر
الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حاجزا لا سيما اذا كانا
اجنبيين يقول ايهم أكثر اخذا للقرآن فيه استحباب تقديم من كان أكثر قرآنا ومثله
سائر أنواع الفضائل قياسا قوله ولم يغسلوا فيه دليل على ان الشبهة لا يغسل وبه قال
الاكثر وسأني الكلام في بيان ماهية الشهادة الذي وقع الخلاف في غسله في الصلاة على
الشهيد وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري حكاه عنهم ابن المنذر وابن أبي شيبة انه
يغسل وبه قال ابن سيرين من الشافعية والحق ما قاله الاقول والاعتذار عن حديث
الباب بان الترك انما كان لكثرة القتل وضيق الحال مردود به الترك المنصومة كافي
رواية احمد المتقدمة وهي رواية لا طعن فيها وفي الباب احاديث منها عن انس عند
احمد والحاكم وابي داود والترمذي وقال غريب وغلط بعض المتأخرين فقال وحسنه
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى احد ولم يغسلهم وعن جابر حديث آخر
غير حديث الباب عند ابى داود قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فأتى فأدرج
في ثيابه كاهو وضمن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسناده على شرط مسلم وعن
ابن عباس عند ابى داود وابن ماجه قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتلى اعدان
ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي اسناده على بن حاصم الواسطي
وقد تسلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب ايضا عن رجل من الصحابة
وسياقي وقد اختلف في الشهيد اذا كان جنيا او حائضا وسأني الكلام على ذلك وأما
سائر من يطلق عليه اسم الشهيد كالطعين والمبطون والنفساء ونحوهم فيغسلون اجماعا
كافي البحر قوله ولم يصل عليهم قال في التلخيص هو بفتح اللام وعليه المعنى قال النووي
ويجوز ان يكون بكسر ها ولا يقصد لئلا يبقى فيه دليل على ترك الصلاة عليهم مطلقا
لانه لا يلزم من قوله لم يصل عليهم ان لا يأمر غيره بالصلاة عليهم انتهى وسأني الكلام
في الصلاة على الشهيد (وروى محمد بن اسحق في المغازي باسناده عن عاصم بن عمر بن
قنادة عن محمود بن لبدة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صاحبكم اتغسل الملائكة
يعنى حنظلة فسألوا أهله ما أنه فسمت صاحبته فقالت خرج وهو جنب حين سمع

القبلة وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكبر واستدعى منه الرد وهو ممنوع وبذلك قال جابر راوى
الحديث وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكره وبه قال احمد والجمهور وقالوا يرد اذا فرغ من
صلاة أو هو فيها بالإشارة ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التصديت والعمنة والقول وأخرجه مسلم في الصلاة
(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلى الرجل مختصرا) ولفظ أبي داود عن
التصغير في الصلاة وفي رواية مختصرا بالتشديد والنسائي مختصرا قال ابن سيرين هو ان يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلى

زياد قال صليت الى جنبه بين
عمر وقوضت يدى على خاصرته
فلما صلى قال هذا الصاب في
الصلاة وكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يمشي عنده
واختلف في حكمة النهي عن
ذلك فقيل ان ابليس أهبط مختصرا
أخرجه ابن أبي شيبة من طريق
جديد بن هلال موقوفاً وقيل لأن
اليهود تنكروا من فعله فنهى عنه
كرهية للتشبه بهم ثم أخرجه
البخاري في ذكر بني اسرائيل
عن عائشة وزاد ابن أبي شيبة
فيه في الصلاة وفي رواية له لا تشبهوا
باليهود وقيل لأنه راحة أهل
النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً
عن مجاهد قال وضع اليد على
الحق واستراحة أهل النار
وقيل لأنها صفة الرابحين
ينشد مرواه سعيد بن منصور
من طريق قيس بن عباد بن عباد
حسن وقيل لأنه فعل المتكبرين
حكاه المذهب وقيل لأنه فعل
أهل المصائب حكاه الخطابي
وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك
ولانفاة بين الجميع

صلى الله عليه وآله وسلم قال أغرناعلى حتى من جهينة فطلب رجل من المسلمين رجلا منهم
فضم به فاخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخوكم يامعشر
المسلمين فابتدره الناس فوجدوه قد مات فلقوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثيابه
ودماؤه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله أشهد هو قال نعم وأنا له شهيد رواه أبو
إبراهيم الحديث سمعت عنه أبو داود وأبو داود والمثنوي وفي إسنادهم سلام بن أبي سلام وهو
مجهول وقال أبو داود بعد أخرجه عن سلام المذکور أعما هو عن زيد بن سلام عن جده
بنى سلام أنه سمى زبيدة فقتله فلقوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثيابه ودماؤه
المأهز أنه لم يغسله ولا أحمر بغسله فيكون من أدلة القائلين بأن الشهيد لا يغسل كما تقدم
هو يدل على أن من قتل نفسه في المعركة خطأ حكمه حكم من قتل غيره في ترك الغسل
أما من قتل نفسه عمدا فإنه لا يغسل عند العترة والأوزاعي نفسه لا يكون شهيدا

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) *

والسهو والغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره وفرق بعضهم بين السهو والنسيان قال في الفتح وليس بشئ (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له) صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم (ازيد في الصلاة فقال وما ذلك) أي ما سؤل الحكم عن الزيادة في الصلاة (قال صليت خمسا فمسجد) صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان تكبيرا (مسجدتين) السهو (بعد ما سلم) أي بعد السلام الصلاة بعد الصلاة بالسجود قبله له دم عليه بالسهو وظاهر صفة المصنف يقتضي

التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ففي النقصان يسجد قبل السلام وفي الزيادة يستحب بعدد ما بالضرورة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور والشافعي في القديم وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فيه ينبغي أن يكون من أصل الصلاة وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجا عنها وقال ابن دقيق العبد لاشك أن الجمع أولى من الترجيح وإدعاء النسخ ويترجح الجمع المذكور بالنسبة المذكورة وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقة كانت عليه فقيم الحكم جميع محالها فلا ينقص ٢٦١ الابنص وتعقب بأن كون السجود في الزيادة

ترغيبا للشيطان فقط ممنوع بل هو جبر أيضا لما وقع من الخلل فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى وإنما يسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم وقال الخطابي لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح وإضافة قصصة ذي البدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان قال في الفتح وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أجد فقد قال غيره بل طريق أجد أقوى لأنه قال لا يستعمل كل حديث فيما يرد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام قال ولولا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لرأيت كراهة قبل السلام لأنه من شأن الصلاة فيه قبله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أبو إسحق مثله إلا أنه قال ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان فخر مذهبه من قولنا أجد ومالك وهو اعديل المذاهب فيما يظهر وأما

قوله وصلى عليه فيه إثبات الصلاة على التيمم وسبق الكلام إلى ذلك قوله قال نعم الخ فيه أن من قتل نفسه خطأ ثم بدو قد أخرج مسلم والنسائي وأبو داود عن سالم بن الأكرع قال لما كان يوم خيبر قاتل أخى قتلا شديدا فأرعد عليه سيقه فنقله فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وشكوا فيه رجل مات بسلاحه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مات جاهدا مجاهدا أو في رواية كذبوا مات جاهدا مجاهدا أو أخرجه من ثين هذا لفظ أبي داود

(باب صفة الغسل)

(عن أم عطية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور فاذن فرغتن فاذنني فلما فرغنا أذناه فأعطانا حقوه فقال أشعرنم الأياه يعني أزارهن وأما الجماعة وفي رواية لهم إبدن بياضنم وأوضاع الوضوء منهن وفي لفظ اغسلنها وتر ثلاثا وخمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن وفيه قالت فضنرنا شعرها ثلاثه قرون فالقيناها خلفها متهتق عليها ما سكن ليس لمسلم فيه فالقيها خلفها) قوله حين توفيت ابنته في رواية متهتق عليها ونحن نغسل ابنته قال في الفتح ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة الغسل وابنته المذكورة هي زينب زوج أبي العاص بن الربيع كما في مسلم وقال الداودي إنه أم كلثوم زوج عثمان ويدل عليه ما أخرجه ابن ماجه بإسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ ولفظه دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم وكذا وقع لابن بشكوال في المهمات عن أم عطية والدولابي في الذرية الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجيح أنه أم كلثوم بجميعه من طرف متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها جميعا فقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات انتهى قوله اغسلنها قال ابن بري قد استدله على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العبد لكن قوله ثلاثا لا يخرجنا عن الوجوب على المشهور ومن مذاهب العلماء فيوقوف الاستدلال به على تحوير إرادة المعنيين المختلفين باللفظ واحد لأن قوله ثلاثا غير مستعمل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد باللفظ الأمر الوجوب

داود بن جري على ظهريته فقال لا يشرع يسجد السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط وعند الشافعي يسجد السهو وكراهة قبل السلام وعند الحنفية كراهة بعد السلام واعتمد الحنفية على حديث الباب وقد ثبت بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله هل زيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن يسجد السهو وبعد السلام لم تعذر قبله لعدم علمه بالسهو وإنما تابعه العكابة بنحو زعم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان وقوع النسخ واجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي إذا شئت أجدكم في صلاة فلا تجزئ الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة ثين واجيب

ما به معارض حديث أبي سعيد عنده - سلم وانظروا اذ اشدكم في صلاة ولا يدرككم صلى فامطرح الشك ولين على ما استيقن ثم
يصدق حديثين قبل ان يسلم وبه عكس الشافعية وجع بعضهم بينهم ما يجعل الصورة على حالتين ورجح البيهقي طريقة التصدير
في سجود السهو وقبل السلام او بعده وقتل الماوردي وغيره الاجماع على جوازهما وانما الخلاف في الافضل وكذا أطلق
النوري وتعب بان امام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الاجماع عن المذهب واستبعد القول بالجواز وكذا نقل القرطبي
الخلاف في مذهبه وهو مخالف لما قال ابن ٢٦٣ عبد البر انه لا خلاف عن مالك انه لو سجد السهو كله قبل السلام

او بعده ان لا شيء عليه فيجمع
بازا الخلاف بين أصحابه والخلاف
عند الشافعية قال القدوري
لو سجد السهو وقبل السلام روى
عن بعض أصحابنا لا يجوز لانه
أداء قبل وقته وصريح صاحب
الهداية بان الخلاف عندهم في
الاولوية وقال ابن قدامة في
المتنوع من ترك سجود السهو الذي
قبل السلام بطلت صلاته ان
تعمد والا فتمت اركه ما لم يطل
الفصل ويمكن أن يقال الاجماع
الذي نقله الماوردي وغيره قبل
هذه الآراء في المذاهب المذكورة
قال ابن خزيمة لا حاجة للعراقيين
في حديث ابن مسعود لانهم
حالفوه فقلوا ان جالس المصلي
في الرابعة بقدر التشهد أضاف
الى الخامسة سادسة ثم سلم
وسجد السهو وان لم يجلس في
الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل
في حديث ابن مسعود إضافة
سادسة ولا عادة ولا بد من أسدعها
عندهم قال ويحرم على العالم ان
يخالف السنة بعد علمه بها (عن
أم سلمة رضي الله عنها قالت سمعت

بالنسبة الى أصل الغسل والنسب بالنسبة الى اليتار انتهى فنحو ذلك يجوز
الاستدلال بهذا الامر على الوجوب ومن لم يجوز جعل الامر على النسب لهذه القرينة
واستدل على الوجوب بدليل آخر وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى
إيجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو يرد ما ذكره في الجسر من الاجماع
على ان الواجب مرة فقط قوله من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤث قال في الفتح
ولم أرفى شيء من الروايات بعد قوله سبعاً لانه يرباكثر من ذلك الا في رواية لابي داود
وأما رواه فاما أو سبعاً وأما أو أكثر من ذلك انتهى وهو ذهل منه عما أخرجه
البخاري في باب يجعل الكافور رافاً روى حديث أم عطية هذا لا بالنظر انما ثلاثاً
أو سباً أو سبعاً أو أكثر من ذلك وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الجمع بين
التعبير بسبع وأكثر متفق عليه كما وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم
أحد اقل بمجاوزة السبع وصرح بأنها مكروهة أحمد والماوردي وابن المنذر قوله ان
رأيت ذلك فيه دليل على التفويض الى اجتهاد الغافل ويكون ذلك بحسب الحاجة
لا التمسح كما قال في الفتح قال ابن المنذر انما نوض الرأي اليه بالشروط المذكورة وهو
اليتار قوله بما وسدر قال الزين بن المنذر ظاهر ان السدر يخلط في كل مرة من مرات
الغسل لان قوله بما وسدر يترتب على بقوله اغسلها قال وهو مشعر بان غسل الميت
للتطهير لا للتطهير لان الماء المضاف لا يظهر به وتعبه الحافظ جمع لزوم مصير الماء
مضافاً لذلك لاحتمال ان لا يغسل السدر وصف الماء بان يغسل بالسدر ثم يغسل بالماء في
كل مرة فان لفظ الخبر لا يأتى ذلك قوله واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شياً من كافور
هو شك من الرواية قال في الفتح والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الاثبات
فيصدق به كل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية بالنظر الاول وظاهره انه يجعل
الكافور في الماء به قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون اغسل الكافور في
الخطوط والحكمة في الكافور كونه طيب الرائحة وذلك وقت يحضر فيه الملائكة
وفيه أيضاً تبريد وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه وورد ما يتحال
من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه واذا عدم قام غيره مقامه منافيه هذه الخواص
أو بعضهم ما قوله فاذا نهي أي اعاني قوله فاعطأ ناحة وقوله قال في الفتح ينتهي منه ويجوز

كسر ها

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت يصليهما أي

الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلهما جمة بعد الدخول (وعندى نسوة من الالصار) من بني حرام (فأرسلت
اليه البخارية) قال في الفتح لا أقف على اسمها ويحتمل أن تكون بنتا زب لكن في رواية البخاري في المغازي فأرسلت اليه
الخادم) فقلت قومي بجنبه قولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله معك نهي عن هاتين) الركعتين اللتين بعد العصر (وأرأى
تصليهما فان أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت البخارية) ما أمرت به من القيام والقول (فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف

قال يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمها سهيل أو جذبة بن المغيرة المخزومي (سالت عن الركعتين) اللتين صلّيتهما الآن
(بعد العصر وأنه أتاني أناس من عبد القيس) زاد في المغازي بالإسلام من قومهم (فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعن
الطحاوي من وجه آخر قدم على قلائص من الصدقة ففسدتهما ثم ذكرتهما فذكرت أن أصلهما في المسجد والناس يرون فصليتهما
عندك ولهن وجه آخر فجاءني مال فشغلني وله أيضا قدم على وقدم بن عقيم وجاءني صدقة وقوله من بن عقيم وهم وانما هو من
عبد القيس وكانهم حضروا معهم بمال المصالحمة من أهل البحرين ٢٦٣ (فهما هاتان) الركعتان اللتان كنت أصليهما

بعد الظهر فشغلت عنهما فاصليتهما
الآن وقد كان من عادته صلى
الله عليه وآله وسلم أنه إذا فعل
شيئا من الطاعات لم يقطعها أبدا
وفي رواية عن عروة عنهما ترك
ركعتين بعد العصر عندي
قط قال في الفتح ومن ثم اختصاف
نظر العلماء فيل تقضى الفوائت
في أوقات الكراهة لهذا
الحديث وقيل هو خاص بالنبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقيل
خاص بمن وقعه لا نظير ما وقع له
وفي الحديث جواز استماع
المصلي إلى كلام غيره وفهمه له
ولا يردح ذلك في صلاته وإن
الادب في ذلك أن يقوم المتكلم
إلى جنبه لا خلفه ولا أمامه إلا
يشوش عليه بأن لا يمكنه الإشارة
إليه إلا بشقة وجواز الإشارة
في الصلاة وفيه البحث عن
علة الحكم وعن دأله والترغيب
في علو الأصوات والفحص عن
الجمع بين المتعارضين وإن الله في
أدأعمل بخلاف ما رواه لا يكون
كافيا في الحكم ينسخ مرويه
وإن الحكم إذا ثبت لا يلزم إلا

كسرها وهي الغنة هـ ذيل بعد هـ آفاق ساكنة والمراد هنا الأزارك كما وقع
مفسرا في آخر هذه الرواية والحقوقي الأصل معقد الأزار واطلق على الأزار مجازا
وفي رواية البخاري فنزع عن حقوقه أزاره والحقوقي هـ ذاققة قوله فقال أشعرتها
أي أنه فقهنا فيه لأن الشعار ما يلي الجسد من الثياب والمراد بجملة شعارها
قال في الفتح قيل الحكمة في تأخير الأزار معه إلى أن يفرغ من الغسل ولم يتناول
أياماً ولا يكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسده
فأصل وهو أصل في التبرك بأثار الصالحين وفيه جواز تكئين المرأة في ثوب الرجل وقد
نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك قوله أي أن يمامتها وموضع الوضوء منها ليس بين
الامرئين تناف لا مكان البداهة بموضع الوضوء وبالمكان معاً قال الزين بن المنير قوله
أي أن يمامتها أي في الغسلات التي لا وضوء فيها أو موضع الوضوء منها أي في الغسلات
المتمصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداهة بالماء من وجهم الحنفية
واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله
اغسلها وترائنا الخ استدل به على أن أقل الزوال ثلاث قال الحافظ ولادلالة فيه لانه
سبق مساق البيان للمراد أن لا يطعن في تناول الواحدة فافوتها قوله فصفها شعرها ثلاثة
قرون هو بضاد وفاضفة وفيه استحباب صف شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي
ناصيتها وقرناها أي جانباً رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عن عبد الجباري تعليقا
ورصد ذلك الامعاء على وتسمية الناصية قرناً تغليب وقال الأوزاعي والحنفية أنه يرسل
شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مرقاً قال القرطبي وكان سبب الخلاف أن الذي فعلته
أم عطية هل استندت فيه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعاً أو هو شيء
رأته ففعلته استحباباً كالأمرين بحتمل لكن الأصل أن لا يفعل في الميت شيء من جنس
القرب إلا بإذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعاً كذا قال وقال النووي الظاهر عدم
إطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره له ونعقب ذلك الحافظ بأن سعيد بن منصور
روى عن أم عطية أنها قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلنها وترأ
واجعلن شعرها ضفائر وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أم عطية مرفوعاً بلفظ
واجعلن لها ثلاثة قرون قوله فالتقيناها خلفها فيه استحباب جعل ضفائر المرأة

شيء مقتطوعه وإن أصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمه وإن الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره وأنه
لا يعدل إلى الفتوى بأمر مع وجود النص وإن العالم لا تنقص عليه إذا سئل عما لا يدري فوكل الأمر إلى غيره وفيه قبول
أخبار الآحاد والاعتقاد عليه في الأحكام ولو كان مخصصاً واحداً رجلاً أو امرأة لا كتنها أم سلمة بأخبار البخارية وفيه دلالة
على فطنة أم سلمة وحسن تأنيهاً لطلبة سؤالاتها وإتمامها بأمر الدين وكانهم لم يباشر السؤال لئلا يفسد السؤال لئلا يفسد
فيؤخذ منها إكرام الضيف واحترامه وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها والتفتل في البيت ولو كان فيه من ليس

منهم وراثة القرب من المصلي لغير ضرورة وتركه توفيت طلب العلم وان طرأ ما يشغل عنه وبوازا الاستدابة في ذلك وان
 الوكيل لا يشترط ان يكون مشبهاً موكاه في الفضل وتعليم الوكيل التصرف اذا كان ممن يجمل ذلك وفيه الاستفهام بعد
 الهدى لقولها واراك تصلياً او المبادرة الى معرفة الحكم المشكل فراراً من الوسوسة وان النسيان جائز على النبي لان فائدة
 استفهام ام سلمة عن ذلك تجوزها اما النسيان واما التسخ واما التخصيص به فظهر وقوع الثالث والله أعلم
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٦٤ * (باب في الجنائز) * بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح

خلقها اوقد زعم ابن دقيق العيد ان الوارد في ذلك حديث غريب قال في الفتح وهو مما
 يتجرب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد توبع رواته عليهم اوقد استوفى تلك
 المتابعات وذكر الحديث فوائد غير ما تقدم (وعن عائشة قالت لما ارادوا غسل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندري كيف نصنع فاجبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كما يجرد موتانا ثم اغسله وعليه ثياب قال فلما اختلفوا
 ارسل الله عليهم السنة حتى والله ما من القوم من رجل الا ذقه في صدره ناعماً قالت ثم
 كاههم مكاه من ناحية البيت لا يدرون من هو فقال اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وعليه ثياب قال فثاروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في
 قميصه يفاض عليه الماء والسدر وبذلك الرجال بالقميص رواه أحمد وأبو داود
 الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وفي رواية لابن حبان فكان الذي أجلسه في
 حجره علي بن أبي طالب وروى الحاكم عن عبد الله بن الحرث قال غسل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم علي وعلى يده خرقة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله والقميص
 عليه وفي الباب عن بريدة عن عبد الله بن ماجه والحاكم والبيهقي قال لما أخذوا في غسل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل لا تبرعوا عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قميصه وعن ابن عباس عند أحمد ابن علياً أسند رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الى صدره وعليه قميصه وفي استناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وعن
 جعفر بن محمد عن أبيه عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي والشافعي قال غسل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً بسدر وغسل وعليه قميص وغسل من يثر يقال لها الغرس
 بقبا كانت السعد بن خنيسه وكان يشرب منها وفي سفله علي والفضل فحفظه
 والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول ارحني قطعت وتبني اني لاجد شيئاً يتربط على
 قال المفاظ وهو مرسل جيد قوله السنة تسين مهله مكسورة بعد هانوت وهي ما تقدم
 النوم من القنور الذي يسمى النعاس قال عدي بن الرقاع العجلي
 وسنان اقصد النعاس فرقت * في عهده سنة وليس بناثم

والكسر اسم للميت في النعش
 أو بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم
 للنعش وعليه الميت وقيل عكسه
 وقيل هم الغنائم فما كان
 لم يكن عليه الميت فهو مير
 ونعش وهي من جنس يجتزأ اذا
 نثره ذكره ابن فارس وغيره وقال
 الأزهري لا يسمى جنازة حتى يشد
 عليه الميت مكافاً وذكروا هذا
 الباب هنا بين الصلاة والزكاة
 لتعاقبها ولان الذي يفعل
 بالميت من غسل وتكفين وغير
 ذلك المأمور من ذلك الصلاة
 عليه لمسايقها من فائدة الدعاء له
 بالنجاة من العذاب ولا سيما من
 عذاب القبر الذي سيدفن فيه
 (عن أبي ذر رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أتاني آت
 من ربي) سماء في التوحيد
 جبريل أي أتني في المنام (فاخبرني
 او قال بشرني) بخرم به في التوحيد
 (أنه من مات من امي) أي من
 امة الاجابة أي امة الدعوة قال
 في الفتح وهو أي العموم متجه
 (لا يشرك بالله شيئاً) اورده

البخاري في اللباس بلفظ ما من عبد قال لا اله الا الله
 ثم مات على ذلك الحديث وانما لم يورد هذا جراً على الجلي وذلك ان نبي الشريك يستلزم اثبات التوحيد
 ونعم هذه استعظام ابن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار قال القرطبي معنى
 نبي الشريك ان لا يتقدم مع الله شريك يكافي الالهية لئلا يكون هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الايمان الشرعي (دخل
 الجنة) قال أبو ذر (قات) ولا يرد قلت ايدخل الجنة (وان زني وان سرق) ولا ترمي قال أبو ذر يا رسول الله (قال) صلى الله

(ابواب)

عليه وآله وسلم (وان رزق وان سرق) يدخل الجنة لا يقال مفهوم الشرط انه اذا لم يزن ولم يسرق لا يدخل اذا انتفأ الشرط بغيره
انتفأ الشرط لانه على حدنهم العبد صيب لولم يخف الله لم يفصه فن لم يزن ولم يسرق اولى بالدخول عن رزق وسرق واقتصر
من الكفار على نوعين لان الحق امان الله والعباد فاشار بالزنا الى حق الله وبالسرقة الى حق العباد قال الزين بن المنذر حديث ابي
ذر من الحديث الرجاء التي افضى الاتكال على ما يعرض الجبهة الى الاقدام على الموبقات وليس هو على ظاهره لان الذي
استقرت عليه قواعد الشرع ان حقوق الاكيمين لا تسقط بمجرد الموت ٢٦٥ على الايمان نعم لا يلزم من عدم سقوطها ان

لا يتكفل الله بها عن يريد ان
يدخله الجنة ومن ثم رخص في الله
عليه وآله وسلم على أبي ذر
استباده والمراد بقوله دخل اي
صار اليها اما ابتداء من اول الحال
واما بعد ان يقع ما يقع من العذاب
انسأل الله العزو والعافية في الدنيا
والآخرة انه يجيب قريب وورد
في هذا حديث من قال لا اله الا الله
انه يوفى ما من الدهر اصابه قبل
ذلك ما اصابه وفي الحديث ان
أصحاب الكفار لا يدخلون في النار
وان الكفار لا تسلب اسم الايمان
وان غير الموحدين لا يدخلون الجنة
وفاقا وانها لا تحب الطاعات
وكان اذا راسخه قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يرضى الرائي وهو
مؤمن لان ظاهره معارض اظاهر
هذا التامير لكن الجمع بينهما على
قواعد أهل السنة يجعل هذا على
الايمان الكامل ويجعل حديث
الباب على عدم التحليل في النار
(عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) كلمة وهي
(من مات يشرك بالله شيئا دخل

• (أبواب الكفن وتوابعه) •

• (باب التكهين من رأس المال) •

(عن خباب بن الارت ان مصعب بن عمير قتل يوم احد ولم يترك الاغرة فكنا اذا غطينا
به رأسه بدت رجلاه واذا غطينا رجليه بد رأسه فامر نارسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ان نغطي به رأسه ونجعل على رجليه شيئا من الاذخر واه الجعاعة الابن ماجه
• وعن خباب أيضا ان حمزة لم يوجد له كفن الا بردة مله اذ اجععت على قدميه قامت
عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الاذخر واه آجسد الحديث الثاني
أخرجه أيضا الحاكم عن انس قوله ان مصعب بن عمير قتل في راية للجحاري ان عبد الرحمن
ابن عوف قال قتل مصعب بن عمير وكان شيرامق فليوجد له ما يكفي في البردة وقتل
حمزة أو رجل آخر فلم يوجد له ما يكفي في البردة قال في الفتح قوله أو رجل آخر لم أقف
على اسمه ولم يقع في أكثر الروايات الا بالبردة حمزة ومصعب فقط قوله الاغرة هي شملة فيها
خطوط بيض وسوداء وبردة من صوف يلبسها الاعراب كذا في القاموس قوله فامرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نغطي به رأسه فيه دليل على انه اذا ضاق الكفن
عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل مما يلي الرأس وجعل النقص مما يلي الرجلين
قال النووي فان ضاق عن ذلك سترت العورة فان فضل شيء جعل فوقها وان ضاق عن
العورة سترت السواك لانها أهم وهما الاصل في العورة قال وقد يستدل بهذا الحديث
على ان الواجب في الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فان
قبل لم يكونوا متمكنين من جميع البدن لقوله لم يوجد غيره فاجوابه ان معناه لم يوجد
مما يليه كما امت الاغرة ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسكين الحاضر من
تكميله ان لم يكن له قريب يلزمه نفقته فان كان وجبت عليه فان قيل كانوا عاجزين عن
ذلك لان النفقة جرت يوم احد وقد كثرت القتلى من المساكين واشتغلوا بهم وبالطوف
من العسك وعن ذلك وجوابه انه يبعد من حال الحاضر من المتولين دفنه ان لا يكون مع
واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها انتهى وقد استدل بالحديثين على أن الكفن يكون
من رأس المال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتكهين في الثرة ولا مال غيره

٣٤ نيل في رواية عن الاعشى من مات وهو يهودي من دون الله (وقلت أنا) كلمة أخرى وهي (من مات
لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) لان انتفاء السبب بوجوب انتفاء السبب فاذا انتفى الشرك انتفى دخول النار واذا انتفى دخول
النار لم يدخل الجنة الا اذا دار بين الجنة والنار وأصحاب الاعراف قد عرف استثناءهم من العموم ولم تختلف الروايات
في الصحيحين في ان المرفوع الوعيد والموقوف الوعد نعم قال النووي وجد في بعض الاصول المتقدمة من صحيح مسلم عكس هذا
وهكذا ذكره الميبدى في الجمع بين الصحيحين وكذا رواه أبو عوانة في كتابه المخرج على مسلم قال في الفتح انه وجه وان الاسماعيلي

مـ لم انه قال في الفتح وهو ذا
 الذي قاله يحتل بالاشكال لكن فيه
 بعد مع اتحاد يخرج الحديث فلو
 انه لم يخرج حجه الى ابن مسعود
 ان كان احق لا قربا مع انه
 مستغرب من انقراد راوي الرواة
 بذلك دون رفقته وشيخهم ومن
 فوقه نسبة السهم الى شخص ليس
 بمعصوم أولى من هذا التعسف
 اهـ وتعبه العبي وقال كيف
 يكون وهو او قد وقع عند مسلم
 كذا قال فيما مل قال في المصابيح
 وكان البخاري أراد ان يقسم معنى
 قوله من كان آخر كلامه بالموث
 على الايمان كما أولفظ بالاول
 بشرط أن يلتفظ بذلك عند الموت
 اذا كان حكم الايمان بالاستصحاب
 وذ كر قول وهب أيضا نفسـ سـ
 ان يكون مجرد النطق لا يكفي ولو
 كان عند الحاجة سقي يكون هنالك
 عمل خلافا لمريته و كانه يقول
 لا تعتقد الا كتمانهم اذ ان
 قارنت الطاعة ولا تعتقد الاحتياج
 اليها قطعا اذا تقدمت حكم ورواة
 حديث الباب كلهـ مـ كوفيون
 وفيه رواية تابعي عن تابعي عن

• (باب استحباب احسان الكفن من غير مغالة) •

صحايب وفيه الحديث والعقبة والقول وأخرجه أيضا في التفسير والاعتقاد والتذير وصرف في الإيمان والنسائي من في التفسير (عن البراء بن عازب) رضي الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن نسمع ونطيع وأمرنا بالتباعد الجنائز وهو فرض كفاية وظاهر قوله اتباع أنه بالمشي خلفها وهو أفضل عند الحنفية والأفضل عند الشيعة المشي أمامها لحديث أبي داود وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز ولأنه شنيع وحق الشفيع أن يتقدم وأما حديث أمشوا خلف الجنائز فضعف وأما ما رواه عن حديث الباب أن الاتباع محمول

على الاخذ في طريقها والسعي لاجلها كما يقال الجيش يتبع السلطان أي يتوخم موافقة وان تقدم كثير منهم في المشي
والركوب وعند المسالك ثلثة أقوال التقدم والتأخر وتقدم الماشي وتأخر الركاب واما النساء فمتأخرن بلا خلاف
قلت ولراجح التقدم عليها والتأخر عنهما والله الشوكاني وقال في الحجة البالغة والخندان الكل واسع والله قد صح
في الكل حديث أو اثر اه (وعيادة المريض) أي زيارة مسلم أو ذي قريب للعائذ أو جاره وقام بصله الرحم وحق الجوار وهي
فضيلة لها ثواب الآن يكون للمريض متعهده فتهمله لازم وفي مسلم عن ثوبان ٢٦٧ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم
ينزل في محرفة الجنة حتى يرجع
واراد بالخرقة البستان يعني
يستوجب الجنة ومخارفها وفي
البخاري عن أنس قال كان غلام
لبي ودى يخدم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فرض فاته النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يوم ففعله
عند رأسه فقال له اسلم فغظم الي
ايه وهو عنه ففعله فقال له اطع أبا
القاسم فاسلم ففخرج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو يقول الحمد
لله الذي أنقذ من النار قال في
المجموع وسواء الصديق والعدو ومن
يعرفه ومن لا يعرفه اعموم
الاخبار قال والظاهر ان المأدب
والمستأنس الذي قال وفي
استغباب عيادة أهل البيت
المنكرة وأهل القبور والمكوس
اذ لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجا
توبة نظر فانما ورون بها جرتهم
ولتسكن العيادة غيا فلا يواصلها
كل يوم الا أن يكون مغلوبا ومحل
ذلك في غير القريب والصديق
ونحوهما آمن يستأنس به المريض

من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل الا افراد وقيل لانهم كانوا يفتعلون ذلك
بالليل لرعاة الكفن فلا يبين في الليل ويؤيده أول الحديث وآخره قال القاضي للعتان
صحيحتان قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصدهما ما قال وقد قيل
غير هذا قوله الا ان يضطر انسان الى ذلك يدل على انه لا بأس به في وقت الضرورة
وقد اختلف العلماء في الدفن بالليل فذكره الحسن البصري لا ضرورة وقال
جناحة العلماء من السلف والخلف لا يكره واستدلوا بأن أبي بكر الصديق وجناحة من
السلف دفنوا بالليل من غير انكار ويجوز حديث المرأة السوداء أو الرجل الذي كان يقوم
المسجد فتوفي بالليل فدفنوه بالليل أو سألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقالوا توفي
فدفنوه في الليل فقال الاذنوني قالوا كانت ظلمة ولم يشكر عليه ثم أخرجه البخاري
وسمى ما في باب الدفن ليلا وأجابوا عن حديث الباب بأن النبي كان ترك الصلاة
للمجرد الدفن بالليل أو عن اساءة الكفن أو عن المجموع وتأتي بقية الكلام ان شاء الله
في باب الدفن ليلا (وعن عائشة أن أبا بكر نظر الى توب عليه كان يمرض فيه به رجع
من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفونوني فيها قلت ان هذا
خلق قال ان الحى أحق بالجلد من الميت انما هو للمهلة مختصر من البخاري) قوله به
ردع بسكون المهلة بعد ما عين مهملة أى اطعم لبعمه كله قوله وزيدوا عليه ثوبين
في رواية جديدة في قوله فكفونوني فيها رواية أبي ذر فيه ما وفسر الحافظ فغير المثنى بالمزيد
والمزيد عليه وفي رواية غير أبي ذر فيها كما وقع عند المصنف قوله خاف بفتح المجمة واللام
أى غير جديدي وفي رواية عنه ما بين سعد الانجبها جدا كما قال لا وظاهره ان
أبي بكر كان يرى عدم المغالاة في الاكثان ويؤيده قوله انما هو للمهلة وروى أبو داود عن
حديث علي عليه السلام من فوعا لا تغالوا في الكفن فانه لم يسره ولا يعارضه حديث
جابر في الامر بتحصين الكفن كما تقدم فانه يجمع بينهما بحمل التبيين على الصفة وحمل
المغالاة على الثمن وقيل التحسين حق للميت فاذا أوصى بتركه اتبع كما فعل الصديق
ويحتمل أن يكون اختار ذلك الشرب بعينه ما عني فيه من التبرك لكونه صار اليه من النبي
على الله عليه وآله وسلم أو لكونه قد كان جاهد فيه أو تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد

أبو بكر له أو بشق عليه عدم رؤيته كل يوم اما هؤلاء فمواهلون ما لم ينهوا أو يعاوا كراهته لذلك وقول الغزالي انما يعاد
بعد ثلاث غير ورد فيه رديانه موضوع ويدعوله وينصرف ويستحب أن يقول في دعائه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
ان يشفيك سبع مرات رواه الترمذي وحسنه ويحتمل المكث عنه بل تكره طائفة ما فيه من اخباره ومنعه من بعض
تصرفاته (واجابة الداعي) الى ريمة النكاح وهي لازمة اذالم يكن ثمة ما يفتن به في الدين من الملاهي ومقارشر الحري ونحوهما
(ونحو المعلوم) مسلما كان أو ذميا بالقول أو بالفعل (وابرار اقسام) بفتح الهمزة ابرار اقسام من البر خلاف الخلف

ويروى المقسم بنهم الميم وسكون القاف وكسر السين أي تصديق من أقسم عليك وهو أن يتحل ما سأل الله المفسر وأقسم عليه أن يتحل به بالبر وأما القسم إذا صدقه وقيل المراد من المقسم الخالف ويكون المعنى أنه لو حلف أحد على أمر مستقبل وأنت تندر عن تصديق يمينه كالأقسام أن لا يشاركك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع تفعله كي لا تخش يمينه وهو خاص فيها يعمل من مكارم الأخلاق فان ترتب على تركه مهلة فلا وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر في قصة تعبير الرؤيا لا قسم حين قال أقسمت عليك يا رسول الله تخبرني ٢٦٨ بالذي أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعي فان

انقرد المسلم عليه تعين عليه (وتشعبت العاطس) إذا جدد الله فبقول ربك الله وهو سنة على الكفاية والتشعبت بالسين المجمعة والمهلة والاول اعلاهما مشتق من انشوات وهي القوائم كقوله دعا الثبات على طاعة الله (وهنا من آية الفضة) وهي حرام على العموم للسرف والخيلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقة فاطلاق النهي مع كونهم يباح لهم بعضهم ادخله لخصيص بدليل آخر كحديث هذان أي الذهب والحرير حرام على ذكور امتي حل لافانهم (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من الإبريسم (و) عن (القسي) بقاف مفتوحة فسين مهملة مشددة مكسورة وفسرت في كتاب الباب ما بانها ثياب يوقى بها من الشام أو مصر مضلعة فيها حريرا مثل الأترج أو كان شلوبا بخر وقيل من انقر وهو ردى الحرير (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة علقا

من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال قال أبو بكر كفتوني في ثوبين اللذين كنت أصلي فيهما قوله انما هو أي الكفن للمهلة قال القاضي عياض روى بعض الميم وفتحها وكسرها وبذلك جزم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد وبالفتح التمهيل وبالضم عكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل أن يكون المراد بقوله وانما هو أي الجديوان يكون أراد المهلة على هذا التمهيل أي الجديوان يريد البقاء قال الحافظ والاول أظهر وفي هذا الأثر استحباب التكفين في ثلاثة أكتاف وجواز التكفين في الثياب المغسولة وإشمار الحى بالجديديديل على استحباب أن يكون الكفن جديدا ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد أنه لما حضره الموت دعا بثياب جديدة فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الميت يبعث في ثيابه التي مات فيها ورواه ابن حبان يدون القصة وقال أراد بذلك إحسانه لقوله تعالى وثيابك فطهر يريد وعليك فأصلحه قال والاختبار الصحيح مصر يحتمل أن الناس يحشرون حنافة مرة وحكى الخطابي في الجمع بينهما أنه يبعث في ثيابه ثم يحشرون بآنا

(باب صفة الكفن للرجل والمرأة) *

عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة ثواب قبضه الذي مات فيه وحله تجربة آية الحلة ثوبان رواد احمد وأبو داود وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمة ثواب بيض صولية جديدة بيانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادرج رواد الجماعة * ولهم الاسد والبخاري واقطه اسم وأما السلي فاعاشبه على الناس فيها انما اشبهت بريت ليكن فيها سافر كت الحلة وكفن في ثلاثة ثواب بيض صولية * وسلم قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حلة بيضاء كانت عند الله بن أبي بكر ثم نزع عنه وكفن في ثلاثة ثواب بيض صولية بيانية ليس فيها عمامة ولا قميص حديث ابن عباس في اسناد يزيد بن أبي زياد وقد تغير وهذا من ضعف حديثه وقال النووي انه يجمع على ضعف يزيد المذكور وقد بين مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن في الحلة وانما شبهه على الناس كما ذكر المصنف في الباب عن جابر بن سمرة عند البراء بن عدي في الكامل انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة ثواب

الديباج وسقط من هذا الحديث النصلة السابعة وهي ركوب الميثار وقد ذكرها في الاشارة واللباس وهي الوطاة قميص يكون على السرج من حرير أو صوف أو غيره لكن الحرمة متعلقة بالحرير وذكر الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخاضع بعد الغام انما يجمعها أو دفعا لنوعهم ان اختصاصها بالحرير يخرجها عن حكم العمام أو أن العرف فرق بينهما الاختلاف مذهبهم افر بجامعهم فتوهم انهم غير الحرير فان قلت قد فعل من غير الحرير عما جعل فارجعه النهي أجيب بان النهي قد يكون للكرامة كما ان الأمور التي فيها اللبس والاطلاق النهي فيها ما يتبعه مال اللفظ في حقيقةه وبما زه

وهو جازع عند الشافعي ومن يمنع ذلك يجعله أقدر مشترك بينهما مجازاً أو يسمى بعموم المجاز فان قيل كيف يقول الشافعي ذلك مع ان شرط المجاز ان يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة قيل المراد قرينة تقتضي ارادة المجاز أو ان يضرب عن الحقيقة أولاً وقد جوزوا في السكينة نحو كثير الرماد ارادة المعنى الاصلي مع ارادة لازمة فكذلك المجاز ورواية الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه الحديث والسماع والقول وأخرجه أيضاً البخاري في المظالم واللباس والطب والذوور والتمسك والاسستذان والاشربة ومسلم في الاطعمية والترمذي في الاستئذان واللباس ٢٦٩ والنسائي في الجنائز والايان والذوور

والزينة وابن ماجه في الكفارات واللباس وهذا يدل على ان الحديث من جوامع الحكم تستنبط منه في كل باب من تلك الابواب مسائل وأحكام كثيرة (عن أم العلاء) بنت الحرث ابن ثابت (امرأة من الانصار) عطف بيان أو رفع بقدر هي امرأة (رضي الله عنها وهي من تابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت انه اقتسم المهاجرون قرعة (أي اقتسم الانصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكنهم في منازلهم لما دخلوا عليهم - المدينة - فطارت) أي وقع فيهم - مناوذة - بعضها المغاربة بالصادق - يرفعها راناً وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبتت الرواية (عثمان بن مظعون) الجمعي القرشي (فانزله في أبياتنا) (فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي وغسل وكفن في أثوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وفيه الدخول على الميت بعد الموت إذا درج ولف في أكفائه (فقلت رحمة الله عليكم)

قيص وازار واقافة وفي اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدى قال كفن صلى الله عليه وآله وسلم في قطيفة جراء وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكأني اشتبه عليه حديث جعل في قبره قطيفة جراء فأنه يروي بالاسناد المذكور بعينه وعن علي بن عيسى بن أبي شيبة وأحمد والبخاري قال كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أثواب وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف الحافظ لا يصلح الاحتجاج بحديثه اذا خالف الثقات كما هنا وقد خالفه ههنا رواية نفسه فأنه روى عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب غرة قال الحافظ وروى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بن عيسى انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين وبرد حبرة وفي رواية للنسائي فذكرها أنشد قولهم في ثوبين وبرد حبرة فقالت قد أتى بالبرد ولكنهم ردوه وأخرج مسلم والترمذي عنهما أنها قالت انهم نزعوها عنه وروى عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه قال الترمذي تكفينه في ثلاثة أثواب أحمر ما ورد في كفة قوله قصبة الذي مات فيه دليل بان قال باستحباب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد بالله وذهب الجمهور إلى انه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس بانه ضعيف الاسناد كما تقدم وأجاب القائلون بالاستحباب ان قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما ويحتمل أن يكون المراد في المعدود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهذا ما زائدان وأن يكون معناه ليس فيها قميص جديد أو ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف الأطراف ويجب ان الاحتمال الاول هو الظاهر وما عدا ذلك متعسف فلا يصار اليه قوله جدد هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي وليس في الصحيحين لفظ جدد ووقع في رواية له ما يدل جدد من كسوف وهو القطن قوله يعض فيه دليل على استحباب التكفين في الابيض قال النووي وهو مجمع عليه قوله محمولة بضم المهملة ويروي بفتحها وله نسبة الى سحرول قرية باليمن قال النووي والفتح أشهر وهو رواية الاكثرين قال ابن الاعرابي وغيره هي ثياب بيض نقية لا تكون الامن

يا (أبا السائب) وهي كنية عثمان (فشم أدنى عليك) أي لا (لقد أكرمك الله) ومنزل هذا التركيب يستعمل عرفاً ويراد به معنى القسم كأنه أفاضل أقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك) أي من أين علمت (ان الله أكرمك) أي عثمان (فقات بابي أنت) مقدي أو أفديك به (يا رسول الله فني بكرمه الله) أي اذا لم يكن هو من المكرمين مع ايمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام امأهو) أي عثمان (فقد جاءه اليقين) أي الموت (واقه اني لارجوه ان خير وأما غير غفلة مرة فلهو مرة أو من يرعى له الخ - يرعنه - اليقين ام لا) (واقه ما أدرى وانا رسول الله ما يفعل بي) ولا بكم هو

وما في سورة الاحقاف قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك قبل نزول آية الفتح ليخبركم
 الله ما تقدم من ذنبكم وما تأخر لان الاحقاف مكية والفتح مدنية بالاختلاف فيهما وكان لا لا يدري لان الله لم يعلم ثم ادري بان
 اعلم الله بعد ذلك او المراد ما ادري ما يفعل بي أي في الدنيا من تقع وضروا لافاليقين القطعي بأنه خير البرية يوم القيامة
 وأكرم الخلق قاله القرطبي والبرماوي وقال البيضاوي أي في الدارين على التفسير اذ لا علم بالغيب ولاننا كبدنا النبي المشغل
 على ما فعل بي وما امام موضوعه ٢٧٠ واسمها مكية من فوعة اه فاصل الاكرام معلوم قال البرماوي وكثير

من التفاصيل أي معلوم أيضاً
 فالخفي بعض التفاصيل واما
 قول البرماوي والكبر ما في
 والزكري انهم منسوخة بآول
 سورة الفتح فتعقبه في المصاييح
 بأنه خبر ولا يدخله النسخ فلا
 يقال فيه منسوخ وناسخ اه
 ولا يذري ما فعل به اي بعثمان
 قال في الفتح وهو غلط منه فان
 المحفوظ في رواية الالبث هذا
 ولذا عقبه المصنف برواية نافع
 ابن يزيد عن عقيل التي اقلها
 ما يفعل به قال وقد ثبت انه صلى
 الله عليه وآله وسلم قال أنا اول
 من يدخل الجنة وغير ذلك من
 الاخبار الصحيحة الصريحة في
 معناه فيحمل ان يحمل الاثبات
 في ذلك على العلم الجملي والنفي على
 الاحاطة من حيث التفاصيل
 قالت فوالله لا زكي أحد بعده
 أبداً وفي الحديث انه لا يجوز
 في آخريته من أهل الجنة الا ان
 نص الشارع عليه كالعشرة
 المشيرة لاسماء الاخلاص أمر
 قلبي لا يطلع عليه وفيه نبي العلم
 بالغيب عن الانبياء ورواه هذا

القطان وقال ابن تقيمية ثواب بيض ولم يخصه بالقطان وفي رواية للبخاري يحول بدون
 نسبة وهو جرح محض والسجل الثوب الأبيض النقي ولا يكون الا من قطن كما تقدم
 وقال الازهري بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم واما بالفتح
 فنسبة الى القصار لانه يسجل الثياب أي يقيها كذا في الفتح قوله عانية بتحقيق الباء على
 اللغة الفصحى المشهورة وحكي سيديويه والجرهري وغيرهما لغة في تشديد ما ووجه الاول
 ان الالف بدل من ياء النسبة فلا يجتمعان فيقال عنية بالتشديد أو عانية بالتحقيق وكلاهما
 نسبة الى العين قوله فاقام شبهة على الناس بضم الشين المعجمة وكسب الباء المشددة ومعناه
 اشتبه عليهم واعلم انه قد اختلف في أصل السكن بعد الاتفاق على انه لا يجب أكثر من
 ثوب واحد وترجع البدن فذهب الجمهور الى ان أفضلها ثلاثة أثواب بيض واستدلوا
 بحديث عائشة المذكور قال في الفتح وتقرير الاستدلال به ان الله عز وجل لم يكن ليختار
 انبيه الا الأفضل وعن الحقيقة ان المستحب أن يكون في أحدها ثوب حجره ونحوه
 بحديث جابر المتقدم واسماده كما قال الحافظ حسن والكنه معارض بالمحقق عليه من
 حديث عائشة على انافذة قدمنا عن عائشة انهم تزعموا عنه ثوب الحجره وبذلك يجمع بين
 الروايات وقال الهادي ان المبرورع الى سبعة ثياب واستدل بحديث علي المتقدم
 واجيب عنه بأنه لا يمتنع لمعارضه حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرهما وقد قال
 الحاكم انهم اتوا بترت الاخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعائشة في
 تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيه اقميص ولا عمامة
 ولكنه لا يخفى ان اثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليه او قد تقرر ان نافي الزيادة أولى
 بالقبول على انه لو تعرض رواة الثلاثة لنفي ما زاد عليهم السكان المثبت أولى من النافي نعم
 حديث علي فيه المقال المتقدم فان صلح الاحتجاج معه فالمصير الى الجمع بما ذكرنا متعين
 وان لم يصلح فلا فائدة في الاشهاد به لاسيما وقد اقتصر على رواية الثلاثة جماعة من
 الصحابة ويبعد أن يخفى على جميعهم الزيادة عليه او قد قال الامام يحيى ان السبعة غير
 مستحبة اجماعاً (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم
 البيضاء فانهم خير ثيابكم وكفوا فيهم ما موتاكم رواه النسائي وصححه
 الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن

الحديث ما بين مصري وابلي ومدني وفيه الحديث والاحبار والعلمة وتابني عن تابعي عن صحابة وأخرجه القطان
 أيضاً في الجنائز والشهادات والتفسير والهجرة والتعبير والنسائي في الروايات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال لما
 قتل أبي) عبد الله بن عمرو يوم أحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة ركبنا المشركون فلو اياه جددوا نفيه وأثنيته (جعلت
 أ كشف الثوب عن وجهه) حال كوني (أبكي) عليه (ويثني عليه) أي عن البكاء وفي رواية يثني وفي قول في الفتح وهو أوجه
 (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني) عنه (فجعلت عمق) شقيقة أبي عبد الله بن عمرو (فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) معز ياله واشهر الها بما آل اليه من الخير (تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله باجنحتها) حجة من عليه
متراجين على المسادة لصعودهم بروحه وتبشيرهم بما أعد الله لهم من الكرامة واظهارهم من الخلة لا يتغير اولانه من السبعة
الذين يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل الا ظله واو ليست للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكا وعدمه
أي فوالله ان الملائكة تظله سواء تبكين أم لا لكن قال في الفتح يحتمل أن يكون شكاً من الراوي ٨١ والاول أولى (حتى
رفعه) من مقوله وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوحي فلا ٢٧١ يعارضه ما في حديث أم العلاء السابق لانه

أنكر عليهم ما قطعها اذ لم تعلم هي
من أمره شيئاً وقد أخرج هذا
الحديث البخاري أيضاً في
الفضائل والنسائي في الجنائز
والمناقب ومطابقة الترجمة في
قوله جعلت أ كشف الثوب
عن وجهه لان الثوب أعم من
أن يكون الذي يحويه ومن
الكفن (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نعى النجاشي) أي
أخبر أصحابه بموت أحممة وقد
كانوا أهله أو بمشاة أهله
ويستحقون أخذ عزائه ومن ثم
أدخله في الترجمة وقال الرجل
ينهي الى أهل الميت بنفسه أي
لا يستنقب فيه أحد ولو كان
رفيعاً وقائداً ذلك دفع توهم ان
هذا من ابناء أهل الميت وادخال
المسألة عليهم والاشارة الى انه
مباح بل صرح النووي في
المجموع باستحبابه لحديث
الباب وانعم به جعفر بن أبي
طالب وزيد بن جارية وعبد الله
ابن رواحة ولما يترب عليه من
المبادرة لشهود جنازته وتمييزه

القطان وأخرجه أيضاً الترمذي وصححه وابن ماجه والنسائي والحاكم من حديث حمزة
واختلف في وصله وارسله وقد تقدم في اللباس وفي الباب عن عران بن الحصين عند
المعبراني وعن أنس عند أبي حاتم في العلل والبراري مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدي في
الكامل وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه يرفعه أحسن ما روى الله به في قبوركم وما جددكم
البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام على ذلك في
أبواب اللباس وعلى مشروعية التكفين الموقى في الثياب البيض وهو اجماع كما تقدم
في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم أيضاً عن الخنفية أنهم يستحبون أن يكون
في الاكفان ثوب حبرة واستدلوا بما سلف ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود بإسناد
حسن كما قال الحافظ باقفاً ذاتي أحدكم فوجد شيئاً لم يكفن في ثوب حبرة والامر باللبس
والتكفين في الثياب البيض محمول على النسيب لما قدمنا في أبواب اللباس (وعن أبي

بنت قاف الشففة قالت كنت في غل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند وفاتها وكان أول ما أعطنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقا ثم الدرع ثم الخمار
ثم المحففة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عند الباب معه كفننا ما ناولنا ثوباً بارواه أحد وأبو داود قال البخاري قال الحسن
الخرقة الخامة يشدها الفخذان والوركان تحت الدرع) الحديث في اسناده ابن اسحق
وايكنه صريحاً بالحديث وفي اسناده أيضاً نوح بن حكيم قال ابن القطان مجهول ووثقه ابن
حبان وقال ابن اسحق كان قارئاً للقرآن وفي اسناده أيضاً داود رجل من بني عروة بن
مسعود قال كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فهو ثقة وقد جزم بذلك ابن حبان وان
كان غيره فيه نظر فيه قوله أبي بنت قاف بالاقاف بعد الالف نون ثم فاء قوله الحقا بكسر
المهملة ويحذف القاف معصور قيل هو لغة في الحق وهو الازار والحديث يدل على ان
المشروع في كفن المرأة أن يكون ازارا ودرعاً وخماراً وملففة ودرجاً ولم يقنع تسجيعة أم
عطية في هذا الحديث فيمن حضره وقد وقع عند ابن ماجه ان أم عطية قالت دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم الحديث ورواه مسلم فقال
زينب ورواه آتقن وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب حقنة الغسل

أمر الصلاة عليه والدعاء والاستغفار له وتنفيذ وصاياه وغير ذلك نعم يكره نعي الجاهلية للنهي عنه يرواه الترمذي وحسنه
وصححه وهو التسمية بموت الشخص وذكراً ثم مؤقلاً آخره وكانوا يرسلون من يملن بجسم ميت على أبواب الدوز
والاسواق قال ابن المراتب مر ادهان النعي الذي هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان فيه ادخال الكرب والمصابين
على أهله لكن في تلك المفسدة مصالح جمة قال المتولي وغيره ويكره نعي الميت وهي عدم محاسنه للنهي عن المراتي ٨١ والوجه
جعل نفسه هابذاً على غير صبغة الذنب والافلام لتحادها معه وقد أطلقها الجوهري على عدم محاسنه مع البكا وعلى نظم الشعر

قدسية فيكره كل منعه المعلوم انتهى عن ذلك والوجه جعل النبي عن ذلك على ما يظهر في نفسه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له
 أو على الأكل منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عد ذلك قسازال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء ينفون عنه وقد قالت
 فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ما ذاعلى من شتم تر به أحمد * أن لا يشتم مدى الزمان فواليا
 صبت على مصائب لو انما * صبت على الايام عدن ليااليا قال ابن عون كانوا اذا توفي الرجل ركب رجل دابة
 ثم صاح في الناس اني فلان قال ابن سيرين ٢٧٢ لاعلم بأسان يؤذن الرجل صديقه وجميعه قال في الفتح وحاصله ان بعض

الاعلام بذلك لا يكره فان زاد
 على ذلك فلا وقد كان بعض
 السلف يشدد في ذلك حتى كان
 حديثه اذا مات له الميت يقول
 لا تؤذوا به أحدا اني أخاف أن
 يكون نعياني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يذوق
 هاتين ينهي عن النبي أخرجه
 الترمذي وابن ماجه باسناد
 حسن قال ابن العربي يؤخذ
 من مجموع الاحاديث ثلاث
 حالات الاولى اسلام الاهدل
 والاصحاب وأهل الصلاح فهذا
 سنة والثانية دعوة الجفلى
 للمفاخرة فهذا يكره الثالثة
 الاعلام بنوع آخر كالتباحة
 ونحو ذلك فهذا يحرم (في اليوم
 الذي مات فيه) في رجب في
 السنة التاسعة (خرج) بهم (الى
 المصلى) وذكر السهيلي من
 حديث سلمة بن الاكوع صلى
 عليه بالبعيص (فصف بهم) صلى
 الله عليه وآله وسلم صف هنا لازم
 والباقى بمعنى مع أى صف معهم
 أو معه والباء زائدة للتوكيد
 أى صفهم لان الظاهر ان الامام

قوله قال البخارى قال الحسن الخ واصله ابن أبى شيبة قال في الفتح وهذا يدل على أن أول
 الكلام ان المرأة تسكن في خمسة أبواب وروى النوارى من طريق ابراهيم بن حبيب
 ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن قصة عن أم عطية انها قالت وكفناها في خمسة
 أبواب وخبرناها كما تخبرهم الخ قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة الاسناد وقول الحسن ان
 الطريقة الشامة يشدهم بالفتح والوركان قال به زفر وقالت طائفة تشده على صدرها
 ايضم أ كذا ثم اولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة

(باب وجوب تسكين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها)

(عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء أن ينزع
 عنهم الحديد والجلود وقال ادنقوهم بدمائهم وثيابهم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 * وعن عبد الله بن زعابة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم أحد دنقوهم في
 ثيابهم وجعل يدفن في القبر الرطه ويقول قدموا اكثرهم قرأ فارواه أحمد الحديث
 الاول في اسناد عطاء بن السائب وهو مما حدث به بعد الاختلاط وحديث عبد الله بن
 زعابة أخرجه أيضا أبو داود باسناد رجاله الصحيح وفي الباب أحاديث قد تقدم ذكرها في
 باب ترل غسل الشهيد والمحدثان المذكوران في الباب وما في معناه ما في مشروعية
 دفن النهم بدعائه قتل فيه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آلة حرب وقد
 روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي انه قال ينزع من الشهيد الفرو والخف
 والقلنسوة والعمامة والمنطقة والسر اويل الا أن يكون أصاب السراويل دم وفي
 اسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف وقد روى ذلك أحمد بن عيسى في اماميه من
 طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي والحسين بن علوان متكلم
 فيه أيضا والظاهر ان الامر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب بقوله وجعل
 يدفن في القبر الخ قد تقدم الكلام على هذا في باب ترل غسل الشهيد

(باب تطيب بدن الميت وكفنه الا المحرم)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجترم الميت فاجزوه ثلاثا رواه
 أحمد * وعن ابن عباس قال يغسل رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرفه

متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم الاعلى المعنى الاخر وليس في هذا الحديث ذكر كم صفهم صفالكنه يعفهم من الرواية
 الاخرى فكذلك في الصف الثاني أو الثالث (وكبر أربعاً) منها تنكيرة الاحرام وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو
 كان دور مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبها قال ابن القبطان لكنهم لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجهه
 ان فيه ازراء وتم اونا بالميت لكن الاقرب السقوط لحصول الفرض قال المذرى ويقتضى انه لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو
 يظن انه قد غسل الا أن يقال تقديم الغسل بشرط عدم الامكان فقط ولا تجوز على الغائب في البلدان كبرت لتيسر الحضور

وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً الوصل صحة فهو غائب عن الصلاة وهذا الحديث أخرجه أيضاً الجعفي وكذا أبو داود والنسائي والترمذي مختصراً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم أخذ الراية زيد) هو ابن حارثة وقصته هذه في غزوة موتة وهو موضع في أرض البلقاء من أطراف الشام وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليه امرأته في جنادة الأولى سنة ثمان وأتمعت عملهم فبدا وقال إن أصيب زيد فخنقوا ابن أبي طالب علي الناس فان أصيب جعفر فعبداً لله بن رواحة فخرجوا وهم ٢٧٣ ثلاثة آلاف قتلا قوامع الكفار

فاقتلوا (فأصيب) زيد أي قتل (ثم أخذها) أي الراية (جعفر) فأصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة (الانصاري أحد القمبة ليلة العقبة) (فأصيب) وإن عني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم تذر فان) أي لتسبيلان بالاموع واللام لاتاً كيد (ثم) أخذها خالد بن الوليد من غير امرأه) بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الراء أي تأمير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكنه رأى المصلحة في ذلك لكثرة العدو وشدة بأسهم وخوف هلاك المسلمين ورضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما فعل فصار ذلك أمراً لا في الضرورات إذا عظم الأمر واشتد الخوف سقطت الشروط (ففتح له) بضم الهمزة الثانية وقد أخرجه البخاري أيضاً في الجهاد وعلا مات النبوة وفضل خالد والمغازي والنسائي في الجعفي (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ما من الناس من مسلم)

أذوق عن راحلته فوقصته فذ كذا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اغسلوه بيا وسدر وكفنه في ثوبه ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه فان الله تعالى يبعثه يوم القيامة مائراً واه الجماعة والنسائي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه المحرم في ثوبه الذين أحرم فيهم ما يغسله بيا وسدر وكفنه في ثوبه ولا تحنطوه بطيب ولا تحمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة محرمًا) حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي والبخاري ورجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضاً عن جابر مرصوعاً باللفظ إذا اجزتم الميت فاوتروا قوله إذا اجزتم الميت أي يجزئوه وفيه استحباب تجنيز الميت إلا نقول به بينما رجل قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه راقد بن عبد الله وعزاه إلى ابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي وسبب الزعم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ذكر أولاد عبد الله فذكر فيهم راقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعير وهو محرم فهلك فلان هذا المتأخران لواقع بن عبد الله صحبة وأما صاحب الفتح التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يرسم كمال فإذ المد كور لا صحبة له فان أمه صفية بنت أبي عبيد وامت تزوجها أبوها في خلافة عمر وفي خلافة عمر كان ابنه قد قوله فوقصته بفتح الواو بعد ها قاف ثم صادمه له وفي رواية البخاري فاقصته وفي أخرى له اقصته وفي أخرى له أيضاً اقصته والواقص الكسر كما في القاموس والقصع التثنية وقيل هو خاص بكسر العظم قال الخطابي ولو سلم فلا مانع من يستعار بكسر الرقبة والقص القتل في الحال ومنه تعاصرا غنم وهو موتها كذا في الفتح قوله اغسلوه بيا وسدر وفيه دليل على وجوب الغسل بالماء والسدر وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وكفنه في ثوبه فيه أنه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها وفيه دليل على قصره على تكفينه في ثوبه ليكون مات فيها وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ويحتمل أنه لم يجد غيره ما أقوله ولا تحنطوه هو من الحنوط بالمهحلة وهو الطيب الذي يوضع للميت قوله ولا تحمروا رأسه أي لا تعطوه وفيه دليل على إيقاع حكم الأحرار وكذلك قوله ولا تحنطوه وصرح من ذلك النعيل بقوله فان الله يوم القيامة يبعث

٢٥ نيل مث قبه به يخرج الكافر فهو محرم بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له ولد أو أكثر في الكفر ثم أسلم فيه نظروا يدل على عدم ذلك حديث أبي ذؤيب في ثوبه الذي مات فيه أو ثوبه في الإسلام أدخله الله الجنة أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي في المعجم الكبير وعن عمرو بن عبسة مرثية عن مات له ثلاثة أولاد في الإسلام فماتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم أخرجه أحمد أيضاً وأخرج أيضاً عن رجاء الأسلمي قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ادع الله لي في ابني بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة فقال أمه ما أسأت قالت نعم فذكر

الحديث قال القسطلاني قد يدل للاول حديث أسات على ما سلفت من خبر لكن جاءت أحاديث فيها تنقيح ذلك بكونه في الاسلام فالرجوع اليها أولى ثم ذكر الاحاديث المذكورة ثم قال وهل يدخل أولاد الاولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات اصدق الاسم عليهم أولاد يخلون لان اطلاق الاولاد عليهم ليس حقيقة وقد وردت تقييد الاولاد بكونهم من صلبه وهو مخرج أولاد الاولاد فان صح فهو قاطع للنزاع ففي حديث عثمان بن أبي العاص في مسند أبي يعلى والمجتهد الكبير للطبراني مرفوعا بأسناد فيه عبد الرحمن بن اسحق ٢٧٤ أبو شبة القرشي وهو ضعيف لقد استحسن بحجة حصينة من النار رجل سأل

بين يديه ثلاثة من صلبه في الاسلام (يتوفى له) يضم أوله مبنيا للمفعول وعندها من ما حده ما من متين يتوفى اياه (ثلاثة) كذا لا كثر بذكر الهاء وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الاصل يني وكريمة ثلاث يحدف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفا قاله الحافظ في الفتح وقد اختلف في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا فعلى قول من لا يجعله حجة لا يمنع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة بل ولو جعلناه حجة فليس انما قاطعا بل دلالة ضعيفة يقدم عليهم غيرها عند معارضتها بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد فخرج الطبراني في الاوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة فصر عليهم واحدة سب وجبت له الجنة فقالت أم أيمن أو اثنين فقال واثنين فقالت فواحد فسكت ثم قال وواحد وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة

فليس وقوله في الرواية الاخرى فانه يجب يوم القيامة محرم ما وخاف في ذلك المماثلة للحقيقة وقالوا ان قصة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فتخص به واجيب بان الحديث ظاهر في ان العلة هي كونه في النكاح وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت لغيره حتى يثبت التخصيص وما أحسن ما اعتذر به الداودي عن مالك فقال انه لم يبلغه الحديث قوله ولا تنسوه بضم أوله وكسر الميم من أمس قال ابن المنذر وفي الحديث اباحة غسل المحرم المني بالسدر خلافا لمن كرهه وان الوتر في السفن ليس بشرط وان الكفن من رأس المال لا مرد صلى الله عليه وآله وسلم بتكفينه في ثوبه ولم يستفصل هل عليه دين مسند غرق أم لا وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب احرامه وان احرامه باق وأنه لا يكفن في المحنط كما تقدم وأنه يجوز التكفين في الثياب الملبوسة وان الاحرام يتعلق بالرأس

(أبواب الصلاة على الميت)

(باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه)

(الصلاة على الانبياء)

(عن ابن عباس قال دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسلا لا يصحون عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا النساء حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ واسناده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة وفي الباب عن أبي عسيب عند أحمد انه شهد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف أصلي عليك قال ادخلوا ارسالا كذا في التلخيص وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البزار انه موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسند دواه وعن ثوبان بن شريط عند البيهقي وذكره مالك بلاغا وفي الحديث ان الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فزاد الرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر وصلاة للناس عليه أفراد اجمع عليه عند أهل السير وجعاعة أهل النقل لا يحتفلون فيه وتعقبه ابن دحية وابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه

من الولد لم يبلغوا الجنة كانوا الدخلة حصصا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال أبي بن الصلاة كعب قدمت واحدا قال وواحد السكن قال في الفتح ليس في ذلك ما يصلح للاختصاص بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف اسناده ولم نسأل عن الواحد منهم روى المؤلف يعني البخاري كما سبقت في الرافق من حديث أبي هريرة مرفوعا بقول الله تعالى ما بعدى المؤمن عند جد جراه اذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه الجنة وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه وهذا اصح ما ورد في ذلك (لم يبلغوا الجنة) بكسر الحاء من التكليف الذي يكذب فيه الاثم وخص الاثم بالذ كراهه الذي

يصل بالبلوغ لان النبي قد يشاب قال أبو العباس القرطبي وانما خصهم بهذا الحد لان الصغير حجه أشد والشدقة عليه أعظم اه ومقتضاه ان من بلغ الحنث لا يحصل ان فقهه ما ذكر من الثواب وان كان في فقد الولد ثواب في الجلالة وبذلك صرح كثير من العلماء وفرقوا بين العلق وغيره ولكن قال الرزين المنبر والعراقي في شرح تقرير الاسانيد اذا قلنا ان مفهوم الصفة ليس بجملة الحديث بل هي لغيره ليعلموا ان البالغين ليسوا كذلك بل يدخلون في ذلك بطريق القعوى لانه اذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبيه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ ٢٧٥ معه السج ولا ريب ان التفتيح على

فقد الكبير أشد والمصيبة به أعظم لاسيما اذا كان يتجيبا يقوم عن أبيه بأموره ويساعده في معيشته وهذا ما لم يشاهد والمعنى الذي ينبغي أن يعمل به ذلك قوله (الأدخله الجنة) في حديث عتبة بن عبد السامى عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه الاثقة ود من أبواب الجنة الثمانية من أيما شاء أدخل وهذا إذا دخله من طريق دخول الجنة ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مروى عن عائشة حديث ما يتركه أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة الا وجدته عنده يسبح فيح لك (بفضل رحمة اياهم) قال الكرماني وتبعه البرماوى الظاهر ان الضمير يرجع للعالم الذي توفي اولاده لا الى الاولاد وانما جمع باعتبار انه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم اه وعلمه بعضهم بأنه لما كان يرجعهم في الدنيا جوزى بالرحمة في الآخرة وقد تعقب الحافظ ابن

الصلاة المعهودة أو دعوا فقط وهل صلاوا فرادى أو جماعة واختلفوا في أمهم سم فقبل أبو بكر روى بإسناد قال الحافظ لا يصح وفيه حرام وهو ضعف جدا قال ابن دحية هو باطل يقين ضعف روايته وانقطاعه قال والجميع ان المسكين صلاوا عليه افراد الا يومهم أحد وبه جزم الشافعي قال وذلك اعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابي هو وأبي وتنافسهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة واحد قال ابن دحية كان المصلون عليه ثلاثين ألفا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث وتغلبت به من قدم النسائي الصيامان في الصلاة على جنازتهم وسأل دفنهم في القبر الواحد اه

(ترك الصلاة على الشهيد)*

(عن أنس ان شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقد أسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقد رويت الصلاة عليهم بإسناد لا تثبت) أما حديث أنس فاخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي انه حديث غريب لا نعرفه من حديث أنس الا من هذا الوجه وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة وقد مثل بدو لم يصل على أحد من الشهداء غيره وعاله البخاري والترمذي والدارقطني بأنه غلط فيه امامة بن زيد فرواه عن الزهري عن أنس ورجحوا رواية الميث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث جابر فقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الأحاديث الواردة في الصلاة على شهداء أحد التي أشار اليها المصنف وقول انها باسناد لا تثبت فستعرف الكلام عليها في الصلاة على الشهداء أحاديث منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمزة حين جاء الناس من القتال فقال رجل رايته عند تلك الشجيرات فلما رآه ورأي ما مثل به شق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جرحه بحمزة فصلى عليه الحديث وفي اسناده أبو حماد الحنفى وهو متروك وعن ثمال بن الهاد عند النسائي بلنظ ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآمن به واتبعه وفي الحديث انه استشهد فصرى عليه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب من دعائه صلى الله عليه وآله وسلم له اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك تقتل في سبيلك وجعل البيهقي هذا على انه لم يمت في المعركة وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم

بحر رحمة الله وتبعه العميق الكرماني بان ما قاله غير ظاهر وان الظاهر رجوعه للاولاد بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة عنه الطبراني الأدخله الله برحمته هو وأياهم الجنة وحديث أبي ثعلبة الأشجعي أدخله الله الجنة بفضل رحمة اياهما قاله بغداد قوله من مات له ولدان فوضعه بذلك ان الضمير في قوله لا ولد لا لا أى بفضل رحمة الله لا ولد وعند ابن ماجه من هذا الوجه بفضل رحمة الله اياهم والنسائي من حديث أبي ذر الاغفر الله اهما بفضل رحمة وفي مجمع الطبايعي من حديث حبيبة بنت سہل وأم مشير ومن لم يكتب عليه اسم فرحمته أعظم وشفاعته أبلغ وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شريح اخيل المنقرى

ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال من توفي له اولاد في معبد الله دخل به فضل حسبهم الجنة وهذا انما هو في البالغين
الذين يتحلون في سبيل الله والعلم عند الله تعالى ورواة حديث الباب الاربعة بصريون وفيه التحديث والعنعنة والقول
واخرجه النسائي وابن ماجه في الجنازة وكذا الذي في (عن أم عطية الانصارية) نسبية بنت كعب وكانت تغسل الميتات
(رئى الله عنهم) قالت دخل عليا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حين توفيت ابنته زينب زوج أبي العاص بن الربيع
والدة مامة) كما في مسلم أو أم كلثوم كما في أبي داود ٢٧٦ قال الحافظ عبد العظيم المنذرى والصحيح الاول لان أم كلثوم توفيت

وقد تقدم انظره وعن عتبة بن عاصم في البخارى وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على
قتلى أحدهم بعد ثمان سنين صلاته على ميت كما ودع للاحياء والاموات وفي رواية لابن
حبان ثم دخل بيته ولم يخرج حتى قبضه الله وعن ابن عباس عند ابن اسحق قال أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحمزة فصبى بغيره ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات
ثم أتى بالقتلى فيوضعون الى حمزة فقبضه صلى عليهم وعاليه معهم حتى صلى عليه ثمين وسبعين
مسلاة وفي نسخة مائة رجل معهم لان ابن اسحق قال حدثني من لا أتهم عن مقسم مولى ابن
عباس عن ابن عباس قال السهمي ان كان الذي أبوه ابن اسحق هو الحسن بن عمار
فهو ضعيف والافوه مجهول لاجته فيه قال الحافظ الحامل للسهمي على ذلك ما وقع في
قدمه مسلم عن شعبة ان الحسن بن عمار حدثه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحدهم فأتى الحكم فقال لم يصل عليهم اهلك
حديث ابن عباس روى من طرق أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبراني
والبيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مثله وأتم منه ويريد فيه
ضعف يسير وفي الباب أيضا عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود في المراسيل من طريقه
وهو تابعي اسمه غزوان واقظه انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد عشر عشرة
في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة قال الحافظ ورجاله ثقات وقد أعلاه الشافعي
بانه متدافع لان الشهداء كانوا سبعين فاذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبع
صلوات فكيف يكون سبعين قال وان أراد التكبير فيكون ثمانية وعشرين تكبيرة
وأجيب بان المراد صلى على سبعين نفسا وحمزة معهم هم كلهم فكانه صلى عليه سبعين
صلاة وعن ابن مسعود عند أحمد باقظ رفع الانصاري وترك حمزة فصلى عليه ثم سجد
برجل من الانصار ووضعه الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصاري وترك حمزة حتى صلى
عليه يومئذ سبعين صلاة وفي الباب أيضا حديث أبي سلام عن رجل من الصحابة عند أبي
داود وقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد هذا جله ما وقفنا عليه في هذا الباب من
الاحاديث المتعارضة وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال الترمذي قال بعضهم يصلى على
الشهيد وهو قول الجمهور واصح وقال بعضهم لا يصلى عليه وهو قول المدنيين
والشافعي وأحمد اه وبالاول قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والمزني والحسن

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب يدرونه عقب بأن التي توفيت
وهو صلى الله عليه وآله وسلم لم يدر
رقية لأم كلثوم وفي الفتح كلام
طويل في ذلك (فقال اعلمنا)
وجوب امرأة واحدة عامة لبدنها
(ثلاثا) نذبا لاسر لا وجوب
بالنسبة الى أصل الغسل ولله رب
بالنسبة الى الايتار كما قرره ابن
ذريق العبد وقال المازري
قيل الغسل سنة وقيل واجب
وسبب الخلاف قوله الاتي ان
وأيتاهل يرجع الى الغسل أولى
الزيادة في العدد وفي هذا الأصل
خلاف في الأصول وهو ان
الاستغناء أو الشريط المعقب
بجلاهل يرجع الى الجميع أو
الى ما أخرجه الدليل أولى
الاخير لكن قال الابن ان القول
بالسنة لابن أبي زيد والاكثر
والقول بالوجوب أي على
المكناية للبعثاديين اه (أو
خمس) وفي رواية هشام بن حسان
عن حفصة عن ائمتها ورائها
خمس (أو أكثر من ذلك) وفي
رواية أبوب عن حفصة ثلاثا

خمس أو سبع قال في الفتح ولم أر في حق من الروايات بعد قوله سبعاً التعيين بما أكثر من ذلك الا في رواية لابي داود البصري
وأما رواها فاما أو سبعاً واما أكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع وبه قال أحمد وكبره الزيادة على السبع
وقال الماوردي الزيادة على السبع سرف اه وقال أبو حنيفة لا يزداد على الثلاث (ان رأيتن ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب
لمؤنثة أي ان أدا كن اجتم اذن ذلك بحسب الحاجة الى الانتهاء الى التمشي فان حصل الانتهاء الى الثلاث لم يشرع ما وراءها
والا يزدور ا حتى يحصل الانتهاء وهذا بخلاف طهارة الحى فانه لا يزداد على الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهذا

المقصود النظافة وتقول الحافظ بن حجر كالمطيب فيما يحكماء عن المظهرى في شرح المصاييح واوهنا الترتيب للتخفيف ثمة بة العيني
بانه لم ينتقل عن أحد ان أوتحيى الترتيب والباه في قوله (علاء وسدر) متعلق بقوله اغسلها ويقوم نحو الصدر كالحطمي مقامه
بل هو بالغ في التنظيف نعم الصدر أولى للنص عليه ولانه أمسك للبدن وظاهره تكرر الغسلات به الى أن يحصل الانتفاء فاذا
حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ويسن ثانية وثالثة كغسل الحى (واجعلان في) الغسل (الابرة كافر أو وشياً
من كافر) أى في غير المحرم للتطيب وقوته للبدن والشك من الراوى ٢٧٧ أى الانتفاء قال والاول محمول على الثانى لانه

ذكره في سياق الاثبات فيصدق
بكل شئ منه وظاهره جعل
الكافر في المأوى به قال الجمهور
وقال النخعي والكوفيون انما
يجعل الكافر في المخطوط
أى بعد انتهاء الغسل والتخفيف
(فاذا فرغت) من غسلها (فأذني)
أى اعلمنى (فما فرغت) بصيغة
الماضى لجماعة المتكلمين
والاصلي فرغن بصيغة الماضى
لجمع المؤنث (أذناه) أى
أعلمناه (فما فرغت) بفتح
الهمزة مله وقد تسكر وهى
لغة هذيل بعدها قاف أى أزاره
والحق في الاصل معقد الازار
فسمى به ما يشد على الحق
توسعا (فقال أشعرن اياه)
أى اجعلته شعرا قوبح الذى
بلى جسدها والضمير الاول
للغسلات والثانى للميت
والثالث للعقوبة (تعى) أم عظيمة
(أزاره) وانما فعل ذلك لينالها
بركة توبه وآخره ولم ينالها
أولا ليكون قريب العهد من
جسده المكرم حتى لا يكون بين
انفاله من جسده الى جسدها

البصرى وابن المسيب واليه ذهب العترة واستدلوا بالا حديث التذكريا وأجاب عنها
القول بأنه لا يصلى على الشهيد فقالوا ما حديث جابر فقيهه متروك كما تقدم وأما حديث
شداد بن الهاد فهو مرسل لأن شداد تابعى وقد أجيب عنه بما تقدم عن البيهقي وابن
المراد بالصلاة الدعاء وأما حديث أنس فقد تقدم أن البخارى والترمذى والدارقطنى
قالوا بأنه غلط فيه وأما وقد قال البيهقي عن الدارقطنى أن قوله فيه ولم يصل على أحد من
الشهداء غيره ليست بعد وظيفة على أنه يقال الحديث حجة عليهم لانهم لو كانت واجبة
لما خسرهم اواحدا من سبعين وأما حديث عقبه فلهذا يفتقر الى الاستدلال به ثم ذكر
جوابه وتقريره ما قاله الطحاوى ان معنى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يتخلو
من دلالة معان اما أن يكون نائجا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سننهم ان
لا يصلى عليهم الا بعد هذه المدة وتكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرها فانها واجبة
وأما ما كان فقد ثبت بصلواته عليهم الصلاة على الشهداء من الكلام بين المختلفين في عصرنا
انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم واذ ثبت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن
أولى اه وأجيب بان صلواته عليهم تحتمل اهورا آخر منها أن تكون من خصائصه ومنها
أن تكون بمعنى الدعاء هى واقعة عين لا عموم لها فكيف ينقض الاحتجاج به الدفع
حكم قد ثبت وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالا حتمية الثانى الذى ذكره الطحاوى كذا
قال الحافظ وأنت خير بان دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى ان الصلاة بمعنى
الدعاء يردها قوله في الحديث صلواته على الميت وأيضاً قد تقررت اصول ان الحقائق
الشريعة مقدمة على اللغوية فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لمكان المتعين المسير الى
حل الصلاة على حقيقة الشريعة وهى ذات الازكار والاركان ودعوى انها واقعة
عين لا عموم لها يردها ان الاصل فيما ثبت لواحد أو لجماعة في عصره صلى الله عليه وآله
وسلم بثبوته للغير على أنه يمكن معارضة هذه الدعوى بعمليها فيقال ترك الصلاة على الشهداء
في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا تصلح للاستدلال بها على مطلق الترك بعد ثبوت
مطلق الصلاة على الميت ووقوع الصلاة منه على خصوص الشهيد في غيرها كما في حديث
شداد بن الهاد وأبى سلام وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى
أحد قبل دفنهم فاجاب عن ذلك الشافعى بان الاخبار جرت كأنها عيان من وجوه متواترة

فأصل لاسيما مع قرب عهده بعرقه الكريم قال في الفتح وهو أصل في القبر لها آثار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة في
قوب الرجل اه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابة والتحديث والعننة
والقول وآخره سلم في الجنائز وكذا أبو داود والترمذى والنسائى (وفي رواية أخرى أنه قال ابدان بغيرها) جمع مينة
لا يصلى الله عليه وآله وسلم كان يجب التيامن في شأنه كاه (و) ابدان أيضا (بموضع الوضوء منها) واستدل به على استحباب
المنضضة والاستبذائى في غسل الميت خلاف الحقيقة بل قالوا لا يستحب وضوءه أصلا واذ قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءاً

حقيقة بحيث يعاد غسل تلك الاعضاء في الغسل أو جزأ من الغسل بدتت به هذه الاعضاء تنشر بقا الثاني أظهر من سياق الحديث والبداهة المأمن وبموضع الوضوء مما زادت حصة في روايته عن أم عطية على أخيها محمد وكذلك المشط والخضر (وكان فيه) أيضا أن أم عطية (قالت ومشطها) أي سرحنا شعرها (ثلاثة قرون) أي ثلاثة صغار ثم بعد أن خللتها بالمشط وفي رواية فصفرتنا ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون وألقيتها خلفها وهذا مذهب الشافعية وأحمد وقال الحنفية يجعل صغير نان على صدرها (عن عائشة رضي الله عنها ٢٧٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كف في ثلاثة أبواب عينية) بخفيف

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد قال وماروى انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على جزة سبعين فكبيره لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث ان يستحي على نفسه اهـ وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تنفع سبعين صلاة وبأنهم اضطربوا بان الأصل عدم الصلاة ولا ينبغي عليك انهم ادويت من طرق ثبت بعضها ببعض وضيق تلك الحالة لا يمنع من إيقاع الصلاة فإنهم الوضوءات عن الصلاة لكان ضيقة أعان الدفن أدنى ودعوى الاضطراب غير قادمة لان جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى ان الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد ورودها فالأصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص ممنوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شد من عضدها كونها مثبتة والاثبات مقدم على النفي وهذا مرجح معتبر والقدرح في اعتبارها في المقام بعد غفلة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو بعد غفلة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابتا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الاموات فكيف يرجح ناقله وهو أقل عددا من نقله الاثبات الذي هو مظنة الغفول عنه ليكون واقعا على مقتضى عادته صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على مطلق الميت ومن مرجحات الاثبات الخاصة بهذا المقام انه لم يروى النفي الا أنس وجابر وأنس عند تلك الواقعة من صغار الصبيان وجابر قد روى انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جزة وكذلك أنس كما تقدم فقد واثقا غيره في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة وبذلك البعد ان يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمصلاته جزة لمزية القرابة ويدع بقية الشهداء مع هذا فلو سلمنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم حال الواقعة وتر كما جميع هذه المرجحات لكانت مصلاته عليهم بعد ذلك مفيدة لامة لمولوب لانها كالاستدراك للمفادات مع اشغالها على فائدة أخرى وهي ان الصلاة على الشهيد لا ينبغي ان تترك بحال وان طال المدة وترأخت الى غاية بعيدة وأما حديث أبي سلام فلم أقف للامنعين من الصلاة على جناب عليه وهو من أدلة المثبتين لانه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسماء شهيد اوصى عليه نعم لو كان النبي عام غير مفيد بوقعة أحد ولم يرد في الاثبات غيره هذا الحديث لكان مختصا بمن قتل على مثل صفته واعلم انه قد اختلف في الشهيد الذي وقع

الياء نسبة الى لين (يخص محولية) بفتح السين وتشديد المثناة نسبة الى السجود وهو القصار لانه يسجلها أي يغسلها أو الى سجود قريبة بالعين وقيل بالضم اسم لقرية أيضا (من كرسف) أي قطن وفتح الترمذي والحاكم من حديث ابن عباس من نوعا البسوا ثياب البيض قائم أطيب وأطهر وكفة نوافها موتا ثم وفي مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته قال النووي المراد باحسان الكفن بياضه ونظافته قال البغوي وثوب القطن أولى وقال الترمذي وحكمة منه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أبواب يفيض أمع ما ورد في كفته الشريف (ليس فيه) أي في الثلاثة الاثواب (يقصر ولا عمامة) أي ليس موجودا أصلا بل هي الثلاثة فقط قال النووي وهو ما فسره به الشافعي والجمهور وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وهو أكمل الكفن للذكر ويحتمل أن تكون

الثلاثة الاثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون ذلك خمسة وهو تسير مالا ومثله قوله تعالى الخلاف رفع السهوات بغير عمد ترونها يحتمل بالاعتماد أصلا أو بعدم غير مرتبة لهم ومذهب الشافعي جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استصحاب وقال الحنابلة انه مكروه ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومذني وفيه الحديث ولا خلاف والعنفقة والقول وأخرجه أيضا باب الكفن بغير قميص وفي باب الكفن بلا عمامة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال بغير ارجل) لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله (واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم بعرفة) للرجع عنه من العصاة وليس المراد حصص الوقوف المقابل للوقوف لانه كان راكبا ناقته وفيه اطلاق الوقت على الراكب (اذ وقع عن راحلته) ناقته التي صلت للراحل (فوقسته أو قال فاوقسته) شك من الراوي والمعروف عند أهل اللغة بدون الهزة قال الثاني شاذ أي كسرت عنه ناقة والضمير المرفوع في وقسته للراحلة والمنسوب للرجل (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بما وسدروا كفنوه في ثوبين) غير الذي عليه فيستدل به على ابدال ثياب المحرم قال في الفتح وليس بشيء لانه سمى أي في الحج بلانظ في ثوبيه ولانساقي من طريق يونس ٢٧٩ بن نافع عن عمرو بن دينار في ثوبيه الا الذين

أحرم فيهما وانما لم يزدنا لانه تركه له كافي الشبه حيث قال زملوههم بدمائهم قال النووي في الجمع لانه لم يكن له مال غيرهما (ولا تحنطوه) بتشديد النون أي لا يصح لوان في شيء من غسلاته أو في كفنه حنوطا (ولا تحنموا) أي لا تغطوا (رأسه) بل ابقوا التأثير احرامه من منع ستر رأسه ان كان رجلا ووجهه وكفيه ان كان امرأة ومن منع الحنيط وأخذ ظفروه وشعره (فانه يبعث يوم القيامة ملبيا) أي بصفة الملبين بسكك الذي مات فيه من حج أو عمرة أوهما قائلا ابيك اللهم ليديك قال ابن دقيق العيد فيه دليل على ان المحرم اذا مات يبق في حقه حكم الاحرام وهو مذهب الشافعي رحمه الله وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة وقال يفعل به فلا يعمل بالحلال لحديث اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث وليس هذا منهم انعبادة الاحرام انقطع عنه قال ابن دقيق

الخلاف في غسله والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل في المعركة أو أعم من ذلك فعنه الشافعي ان المراد بالتميم قبيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حيا تمسكته فخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسابن كاهل البغي وخرج بجموع ذلك من يسمى شهيدا بسبب غير السبب المذكور ولا خلاف ان من جرح هذه القيد وشهد بروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ان من جرح في المعركة ان مات قبل الارتثات فشهد والارتثات ان يحمل أو ياكل أو يشرب أو يوصى أو يبق في المعركة يوما أو ليلة حيا وذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الارتثات أو ما من قتل مدافعا عن نفس أو مال أو في المصير ظاهرا قال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد وقال الامام يحيى والشافعي انه وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغفلون وذهبت الحنفية والشافعي في قول له ان قبيل البغاة شهدوا قالوا اذ لم يغفل على أصحابه وهو توقيف (قائدا) ولم يرد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهيد اميدرو لانه لم يصل عليهم وكذلك في شهداء اسائر المشاهد النبوية الاما ذكرنا في هذا البحث فليعلم ذلك

• (الصلاة على السقط والطفل) •

(عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الراكب خلف الجنازة والماشى امامها اقر يامنها عن يمينها أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالمعفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه والماشى يمشي خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها اقر يامنها وفي رواية الراكب خلف الجنازة والماشى حيث شاء منهم أو الطفل يصل عليه رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والحاكم وقال على شرط البخاري بلانظ السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وأخرجه بهذا اللفظ الترمذي وصححه ويمكن رواه الطبراني موقوفا على المغيرة ورجح الدارقطني في العمل الموقوف وفي الباب عن علي بن عبد الله بن عيسى وفي اسناده عمرو بن خالد وهو متروك وعن ابن عباس عنده أيضا من رواية شريك عن أبي بصير عن عطاء عنه وقروا ابن طاهر في الذخيرة وقد ذكر البخاري من قول الزهري

العيد وهو مقتضى القياس لا يقتضيه العبادة بترك محل التكليف وهو الحياة لكن اتبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس وغاية ما عذر به عن الحديث ما قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمل هذا الحكم في هذا الاحرام بعلة لا يعلم وجوده في غيره وهو انه يبعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يعلم وجوده في غيره هذا المحرم غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكم انما يعم في غير محل النص بعموم علمته أو غيرها ولا يرى ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فتعم كل محرم اه وقال بعض المالكية حديث المحرم هذا خاص به وحيد فلا يستعمل حكمه الى غيره الا بدليل والجواب ما قاله ابن

دعني العبد وقد مر (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عبد الله بن أبي) مضغرا ابن سلول رأس المذاقين (الماتوني) في
 ذي القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك وكانت مدة مرضه عشرين ليلة ابتداءها من
 ليال بقيت من ثوال (جاء ابنه) عبد الله وكان من ذللاء الصحابة وخيارهم (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال
 يا رسول الله اعطني قبضتك اكنفه فيه (الجزم جواب الامر والضمير لعبد الله بن أبي) (وصل عليه واستغفر له) وكانه كان يحمل
 أمر أبيه على ظاهر الاسلام فلذلك ٢٨٠ التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عهده ويصلي عليه لاسيما

وقد ورد ما يدل على انه فعل به بعد
 من ابيه كما عند عميد الرزاق
 والطبري وكأنه أراد بذلك رفع
 العار عن ولده وعشيرته بعد موته
 فانه في الرغبة في صلاة النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم علم عيبه وقد
 وقعت اجابته الى سؤاله على
 سبب ما ظهر من حاله الى ان
 كشف الله الغطاء عن ذلك وهذا
 من أحسن الاجوبة فيما يتعلق
 بهذه القصة (فاعطاء النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قبضه)
 اكراما للولد ومكافأة لابيه لانه
 لما أمر العباس بيدرؤ لم يجدوا
 له قبضا يصلح له وكان رجلا
 طويلا فالجسد فيه مكافاة
 صلى الله عليه وآله وسلم بذلك
 حتى لا تكون لمتافق عليه يدلم
 يكافئه عايم الاولانه ما مثل شيئا
 قط فقال لا وان ذلك كان قبل
 نزول الآية واما قول المهلب
 رجاء أن يكون معتقدا لبعض
 ما كان يظهر من الاسلام
 فيمنعه الله بذلك فتعقبه ابن
 المنير فقال هذه هفوة طاهرة
 وذلك ان الاسلام لا يتبعض

نعلما وصله ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة عن ابن ماجه يرفعه بانظ صلوا على
 أطفالكم فانهم من أفراسكم واستاده ضعيف قوله الراكب خلف البنية زفاي يمشي
 وسباني الكلام على المشي مع الجنابة قوله والسقط يصلي عليه فيه دليل على مشروعية
 الصلاة على السقط واليه ذهبت العترة والعقهاء والجمهور انما اشرع الصلاة عليه اذا
 كان قد استهل والاستملال الصباح أو العطاس أو حركة يعلم بها احياة الطفل وقد أخرج
 البراز عن ابن عمر مرفوعا استملال الصبي العطاس قال الحافظ واستاده ضعيف ويدل
 على اعتبار الاستملال حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بانظ اذا
 استهل السقط صلى الله عليه وورث وفي استاده اسمعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عنه
 وهو ضعيف قال الترمذي رواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر ورواه
 النسائي أيضا وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق أبي بصير عن الأزرقي عن سفيان
 الثوري عن أبي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين قال الحافظ ورواه
 أبان الزبير ليس من شرط البخاري وقد عمن فهو له هذا الخبران كان محفوظا عن
 سفيان قال ورواه الحاكم أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير مرفوعا وقال
 لا أعلم أحدا رفته عن أبي الزبير غير المغيرة وقد وقف ابن جرير وغيره وروى أيضا من
 طريق يثيمة عن الأوزاعي عن أبي الزبير مرفوعا وقال الشافعي انما يغسل لاربعة أشهر
 اذ يكتب في الاربعين الرابعة رزقه وأجله وانه اذ لم يغسل فيه الروح وهو ان يستكمل
 تعالى هذا واستدل له فقال قلت وانما يصلي عليه اذا انفخت فيه الروح وهو ان يستكمل
 أربعة أشهر فاما ان سقط لدونه فلا لانه ليس بميت اذ لم ينفخ فيه روح وأصل ذلك حديث
 ابن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق
 ان خلق أحدكم يجتمع في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون مئلا ذلك ثم يكون مة فة
 مثل ذلك ثم يبعث الله اليه ملكا بأربع بيع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وثقى أو سبعه ثم
 ينفخ فيه الروح متفق عليه اه وبحل الخلاف فيمن سقط به سد أربعة أشهر ولم يستهل
 وظاهر حديث الاستملال انه لا يصلي عليه وهو الحق لان الاستملال يدل على وجود
 الحياة قبل خروج السقط كيدل على وجودها بعده فاعتماد الاستملال من الشارع دليل
 على ان الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلاة على الطفل وانه

والعقيدة شيء واحد لان بعض معلوماتها شرط في البعض والاخلال ببعضها اخلال بجملة ما وقد أنكر
 الله تعالى على من آمن ببعض وكفر بالبعض كما أنكر على من كفر بالكل انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (آذني) بالمد
 وكسر الذال المججمة أي اعاني (أصلي عليه) بعلم الجزم على الاستمفاف وبه جواب الامر (فأذنه) اعلمه (فلما اراد ان يصلي
 عليه جذبه عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) بنو به (فقال ليس الله ثم الا تصلي) أي عن الصلاة (على الما قير) ونههم ذات
 عمر من قوله تعالى ما كان النبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين لانه لم يتقدم نهى عن الصلاة على المنافقين بدليل أنه قال

في آخر هذا الحديث فترت ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وفي تفسير سورة برأه من وجه آخر عن عبد الله بن عمر قال صلى عليه وقد علمنا أنه أن تستغفروا لهم (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (أنا بين خيرتين) أي أنا خير بين الأمرين الاستغفار أو عدمه (قال الله تعالى استغفروا لهم ولا تستغفروا لهم) قال البيضاوي يريد التساوي بين الأمرين في عدم الافادة لهم كأنص عليه بقوله (ان تستغفروا لهم سبعين مرة فإن يغفر الله لهم) فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيدن على السبعين ففهم من السبعين العدد الخاص لانه الاصل (فصلى عليه) أي على عبد الله بن أبي (فترت) ٢٨١ آية (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) لان الصلاة دعاء للميت واستغفاره له

وهو ممنوع في حق الكافر وانما لم ينه عن التمسك في قبره ونهى عن الصلاة عليه لان الضمة بالقميص كان مخالفا بالمكرم ولانه كان مكافاة لالبائسة العباس قميصه كما مر وزاد أبو ذر في روايته ولا تقم على قبره أي لا تقف عليه لادفن أو الزيارة واستشكل تغييره بين الاستغفار لهم وعدمه مع قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الا بقية فان هذه الآية نزلت بعد موت أبي طالب حين قال والله لا استغفرن لك ما لم أنه عنك وهو متقدم على الآية التي فيها من التخيير وأجيب بان المنهى عنه في هذه الآية استغفار صرحا والاجابة حتى لا يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في أبي طالب بخلاف استغفاره للمنافقين فانه استغفار لسان قصده به تطيب قد اوجهم انتهى وفي الحديث أنه يحرم الصلاة على الكافر الذي وغيره نعم يجب

لا يكتفى بمجرد العلم بحياته في البطن فقط

• (ترك الامام الصلاة على الغال وقابل نفسه) •

(عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا من المهاجرين توفي بخيبر وانه ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوها قوم لذلك فامارأي الذي بهم قال ان صاحبكم غر في سبيل الله فقتلناه فوجدنا فيه خرا من خرا ليه ودماء او درهمين رواه الخمسة الا الترمذي وعن جابر بن سمرة ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجماعة الا البخاري الحديث الا قال سكنت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسنادهم رجال الصحيح قوله فقال صلوا على صاحبكم فيه جواز الصلاة على العصاة وأما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة عليه فاعله الزجر عن الغلول كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه قوله فقتلناه فوجدنا فيه محزنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخبر بذلك وانكشف الأمر كما قال قوله ما يساوي درهمين فيه دأبل على تحريم الغلول وان كان شيئا حقيرا وقد ورد في الوعيد عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل بسطها نقول بمشاقص جمع مشقص كمنبر أصل عريض أو سهم فيه ذلك وانصل الطويل أو سهم فيه ذلك يرمي به الوحش كذا في القاموس قوله فلم يصل عليه فيه دليل لمن قال انه لا يصل على الناس وهم العترة وعمر ابن عبد العزيز والاوزاعي فقالوا لا يصل على الناس تصريحا وتأييلا ووافقهم أبو حنيفة وأصحابه في الباقي والمخارب ووافقهم الشافعي في قول له في قاطع الطريق وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء الى انه يصل على الناس وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يصل عليه بقتله زجر للناس وصلت عليه الصحابة ويؤيد ذلك ما عند الشافعي لفظ اما أنا لا أصلي عليه وأيضا مجرد الترك لو فرض انه لم يصل عليه هو ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة ويدل على الصلاة على الناس حديث صلوا على من قال لا اله الا الله وقد تقدم الكلام عليه في باب ما جاء في امامة الفاسق من أبواب الجماعة

• (الصلاة على من قتل في حد) •

والمؤمن بخلاف الحرابي والمرقد والزندقي فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب عليهم للاحرمه لهم وقد ثبت أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالناس قتل بدر في القليب بمقتهم ولا يجب غسل الكافر لانه ليس من أهل التعظيم ولا كنه يجوز قربه الكافر أحق به وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس والتفسيروم لم في اللباس وفي التوبة والتبرمذي في التفسير وكذا اللباس في وفي الجنائز وابن ماجه فيه في (عن جابر رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله وسلم عبد الله بن أبي بكر مادفن) أي دلى في حفرته وكان أهله خشروا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة في حفرته
قبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمرهم بأن يحمله (فأخرجوه)
منها (فتفت فيه) أي في جملته (من ريقه وألبسه قميصه) التجاز الوعدة في تمكينه في قميصه كما في حديث ابن عمر أن
استشكل هذا مع قول ابنه أعطى قميصا كلفه فيه فأعطاه قميصه وأجب بان معنى قوله فأعطاه أي أنعم له بذلك فأطلق على
الهدية اسم العطية مجازا التصق وقومها وقبل ٢٨٢ أعطاه أحد قميصه أولا ثم لما حفر أعطاه الثاني بسؤال ولده

عن جابر أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فأعرض
عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال أياك جنون قال لا قال أحمدت قال نعم فأمر
به فرجم بالأصل فلما أذلقتهم البخاري فرقا ذلك فرجم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه
وآله وسلم خيرا وصلى عليه رواه البخاري في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
وانترمذى وصححه وقالوا لم يصل عليه ورواية الإثبات أولى وقد صح عنه عليه السلام
أنه صلى على الغامدية وقال الامام أحمد ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ترك
الصلاة على أحد الا على الغال وقائل نفسه) حديث جابر أخرجه البخاري باللفظ الذي
ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سارة عنه
وقال لم يقل يونس وابن جريج عن الزهري وصلى عليه وعلى بعضهم هذه الزيادة أعفى
قوله فصل عليه بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أصح من محمود بن غيلان قال وتابع
محمد بن يحيى نوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والحسن بن علي ومحمد بن
الموكل ولم يذكرها الزيادة وقال ما أرى مسألتك حديث محمود بن غيلان الا لخالقته
هو لا وقد خالف محمود أيضا اسحق بن ابراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه راجد بن
زنجويه وأحمد بن منصور الرامد واسحق بن ابراهيم الديري فهو لا نهائية من أصحاب
عبد الرزاق خالفوا محمودا وفيهم هؤلاء الحفاظ اسحق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي
ومحمد بن زنجويه وقد أخرجه مسلم في صحيحه عن اسحق بن عبد الرزاق ولم يذكر كلمة
غيره قال نحو رواية عقيل وحديث عقيل الذي أشار إليه ليس فيه ذكر الصلاة وقال
البيهقي ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق الا انه قال فصل عليه وهو
خطا لأجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم أجماع أصحاب الزهري على خلافه انتهى
وهي هذا تكون زيادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم شاذة ولا يمكنه قد تقر في الاصول ان زيادة الثقة
اذا وقعت غير منافية كانت مقبولة وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة
المذكورين لأصل الحديث وأما باعتباره ما وقع عند أهل السنن من انه لم يصل عليه
فرواية الاله لا أخرج من جهات الاولى كونها في الصحيح الثمانية كونها مثبتة الثالثة
كونها معتقدة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والذائي وابن ماجه من

وفي الاكامل للحاكم ما يؤيد ذلك
واسستنبط منه الامام علي
جواز طلب آثار أهل الخير منهم
للتبرك بهم وان كان السائل غنيا
(عن خباب) بتشديد الباء
ابن الاثر (رضي الله عنه قال
هاجرنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) حال كوننا تلقس
وجسمه الله أي ذاته لا الدنيا
والمراد بالبيعة الاشتراك في حكم
الهجرة اذ لم يكن معه صلى الله
عليه وآله وسلم الا أبو بكر وعمر
ابن هبة (فوقع أجرة على الله)
وفي رواية وجب أي وجوبا
شرعيا أي بما وجب بوجده
الصدق لأعقابا اذ لا يجب على الله
شيء (فما من مات لم يأكل من
أجره) من الغنائم التي تناولها
من أدرك زمن الفتح (شيا)
بل قصر نفسه عن شهواتها
لئلا لها موفرة في الآخرة (منهم)
مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد
مناف بن عبد الدار بن قصي
يجمع مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في قصي (ومنه من
أبغض) أي أدركت ونفخت

(له حفرته فهو يدعى) أي يجنبها وعبر بالاضارع ليقيد اسقرا والحال الماضية والائمة استحضارها
في من هذه السامع (فمن) أي مصعب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قتيبة والجلد استنافية (فلم تجده ما نكته) زاد أبو ذر
(الابرة اذا غطيناها برأسه خرجت رجلا واذا غطيناها بها) رجلاه خرج رأسه (لقصرها) فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(رسلا ان نغطي رأسه) بطرف البردة (وان تجعل على رجلاه من الاذخر) نبت حجازي طيب الرائحة وفي الحديث من الفوائد ان
الراحيب من الكفن ما يستبرأ العورة قال في المجموع واحتمال انه لم يكن له غير التي تعدد فروع بأنه بعد من خرج لا قتال وبأنه لو سلم

ذلك لوجوب تنبيهه من بيت المال ثم من المسلمين انتهى وقد بينا مال امرهم بثمة. به بالاذن وهو سائر ويحجب بان التكفير به لا يمكن الا عند تعذر التكفير بالثوب لما فيه من الازراء بالذات على انه ورد في أكثر طرق الحديث انه قتل يوم أحد ولم يمتنع الاغرة وبالجملة. لانه قد وقع الاتفاق على ان الواجب في الذنوب واحد بتر جميع البدن وان ذلك مقدم على ما يخرج من التركة من دين وغيره فان أبحاث الضرورة الى أن يكف عن ثوب لا يستتر جميع بدنه فلا ضرورة حكمها كما وقع في الصحابين وغيرهما ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك الاغرة اذا غطاها برأسه ٢٨٣ بدت ربه. واذ اغطاها برجله يدار رأسه

حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني ساقذرت وهي حبلى فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن اليها فاذا وضعت فحسبها فافا وضعت جانيها فامرهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فمشكت عليه اثني عشر مرة ثم أمرهم فخرجت ثم أمرهم فمالوا عليه الحديث وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة ان امرأة من غامد أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت حديث عمران وقال فامرهم فمالوا عليه الحديث وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة وفيه فمالوا طمئت أخرجهما فمالوا عليها وفي اسناده مجهول ومن المربحات أيضا الاجماع على الصلاة على المرحوم قال النووي قال القاذي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومهدود ومرجوم وقاتل نفسه ويولد الزنا اهـ ويتعقب بان الزهري يقول لا يصلى على المرحوم وقمادة يقول لا يصلى على ولد الزنا وما قال نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ومن جملة المربحات ما ذكرناه المصنف عن أحمد أنه قال ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقاتل نفسه وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بركة الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلى على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه ففي اسناده مجاهد وبقيته الكلام على حديث ماعز والغامدية يأتي ان شاء الله في الحديث وهذا المقدار هو الذي تدعو اليه الحاجة في المقام

حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني ساقذرت وهي حبلى فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن اليها فاذا وضعت فحسبها فافا وضعت جانيها فامرهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فمشكت عليه اثني عشر مرة ثم أمرهم فخرجت ثم أمرهم فمالوا عليه الحديث وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة ان امرأة من غامد أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت حديث عمران وقال فامرهم فمالوا عليه الحديث وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة وفيه فمالوا طمئت أخرجهما فمالوا عليها وفي اسناده مجهول ومن المربحات أيضا الاجماع على الصلاة على المرحوم قال النووي قال القاذي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومهدود ومرجوم وقاتل نفسه ويولد الزنا اهـ ويتعقب بان الزهري يقول لا يصلى على المرحوم وقمادة يقول لا يصلى على ولد الزنا وما قال نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ومن جملة المربحات ما ذكرناه المصنف عن أحمد أنه قال ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقاتل نفسه وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بركة الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلى على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه ففي اسناده مجاهد وبقيته الكلام على حديث ماعز والغامدية يأتي ان شاء الله في الحديث وهذا المقدار هو الذي تدعو اليه الحاجة في المقام

(الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر الى شهر)

(عن جابر ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على أئمة النجاشي وكبر عليه أربعة) وفيه قال توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهاوا له اوعا عليه. صفة خاتمة فصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ونحن صفوف متقنين عليه ما وعى أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وشرح بهم الى المصلي وصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات رواه الجماعة وفي لفظ النجاشي لاصحابه ثم قال استغفروا له ثم خرج يا أصحابي الى المصلي ثم قام فصلى بهم كما يصلى على الجنائز رواه أحمد وعنه عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أحاكم النجاشي لم يقطع بها ولم تابع بعد وقال اقرا زنا حادثة النجاشي فاحتملها النجاشي في طرفه ما الهدب قال سهل (أندرون ما البردة قالوا الشعلة قال) سهل (نعم) هي وفي تفسيرها ما يخرج لان البردة كساها الشعلة ما يشعل به فهي أهم لكن لما كان أكثر اشغالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قالت) أي المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أي البردة (بيدي) حقيقة أو مجازا (بخت لا كسوكها) فاختذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حال كونه) محتاجا اليها (وعرف ذلك بقريضة حال أو تقدم قولنا صريح (مخرج البناواتم سا زاره) وعند ابن ماجه مخرج النجاشي وعنده الطبراني فآثر به ما يخرج (خسنتها) أي نسبها الى

لم يقطع بها ولم تابع بعد وقال اقرا زنا حادثة النجاشي فاحتملها النجاشي في طرفه ما الهدب قال سهل (أندرون ما البردة قالوا الشعلة قال) سهل (نعم) هي وفي تفسيرها ما يخرج لان البردة كساها الشعلة ما يشعل به فهي أهم لكن لما كان أكثر اشغالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قالت) أي المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أي البردة (بيدي) حقيقة أو مجازا (بخت لا كسوكها) فاختذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حال كونه) محتاجا اليها (وعرف ذلك بقريضة حال أو تقدم قولنا صريح (مخرج البناواتم سا زاره) وعند ابن ماجه مخرج النجاشي وعنده الطبراني فآثر به ما يخرج (خسنتها) أي نسبها الى

الحسن والبخاري في المباح في نفسه بالجميع من غير نون (فلان) هو عبد الرحمن بن عوف كما في الطبراني في كتاب ذكره الحب الطبراني
في الاحكام له لكن قال صاحب الفتح انه يروي في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن او هو سعد بن ابي وقاص او هو
اعرابي كما في الطبراني من طريق زعمه بن صالح عن ابي حازم لكن زعمه فيه ضعف او يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد
والله اعلم (فقال اكتمها اما احسنها) بالنصب على التعجب (قال القوم ما احسنت) نفى للاحسن (لبسها النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) لم يحتجوا اليها ثم سالت (ايها ٢٨٤) (ومات انه لا يرد) سائل لا يل يعطيه ما يطلبه وفي رواية لا يستل شيئا فيمنعه

ودعات فقه وهو وافقوا عليه قال فقهنا فقهنا عليه كما يصف على الميت وعلينا عليه كما
يصل على الميت رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه (قوله على أئمة) قال في الفتح
وقع في جميع الروايات التي اتصلت به من طريق البخاري أئمة بهم ملتزمون اقله
مفتوح العين ووقع في مصنف ابن ابي شيبة صححة بفتح الصاد ويكون الحاء وحكى
الاسماعيلي ان في رواية عبد الصمد أئمة بمجمة بضم المعجمة واثبات الالف قال وهو غلط
وحكى الكرماني ان في بعض النسخ صحبة بالوحدة بدل الميم انتهى وهو اسم النجاشي
قال ابن قتيبة وغيره ومما ما بالعربية عطية والنجاشي بفتح النون وتخفيف الجيم وبهذا
الالف شين مججمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني لقب لمن ملك الحبشة
وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه قال المطرزي وابن خالويه وآخرون ان
كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك الروم
فيهم ومن ملك القرم كسرى ومن ملك الترك خاقان ومن ملك القبط قوعون ومن
ملك مصر العزيز ومن ملك اليمن تبع ومن ملك حير القليل بفتح القاف اقل درجة من الملك
قوله فكبر عليه اربعاً من دلائل على أن المشروع في تكبير الجنازة اربع وسما في الكلام
في ذلك قوله وخرج بهم الى المصلى فمسك يدهم من قال بكراهة صلاة الجنازة في المجدوسيات
البحث في ذلك وقد استدل بهذه القصة القائلون بمشروعية الصلاة على الغائب عن البلاد
قال في الفتح وبذلك قال الشافعي واحمد وجهه والشافعي حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد
من الصحابة منعه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاء له فكيف لا يدعى له وهو غائب أو
في القبر وذهبت الحنفية والمالكية وحكام في البحر عن البصرة أنهم لا يشرع الصلاة على
الغائب مطلقاً قال الحافظ وعن بعض أهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه
أو ما قرب منه لا اذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان
في جهة القبلة قال الحب الطبراني لم أر ذلك غير ما اعتد من لم يقل بالصلاة على الغائب
عن هذه القصة باعذارهم انه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ومن ثم قال الخطابي
لا يصل على الغائب الا اذا وقع موته بأرض ليس فيها من يصل عليه واستحسنه الرواني
وترجم بذلك أبو داود وفي السنن فقال باب الصلاة على المسلم بغيره أهل الشربة في بلاد آخر
قال الحافظ وهذا محقق الا اني لم أقف في شيء من الاخبار انه لم يصل عليه في بلد أحد

(قال اني والله ما سألته) صلى
الله عليه وآله وسلم (لا لبسها) أي
لا جمل أن اللبسها (فما سألته)
ايها (لأنه يكون كفتي) وفي طريق
هشام بن سعد قال سهل فقلت
لأرجل لم سألته وقد رأيت حاجته
اليه بان قال رأيت ما رأيتم ولكني
أردت أن أخبرها - في أكتف
فيها أخرجه الطبراني وفي رواية
أبي غسان فقال رجوت بركتها
حين لبسها النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفيه التبرك بالآثار
الصالحين قال ابن بطلان وفيه
جواز أعداد الشيء قبل وقت
الحاجة اليه قال وقد حفر جماعة
من الصالحين بوجوههم قبل الموت
وتعقبه ابن المنبر بان ذلك لم يقع
من أحد من الصحابة قال ذلول
كان منعه بالكثير فيهم (قال سهل
فمكأن كفته) وقال الشافعية
لا يندب أن يعد له نفسه كفته الا
بحسب على اتخاذه أي على
اكتسابه لان ذلك ليس مختصاً
بالكفن بل سائر أموره كذلك
ولان تكفينه من ماله واجب
وهو يحاسب عليه بكل حال الا

أن يكون من جهة حل وأثر ذي صلاح نفس أعداها كما هنا لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه انتهى
كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل لا وارث أبداً لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولو أعد له قبراً يدفن فيه فينبغي
أن لا يكره لانه لا اعتبار به لاف الكفن قاله الزركشي قال في الفتح وفي الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وسعة جوده وقبول الهدية واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته وليس ذلك بظاهر منه فان المكافأة
كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة فلا يلزم من السكوت هنا انه لا يكون فعلاً بل ليس في سياق الحديث إلزام

بكون ذلك كان هدية فيجوز أن تكون عرضة عليه ليشتريها منها قال وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم
فاخذها محتاجا اليها فيه نظر لاحتمال أن يكون سبق أهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم وقال فيه الترمذي في المتنوع بالنسبة
الى صانعه اذا كان ماهرا ويحتمل أن تكون أرادت بنسبتها اليها ازالة ما يخشى من التدليس وفيه جواز استحسان ما يراه
الانسان على غيره من الملابس ونحوها اما لغيره فقدرها واما ليعرض له بطابعه منه حيث يسوغ لذلك وفيه مشروعية
الانكار عند مخالفة الادب ظاهر وان لم يبلغ المنكر درجة التحريم انتهى ٣٨٥ ورواه هذا الحديث الاربعة مديون

الاعبد الله بن مسلمة سكن
البصرة وفيه الحديث والعنفنة
والقول وآخرجه ابن ماجه في
اللباس (عن أم عطية) اسمها
نسبية (رضي الله عنها) قالت
نهيينا وفي رواية ابن شاهين باسناد
صحیح ثم انما رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (عن اتباع
الجنان) نهى تنزيه لا تحريم بدليل
قولها (ولم يعمد لم علينا) مبنيا
للمفعول أي نهينا غير متحتم ولم
يؤ كد علمنا في المنع كما كد علمنا
في غيره من المنهيات فكانها قالت
كرهنا اتباع الجنان من غير تحريم
وهذا قول الجهم وروى خص فيه
مالك وهو قول أهل المدينة وكرهه
للشابة وقال أبو حنيفة لا ينبغي
واستدل للجواز بما رواه ابن
الجبينة عن أبي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كان في جنازة فرأى
عمر امرأة فصاح به ساقط دعها
يا عمر الحديث واخرجه ابن ماجه
من هذا الوجه ومن طريق اخرى
برجال ثقات وأما ما رواه ابن
ماجه ايضا وغيره مما يدل على

انتهى ومن اختار هذا التفصيل شيخ الاسلام ابن تيمية حقيق المصنف والمحقق المقلد
واستدل له بما أخرجه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبراني والضياع
المقدسي وعن أبي الطيب عن حذيفة بن أسيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ان أحاكم مات بغير أرضكم فقوموا فاضلوا عليه ومن الاعتذار قولهم انه كشف له صلى
الله عليه وآله وسلم حتى رآه فيكون حكمه حكم المأخوذ بين يدي الامام الذي لا يراه
المؤمنون ولا خلاف في جواز الصلاة على من كان كذلك قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج
الى نقل ولا يثبت بالاحتمال وتعبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من
جهة المانع قال الحافظ وكان مستندا القائل بذلك ما ذكره الواحدى في أسباب النزول
بغير استناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سرير النجاشي حتى
رآه وصلى عليه ولا بن حبان من حديث عمران بن حصين فقاموا وصفوا خلفه وهم
لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ولا بين عوانته من طريق أبان وفيه عن يحيى فضله خلفه
وتحقيق لا ترى إلا أن الجنازة قد أمنا ومن الاعتذار أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت
انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وتعب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على معاوية بن معاوية اللبني وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
اذا ذلك يقول ذلك في الاستيعاب وروى أيضا عن أبي امامة الباهلي مثل هذه القصة
في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثله أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني
ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الاحاديث ليست بالقوية ولو أنها في الاحكام لم يكن شيء منها
حجة وقال الحافظ في الفتح متعقبا لمن قال انه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت
عنده قصة معاوية بن معاوية اللبني وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ان خبره قوى بالنظر
الى مجموع طرقه انتهى وقال الذهبي لا نعلم في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك تكلم
فيه البزارى وقال ابن القيم لا يصح حديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن
معاوية لان في اسناده العلامة ابن يزيد قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النورى
مجيبا على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي انه لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من
ظواهر النسخ مع أنه لو كان شيء مما ذكره لوفرت الدواحي الى نقله وقال ابن العربي
قال المالكية ليس ذلك الا لعمدة قلنا وما عمل به محمد لم يمتد به أمته يعني لان الاصل عدم

التحريم فضعيف ولو صح حمل على ما تبين من حراما قال المهلب فيه اى في حديث الباب دلالة على ان انتهى من الشارع على
درجات وروى الطبري عن أم عطية قالت لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث
المناء فقال انى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليكن يعنى لا يابى عكن على أن لا تسرقن وفي آخره وأمرنا أن نخرج
في العداوات ونمنا أن نخرج في جنازة قال في الفتح وهذا يدل على أن رواية أم عطية الاولى من مرسل الصحابة
(عن أم حبيبة) يومئذ أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت سمعت رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم يقول لا يخلل إيمان المؤمن بالله واليوم الآخر) نفي عن النفي على سبيل التأكيده وهو من خطاب التمهيج
لأن المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشارع وبنفعة هذه الوصف لتأكيده التعریم لما يقتضيه سياقه وهو أنه خلافه
مناف للإيمان أن (تحد) بعضهم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أي ثلاث لئلا يكاد مصرحاً به في رواية والوصف
بالإيمان فيه إشعار بالتعديلات من آمن بالله ولقائه لا يجترى على مثله من العظام قال ابن بطال الاحداد امتناع المرأة لموتى
عن أزواجه من الرتبة كلها من لباس وطيب ٢٨٦ وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تتحد

الخصوم من قالوا طويت له الأرض واحضرت الحنازة بين يديه قداماً ان ربما عليه لقادر
وان نبينا لاهل لذلك ولكن لا نقولوا الامار بيه ولا تحتروا احديهما من عند أنفسكم
ولا تتحدوا الابائنا بنات ودعوا الضعاف فانه سبيل اتلاف الى ما ليس له تلاف
وقال المكرمانى فواهم رنع الحجاب عنه عنود واثن سلفا كان غائباً عن الصحابة الذين
صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والماصل أنه لم يأت المانعون من الصلاة على
الغائب بشئ يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مختص بمن كان في أرض لا يصل على عليه أيها
وهو أيضاً جود على قصة النجاشي يدفعه الاثر والنظر (وعن ابن عباس قال انتهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبر رطب ف صلى عليه وصفا وخلقه وكبراربعاء وعن أبي
هريرة ان امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً فقدم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فسانعنا أو منه فقالوا مات قال أفلا آذنتوني قال فكانهم صغروا أمرها وأمره
فقال دلوني على قبره فدلوه ف صلى عليها ثم قال ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله
ينورها لهم بصلاحي عليهم متفق عليهم ما رواه البخاري ان هذه القبور مملوءة ظلمة الى آخر
الخبر وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهر وعنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث رواه الدارقطني وعن سعيد بن
المسيب ان أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد
مضى لذلك شهر رواه الترمذي حديث ابن عباس الآخر جرح الدارقطني الرواية
الاولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سعيدان الثوري عن الشيباني عن
الشعبي عن ابن عباس وآخر جرحه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سعيدان عن
الشيباني به ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدوابي عن اسمعيل بن
زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بلياليتين وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي
قال الحافظ واسناده مرسل صحيح وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي اسناده سويدين
سعيد وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين بنحو حديث الباب وعن أنس عند البزار
نحوه وعن أبي امامة بن سهل عند مالك في الموطأ وهو أيضاً وعن زيد بن ثابت عند أحمد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما
يغلب عليه من لوعة الحزن
ومهم من ألم الوجد من غير
وجوب لاتفاقهم على أن الزوج
لو طأها بالجماع لم يخلل إيمانها
في تلك الحال (الا على زوج)
فانما تتحد عليه وجوب الاجماع
على ارادته (أربعة أشهر وعشراً)
من الايام بالمالها سواء في ذلك
الصغيرة والكبيرة والمدخول
بهم او ذات الاقراء وغيرهما وكذا
الذمية وتقييد المرأة في الحديث
بالإيمان بالله واليوم الآخر جري
على الغالب فان الذميمة كذلك
ومثلها فيما يفسر المعاهدة
والاستانة وهذا مذهب
الشافعية والجمهور وقال أبو
حنيفة وغيره من الكوفيين
وابو ثور وبه من المالكية لا يجب
على الزوجة الكتابة بل يختص
بالمسلة لقوله تؤمن الى آخره وقد
خالف أبو حنيفة قاعدة في
انكاره المفاهيم وكذا التقييد
بأربعة أشهر وعشراً خرج على
غالب المعتزلات والافالحامل
بالوضع وعليها الاحداد سواء

قصرت المدة أو طالت وهذا الحديث هو العمدة في وجوب الاحداد على الزوج الميت ولا خلاف
فيه في الجملة وان اختلف في بعض فروعه والاجماع على الوجوب يكتفي به ورواه الثلاثة الاول مكين والرايع مدني وفيه
التحديث والاختبار والنعنة والقول في (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامرأة تسمى
عند قبر) قال في الفتح لم اتفق على اسمها ولا اسم صاحب القبر وفي رواية لم يأت به رواية ولا هو ولا نطفه تسمى على صبي لها
وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه قد أصيبت بولدها وفي كتاب الاحكام من طريق آخر من شعبة وعين

ثابت ان اناس قالوا لاهل اهل تعرفين فلانة قالت نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بها فذكر الحديث (فقال) لها يا امة الله هكذا في مستنوخ ابنه نعم (انني الله) تعالى قال القرطبي انه كان في بكاكم اقد رزاد من نوح او غيره واهذا امرها بالتقوى قالت يؤيده ان في مرسل يحيى بن ابي كثير المذكور فسمع منها ما يكره فوقف عليها وقال الطبري قوله انني الله بوطئة لقوله (واصبري) كانه قيل لها خافي غضب الله ان لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب (فالت اليك عني) هي من اسماء الاعمال اي تخروا بعد (فانك لم تصب بصيبي) ومن وجه آخر من شعبة بافظ ٢٨٧ فانك خلوت من مصيبي كذا عند البخاري

في الاحكام ولا يبي يعلى من حديث ابي هريرة انها قالت يا عبد الله اني انا الحزني الشكلى ولو كنت مصابا عذرتني خاطبة بذلك (و) الحال انها (لم تعرفه) اذ لو عرفته لم تخاطبه به بذلك الخطاب (ف قيل لها) وفي رواية عند البخاري في الاحكام فربها رجل فقال لها انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما عرفته وفي رواية ابي يعلى من حديث ابي هريرة قال فهل تعرفينه قالت لا ولا طبراني في الاوسط من طريق عطية عن انس ان الذي سألها هو الفضل ابن العباس (انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وزاد مسلم في رواية له فاخذها مثل الموت اى من شدة الكرب الذي اصابها بالمعرفة انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف منه ومهابة وانما اشتبه عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه من تواضعه لم يكن يستتبع الناس وراءه اذا مشى كعادة الملوك والكبراء مع ما كانت

والناس في نحوه أيضا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي اسناده ابن الهيثم وعن عقبة بن عامر عند البخاري وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط وعن ابن عمر عند أيضا وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي وعن أبي قتادة عند البيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر البراء في رواية بعد شهر قال حرب الكرماني وفي الباب أيضا عن عامر بن ربيعة وعبادة وجرادة بن الحبيب قوله الى قبر رطب أي لم ييس ترابه القرب وقت الدفن فيه قوله وكبر أربعين مرة ان المشروعي في تكبير الصلاة الخ اربعة وسأني قوله ان امرأة سوداء سماها البيهقي أم حجين وذكر ابن مسعود في الصحابة خرفاء اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد فيمكن أن يكون اسمها خرفاء وكنت أم حجين قوله أو شابا هكذا وقع الشك في ألفاظ الحديث وفي حديث أبي هريرة الجزم بأن صاحبة القصة امرأة وجزم بذلك ابن خزيمة في روايته لحديث أبي هريرة قوله كانت تقم بضم القاف أي تجمع القمامة وهي الكساء قوله ثم قال ان هذه القبور عالة ظالة الخ اخرج بهذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر وهو الغني ومالك وأبو حنيفة ولهم ادوية قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينور هابصا في عليهم يدل على أن ذلك من خصائصه وتعقب ذلك ابن حبان فقال في ترك انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وانه ليس من خصائصه وتعقب هذا التعقب بأن الذي يقع بالتعبئة لا ينمض دليله الاصلالة ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها مدرجة في هذا الاسناد وهي من مرسل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد قال الحافظ وقد أوفعت ذلك لا بد له في كتابه ان المدرج قال البيهقي يغلب على الظن ان هذه الزيادة من مرسل ثابت كما قال أحمد انهم وقد عرفت غير مرة أن الاختصاص لا يثبت الابدال ويجرد كون الله ينور القبر وبصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها الا ينفي مشروعية الصلاة على القبر لغيره لاسيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لو كان يخرني أصلي وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالادلة واجماع الامة باق وجعل الدفن مستطال هذا الفرض محتاج الى دليل وقد قال به مشروعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذر روية قال الناصر من أهل البيت وقد استدل بحديث الباب على رد قول من

فيه من شاغل الوجوه والبكا (فانت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح في رواية في الاحكام بوابا لا افراد قال الطبري فائدة هذه الجملة انه ما قيل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعشرت خوفا وهيبته في نفسها فتصورت انه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (فقلت) معذرة مما سبق منها حيث قالت اليك عني (لم أعرفك) فاعذرتني من تلك الردة وخشوتني (فقال) لها صلى الله عليه وآله وسلم (انما الصبر) اليك اكل (هذه الصدمة الاولى) الواردة على النبي وفي رواية الاحكام عند أول صدمة ونحوه سلم قال الطبري

هـ ذاعلى اهل الحب المصير ان لا يغضب الله وانظر الى تقوية نفسك من انفسك
البارزى من الثواب بالمزج وعدم الصبر اول بناء الصبية فاعترف لها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الجفوة لصدورها منها
فى سلم مصيبتها وعدم معرفتها به وبين لها ان حق هذا الصبر ان يكون فى اول الحال فهو الذى يقرب عليه الثواب بخلاف
ما بعد ذلك فانه على طول الزمان يستلحق ما يقع اكثر من اهل المصائب بخلاف اول وقوع الصيبة فانه يصدم القلب بفتنة وقد قيل
ار المرء لا يؤجر على الصيبة لانها ليست من - - - وانما يؤجر على - - - نية وجعل صدقته قال ابن بطال اراد

أن لا يجمع عليه إمام صيد الهلاك
و قد سد لابر وفي مرسل يحيى
ابن أبي ~~كثير~~ فقال اذهب
إليك فاعلم الصبر عند الصدمة
الاولى وزاد عبد الرزاق فيه من
مرسل الحسن والعبرة لا يملكها
ابن آدم وفي رواية أبي هريرة
قالت أنا أصبر أنا أصبر ومطابقة
الحديث للترجمة تؤخذ من
حديث الله صلى الله عليه وآله وسلم
لم ينه الرأى المذكورة عن زيارة قبر
صهبا وإنما أمر بابا الصبر والتقوى
لما رأى من جوعها فدل على
الجواز واستدل به على زيارة
القبور سواء كان الزائر رجلا
أو امرأة أو سواء كان المزور مسلما
أو كافرا لعدم الاستعصال في ذلك
قال النووي وبالجملة واز قطع
الجمهور وقال صاحب الحارثي
أي الماوردي لا يجوز زيارة قبر
الكافر وهو غلط انتهى ووجه
الماوردي قوله تعالى ولا تقم على
قبره وفي الاستدلال بذلك نظر
لا يخفى وبالجملة لا فيسحب زيارة
قبور المسلمين للرجال الحديث
مسلم كنت نهيتكم عن زيارة

فصل فقال صلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان
القصة وردت فيمن قد صلى عليه والمقصود هو بعض المانعين الذين تقدم ذكرهم
واختلفوا في امد ذلك فقيده بعضهم الى شهر وقيل مالين وقيل ابله وقيل يجوز ابد وقيل
الى اليوم الثالث وقيل الى أن يترب ومن جملة ما اعتذروه المانعون من الصلاة على القبر
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما اهل ذلك حيث صلى من ايسر اولى بالصلاة مع
امكان صلاة الاولى وهذا يجعل لاترد عليه هذه السنة لاسيما مع ما تقدم من صلاته صلى الله
عليه وآله وسلم على البراء بن معرور مع أنه مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب في مكة
قبل الهجرة فكان ذلك بعده موته بشهر وعلى ام سعد وكان أيضا عندهم وثمانيا وعلى
غيرهما

• (باب فضل الصلاة على الميت وما يرجي له بكثرة الجمع •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قبراً طوم من شهد حاحى تدفن فله قبران قيل وما القبران قال مثل الجبار العظيم منفق عليه ولا حمد ومسلم حتى توضع في اللحد يدل تدفن وفيه دليل فضيلة اللحد على التلق) وفي الباب عن عائشة عند البخاري وعن ثوبان عنه - مسلم - وعن عبد الله بن مغفل عند النسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن ابن مسعود عند أبي عوانة قال الحافظ وأسانيد هذه صحاح وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند البيهقي في الشعب وأبي عروانة وعن أنس عند الطبراني في الاوسط وعن واثل بن الاسقع عند ابن عدي وعن حفصه عند حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال قال الحافظ وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف قوله من شهد في رواية للبخاري من شيع وفي أخرى له من تبع وفي رواية لمسلم من خرج جنازة من يما ثم تبعها حتى تدفن فيما بقي أن تكون هذه الرواية مقبولة بقبول الروايات فالنسيب والشهادة والاتباع يعتبر في كونه صحيحاً لا لاجرم المذكور في الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت وبدل على ذلك ما وقع في رواية لابي هريرة عند البخاري بلفظ من أهلها او ما عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري لفظ فشي معهما من أهلها ومقتضاه ان القبر ايطحن من حضر من أول الامر الى

القبور فزوروها فانهم اذكروا الاخرة وسئل مالك عن زيارة القبور فقال قد كان ثمي عنه ثم اذن انقضاء

فيه فلو فعل ذلك انسان ولم يقل الاخير الم اربى ذلك بأسا وعن طاووس كانوا يتحجبون ان لا يتفرقوا عن الميت سبعة أيام لانهم يشنون ويحاسبون في يومهم سبعة أيام وتذكر النساء بلزعهن وأما حديث أبي هريرة المروي عند الترمذي وقال حسن صحيح لعن الله زوارات القبور فمحمول على ما إذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن وقال القبرطي سهل بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تكثر الزيارات لان زيارات الامة الغلة انتهى ولو قيل بالحكمة

في حقهن في هذا الزمان لاسيما ساء مصر لما بعد لما في خروجهن من القساد ولا يكره لهن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب وينبغي كما قال ابن الرفعة والقهوي ان تكون قبور وسائر الانبياء والاولياء كذلك قاله القسطلاني وقال في الفتح وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه ان القاضي لا ينبغي له ان يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وان امر به معروف وينبغي له ان يقبل ولو لم يعرف الامر وفيه ان ٢٨٩ الجزع من المنهيات لاهله بالتهقوى

مقرونا بالصبر وفيه الترغيب في احوال الاذى عند بذل النصيحة ونشر الموعدة وان المواجهة بالخطاب اذا لم تصادف المنوي لأثرها انتهى وفي الحديث التهديد والعذبة والقول وأخرجه أيضا في الجنائز والاحكام ومسلم في الجنائز وكذلك أبو داود والترمذي والنسائي عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم ما قال أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه هي زينب بنت جحش عن أبي شيبه وابن بشكروال (ان ابنا لي قبض) أي في حال القبض ومعالجة الروح فاطن القبض مجازا باعتبار انه في حالة كسالة النزاع قبل الابن هو علي بن أبي العاص بن الربيع كذا كتب الدماطي بخطه في الحاشية وفيه نظر لانه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم ان عليا عاش حتى ناهز الحلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرففه على راحلته يوم الفتح

انقضاء الصلاة وبذلك جزم الطبري قال الحافظ والذي يظهر لي ان القبراط يحصل لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسيلة اليها لكن يكون قبراط من صلى فقط دون قبراط من شيع وصلى واستدل بما عند مسلم بلقطن من صلى على جنازة ولم يتبعها فلا قبراط وبما عند أحمد عن أبي هريرة ومن صلى ولم يتبع فلا قبراط فدل على أن الصلاة تحصل القبراط وان لم يقع اتباع قال ويمكن أن يحصل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة انتهى وهكذا الخلاف في قبراط الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لابد منه قوله حتى يصلي عليها قال في الفتح اللام لا كثر مقتوحة وفي بعض الروايات بكسر هاء رواية الفتح محمولة عليها فان حصول القبراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له انتهى قال ابن المنبر ان القبراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لان اتباع من لا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع انما هو وسيلة لاحد من صودين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترقب على المقصود وان كان يرغب أن يحصل لذلك فضل ما يحتسب وقد روى هيب بن منصور عن مجاهد انه قال اتباع الجنائز أفضل النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع قوله فلا قبراط بكسر القاف قال في الفتح قال الجوهري القبراط نصف داني قال والداني سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل وذكر القبراط تقريرا لافهم لما كان الانسان يعرف القبراط ويعمل العمل في مقابله فضرر له المشل بما يعلم ثم لما كان مقبر دار القبراط المتعارف خيرا انبه على عظم القبراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحد كفى بعض الروايات وفي أخرى أصغر مما مثل أحد وفي حديث الباب مثل الجبابرة العظماء قوله ومن شهدها حتى تدفن ظاهره أن حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الاوجه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل اتمام التراب وقد وردت الاخبار بكل ذلك فعند مسلم حتى يفرغ منها وعند في أخرى حتى يوضع في اللحد وعند في أخرى حتى يوضع في القبر وعند أحمد حتى يرضى قضائها وعند الترمذي حتى يرضى دفنها وعند في أخرى عواتق حتى يسوى عليها أي التراب وقيل يحصل القبراط بكل من ذلك ولا يمكن تباينها والظاهر أنها التحمل الروايات المطلقة

٢٧ نيل فلا يقال فيه صبي عرفا وان جاز من حيث الامة أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه الباذري في الانساب انه لما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرساء وهو محسن لما روى البزار في مسنده عن أبي هريرة قال نقل ابن لفاطمة رضي الله عنهم اقبعت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر في حديث الباب قال في الفتح وفيه امر اجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق أهل العلم بالاجابة انه مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى أن يسمى به الابن

ان ثبت ان القصة كانت لصبي ولم يثبت ان الرسالة زينب انتهت اوى امامة بنت زينب لابي العاص لمساعد احمد عن ابي معاوية بسند البخاري وصوبه الحافظ ابن حجر وأجاب عما استشكل من قوله قبض مع كون امامة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها على بن ابي طالب وقتل عنها بان الظاهر ان الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لمسلم الامر زيه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينيه من الرحمة والثقة بان عاقبة ابنته فكانت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة وقال العيني الصواب قول من قال ابنى أى بالتذكير ٢٩٠ لا يفتى بالتأنيث كائن صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب وجمع البرماوى بين

ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو امامه أو ورقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي (فانتمنا فارسل) صلى الله عليه وآله وسلم (يقرى) عليها (السلام) ويقول ان الله ما أخذوا ما أعطى أى الذى أراد ان يأخذه هو الذى كان أعطاه فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه أو الماردا لا اعطاء الخاقان بقى بعد الموت أو توابعهم على المصيبة أو ما هو أعم من ذلك وقدم الأخذ على الاعطاء وان كان متأخر فى الواقع لان المقام يقتضيه ولفظ ما فى الموضعين مصدرية أى ان الله الأخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف للدلالة على العموم فيدخل فيه أخذ الولد واعطائه وغيرهما (وكل عنده) أى وكل من الأخذ والاعطاء أو من الانفس أو ما هو أعم من ذلك عند الله أى فى علمه فهو من

عن الفراع من المدفن وتسوية التراب بالمقيدة هما أقواله مثل الجليلين فى رواية مثل أحد وفى رواية للنساقى كل واحد منهما أعظم من أحد وعند مسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدى أنقل من أحد فأقادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل يجبيل أحد وان المراد به زينة الثواب المترتب على ذلك قولاه حتى توضع فى الجحيم استدل به المصنف على أن اللحد أفضل من الشق وساقى الكلام على ذلك (وعن مالك بن حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن يموت فيصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف الا غفر له فكان مالك بن حنيفة يكرى اذا قل أهل الجحيم أن يبلغهم ثلاثة صفوف رواه النجاشي * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواه أحمد ومسلم والنساقى والترمذى وصححه * وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفّعهم الله فيه رواه أحمد ومسلم وابوداود * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة ابيات من بيانه الا دين الا قال الله تعالى قد قبلت عليهم فيه وغفرت له ما لا يعاون رواه أحمد حديث مالك بن حنيفة فى اسناده محمد بن اسحق بن زيد بن ابى حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف اذا عنعن وقد حسن الحديث الترمذى وقال رواه غير واحد عن محمد بن اسحق وروى ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن حنيفة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا قال وفى الباب عن عائشة وام حنيفة وابى شريفة ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذى ذكره المصنف من طريق ابن عمر عن عبد الوهاب الثقفى عن ايوب وعن احمد بن منيع وعن علي بن حجر عن ابي عبد الله عن ابراهيم بن ايوب عن ابي قابلة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وثقه بعضهم ولم يرفعه قال النووي من رفته ثقة وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس أخرجه ايضا ابن ماجه وحديث انس أخرجه ايضا ابن حبان والماكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن انس مر فوعا ولا احمد من حديث ابى هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفى اسناده رجل

مجازا لازمة (باجل) والاجل يطلق على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أى معلوم مقدّر مؤجل لم (فلنصبر ولنحتسب) أى تنوى بصبرها طاب الثواب من ربه الحسب لها ذلك من علمها الصالح (فارسلت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونها (تقسم عليه اما بينها) وفى رواية انها راجعته مرتين (فقام) وانما قام فى ثالث مرة وكانها املت عليه فى ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجهل انها ناقصة المسكنة عنده أو الهمة الله تعالى ان حضور نبيه عنده هايد نفع عنها ما هي فيه من الالم ببركة دعائه وحضوره فحقق الله ظنهم والظاهر انه امتنع أو لمبالغة فى اظهار التسليم لربه أو ايدين الجوارى ان من

دعى مثل ذلك لم يجب عليه الاجابة بخلاف الوليمة مثلاً (ومعه) وفي رواية فقام وقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل
وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال) آخرون ذكر منهم في غير هذه الرواية عباد بن الصامت وأسامة راوى الحديث فاشوا الى
أن دخلوا بيتاً (فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي) أو الصبية وفي رواية جاد دفع بالذال وابن شعبة في روايته
انه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه تتقعقع) بتامين أى تضطرب وتتحرك أى كلما صار الى حالة لم يلبث ان ينقل
الى أخرى لقربه من الموت (قال حسبه انه قال كأنهم شن) بفتح الميم ٢٩١ وتشديد النون قرية خلقة يابسة وجرم

به في رواية جاد واظفه ونفسه
تقعقع كأنهم في شن والقعقع
حكاية صوت الشيء اليابس اذا
حرك فعلى الرواية الثانية شبه
البدن بالجلد اليابس الخاق
وحركة الروح فيه بما يطرح
في الجلد من حساة ونحوها وأما
الرواية الاولى فكأنه شبه
النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في
الاشارة الى شدة الضعف وذلك
أظهر في التشبيه (ففاضت
عنه) صلى الله عليه وآله وسلم
بالبكاء وهذا موضع الترجمة
لأن البكاء العارى عن النوح
لا يؤاخذ به الباكى ولا الميت
(فقال سعد) هو ابن عباد
(يارسول الله ما هذا) وفي رواية
عبد الواحد قال سعد تبكى وزاد
أبو نعيم في مستحرجه وتنبى
عن البكاء (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (هذه) أى الدمعة
التي تراها من حزن القلب بغير
تعمد ولا استدعاء لامرأاة
عليها وانما المنهى عنه الجزع
وعدم الصبر (رجمة جعلها
الله تعالى في قلوب عباده

لم يسم له شاهد من مر اسيل بشير بن كعب اخبره ابو مسلم الكجى قوله يبلغون ان
يكونوا ثلاثة صفوف فيه دليل على ان من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسكين غفر له
وأقل ما يسمى صفراً جلان ولا حلاً كثره قوله يبلغون مائة فيه استحباب تكثير جماعة
الجنة أو يطلب بلوغهم الى هذا العدد الذى يكون من موجبات الفوز وقد قيد
ذلك بأمر من الاول ان يكونوا شافعين فيه أى مخلصين له الدعاء مثلاً لانه المغفرة الشافى
ان يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كفى حديث ابن عباس قال القاضى
قيل هذه الاحاديث خرجت اجوبة لاثنتين سألوا عن ذلك فاجاب كل واحد عن
سؤاله قال النووي ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته
مائة فاخبر به ثم بقبول شفاعته أربعين فاخبر به ثم ثلاثة صفوف وان قل عددهم فاخبر
به قال ويحتمل أيضاً ان يقال هذا مضموم عدداً لا يخرج به جماهير الاصوليين فلا يلزم من
الاخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذلك فى الاربعين مع ثلاثة
صفوف وحينئذ كل الاحاديث معمولة بها وتحصل الشفاعاة باقل الامر من ثلاثة
صفوف وأربعين قوله أربعة آيات ليس عند ابن حبان والحاكم لفظ آيات وفيه ان
شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه
البخارى وغيره عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمان مسلم شهده أربعة بخير
أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم نسأل عن الواحد
قال الزين بن المنير انما يسأل عمر عن الواحد استبعاداً منه ان يكتب في مثل هذا
المقام العظيم باقل من النصاب قال الداودى المعتز في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق
لا القسوة لانهم قد يثمنون على من يكون مثلهم ولا من يثمنه وبين الميت عدة لان
شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهم من حديث أنس قال مر بجنادة
فأثروا عليها خيراً فقال وجبت ثم مر بأخري فأثروا عليها خيراً فقال وجبت فقال عمر
ما وجبت قال هذا أثبتت عليه خيراً فوجبت له الجنة وهذا أثبتت عليه شرّاً فوجبت له
النار أنتم شهداء الله فى الارض هذا لفظ البخارى وفي مسلم وجبت وجبت وثلاثاً
فى الموضعين قال النووي قال بعضهم معنى الحديث ان الثمانية بخير لمن أثنى عليه أهل
الفضل وكان ذلك مطابقة لواقع فهو من أهل الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا

وانما يرحم الله من عباده الرجاى) جمع رحيم من صيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة تعالى تختص بمن انصف بالرجة وتحقق بها
بخلاف من فيه أدنى رجة لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمر وعند أى داود وغيره الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع
واحم فيه دخل فيه كل من فيه أدنى رجة وقد ذكرنا نحوياً فى حكمة أسناد فعل الرجة فى حديث الباب الى الله واسناده
فى الحديث الثانى الى الرحمن بما حاصله ان لفظ الجلالة دال على العظمة وقد عرف بالاستقراء انه حيث ورد يكون الكلام
مسوقاً للتعظيم فلما ذكرنا ما سبب ذكر كثرت رحمة وعظمت ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم بخلاف الحديث

الاسترخاف لفظ الرحمن دال على العفو والغائب ان يذكركم مع كل ذي رحمة وان قلت وفي حديث الباب من الشواهد جواز استحضار ذوى الفضل المحض لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك وجواز المشي الى التهنئة والعبادة بغير اذن بخلاف الوليصة وجواز اطلاق انتظ الموهم لما يقع بانه وقع بمبالغة في ذلك لينبعث خاطر المسؤول في الجبي فلا جاية الى ذلك وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضاءة وما للحنن بالصبر واخبار من يستدعي بالامر الذي يستدعي ٢٩٢ من أجله وتقديم السلام على الكلام وعبادة المريض ولو كان مقصولا

عكسه قال والصحيح انه على عومه وان مات قالهم الله تعالى الناس الثناء عليه بغير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الاعمال داخل تحت المشيئة وهذا الالهام يستدل به على تعيينها ووجه هذا انه ظاهر فائدة الثناء انتهى قال الحافظ وهذا في جانب الخير واضح وأما في جانب الشر فظاهر الاحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية من حديث أنس المتقدم ان الله عز وجل ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر

(باب ما جاء في كراهة النسي)

(عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والنبي فان النبي عمل الجاهلية رواء الترمذي كذلك رواءه موقوف فاود كراهة أصح وعن حذيفة انه قال اذا مت فلا تؤذوني ابدا اى أخاف ان يكون نعيان في سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النعي رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابراهيم انه قال لا بأس اذا مات الرجل ان يؤذن صديقه وأصحابه انما كان يكره ان يطاف في المجالس فيقال أني فلانا فعل أهل الجاهلية رواءه سمع في سننه وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الراية زيد فاصيب ثم أخذها جعفر فاصيب ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وان عيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتذرفان ثم أخذها خالد بن الوليد من غير امرأة فقبح له رواء أحمد والبخاري حديث ابن مسعود في اسناده أبو حمزة يمون الاعور وليس بالقوى عند أهل الحديث وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي وقفه كما قال المصنف وقال انه حديث غريب وحديث حذيفة قال الحافظ في الفتح اسناده حسن وكلام ابراهيم الذي رواه سمع بن منصور هو من طريق ابن عيسى عن ابن عون قال قلت لابراهيم هل كانوا يكرهون النعي قال نعم ثم ذكره وروى أيضا سمع بن منصور بهذا الاسناد الى ابن سيرين انه قال لا علم بأسان يؤذن الرجل صديقه وحججه قوله ايا ثم والنبي النبي هو الأخبار بموت الميت كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة قال في القاموس نعا له نعيان ونعيانا نأخبر بموته وفي النهاية نعى الميت نعا اذا ذاع موته واخبر به انتهى فلول النبي لغة هو هذا والله

أوصيما صبر او فيه ان أهل الفضل لا ينبغي ان يقطع اليأس من فضلهم ولوردوا أول مرة واسنة همام التابع من امامه عما يشكل عليه مما يعارض ظاهره وحسن الالب في السؤال لتقدمه قوله يا رسول الله على الاستمقاهم وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العسين وجواز البكاء من غير نوح ونحوه ورواة الحديث الثلاثة الاول مروزيون وعاصم وأبو عثمان بصريان وفيه الحديث والاخبار والاقول وأخرجه البخاري أيضا في الطب والنذور والتوحيد ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه وجههم الله (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال شهدنا بآلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى جنازتها وكانت سنة تسع وهي أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضى الله عنه كما رواه الواقدي وابن سعد

في الطبقات والدولابي والطبري والطحاوي لارقية لانما توفيت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يدر فلم يشهد يتوجه جنازتها (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على) جانب (القبر قال فرأيت عنقه تدمعان) بفتح الميم وهذا موضع الترجمة كالا يخفى (قال) أنس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل منكم رجل لم يقارف اليلة) يقارف ثم فاء وزاد ابن المباركة عن فليح أراة يعنى الذنب ذكره المصنف يعنى البخاري تعليقا في باب من يدخل قبر المرأة ووصله الاسماعيلي وقبل لم يجمع ذلك اليلة وهو جزم ابن خزيمة وقال معاذ الله ان يتبع أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا ذنب تلك

الدلالة انتهى ويقويه ان في روايته ثابت عن انس عند البخاري في التاريخ الاوسط لا يدخل القبر احد فارق الدلالة فتعني
عثمان ويحتمل ان يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن انهم اتوا تلك الليلة وليس في الحديث
ما يقتضي انه واقع بعد موته ابل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى (فقال أبو طلبة) زيد بن سهل الانصاري (انا) لم
أقارب الليلة قيل والسر في ايتنا أبي طلحة على عثمان ان عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة فتلاطف النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته حيث لم يعجبه انه اشتغل عنها ٢٩٣ تلك الليلة بذلك لكن يحتمل ما مر آنفا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
لابي طلحة (فانزل) قال (فتنزل
في قبرها) وفي الحديث جواز
النهي كما ترجم له البخاري
وادخال الرجل المرأة قبرها
لكون الرجال أقوى على ذلك
من النساء وايتنا بالعبيد العهد
عن الملاذ في مواراة الميت ولو
كان امرأة على الاب والزوج
وقيل انما آثره بذلك لانها
كانت مسنعة وفيه نظر فان
ظاهر السياق انه صلى الله عليه
وآله وسلم اختار له ذلك لكونه
لم يقع منه في تلك الليلة جماع
وعلى بعضهم ذلك بأنه حينئذ
لا يأمن ان يذكره الشيطان بها
كان منه تلك الليلة وحكي عن
ابن حبيب ان السر في ايتنا أبي
طلحة على عثمان ان عثمان كان
قد جامع بعض جواريه في تلك
الليلة فتلاطف في منعه من النزول
في قبر زوجته بغية وتصريح
ووقع في روايته جواز المذكورة
فلم يدخل عثمان القبر وفيه
جواز الجلووس على شقير القبر
عند الدفن واستدل به على

يتوجه النهي لوجوب حمل كلام الشارع على مقتضى اللغة العربية عند عدم وجود
اصطلاح له يخالفه وقال في الفتح انما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا
يرسلون من يعان بجثث موت الميت على أبواب الدور والاسواق وقال ابن المرباط ان
النهي الذي هو اعلام الناس بموت قريتهم مباح وان كان فيه ادخال الكرب
والصاب على أهل لكن في تلك المقسدة مصالح مما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة
اشهد وجنازة وتتمية أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتغذيه وصياؤه وما
يترتب على ذلك من الاحكام انتهى ويستدل لجواز مجرد الاعلام بمجديت انس المذكور
في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقتل الثلاثة الامراء المقتولين بموتة
وقصتهم مشهورة وهم زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة ومجديت
أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه كما
تقدم وقد روي عليه البخاري باب الرجل ينهي الى أهل الميت بنفسه ومجديت أبي هريرة
وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند أن أخبر بموت السوداء أو لشاب الذي
كان يقيم المسجد الاذنتموني وقد تقدم وفي حديث ابن عباس ما منعكم ان تغلوني وقد
روى عليه البخاري باب الاذن بالحنافة ومجديت الحصين بن جوح وقد تقدم في باب
المبادرة الى تجهيز الميت فهذه الاحاديث تدل على ان مجرد الاعلام بالموت لا يكون نهيًا
محرمًا وان كان باعتبار اللغة مما يصدق عليه اسم النعي كما تقدم ويؤيد ذلك ما رواه
سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي وابن سيرين كما سلف وقال ابن العربي يؤخذ من
مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الأهل والاصحاب وأهل الصلاح فهذه ائمة
الثانية الدعوة للمعاخرة بالكثرة فهذه امكروه الثالثة الاعلام بنوع آخر كالنباحة
وتحذو ذلك فهذا يحرم انتهى فالخاصل ان الاعلام للغسل والتكفين والصلوات والجلل
والدفن مخصوص من عموم النهي لان اعلام من لا تتم هذه الامور الالهة مما وقع الاجماع
على فعله في زمن النبوة وما بعده وما جاوز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النهي

(باب عدد تكبير صلاة الجنائز)

(قد ثبت الاربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال
كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة نأرا بعاهاته كبر خمساً على جنازة فسأله فقال كان

جواز التكبير بعد الموت وحكي ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يكره لحديث جابر بن عبد الله في الموطأ ان فيه فاذا رجب
فلا تسكن بكسة يعني اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع منواته بالكفا ويمكن ان يفرق بين الرجال والنساء في
ذلك ان النساء قد يقضى من البكاء الى ما يحذر من الذوح لقله صبرهن واستدل به بعضهم على جواز الجلووس عليه مطلقاً
وفيه نظر وفيه فضيلة لعثمان لا يناره الصدق وان كان فيه عليه غضاضة وفي الحديث التحذير والعنونة والقول
وأخرجه البخاري أيضاً الجنائز (عن عزر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت بعدد

بعض بيكاه عليه) قبله بعض البيكاه المحمل على ما فيه من حاجة جميعا بين الاحاديث (فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها بعد موت
 عمر) قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة (فقالت رحم الله عمر) قال الطبري هذا من الآداب الحسنة على منوال
 قوله تعالى عن الله عنك لم اذنت لهم فاستغرت من عمر ذلك القول فجعلت قولها اخذتهم اودفعها لما يوحش من نسبته الى
 الخطا) والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ان الله لعذب المؤمن بيكاه أهله عليه) بحمل جرمه هابطا لكبرها
 همت صريحا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٩٤ اختصاص العذاب بالكافرا وفهمت ذلك من القرائن (لكن رسول

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبره ارواه الجماعة (البخاري) حديث أبي هريرة
وابن عباس وجابر تقدم في الصلاة على الغائب وعن روى الاربع كما قال البيهقي عقبه بن
عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وروى ابن عبد البر في الاستبصار
من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يكبر على الجنائز أربعين مرة وخمس مائة وعشرون مرة حتى جازى الموت الجنائز فخرج فكبر أربعين مرة
ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى وكذا قال القاضي
عياض وأخرج الطبراني في الاوسط عن جابر بن جابر عن فروع عن صلواته على موتاكم بالليل والنهار
والصغير والكبير والدني والامير أربعين مرة في اسناده عمرو بن هشام البصري في تفرد به عن
ابن لهيعة والي مشر وعيسى الاربع التكبيرات في الجنائز ذهب الجمهور قال الترمذي
العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم يرون
التكبير على الجنائز أربع تكبيرات وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن
المبارك والشافعي وأحمد وأصحق انتهى وقال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم إلى أن
التكبير أربع انتهى وقد اختلف السلف في ذلك فروى عن زيد بن أرقم أنه كان يكبر
خمساً كما في حديث الباب وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من
بنی أسد فكبر خمساً وروى أبى ذراع عن ابن مسعود عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً
وعلى أصحابه خمساً وعلى سائر الناس أربعاً وروى ذلك أيضاً ابن أبي شيبه والطحاوي
والدارقطني عن عبد خير عنه وروى ابن المنذر أيضاً ما صدق عن ابن عباس أنه كبر
على جنازة ثلاثاً قال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى
تسع قال ابن عبد البر وانما قد الاجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى
بالمصار على أربع على ما جاء في الاحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت
اليه وقال لا تعلم أحد من فقهاء المصار يخمس الا ابن أبي ليلى وقال علي بن الجعد
حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول ان عمر قال كل ذلك قد كان
أربعاً وخمساً فاجتمعنا على أربع رواه البيهقي ورواه ابن عبد البر من وجه آخر عن شعبة
وروى البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله يذب الكافر عذابا
 سيكا، أهله عليه وقالت في
 تأييد ما ذهب اليه من رد الخبر
 (حسبك القرآن) أى كافيك
 أيم المؤمنون قوله تعالى من
 الكتاب العزيز ولا تزوروا
 زوراخرى أى لا تؤاخذ نفسك
 بذب غير ما قال ابن عباس عنه
 ذلك والله هو اضعك وأبكي تقريرا
 لثقي ما ذهب اليه عمر من ان
 الميت يعذب سيكا، أهله وذلك
 ان بكاء الانسان وضحه وحزنه
 وسروره من الله بظهرها فيه
 فلا أثر له في ذلك فعند ذلك
 سكت ابن عمر قال ابن مليكة
 والله ما قال ابن عمر شيئا بعد ذلك
 قال الطيبي وغيره ظهرت لابن
 عمر الحجة فسكت مذعنا لکن
 قال الزين بن المنير سكونه لا يدل
 على الأذعان فلعله كره المجادلة
 وقال القزطبي ليس سكونه لشك
 طرأ له بعد ما صرح برفع الحديث
 ولكن احقل عنده ان يكون
 الحديث قابلا للتأويل ولم يتعين
 له محله عليه اذ ذلك أو كان

الجلس لا يقبل الممارسة ولم تتعين الحاجة الى ذلك حيثئذ أو ان ابن عمر فهم من استشهد ابن عباس
بالآية قبول روايته لانها يمكن ان يتسليم ان الله ان يعذب بلاذن ويكون بكاء الحى علامة لذلك أشار الى ذلك الكرماني
وقال الخطابي الرواية اذا ثبت لم يكن في دفعها سبيل بالظن وقد رواه عمر وابنه وليس فيها حكاية عائشة ما يرفع روايته - ما
لجواز ان يكون الخبران صحيحين معا ولا منافاة بينهما - ما قاليت انما تنازعه العقوبة بما تقدم من وصيته اليهم به وقت حياته
وكان ذلك مشهورا من مذهبهم ووجوده في اشعارهم كقول طرفة بن العبد

اذا مت فانعمي بما انا اهل له * وشق على الجيب يا ابنة معبد وعلى ذلك حمل الجهور وقوله ان الميت لم يعذب بكاء اهل عليه
وبه قال المزني وابراهيم الخري وآخرون من الشافعية وغيرهم فاذا لم يوص به الميت لم يعذب قال الراغب ولما كان يقول ذنب
الميت الامر بذلك فلا يخالف عذابه بما تمنا لهم وعذمه واجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهده حديث
من سن سنة سنة وقيل التعذيب نوبخ الملائكة بما يذبه اهل به كما روى احمد من حديث أبي موسى عن فروع الميت
يعذب بكاء حتى اذا قالت النسائحة واعداه وانصرامه واكسياه جند الميت ٢٩٥ وقيل له انت عضدها انت ناصرها

انت كاسمها وقال الشيخ أبو
حامد الاصح انه محمول على
الكافر وغيره من أصحاب
الذنوب (عن عائشة رضي
الله عنها قالت من النبي صلى
الله عليه وآله وسلم على
يهود يتيكى عليهم اهلها فقال
انهم سيكون عليهم وانهم التعذب
في قبرها) بكفرها في حال بكاء
اهلها لا بسبب البكاء (عن
المغيرة بن شعبه) رضي الله عنه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول ان كذبا على
ليس كالكذب على أحد) غيري
قال في الفتح معناه ان الكذب
على الغير قد ألف واستعمل
خطبه وليس الكذب عليه بالغا
مبلغ ذلك في السمولة واذا كان
دونه في السمولة فهو أشد منه
في الاثم وهذا التقدير يندفع
اعتراض من أورد ان الذي
يدخل عليه الكاف أعلى
وكذلك لا يلزم من اثبات الوعيد
المدكور على الكذب عليه
ان يكون الكذب على غيره
مباحا بل يستدل على تحريم

فاخبر كل رجل منهم بما رأى فيهم عمر على أربع تكبيرات وروى أيضا من
طريق ابراهيم النخعي انه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي
مسعود فاجتمعوا على ان التكبير على الجنائز أربع وروى أيضا بسنده الى الشعبي قال
صلى ابن عمر على زيد بن عمر وأمه أم كلثوم بنت علي فكبر أربعاً وخلفه ابن عباس
والحسين بن علي وابن الحنفية قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها استدلال
به من قال ان تكبير الجنائز خمس وقد حكاه في البحر عن العشرة جميعا وأبي ذر وزيد بن
أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي
يوسف وفي دعوى اجماع العشرة نظران صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول
بالاربعة واستدلوا أيضا بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا
والخمس زيادة يهتم قبولها لعدم منافاتها وأورد عليهم انه كان يلزمكم الاخذ بأكثر من
خمس لانها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجهور ما
ذهبوا اليه من مشروعية الاربعة عرجات أربعة الاول انها ثبتت من طريق جماعة من
الصحابة أكثر عددا من روى منهم الخمس الثاني انها في الصحيحين الثالث انه أجمع
على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع انها آخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما
أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على الجنائز أربع وفي اسناده القران بن سلمان وقال الحاكم بعد ذلك الحديث
ليس من شرط الكتاب ورواه أيضا البيهقي باسناد فيه النضر بن عبد الرحمن وهو
ضعيف وقد تدرج به كما قال البيهقي قال الحافظ وروى هذا اللفظ من وجود آخر
كاهل ضعيفة وقال الاثر مرواه محمد بن معاوية النيسابوري عن أبي الملق عن معمر بن
ابن مهران عن ابن عباس وقد سألت أحمد عنه فقال سمعته هذا روى أحمد في موضوعه
منها هذا واستعظمه وقال كان أبو الملق أنفي لله وأصح حديثا من ان يروى مثل
هذا وقال حرب عن أحمد هذا الحديث انما رواه محمد بن زياد الطحمان وكان يضع
الحديث وقال ابن القيم قال أحمد هذا كذب ليس له أصل اه ورواه ابن الجوزي
في الناسخ والمنسوخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي اسناده زافر بن الحرث عن أبي

الكذب على غيره بدليل آخر والفرق بينهما ان الكذب عليه توقع فاعله يجمل النار عليه مسكنا بخلاف الكذب على غيره
والله أعلم فانه (من كذب على متعمدا فلقه الله) فليتحذ (مقعده) مسكنه (من النار) فهو أشد في الاثم من الكذب على غيره
لكونه مقتضيا شرعا ما بقي الى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من نجا عليه يعذب بما نجا عليه)
أي بالنياحة قال المعنى ما في هذه الرواية لا مدفأ يعذب بمدة النوح عليه ولا يقال ما ظرفية وفي تقديم المغيرة قبل تحذيره
بتحريم النوح ان الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره اشارة الى ان الوعيد على ذلك ينعمة ان

يخبر عنه بما نقله رواته الاربعة كوفيون وفيه الحديث والعنقة والقول والسمع وأخرجه مسلم في الجنائز وكذا
الترمذي (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ليس من أهل
سنتنا وطريقنا ولا من المحدثين بهدينا وليس المراد إخراجهم من الدين لأن المعاصي لا يكفر بها عند أهل السنة نعم يكفر
باعتقاد حلولها ولكن فائدة إرادته بهذا اللفظ المبالغ في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معانته
لست منك ولست مني أي مأت على ٢٩٦ طريقتي وعن سفيان أنه كره الخوض في تأويله وقال ينبغي أن يحسب عنه

العلاء عن ميمون بن مهران عنه قال ابن الجوزي وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء ورواه
الحارث بن أبي أسامة عن جعفر بن حمزة عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن
ابن عمر بن الخطاب عن الأثر من هذه المرحجات والمثاني منها أنه لا يخرج بهما
عند التعارض ولا تعارض بين الأربع والخمس لأن الخمس مشقة على زيادة غير مغارضة
وعن الرابع بأنه لم يثبت ولو ثبت لمكانه غير رافع للزاع لأن اقتضاه على الرابع لا يفي
مشروعية الخمس بعد ثبوتها عنه وغاية ما فيه جواز الأمرين نعم المرح الثالث أعني
إجماع الصحابة على الأربع هو الذي يعمل عليه في مثل هذا المذاهم إن صح والإمكان الأخذ
بالزيادة الخارجة من مخرج صحيح هو الرابع وفي المسئلة أقوال أخر منها ما روى عن أحمد
ابن حنبل أنه لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن بكر بن عبد الله المزني
أنه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن ابن مسعود أنه قال التكبير
تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الإمام روى ذلك جعبه ابن المنذر ومنها ما روى
عن أنس أن تكبير الجنائز ثلاث كما روى عنه ابن المنذر أنه قيل له أن فلاناً تكبر ثلاثاً فقال
وهل التكبير إلا ثلاث وروى عنه ابن أبي شيبة أنه كبر ثلاثاً لم يزد عليها وروى عنه عبد
الرزاق أنه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف فأسبغ فقالوا له يا أبا حمزة أنك كبرت ثلاثاً فقال
فصعقوا فصفوا فأكبر الرابعة وروى عنه البخاري تعليقه ما نحو ذلك وجمع بين الروايات عنه
الحافظ بأنه إما كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها وإما بان من أطلق عنه الثلاث
لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة (وعن حذيفة أنه صلى على جنازة فكبّر خمسة ثم انفتحت
فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة
فكبّر خمسة وأه أحمد وعن علي أنه كبر على رجل بن حنيفة سألوا قال أنه شتم بدرأواه
البخاري وعن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسة وأسماء ورواه
سعيد في سننه) حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي أسناده يحيى
ابن عبد الله البخاري وهو متكلم عليه والأثر المذكور عن علي هو في البخاري حافظ أنه
صكبر على سهل بن حنيف زاد البرقاني في مسخره ما وكذا ذكره البخاري في تاريخه
وسعيد بن منصور ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن

ليكون أوقع في النفوس وأبلغ
في الزجر وقال ابن المنذر التأويل
الأول يستلزم أن يكون الخبر
إثماً ورد عن أحمد وجودي
وهذا أيضاً يابى كلام الشارع
عن الحل عليه والأولى أن يقال
المراد أن الواقع في ذلك يكون
قد تعرض لأن يجبر ويعرض
عنه فلا يحتاط بجماعة السنة
تأدياً له على استصحابه حالة
الجاهلية التي فيها الإسلام
فهذا أولى من الحمل على
ما يستفاد منه قدرائد على الفعل
الموجود وقيل المعنى ليس
علي ديننا الكامل أي أنه خرج
من فرع من فروع الدين وإن
كان معه أصل حكمه ابن العربي
قال الحافظ ويظهر لي أن هذا
النفى يفهمه التبري الوارد في
حديث أبي موسى قال برئ منه
صلى الله عليه وآله وسلم وأصل
البراءة الانفصال من الشيء فكانه
قوله بان لا يدخله في شفاعته
مثلاً وقال المهلب قوله أنابري
أي من فاعل ما ذكر وقت ذلك

الفعل ولم يرد فيه عن الإسلام قات بينهم ما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام وهذا يدل على
تجريم ما يأتي من شق الجيب وغيره وكان المسبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء وإن وقع التصريح بالاستحلال
مع العلم بالتصريم أو التسطط مثلاً بما وقع فلما منع من حمل النبي على الإخراج من الدين (من اظم الحدود) جمع خذها في
العمدة واختار جمع وإن كان ليس للإنسان الأخذان فقط باعتباره إرادة الجمع فيكون من مقابلة الجمع بالجمع وإما على حد
قوله تعالى وأطراف النهر وقول العرب شابت مفارقة وليس الامتراق واحد قال في الفتح خص الخلد بذلك لكونه الغالب

والا فاضرب بقية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) ججع جيب من جابه أى قطعه قال تعالى وثمود الذين جابوا الصخر بالواد وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس للبه والمراد كمال فكه الى آخره وهى من علامات التسخط (ودعاب دعوى) أهل (الجاهلية) أى من النباحة ونحوها وكذا النذبة والجاهلية هى زمان الفترة قبل الاسلام بان قال فى بكاثة ما يقولون مما لا يجوز شرعا كواجبلاء وأعضاده وكذا الدعاء بالويل والثبور وخص الجيب بالذكى فى الترجمة دون أخويه تنبيه على ان النبى الذى حاصبه التبرى يقع بكل واحد من الثلاثة ولا يشترط فيه ٢٩٧ وقوعه اهما او يؤيده رواية اسماء باللفظ

أوشق الجيوب أو دعاء الخ ولان شق الجيب أشدها فجامع ما فيه من خسارة المال فى غير وجهه ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى والتحديث والنعنة والاقول وآخرجه أيضا فى مناقب

قريش والجنائز ومسلم فى الايمان والترمذى فى الجنائز وكذا النسائى وابن ماجه (عن سعد ابن أبى وقاص رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودنى عام حجة الوداع) ستة عشر من الهجرة (من وجع) اسم لكل مرض (اشدبى) أى قوى على (فقلت الى قد بلغنى من الوجع) الغاية (وأنا ذومال ولا يرثنى) من لولد (الابنت) باماء المجزورة لابلهاه قيل هى عائشة وقيل انها أم الحكم الكبرى قيل ما كاذت له عصبة وقيل معناه لا يرثنى من أصحاب القريش سواها وقيل من العامة وهذا قاله قبل أن يولد له الذكور (أنا تصدق بمثلنى مالى قال لا) تصدق بالثلثين (فقلت)

مغفل فقال حسا وروى البيهقى عنه انه كبر على أبى قتادة سبع او قال انه غلط لان ابا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه له غير قاذبة لانه قد قيل ان ابا قتادة مات فى خلافة على وهذا هو الرابع اه وقول الحكم بن عتيبة أو رده الحافظ فى التخصيص ولم يتكلم عليه وقد تقدم الخلاف فى عدد التكبير وما هو الرابع وفى ذلك على دليل على استحباب تخصيص من له فضيلة باكثر التكبير عليه وكذلك فى رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على حجة ما يدل على ذلك

(باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها)

(عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعالوا الله من السنة رواه البخارى وأبو داود والترمذى وصححه والنسائى وقال فيه فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق * وعن أبى امامة بن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة فى الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرائى نفسه ثم يصلى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء الجنازة فى التكبيرات ولا يقرأ فى شئ ممن ثم يسلم سرائى نفسه رواه الشافعى فى مسنده * وعن فضال بن ابى امامة قال قرأ الذى صلى على أبى بكر وعمر بفاتحة الكتاب رواه البخارى فى تاريخه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث أبى امامة بن سهل فى اسناده مطرف ولكنه قد قواه البيهقى بما رواه فى المعرفة من طريق عبد الله بن أبى زياد الرضاوى عن الزهري معناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضا النسائى وعبد الرزاق قال فى الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبيرة ولا قوله ثم يسلم سرائى نفسه ولكنه أخرجه الحاكم نحوه وفى الباب عن ابن عباس حديث آخر عند الترمذى وابن ماجه ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفى اسناده ابراهيم بن عثمان أبو شيبة الواسطى وهو ضعيف جدا وقال الترمذى لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله من السنة وعن أم شريك عن ابن ماجه قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وفى

٣٨ نيل ت أن تصدق (بالشطر) أى بالنصف (فقال لا) تصدق بالشطر (ثم قال الثلث) أى يكفيك الثلث أو المشروع الثالث أو الثالث كاف والنصب على الاغراء أو بفعل مضمر أى أعط الثلث (والثالث كبير) بالباء (أو) قال (كثير) بالهاء (انك أن تذر) أى تترك (ورثتك أغنياء فخير من أن تذرهم عالة) فقرا (بمكة فقون الناس) يطلبون الصدقة من أكف الناس أو يسألونهم بها كفهم ثم عطف على قوله أن تذر ما هو عليه لانه عن الوصية بما كثر من الثلث فقال (وانك ان تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله) أى ذاته الشريفة (الاجرت) مبنيا للفعول (بها) أى بتلك النفقة (حتى ما تجعل)

اي الذي يجعله (في امرئك) وفيه ان المباح اذا قصده وجه الله صادرة ويناب عليه وقد تبه عليه باخس الحفظ
الذي يبه التي تكون في العادة عند الملاعبة وهو وضع اللقمة في فم الزوجة فاذا قصد بابعاد الاشياء عن الطاعة وجه الله ويحصل
به الاجر فغير بالطريق الاول قال سعد (فقلت يا رسول الله) من فعل الله ما يقول يعني بمكة بعد اصحابي المنصرفين معك (بعد
اصحابي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انك لن تخلف) بعد اصحابك (فتعدل عملا صالحا الا اردت به) أي بالعمل الصالح (درجة
ورفعة ثم لعلك أن يخلف) أي بان يطول ٢٩٨ عمرك أي انك ان تموت بمكة وهذا من اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات

فانه عاش حتى فتح العراق وامل
للسرجي الا اذا وردت عن الله
ورسوله فان معناها التمتع قال
الداميني وفيه دخول أن على
خبر لعل وهو قليل فيحتاج الى
التأويل (حتى ينتفع بك أقوام)
من المسابن بما يقبضه الله على
يدك من بلاد الشرك وبأخذه
المسلمون من الغنائم (ويضربك
آخرون) من المشركين الهالكين
على يدك وجندك (اللهم أفض)
من الامضاء وهو الانفاذ أي أقم
(لاصحابي هجرة ثم) أي التي
هاجرة وها من مكة الى المدينة (ولا
تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم
ورجوعهم عن مسنة قبح حالهم
فيضرب قصدهم قال الزهري فيما
رواه أبو داود الطيالسي عن
ابراهيم بن سعيد عنه (الكن
البائس) الذي عليه أثر البؤس
أي شدة الفقر والحاجة (سعد بن
خولة بن ربي لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن) بفتح الهمزة
(مات بمكة) أي لاجل موته بالارض
التي هاجر منها ولا يجوز الكسر على
ارادة الشرط لانه كان اتقضى وتم

اسناده ضعف يسير كما قال الحافظ وعن ابن عباس حديث آخر ايضا عند الحاكم انه صلى
على جنازة ابوابه فكبّر ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثم قال اللهم هذا عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك فانت غني عن عذابه ان
كان زاكافز كدوان كان محطّة فاغفر له اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفضله بعده ثم كبر ثلاث
تكبيرات ثم انصرف فقال أيم الناس اني لم أقرأ عليهم أي جهر الا لعلوا انه سنة وفي
اسناده شرحبيل بن سعد وهو مختلف في تواتره وعن جابر عند النسائي في المجتبى والحاكم
والشافعي وأبي يعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ عليهم ابام القرآن وفي اسناد
الشافعي والحاكم ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عتيق بن عيسى عن محمد بن مسلمة عن
ابن ابي حاتم في العلل انه قال السنة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ أم القرآن في
نفسه ثم يدعو ويخاص الدعاء الميت ثم يكبر ثلاثا ثم يسلم ويصرف ويثقل من وراء ذلك
وقال سألت أبي عنه فقال هذا خطأ انما هو حبيب بن مسلمة قال الحافظ حديث حبيب في
المسند مدر من طريق الزهري عن أبي امامة بن مهمل باللفظ السابق قوله لتعلموا انه من
السنة فيه وفي بقية احاديث الباب دليل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في صلاة
الجنازة وقد سكت ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة
وبه قال الشافعي وأحمد واسحق وبه قال الهادي والقاسم والمؤيد بالله وثقل ابن المنذر
ايضا عن أبي هريرة وابن عمر انه ليس فيها قراءة وهو قول مالك وأبي حنيفة واصحابه وسائر
الكوفيين واليه ذهب زيد بن علي والناصر وأحاديث الباب ترد عليهم واختلاف الاولون
هل قراءة الفاتحة واجبة أم لا فذهب الى الاول الشافعي وأحمد وغيرهما واستدلوا
بحديث أم شريك الملقمة قدموا بالا حديث الملقمة قدم في كتاب الصلاة كحديث لاهل صلاة
الافتاتحة الكتاب ونحوه وصلاة الجنازة صلاة وهو الحق قولنا وسورة فيه مشروعية
قراءته وروعة الفاتحة في صلاة الجنازة ولا يحصر عن الميم الى ذلك لان زيادة خارجة
من مخرج صحيح ويؤيد وجوب قراءة السورة في صلاة الجنازة الاحاديث الملقمة في باب
وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة قائم اظاهرة في كل صلاة قبل وجهر فيه دليل على
الجهر في قراءة صلاة الجنازة وقال بعض اصحاب الشافعي انه يجوز بالليل كالبالية وذهب
الجمهور الى انه لا يستحب الجهر في صلاة الجنازة وتمسكوا بقول ابن عباس المتقدم لم يقرأ

وهذا موضع الترجمة لكن نازع الامام علي البضاري بان هذا ليس من مراني الموفى وانما هو من اشفاق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من موته بمكة بعد هجرته منها وكان يموي أن يموت بغيرها وكراهة ما حدث عليه من ذلك كقولنا نأثرنا لك
بما جرى عليك كانه يتعز من عليه قال الزركشي ثم هو بتقدير تسليح ليس بمرفوع وانما هو مدرج من قول الزهري قال في الفتح
ويمكن أن يكون مراد البضاري هذا بعينه أي التعز كانه يقول ما وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فهو من التعز
والنوجع وهو مباح وليس معارض النبي عن المراني التي هي ذكر اوصاف الميت الياسة على تبيح الحزن وتجبديد البوعة وهذا

هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث ابن أبي أوفى قال سئى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
المرأى وهو عن ابن أبي شيبة بالنظر ثم اننا نرى ولا شك ان الجامع بين الامرين التوجه والتحرز ويؤخذ من هذا التقرير
مناسبة ادخال هذه الترجمة في تضاعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت اه وبعبارة القسطلانى المراد هنا توجهه صلى
الله عليه وآله وسلم وتحضره على سعد ليكون مات بمكة بعد الهجرة منه الامدح الميت وذكر محاسنه الباعث على تبيح الحزن اذ
الاول مباح بخلاف الثاني فانه منسب عنه وقد اطلق الجوهرى الرئاس على عد ٢٩٩ محاسن الميت مع البكاء وعلى نظام الشعر

فيه والاوجه حمل النهى على
ما فيه تبيح الحزن كما مر أو على
ما يظهر فيه تبهم أو على فعله مع
الاجتماع له أو على الاكثار منه
دون ما عدا ذلك فإزال كثير من
الخصاية وغيرهم من العلماء
يقولونه وقد قالت فاطمة بنت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه
ما تقدم في هذا الكتاب وهذا
الحديث أخرجه البخارى ايضا
في المغازى والدعوات والهجرة
والطب والفسر ارض والوصايا
والنفقات ومسلم في الوصايا وكذا
أبو داود والترمذى والنسائى
وابن ماجه (عن أبي موسى)
الاشعري (رضى الله عنه أنه
وجع) أى مرض (وجعا) شديدا
(فغنى عليه ورأسه في حجر امرأة
من أهله) بثلاث حاء مجرى كفى
القاسم من أى حضمه ازا دم مسلم
فصاحت وله من وجهه آخر انجى
على أبي موسى فاقبلت امرأته ام
عبد الله تصح بره وفي النسائى
هى أم عبد الله بنت أبي دومة وفي
تاريخ البصرة لعمر بن شبة ان
اسمها صفية بنت دهمون وان

أى جهر الالتعاول الله سنة وبقوله في حديث ابن امامة مر فى نفسه قوله بعد التكبيرة
الاولى فيه بيان محل قراءة الفاتحة وقد أخرج الشافعى والحاكم عن جابر بن زورع باللفظ
وقرأ بام القرآن بعد التكبيرة الاولى وفى اسناده ابراهيم بن محمد وهو ضعيف جدا وقد
صرح العراقى فى شرح الترمذى بان اسناد حديث جابر ضعيف قوله ثم يصلى على النبي
فيه مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة الجنائز ويؤيد ذلك
الاحاديث المتقدمة فى الصلاة كحديث لا صلاة ان لم يصل على ونحوه وروى اسمعيل
القاسمى فى كتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي امامة أنه قال ان السنة فى
الصلاة على الجنائز ان يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم
يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الا مرة ثم يلم واخرجه ابن الجارود فى المنتقى قال
الحافظ ورجاله معزج اهم فى الصحيحين قوله ثم يلم سراً فى نفسه فيه دليل على مشروعية
السلام فى صلاة الجنائز والاسرار به وهو يجمع عليه حكى ذلك فى البحر وأخرج البيهقى عن
ابن مسعود قال ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن تركهن الناس
احداهن التسليم على الجنائز مثل التسليم فى الصلاة وله أيضاً نحوه عن عبد الله بن أبى
أوفى فحصل من الاحاديث المذكورة فى الباب ان المشروع فى صلاة الجنائز قراءة الفاتحة
بعد التكبيرة الاولى وقراءة سورة وتكون أيضاً بعد التكبيرة الاولى مع الفاتحة لقوله فى
حديث أبي امامة بن مسلم ويخلص الدعاء للميت فى التكبيرات ولا يقرأ فى شئ ممن ثم
يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد ما يدل على تعيين موضعها والظاهر انها
تفعل بعد القراءة ثم يكبر بقية التكبيرات ويستكثر من الدعاء بينهن للميت بخلافه ولا
يشغل بنى من الاستغسانات التى وقعت فى كتب الفقه فانه لا مستند لها الا التخيلات
ثم بعد فراغه من التكبير والدعاء المأثور بسلم وقد اختلف فى مشروعية الرفع عند كل
تكبيرة فذهب الشافعى الى انه يشرع مع كل تكبيرة وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وعمر
ابن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله وقيس بن أبى حازم والزهرى والاوزاعى وأحمد
واصحق واختاره ابن المنذر وقال النورى وأبو حنيفة وأصحاب الرأى انه لا يرفع عند سائر
التكبيرات بل عند الاولى فقط وعن مالك ثلاث روايات الرفع فى الجميع وفى الاولى فقط
وعنده فى كلها وقالت المتبرعة فى كلها الاحتج الاولون بما أخرجه البيهقى عن ابن عمر قال

ذلك وقع حيث كان أبو موسى امير على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (لم يستطع) أبو موسى (ان يرد عليه اشياء
قبا أفاق قال أنا) ولعمري والمسئلى الى (برى) ممن برئ منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله (وسلم برئ من الصالحه) بالاداء المهمله والقاف أى الرفعة صوتهم فى المصيبة ويقال فيه بالسبيل بدل الصاد ومنه قوله
تعالى سلقوكم بالنسبة حداد وعن ابن الاعرابى الصلح فيرب الوجه حكاه صاحب المحكم والاول أشهر (والخالقة) التى تخلق
شعرها عند المصيبة (والشاقة) التى تشق قوبها ولفظ أبى صغرة عن عبد الله بن مسعود عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

صلى الله عليه وآله (وسلم قتل)
 زبد (بن حارثة) قتل (جعفر)
 ابن أبي طالب (و) قتل عبد الله
 (ابن رواحة) في غزوة موتة
 (جاس) أي في المسجد الكافي
 رواية أبي داود (يعرف فيه
 المزن) قال الطيبي أي جاس
 حزينا وعلد إلى قوله يعرف أيدل
 على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كظم المزن كظما وكان ذلك
 القدر الذي ظهر فيه من جبهة
 البشرية وهذا موضع الترجمة
 وهو يدل على الإباحة لأن
 إظهاره يدل على ما نعم إذا كان
 معه شيء من اللسان أو اليد حرم
 قالت عائشة (وأنا أنظر من صامت
 الباب) كلابن وتامر كذا في
 الرواية قال المازري والصواب
 صير الباب وهو المحفوظ كافي
 الجمل والعصاح والقاموس
 وقال ابن الجوزي صائر وصير
 بمعنى واحد وفي كلام الخطابي
 فخوره وفسرته عائشة أو من
 بعدها بقوله (شق الباب) بالفتح
 أي الموضع الذي ينظر منه وفي
 تحوير المكرمان كسر الشين

انظر لانه يصير معناه التاحية وليست عبر
لم اوقف على احد وكأني ابيهم عبد المواقف
ومن حضر عندهما من النساء من اقارب
(وذكر بكاهن) أي يمكن عليه برفع
بكاهن (فاجابوا بانها من) عن قولها

* (باب الدعاء للميت وما ورد فيه) *

(عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليتم على الميت فأخواه إليه دعا رواه أبو داود وابن ماجه وعن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وزكريانا أناسا اللهم من أحييته منا فأحيهه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان رواه أحمد والترمذي ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) الحديث الاول أخرجه أيضا بن حبان وصححه والبيهقي وفي إسناده ابن

أظروا لآدم يوم معناه الناحية وأليست بمرادة ههنا كناية عليه ابن التبر (فتاوه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحافظ الحق لم أقف على اسمه وكانوا يسمونه عبد الماتوق في حقه من غرض عائشة منه (فقال إن نسائه جعفر) امرأته أعمامة بنت عيسى الخنعمية ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربها ومن في صفها من وليس بلغ عقر امرأتها غير أعمامة كما ذكره العلماء بالاختبار (وذكر بكاهن) أي يبيكين عليه برفع الصوت والنباح أو ينجن ولو كان مجرود بكاء لم ينه عنه لانا رجة وفي لفظ قد أكرهون بكاهن (فأمره أن ينهاهن) عن فواحش (فذهب) فنهاهن فلم يبطئه له لكونه لم يستند اليه للرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم أنام) أي أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثانية) فقال انهن (لم يطعنه) حكاية قول الرجل اي نهيته فلم يطعني (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انهم) فانهن فذهب فنهان فلم يطعنه لجهل ذلك على انه من قبل نفس الرجل (فانه) أي الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثالثة) قال والله عليهن يا رسول الله فرغت (عائشة) (أه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل السلام ينمى (فاحت) أمر من حثا يحشو بضم الشاء وبكسر هاء أيضا من حتى يحشى (في أنواهن التراب) ليسد محل النوح فلا يتمكن منه أو المراد به المبالغة في الزجر قالت عائشة ٣٠١ (فقلت ٣) للرجل (أرغم الله ذنك) أي ألقه ليسد محل النوح فلا يتمكن منه أو المراد به المبالغة في الزجر قالت عائشة ٣٠١ (فقلت ٣) للرجل (أرغم الله ذنك) أي ألقه بالرغام وهو التراب اهانة وذلا.

ودعت عليه من جنس ما أمر ان يفعله بالنسوة فلهه من قرائن الحال انه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن تروده اليه في ذلك (لم تفعل) ما أمرك به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من نهيته وان كان نهاهن لأنه لم يترب على فعله الامثال فكانه لم يفعله أولم يفعل المثل بالتراب (ولم تترك) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من الغناء) أي المشقة والتعب قال النووي معناه انك قاصر عما أمرت به ولم تجبره صلى الله عليه وآله وسلم بانك قاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من الغناء قال الحافظ وفي الحديث جواز الجسوس للعزاة يستكسبنه وقاروجوا نظر النساء المحتجيات الى الرجال الاجانب وزاد في باب أحكام المساجد فقال وأجاب من منع بان عائشة كانت اذ ذاك صغيرة وفيه نظر لان ذلك كان بعد نزول الحجاب وادعى به ضمهم للنسخ بحديث أفعميا وان أنتما وهو

الحديث الثاني أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحاً بالسماع والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وقال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بكرمة بن عمار في اسناد حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أبو حاتم الحافظ لا يذكرون أباهريرة انما يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا يوصله بذلك أبي هريرة الا غير متقن والصحيح انه مرسل وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل اه وقد رواه يحيى بن أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الاشعري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وقال أصحاب الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الاشعري عن أبيه وسأله عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اه ولكن جهالة الصحابي غير فادحة وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ولكن في امداد هذه الطريق كرامة بن عمار كرامة قدم وأخرجه أيضا الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توهم بعض الناس ان ابا ابراهيم الاشعري هو عبد الله بن أبي قتادة قال الحافظ وهو غلط لان ابا ابراهيم من بني عبد الاشهل وأبو قتادة من بني سلمة وفي الباب عن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته على الجنائز يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جنتنا شفعا فاعف عنها وعن عوف بن مالك ورواه وسياثيان قوله فأخلصه والى الدعاء فيه دليل على انه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الادعية الواردة وأنه ينبغي للمصلي على الميت أن يخص الدعاء له سواء كان محمدا أو مسيحيًا فان ملابس المعاصي أحوج الناس الى دعاء اخوانه المسلمين وأفقرهم الى شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجاؤا به اليهم لا كما قال بعضهم ان المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في المتبس على قوله اللهم ان كان محمدا فزده احسانا وان كان مسيحيًا فانت أولى بالنعمة عنه فان الاول من اخلاص السب لامن اخلاص الدعاء والثاني من باب

حديث مختلف في صحته اه وتأديب من نهي عالا ينبغي له قوله اذ لم ينهه وجواز ائمهين كما في الخبر وهذا الحديث أخرجه ايضا في الجنائز والمغازي ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي (عن أنس رضي الله عنه قال مات ابن لابي طلحة) زيد بن سهل الانصاري وأبوه أبو عبيد صاحب التغير كما قاله ابن حبان في روايته وغيره وكان غلاما صبيحا وكان أبو طلحة يحبه جدا شديدا فلما مرض حزن عليه حزنا شديدا حتى تضعف (وأبو طلحة خارج فلما رأته أم سليم وهي أم أنس بن مالك) انه قد مات هيأت شيئا أعدت طعاما وأصلحته أوهبات شيئا من حالها رتبت لزوجه تعريض الجماع أوهبات أم الصبي بان غسله ٣ من ههنا الى آخر الرواية زاده الامام الشارح حفظه الله تعالى على ما في الزيدى انما مالا فائدة اه

وكنفته وحفظته وصحت عليه فوبخني بعض طرق الحديث في أوّل (ونحنه) أي جعلته (في جانب البيت فلما جاء أبو طلحة قال)
إها (كيف الغلام قالت قد هدأت) أي سكنت (نفسه) يسكون الذات واحدة النفس تعني أن نفسه كانت قائمة بمنزلة
لعارض المرض فسكنت بالموت وظن أبو طلحة أن مراده اسكنت بالنوم لوجود العافية ولا يذره أنته باستقاط الناء أي
ممكن لأن المريض يكون نفسه عالياً فاذا زال مرضه سكن وكذا إذا مات وفي رواية معه وعن ثابت أوسى دامت (وأرجو أن
يكون قد استراح) تعني أم سليم من تكبد ٣٠٢ الدنيا وقبحها ولم تجزيم بكونه استراح أدباً ولم تكن عالمة أن الطفل لا عذاب

الغفور يرض باعتبار المسمى إلا من باب الشفاعة والسؤال وهو تحصيل المعاصل والميت
غنى عن ذلك قوله فأحبه على الإسلام هذا اللفظ هو الثابت عند الأكره في سنن أبي
داود فأحبه على الإيمان ورفع على الإسلام وأعلم أن ذلك وقع في كتب الفقه ذكر أدعية
غير المأثورة عنه صلى الله عليه وآله وسلم والتسك بالثابت عنه أولى واختلاف الأحاديث
في ذلك محمول على أنه كان يدعو لميت يدعو له ولا يخبر بالآخر والذي أمر به صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم خلاص الدعاء (فأنتم) إذا كان المصلي عليه طفلاً استحب أن يقول المصلي اللهم
جعل له لنا ساقاً وفرطاً وأجر أروى ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة وروى مثله سفيان
في جامعه عن الحسن (وعن عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى
على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله وأعلم
بما أوتى وبرددت عنه من الخطايا كما يني الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من
داره وأهلاً خيراً من أهل وزوجاً خيراً من زوجة فتمت القبر وعذاب النار قال عوف
فقلت أن لو كنت أنا الميت لدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الميت ورواه مسلم
والنسائي وعن وائل بن الأصبغ قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
رجل من المسلمين فسمعت يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه فتمت
القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والمجد اللهم فاعف عنه وارحمه ألك أنت الغفور
الرحيم رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه أيضاً الترمذي مختصراً والحديث الثاني
أخرجه أيضاً ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمندري وفي إسناده مروان بن جندب وفيه
مقال قوله سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قوله فسمعت وفي رواية مسلم
من حديث عوف فحفظت من دعائه جميع ذلك يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جهر بالدعاء وهو خلاف ما صرح به جماعة من استحباب الأسرار بالدعاء وقد قيل إن
جهره صلى الله عليه وآله وسلم بالدعاء لمعه تعليمهم وأخرج أحمد عن جابر قال ما أباح لنا
في دعاء الجنائز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر وفسر أباح بما في قدر
قال الحافظ والذي وقفت عليه أباح يعني جهره وإظهاره أن الجهر والامر بالدعاء جائز إن

عليه ففوضت الأمر إلى الله تعالى مع وجود رجائهم بأنه استراح من تكبد الدنيا قال أنس (وظن أبو طلحة أنه صادقة) بالنسبة إلى ما فيه من كلامها وإلا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت مما هو في نفس الأمر ولذا ورد أن في المعارض للمدوحة من الكذب والمعارض ما احتمل معنيين وهذا من أحسن ما قاما أخبرت بكلام لم تكذب فيه لكنهما وزنته عن المعنى الذي كان يحزنه بالآثرى أن نفسه قد هدأت بكلمات بالموت وانقطاع النفس وأوهمة أنه استراح من قلقه وإغا هو من هم الدنيا وفيه مشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها وشرط جوازها أن لا تبطل حق مسلم (قال أنس) (فيان) معها أي جامعها (فلما أصبح اغتسل) وفي رواية أنس ابن سيرين فقربت إليه فتشى ثم اصاب منه وفي رواية حماد بن ثابت ثم تطيبت وزاد جعفر عن ثابت فتعرضت له حتى وقع بها وفي رواية سليمان عن ثابت ثم

تصنعت له أحسن ما كانت تمنع قبل ذلك فوقع بها وليس ما صنعت من التلطع وانما فعلته إعانة لزوجها على الرضا قوله والتسليم ولو أعلمته بالأمر في أول الحال لتسكده عليه وقته ولم يبالغ في الغرض الذي أرادته منه وأعلمها عند موت الطفل فتمت حقه من البكاء ليسير (فلما أراد) أبو طلحة (أن يخرج أخته أنه قد مات) قال في القح زاذ سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عدهم سلم فقالت يا أبا طلحة أرايت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريهم ألهم أن يجنوا وهم قال لا قالت فاحتسب ابنك قال فغضب وقال تركني حتى تلطخت ثم أخبرني باني وفي رواية عبيد الله فقلت يا أبا طلحة أرايت قوماً أعاروا متاعاً ثم بداهم فيه

فاخذوه فمكثهم وتجدوا في انفسهم زاد حاد في رواية عن ثابت قالوا ان يردوها فقال ابو طلحة ليس اهم ذلك ان العارية بمودة
الى اهلها ثم اتفقتا فقالت ان الله اعارنا غلاما ثم اخذته مننا زاد حاد فاسترجع (فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اخبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل الله ان يارلكم في ليلة كذا) لعلها ينعفى
عسى وفي رواية لي لم تهاو في رواية انس اللهم بارك لهما وفيه تنبيه على ان المراد به ان يارلكم وان كان لفظه لفظ الخبر الدعاء
وزاد في رواية انس بن سيرين فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله ٣٠٣ فجاءت بعبد الله بن ابي طلحة فقال سفيان

(فقال رجل من الانصار) هو
عبادة بن رفاعه بن رافع بن خديج
كعبه البهقي وسعيد بن منصور
(فرايت انها تسعة اولاد كلهم قد
قرأ القرآن) وفي رواية لهما اى
من ولدا ولهما عبد الله الذي
حملت به تلك الامة من ابي طلحة
كافي رواية عبادة هند سعيد بن
منصور ومسدد والبيهقي بالنظر
فولدت له غلاما قال عبادة فلقد
رايت لذلك الغلام سبعة بنين
قال في الفتح في رواية سفيان
تجوز في قوله لهما اى على رواية
ثبوتهما لان ظاهره انه من ولدهما
بغير واسطة وانما المراد من اولاد
ولدهما المدعول بالبركة وهو
عبد الله بن ابي طلحة وتعبه
العبني بعد ان ذكر عبارته باللفظ
لهما فقال لانسلم التجوز في رواية
سفيان لانه ما صرح في قوله قال
رجل فرايت تسعة اولاد الخ ولم
يقول رايت منهما اولاد تسعة
اه فانتظر ونعجب من هذا التعقب
وفي رواية سفيان تسعة بالهاء وفي
رواية عبادة سبعة بنين بتقديم
السين على الواو حدة كلهم قد ختم

قوله واغسله بما وبلغ الخ هذه الالفاظ قد تقدم شرحها في الصلاة واعلم انه لم يرد تعين
موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يختار من سادعة اما بعد فراعته من التكبير
او بعد التكبير الاولى او الثانية او الثالثة او يفرقه بين كل تكبيرتين او يدعو بين كل
تكبيرتين بواحد من هذه الادعية لم يكون في الجميع ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم
واما حديث عبد الله بن أبي أوفى الا في فليس فيه انه لم يدع الا بعد التكبير الرابعة انما
فيه انه دعا بعد ما وذلك لا يدل على ان الدعاء مختص بذلك الموضع قوله ان فلان بن فلان
فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه وهذا ان كان معروفا ولا اجعل
مكان ذلك اللهم ان عبدك هذا أو نحو هو اظاهر انه يدعو بهذه الالفاظ الواردة في هذه
الاخاديث سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا يحول الضمائر المذكورة الى صيغة التأنيث
اذا كان الميت أنثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى (وعن عبد الله

ابن أبي أوفى انه ماتت ابنة له فكبر عليها أربعين قام بعد الرابعة قدر ما بين التكبيرتين
يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجنائز هكذا رواه احمد وابن
ماجه بمعناه الحديث أخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى وفي رواية كبر أربعين حتى
ظننت انه سيكبر خمساً ثم سلم عن عبيد بن عمير وعن ثماله فلما انصرف فلما له ما هذا فقال اني
لا ازيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع وهكذا كان يصنع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحارث بن ابي اسيد في حديث صحيح وفيه دليل على استحباب الدعاء
بعد التكبير الاخرة قبل التسليم وفيه خلاف والراجح الاستحباب لهذا الحديث وقال
الشافعي في كتاب البويطي انه يقول بعد هذا اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقمنا بعده وقال
ابو علي بن أبي هريرة كان المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي
الاخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الهادي والقاسم انه يقول بعد الرابعة سبحان من
سبح له السموات والارضون سبحان ربنا الاعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن
عبدك وقد صار اليك وقد آتيناك مستنعين لسانك له المغفرة فاغفر له ذنوبه وتجاوز
عن سيئاته وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسح له أمره
واذق عفوكم ورحمتك يا كريم اللهم ارزقنا حسن الاستعداد لمثل يومه ولا
تفتنا بعده واجعل خير أعمالها وخيرا ما يؤم نلقاك ثم يكبر الخامسة ثم يسلم

القرآن بقيل لعل في احداها ما تصحفا وان المراد بالسمعة من ختم القرآن كله وبالتسعة من قرأ معظمه وذكر ابن المديني من
اسماء اولاد عبد الله بن ابي طلحة وكذا ابن سعد وغيره من اهل العلم بالانساب من قرأ القرآن وحمل العلم اصبحت واسمعيلى
ويعقوب وعمر ومحمد وعبد الله وزيد والقاسم وزاد في الفتح عمارة وابراهيم وقال اربع من البنات وهذا
الحديث أخرجه مسلم قال في الفتح وفي نسخة ام سليم هذه من الفوائد ايضا جواز الاخذ بالشدة وترك الرخصة مع القدرة عليها
والتسليم عن المصائب وترتيب الميراث الزوجها وتعرضهم لطلب الجحاح منه واجتهادها في عمل صالح ومشيروعة المعارض

المودعة اذا دعت الضرورة اليها وكان الحائل لامسليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لامر الله وربها اخلافة عليها ما فات
منها فاعلم الله صدق نيته بانه ما نهاها واصح لها ان يرتبها وفيه لاجبة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان حال امسليم من
الجلد وجودة الرأي وقوة العزم وفي المغازي انها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين الى غير ذلك مما اقرت به عن
معظم النسوة وان من تركه شبه الله عوضه الله خيرا منه وكان لها من قرة القلب وثبات الجنان الغاية القصوى فكانت تشهد
الحرب وتدأوى الجرحى وفي كتاب الادب ٣٠٤ بيان ما كان يسمى به غير الكنية التي اشتهر بها (وعنه) اي عن انس

(رضي الله عنه قال دخلنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على ابي سيف) قال عناص هو
البراء بن اوس الانصاري وام
سيف زوجته هي ام بردة واسمها
خولة بنت المنذر (القين) وهو
الحمد ادوي طلق على كل صانع
يقال فان الشيء اذا اصلحه (وكان
ظننا) اي زوج المرضعة
(ابراهيم) ابن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لبنه وأصل الضر
من ظارت الناقة اذا عطف على
غير ولدها واطاق ذلك على
زوجها لانه شار كها في تربته
غالبا فانه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (وسلم ابراهيم قبله
وشبهه) فيه مشروعية تقبيل
الولد وشبهه وليس فيه دليل على
فعل ذلك بالميت لان هذه ائمة
وقعت قبل موت ابراهيم عليه
السلام نعم روى أبو داود وغيره
انه صلى الله عليه وآله وسلم قبل
عثمان بن مظعون بعد موته
وحجته الترمذي وروى البخاري
ان ابا بكر رضي الله عنه قبل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

*** (باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجبعت انواع) ***

(عن سمرة قال ضلعت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة مانت في نقاسها
بقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها وراه الجماعة * وعن أبي
غالب الحنظلي قال شهدت أنس بن مالك ضلي على جنازة رجل فقام عند رأسه فاستأففت
أتى بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العبد من زياد العلوي قال رأى اختلاف
قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا جزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم
من الرجل حيث شئت ومن المرأة حيث شئت قال نعم رواد أحمد ورواه ابن ماجه والترمذي
وابوداود وفي لفظه فقال العلامة بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
على الجنائز كما لا تك بكبر عليها أربعة ويقوم عند رأس الرجل وعبرة المرأة قال نعم
الحديث الثاني حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمذري والحنظلي في التلخيص
ورجال اسناده ثقات قوله وسطها بسكون السين وفيه دليل على ان المصلي على المرأة
الميتة يستقبل وسطها ولا مضاغاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث أنس وعبرة
المرأة لان العبرة يقال له اوسط وأما الرجل فالتشروع أن يقف الامام حذاء رأسه لحديث
أنس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث سمرة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة
وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها الرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد
الاعتبار ولا سيما مع تصريح من سأل أنساب الفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه به قوله
نعم والى ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب
الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة حذاء صدرهما وفي رواية حذاء وسطهما او قال مالك
حذاء الرأس منهم ما قال الهادي حذاء رأس الرجل ونهى المرأة واستدل بفعل علي
عليه السلام قال أبو طالب وهو رأى أهل البيت لا يجتهدون فيه وحكي في البحر عن
القاسم انه يستقبل صدر المرأة ويثني بين السرة من الرجل قال في البحر بعد حكاية
الخلافة مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع المسترأولى من استحسانهم انهم قد
عرفت ان الادلة دلت على ما ذهب اليه الشافعي وان ساء له لا مستند له من المرفوع
الا مجرد الخطأ في الاستدلال والتعويل على محض الرأي أو ترجيح ما فعله الصحابي على

موتة فلا صدقائه وأثار به تقبيله (ثم دخلنا عليه) أي على أبي سيف (بعد ذلك) وابراهيم يجود بنفسه (يجرحها ويضعها ما
يكاد يرفع الانسان ماله ويجوده) فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نذر فان أي يجري دمعهما (فقال له) أي للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت) أي الناس لا يصبرون عند المصائب ويتفجعون وأنت
(يا رسول الله) تفعل كفضلهم مع حذلك على الصبر ونميك عن الجزع فاجابه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عوف انما أي
الحالة التي شاهدتهم أمي) (رحمة) ورقة وثيقة على الولد تنبئ عن التامل فيها هو عليه وليست بجزع وقلة صبر كما توهمت

(ثم أتبعه باباخرى) أى اتبع الدعوة الاولى بدعوة أخرى أو اتبع الكلمة الاولى الجملة وهو قوله انه ارسله بكلمة أخرى مفصلة (فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان العين تدمع والقلب يحزن) لرقته من غير سخط لقضاء الله وفيه جواز الاخبار عن الحزن وان كان كتمه أولى وجواز البكاء على الميت قبل موته ثم يجوز بعده لانه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت له رواء البخاري وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله رواء مسلم ولكنه قبل الموت أولى بالجواز لانه بعد الموت يكون أسفا على ما فات وبعد الموت خلاف الاولى كذا نقله في المجموع عن الجمهور ولكنه نقل ٣٠٥ في الاذكار عن الشافعي والاصحاب انه مكروه

الحديث فاذا رجمت فلا تمكين باكية قالوا وما الوجوب بارسل الله قال الموت رواء الشافعي وغيره باسانيد صحيحة قال السبكي وينبغي أن يقال ان كان البكاء لرقته على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وان كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم وهذا كما في البكاء بصوت اما مجرد دمع العين العاري عن القول والقول والممنوعين فلا يمنع منه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (ولا تقول الا ما رضى ربنا) وفي رواية لا تقول ما يسخط الرب أضاف الفعل الى الخارجة نفسها على ان مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد ولا يكافئ الانكفاف عنه وكأن الخارجة امتنعت فصارت هي اذاعة لاهو ولهذا قال (وإنما بقرا قل يا ابراهيم لحزنون) فعبير بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل أى ليس الحزن من فعله وان كانه واقع بنا من غيرنا ولا يكافئ الانسان بفعله غيره

ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا جاءته رقا بطل نهر معقل ثم لا يتنص مجرد الفعل دليله لا الوجوب ولكن النزاع فيما هو الاولى والاحسن ولا أولى ولا أحسن من الحكمة التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله العلامة زين العابدين الذي في غير هذا الكتاب بجامع الاصول والكشاف وغيرهما العدوى وهو الصواب (وعن عمار مولى الحرث بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقصدت الصبي عابلي القوم ووضعت المرأة رواء فصلى عليهم ما روى القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة وأبو هريرة فسألتهم عن ذلك فقالوا السنة رواء النسائي وأبو داود وعن عمار راء ان أم كلثوم بنت علي وابنه يزيد بن عمر أخرجت جنازة ما فصلى عليهم ما أمير المدينة فجعل المرأة بين يدي الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ كثير وعنت الحسن والحسين * وعن الشعبي ان أم كلثوم بنت علي وابنه يزيد بن عمر توفيا جميعا فأخرجت جنازة ما فصلى عليهم ما أمير المدينة فـ قـوى بين رؤسهما وأرجلهما حين صلى عليهم ما رواه احمد سعيد في سننه الحديث سكنت عنه أبوداود والمندري ورجال اسناده ثقات وأخرجه أيضا البيهقي وقال وفي القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحوهم ثمانية نفسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبيهقي ان الامام في هذه القصة ابن عمر وفي أخرى له والدارقطني والنسائي في المجتبه من رواية نافع عن ابن عمر انه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال عابلي الامام وجعل النساء عابلي القبلة وصفهم صفا واحدا ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأته وابن لها يقال له زيد والامام يومئذ سعيد بن العاص وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة فوضع الغلام عابلي الامام فقلت ما هذا قالوا السنة وكذلك رواء ابن الجارود في المنتقى قال الحافظ واسناده صحيح قوله أمير المدينة هو سعيد بن العاص كما وقع مبينا في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع فيه ان الامام كان ابن عمر بان امرأته بهم باذنه قال الحافظ ويحمل قوله ان الامام يومئذ سعيد بن العاص يعنى الامير لانه كان اماما في الصلاة ويرده قوله في حديث الباب فصلى عليهم ما أمير المدينة قال الحافظ أو يحتمل على أن نسبة ذلك الى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنازة والحديث يدل على أن السنة

٢٩ نيل والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يعلق بخلاف الدمع فهو للعين كالنظر الا ترى ان العين اذا كانت مفتوحة نظرت شاء صاحبها أو لاى فالفعل لها ولا كذلك نطق اللسان فانه لصاحب اللسان قاله ابن المنذر وزاد في حديث عبد الرحمن في آخره لولاه انه أمر حتى ووجد صدق وسبيل مائة وان آخرنا سيق أو لولنا الحزن فاعلمك حزننا هو أشد من هذا ونحوه في حديث أسماء بنت يزيد وهو سئل مكحول يزاد في آخره فصل رضاءه في الجنة وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال ان له مرضعا في الجنة ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا وعنده لم قال عمر لما توفي ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان ابراهيم اخي وانه مات في الندي وار له فائرين يكملان رضاءه في الجنة وجرم الواقدي بانه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال
خاتون من شهر ربيع الاول سنة عشر وقال ابن حزم مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر واثنته وأعلى انه ولد
في ذي الحجة سنة ثمان قال ابن بطال وغيره هذا الحديث يفسر بالبكاء المباح والحزن الجائز وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب
من غير سخط لاهر الله وهو أبين شئ وقع في هذا المعنى وفيه مشروعية الرضاع وعبادة الصغير والحضور عند المصيبة من غير
العيال وجواز الاعتراض على من خالف ٣٠٦ فعلا ظاهر قوله ليطهر الفرق وفيه وقوع الخطأ للصغير واردة غير بذلك

وكل من ساء ما أخذ من مخاطبة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولنه مع الله في تلك الحالة لم يكن
عن يدهم الخطأ لوجهين
أحدهما صغره والثاني نزاعه
وانما أراد بالخطأ غير من
الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم
يدخل في نميحه السابق وفيه
التحديث والعنفنة والقول
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال اشكى سعد بن عبادة
شكوى له) أي مرض (فاتاه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
يعود مع عبد الرحمن بن عوف
وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
مسعود رضي الله عنهم فلما دخل
عليه) النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ومن معه زاد مسأله فاستأخر
قومه من حوله حتى دنا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه الذين معه (فوجدوه في
غاشية أهله) أي الذين يغشونه
للخدمة والزينة لكن قال في الفتح
وسقط لفظ أهله من أكثر
الروايات وعليه شرح الخطابي
فيجوز أن يكون المراد بها

(باب الصلاة على الجنائز في المسجد)

(عن عائشة أنها قالت لما توفي سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه
فأنكروا ذلك عليه فقالت لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي بيها في
المسجد سهيل وأخبره رواتهم وفي رواية ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
سهيل بن البيضاء إلا في جوف المسجد رواه الجماعة إلا البخاري * وعن عروة قال صلى

على أبي بكر في المسجد وعن ابن عمر قال صلى على عمر في المسجد رواه ابن عبيد وروى
الثاني مالك) وأخرج الصلاة على أبي بكر وعمر أيضا في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ ان عمر
صلى على أبي بكر في المسجد وان صهيبا صلى على عمر في المسجد قوله على أبي بيها قال
النووي قال العلماء بنو يها ثلاثة أخوة سهيل وسهيل وصهيب وهم البيضاء اسمها
دعدو البيضاء وصفوا بهم وهب بن زبينة لقريش القهري والحديث يدل على جواز
ادخال الميت إلى المسجد والصلاة عليه فيه وفيه قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة والجمهور قال
ابن عبد البر ورواه المديون في رواية عن مالك وفيه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن

الغشبية من الكرب وبقية رواية مسلم بلفظ في غشبيته وقال التوربشتي في شرح المصابيح المراد ما يتغشاها من كرب أبي
الرجح الذي فيه لا الموت لأنه برئ من هذا المرض وعاش بعده زمانا (فقال قد قضى) أي قد خرج من الدنيا بان مات (قالوا لا
يا رسول الله فبكي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم) الحاضرون (بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا) وفي
هذا الشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه
ولم يعترض بتبليها اعتراض به هنا لئلا يدل على انه يقرر عنده العلم بان مجرد البكاء يدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (الاستعمعون) فيه إشارة الى أنه فهم من بعضهم الانكار فبينهم الفرق بين الحالين (ان الله) بكسر
 الهمزة استئنافا لان قوله سمعون لا يقتضى مع ولا لانه جعل كاللازم فلا يقتضى معولا لا التواجدون السماع كذا قرره
 البرماوى والخافظ ابن حجر كالكرماتى وقد تعقبه العيني فقال ما المانع ان يكون ان بالفتح وهو الملام لمعنى الكلام اه قال
 القسطلانى لكن الذى فى روايتنا بالكسر (لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا) ان قال سوا (واشار الى
 لسانه أو يرحم) بهذا ان قال خيرا (وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه) ٣٠٧ بخلاف الحى فلا يعذب ببكاء الحى عليه وانما

يعذب الميت ببكاء الحى اذا تضمن
 ما لا يجوز وكان الميت سببا فيه كما
 مر وكان عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه يضرب فيه أى فى البكاء
 بالصفة المنهى عنها بعد الموت
 بالعصا ويرى بالجارية ويحشى
 بالتراب تأسيبا بامر صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يذلل فى نساء جعفر
 وفيه استهزاء بعبادة المريض
 وعبادة الغافل المفضول
 والامام اذ باع مع أصحابه وفيه
 النهى عن المنكر وبين الوعيد
 عليه وفى الحديث الحديث
 والاحبار والعنينة والقول
 واخرجه مسلم (عن أم عطية)
 نسيبة (قالت اخذت عليا الذى
 صلى الله عليه وآله وسلم عند
 البيعة) أى لما بايعهن على
 الاسلام (أن لا نوح) على ميت
 وهذا موضع الترجمة لان النوح
 لو لم يكن من ميامنه لما أخذ انبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عليهن فى
 البيعة تركه (فاوقت منا امرأة)
 بترك النوح أى بمن بايع معهما فى
 الوقت الذى بايعت فيه من
 النسوة المسلمات (غير خمس

ابى ذئب وابو حنيفة ومالك فى المنهوع عنه والهادوية وكل من قال بفجاسة الميت
 واجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على ان الصلاة على ابى يضاء به ما كان خارج
 المسجد والمصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق ورد بان عائشة استندت بذلك لما أنكرها
 عابها امرها بادخال الجنائز للمسجد واجابوا ايضا بان الامر اسقطه على ترك ذلك لان الذين
 أنكروا على عائشة كانوا من الصحابة ورد بان عائشة لما أنكرت ذلك الانكار سلوا عنها
 فدل على انها حفظت ما نهى الله وان الامر اسقطه على الجواز وبطل على ذلك الصلاة على ابى
 بكر وعمر فى المسجد تقدم وايضا جعله الاقوال لاجلها كرهوا الصلاة على الميت فى المسجد
 هى زعمهم انه نجس وهى باطلة لما تقدم من ان المؤمن لا ينجس شيئا ولا ميتا وأنهم
 ما استدلوا به على الكراهة ما أخرجه ابو داود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ له وأخرجه ابن ماجه ولفظه فليس
 له شئ وفى اسناده صالح مولى التومة وقد تكلم فيه غير واحد من الائمة قال لى زوى
 واجابوا عنه يعنى الجاهل وباجوبة احدها انه ضعيف لا يصح الاحتجاج به قال احمد بن
 حنبل هذا حديث ضعيف قد روي به صالح مولى التومة وهو ضعيف والثانى ان الذى فى
 الفسخ المشهور الحققة المسبوقة من سنن ابى داود من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ
 عليه فلا حاجة لهم حينئذ بالشال انه لو ثبت الحديث وثبت انه فلا شئ له لوجب تأويله بان
 له بمعنى عليه ليجمع بين الرويتين قال وقد جاء بمعنى عليه كقوله تعالى وان اسألكم فيها
 الرابع انه محمول على نقص الاجزى حق من صلى فى المسجد ورجع ولم يشيعه الى المقبرة
 لما فاته من تشييعه الى المقبرة وحضور دفنه انتهى

(أبواب حمل الجنائز والسير بها)

(عن ابن مسعود قال من أتبع جنازة فليحمل بيروايب السرى كما هافاته من السنة ثم ان
 ما عليه تطوع وان شاف لم يدع رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه ايضا ابو داود الطيالسي
 والبيهقى من رواية ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه قال الدارقطنى فى العال
 اختلف فى اسناده على منصور بن المعتمر وفى الباب عن ابى الدرداء عن عبد الله بن ابى شيبه فى
 مصنفه وعن ثوبان عند ابن الجوزى فى العال واسناده ضعيف وعن انس عند ابن ابي عمير
 واسناده ضعيف واخرجه الطبرانى فى الاوسط مر ثورا بلقط من حمل جوانب السرى

نسوة) وليس المراد أنه لم يترك النياحة من النساء المسلمات غير خمس (أم سليم) أى احدها من أم سليم واسمها سلمة على
 اخت لاف فيه وهى ابنة مطان والدة أنس رضى الله عنه (وأم العلاء) الانصارية وابنة أبى سبرة) وهى (امرأة معاذ)
 أى ابن جبل (وامرأتين أو ابنة أبى سبرة وامرأة معاذ) ذلك من الراوى هل ابنة أبى سبرة هى امرأة معاذ أو غيرها قال فى الفتح
 والذى يظهر لى ان الرواية بواو والعطف أصح لان امرأة معاذ هى أم عمرو بنت خالد بن عمرو والسلمية ذكرها ابن سعد وعلى هذا
 فابنة أبى سبرة غيرها (وامرأة أخرى) ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وأخرج مسلم والبيهقى (عن أمير بن زبيدة)

ما أحب اليه من اجلها ويضطر ولا يظهور منه عدم الاحتفال (من قبل ان يخافه) وقد اختلف في القيام للجماعة فذهب الشافعي الى انه غير واجب فقال كما قال البيهقي ٣٠٨ في سننه هذا اما ان يكون مفصولا او يكون قدامه واما ما كان فقد ثبت انه

تركه بعد دفن الوطية في الاخر من امره ان كان الاول واجبا فالآخر من امره فامنع وان كان مستحبيا فالآخر هو المستحب وان كان مباحا فلا بأس بالقيام والنعوذ والقعود أحب اتي ادب الى الفسخ عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وابو حنيفة ومالك وابو يوسف ومحمد وهو الصواب (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه اخذ يديه واذنهما في جنازة فجلسا قبل ان توضع الجنازة في الارض (بخلاف ابو سعيد) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنه فاخذ يديه مروان فقال قم فوالله لقد علم هذا) أي أبو هريرة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم انا عن ذلك) أي بالوقوف قبل وضع الجنازة (فقال أبو هريرة رضي الله عنه (صدق) أي أبو سعيد وفي رواية عن أبي سعيد مر فوعا عند البخاري في هذا الباب اذ رأيت الجنازة فقوموا فتنبعها فلا يقدح حتى توضع أي على الارض

الاربع كثر الله عنه أو بعين كبرة وعن بعض الصحابة عند النبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حل جنازة سعد بن معاذ بن العمودين ورواه ايضا ابن سعد عن الواقدي عن ابن ابي حنيفة عن شبيب بن خديجة عن عبد الاشهل وروى حل الجنازة عن جماعة من الصحابة والتابعين فانخرج الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال رأيت سعد بن ابي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف فالتابين العمودين المقدمين واضم اليهم السير على كاهله ورواه الشافعي ايضا باسناد من فعل عثمان وابي هريرة وابن الزبير وابن عمر اخرجها كاهها البيهقي وروى ذلك البيهقي ايضا من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره وفي البخاري ان ابن عمر حل ابنه السعيد بن زيد وروى ابن سعد ذلك عن عثمان وابي هريرة ومروان وروى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن طريق علي الازدى قال رأيت ابراهيم في جنازة يحمل - وابو السير الاربع وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة انه قال من حل الجنازة فليجوزهم الاربع فقد قضى الذي عليه وأخرج الترمذي عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تبع الجنازة وحملها ثلاث مرار فقد قضى ما عليه من حقها قال الترمذي هذا حديث غريب ورواه بعضهم في الاسناد ولم يرفعوه والحديث يدل على مشروعية الحمل للهيئة وأن السنة ان يكون يجتمع جوارب السرير

*** (باب الاسراع بهم من غير رمي) ***

(عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسرعوا بالجنازة فان كانت سالحة فربقوه الى الخيول وان كانت غير ذلك فشرعوه عن رقابكم ورواه الجماعة * وعن أبي موسى قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنازة فمخض الرزق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم لتصدره واحد * وعن أبي بكر قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما كنا نرمل بالجنازة رملا رواه أحمد والنسائي * وعن محمود بن لبيد عن رافع قال أسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى نقتطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ اخرج البخاري في تاريخه حديث أبي موسى اخرجها ايضا ابن ماجه والبيهقي وقام بن اصمغ وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ وأخرج

واما من مرتبه فليس عليه من القيام الا بعد رمقه عليه أو توضع عنده كأن يكون بالمصلى مثلا وفي الباب احاديث البيهقي كثيرة قال في الفتح قد اختلفت المذاهب في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كأنه ابن المنذر وهو قول الاوزاعي وأحمد وامحق ومحمد بن الحسن وروى البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر ان القائم مثل الحامل يعني في الابرة وقال الشعبي والنخعي بكره التعود قبل ان توضع وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية سعد بن أبي هريرة وأبي سعيد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع اخرجته النسائي واظن الترجمة في البخاري من تبع جنازة فلا يقع حق

توضع عن مناكيب الرجال فان قد اُمر بالتمام (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه) ما قال مر بنا جنازة) بنسخ المير وضبطه
 الخافط ابن حجر بضم الميم صنفنا للمفعول ولا يكتفي في مرث بقصتها (فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقتنا) اى لاجل
 قدامه (فقلنا يا رسول الله انما جنازةهم ودى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيت جنازة) اى سواء كانت مسلم او ذمى
 (فقموا) زاد البيهقى من طريق أبى قلابة الرقاشى عن معاذ بن نضلة شيخ البخارى فيه فقال ان الموت فزع وكذا المسلم من
 وجه آخر عن هشام وعنه ابن ماجه من حديث ابى هريرة ان للموت ٣٠٩ فزعاً قال فى المجموع وهو المختار فقهه صحت

الاحاديث بالامر بالقيام ولم
 يشبث فى القهود شئ الاحديث
 على وليس فيه يحتمل فى القسخ
 لا احتمال ان القهود فيه ليسان
 الجواز وذكركم مثله فى شرح مسلم
 وفى رواية البيهقى ان علياً رأى
 ناساً قياماً ينتظرون الجنازة ان
 توضع فاشار اليهم بمدبرة معه أو
 سوطاً ان اجلسوا فان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
 جلس بعدهما كان يقوم قال
 الأذرى وفيما اختاره النورى
 من استحباب القيام نظر لان
 الذى فهمه على رضى الله عنه
 الترتيل مطلقاً وهو الظاهر ولهذا
 أمر بالقعود من رآه قائماً واحتج
 بالحديث اهـ (عن ابى سعيد
 الخدرى رضى الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال اذا وضعت الجنازة اى
 الميت على النعش (واحتلها
 الرجال على أعناقهم) هذا موضع
 الترجمة فى البخارى ولفظها باب
 حمل الرجال الجنازة دون النساء
 لكنه استشكل لكونها خیاراً
 فكيف يكون حجة فى منع النساء

البيهقى عن ابى موسى من قوله اذا انطلقتم بجنازة فاسرعوا فى المشى قال وهذا يدل على
 ان المراد كراهة شدة الاسراع وحديث أبى بكره أخرجه أيضاً أبو داود والحاكم وفى
 الباب عن ابن مسعود عند الترمذى وأبى داود قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم عن المشى خاف الجنازة فقال ما دون الخبط فان كان خيراً اجهلتموه وان كان شراً افلا
 بعد الأهل النار وقد ضعف هذا الحديث البخارى والترمذى وابن عدى والنسائى
 والبيهقى وغيرهم لان فى اسناده ابا جعدة قال الدارقطى مجهول وقال يحيى الرازى
 وابن عدى من ذكر الحديث والراوى عنه يحيى الخابر الجليل والباقى الموحدة قال البيهقى
 وغيره انه ضعيف قوله أسرعوا قال ابن قدامة هذا الامر للاستحباب بالاختلاف بين
 العلماء وشذابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشى وعلى ذلك جعله بعض
 السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية وعشرون بهامسرين دون الخبط وفى
 السوط ليس فيه شئ مؤثراً غير ان العجلة أحب الى أبى حنيفة وعن الجمهور المراد
 بالاسراع ما فوق سرعة المشى المعتاد قال فى الفتح والحاصل انه يستحب الاسراع بها
 لكن بحيث لا ينتهى الى شدة يخاف معها حدوث مقعدة الميت أو مشقة على الحامل
 أو المشيع أو لا يتنافى المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال القرطبي
 مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التبعاض
 والاختيال اهـ وحديث أبى بكره وحديث محمود بن لبيد يدلان على ان المراد بالسرعة
 الأمور بها فى حديث ابى هريرة هى السرعة الشديدة المقاربة للرمل وحديث ابن
 مسعود يدل على ان المراد بالسرعة ما دون الخبط والخبط على ما فى القاموس هو ضرب
 من العدو أو كالرمل أو السرعة فيكون المراد بالخبط فى الحديث ما هو كالرمل بقرينة
 الاحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة وحديث أبى موسى يدل على أن المشى المشروع
 بالجنازة هو القصد والقصد ضد الإفراط كما فى القاموس فلا منافاة بينه وبين الاسراع ما لم
 يبلغ الى حد الإفراط ويدل على ذلك ما رواه البيهقى من قول أبى موسى كما تقدم قوله
 بالجنازة أى يحملها الى قبرها وقيل المسمى الاسراع تجهيزها فهو اهم من الاول قال
 القرطبي والاول أظهر وقال النورى الثانى باطل مردود بقوله فى الحديث تضعونه
 عن رقابكم وقد قوى الخافط الثانى بما أخرجه الطبرانى باسمه ما حسن من ابن عمر قال

وأجيب بان كلام الشارع مما يمكن يحمل على التيسير لا مجرد الاخبار عن الواقع وفى حديث أنس عند أبى يعلى قال خرجنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة فرأى تسوية فقال اتعلمانه قل لا قال اتدفعه قل لا قال فاربعة من أزورات ضمير
 ما جورات فعمل الضارى أشار اليه بالترجمة ولم يخرج له لكونه على غير شرطه وحينئذ فالحمل خاص بالرجال وان كان الميت امرأة
 انصف النساء غالباً وقد يشكك منهن شئ لو حملن فيكره لمن الحمل لذلك قال لم يوجد غيرهن تعين عليهن (فان كانت) أى
 الجنازة (صالحه قالت) قولاً حقيقياً (قد موتى) اثواب العمل الصالح الذى علمته (وان كانت غير صالحه قالت يا ويلها) أى

يا حزقي احضر هذا اوانك وكان الله ان يقول يا رب لي لكنه اضعف الى الغائب لعل على المعنى كانه لما ابصر نفسه غير
 صالحة فشرعها ارجعها اكلهم اغيرة او كرهه ان يضيف الويل الى نفسه فانه في شرح المشكاة (ابن تذهبون بها) فانه لانهم اعلم انهم
 لم تقدم خيرا وانما تقدم على ما يسوء ما فتمكره القدوم عليه (يسمع صوتها) المنكر بذلك الويل (كل شئ) فيه دلالة على ان ذلك
 بلسان القائل لابلسان الحال (الا الانسان ولو سمعه صغى) أى مات قال ابن بطال وانما يكلم روح الجنانة لان الجسد لا يتكلم
 بعد خروج الروح منه الا ان يرد الله اليه ٣١٠ وهذا بنا منه على ان الكلام بشرطه الحياة وليس كذلك اذا كان الكلام

منعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبوه وأسرعوا
 الى قبره وبما أخرجه أيضا أبو داود من حديث الحسين بن روح مرفوعا لا ينبغي لطيفة
 مسلم أن تبقى بين ظهراني أهل الحديث تقدم قوله فان كانت صالحة أى الجملة المحمولة
 قوله تضعونه استدلاله على أن حمل الجنانة يختص بالرجال لا النساء ان فيه بضمير الذكور ولا
 يخفى ما فيه قال الحافظ والحديث نفسه استصحاب المبادأة الى دفن الميت لكن بعد أن
 يتحقق أنه مات امام مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع في تجهيزهم
 حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم ثم يمه على ذلك ابن بزيه ويؤخذ من الحديث تركه
 أهل البطالة وغير الصالحين اه

• (باب المشي أمام الجنائز وما جافى الركوب معها) •

(قد سبق في ذلك حديث المغيرة) وعن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا
 بكر وعمر يمشون أمام الجنائز رواه الجماعة واحتج به أحمد حديث المغيرة تقدم في الصلاة
 على السقط وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من
 حديث ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال أجد أمتنا هو عن الزهري مرسل
 وحديث سالم قال ابن عمر وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون
 المرسل أصح قاله ابن المبارك قال وروى معرو بن رويس ومالك عن الزهري ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يمشي أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام
 الجنائز قال الترمذي ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عيينة ثم روى عن ابن المبارك
 انه قال أرى ابن جريج أخذ عن ابن عيينة وقال الناس وصل خطا أو الصواب مرسل
 وقال أحمد حديثنا حاج قرأت على ابن جريج حديثنا ما بين سعدان ابن شهاب أخبر
 حدثني سالم عن ابن عمر انه كان يمشي بين يدي الجنائز وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبو بكر وعمر يمشون أمامها وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبي
 بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السبعة قال الحافظ في التلخيص فهذا أصح من
 حديث ابن عيينة وصحح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر وروح السبيعي
 الموصول لان ابن عيينة ثقة حافظ وقد اتى بزيادة على من أرسل والزيادة مقبولة وقد قال
 لما قال له ابن المديني انه قد خالفه الناس في هذا الحديث ان الزهري حدث به مرارا عن

الحروف والاصوات فيجوز ان
 يخاف في الميت ويكون الكلام
 النفسى قائما بالروح وانما يسمع
 الاصوات وهو المراد بالحديث
 وروى ابن منده هذا الحديث
 في كتاب الاحوال بلطف لوسعه
 الانسان لصغى من الحسن
 والمسيء واستدل به على ان
 كلام الميت يسمعه كل حيوان
 ناطق وغير ناطق لكن قال ابن
 بطال هو عام أريد به الخصوص
 وانما المعنى يسمعه من له عقل
 كالإنس والجن لان التكلم
 بروح وانما يسمع الروح من هو
 مثله وتعلق بفتح الملازمة اذ
 لا ضرورة الى التخصيص بل
 لا يستثنى الا الانسان كما هو
 ظاهر الخبر وانما يختص الانسان
 بذلك ابقاء عليه وبانه لا مانع من
 انطاق الله الجسد بغير روح وهذا
 الحديث أخرجه النسائي أيضا
 (عن ابي هريرة رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اسرعوا بالجنائز)
 اسرعا خفية بين المشي المعتاد
 والخفيف لان ما فوق ذلك يؤدي

الى انقطاع النفس عفا ومشقة الحامل فيكره وهذا ان لم يضره الاسراع فان ضربه فالتأني أفضل فان خيف عليه تغير سالم
 أو انفعارا أو انفتاح زبد في الاسراع نقل ابن قدامة ان الامر فيه بالاستحياء بخلاف بين العلماء وشذاب حرم فقال بوجوبه
 والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك جله بعض السلف وهو قول ابى حنيفة وقال القزطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ
 بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهي والاختيال (فان تك) أى الجنائز (صالحه خير) أى فهو خير (تقدمونا)
 زاد العيني كالحافظ ابن حجر اليه أى الى الجدير باعتباره الثواب والاکرام الحاصل له في قبره فيسرع به ليلقاه قريبا (وان تك)

الجنائز (سوى ذلك) أى غير صالحة (قشر) أى فهو شر (تضعونه عن رؤياكم) فلا مصلحة لكم فى مصاحبته اللهم ابعده من
الرحمة واستبدله به على أن جل الجنائز يخصص بالرجال لا تيان فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه وفيه استحباب المبادرة الى دفن
الميت يمكن بعد أن يتحقق أنه مات امام مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغى أن لا يسرع بتجهيزهم حتى يعضى يوم وليلة
ليتحقق موتهم فيه على ذلك ابن بريدة ويؤخذ من الحديث ترك صحبة اهل البطالة وغير الصالحين (عن ابن عمر رضى الله عنهما
انه قيل له ان اباهم يريه يقول من تبع جنازة) وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم ٣١١ من الاجراى المتعلق بالميت من تجهيزه

وغسله ودفنه والعزبة به وحلى
الطعام الى اهل وجب ما يتعلق
به فله صلى عليه قيراط من ذلك
ولن يشهد الدفن قيراط وليس
المراد جنس الاجر لانه يدخل فيه
نواب الاعيان والاعمال كالمسألة
والحج وغيره وليس فى صلاة
الجنائز ما يبلغ ذلك وحيثه مذقلم
يقى الان يرجع الى المعهود وهو
الاجر العائد على الميت قاله ابو
الوقاس عقال وذكر القيراط
تقرير الله هم لما كان الانسان
يعرف القيراط ويعمل العمل فى
مقابله وعدم جنس ما يعرف
وضرب له المثل بما يعلم اه قال
فى الفتح وليس الذى قال يعنى
ويؤيده حديث ابى هريرة من
انى جنازة فى اهلها فله قيراط فان
تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله
قيراط فان انظرها حتى تدفن فله
قيراط روى البزار بسند ضعيف
فهذا يدل على أن لكل عمل من
اعمال الجنائز قيراطا وان
اختلفت مقادير القيراط ولا
سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل
وهم ولته وامامة دار القيراط

سالم عن أبيه قال الحافظ وهذا لا ينفي الوهم لانه ضبط الله جمعه منه عن سالم عن أبيه وهو
كذلك الآن فيه ادراجا وقد جزم بعض الحديث ابن المنذر وابن حزم وفى الباب عن أنس
عند الترمذى مثله وقال سألت عنه البخارى فقال هذا خطأ أخا فقه محمد بن بكر وقد
اختلف أهل العلم هل الأفضل للمتابع الجنائز أن يمشى خلفها أو أمامها قال الزهرى
ومالك والشافعى وأحمد والجهور وجماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر
وأبو هريرة أن المشى امام الجنائز أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور فى الباب وقال
أبو حنيفة وأصحابه وحكاها الترمذى عن سفيان الثورى واصلح وحكاها فى البحر عن العترة
ان المشى خلفها أفضل واستدلوا بما تقدم من حديث ابن مسعود وعند الترمذى وأبي
داود قال سألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن المشى خلف الجنائز فقال ما دون الخلب
فقرر قولهم خلف الجنائز ولم يشكروه واستدلوا أيضا بما روى عن طاوس انه قال ما مشى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وهذا مع كونه من سلاله
أفد عليه فى شئ من كتب الحديث وروى فى البحر عن على عليه السلام انه قال المشى
خلف الجنائز أفضل وحكى فى البحر عن الثورى انه قال الراكب يمشى خلفها والماشى
أمامها أو يدل لما قاله حديث المغيرة المتقدم ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب
خلف الجنائز والماشى أمامها فريأى ما من أعينهم أو عن يسارها أخرجه أصحاب السنن
وصحبه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوى لولا ما سبق من الأدلة الدالة على كراهة
الركوب لم يتبع الجنائز وقال أنس بن مالك انه يمشى بين يديهم او خلفها وعن عيينة
شمالا رواه البخارى عنه تعليمة او واصله عبد الوهاب بن عطاء فى كتاب الجنائز واصله أيضا
ابن أبى شيبة وعبد الرزاق (وعن جابر بن مرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم اتبع جنازة
ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس رواه الترمذى وفى رواية أخرى بفرس معرو فر كبه
حين انصرف فقام جنازة ابن الدحداح ونحن نمشى حوله رواه أحمد ودومس والقساقى
وعن ثوبان قال خرجنا مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة قرأ ناسا ربكنا فقال
الاتسحبون ان ملائكة الله على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب رواه ابن ماجه
والترمذى وعن ثوبان أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع

فقال الجوهري القيراط بكسر القاف نصف دانق والدانق سدس درهم قال فى الفتح فعلى هذا يكون القيراط جزءا من اثني
عشر جزءا من درهم وقال ابو الوقاس عقال فى الفتح فعلى هذا يكون القيراط جزءا من
من اجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار فى اكثر البلاد وفى الشام جزء من اربعة وعشرين جزءا وقد ورد لفظ القيراط فى
عدة احاديث فمنها ما يجعل على القيراط المتعارف ومنها ما يجعل على الجزء فى الجملة وان لم تعرف النسبة فى الاول حديث كعب
ابن مالك يروى قوما انهم سئلوا عن القيراط وحديث ابى هريرة يروى قوما انهم سئلوا عن القيراط وحديث كعب

استحب باب التقدم راجحاً انتهى (فقال) ابن عمر رضي الله عنهما (أكثر أبو هريرة عينا لم يفته ابن عمر أنه روى ما لم يسمع بل جوزه عليه السلام والاستقبال لكثرة رواياته أو قال ذلك لأنه لم يفته نفعه فذان ابن عمر أنه قاله برأيه اجتمع إذا فادرس ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك (فصدقت بمعنى عائشة بأهريرة وفات سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (و) لم يفته وقال ابن عمر لقد أرطنا في قراريط كثيرة) أي في عدم المواظبة على حضور الدفن كاد وقع ميثاقه حديث مسلم وللفظه كان ابن عمر يصلي على الجنائز ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فذكره وهذا الحديث ٢١٣ أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود

أبضاوفي الباب عن أبي هريرة باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنائز حتى يصلي فله قبر طاهر ومن شهدها حتى تدفن كان له قبر طاهر قيل له وما القبر طاهر قال مثل الجبلين العظيمين أخرجه البخاري وأخص من ذلك فقوله القبر طاهر بأحد كما في مسلم وهذا قيل واستمارة قال القسطلاني فلو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل تعدد القراريط تعدد أو لا تعدد نظرا لاتحاد الصلاة قال لا ذرعى الظاهر التعمد ودوبه أجاب قاضي حجة البازي ومقتضى التقييد بقوله في رواية أحمد وغيره فالتقيي من أهلها أن القبر طاهر يخص عن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة لكن ظاهر حديث البزار السابق حصوله أيضا من صلى فقط لم يكن يكره قيراطه دون قبر طاهر من شيع من لا وصل يوي ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما مثل

اسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يحيى هذا القلتات وفيه مقال وبقية رجاله ثقات والحديث الثاني في إسناده أبو هريرة بن مولى معاوية قال في التقریب شاعى مجهول وقال في الخلاصة مجهول بقوله بهار انه هي بالراء الملهمة وبعبارة لفنون مشددة أي صوته قال في القاموس رن رن زينة ما حاه وفيه دليل على تحريم اتباع الجنائز التي معها الدائمة وعلى تحريم النوح وسبأ في الكلام عليه قوله بمجموع الجهر كمنبر الذي يوضع فيه الجور وفيه دليل على أنه لا يجوز اتباع الجنائز بالجسام وما يشابهها لان ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وزجر عنه

(باب من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم الجنائز فقوموا وألها فمن اتبعها فلا يجلس حتى توضع رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن انما لأبي داود منه إذا اتبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع وقال روى هذا الحديث الثوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى توضع في الأرض ورواه أبو معاوية عن سهيل حتى توضع في اللحد وسقيان أحفظ من أبي معاوية وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه ذكر القيام في الجنائز حتى توضع فقال علي عليه السلام قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قد رواه النسائي والترمذي وصححه ولمسلم معناه) وأفظم مسلم من حديث علي عليه السلام قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الجنائز ثم قد قوله إذا رأيتم الجنائز فقوموا ألها فيه مشروعية القيام الجنائز إذا صرحت أن كان قاعدا وسبأ في الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا قوله فمن اتبعها فلا يجلس فيه انتهى عن جابر بن المسائي مع الجنائز قبل أن توضع على الأرض فقال الأوزاعي وأحق وأحمد ومحمد بن الحسن أنه مستحب حكى ذلك عنهم الثوري والحاظ في الفتح ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين قالوا والتسبيح إنما هو في قيام من مرتبه لا في قيام من شيعها وحكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع قال وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنهما قالوا لما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً جنازة قط فجلس حتى توضع انتهى ولا يخفى أن مجرد الفعل

٤٠ نيل ث أحد ففيه دلالة على أن القراريط متفاوت وفي مسلم أيضا من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قبر طاهر حصول القسراط وإن لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لا سيما وحديث البزار ضعيف ومن شهدا حتى تدفن أي يفرغ من دفنها بأن يسهل عليه التراب وعلى ذلك تحمل رواية مسلم حتى توضع في اللحد كان له من الأجر المذكور قبر طاهر وهل ذلك بقيراط الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قراريط فيه احتمال لكن سبق في كتاب الإيمان التعبير بالاول وحينئذ فيكون رواية الباب معناه ما كان له قبر طاهر أي بالاول ويشهد للنسائي ما رواه الطبراني في معجمه عن تبع

جواز حتى يقتضى دفن اكتب له ثم ذكر اربعاً وهو يحصل قيراط الدين وان لم يقع اتباع فيه بحث لكن مقتضى قوله في كتاب
الايان وكان معها حتى يصلى عليه او يترغم من دفن ان التيراطين انما يحصلان بتجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق
وحدوث الدفن فان صلى مثلاً وذهب الى القبر وحده فحصل له القيراط واحد سر حبه الذوى في المجموع وغيره
لكن له أثر في الجنازة قال في فتح الباري ومات له الذوى ليس في الحديث ما يقتضيه الا بطريق المذهب فان ورد من طريق
يحصل القيراط بشهود الدفن وحده كان ٣١٤ متداوماً يجمع حينئذ ثبوت تفاوت القيراط والذين ابوا ذلك جعلوه من باب

الماضي والمقتضى يدل لكن مقتضى
جميع الاحاديث ان مقتصر
على التشييع ولم يسل ولم يشهد
الدفن فلا قيراط له على طريقة
ابن عتيق السابقة وفي حديث
الباب دلالة على غير أبي هريرة
في الحفظ وان انكار العلماء
بعضهم على بعض قديم وفيه
استغراب العالم لم يصل الى علمه
وعدم مبالاة الحفاظ بكان من لم
يحفظ وفيه ما كان الصحابة
عليه من الثبوت في الحديث
النبوي والكفر فيه والتمنيق
عليه وفيه دلالة على فضيلة ابن
عمر من حرصه على العلم وتأسسه
على ما فاته من العمل الصالح وقد
وقع اصحاب الفتح حديث الباب
من رواية عشرة من الصحابة غير
أبي هريرة وعائشة منها ما هو
ضعيف ومنها ما هو قوي فتراجعه
عن عائشة رضي الله عنها عن
الابي صلى الله عليه وآله وسلم
قار في مرضه الذي مات فيه
عن الله الهري والنصاري أي
أبعدهم عن رحمة الله (تخذه واقتبر
أنبيائهم مساجد) قال الكرماني

مقار الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً وميلول التربة يجمع اتخاذ المسجد على القبر ومفهوماً
متغير ويحجب بأنهم متلازمان وان تعاريف المفهوم انتهى واستدل بهذا الحديث وما ورد في معناه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله تعالى على منع السفر لازمة الى القبر وروى قال بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبراً أحسن من الايمان والصالحين وغيرهم
أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي على القبور ما بحرمة واما ذكره
وكان جلة العلماء الذين يعتقدون السفر لغير القبر الا في حق الصالحين من جهة البدع المنكرة وهذا في أصح القواين غير

مشروع ولم يثبت السفر للزيارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحصل الاجماع على جواز هذه الله تعالى الى
 الآن بل نهي عنه أهل العلم قديما وحديثا وبعض الاسناد راها بل عالم الايمان عن أحوال الشرك واعمال الكفروية ورد
 حديث لانشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وهو في الصحيح وحديث لا تتخذوا قبوري عيدا وهو عند عبد الرزاق وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وقال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد وقال لا تجعلوا قبوري عيدا
 الى غير ذلك من الاحاديث والسفر لمجرد الزيارة فيه نزاع ومن سافر لمجرد ٣١٥ قبر لم يرز الزيارة شرعية بل بدعة ولم

يؤثر عواني استحباب السفر الى
 مسجده واستحباب الصلاة
 والسلام فيه عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم ونحو ذلك مما شرعه
 الله تعالى في مسجده صلى الله
 عليه وآله وسلم ولم يتنازع لائمة
 الاربعة راجحوا في ان السفر
 الى غير الثلاثة ليس بمسحب
 لا لشور الانبياء والصالحين ولا
 لغير ذلك فان قول النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تشد الرجال
 حديث متفق على صحته انتهى
 وذهب الجويني الى حرمة ذلك
 واختاره عياض ومالك امام دار
 الهجرة وبه قال بصرة الغفاري
 وأبو هريرة روى عنه من أهل العلم
 قديما وحديثا بجميع الاحاديث
 التي استدل بها السبكي في شفاء
 الانساق وابن حجر المكي الشافعي
 في الجوهر المنظم كلها ضعيفة
 منكوبة واهية لا أصل لها قال
 الحافظ ابن حجر أكرمته من هذه
 الاحاديث موضوعات انتهى
 فظهر بهذا ان ما ذهب اليه شيخ
 الاسلام ابن تيمية هو الصواب
 ولا في ذلك خلاف صالح لم يقدر

نسخ قيام من رأى الجنائز فقال بعد اخر اجعله وهذا ما صح الاول اذا رأيتم الجنائز
 فتقوموا انتهى ولو سلم ان المراد بقيام المذكور في حديث علي هو قيام التسابيع الجنائز
 فلا يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم ناسخا مع عدم ما يشعر بالتأني به في هذا القول
 بخصوصه لما تقرر في الاصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلل عن القول
 الخاص بالامة ولا يندفعه

*** (باب ما جاء في القيام للجنائز اذا جرت) ***

(عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم الجنائز
 تقوموا اليها حتى تخطوكم أو توضع رءاه الجماعة * ولا جدو كما ابن عمر اذا رأى جنازة قام
 حتى تجاوزه * له أيضا عنه انه ربما تقدم الجنائز فقدم حتى اذا اذا اندأشرفت قام حتى
 توضع * وعن جابر قال مر بنا جنازة فقمنا لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقمنا معه فقلنا
 يا رسول الله اسم اجنازة قم ودي فقال اذا رأيتم الجنائز تقوموا اليها * وعن سهل بن حنيف
 وقيس بن سعد انهما كانا قاعدين بالقادسية فمروا عليها فقاموا فقاموا فقاموا فقاموا
 أهل الارض أي من أهل الدمة فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جرت به جنازة
 فقام فقبل له انما اجنازة قم ودي فقال أليست نفسها متفق عليهم ما * وللبخاري عن ابن
 أبي ليلى قال كان أبو مسعود وقيس يقرآن الجنائز * قوله حتى تخطوكم بضم أوله وفتح
 المعجمة وثبت اللام المكسورة أي تترككم * رآها قوله مر بنا في رواية الكشي في
 مرت بفتح الميم قوله فقال اذا رأيتم الجنائز تقوموا اليها اذا اليه في ان الموت يفرع وكذا
 لمسلم من وجه آخر قال القرطبي معناه ان الموت يفرع قال البيضاوي وهو مدبر جري
 مجرى لوصف الجبال في وقت تقدير أي الموت يفرع ويؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه عن
 أبي هريرة بانظ ان الموت فرعا عن ابن عباس مثله عند البرار قوله أليست نفسها هذا
 لا يعارض التعميل المتقدم حيث قال ان الموت فرعا وكذا ما أخرج الحاكم عن أنس
 من فوعا انما قبل الله لاسكة ونحوه لاجل من حديث أبي موسى ولا جدو وابن حبان
 والحاكم من حديث عبد الله بن عمر وفوعا انما قبل من أعظم ما يذيق قبض النفوس
 وانظ ابن حبان أعظم ما لله تعالى الذي يقبض الارواح فان ذلك لا ينافي التعميل السابق

وهو هذا القول وليس النزاع في نفس زيارة القبور فانه مشروعة مسلمة بل في السفر اليها شد الرحال لها وهو مستثله غير
 هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا ما من أحد يسلم
 على الاراد الله على روحه حتى أورد عليه السلام وهذا الحديث صدر اليه في الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون
 المسلم عليه على قبره بل ظاهره أعم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رحلة الصديق الى البيت العميق (قالت)
 عائشة رضي الله عنها (ولو لذلك) أي خشية اتخاذ قبره مسجدا (الابن زواقره) صلى الله عليه وآله وسلم بل لفظ الجمع لكن لم يبرزوه

أى لم يكشوه بل بنوا عليه ما نالا لوجود خشية الالتخاذ فامتنع البراز لان لولا امتناع لوجود (غير اني أخشى أن يتخذ
 مسجدوا) وهذا حاله عائشة قبل ان يوسع المسجد ولما سجدت الحجر الشريفة رزقنا الله العود اليه امثلة الشكل
 مسجد حتى لا يتأني لاحد أن يمشى الى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة كذا في الارشاد والفتح ليكن اتخذ جهال الناس
 في هذا الزمان بل من يسهون أنفسهم العلماء بقبر الشريف عيدا بالاجتماع في كل عام عليه والاحقاد يدركونه وسجدوا معه اذا الله
 منه وهذا من أعلام النبوة حيث منع ٢١٦ من أن يتخذوا قبره المكرم عيدا ووشا وقد وقع مانع منه وظاهر ما خشيته

لان القيام لا يفرغ من الموت فيه تعظيم لامر الله تعالى وتعظيم للقاء بين باهره في ذلك
 وهم الاثر كما فاما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال انما قام رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم تأذيا بريح اليه وذا الطبراني قال اذا رجع بخورها والطبراني
 والبيهقي من وجه آخر عنه ~~صكر~~ اية أن بعلاوا على رأسه فان ذلك لا يعارض الاخبار
 الاولى الصحة أما اولان أساسا هذه لا تقاوم تلك في الصحة وأما ثانيا فلان التعديل
 بذلك راجع الى ما نهى الراوى والتعديل المسمى صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وكان لا راوى لم يسمع التصريح بالتعديل منه صلى الله عليه وآله وسلم فعمل
 باجماعه ومقتضى التعديل بقوله أيا استنفذ ان ذلك يتصب بسكل جنازة واختلاف
 العلماء في هذه المسئلة فذهب احمد واصحق وابن حبيب وابن المناجشون ان القيام
 الجنازة لم ينسخ والى وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي حديث على الاثني عشر ايام
 الجواز ان جلس فهو في سعة ومن قام فله اجر وكذا قال ابن حزم ان يعود صلى الله
 عليه وآله وسلم بعد امره بالقيام يدل على ان الامر للندب ولا يجوز ان يكون نسبا قال
 النووي والمختار انه مستحب وبه قال المتولى وصاحب المهذب بن الشافعية ومن
 ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل
 على ذلك الروايات المذكورة في الباب وقال مالك وابو حنيفة والشافعية ان القيام
 منسوخ بحديث على الاثني قال الشافعية اما أن يكون القيام مفردا أو يكون لهمة
 وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والجملة في الاسترخاء امره والعلم واجب الى
 انتهى وسيأتي بيان ما هو الحق وظاهر احاديث الباب انه يشترع القيام للجنازة المسلم
 والكافر كما تقدم (وعن علي بن ابي طالب عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجحوس رواه أحمد وابوداود
 وابن ماجه بنحوه وعن ابن سيرين ان جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن
 ولم يقوم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس أما قام يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال قام وقعد رواه أحمد والشافعية الحديث الاول رجال اسناده ثقات عنه في أبي داود
 وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ والبيهقي بافظ ثم قعد بعد ذلك وامرهم

عائشة عنه مع عدم بروزه ولو كان بارزا لفعلى به الناس ما فعلوه
 بتقبول المشايخ من السجدة على ترابه والطواف به وهم مع ذلك
 لا يتركون شيئا مانع عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم في الله أين
 يذهب بهم ولأعقوبهم الكسادة وعة قد هم القسادة وبطرحهم
 في مهاوى الهلكة من حيث يشعرون أو لا يشعرون ولقد صدق الله تعالى وما يؤمن
 أكثرهم بالله اذ وهم مشركون ومن أمرهم بحضور مسجد
 المدينة لا يحق عليه هذا الحال ولا يترتب في الاثر والربيع
 الواقعة من هؤلاء الجهال ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور وفي
 هذا الحديث التحدث والعمنة وفيه ان شيخ البخاري بصري
 سكن الكوفة وشيخان وهلال كوفيان وعروة مدني واخرجه
 في الجنازة أيضا والمغازي ومسلم في الصلاة قال في التمتع المنع من
 ذلك اي بنا المساجد على القبر انما هو حال خشية ان يضر بالقبر
 كما صنع أولئك الذين لعنوا وأما

اذا آمن ذلك فلا امتناع وقد يقول بالمتنع مطلقا من يرى سبب الذريعة وهو هذا محجة قوى انتهى (عن) بالعود
 مرة بن حنبل رضى الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اي خلقه وان كل قديم يجمع في قدام كافي قوله
 تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم وهو ظرف مكان ملازم للاضافة ونصبه على الفارقة (على امرأه) هي ام كعب الانبارية
 كافي مسلم وفيه من طرق الحديث انها ماتت حاملا والمقهور ان النفسا وان كانت معدودة من جوار الشهادة فان الصلاة
 عليها مشروعة بخلاف شهيدة المعركة (ماتت في نكاحها) في هذا للتعديل كافي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأة دخلت النار

في هرة (فقام عليها وسطها) بفتح السين أي محاذيا لوسطها وفي رواية بكون السين فنسكن جعله ظرفا ومن فتح جعله أمنا والمراد على الوجهين بحيث تم أو تكون هذه المرأة في نفاسها وصف غير معتبر لأنها وانما هو حكاية امر واقع وأما كونها امرأة فيجتمعل ان يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها المسترها وذلك مطلوب في حقها وأما الرجل فمعتد رأسه لئلا يكون ناظر الى قربة بخصه خلاف المرأة فانها في القبة كما هو الغالب ووقوفه عند وسطها المسترها عن أعين الناس وفي حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه عن انس المصلي على رجل فقام عند رأسه وعلى ٣١٧ امرأة وعليها نعل أخضر فقام عند عجزها

فقال له العلاء بن زياد يا باجزة

أدكذا كن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز

قال نعم وبذلك قال أحمد وأبو

يوسف والمشهور عند الحنفية

ان يقوم من الرجل والمرأة هذا

المصدر وقال مالك يقوم من

الرجل عند وسطه ومن المرأة عند

منكبها والحديث برده عليهم (عن

ابن عباس رضي الله عنهما صلى

على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب)

وهي من أركانها العموم حديث

لاصلاقل لم يقرأ بفاتحة الكتاب

وبه قال الشافعي وأحمد وقال

مالك والشافعيون ليس فيها

قراءة قال البدر الدمايني من

المالكية ولنا قول في المذهب

باستحباب الفاتحة فيها واختاره

بعض الشيوخ وقال الحسن

البصري يقرأ على الطفل الميت

بفاتحة الكتاب قال القفطي

من المسائل المختلطة فيها ونقل ابن

المنذر عن ابن مسعود والحسن

ابن عبيد وابن الزبير والمسورين

مخرمة مشروعيتها وروى

عبد الرزاق والشافعي عن أبي

بالقعود وقد خرج حديث علي مسلم باللفظ الذي تقدم في الباب الاول والحديث الثاني رجال اسناده ثقات وقد اشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب عن عباد بن الصامت عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاريان وهو يوافق لما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنائز فكذلك يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلسوا وخالوهم وفي اسناده بشير بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البخاري تفرد به بشير وهو ابن قال الترمذي حديث عباد بن رافع وقال أبو بكر الهذلي لو صح لكان صحيحا في النسخ غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا يقاوم هذا الاسناد وقد تمسك به هذه الأحاديث من قال ان القيام للجنائز منسوخ وقد تقدم ذكرهم قال القفطي عباس ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا وتعبه الثوري بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا قذر الجمع وهو هو هنا لكن واعلم ان حديث علي باللفظ الذي سبق في الباب الاول لا يدل على النسخ لما عرفنا من أن فعله لا يفسخ القول الخاص بالامة وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فان صح صلح النسخ لولا فيه وأمرنا بالجلوس ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصر على قوله ثم قدموا ما حديث ابن عباس فكذلك أيضا لا يدل على النسخ لما عرفت وأما حديث عباد بن الصامت فهو صحيح في النسخ لولا ضعف اسناده فلا ينبغي ان يستند في نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة الى مثله بل اتهم الأخذ بها أو اعتقاد مشروعيته حتى يصح ناسخ صحيح ولا يكون إلا الأمر بالجلوس أو نهي عن القيام أو اختيار من الشارع بأن تلك السنة منسوخة كذا وقع تصاريحه في الخبرين حديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الإطاعة من المؤمنين والتمسك بهم في النسخ لما هو من الصحة في الغاية لا سيما بعد ان شدد من عضدها عمل جماعة من الصحابة بما يمد كل البعد أن يخفى على مثاهم الناسخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة ويمكن أن يقال ان الأمر بالجلوس لا يعارض بشئ بل بض الصحابة بعد أيام النبوة لأن من علم حجة على من لم يعلم وحديث عباد وان كان ضعيفا فهو لا يقصر عن كونه شاهدا لحديث الأمر بالجلوس

(أبواب الدفن وأحكام القبور)

امامة سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بآم القرآن ثم يضي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء بالقبول ولا يقرأ الا في الاول واسناده صحيح (قال تعلموا انهم) اي قراءة الفاتحة في الجنائز (سنة) اي طريقة للشارع فلا ينافي كونها واجبة وفي رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشير شيخ البخاري بلنفا فاحت بدنه فسأله عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وقد علم أن قول الصحابي من السنة كذا حديث من روى عند الاكثرو ليس في الحديث بيان محل القراءة وقد وقع التصريح في حديث جابر عند البيهقي في سننه عن الشافعي بلفظ وقرأ بآم قرآن

(ولم قال العبد) المؤمن الخالص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أي أدبر (وذهب أصحابه) أي من تركه في قبره
والعنى لان التولى هو الاعراض ولا يلزم منه الذهاب (حتى انه) أي الميت (ليسمع قرع نعالهم) وهذا موضع الترجمة لان الخفق
والقرع بمعنى واحد وانما ترجم بلفظ الخفق إشارة الى ورود بلفظه عند أحمد وأبي داود من حديث البراء في حديث طويل فيه
وانه ليسمع خفق نعالهم زاد ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة إذا روي لمديرين واستدل به على جواز الميت بين القبر والنعال
ولادالة فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل ٣١٩ المقابر ذلك لا يقتضى اباحة ولا تحريمًا

انتهى وانما استدله على
الاباحة أخذ من كونه صلى
الله عليه وآله وسلم قاله وأقره أبو
كان مكررها بالبينه له لكن يعكس
عليه احتمال أن يكون المراد
بسماعه أياها بعد أن يجاوز القبرة
وبدل على الكراهة حديث بشير
ابن الخصاصة أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشي
بين القبور عليه نعلان سبعة
فقال يا صاحب السبعة بين ألق
فعليك آخره أبو داود والنسائي
وصححه الحاكم وأغرب ابن القيم
فقال يحرم المشي بين القبور
بالنعال السبعة دون غيرها وهو
جود شديد وأما قول الخطابي
يشبه أن يكون النهي عنهم لما
فيه من الخيلاف أنه متعقب بأن
ابن عمر كان يلبس النعال السبعة
وقول ابن أبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان يلبسها وتخرج حديث
صحيح وقال الطحاوي يحتمل نهي
الرجل المذكور على أنه كان
في فعله قدر فقد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يلبس في فعله
ما لم ير فيه ما أدى (إتاه ما كان)

نبر قوله قدموا أكثرهم قرآن فيه دليل على أنه يقدم في اللحد من كان أكثرهم أخذ
لله قرآن ويحقق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق وعن عاصم بن سعد قال قال سعد
الحديث الى الحد وانصبوا على الابن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يصرخ فقالوا استخبرنا ربنا ونبيعت اليه ما سبق تركاه
فأرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلدوا له رواده أحمد وابن ماجه ولا ابن ماجه هذا
المعنى من حديث ابن عباس وفيه ان أبا عبد بن الجراح كان يصرخ وان اباطل لحد كان
يلحد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق أغبرنا
رواه النسائي قال الترمذي غريب لا يعرفه الا من هذا الوجه) حديث أنس قال الحافظ
استاده حسن وحديث ابن عباس الاول قال الحافظ أيضا في استناده ضعف وحديثه
الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبير عنه قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصحبه ابن السكيت وحسنه الترمذي كذا وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة
من جامعهم وفي استناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وفي الباب عن جرير بن عبد الله
عنه إذا لحدوا البراء بن ماجه بنحو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عفيم وهو
ضعيف وزاد أحمد بدعه قوله أغبرنا أهل الكتاب وعن ابن عمر عنه أحمد وفيه عبد الله
الأمري يلفظ أنهم لحدوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحد واحد وأخرجه ابن أبي شيبة
عنه باللفظ لحدوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكره وعن جابر عند ابن شاهين
بنحو حديث سعيد بن أبي وقاص وعن بريدة عنه أن عدي في الكمال وعن عائشة عند
ابن ماجه بنحو حديث أنس واستناده ضعيف وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم في العمال
وقال أنه باطل أو الصواب المحفوظ حرسل وكذا ربح الدارقطني المرسل قوله الحدوا
قال النووي في شرح مسلم هو بصل الهمزة وفتح الحاء ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء
يقال لحد لحد كذهب يذهب وألحد لحد إذا حفرت القبر والحد بفتح اللام وفيه ما معروف
وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى قال الفراء الراعي أبو داود وقال غيره
الثاني أكثرهم يده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسألو

بفتح اللام وهم المنكر المذمور والاشبه خلقه داخلين الا كمين ولا الملائكة ولا غيرهم بل اهما خلق من قرد
بدع لأنس فيهما الناظر اليهما أسودان ازرقان جعلهما الله تعالى تكريما للؤمنين فيبصره وهما كاستر المذائق في البرزخ
من قبل ان يبعث حتى يحل عليه العذاب الا ليم أعادنا الله الرحيم من ذلك بوجهه الكريم ونبيه الرؤف الرحيم (فأفعداه) أي
اجلساه غير نزع (فيقولان لما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يقلوا لما قول في هذا النبي أو غيره من
ألفاظ التعظيم لقصد الامتحان المسؤول إذ ربما نطق بعضهم من ذلك ولا يمكن ثبوت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيقول اشهد

الله عبد الله ورسوله فيقال) أي فيقول له الملكان المذكوران أو غيرهما (انظر الى مقعدك من النار بذلك الله به مقعدا من الجنة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهما جيهما) أي المقعدين اللذين أحدهما من الجنة والآخر من النار أعاد الله بها (واما الكافر أو المنافق) شك من الراوي لكن الكافر لا يقول انقاله المذكور فتمعين المناق (فيه قول لا أدري كنت أقول ثمانية قول الناس فيقال) أي فيه قول المنكر والنكير أو غيرهما (لأدريت) بفتح الراء (ولا تليت) أي لا كنت داريا ولا نالها وقال في المناق أي لا علمت بنفسك بالاستدلال ٣٢٠ ورايت العلم بالثقلية فيما يؤولون ولا تولت القرآن أي لم تحذروا

الى الشقاق واللاحد وسمى الحدس لدانه شق يدعمل في جانب القبر فيعمل عن وسطه والاحاد في أصل اللغة المبال والعدول ومنه قيل للمنازل من الذين ملطد قوله وانصبوا على البرزخ بانيه استحباب نصب اللبن لانه الذي صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتفاق الصحابة قال الذوي وقد نقلوا ان عددا بانه صلى الله عليه وآله وسلم يسع قوله كان يصرح أي يشق في وسط القبر قال الجوهري الضح الشق والاحاديث المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضريح ولى ذلك ذهب الاكثر كما قال الذوي وحي في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرر من كان يصرح ولم ينه عنه ولا يقدح في صحة حديث ابن عباس الثاني وما في مناهج تحجير الصحابة عنده موته صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدون له أو يصرحون بأن يقال لو كان عندهم علم بذلك لم ينجسوا لانه يمكن أن يكون من مع من صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عنده موته

(باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والواشي في القبر) *

(عن أبي بصير قال أوصى الحارث أن يصلى عليه عيسى بن يزيد صلى الله عليه وسلم ثم أدخله القبر من قبل رجلى القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود وسعيد في سننه وزاد ثم قال انشطوا الثوب فاصنع هذا بالنساء وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى له رسول الله وفي القف وعلى سنة رسول الله رواه الخمسة الا النسائي وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحنى عليه من قبل رأسه فلا نارواه ابن ماجه) الحديث الاول سكنت عنه أبو داود والمنذري والمحاظ في التلخيص ورجال اسناد رجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قبل رأسه سلا وعن ابن عمر عند أبي بكر النجاد مثله وعن أبي رافع عند ابن ماجه قال سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا ورض علي قبره الماء وأما الزيادة التي زادها سعيد فسمي أتى الكلام فيها والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر عند النسائي والحاكم وغيرهما أوقبه الا مربه وقد احتج في رفعه ووقفه ورجح

تمهل أي لم تنفع بدرايتك ولا تلاوتك وقرواية لا يذروا أنليت بهم زمعة توحمة وسكون الزنا قال ابن النباري وهو الصواب دعا عليه بان لا تتلى ايله أي لا يكون له الولاد تلوها أي تتبعها أو تقيه به ابن السراج بانه يبعد في دعاء المسلمين قول وأي مال الميت واجاب عماض باحتمال ان ابن النباري رأى ان هذا اصل الدعاء لم يعمل في غيره كما استعمل غيره من ادعية العرب وقال الخطابي وابن السكيت الصواب التليت بوزن افتعات من قولك ما ألوته ما استطعته ولا ألو كذا أي لا أستطيعه قال صاحب الامع الصبح لكن بقاء التامع مقرر أي الخطابي ألو بمعنى استطاع مشكلا وقال ابن بري من روى تأيت فاصله التليت بهمزة بعده زة الوصل فخذت تحقيفا فذهبت همزة الوصل وسهل ذلك ازوجة دريت ثم يضر ب) الميت (عطرقة) بكسر الميم (من حديد) والضارب المنكر أو النكير أو غيرهما وفي

حديث البراء بن عازب عن أبي داود وياتيه الملكان يجلسانه الحديث وفيه ثم يقض له أغنى أبكم الدارقطني أصح بيده مرزبة من حديد فوضرب به اجبل اصارت رابا قال فيضرب به اضربة الحديث وفي حديث أنس بن مالك عن أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل غلابة بني النجار فسمع صوتا ففرغ الحديث وفيه فيقول له ما كنت تعبد فيقول لا أدري فيقول لأدريت ولا تليت فيعقر به بطراق من حديد بين أذنيه فصيح فالحديث الاول صريح أن الضارب غير منكر ونكير والثاني انه الملائكة السائل له وهو اما المنكر أو النكير (ضربة بين أذنيه) أي أذن الميت (فصيح صيحة يسمعها من يابه) أي يلى

الميت (الاثنين) البلى والانس مما يذلل انقلاهم اعلى الارض والحكمة في عدم سماعهم الا بآلة فلا يسمعون كلام لايمان منهم اضربوا ولا عرضوا عن التدبير والصانع وشوهم ما يتوقف عليه بقاؤهم ويدخل في قوله من يلمه الملائكة فقط لان من لا عاقل وقيل يدخل غيرهم ايضا تغلبوا وهو أظهر وانما سمعت البلى سمع هذه الصيحة دون سماع كلام الميت اذا حمل وقال قد روي لانه لما كان كلام الميت اذ ذل في حكم الدنيا وهو اعتبار لسماعه وعظة اسمعها الله البلى لما فيهم من قوة يثبتون به اعلم سماعه ولا يصعقون بخلاف الانسان الذي يصعق ٢٢١ لوهمة وصيحة الميت في القبر عقوبة وجزاء قد خلت في حكم الآخرة وبررة

هذا الحديث كاهم بصريون وفيه التحديث والغفلة وأخرجهم مسلم والنسائي والترمذي وأبو داود ورحمهم الله تعالى (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال أرسل ملاك الموت الى موسى عليه السلام في صورة آدمي اختبأ بالامس وابتهلاء كآلة الخليل بالامر بذيح ولده فلما جاءه ظنه آدميا حقيقة تسور عليه منزله بغياذنه ليوقي به مكرها فلما تصور ذلك (صكه) أى لطمه على عينه التي ركبت في الصورة البشرية التي جاءه فيها دون الصورة الملكية ففقاها كما سرح به مسلم في روايته ويدل عليه قوله الآتي هنا فرد الله عز وجل عليه عينه ويحتمل ان موسى علم أنه ملاك الموت وأنه دافع عن نفسه الموت بالاطمة المذكورة وفنه بعد شديد وهن قوى والاقول أولى ويؤيده انه جاء الى قبضه ولم يشيره وقد كان موسى علم أنه لا يتبعض حتى يخبر ولهذا ما خبره في الثانية قال الآن (فرجع) ملك الموت الى

الدارقطني والنسائي الواقف ورجح غيرهم الرفع وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد عن قتادة مرفوعا وروى البراء والطبراني عن ابن عمر وشيوخ ابن ماجه عنه مرفوعا وفي اسناده حماد بن عبد الرحمن الكلبى وهو مجهول وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجراح عن ابيه عند الطبراني قال قال الى الجراح يا بني اذا انامت فالحنى فاذا وضعت في الحدى فقل بسم الله وعلى ملاك رسول الله ثم شن على التراب شنائم اقر عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك والجراح يجهنم وفتح اللام الاولى وعن ابي حازم مولى الغفاري حدثني اليماني وهو صحابي كافي الكاشف وغيره عند الحاكم برفعه بلفظ الميت اذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع في اللحد بسم الله وبالله وعلى ملاك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن ابي امامة عند الحاكم والبيهقي بلفظ لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملاك رسول الله الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ اسناده ظاهر الصحة قال ابن ماجه حدثنا الهيثم بن الوليد حدثنا يحيى بن صالح حدثنا سلمة بن كهيل حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكره وزجالة ثقات وقد رواه ابن أبي داود من هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم امام لم يحكم عليه بالاطلان الا بعد ان تبين له واطن العلة فيه عن عننة الاوزاعي وعن عننة شيخه وهذا كما ان كان يحيى بن صالح هو الواحظي شيخ البخاري وفي الباب عن عامر بن ربيعة عند البراء والدارقطني قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى الله عليه وآله وكبر عليه أربعاً وحتى على قبره يديه ثلاث خيمات من التراب وهو قائم عند رأسه وزاد البراء فأمس فرش عليه الماء قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر عن أبي المنذر عند أبي داود في المراسيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى في قبر ثلاثاً قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر مجهول وعن أبي امامة عند البيهقي قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث خيمات حثا على قبر فغمرت له ذنوبه وعن أبي هريرة غير حديث الباب عند أبي الشيخ مرفوعا

٤٠ نيل ث ربه فقال) رب (أرسلني الى عبد لا يد الموت فرد الله عز وجل عليه عينه) اعلم موسى اذا رأى همه عينه انه من عند الله (وقال) له (ارجع) الى موسى (فقل له يضع يده على متن نور) أى ظهره (فله بكل ما غطت يديه بكل شجرة مسنة قال) موسى (أى رب ثم ماذا) أى ماذا يكون بعد هذه المسنين (قال) الله تعالى (ثم يكون بعدها) (الموت قال) موسى (فالآن) يكون الموت والآن اسم زمان الخال وهو الزمان الفاصل بين الماضى والمستقبل واختار موسى الموت لما خبره فقال الله تعالى كنيما صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرقيق الأعلى (فسأل الله)

موسى (أن يدينه) أى يقربه (من الأرض المقدسة) أى المظهرة أى سأل الله الدنومن بيت المقدس ليدين فيه وهذا موضع الترجمة فى البخارى حيث قال من أحب الدفن فى الأرض المقدسة أى طابا القرب من الانبياء الذين دفنوا به نجا بجوارهم وتعرضا للرجة العازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام وأول يقرب عليه المشى الى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن يدع عنه أو نحوهما من بقية ما تشاء الله الرحال من الحرمين الشريفين وزفنا الله الدفن بأحد هما مع الرضا عن الله الجواد الكريم والرفق الرحيم قال فى الفتح ٣٢٢ وكذلك ما يمكن من مدافن الانبياء وقبور الشهداء والاولياء تيمنا بالحوار

قال ابن المنير (رمية بحجر) أى دفن الوريحى رام حجرا من ذلك الموضع الذى هو موضع قبره لوصل الى بيت المقدس وكان موسى اذ ذلك فى التيه ومعه بنو اسرائيل وكان أمرهم بالدخول الى الأرض المقدسة فامتنعوا فخزم الله عليهم دخولها أبدا غير يوشع وكاب رتيهم فى القفار أربعين سنة فى ستة فراعهم وهم ستمائة ألف مقاتل وكانوا يسبرون كل يوم جاذين فاذا أمسوا كانوا فى الموضع الذى ارتحلوا عنه الى ان أنفاهم الموت ولم يدخل منهم الارض المقدسة أحدا ممن امتنع أولا أن يدخلها الا أولادهم مع يوشع ولما انتهى موسى عليه السلام دخول الارض المقدسة لغلبة الجبارين عليهم ولا يمكن نبشها بعد ذلك لانه قتل اليها طاب القرب منها لان ما قارب الشئ يعطى حكمه وقيل انما طاب موسى الدنولان النبى يدفن حيث يموت وعورض بان موسى قد نقل يوسف عليه السلام لما خرج

من حتى على مسلم احتسابا كتب له بكل راقحة حسنة قال الحافظ اسناده ضعيف قوله وقال هذا من السنة فيه وفيما قد منادى لعل على انه يستحب ان يدخل الميت من قبل رجل القبر أى موضع رجل الميت منه عند وضعه فيه والى ذلك ذهب الشافعى وأحمد والهادى والناصر والمزيد بالله وقال أبو حنيفة انه يدخل القبر من جهة القبلة مع رضا اذ هو أبسر واتبع السنة أولى من رأى وقد استدل لابي حنيفة بما رواه البيهقى من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وبجواب البيهقى ضعفتها وقد روى عن الترمذى بحديث ابن عباس منها وانكر ذلك عليه لان مداره على الجراح بن ارقاة قال فى ضوء المنار على انه لا حاجة الى التضعيف بذلك لان قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الداخل الى البيت لاصقة بالجدار والجدار الذى أجدد حتمته هو القبلة فهو مانع من ادخال النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى قال فى البدر المنير بعد ان ذكر انه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كما ذكره الشافعى فى الام وأطنب فى الشناعة على من يقول ذلك ونسبه الى الجهالة ومكابرة الحس انتهى قوله ثم قال انشطوا الثوب بهم مزة فنون فشبين مجة فطاه مهة أى اختلوا ومذ كرمعناه فى القاموس وقد أخرج فنون هذه الزيادة يوسف القاضى باسمه ادله عن رجل عن على أنه أتاهم وهم يدفنون قيسا وقد بسط الثوب على قبره فغذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء والطبرانى عن أبى اسحق أيضا ان عبدا لله بن يزيد صلى على الحرت الأعور وفيه ثم لم يدعم يدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد رواه ابن أبى شيبة عن طريق الثورى عن أبى اسحق بلفظ شهدت بمنازة الحرت فتدوا على قبره ثوبا فغذبه عبد الله بن يزيد وقال انما هو رجل ورواه البيهقى باسمه اد صحى الى أبى اسحق السيمى انه حضر بمنازة الحرت الأعور فأمر عبد الله بن يزيد أن يبسطوا عليه ثوبا قال الحافظ لعل الحديث كان فيه فأمر ان لا يبسطوا فسقط لا وكان فيه فأبى بدل فأمر وروى البيهقى من حديث ابن عباس قال جلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبره بعد نبو قال البيهقى لا تحفظه الامن حديث يحيى بن عقبة بن أبى العيزار وهو ضعيف وروى عبد الرزاق عن الشعبي عن رجل أن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى

من مصر وأجيب بأنه انما نقله نوحى فتكون خصوصية له واغلام يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره دفن خوفا من أن يعبد جهال ملته قال ابن عباس لو عات الهم وقبر موسى وهرون لا تحذو هما الهين من دون الله وقد اختلف فى جواز نقل الميت ومذهب الشافعية يحرم نقله من بلد الى بلد آخر ليدفن فيه وان لم يتغير لمسا فيه من تأخير دفنه المأمور بتجليله وتعرضه له من حرمة الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل اليه لفضل الدفن فيها والمعتبر فى القرب مسافة لا تغير فيه الميت قبل وصوله قاله الزركشى ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب به مقابر أهل

الصالح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن وكان عمر مائة وعشرين سنة وقال وهب نخرج موسى
لبعض حاجته فخره من الملائكة يحفرون قبره لم ير شيئا قط أحسن منه فقال له من يحفرون هذا القبر قالوا أنتحب أن
يكون لك قال وددت قالوا فأنزل واضطجع فيه وتوجه الى ربك ففعل ثم تنفس أسهل نفس فقبض الله روحه ثم سوت عليه
الملائكة التراب وقيل ان ملك الموت أتاه بتفاحه من الجنة فتشها فقبض روحه (قال أبو هريرة) قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم فلو كنت ثم) أي هنالك (لأريتكم قبوره الى جانب ٢٢٣ الطريق عند الكتيب الاخر) أي الرمل المجمع

وهذا ليس صريحاً في الاعلام
بقبره الشريف ومن ثم حصل
الاختلاف فيه فقبيل بالتبني
وقيل يساب لم يثبت المقادس
أو بدمشق أو بوادين بصري
والبقاء أو بدين بين المدينة
وبيت المقدس أو باريحاء وهي
من الارض المقدسة وفي هذا
الحديث التحديث والاختبار
والعنة وشيخ البخاري مروزي
ومعمر بصري وأخرجه مسلم
في أحاديث الانبياء كالبخاري
مرفوعاً والنسائي في الجنائز
(عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنهم ما قال كان النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم يجمع بين
الرجلين من قتلى) غزوة (أحد
في ثوب واحد) اما بان يجمعهما
فيه واما بان يقطعه بينهما وقال
المظهرى في ثوب واحد أى في قبر
واحد اذ لا يجوز تجزئتهما
في ثوب واحد بحيث تتلاقى
بشرتهما بل ينبغي أن يكون
على كل واحد منهما ما يشابه المظغة
بالدم وغيره او لا يمكن يجمع
أحدهما بجانب الآخر في قبر

دفن سيد بن معاذ فيه فكنت من أمسك الثوب وفي اسناده هذا الماهم وقد أوله
القائلون باختصاص ذلك بالمرأة على انه انما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقبر سعد
لانه كان مجروحاً وكان جرحه قد تغير قوله قال بسم الله الخ فيه استحباب هذا الذكر
عند وضع الميت في قبره قوله من قبل رأسه فيه دليل على ان المشرع ان يحث على الميت
من جهة رأسه ويستحب أن يقول عند ذلك منها خلقناكم وفيه نعيدكم ومنها نخرجكم
تارة أخرى ذكره أصحاب الشافعي وقال الهادي باعنا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه
انه كان اذا حثي على ميت قال اللهم ايمانا بآبائك وتصدية بآبائك وابقاءنا بآبائك هذا ما وعد
الله ورسوله وصديق الله ورسوله ثم قال من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة

(باب تسليم القبر ورشه بالماء وتعليمه لي عرف وكرامة البناء والكتابة عليه) *

(عن سفيان الثوري انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسفراً رواه البخاري في صحيحه
* وعن القاسم قال دخلت على عائشة فقات يا أمه بالله اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طئة مبطوحة
ببطحاء العرصة الحمراء رواه أبو داود) الرواية الأولى أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة من
طريق سفيان المذكور وزاد قبر أبي بكر وقبر عمر كذلك وكذلك أخرجه أبو نعيم وذكر
هذه الزيادة التي ذكرها ابن أبي شيبة والرواية الثانية أخرجه أيضاً الحسن بن أحمد
الوجه وزاد رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدماً وأبو بكر رأسه بين
كفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وفي الباب عن صالح بن أبي صالح عند أبي داود في المراسيل قال رأيت قبر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم شبراً أو نحو شبر وعن عثيمين بن بسطام الديلمي عند أبي بكر
الآجري في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رأيت قبره صلى الله عليه
وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فقرأت فيه من تفعا شحوا من أربع أصابع ورأيت قبر
أبي بكر ورأيت قبره ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه قوله مسنأى من تفعا قال
في القاموس التسنيم ضد التبسطج وقال سطحه كتمعه بسطه قوله ولا لا طئة أى ولا لازقة
بالارض وقد اختلف أهل العلم في الأفضل من التسنيم والتسطج بعد الاتفاق على

واحد انتهى وروى أصحاب السنن عن هشام بن عاصم الانصاري قال جاءت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوم أحد فمالوا أصابعاً فروح وجهه قال احثروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر صححه الترمذي قال في الفتح
ويؤخذ من هذا جواز دفن المرأتين في قبر واحد مع الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائل بن الاسقع انه
كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائل من تراب ولا سيما
ان كانا أجنبيين والله أعلم انتهى (ثم يقول) صلى الله عليه وآله وسلم (أي أي القنلى وللمسقى أيهما أي أى الرجلين

(أكثر أخذ القرآن فاذا أشير له) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أحدهما أقدمه في القبر وقال أفأشبهه على هؤلاء يوم القيامة)
قال المظهر أي أنا شفيخ هؤلاء وأشبههم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوا حياتهم لله تعالى انهم في واقعته الطيبين بان
هذا الذي قاله لا يساعده عليه تعدية الشهيد بعلى لأنه لو أراد ما قال لقبل بأنهم بذلوا ذلك لتبين شهادته في رقيب
وحفظ أي أنا حفيظ عليهم أراقب أحوالهم وأصونهم من المكارة وشيخ لهم ومنه قوله تعالى والله على كل شيء شهيد
كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد ٣١٤ (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم في ديارهم ولم يغسلوا

ولم يصل عليهم) أي لم يفعل ذلك
بنفسه ولا بأمره وعند أحد أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تغسلواهم فإن كل جرح أو كاه
أو دم يروح مسكا يوم القيامة
ولم يصل عليهم والحكمة في ذلك
إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم بإستغنائهم عن دعاء القوم
وقد اختلف في الصلاة على
الشهداء المقتول في المعركة
فذهب الشافعية أنهم أحرام وبه
قال مالك وأحمد وهو الحق وقال
بعض الشافعية معناه لا يجب
عليهم لكن تجوز وفيه نظر وفي
هذا الحديث الحديث والنعنة
والقول وشيخ البخاري تنبى
والله بمصرى وابن مهاب
وشيخه مدينان وفيه رواية تابعي
عن تابعي عن صحابي وآخرجه
أيضا في الجنائز وكذا الترمذي
وقال صحيح والنسائي وابن ماجه
(عن عقبه بن عامر رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج يوما فصرى على أهل
أحد) الذين استشهدوا في وقعة
في شوال سنة ثلاث (صلاة على

جواز الكل فذهب الشافعي وبعض أصحابه والهادي والقاسم والمؤيد بالله إلى أن
التسليح أفضل واستدلوا برواية القاسم بن محمد بن أبي بكر المذكورة وما وافقها قالوا
وقول سفيان الثوري لاجته فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن يبره صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن في الأول مستحبال كان في أول الأمر مستطاع لما سجد القبر في امرأة عمر
ابن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبروها حتى تقعه ربهذا يجمع بين
الروايات ويرجح التسليح ما سجد من أمر صلى الله عليه وآله وسلم عليا أن لا يدع قبرا
مشرقا إلا سواه وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية وأدعى
القاضي حسين اتفاق أصحاب الشافعي عليه ونقله القاضي عياض عن أكثر العلماء
أن التسليم أفضل وتمسكوا بقول سفيان الثوري والاربع أن أفضل التسليح لماسلف
(وعن أبي الهياج الأسدي عن علي قال أبعث ابن علي ما بعثني عليه رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لاندع تمثالا لا طمسته ولا قبرامشرفا لا أسويته رواء الجماعة إلا البخاري
وابن ماجه) قوله عن أبي الهياج هو يفتح الهاء وتشديد الباء واسمه حيان بن حصين
قوله لا ندع تمثالا لا طمسته فيه الأمر به فيصور ذوات الأرواح قوله ولا قبرامشرفا
الأسويته فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من كان فاضلا ومن
كان غير فاضل والظاهر أن رفع القبر يرفع رتبة على القدر لما دون فيه محرم وقد صرح
بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك والقول بأنه غير محظور لوقوعه
من السلف والخلف بالإنكير كما قال الإمام يحيى والمهدي في الغيب لا يصح لأن غاية
مافيه أنهم سكنوا عن ذلك والسكوت لا يكون دلالة إلا إذا كان في الأمور الظنية
وتحريم رفع القبر وظني ومن رفع القبر والدخل تحت الحد يث دخولا أوليا لقب
والمشاهدة المعمورة على القبر وأيضاً هو من اتخاذ القبر ومسا جدد وقد لعن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما سجد في مكة قد يبرى عن تشييد أبنية القبر ومحرم
من مفايد يبيها الإسلام منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار لآلهتهم وعظم
ذلك فظنوا أنها قادرة على حاب النفع ودفع الضرر فلهذا ما مضى من المطالب قضاء
الجوايج ومطلب الحاج المطالب وسألوا منها ما يباله العباد من ربههم وشهدوا اليها الرحل

الميت) أي مثل صلاته عليه زاد البخاري في غزوة أحد من طريق جوبة بن شرح عن يزيد بعد ثمان وتسعوا
سنتين كالمودع للأحياء والأحيوات لكن في قوله بعد ثمان سنين تجوز لأن وقعة أحد كانت في شوال سنة ثلاث كما تزوفاة
صلى الله عليه وآله وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة وخمسة فيكون بعد سبع سنين ودون النصف فهو من باب جبر
النكسر والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بدعاء صلاة الميت وأيسر المراسلة الميت المعهودة كقوله تعالى وصل
عليهم والاجتماع بديل لأنه لا يصل عليه عندنا وعند أبي حنيفة والخالف لا يصل على القبر بعد ثلاثة أيام فإن قلت حديث جابر

لا يمتنع بل لأنه نفي وشهادة النفي مردودة مع معاارضها في خبر الإثبات أجيب بأن شهادة النفي انما ترد اذا لم يحيط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة والافتقار بالافتقار وهذه قضية معينة حااط بها جابر وغيره علماء وأما حديث الإثبات فتقدم الجواب عنه وأجاب المنفعة بأنه يجوز الصلاة على القبر لم يتفسخ والشهادة لا يتفسخون ولا يحصل لهم تغير فالصلاة عليهم لا تمتنع أي وقت كان وأول أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى الجواب يثبت ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغاله عنهم وقلة فراغه لذلك وكان يوم ما مع ما على المسكين فعدوا بترك الصلاة عليهم يومئذ وقال ابن حزم ٢٢٥ الظاهر رحمه الله تعالى ان صلى على

الشهيد فحسن وان لم يصل عليه فحسن واستدل بحديث جابر وعقبة وقال ليس يجوز ان يترك أحد الاثرين المذكورين لا تخرب كلاهما حتى مباح وليس هذا مكان نسخ لان استعمالهما معاً ممكن في أحوال مختلفة (ثم انصرف إلى المنبر) ولمسلم كالجباري في المغازي ثم صعد المنبر كالمودع للأحباء والأموال (فقال اني فطر لكم) وهو الذي يتقدم الواردة ليصلح لهم الحياض والدلاء فيقوهم أي أنا ساقبكم إلى الجحوز كالمهيأة لاجلهم وفيه إشارة إلى قرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ووقته ثم صعد المنبر وأقامهم على أصحابه ولذا قال كالمودع للأحباء والأموال (وأنا شهيد عليكم) بأعمالكم فكانه باق معهم لم يتقدمهم بل سبق بعدهم حتى يشهد بأعمال آخرهم فهو صلي الله عليه وآله وسلم قائم بأمرهم في الدارين في حال حياته وموته وفي حديث ابن مسعود وعبد البر بن مسعود

وعصوا به أو استغاثوا بالجحولة انهم لم يدعوا شيئاً ما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام الا فعلوه فان الله وان الله راجعون ومع هذا المنكر الشنيع والكفر القبيح لا نجد من يغضب الله ويغفار حبيسة الدين الحنيف لأعلام الامم ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً وقد ورد النعنان الاخبار بالايديك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم اذا توجهت عليه عين من جهة خصمه حلف بالله فاجر فاذا قبل له بعد ذلك احلف بشيخك ومعتق ذلك الولي الفلاني تلهم وتلكم وأبي واعترف بالحق وهذا من أبين الأدلة الدالة على ان شركهم قد بلغ فوق شرك من قال انه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة فيما علمه الدين وبما ملوك المسلمين أي رزق للإسلام أشد من الكفر وأي بلاه لهذا الدين أضرم عليه من عبادة غير الله وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأي منكر يجب انكاره ان لم يكن انكار هذا الشرك البين واجبا

لقد سمعت لو ناديت حيا * ولكن لأحياء لمن تنادى
ولو نادى ففعلت * ولكن أنت تنفخ في رماذ

(وعن جعفر بن محمد عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رث علي قبره

ابراهيم ووضع عليه حصاة رواه الشافعي * وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم قبر عثمان بن مظعون بصخرة رواه ابن ماجه) الحديث الاول من سبل وأخرجه أيضا سعيد بن منصور والبيهقي من هذا الوجه مرسلين في اللفظ وزاد ورفع قبره قدر شبر وفي الباب عن جابر بن عبد الله قال رث علي قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماء رشا فكان الذي رث علي قبره بلال بن رباح بدا من قبل رأسه من شقه الايمن حتى انتهى إلى رجله وفي إسناده الواقدي والكلام فيه معروف وفي الباب عن جابر بن ربيعة تقدم في الباب الاول وروى سعيد بن منصور ان الرش على القبر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإلى مشروعية الرش على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن عدي قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من روى عن المطلب بن حنطب وسألتني وقد رواه الطبراني في الاوسط من حديث أنس باسناد آخر فيه ضعف ورواه الجاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مظعون باسناد آخر

رفعه حديثاً خيراً لكم ووفاني خير لكم تعرض على أعيانكم فما رأيت من خير حديث الله عليه وآله وما رأيت من شر استغفرت الله لكم (واني والله لا نظير لي حوضي الا ان) نظرا حقيقيا بطريق الكشف (واني أعطيكم مفااتيخ خزائن الارض أو مفااتيخ الارض) شك الراوي وفيه إشارة إلى ما فتح علي أمته من الملك والخزائن من بعدهم (واني والله ما أخاف عليكم أن تشرکوا بعدى) أي ما أخاف على جميعكم الاشرار بل على مجموعكم لأن ذلك قد وقع من بعض أعادنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها) أي في خزائن الارض المذكورة أو الدنيا المصيرح بها في مسلم كالجباري في المغازي ولكني أخشى عليكم

الدين ان تنافسوا فيها والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والافتقار اليه وهذا الحديث من اعلام النبوة وفيه الاخبار بالمغيبات وفيه معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك أوردته المؤلف في علامات النبوة ورواه كاهم بصريون وهو من أصح الاسانيد وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي والتحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وذكر الموضع وسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود في الجنائز وكذا النسائي (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال انطلق عمر بن الخطاب مع النبي صلى الله عليه) ٢٢٦ (وسلم في رهط) قال في الصحاح رهط الرجل قومه

فيه الواقدي من حديث أبي رافع قد كرمناه وروى أبو داود من حديث المطالب بن عبد الله بن حنظل قال إمامان عثمان بن مظعون خرج يجنازة فدفن فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم رجلان يأتي بحجر فلم يستطع حمله فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسب عن ذراعية قال المطالب قال الذي أخبرني كافي أنظر إلى يابض ذراعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حُسِرَ عنهما ثم جاءها فوضعهما عند رأسه وقال أعلم بهم أقبر أخى وأدفن إليه من مات من أهلي قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه إلا كثيرين زيد راويه عن المطالب وهو صدوق انتهى والمطالب ليس صحابيا ولكنه بين أن مخبرا أخبره ولم يسمه وإمام الصحابي لا يضر وفيه دليل على جواز جعل علامة على قبر الميت كتب حجرا ونحوها قال الإمام يحيى فاما نصب حجرين على المرأة وواحدة على الرجل فبدعة قال في البحار لا بأس به لقصد التمييز لنصبه على قبر ابن مظعون (وعن جابر

رقبته والرهط مادون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة (قبل أي جهة (ابن صباد) اسمه صافي كقاضى وقيل عبد الله وكان من اليهود وكانوا حلفاء بني النجار وكان سبب انطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه ما رواه أحمد من طريق جابر قال ولدت امرأة من اليهود غدا لا ماسوحة عنه والآخرى طالعة فأنثى فاشتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو الدجال (حتى وجدوه) أي الرسول ومن معه من الرهط والضمير لابن صباد حال كونه (يلعب مع الصبيان عند اطم) بضم الأول والثاني بناء من حجر كالقصر وقيل هو الحصن ويجمع على أطم (بني مغالة) بفتح الميم والمجعة قبيلة من الانصار (وقد قارب ابن صباد الحلم) بضم الحاء واللام أي البلوغ (فلم يشعر) أي ابن صباد (حتى ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده ثم قال لابن صباد تشهداني رسول

قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجصص القبر وان يعده عليه وان يبنى عليه رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه نهي أن يجصص القبور وأن يكتب عليها وان يبنى عليها وأن يوطأ وفي لفظ النسائي نهي أن يبنى على القبر أو يرا عليه أو يجصص أو يكتب عليه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال الحاكم المكابيه وان لم يذكرها مسلم فهي على شرطه وهي صحيحة غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسانين من المشرق الى المغرب على خلاف ذلك وفي الباب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الحاكم مرفوعا لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطين عليه قال الحافظ واسناده باطل فانه من رواية محمد بن القاسم الطائي كان وقد رموه بالوضع قوله ان يجصص القبر في رواية مسلم عن تقصص القبور والتقصص بالتصانيف وماد بن مهملتين هو التجصيص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة هي الحص وفيه تحريم تجصيص القبور وأما التطين فبقال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في تطين القبور منهم الحسن البصري والشافعي وقد روى أبو بكر الجاد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قبره من الارض شيئا وطين بطين أخر من العزمة وحكى في البحر عن الهادي والقاسم انه لا بأس بالتطين املا

الله) بخذف حرف الاستهام فيه عرض الاسلام على الصبي الذي لم يبلغ ومنهومه انه لو لم يصح اسلامه لما عرض صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام على ابن صباد وهو غير بالغ وفيه معطابقة الحديث لحزاي الترجمة كليهما (فنظر اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن صباد قال اشهد انك رسول الاميين) مشركي العرب وكانوا لا يكتبون أو نسبة إلى أم القرى وفيه اشعار بان اليهود الذين كان منهم ابن صباد كانوا متبرئين ببيعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن يدعونهم لمخصوصة بالعرب وفساد حججهم واضح لانهم اذا قرأوا برسالته استحيال كذبه فوجب تصديقه في دعواه الرسالة

الى كافة الناس (فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم راي رسول الله فرضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ترك سؤاله أن يسلم لياسه منه وروى فرضه بالصاد قال المازري لعله رفسه بالسين أي ضربه برجله لكن قال عياض لم أجدها بالصاد في جواهر اللغة وقال الخطابي فرضه بجذف الفاء بعد الراء أي ضغطه حتى ضم بعضه الى بعض ومنه بنبان مرصوص وزوى فرضه بالقاف بدل الفاء وروى فرضه والاول أوضح (وقال آمنت بالله وبرسوله) قال البرماوى كالكرماني مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم راي رسول الله ٣٢٧ انه أراد أن يظهر للقوم كذبه في دعواه

الرسالة أخرج الكلام مخرج الانصاف أي آمنت برسول الله فان كنت رسولا صادقا غير ملابس عليك الامر آمنت بك وان كنت كاذبا وخطا عليك الامر فلا اسمك خطا عليك الامر فلا اسمك شرع يسأل عما يرى (فقال له ماذا ترى) وأراد باستنطاقه اظهار كذبه المنافي لدعواه الرسالة (قال ابن صياد يأتيني صادق وكاذب) أي أرى الرؤيا رياء صادقا ورياء كاذبا قال القرطبي كان ابن صياد على طريق الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى وفي حديث جابر عند الترمذي فقال أرى

حقا وباطلا وأرى عرشا على الماء (فقال له) النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلط عليك الامر أي خلط عليك شيطانك ما بقي اليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أرى كذبا لا في صدرى (خبيا) بوزن فعيل ولا في ذرخبنا بفتح الخاء وسكون الواو واحدة واسقاط التجنية

ينظم وقال الامام يحيى وأبو حنيفة يكره قوله وان يقع عليه فيه دليل على تحريم القعود على القبر واليه ذهب الجمهور وقال مالك في الموطأ المراد بالقعود الحشد قال النووي وهذا تأويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس وبما يوضحه الرواية الواردة قبله لا تجلسوا على القبر وكما سيأتي قوله وأن يبنى عليه فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفضل الشافعي وأصحابه فقالوا ان كان البناء في ملك الباني فكروه وان كان في مقبرة مسلمة فحرام ولا دليل على هذا التخصيص وقد قال الشافعي رأيت الائمة بركة بأمر من يهدم ما يبنى ويدل على الهدم حديث على المتقدم قوله وأن يكتب عليها فيه تحريم الكتابة على القبر وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها وقد استثنت الهادوية رسم الاسم فحوزوه لعل وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على قبر عثمان كما تقدم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجمهور لانه قياس في مبالغة النص كما قال في ضوء النهار وليكن الشأن في صحة هذا القياس قوله وأن يوطأ فيه دليل على تحريم وطء القبر والكلام فيه كالكلام في القعود عليه وأعل مال كالا يتخاف هنا قوله أو يزاد عليه بوب على هذه الزيادة البيهقي باب لا يزاد على القبر أكثر من ترابه لا ليرفع وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقيل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميت على قبر ميت آخر

* (باب من يستحب أن يدفن المرأة) *

(عن أنس قال شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحد لم يقارف اليلة فقال أبو طلحة أنا قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها ورواه أحمد والبخاري * ولا حجة عن أنس ان رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف اليلة أهلها فلم يدخل عثمان ابن عفان القبر) قوله بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن طلح بن سليمان وبهذا الإسناد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم وكذا الدوالي في الذرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية كما ذكره المصنف عن أحمد وكذلك أخرجه

أحمد وفي حديث زيد بن حارثة عند البزار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيأ له سورة الدخان وكأه أطلق السورة وأراد بعضهم أفعنه أجد في حديث الباب وخيأ له يوم تأتي السماء بدخان مبين (فقال ابن صياد هو الدخ) وفي حديث أبي ذر عند البزار وأحمد وأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ انتهى أي لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يهتم من الآية الكريمة الا الهذين الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الحق أو من هو احسن النفس (فقال له صلى الله عليه وآله وسلم) أخسأ) لفظ يزعجه المكاب ويطرده أي اسكت صاغرا مطرودا

(فلن تعدو قدرك) أي لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحي المخدوص بالانبياء عليهم السلام ولا من قبل الإلهام الذي يذكره الصالحون وإنما قال ابن صياد ذلك من شئ ألقاه الشيطان إليه أما لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان أو حدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أذعته ويدل ذلك قول عمر رضي الله عنه وخباياه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم تلقى السماء بدنخان مبيت (نقال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه دعني يا رسول الله أضرب عنقه) يجوز أن يضرب جوان ٣٢٨ الطلبي ويجوز الرفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان

يكنه) بوضي الضمير وفي رواية ان يكن هو بانهصال الضمير وهو الصحيح لان المختار في خبر كان الاتصال تقول كان اياه وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه به السبويه واختاره في ألفيته الاتصال وعلى رواية الفصل فلفظ هو في كيد للضمير المستتر وكان نامة أو وضع هو موضع اياه أي ان يكن اياه وفي مرسل عروة عند الخثر بن أبي اسامة ان يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر فقلت لصاحبه انما صاحبه عيسى بن مريم (وان لم يكنه فلا خير لك في قتله) وانما يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضوره لانه كان غير بالغ أو من بخله أهل العهد أو انه لم يصرخ بدعوى النبوة وانما وهبته انه يدعي الرسالة ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين الآية وقد اختلف في أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره

البخاري في التاريخ الاوسط والحاكم في المستدرک قال البخاري ما درى ما هذا فان رقة ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرك بشمدها قال الحافظ وهم حماد في تسميتهم فقط ويؤيد انهم أم كانوا ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كانوا من طريق عروة بنت عبد الرحمن قالت نزل في حفرة أم أبو طلحة وأغرب الخطابي فقال هذه البنت كانت لبعض بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقتلت اليه قوله لم يقارف بقاف وفاء زاد ابن المبارك عن فلج أراه يعني الذئب ذكر البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعليقا ورواه الامام علي وكذا قال شريح بن النعمان عن فلج أن رجلا جاءه أحد عنه وقيل معناه ليحجم تلك الليلة وبه جزم ابن جزم قال معاذ الله ان يتجسس أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لم يذب تلك الليلة انتهى ويقويه ان في روايه ثابت المذكور بلفظ لا يدخل القبر أحد فارق أهل البصرة ففتحن عثمان وقد استعد أن يكون عثمان جامع في تلك الليلة التي حدث فيها موت زوجته للمرضعة على مراعاة الخاطر الشريف وأجبت عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن بظن موثما تلك الليلة وليس في الخبر ما يقتضي انه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والحديث يدل على انه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء ليكونهم أقوى على ذلك وانه يقدم الرجال الاجانب الذين بعد دعوتهم بالملاذ في الموااة على الاقارب الذين قرب عهدهم بذلك كالأب والزوج وعلى بعضهم تقدم من لم يقارف بانه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب ان السري اشار أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جوانه في تلك الليلة فمطاف صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكور فلم يدخل عثمان القبر وفي الحديث أيضا جواز الخلو على شفير القبر وجواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة عن الشافعي انه يكره لغير فاذا وجب فلا تبكين باكية يعني اذا مات وهو محمول على الأولوية والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن الفرق بين النساء والرجال في ذلك لان بكاء النساء قد يفضي الى مالا يحل من النوح لقلة صبرهن

* (باب آداب الخلو في المقبرة والمشى فيها) *

والثاني لكونه هو صحيح بان ابن صياد أسلم وولده ودخل مكة والمدينة ومات بالمدينة وانهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وأبي ومعدني وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والأخبار والعقمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأحاديث الانبياء ومسلم في السنن (قال ابن عمر رضي الله عنه ثم انما تلقى بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب) معه (الى الفضل التي فيها ابن صياد وهو يحتل) أي يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيا) من كلامه الذي يقوله في خلوته ليعلم هو وأصحابه أهو كاهن

(عن

اوساحر (قبل ان يراه ابن صياد فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع بعني في قطيعة) كسالة الخيل (له فيهما) أي في القطيعة (رمزة) برأيهما له من فتوحه فيهم ساكنة فزاي مججمة (أوزمزة) بزاي ثم راع على الشك في تقديم أحدهما على الآخر ولبعضهم رمزة أوزمزة على الشك ومعناها كلها متقاربة فالأولى من الرمز دهر الإشارة والثانية من الزمار والتي باللهمةتين واليمين فاصلة من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي وكذا التي بالمجتمتين وفي القاموس أنه تراطن العلو على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صوت ٢٢٩ تديره في خياشيمها وعلقها فيهم بعضهما

عن بعض (فرأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو) أي والحال أنه (يتقي) أي يخفي نفسه (بجذوع النخل) حتى لا تراها أم ابن صياد (ثقات لابن صياد) أمه (يا صاف وهو اسم ابن صياد عند أحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (فشار ابن صياد) أي خض من مضجعه بسرعة وفي رواية فتاب أي رجح عن الحالة التي كان فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وتركنه) أمه ولم تعلمه بمجتمعا (بين) أي أظهرت لئلا يمان حاله ما نطاع به على حقيقة أمره (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان غلام يهودي) قيل اسمه عبد القدوس فيما ذكره ابن بشكوال عن حكاية صاحب العتبية (يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فرض فأنابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال له) (وسلم) فعل أمر من الأسلام (فنظر) الغلام (إلى أبيه وهو عنده) وفي رواية أبي داود عن رأسه (فقال

عن البراء بن عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل من الأنصار فاتمينا إلى القبر ولم نجد به سيقاس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة وجلسنا معه رواء أبو داود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يجلس أحدكم على جرة فقحرق نايه فخصص إلى جلدته خير له من أن يجلس على قبر رواء الجماعة إلا البخاري والترمذي * وعن عمرو بن حزم قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متسكنا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر ولا تؤذه رواء أحد * وعن بشير بن الخصاصية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يشي في نعلين بين القبور فقال يا صاحب السبيتين ألقهما رواء الجماعة إلا الترمذي) حديث البراء سكت عنه أبو داود والمندري ورجال أسناده رجال الصحيح على كلام في المنهال بن عمرو وشيخه زاذان وقد أخرجه من هذه الطريق النسائي وابن ماجه وحديث عمرو بن حزم قال الحفاظ في الفتح أسناده صحيح وحديث بشير سكت عنه أبو داود والمندري ورجال أسناده ثقات إلا خالد بن غير قاله بهم وأخرجه أيضا الحماكم وصححه قوله مستقبل القبلة فيه دليل على استحباب الاستقبال في الجلوس لمن كان منتظرا دفن الجنازة قوله لأن يجلس أحدكم الخ فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر وقد تقدم التمسك عن ذلك وذهب الجمهور إلى التحريم والمراد بالجلوس القعود وروى الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال إنما قال أبو هريرة من جلس على قبر يول عليه أو يتعوط فكأنما جلس على جرة قال في الفتح لكن أسناده ضعيف وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ومخالفه الصحابي المروى لا تعارض المروى بقوله لا تؤذ صاحب القبر هذا دليل المذهب إليه الجمهور من أن المراد بالجلوس القعود وبه بيان أنه المنع من الجلوس أعني التأذي بقوله السبيتين قد تقدم في ذلك في باب تعبير الشيب والمراد به اجلود البقر وكل جلد مدبوغ وانما قيل لها السبئية أخذ من السب وهو الخلق لأن شعرها قد حلق عنها وفي ذلك دليل على أنه لا يجوز المشي بين القبور بالنملين ولا يتخص عدم الجواز بكون النملين سبيتين لعدم الفارق بينهما وبين غيرها

٤٢ نيل ث له أبوه (اطع أباه القاسم صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فأسلم) الغلام والنسائي فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (نخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عنده (وهو يقول الحمد لله الذي أنقذه) أي خلاصه وشجابه (من النار) ولله ذراقاتي ومريض أنت عانده * قد أنابه الله بالفريج وفيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه يعذب وفيه ما ترجم له وهو عرض الإسلام على الصغير ولو لا صحة ما عارضه عليه وفي الحديث جواز استخدام المشرك زعمه إذا نه إذا مرض وفيه حسن العباد وفيه استخدام الصغير (عن أبي هريرة رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مولود بني آدم (الاولاد على الفطرة) الاسلامية ومن زائد طاهر تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضي العموم واحتجوا به حديث أبي بن كعب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوحى طبعه كافر او يحمي كافر او يموت كافر او منهم من يولد مؤمنا ويحمي مؤمنا ويموت مؤمنا ومن يولد كافرا ويحمي كافرا ويموت كافرا ومن يولد مؤمنا ويحمي مؤمنا ويموت مؤمنا قالوا فاني هذا وفي غلام من يولد مؤمنا ويحمي مؤمنا ويموت مؤمنا ٣٣٠

وقال ابن حزم يجوز وطء القبر وبالنعال التي ليست بسنة لمحدث ان الميت يسمع خفق نعالهم وخص المنع بالسببية وجعل هذا احكاما بين الحديثين وهو وهم لان سمع الميت خلق النعال لا يستلزم ان يكون المشي على قبر أو بين القبر وفلا ملامسة وقال الخطابي ان النسي عن السببية لما فيه من التلازم وروى ابن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كما تقدم في باب تغيير الشيب

• (باب الدفن ليلا) •

(عن ابن عباس قال مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعود فمات بالليل فدفنوه ليلا فلما أصبح أخبروه فقال ما منعكم ان تعلموني قالوا كان الليل ففكرنا وكانت ظلمة ان نشق عليه فكفنا فدفنوه ليلا) وعن عائشة قالت ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل اي له الاربعاء قال محمد بن اسحق والمساحي المرور رواه أحمد • وعن جابر قال رأى ناس نار في المقبرة فانوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه أبو داود) حديث ابن عباس أخرجه أيضا مسلم وقد روى نحوه عن جماعة من الصحابة قدمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب وقد مرنا شرح هذا الحديث والاختلاف في اسم هذا الانسان ائبهم هنالك ودفن أبي بكر بالليل ذكره البخاري تعليقه في باب الدفن بالليل ورواه في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة ولا بن أبي شيبه من حديث القاسم بن محمد قال دفن أبو بكر ليلا ومن حديث عبيد بن السبائي ان عمر دفن أبا بكر بعد النساء الاخيرة قال الحافظ في الفتح وصح ان عليا دفن فاطمة ليلا وحديث جابر سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال اسناده وثقات الا محمد بن مسلم الطائفي فتممه مقال وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس نحوه ووافظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر ابيلا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة وقال رحمتك الله ان كنت لا والله اتلاء القرآن قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن قوله

الخضر ما يدل على ان الحديث ليس على عومه واجيب بان حديث سعيد بن منصور فيه ابن جده ان وهو ضعيف ويكنى في الردعايم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عنه سلم ابن مولى يولد الاعلى الفطرة حتى يعبر عنه اسانه وامر ح منه رواية جعفر بن ربه بالفظ كل بني آدم يولد على الفطرة (قالبوا) أي اذا نزل ذلك في غير كان سبب تغييره ان ابويه (يهدونه او ينصرانه او يمجسانه) اما بتعليمه اياه وترغيبه ما فيه او كونه تبع الهما في الدين يكون حكمه حكمه ما في الدنيا فان سبق له السعادة اسلم والامات كافر فان مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح انه من اهل الجنة وقيل لاعبرة بالايمان الفطري في الدنيا بل الايمان الشرعي المكتسب بالارادة والعقل ففضل اليهوديين مع وجود الايمان الفطري محكوم بكفره في الدنيا تبعه الابويه (كما تلج البهيمة) اي تلد (بهيمة جعاء) اي ذهب من بدنها شيء سميت بذلك لاجتماع اعضائها (هل

تخسرون) اي تبصرون (فيها من جعاء) اي مقطوعة الاذن والالاف والاطراف اي هيمة مفقولة فيها صوت هذا القول أي كل من افتر اليها قال هذا القول لظهور سلامتها (ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حديث قال ثم يقول أبو هريرة اقرؤا ان شئتم (فطرة الله) اي خلقته نصب على الاعراء او المصد والمادل عليه ما بعدها قال الزخشري اي الرمو فطرة الله أو عليكم فطرة الله أي خلقهم قابلين للهدى وهدى دين الاسلام لكونه على مقتضى العقل والنظر الصحيح حتى انهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ذنبا آخر انتهى قال البرماوي ولا يخفى ما فيه من نزعة

اعتزاله وقال أبو حيان في البحر قوله أو عليكم فطرقة لا يجوز لأن فيه حذف كلمة الاغراء ولا يجوز حذفها لأنه قد حذف الفعل وعوض عليك منه فلو جاز حذفه لكان بجهاذا فيه حذف العوض والمعوض منه انتهى (التي فطر الناس عليها) أي خلقهم عليها وهي قبول الحق وتوكلهم من ادراكه أو لملازمة الاسلام فانهم لو خلووا وما خلقوا وعليه أداهم اليه لان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعمل عنه لا فقه من الآفات البشرية كالتقليد قاله القسطلاني وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته يوم السبت بربكم وقد جزم البخاري في تفسير سورة الروم ٣٣١ بأن النظر الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة السلف وهذا

الحديث منقطع لان ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة بل يروي عنه ولم يذكره المصنف للاحتجاج بل لاستنباطه منه ما سبق من الحكم (لاتبديل خلق الله) استشكل هذا مع كون الابوين يهودا نه والجواب انه مؤول فالمراد ما ينبغي ان تبديل تلك القطرة أو من شأنها ان لا تبديل أو الظاهر معنى انتهى (ذلك) اشارة الى الدين المأمور باقامته الوجهة في قوله فاقم وجهك

لدين أو القطرة ان فسرت بالآلة (الدين القيم) المستوى الذي لا عوج فيه (عن المسيب ابن حزن) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بعد هاتون (رضي الله عنهم) ما هو وأبوه صبيان هاجر الى المدينة (قال لما حضرت أبا طالب الوفاة) أي علاماتهم قبل النزوع والإمسا كان ينقعه الإيعان لو آمن ولهذا كان ما وقع بينهم وبينه من المراجعة قاله البرماوي كالكرماني وقال في الفتح ويحتمل ان يكون انتهى الى النزوع لكن رجا النبي صلى

صوت المساحي هي جمع معصاة والمصاهرة آت من حديد يجرف بها الطين مشتقة من السكوة وهو ككشف وجه الارض والميم فيها زائدة قوله السر ورجع مرفتح الميم بعدها راء مهملة وهو المسحاة على ما في القاموس وقيل صوت المسحاة على الارض والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه الحسن البصري واستدل بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احسان الكفن وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر ان يقبر الرجل ليل حتى يصلي عليه وأوجب عنه ان يزوجه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان ترك الصلاة للدفن بالليل أو لأجل انهم كانوا يدفنون بالليل لرداءة الكفن فالزجر انما هو لما كان الدفن بالليل مظنة اساءة الكفن كما تقدم فاذا لم يقع تقصير في الصلاة على الميت وتكفينه فلا بأس بالدفن ليلًا وقد قيل في تعليل كراهة الدفن بالليل ان ملائكة النهار أو أف من ملائكة الليل ولم يصح ما يدل على ذلك

(باب الدعاء للميت بعد دفنه)

(عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسلوا له التثبيت فانه الا ان يستلروا أو داود وعن راشد ابن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عيسى قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام وتبى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم ينصرف رواه سعيد في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه والبيهقي وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه والاثرا مروي عن راشد وضمرة وحكيم ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذکور شهد صفيين مع معاوية فنه عنه ابن حزم وقال الدارقطني يعتبر به والثلاثة كلهم من قدماء التابعين جسيون وقد روى نحوه مرفوعا من حديث أبي امامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنبلي في الشافعي انه قال اذا مات فاصنعوا بي كما أمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصنع عونا أنا أمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخوانكم

الله عليه وآله وسلم اذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة ان ذلك ينقعه بخصوصه ويؤيد الخصوصية بعد ان امتنع شفع له حتى تخفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن ابي امية بن المغيرة) أخى أم سلمة وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفتح ويحتمل ان يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره ولا يلزم من تأخر اسلامه ان لا يكون شهد ذلك كما شهدا عبد الله بن ابي امية (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يي طالب ياعم قل لا اله الا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (اشهد لك به عند الله

فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية يا أبا طالب أترغب أي أتعرض (عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرض عليه ويعودان تلك المقالة) أي أترغب عن ملة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) أي آخر أزمته تكلم به أباهم (دع على ملة عبد المطلب) أراد بقوله هو نفسه أو قال أنا فغيره الراوي انقذه أن يتجكى كلامه استقباحا للنظا المذكور وهو من التصرفات الحسنة (وأي أن يقول لا اله الا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما) حرف تنبيه أو بمعنى حقا (والله لا استغفرون لك) ٢٤٢ أي كما استغفر إبراهيم لبيه (ما لم انه عنك) وفي رواية عنه أي عن

الاستغفنا والدال عليه قوله لا استغفرون لك (فأنزل الله تعالى فيه) أي في أبي طالب (ما كان للبي الآية) خبر عني انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومدني وفيه رواية الابن عن الاب والتحديث والاضمار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في سورة القصص (ع) عن علي رضي الله عنه (ابن أبي طالب) قال كفاي جنازة في بقيق الغرق قد الغرق ما عظم من شجر العوج كان يبت فيه فذهب الشجر وبقي الاسم لازما للمكان وهو مدفن أهل المدينة (فأنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتعد وقعدنا حوله) هذا موضع الترجمة مع ما بعده (ومعه مخصرة) بالساد المهمة قال في القاموس ما يتوكأ عليه كالعصا وشو ومأياخذ المالك يشربه اذا خاطب والخطيب اذا خاطب وسببت بذلك لانها تحمل تحت الخصر غالب الانكسار عليم (ففسكس) أي خفض رأسه وطأ طأ به الى الارض على هيئة المهمة والمفكر كما هي عادة من

في ويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يستوي فاعد اثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا يرحمك الله وان كن لا تشعر فليقل اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا ياخذ كل واحد يد صاحبه ويقول انطلق يا ما بعدنا بعد من لقن حجة فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال فليسمه الى أمه حقا يا فلان بن حقا قال الحافظ في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياع في أحكامه وفي أسناده سعيد الأزدي يرض له أبو حاتم وقال الهيثمي بعد ان ساقه في أسناده جماعة لم أعرفهم انتهى وفي أسناده أيضا عاصم بن عبد الله وهو ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد هذا الذي يصنعونه اذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعله الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة وروى فيه عن أبي بكر بن أبي هريرة عن اشباخهم انهم كانوا يفعله وكان اسم عبد بن عباس برويه يشير الى حديث أبي امامة انتهى وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي امامة بالآثر الذي رواه سعيد بن منصور وذكر له شواهد أخر خارجة عن البحث لا حاجة الى ذكرها قوله اذا فرغ من دفن الميت الخ فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه وسؤال التثبيت له لانه يستل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضا دليل على ان الميت يستل في قبره وقد وردت به أيضا أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وورد أيضا ما يدل على ان السؤال في القبر مختص بهذه الامة كما في حديث زيد بن ثابت عندهم لم ان هذه الامة تغفل في قبورها وبذلك جزم الحكم الترمذي وقال ابن القيم السؤال عام للامة وغيرهما وليس في الاحاديث ما يدل على الاختصاص قوله وعن راشد وخمرة هما تابعيان قديمان وكذلك حكيم بن عمير وكل الثلاثة من حصص قوله كانوا يستحبون ظاهرا ان المستحب لذلك الصحابة الذين ادركوهم وقد ذهب الى استحباب ذلك أصحاب الشافعي

هـ (باب النهي عن اتخاذ المساجد والبرج في المقبرة) *

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله اليهود اتخذوا قبور

ينسكب في شيء حتى يتحضر معانيه فيحتمل أن يكون ذلك تشكرا لمنه صلى الله عليه وآله وسلم في أمر انبيائهم الاخرة لقربة حضور الجنازة وفيما أبدا بعد ذلك لأصحابه أو فكس المخصرة (لجعل ينسكب) أي يضرب في الارض (بمخصرته ثم قال ما منكم من أحد) أي (ما من نفس منقوسة) مصنوعة مخلوقة (الا كتب مكانها) أي كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) وفي رواية سفيان الا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار وكنهه بشير الى حديث ابن عمر عند البخاري الدال على ان لكل أحد مقعدين لكن لفظه في القدر الا وقد كتب مقعده من النار ومن الجنة فوالله نعم

أوهى معنى الواو (والاقد كتبت شقية أو سعيدة فقال رجل) هو علي بن أبي طالب ذكره البخاري في المفسر لكن بلفظ قلنا
 أو هو سراقه بن مالك بن جعشم كافي مسلم أو هو عمر بن الخطاب كافي الترمذي أو من حديث أبي بكر الصديق كما عند أحمد والبخاري
 والطبراني أو هو رجل من الأنصار وجع تعدد السائلين عن ذلك ففي حديث ابن عمر قال أصحابه (يا رسول الله أفلا تسكل)
 نعقد (على كتابنا) أي ما كتب علينا وقد (ودع العمل) أي تركه (فن كاشنا من أهل السعادة في صير) أي فسيجرو
 القضاء (إلى عمل أهل السعادة) قهرا أو يكون ما ل حاله ذلك بدون ٢٢٣ اختباره (وأما من كان من أهل الشقاوة
 في صير) أي فسيجرو القضاء

(إلى عمل أهل الشقاوة) قهرا
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أما أهل السعادة فيسيرون
 لعمل) أهل (السعادة) وأما أهل
 الشقاوة فيسيرون لعمل
 أهل (الشقاوة) قال في شرح
 المشكاة الجواب من الأسلوب
 الحكيم منه هم من الاتكال
 وترك العمل وأمرهم بالترام
 ما يجب على العبد من العبودية
 يعني أنهم عبيد ولا بد لكم من
 العبودية فعليكم بما أمرتكم
 وإياكم والتصرف في أمور
 الربوبية لقوله تعالى وما خلقت
 الجن والإنس إلا ليعبدون ولا
 تجعلوا لذنوبكم آلها عبدوا
 ربكم فذلك ما أنتم عليه

بل هي علامات فقط انتهى (ثم
 قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (فأما
 من أعطى واتقى الآية) أي من
 أعطى الطاعة واتقى المعصية
 وصدق بالكتابة الحسنى وهي
 التي دلت على حق ككلمة
 التوحيد فستيسر أي فستيسر
 للخلد التي تؤدي إلى سرور وراحة

كدخل الجنة وأما من يجمل بما أمر به واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى فستيسر للخلد المؤجلة إلى العسر والشدة
 كدخل النار وهذا الحديث أصل لاهل السنة في ان السعادة والشقاوة بقدر الله القديم واستدل به على امكان معرفة
 الشقي من السعيد في الدنيا كما اشتهر لسان صدق وعكسه لان العمل اماره على الجزاء على ظاهر هذا الخبر والحق ان العمل
 علامة وامارة فيكم بظواهر الامر وأمر الباطن إلى الله تعالى وقال بعضهم ان الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال
 وغيب عنا المفادير لقيام الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مشيئته فن عدل عنه بل لان القدر يسر من أسياره لا يطعم

أنبيائهم فساجد متفق عليه * وعن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج روافه الخمسة (الإبن ماجه)
 الحديث الثاني حسنه الترمذي وفي اسناده أبو صالح باذام ويقال باذان مولى أم هانئ
 بنت أبي طالب وهو صاحب السكبي وقد قيل انه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه
 جماعة من الأئمة قال ابن عدى ولا أعلم أحدا من المتقدمين رخصه وقد روى عن يحيى بن
 سعيد أنه كان يحسن أمره قوله قاتل الله اليهود زاد مسلم والنصارى ومعنى قاتل قتل
 وقبل لعن فانه قد ورد باقظ اللفظ قوله اتخذوا قبورهم مساجد وقيل على سبيل البيان لما وجب
 المقاتلة كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا قبورهم مساجد ظاهره أنهم
 كانوا يجعلون مساجد يصلون فيها وقيل هو أعم من الصلاة عليها وفيها وقد أخرج مسلم
 لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو علموا ورؤى مسلم أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخمسة زاد فيه فلا تتخذوا القبور
 مساجد فاني أنتم أكرم عن ذلك وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد وقد زعم
 بعضهم ان ذلك إنما كان في ذلك الزمان لقرب العهد به عبادة الاوثان ورد ما ابن دقيق
 العيد قوله لعن الله زائرات القبور فيه تحريم زيارة القبور للنساء وسأق الكلام
 على ذلك قوله والسرج فيه دليل على تحريم اتخاذ السرج على المقابر ما يقضى اليه
 ذلك من الاعتقادات الفاسدة كما عرفت مما تقدم

(باب وصول قواب القرب المهداة إلى الموقى)

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن مائل نذر في الجاهلية ان يخر مائة يده وان هشام بن
 العاص يخر حصته خمسين وان عمر اسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما
 أبوك فلو أقر بالتوحيد قصعت وتصدقت عنه فنفعه ذلك رواه أحمد * وعن أبي هريرة ان
 رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أبي مات ولم يوص أفينفعه أن أتصدق عنه
 قال نعم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن عائشة ان رجلا قال للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان احمى اقتلعت نفسها واراها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر ان تصدقت

كدخل الجنة وأما من يجمل بما أمر به واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى فستيسر للخلد المؤجلة إلى العسر والشدة
 كدخل النار وهذا الحديث أصل لاهل السنة في ان السعادة والشقاوة بقدر الله القديم واستدل به على امكان معرفة
 الشقي من السعيد في الدنيا كما اشتهر لسان صدق وعكسه لان العمل اماره على الجزاء على ظاهر هذا الخبر والحق ان العمل
 علامة وامارة فيكم بظواهر الامر وأمر الباطن إلى الله تعالى وقال بعضهم ان الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال
 وغيب عنا المفادير لقيام الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مشيئته فن عدل عنه بل لان القدر يسر من أسياره لا يطعم

علمه الا هو فاذا دخلوا الجنة كشف لهم واستدل به البخاري على موغلة الحديث عند القبر وقوله كانه يشير الى
التفصيل بين احوال القعود فان كان لصحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره ويحتمل النهي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك
ورواة هذا الحديث كوفيون الا برافرازي وأصله كوفي وفيه رواية تاجي عن تاجي عن مصابي وفيه التحديث والعنفنة
والقول وأخرجه البخاري ايضا في التفسير والقدر والادب ومسلم في القدر وأبو داود في السنة والترمذي في القدر والتفسير
وابن ماجه في السنة (عن ثابت بن الضحالك) ٣٣٤ الانصاري الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

عنها قال نعم متفق عليه وعن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان أمي توفيت أيتها الصدقة عنها قال نعم قال فان لي خيرا فانا أئتمهم ذلك اني قد
تصدق به عنهم رواه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي وعن الحسن عن سعد بن
عبادة ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان أمي ماتت فان صدق عنها قال نعم قالت فان لي
الصدقة أفضل قال سقي الماء قال الحسن فملك سقاية آل سعد بالمدينة رواه أحمد
والنسائي حديث سعد بن جبال اسناده عند النسائي ثقات ولكن الحسن لم يذكر سعدا
وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه قوله فخر حصته حسين انما كانت حصته حسين
لان العاص بن وائل خلف ابنين هشاما وعمرافا راد هشام ان يفي بنذرا به فخر حصته
من المائة التي نذرهما وحصته خسون وأراد عمر وان يفعل كقول أخيه فسال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ان موت أبيه على الكفر مانع من وصول نفع ذلك اليه
وانه لو أقر بالتوحيد لاجر أذلك عنه وطلعه نوابه وفيه دليل على ان نذر الكافر بما هو
قريبه لا يلزم اذا مات على كفره وأما اذا أسلم وقد وقع منه نذر في الجاهلية ففيه خلاف
والظاهر انه يلزمه الوفاء بنذره لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر أن عمر قال يا رسول
الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف لي ليلة في المسجد الحرام فقال له صلى الله عليه وآله
وسلم أوف بنذرك وفي ذلك أحاديث ياتي ذكرها في باب من نذروا وهو مشرك من كتاب
النذور قوله نفعة ذلك فيه دليل على ان ما فعله الولد لا يبرئ المسلم من الصوم والصدقة
يلحقه نوابه قوله اقلعت بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وبعدها لام مكسورة على صيغة
المجهول ماتت فجاء كذا في القاموس وقوله نفسها بالضم على الاشهر نائب مناب الفاعل
قوله وأراها بضم الهمزة بمعنى أظن اقول فان لي خيرا في رواية بخلافه والخرف والخراف
الحديث من الخلل أو العنب أو غيرها ما قوله قال سقي الماء فيه دليل على ان سقي الماء
أفضل الصدقة وله ظا أي داود فان الصدقة أفضل قال الماء مخفرا وأما هذه لام سعد
وانخرج هذا الحديث الدارقطني في غرائب مالك وقد أخرج الموطأ من حديث سعد بن
سعد بن عبادة انه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض مغازيه وحضرت
امه الوفاة بالمدينة فتقبل لها أوصى فقالت نيم أوصي والمال مال سعد فتوفيت قبل ان

(وسلم قال من حلف بغيره لم يكره
الاسلام) كاليهودية والنصرانية
حال كونه (كاذبا) في عظيم تلك
المسألة السقي حلفهم أو كاذبا في
الحلوف عليه لكن عورض
بكون الحلوف عليه يستوي
فيه كونه صادقا أو كاذبا اذا
حلف بغيره لاسلام فالذم
انما هو من جهة كونه حلف
بتلك المسألة الباطلة معظمها حال
كونه (متعمدا) فيه دلالة لقول
الجهول وان الكذب الخبر غير
المطابق للواقع سواء كان عمدا
أو غيره اذ لو كان شرطه التعمد
لما قيد به هنا (فهو كما قال) أي
فيحكم عليه بالذي نسبته انفسه
وظاهره الحكم عليه بالكفر
اذا قال هذا القول ويحتمل ان
يعلق ذلك بالحديث لما روى بريدة
مرفوعا من قال أنا بري من
الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال
وان كان صادقا يزوج الى
الاسلام سالما والتحقيق
التفصيل فان اعتقد تعظيم
ما ذكر كفر وعليه يحتمل قوله
من حلف بغيره الله فقد كفر

رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التعليق
في نظر فان كان أراد ان يكون متصفا بذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم
عليه ذلك أو يكره تنزيها للناسي هو المشهور وليلقل بالاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به
التمديد والمبالغة في الوعد لا الحكم بانه صار يهوديا وكافا قال فهو مستحق اكل عذاب ما قال ومثله قوله صلى الله عليه وآله
وسلم من ترك الصلاة فقد كفر أي استوجب عقوبته من كفر (ومن قبل نفسه بجديدة) باللفظ فاطمة كالسيف والسكين
يقدم

وفيه ما وفي الايمان ومن قتل نفسه بشئ وهو اعم (عذب به) أي بالمد كور (في نار جهنم) وهذا من باب مجانسة العقوبات
 الاخر وية الجنائيات الديونية ويؤخذ منه ان جنائية الانسان على نفسه كجنائيته على غيره في الاثم لان نفسه ليست ملكا له
 مطلقا بل هي لله فلا يتصرف فيها الا بما أذن له فيه ولا يخرج بذلك من الاسلام ويصلي عليه عند الجهور وخلافا لابي يوسف
 حيث قال لا يصلي على قاتل نفسه وهو الصواب وقد نقل عن مالك ان قاتل النفس لا تقبل توبته ومقتضاه ان لا يصلي عليه
 وروى أهل السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصلي
 عليه وفي رواية للسنائي أما أنا فلا أصلي عليه وفي هذا الحديث
 الحديث والعنينة وأخرجه البخاري أيضا في الادب والايمان
 ومسلم في الايمان وكذلك أبو داود والترمذي والسنائي وابن
 ماجه في الكفارات (عن جندب بن عبد الله بن سفيان الجلي رضي الله عنه قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان برجل) أي فبين كان قبلكم
 قال في الفتح لم أقف على اسمه
 (جراح) بكسر الجيم (قتل نفسه) بسبب الجراح (فقال
 الله عز وجل بدرى عبدي بنفسه) أي لم يصبر حتى أقبض روحه
 من غير سبب له في ذلك بل استعجل وأراد ان يموت قبل الاجل الذي
 لم يطلعه الله تعالى عليه فاستحق العقوبة المذكورة في قوله
 (حرمت عليه الجنة) لكونه مستحقا للقتل نفسه فمقتضى
 مؤبدته أو حرمتها عليه في وقت ما كالوقت الذي يدخل فيه
 السابقون او الوقت الذي يعذب

يقدم سعد فذكر الحديث وقد قيل ان الرجل المبهم في حديث عائشة وفي حديث ابن عباس هو سعد بن عباد وقد يدل على ذلك ان البخاري أو ربه حديث عائشة حديث ابن عباس بالفاظ ان سعد بن عباد قال ان أمي ماتت وعليها نذر وكان رخصي الى ان المبهم في حديث عائشة هو سعد وأحاديث الباب تدل على ان الصدقة من الولد تلحق الوالد بن بعد موته بالبدون وصية منهم أو يصل اليهما فواجب فيخصص بهذه الاحاديث عموم قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ولكن ليس في أحاديث الباب الا حقوق الصدقة من الولد وقد ثبت ان ولدا الانسان من سعيه فلا حاجة الى دعوى التخصيص وأما من غير الولد فالظاهر من العمومات القرآنية انه لا يصل ثوابه الى الميت فيوقف عليه حتى يأتي دليل يقتضي تخصيصه او قد اختلف في غير الصدقة من اعمال البر هل يصل الى الميت فذهب المعتزلة الى انه لا يصل اليه بشئ واستدلوا بعموم الآية وقال في شرح الكنزان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان او صوما أو حجاً او صدقة او قرأة قرآن او غير ذلك من جميع أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه عند أهل السنة انتهى والمشهور من مذهب الشافعي وجعالة من أصحابه انه لا يصل الى الميت ثواب قراءة القرآن وذهب احمد بن حنبل وجعالة من العلماء وجعالة من أصحاب الشافعي الى انه يصل كذا ذكره النووي في الاذكار وفي شرح المنهاج لابن النجوى لا يصل الى الميت عند ثواب القراءة على المشهور واختار الوصول اذا سأل الله ايصال ثواب قرأته ويغني الجزم به لانه دعاء فاذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي فلا يجوز بما هو له أولى ويبقى الامر فيه موقوفا على استحباب الدعاء وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الاعمال والظاهر ان الدعاء متفق عليه انه ينفع الميت والحي القريب والبعيد بوصية وغيرها وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لآخيه بظهر الغيب انتهى وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على وصول الدعاء الى الميت وكذا حكى الاجماع على ان الصدقة تقع عن الميت ويصل له ثوابها ولم يقيد ذلك بالولد وحكى أيضا الاجماع على حقوق قضاء الدين والحق انه يخصص عموم الآية بالصدقة من الولد كما في أحاديث الباب وبالجم من الولد كما في خبر الخثعمية ومن غير الولد أيضا كما في حديث الحرم عن أخيه شبرمة ولم يستفصله صلى الله عليه وآله وسلم هل أوصى شبرمة أم لا

فيه الموحدون في النار ثم يخرجون او حرمت عليه الجنة معينة كجنة عدن مثلاً او ورد على سبيل التعليل والتوقيف
 قطا هو غير مراد قال النووي أو يكون شرع من مضى ان اصحاب الكفار يكتفون بهم او هذا الحديث او رده البخاري هنا
 مختصرا وذكره في كتاب اسرائيل مبسوطا (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذي يخلق نفسه يخلقها في النار (بضم النون فيها) (والذي يطعمها) (بضم العين المهملة) كذا ضبط في الاصول قاله الحافظ في
 الفتح (يطعمها في النار) لان الجوارح من جنس العمل واستدل به على ان القصاص من القاتل يكون بمقتضى ما اقتضاه

منه صلى الله عليه وآله وسلم إذا أفضى إلى الأطراء خشية عليه من الزهو وأشار إلى ذلك ابن المثير (فقال عمر بن الخطاب) رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستفهمان قوله (ما وجبت قال هذا أنبيتم عليه خير فوجبت له الجنة وهذا أنبيتم عليه
شر فوجبت له النار) والمراد بالوجوب النبوت أو هو في صحة الوقوع كالذي الواجب والأصل أنه لا يجب على الله شيء بل
الثواب فضله والعقاب عدله لا يثبت عليه بل وهم يثبتون وفيه رد على ٢٢٧ من رجم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين

*** (باب تعزية لمصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول إذا ذلك) ***

(عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حال الكرامة
يوم القيامة رواه ابن ماجه وعنه الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من عزى مصابفا مني أجره رواه ابن ماجه والترمذي * وعن الحسين بن علي عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وان قدم
عندها فيحدث لذلك استرجاعا لا يجد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاء مثل أجرها
يوم أصيب رواه احمد وابن ماجه) حديث عمرو بن حزم وزاد ابن ماجه من طريق أبي
بكر بن أبي شيبة حديثا طالدا بن خالد حدثني نيس ابو عمارة مولى الانصار قال سمعت
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فسأقه وهو لاهم ثقت لا قبسا بأعمارة
فقه ابن وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا
الحاكم وقال الترمذي غريب لا يعرفه إلا من حديث علي بن عاصم ورواه بعضهم عن
محمد بن شوقة بهذا الاسناد مثله موقوف ولم يرفعه ويقال أكثر ما يتلى به علي بن عاصم
هذا الحديث ثقوه وعليه انتهى قال البيهقي تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عدي قد
رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى
عن أمير أئيل وقيس بن الربيع والنوري وغيرهم وروى ابن الجوزي في الموضوعات
من طريق نصر بن حناد عن شعبة بن جهم وقال الخطيب رواه عبد الحكيم بن منصور
والحرث بن عمران البلعقري وجماعة مع علي بن عاصم وليس شيء منها ثابتا ويحكي عن
أبي دارد قال غائب يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث وإنما هو
عندهم قطع وقال أن أصحابك الذين سمعوه معك لا يسمعونونه فإني أن يرجع قال الحافظ
ورواية النوري هذا رواه علي بن حناد بن الربيع وهو ضعيف جدا وكل المتابعين له علي بن
عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق أسراة بل قد
ذكر صاحب السكال من طريق وكيع عنه ولم أقف على أسنادها بعد قال في
التلخيص وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن محمد بن عبد الله العريزي عن أبي الربيع
نابر ساقه ابن الجوزي في الموضوعات وله أيضا شاهد آخر من حديث أبي برزة مرفوعا
من عزى شكي كسي برد في الجنة قال الترمذي غريب ومن شواهد حديث عمرو بن

الغيب أطلق الله نعمة عليه وإنما
هو خير عن حكم أعلمه الله به قاله
في الفتح (أنتم شهداء الله في
الارض) الخطابون بذلك
الصحة ومن كان على صفتهم من
الايان وحكي ابن التين أن ذلك
مخصوص بالصحة لانهم كانوا
ينطقون بالحكمة بخلاف من
بعدهم قال والصواب أن ذلك
مخصص بالثقات والمتقين انتهى
وفي الشهادات يلتزم المؤمنون
شهداء الله في الارض ولأبي داود
من حديث أبي هريرة في نحو
هذه القصة أن بعضكم على بعض
أنهم شهداء فالتعزية برشادة أهل
الفضل والمصدق لا النسفة
لأنهم قد يثرون على من كان
مشاهدا ولا من بينه وبين الميت
عداوة لأن شهادة العدو لا تقبل
قاله الداودي وقال المظهرى
ليس معناه أن مانق ولونه في حق
شخص يكون كذلك حتى يصير
من يستحق الجنة من أهل النار
بقولهم ولا العكس بل معناه
أن الذي أشوا عليه خير أراؤه
منه كان ذلك علامة كونه من
أهل الجنة وبالعكس وتعقبه
الطبي في شرح المشكاة بأن

قوله وجبت بعد ثناء الصحابة حكم عقب وهذا ما سبأ فاشعرا بالعلية وكذا الوصف
بقوله أنتم شهداء الله في الارض لأن الاضافة فيه التثنية فأنهم بمنزلة عالة عند الله فهو كالتركية من الرسول لامتة وإظهار
عدائهم بعد شهادتهم لصاحب الجنة فينبغي أن يكون لها أثر ونفع في حقها قال والى معنى هذا يومئذ قوله تعالى وكذلك
جعلناكم أمة وسطا انتهى وقال النوري قال بعضهم معنى الحديث أن الشاء بالخبر بأن أنى عليه أهل الفضل وكان ذلك

مطابقا للواقع فهو من أهل الجنة وإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قال والصحيح انه على عمومته وإن مات فآلهم الله الناس
 الشاء عليه بخير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فإن الاحمال داخله تحت المشيئة وهذا
 الالهام يستدل به على تعميم اوجه هذا نظر فائدة الشاء انتهى وهذا في جانب التفسير واضح ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان
 والحاكم من طريق محمد بن مسلمة عن ثابت عن أنس ٢٣٨ مرفوعا من مسلم عوت فيشهد له أربعة من جيرانه الا الذين أنهم

لا يعلمون منه الاخير الا قال الله
 تعالى قد قبلت قولكم وعفوت
 له ما لا تعلمون ولا جرم من حديث
 أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة يدل
 أربعة وفي اسناده من لم يسم له
 شاهد من مراسيل بشر بن كعب
 أخرجه أبو مسلم الكجبي وأما
 جانب الشرف فظاهر الاحاديث انه
 كذلك لكن انما يقع ذلك في حق
 من غاب شره على خيره وقد وقع
 في رواية المشار اليها أولا في آخر
 حديث أنس ان الله ملائكة
 تنطق على السنة بن آدم بما
 في المر من الخير والشر واستدل
 بهذا الحديث على جواز كونه
 بما فيه من خير أو شر للعاجلة ولا
 يكون ذلك من الغيبة وهو أصل
 في قبول الشهادة بالاستقاضة
 وإن أقل أصلها اثنان وقال ابن
 العربي فيه جواز الشهادة قبل
 الاستنهاد وقبلها ما قبل
 الاستفصال وفيه استعمال
 التثنية لشر للمواخاة والمشاكاة
 وحقيقة ثمة انما هي في الخير الله
 أعلم (عن عمر) بن الخطاب
 رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
 أيما مسلم شهد له أربعة من

حرم الذي قبله قال السيوطي في التعقبات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون
 الفاها وكان ثقة موقفا قال رأيت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سوقة
 من عزي مصابا هو عنك قال نعم فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال
 الذهبي أبلغ ما تتبع به علي بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه
 ولا ضرورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال يعقوب بن شيبة كان من أهل الدين
 والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد الذوق أنكر عليه كثرة الغلط مع قتاده على
 ذلك وقال وكيع ما زلت أراه يرفقه بالخطير فخذوا الصالح من حديثه ودعوا الغلط وقال
 أحمد أما أنا فحدث عنه كان فيه لحاح ولم يكن متهم ما وقال الفلاس صدوق وحديث
 الحسين في اسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف قوله من عزي
 مصابا فيه دليل على أنه تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك
 من حال كرامته قوله فله مثل أجره فيه دليل على أنه يحصل للمعزي بمجرد التعزية
 مثل أجر المصاب وقد يستشكل ذلك باعتباره أن المشقة مختلفة وبحاج عنه بجوابات
 ليس هذا محل بسطها وغرة التعزية لخص على الرجوع الى الله تعالى يحصل الاجر
 قال في البحر والمشرع مرة واحدة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم التعزية مرة انتهى
 قال الهادي والقاسم والشافعي وهي بعد الدفن أفضل لعظم المصاب بالمفارقة وقال
 أبو حنيفة والثوري انما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وجب فلا تبكين
 بأكية أخرجه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والذاهبي وابن حبان والحاكم والمراد
 بالوجوب دخول القبر كما وقع في رواية لأحمد ودolan وقت الموت حال الصدمة الاولى
 كما ساقى والتعزية تسلية فينبغي أن يكون وقت الصدمة التي بشرع الصبر عندها
 قوله فاعطاه مثل أجرها يوم أصيب فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة
 يكون سببا للاستحقاق لمثل الاجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بذلك
 المصيبة وإن تقدم عهدها ومضت عليه أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل ان الله

وانا اليه راجعون (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الصبر عند
 الصدمة الاولى رواه الجماعة * وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجاء التعزية سمعوا قائل يقول ان في الله عزاء
 المسلمين بخير أدخله الله الجنة فقلنا) أي عمرو وغيره (وذكره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وذلك انه)
 فيه اعتبر مفهوم الموافقة لانه سأل عن الثلاثة ولم يدال عما فوق الاربعة كالخمس مثلا وفيه ان مفهوم العمد ليس دليلا
 قطعيا بل هو في مقام الاحتمال (فقلنا واثنان قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان ثم نسأله عن الواحد) استنبطنا أن يكفى
 في مثل هذا المقام العظيم باقل من المصاب واقصر على الشئ الاول اختصارا أولا حالة السامع على القياس قاله ابن المنبر وقال

آخره في الحاشية فيه ايماء الى الاكتفاء في التزكية بواحد كذا قال وفيه غرض وقد استدل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكفي به في الشهادة اثنتان وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعا من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الا الذين انهم لا يعلمون منه الا خيرا الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون وهذا يؤيد قول النووي السابق ان من مات فالهم الله الناس الثناء عليه بخير كان دليلا ٢٣٩ على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله

تقتضي ذلك أم لا وهذا في جانب الخير واضح وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ووقع في رواية النضر عند الحاكم ان الله تعالى ملائكة تنطق على السنة في آدم بما في المؤمن من الخير والشر وهل يختص الشاهد الذي يتبع الميت بالرجال أو يشمل النساء أيضا وإذا قلنا انهم يدخلون قيل يكتفي بامرأتين أو لا بد من رجل وامرأتين يحمل نظروا وقد يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء الانصارية لما أثبت على عثمان ابن مظعون بقولها فشهدا في عليك لقد أكرمك الله تعالى فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك ان الله أكرمك فلم يكتف بشهادتهما لكن يجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر عليهما القطع بان الله أكرمهن وذلك مغيب عنها بخلاف الشهادة للميت بأفعاله الحسنة التي يتلبس بها في الحياة الدنيا ورواه هذا الحديث كاهم بصريون لكن داود مروزي تحول الى البصرة وهو من افراد

من كل مصيبة وخلفاء كل هالك ودر كامن كل فائت فبالله فمضة واياه فارجو افان المصاب من حرم الثواب وواه الشافعي وعن أم سامة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد مصيبة مصيبة فمضة قول الله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي وأخف لي خيرا منها الأجره الله في مصيبته وأخف لي خيرا منها قالت فأتوني أبو سامة قالت من خير من أبي لمعة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ثم عزم الله لي فقامت اللهم أجرني في مصيبتي وأخف لي خيرا منها فقامت فترجت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم وابن ماجه حديث جعفر بن محمد في أسناده القاسم بن عبد الله بن عمرو وهو متروك وقد كذب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال أحمد أيضا كان يضع الحديث ورواه الحاكم عن أنس في سنة تدرك صحبه وفي أسناده عباد بن عبد الله وهو ضعيف جدا وزاد فقال أبو بكر وعمر هذا النضر قوله انما الصبر عند الصدمة الاولى في رواية للبخاري عند أول صدمة ونحوها لمسلم والمعنى اذا وقع الثبات أول شيء يجمع على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الاجر وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمنزلة فاستعير له مصيبة الواردة على القلب وقال الخطابي المعنى ان الصبر الذي يحمد عليه صاحبه ما كان عند الحاجة المصيبة بخلاف ما عند ذلك وقال غيره ان المراد لا يؤجر على المصيبة لانم ليست من صنعها وانما يؤجر على حسن تثبته وجعل صبره وأول الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر فقال اني الله واصبري فقالت اليك عنى فانك لم تصب مصيبي ولم تعرفه فقبل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم تجد عنده فوابن فقالت لم أعرفك يا رسول الله فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى قوله ان في الله عزاء من كل مصيبة الخ فيه دليل على أنه تستحب التعزية لاهل الميت بتعزية النضر عليه السلام وأصل العزاء في اللغة الصبر الحسن والتعزية التصبر وعزاء صبره فكل ما يجلب له صاب صبرا يقال له تعزية بأي لفظ كان ويحصل به له عزى الاجر المذكور في الاحاديث لسابقة وأحسن ما يبرز به ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث امامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتدت اليه احدي بناته تدعو وتحنن به أن صباها وأبناها في الموت فقال للرسول ارجع اليها وأخبرها ان الله ما أخذ ولله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فرفها لتصبر

البخاري وفيه رواية تايي عن تايي عن صحابي والحديث والعنة والقول وأخرجه أيضا في الشهادات والترغيب في الجنائز وكذا النسائي رحمه الله تعالى عن البراء بن عازب رضى الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قعد المؤمن في قبره أتى أي حال كونه ما أتى اليه والأتى المكان منكرك نكير (ثم شهد) بالظالمات وفي رواية يشهد بلفظ المضارع (أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) وفي رواية لمسلم اذا سئل في القبر يشهد أن لا اله الا الله الخ (فذلك قوله) تعالى

(ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) الذي ثبت الحجة عندهم وهي كلمة التوحيد وثبوتها تمسكها في القلب واعتقاد حقيقتها وأطمئنان القلب بها زاد في رواية في الحياة الدنار في الآخرة وتثبيتهم في الدنيا أنهم إذا اقتنعوا في دينهم لم يزلوا عنها وإن ألقوا في النار ولم يرتابوا بالشبهات وتثبيتهم في الآخرة أنهم إذا استلجوا في التبر لم يتوقفوا في الجواب وإذا استلجوا في الحشر وعند موقف الأشهاد عن معصيتهم ودينهم لم تدهشهم ٣٤٠ أهوال القيامة وبالجملة فالمرء على قدر شبته في الدنيا يكون ثباته

والتعذيب بالحديث وسياق وهذا لا يختص بالصغير باعتباره السبب لأن كل شخص يصلح أن يقال له وفيه ذلك ولو سلم أن أول الحديث يختص عن مات له صغير كان الأمر بالصبر ولا حساب المذكرة آخر الحديث غير مختص به قوله اللهم أجرني قال القاضي يقال أجرني بالقصر والمدح كما هو صاحب الأفعال قال الأصمعي وأكثروا أهل اللغة فالواو هو مقصور ولا بعد ومعنى أجره الله أعطاه أجره وجره أصبره ورحمه في مصيبته قوله وأخلف لي قال النووي هو يقطع الهمة وكسر اللام قال أهل اللغة يقال ابن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مثله فإن ذهب مالا يتوقع مثله بان ذهب والد أو عم قيل له خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه عليك قوله الأجره الله قال النووي هو يقصر الهمة ومدحها والقصر أفصح وأشهر كما سبق قوله ثم عزم الله لي قتلته أي خلق في عزمه

• (باب صنع الطعام لأهل الميت وكرامته منهم للناس) •

(عن عبد الله بن جعفر قال لما جئني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم رواه الجماعة إلا النسائي • وعن جرير

ابن عبد الله الجبلي قال كنا بعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من

الاباحة رواه أحمد • وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الإسلام

رواه أحمد وأبو داود وقال قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في

الجاهلية) حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن السكن وحسنه

الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عيسى وهي

والدة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واسناده صحيح وحديث

أنس سكت عنه أبو داود والترمذي رجال اسناده رجال الصحيح قوله اصنعوا لآل جعفر

فيه مشروعية القيام بعبادة أهل الميت مما يحتاجون إليه من الطعام لاشئناهم عن

أنفسهم بمادهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه

إلى أهل الميت بشئ يشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى قوله كنا بعد الاجتماع إلى

أهل الميت الخ يعني أنهم كانوا يمدون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام

عندهم نوعا من التباحة لما في ذلك من التثقل عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغل

الخطا يعوت الميت وما فيه من مخالفة السنة لأنهم مأمورون بأن يصنعوا لأهل الميت

في القبر وما بعده وكلما كان أسرع أجابة كان أسرع تخليصا من الأهوال والمسئول عنه في قوله إذا استلجوا الثابت في رواية أبي الوليد محمد بن أي عن ربه ونبيه ودينه قال القطاني قد تظاهرت الدلائل من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر وأجمع عليه أهل السنة ولا مانع في العقل أن يعيد الله الحياة في جزء من الجسد أو في جميعه على الخلاف المعروف فينبية ويعذبه وأدام ينفعه العقل وورديه الشرع وجب قبوله واعتقاده ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة أو أكلته السباع والطيور وحيثما البحر كما أن الله تعالى يهيمه للعشر وهو سبحانه وتعالى قادر على ذلك فلا يتبعه دملق بروح الشخص الواحد في آن واحد بكل واحد من أجزائه المتفرقة في المشارق والمغارب فان تعلقه ليس على سبيل الحلول حتى ينعنه الحلول في جزء من الحلول في غيره قال في مصابيح الجامع وقد كثرت الأحاديث في

عذاب القبر حتى قال غير واحد منهم امتواثرة لا يعجز عنهم التواطى وإن لم يصح مثلها لم يصح شيء من طعاما أمر الدين انتهى وقد ادعى قوم عدم ذكر عذاب القبر في القرآن وزعموا أنه لم يرد ذكره إلا أخبار الآحاد فذكر البخاري آيات تدل لذلك رد عليهم نعم لم يتعرض لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو على الجسد وفيه خلاف شيعير عند الميت كلهم وكأنه تركه لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتقلا الحكيم في ذلك اكتفاء بالثبات وجوده

خلافاً لنظام من الخوارج وبعض المعتزلة كضمر ابن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهم وأخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة
وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثرهم الاحتجاج له ذهب بعض المعتزلة كالجباي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين
وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً في هذا الحديث الحديث والغفنة ورواه ما بين بصري وكوفي وأخرجه البخاري أيضاً في
الجنائز وفي التفسير ومسلم في سنة الثار وأبو داود في السنة والترمذي ٣٤١ في التفسير والنسائي في الجنائز وفي التفسير

وابن ماجه في الزهدى (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل القلب) قلب بدروهم أبو جهل بن هشام وأمية ابن خلف وعتبة بن ربيعة وشيمة ابن ربيعة وهم يعذبون (فقال) لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً فقيل له) صلى الله عليه وآله وسلم والقاتل عرب من الخطاب كما في مسلم (أندعوا موتاً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم بأجمع منهم) لما أقول (ولكن لا يجيبون) لا يعذبون على الجواب وهذا يدل على وجود حياة في القبر يصلح معها التعذيب لأنه لما ثبت سماع أهل القلب كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دل على ادراكهم الكلام بحاسة السمع وعلى جواز ادراكهم ألم العذاب بيقظة الحواس بل بالذات أو ورد البخاري هذا الحديث هنا مختصراً وفي المغازي مطولاً ورواه هذا الحديث مديون وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه الحديث والاختبار والغفنة

طعاً مخالفاً للفوائد وكافوهم صنعة الطعام تغيرهم قوله لا عقر في الإسلام فيه دليل على عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف فتحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطيور فيكون مطعمها بعد مماته كما كان مطعمها في حياته قال ومثمن من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكباً ومن لم يعقر عنه حشر راجلاً انتهى وهذا إنما يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الأبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

(باب ماجاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه)

(عن جابر قال أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجعلوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاي فجعلت عمي فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبكين أولاً تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتوه مصفوق عليه * وعن ابن عباس قال ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال يا كن ونعيم الشيطان ثم قال انه مهما كان من العين والقلب فن الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فن الشيطان رواه أحمد) حديث ابن عباس فيه على بن زيد وفيه كلام وهو ثقة وقد أشار إلى الحديث المأخذ في التخصيص وسكت عنه قوله فجعلت أبكي في لفظ البخاري فجعلت أ كشف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له فذهبت أريد أن أ كشف عنه فنهاني قومي ثم ذهبت أ كشف عنه فنهاني قومي قوله ينهوني في رواية للبخاري وينهوني قوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاي فيه دليل على جواز البكاء الذي لا صوت معه وسيأتي تحقيق ذلك قوله فجعلت عمي فاطمة تبكي قال في الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو وفي لفظ للبخاري فسمع صوت صائحة فقال من هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمرو والشك من سفيان والصاب بنت عمرو ووقع في الأكليل لما تم تسميتهما عند بنت عمرو فعمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعاً حاضرتين قوله تبكين أو لا تبكين قيل هذا شك من الراوي هل استمعهم أو نهى والظاهر أنه ليس بشك وإنما المراد به التخيير والمعنى انه مكرم بصنيع الملائكة

وأخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في الجنائز وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) ترد رواية ابن عمر ما أنتم بأجمع منهم (انما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انهم ليعلمون الآن ان ما كنت أقول حق) ثم استدل لها بقوله (وقد قال الله تعالى انك لا تسمع الموتى) قالوا ولادلة فيها على ما نقلته بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم انهم الآن يسمعون وبين الآية لأن السمع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع فأنه تعالى هو الذي أممهم بأن إبلاغ صوت نبيه صلى

الله عليه وآله وسلم بذلك وقد قال المفسرون ان الآية مثل ضرب به الله للكفار أي فكما انك لا تسمع الموق فكذلك لا تفتقه
كفار مكة لانهم كانوا في عدم الاتباع عما يسمعون وقد خالف الجمهور عائشة في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر ولو انقضى من رواه
غيره عليه ولا مانع انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اللقطين معا ولم تحفظ عائشة الا أحدهما وقد نظروا غيرهما سمعهم بعد
احياهم واذا جازان يكونوا عاقلين جازان يكونوا ٢٤٢ سامعين اما با ٢٤٢ ذان رؤسهم كما هو قول الجمهور وأما ذان الروح فقط

وقد قال قتادة كما عند البخاري
في غزوة بدر احياهم الله تعالى
حتى آمنهم نوبيا ونقمة
وقال ابن التين لامعارضه بين
حديث ابن عمر والآية لان
الموق لا يسمعون بلا شك لكن
اذا اراد الله اسماع ما ليس من
شأنه السماع لم يمنع كقوله تعالى
اناعرضا الامانة وقوله فقال
له اوالارض التيا طوعا أو كرها
وقد أخذ ابن جرير وجماعة من
الكرامية من هذه القصة ان
السؤال في القبر يقع على البدن
فقط وأن الله يخلق فيه ادراكا
بجميع يسمع ويعلم ويلذو يالم
وذهب ابن حزم وابن ميسرة الى
ان السؤال يقع على الروح فقط
من غير عود الى الجسم وخالفهم
الجمهور ونقلوا تعداد الروح الى
الجسد أو بعضه كما ثبت في
الحديث ولو كان على الروح فقط
لم يكن للقبر بذلك اختصاص
وقد ثبتت الاحاديث بما ذهب
اليه الجمهور كقوله انه يسمع
خفق نعالهم وقوله تختلف
اضلاعه عند دخلة القبر وقوله
يسمع صوته اذا ضرب بالمطربة
وقوله يضرب بين اذنيه وقوله

فيمعدانه وكل ذلك من صفات الاجساد (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ما قالت قام
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيبا فذكر فتمت القبر التي يفتن فيها المرء فماذا كذا ضج المسلمون ضجعة عظيمة وزاد
النساء من الوجه الذي أخر به منه البخاري حالت يني وبين أن أنهم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما
سكنت ضجعتهم قلت لرجل قريب مني أي بارك الله فيك ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه قال قال قد

أوحى الي انكم تفتنون في القبر وقرىباً من فتنة المسيح الدجال يريد فتنة عظيمة اذ ليس فتنة اَعْظَم من فتنة الدجال (عن أبي
يُؤبَرَضَى اللهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ (وَسَلَّمَ) مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى خَارِجِهَا (وَقَدْ وَجِبَتْ الشَّمْسُ) أَيْ سَقَطَتْ
يُرِيدُ غَرِيبَ (تَسْمَعُ صَوْتًا) أَيْ صَوْتُ مَلَائِكَةِ الْعَذَابِ أَوْ صَوْتُ الْعَذَابِ أَوْ صَوْتُ الْمُعَذِّبِينَ وَفِي الطَّبَرَانِيِّ عَنْ عَوْنِ هَذَا
السَّنَدِ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَالَ أَسْمَعُ صَوْتَ الْيَهُودِ يُعَذِّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ ٣٤٣ (فَقَالَ يَهُودٌ تَعَذِّبُ فِي قُبُورِهَا) يَهُودٌ

مبتدأ أو تعذب خبره وقال في فتح
البارى يهود خبر مبتدأ محذوف
أى هذه يهود وتعبه العيني
فقال ظن أن يهود نكرة وليس
كذلك بل هو علم للقبيلة
وقد تدخله الألف واللام قال
الجوهري الأصل اليهوديون
فحذفت ياء الإضافة مثل زنج
وزنجي ثم عرف على هذا الحد
تجمع على قياس شعير وشعيرة
ثم عرف الجمع بالألف واللام
ولولا ذلك لم يميز دخولها عليه
لأنه معروفة مؤنث مجرى مجرى
القبيلة وهو غير منصرف للعامة
والتأنيث انتهى وهذا نقله في
فتح الباري عن الجوهري أيضاً
وزاد في أعراب يهودانه مبتدأ
خبره محذوف فكيف يقول
العيني أنه ظن أنه نكرة بعد
قوله ذلك فليست أملاً وإذا ثبت
أن اليهود تعذب ثبت تعذيب
غيرهم من المشركين لأن كفرهم
بالشر لا أشد من كفر اليهود
ومناسبة الحديث للترجمة من
حيث أن كل من سمع مثل ذلك
الصوت يتعوز من مثله (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
كان النبي صلى الله عليه وآله

تسمعون لا يحتاج إلى منقول لأنه جعل كالفعل اللازم أى لا توجدون السماع وفيه
إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار فيبين لهم الفرق بين الحالتين قوله أن الله بكسر
الهمزة لأنه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة لهم صاب على
دفعهما قوله ولكن يعذب بهذا أى أن قال سواء أوبرحم أن قال خبر أو يحتمل أن يكون
معنى قوله أوبرحم أى أن لم يقدر الوعيد قوله إحدى نياته هي زيب كإوقع عند ابن أبي
شبة قوله أن ضياء الها قبل هو على بن العاص بن الربيع وهو من زينب وفيه نظر لأن
الزبير بن بكارة وغيره من أهل العلم بالأخبار ذكروا أن علياً المذكور عاش حتى ناهز الحلم
وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه على راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال في حقه
صديراً فإوان جاز من حيث اللغة وفي الأنساب للبلاذري أن عبد الله بن عثمان بن عفان
من رقبته بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الممات وضعه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرجاء وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة
قال ثقل ابن لفاطمة فبعثت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب
وفيها مراجعة سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا الابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق
أهل العلم بالأخبار أن مات صغيرواً في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى أن
ثبت أن القصة كانت أصح ولم يثبت أن الرسالة زيب لكن الصواب في حديث الباب
أن الرسالة زيب كما قال الحافظ وإن الولد صبي كما في مسند أحمد وكذا أخرجه أبو سعيد
ابن الأعرابي في مجبه ويدل على ذلك ما عند أبي داود بلفظ أن ابنتي أو ابني وفي رواية أن
ابنتي قد حضرت قوله أن الله ما أخذ قدوم ذكر الأخذ على الإعطاء وإن كان متأخراً
في الواقع لما يرضيه المقام والمعنى أن الذي أراد الله أن يأخذ هو الذي كان أعطاء
فإن أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجزع إذا
استعبدت منه ويحتمل أن يكون المراد بالإعطاء إعطاء الحياة لمن بقي بعد الموت
أو نوابهم على المصيبة أو ما هو أهم من ذلك وما في الموضعين مصدرية ويجوز أن تكون
موصولة والعائد محذوف قوله وكل شيء عنده بأجل مسمى أى كل من الأخذ والإعطاء
أو من الأنفس أو ما هو أهم من ذلك وهي جملة ابتداء معطوفة على الجملة المذكورة
ويجوز في كل النصب عطف على اسم أن فينسب التأكيد عليه ومعنى العندية العلم فهو
من مجاز الملازمة والاجل يطلق على الحد الأخير وعلى مطلق الأمر قوله مسمى أى معاونه
أو مقدر أو نحو ذلك قوله والتمسب أى ترويه ما طاب الثواب من ربه قوله ونفسه

(وسلم يدعو الله أن أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص كما أن ناله تخصيص بعد تعميم وهو قوله
(ومن فتنة الحيا) الابتلاء مع عدم العبور والرضا والوقوع في الآفات والاضرار على الفساد وترك متابعتها طريق الهدى
(و) من فتنة (الممات) سزالمة كبر وتكبر مع الميرة والخوف وعذاب القبر وما فيه من الأهوال والشدة إذ قاله الشيخ أبو
الغيب السمروردي والحيا والممات مصدران مميان ففعل من الحيا والموت (ومن فتنة المسيح الدجال) ففعل بمعنى منقول

لان احدي عيني مسح اولاً لانه مسح الارض أي يقطعها في أيام معدودة فيكون بمعنى فاعل وصدر هذا الدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل العبادة والتعظيم وفي الحديث اثبات عذاب القبر والتعزذ منه وقد تقدم الكلام عليه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم قال ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي أي فيهما ويحمل أن يحيا منه جزئاً ليدرك ذلك ٢٤٤) وتصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط لكن ظاهر

الحديث الاول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل غداة وكل عشي والاول موافق للاحاديث الواردة في سياق المسئلة وعرض المقعدين على كل واحد ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) ظاهر اتحاد الشرط والجزاء لكم - ما متغايان في التقدير ويحتمل أن يكون تقديره فمن قاعد أهل الجنة أي فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة ولمسلم بالنظر ان كان من أهل الجنة فالجنة وان كان من أهل النار فالنار تقديره فالمعروض الجنة أو المعروض النار فاقصر فيها على حذف المبتدأ فهي أقل حذفاً أو المعنى فان كان من أهل الجنة فسيذكر بما لا يدرك كنهه ويفوز بما لا يقدر قدره (وان كان من أهل النار) زاد أبو ذر فمن أهل النار أي فمقعداهما يعرض عليه أو يعلم بالعكس مما يسره أهل الجنة لان هذه المنزلة طليعة تبشير السعادة الكبرى ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى لان الشرط والجزاء اذا اتحد اعدل الجزاء على الفجامة

تقعقع بفتح الناء والقافين والقعة حكاية صوت الشن اليابس اذا خرك قوله كما في شفة بفتح الشين وثبتت النون القربة الخلقة اليابسة شبه البدن بالجلد اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصة رفقها قوله ففاضت عينا أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به في رواية شعبة قوله هذه رسة أي الدفعة أثر رحمة وفيه دليل على جواز ذلك وانما المنهني عنه الجزع وعدم الصبر قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء جمع رحيم ودون صبيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة الله تعالى تختص لمن اتصف بالرحمة وتحقق به بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت عند أبي داود وغيره من حديث عبد الله بن عمرو الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة ومن في قوله من عباده بيانية وهي حال من المقول قدمت ليكون أوقع (وعن عائشة أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذي نفسي بيده اني لاعرف بكاء أبي بكر من بكاء عمر وأما في حجرتي رواه احمد وعنه ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم من أحد سمع نساء من عبد الاشهل يبكين على خد كاهن فقال لكن حمزة لابو أي له خفي نساء الانصار يبكين على حمزة عنده فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويحكم ابنن ههنا يبكين حتى الان مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم رواه احمد وابن ماجه وعنه جابر بن عتيك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعزذ عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعهم فاذا وجب فلا تبكين باكية قالوا وما لوجوب يا رسول الله قال الموت رواه أبو داود والنسائي حديث عائشة وابن عمر أشارا اليهما الحافظ في التلخيص وسكت عنهما ورجال اسناد حديث ابن عمر ثقات الاسامة بن زيد الليثي فقيه مال وقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضاً احمد وابن حبان والحاكم قوله وأبو بكر وعمر الخ يحمل الحجة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم على البكاء وعدم انكاره عليهم ما مع أنه قد حصل منهم ما زيادة على مجرد دمعة العين ولهذا فرقت عائشة وهي في حجرته ابن بكاء أبي بكر وعمر ولعل الواقع منهم ما لا يمكن دفعه ولا يقدّر

وفي ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بما أعد له وانتظار ذلك الى اليوم الموعود وفي الحديث اثبات عذاب القبر وان الروح لا تفتنى فناء الجسد لان المعروض لا يقع الاعلى حتى وقال ابن عبد البر استدلاله على أن الارواح على أفنية القبور وقال والمعنى عندي انها قد تكون على أفنية قبورها لانهم لا يتفارق الا فنية بل حتى كما قال مالك انه بلغه ان الارواح تسرح حيث شاعت (فيقال) له (هذه مقعدك حتى يعيدك الله الى القيامة) واسلم حتى

بِعَمَلِكُ اللَّهُ إِلَهُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِزِيَادَةِ أَفْظَةِ إِلَيْهِ لَكِنْ حَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ الْبَرَاءَ الْأَكْثَرِينَ مِنْ أَصْحَابِ مَا لَكَ رُوَاهُ كَالْبُخَارِيِّ وَابْنِ الْقَاسِمِ كَرَوَايَةٍ مَسْمُومَةٍ لَمْ نَعَمْ رَوَى النَّسَائِيُّ رَوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ كَقَوْلِ الْبُخَارِيِّ وَاخْتَلَفَ فِي الضَّهِيرِ هَلْ يَهُودُ عَلَى الْمَقْعَدِ أَيْ هَذَا مَقْعَدُكَ تَسْتَقْرِفِيهِ حَتَّى تَبْعَثَ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ وَلَمْ يَلْمِ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا مَقْعَدُكَ الَّذِي تَبْعَثَ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوِ الضَّهِيرِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَيْ إِلَى لِقَائِهِ سُبْحَانَهُ ٣٤٥ أَوِ إِلَى الْحُشْرِ أَيْ هَذَا الْآنَ مَقْعَدُكَ إِلَى

يَوْمِ الْحُشْرِ نَرَى عِنْدَ ذَلِكَ كَرَامَةً أَوْ هُوَ أَيْ فُيْ عِنْدَهُ هَذَا الْمَقْعَدُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ أَيْ فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْيَوْمُ عَذِبْتُ بِمَا تَنْسَى الْيَوْمَ مَعَهُ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صِفَةِ النَّارِ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْجَنَائِزِ (عَنْ الْبَرَاءِ) بْنِ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ لَمَّا تَوَفَّى إِبْرَاهِيمَ (ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) إِنَّ لَهُ مَرْضَعَةً فِي الْجَنَّةِ (أَيَّ مَنْ يَتِمُّ رِضَاعُهُ) وَعِنْدَ الْأَسْمَاعِيِّ فِي مَرْضَعَاتِ رَضَعَهُ فِي الْجَنَّةِ وَفِي مُسْنَدِ الْفَرِيَّانِيِّ أَنَّ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَخَلَ عَلَيْهِمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَوَسَلَّمَ بَعْدَ مَوْتِ الْقَاسِمِ وَهِيَ تَبْكِي فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ دَرْتُ لَبْنِيَةَ الْقَاسِمِ فَلَوْ كَانَ عَاشَ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ الرِّضَاعَةَ لَهَوْنٌ عَلَيَّ فَقَالَ إِنَّ لَهُ مَرْضَعَةً فِي الْجَنَّةِ يَسْتَكْمَلُ رِضَاعَتَهُ فَقَالَتُ لَوْ أَعْلِمْتُ ذَلِكَ لَهَوْنٌ عَلَيَّ فَقَالَ إِنَّ شَعْتِ أَسْمَعْتُكَ صَوْتَهُ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَتُ بَلْ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قَالَ السَّهْمِيُّ وَهَذَا مَنْ فَقَّهَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

عَلَى كَقَوْلِهِ وَلَمْ يُلَاحِظْ إِلَى الْخُدَّاءِ مَتْنِهِ قَوْلُهُ وَلَكِنْ حِزَّةٌ لَا يُولَاوُكَ لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَدَمِ انْتِكَارِهِ لِلْبُكَاءِ الْوَاقِعِ مِنْ نِسَاءِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ عَلَى هَذَا كَمَا هُنَّ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَجَرُّدِ الْبُكَاءِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَكُونُ عَلَى هَالِكٍ بَعْدَ الْيَوْمِ ظَاهِرُهُ الْمَنْعُ مِنْ مَطْلَقِ الْبُكَاءِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِينَ بِأَكْبَرِهِ وَذَلِكَ يَعْأَرِضُ مَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ مِنَ الْأَذْنِ بِمَطْلَقِ الْبُكَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَيَعْأَرِضُ أَيْضًا سَائِرَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَذْنِ بِمَطْلَقِ الْبُكَاءِ بِمَا لَيْزُكَ الْمَصْنُفُ كَحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ عُثْمَانَ ابْنِ مَطْلُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ حِبَّانٍ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِجَنَازَةٍ فَانْهَرْنَ عَنْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ دَعْنِي يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَإِنَّ النَّفْسَ مَصَابِيَةً وَالْعَيْنَ دَامِعَةٌ وَالْعَهْدَ قَرِيبٌ وَحَدِيثُ بَرِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَبْرُ أُمِّهِ وَسَيِّدَتِي وَحَدِيثُ أَنَسٍ عَنِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذَرَفَتْ عَيْنَاهُ لَمَّا جَعَلَ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمَ فِي جُحْرِهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّهُمَا رَجَسَتْ ثُمَّ قَالَ الْعَيْنُ تَدْمَعُ وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبِّي وَهُوَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِأَفْظِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَأَنَاطَ بِهِ إِلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ فِي جُحْرٍ فَقَبَّلَ لَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْتَبَكِي أَوْ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتُ عَنْ الْبُكَاءِ فَقَالَ لَا وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحَقَّ مِنْ صَوْتِ عَبْدِ مَصِيبَةٍ خَشَّ وَجْهُهُ وَشَقَّ جُيُوبُ وَرَنَةِ شَيْطَانِ الْحَدِيثِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِحَمَلِ النَّهْيِ عَنِ الْبُكَاءِ مَطْلَقًا وَمَقِيدِ مَا يَبْعَثُ الْمَوْتَ عَلَى الْبُكَاءِ الْمَقْضَى إِلَى مَا لَا يَجُوزُ مِنَ النَّوْحِ وَالصَّرَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَالْأَذْنُ بِهِ عَلَى تَجَرُّدِ الْبُكَاءِ الَّذِي هُوَ دَمْعُ الْعَيْنِ وَمَا لَا يَكُونُ دَفْعُهُ مِنَ الصَّوْتِ وَقَدْ أُرْشِدُ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ قَوْلُهُ وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ الْخِ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمُ أَنَّهُ مَهْمَا كَانَ مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ فَمَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ الرَّجَّةِ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحَزَنِ الْقَلْبِ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَكُونُ عَلَى هَالِكٍ بَعْدَ الْيَوْمِ وَقَوْلُهُ فَإِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِينَ بِأَكْبَرِهِ الْمَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ الَّذِي يَحْتَجُّهُ شَيْءٌ عَمَّا حَرَّمَهُ الشَّارِعُ وَقَبْلَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَذْنِ بِالْبُكَاءِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ بَعْدَهُ وَيُرَدُّ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ فِي مَا وَجِبَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ وَبِحَدِيثِ بَرِيدَةَ فِي قِصَّةِ زِيَارَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَأَمَّهُ وَبِحَدِيثِ جَابِرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَيْنِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَقَبْلَ أَنْ يَجْمَعَ بِحَمَلِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنْ

٤٤ نِيلُ ت كَرِهَتْ أَنْ تُؤْمِنَ بِهَذَا الْأَمْرِ مَعَابِيَةً فَلَا يَكُونُ إِهَابُ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ نَقْلُهُ فِي الْمَصَابِيحِ وَالْحَدِيثُ اسْتَدْلٌ بِهِ عَلَى أَنَّ أَوْلَادَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ وَبِهِ قَطْعُ الْجَهْدِ وَرُوحُكَ النُّوَى الْأَجْمَاعُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَعْتَدِبُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ وَشَذَّتْ الْجَبْرِ بِهَذَا لَوْ هُمْ بَحْتُ الْمَشِيئَةِ وَالسَّنَةِ تَرَدُّ عَلَيْهِمْ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْأَمَامِ أَحْمَدُ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَوْلَادَهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَأَنَّ الْمُنْشَرَكِينَ وَأَوْلَادَهُمْ فِي النَّارِ ثُمَّ قَرَأَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمُ الْآيَةَ وَهَذَا

أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه يجرى ابن عباس ويستعمل أن يكون الله تعالى يفتقر لأبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير
مرحومين وأما حديث عائشة في صبي من الأنصار طوي له عصفور من عصافير الجنة الحديث فالجواب عنه من وجهين
أحدهما أنه لعلمها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع على ذلك كما أنكر على سعد بن أبي وقاص
في قوله إلى لاداهم مؤنا فقال أو مسألا ٣٤٦ الوجه الثاني أنه صلى الله عليه وآله وسلم لعلمه أن يكون حينئذ أطلع على أنهم

البكاء بعد الموت على الكراهة وقد تيسر لك بذلك الشافعي حكى عنه كراهة البكاء بعد
الموت والجمع الذي ذكرناه أولا هو الرابع قوله قالوا وما الوجوب الخ في رواية لا جسدان
بعض رواة الحديث قالوا الوجوب إذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصح وأرجح
• (باب النهي عن الناحية والندب وخش الوجوه ونشر الشعر وصحوه
والرخصة في سير الكلام من صفة الميت) *

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق
الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية * وعن أبي بردة قال وجع أبو موسى وجعا فغنى عليه
ورأسه في حجر امرأة من أهل فصاحت امرأة من أهل فلم يستطع أن يرد عليها شيئا فلما
أفاق قال أنا بريء من بريئة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بريء من الصالحة والصالحة والناحية * وعن الغيرة بن شعبة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنه من نبح عليه يعذب بما نبح عليه * وعن عمران
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يعذب ببكاء أهله وفي رواية يعذب بكاء أهل
عليه * وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه
* وعن عائشة قالت إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يذب الكافر

عذابا ببكاء أهله عليه متفق على هذه الأحاديث ولا تجدوا مسلما عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت يعذب ببكاء أهله عليه قوله ليس منا أي من أهل
سنتنا وطريقتنا وليس المراد به آخر أجه من الدين وقائدة إيراد هذا اللفظ المله الغفني
الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولد له عند معانته است منك ولست مني
أي ما أنت على طريقتي وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة
ويقول ينبغي أن نعلم عن ذلك ليكون أو وقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس
على ديننا السكامل أي أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصل حكمه ابن
العربي قال الحافظ ويطهر لي أن هذا النبي يضره التبرؤ الذي في حديث أبي موسى
وأصل البراءة الاتصاف من الشيء وكأنه نوعه بأن لا يدخله في شفاعته مثلا قوله من
ضرب الخدود وخص الخد بذلك لكونه الغالب والافضرب بقة الوجه مثله قوله وشق
الجيوب جمع جيب بالجيم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس والبراد بشقه الكمال
فتحه إلى آخره وهو من علامات السخط قوله ودعا بدعوة الجاهلية أي من الناحية

في الجنة ثم أعلم بعد ذلك ومحل
الخلافا في غير أولاد الأنبياء أما
أولادهم فقال المازري الإجماع
متفق على أنهم في الجنة (عن
ابن عباس رضي الله عنهم ما قال
سئل النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم عن أولاد المشركين) لم يعلم
الحافظ ابن حجر اسم السائل
لكن يحتمل أن يكون عائشة
لحديث أحمد وابي داود عنهم أنها
قالت قلت يا رسول الله ذراري
المسلمين الحديث وعند عبد
الرزاق بسند ضعيف عنها أيضا
سألت خديجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين
فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد
ذلك الحديث (فقال الله اذ
خلقهم) أي حين خلقهم (أعلم
بما كانوا عاملين) أي أنه علم أنهم
لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم
ضرورة أنهم غير مكلفين كذا
في القسطلاني وقال ابن قتيبة
لوابقاهم فلا تحسبوا عليهم بشي
وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم
من أهل الجنة وهذا يشعر
بالتوقف وقد روى أحمد هذا
الحديث بطريق عن أروعه وفيه
قال كنت أقول في أولاد المشركين

هم منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقيته فحدثني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ربهم أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فأمسكت عن قولني قال في الفتح في ابن
عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد احتج بقوله الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال أنهم
في مشيئة الله وهو منقول عن الجاهدين وابن المبارك وأصح ونقله البيهقي في الاعتقادين الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة

قال ابن عبد البر وهو مقتضى ما ليس عنه في هذه المسئلة شي مخصوص الا ان اصحابه صرحوا بان اطفال المساكين في الجنة واطفال الكفار خاصة في المشيمة قال والحجة فيه حديث الله اعلم بما كانوا عاملين وقيل انهم تبع لا يتابعهم في الجنة وفي النار حكاه ابن حزم عن الازارقة من الخوارج واحتجوا بقوله تعالى رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا وتعقبه بان المراد قوم نوح خاصة وانما دعا بذلك لما اوحى الله اليه انه ان يؤمن ٣٤٧ من قومك الامن قد آمن واما حديثهم

من آباؤهم او منهم فذالذ ورد في حكم الحرب وزوى احمد من حديث عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن اولاد المشركين قال في النار فقلت يا رسول الله لم يذكروا الاعمال قال ربك اعلم بما كانوا عاملين لو شئت اسمعك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في اسناده ابا عقيل مولى بهيمة وهو متروك وقيل انهم يكرنون في برزخ بين الجنة والنار لانهم لم يعملوا احسانات يدخولون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار وقيل هم خدم اهل الجنة وفيه حديث ائس ضعيف اخرجه ابوداود الطيالسي وابوي يعلى والطبري والبيهقي من حديث سمرة مرفوعا اولاد المشركين خدم اهل الجنة واسناده ضعيف وقيل يصيرون ترابا وروى عن ثمامة بن اثمرس وقيل هم في النار حكاه عياض عن احمد وغلطة شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بانه قول لبعض اصحابه ولا يحتفظ عن الامام احمد لا وقيل انهم يمحذون في الآخرة بان ترفع لهم

ونحوها وكذا النذبة كقولهم واجبلهم وكذا الدعاء بالويل والنحو وكذا ساقى قوله وجع بكسر الجيم قوله في جحر اهرام من اهل الخ في رواية مسلم أغنى على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ولاي نعيم في المستخرج على مسلم أغنى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أنج دومة وذلك لئلا يدل على ان الصائحة أم عبد الله بنت أبي دومة واهما صفيية قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة قوله أنا برى قال المهلب أي ممن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام والبراءة الاتصال كما تقدم قوله الصائقة بالصاد المهملة والمقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء يقال فيه بالسبين بدل الصاد دومة قوله تعالى ساقوكم بالسنة حداد وعن ابن الاعرابي الصلح ضرب الوجه والاول أشهر قوله والخائفة هي التي تخلق شعرا عند المصيبة قوله والساقية هي التي تشق ثوبها ولقظ مسلم أنا برى ممن خلق وصلح وخرق أي خلق شعره وصلح صوته أي رفعه وخرق ثوبه والخديشان يدلان على التحريم هذه الافعال لانها مشهورة بعدم الرضا بالقضاء قوله من نبح عليه يعذب عاينج عليه ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه المذكورين بعده ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه وقد ذهب الى الاخذ بظاهر هذه الاحاديث جماعة من السلف منهم عمر وابنه وروى عن أبي هريرة انه رد هذه الاحاديث وعارضها بقوله ولا تروا زوزوا خرى وروى عنه أبو يعلى انه قال تالله لئن اطلق رجل مجاهدا في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سقها وجهه لافبكت عليه ابعد من هذا الشهد يذنب هذه السقية والى هذا انج جماعة من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء الى تأويل هذه الاحاديث لخصاقتهم العمومات القرآنية واثبات التعذيب من لاذنبله واختلقوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي الى تأويلها بما اوصى بأن يبكي عليه لانه بسببه ومنسوب اليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد

اذامت فابكيتي بما أنا أهله * وشقي على الجيب بيا أم معبد

قال في الفتح واعترض بان التعذيب بسبب الوضعية يستحق مجر صدور الوضعية والحديث دال على انه انما يقع عند الاحتشال والجواب انه ليس في السياق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الاحتشال ان لا يقع اذ لم يمتثلوا املا انتهى ومن التأويلات ما حكاه الخطابي ان المراد ان مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك ان شدة بكائهم غالباً انما تقع عند دفنه وفي تلك الحال يستدل ويتدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا ان الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك ان يكون بكاءهم سببا لتعذيبه قال

نار في دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبي عذب أخرجه البيهقي من حديث ائس وأبي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل وقد صحت مسئلة الامتحان في حق الجنون ومن مات في القبر من طريق صحيحة وحكي في كتاب الاعتقاد انه المذهب الصحيح وتعقب بان الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا اثم ولا عذاب وأجيب بان ذلك بعد ان يقع الاستقرار في الجنة أو النار وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا

يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنائق طيقا فلا يستطيع ان يسجد وقبل انهم في الجنة قال
النورى وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب
العاقل لكونه لم يتابعه لادعائه فلان لا يعذب غير العاقل من باب الاولى ولحديث سمرة وحديث عائشة
في هذا الباب وقيل بالوقف وقيل بالامساك ٣٤٨ وفي الفرق بين مادقة وهذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح

الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكلف ولعل قائله اخذ من قول عائشة انما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يعذب بمعصيته او بذنبه وان اهله ليسكون عليه الا ان
اخرجه مسلم ومنها ما جزم به القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره ان الراوى سمع بعض
الحديث ولم يسمع بعضه وان الادم في الميت اعموه ومعين واحجبوا بما اخرجهم مسلم من
حديث عائشة انما قالت يغفر الله لابي عبد الرحمن اما انه لم يكذب ولكن نسي او اخطأ
انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية فذكر الحديث واخرج البخارى
نحوه عنها ومنها ان ذلك يختص بالكافرين والمؤمن واستدل بذلك بحديث عائشة
المذكور في الباب قال في الفتح وهذه التاويلات عن عائشة متخالفة وفيها اشعار بانها
لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرت من معارضة القرآن وقال القرطبي انكار
عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالخطئة والنسيان او على انه سمع بعضا ولم يسمع بعضا
بعيد لان الرواية هذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع امكان
جمله على محمل صحيح ومنها ان ذلك يقع لمن اهلل النسي عن ذلك وهو قول داود وطائفة
قال ابن المرباط اذا علم المرء ما جاني النسي عن النوح وعرف ان اهله من شأنهم ان
يفعلوا ذلك ولم يعلمهم ينكرهم ولا يزجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل
نفسه لا بفعل غيره بمجرد ومنها انه يعذب بسبب الامور التي يسكبها عليهم او يندبونه
لها فهم يندبونه بها وهو يعذب بصنيعه وذلك كالشجاعة فيما لا يحل والرياسة المحرمة
وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بلفظ ولكن يعذب
بهذا وأشار الى لسانه وقد رجح هذا الاسماعيلي وقال قد كثرت كلام العلماء في هذه
المسئلة وقال كل فم باباجته اده على حسب ما قدر له ومن احسن ما حضرني وجه لم ارفع
ذكره وهو انهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون وكان احدهم اذا مات
يكتمه باكتبته بتلك الافعال المحرمة فعني انهم ان الميت يعذب بذلك الذي يسكب عليه اهله به
لان الميت يندب باحسن افعاله وكانت محاسن افعاله ما ذكره هي زيادة ذنب في ذنوبه
يستحق عليها العقاب ومنها ان معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه اهله ويدل على
ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الايمان ومنها ان معنى التعذيب
تألم الميت بما يقع من اهله من النياحة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ورجحه
ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجاعة من المتأخرين واستدلوا بذلك بما
اخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قبله بفتح القاف

وبالجملة في حديث الباب اشعار
بان اولاد المشركين في الجنة
وفي سنده التحديث والاختبار
والعنفة وفيه مروزيان
وراسطيان وكوفي واخرجه
ايضا في القدر وكذا مسلم وأبو
داود والنسائي (عن سمرة بن
جندب رضى الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا
بوجهه) المكرم (نقل من
رأى منكم البلاء ترويا فان
رأى أحدا قصها فبقول ما شاء
الله فسالنا يوما فقال هل رأى
أحد منكم رؤيا فقلنا لا قال
الكنى رأيت البلاء رجلين) قال
الطبري وجه الاستدراك انه
كان يجب ان يعبر لهم الرؤيا
فلما قالوا ماراينا كانه قال انتم
ما رأيتم شيئا لكني رأيت رجلين
وفي حديث علي عند أبي حاتم
رأيت ملائكة (أنياني فأخذوا
بيدي فأخرجاني الى الارض
المقدسة) وعند أحمد الى أرض
فضاء أو أرض مسبوكة وفي
حديث علي فانطلقاني الى السماء
(فاذا رجلا جالس ورجل قائم
بيده) شيء فسر البخارى بقوله

(كلوب) بفتح الكاف وتشديد اللام (من حديث) للشعب يعاقبهم اللعوم ومن البيان (يدخله في شدقه) وسكون
بكسر المجه في سكون الدال أى يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس وهذا سباق رواية أبي ذر قال الحافظ
ابن حجر وهو سباق مستقيم وغيره ورجل قائم بيده كلوب من حديثه يدخل ذلك الكلوب في شدقه (حتى يبلغ قفاه) وفي
التعبير في تفسير شريكه الى قفاه ونحوه الى قفاه أى يقطع به شقا وفي حديث علي فاذا أنا بملك وأمامه آدمي بيده

كلوب من حديد فضة في شدقه الايمن فيشق (ثم يقول بشدقه الآخر) بفتح الناء المجهمة (مثل ذلك) أى مثل ما فعل بشدقه الاول (وبلتم شدقه هذا فيعود) وفي التعبير فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان فيعود ذلك الرجل (فيصنع مثله قلت) للملكين (ما هذا) أى ما حال هذا الرجل (قالا انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه ورجل قائم على رأسه بههر) بكسر الفاء وسكون الهاء ٣٤٩ حجر ملء الكف (أو صخرة) على الشك وفي التعبير

وسكون الباء التخمينة وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فوالذي نفس محمد بيده ان أحدكم لم يبكي فبستهبر اليه صويحبه فيما عباد الله لا تعذبوا موتاكم قال الحافظ وهو حسن الاسناد وأخرج أبو داود والترمذي اطرأ فامنه قال الطبري ويؤيده ما قال ابوهريرة ان اعمال العباد تعرض على أقرب بائهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح وقد وهم المغربي في شرح بلوغ المرام فجعل قول أبي هريرة هذا حديثا وصحف الطبري بالطبراني ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الآتي وكذلك حديث أبي موسى لما فيه ما من أن ذلك يبلغ الميت قال ابن المرباط حديث قبله نص في المسئلة فلا يعدل عنه واعتزله ابن رشد فإلى ما نصا وانما هو محتمل فان قوله يستعبر اليه صويحبه ليس نصا في أن المراد به الميت بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحي وان الميت حينئذ يعذب ببيكار الجماعة عليه قال في الفتح ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف الاختصاص بان يقال مثله لا من كانت طريقته النوح فغشى أهله على طريقته أو بالغ فإوصاهم بذلك عذب بصنيعه ومن كان ظاهرا فندب بأفعاله الجائرة عذب بماندب به ومن كان يعرف من أهله النجاسة وأهمل عنهم فان كان راضيا بذلك التحق بالاول وان كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهي أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراهم منهم من مخالفة أمره واقدامهم على معصية ربهم عز وجل قال وحكى الكرماني تفصيلا آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيحمل قوله ولا تزروا زرة وزر أخرى على يوم القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى وأنت خير بان الآية عامة لان الوزر المذكور فيه واقع في سياق النفي والاحاديث المذكورة في الباب مشتقة على وزر خاص وتخصيص العمومات القرآنية بالاحاديث الآحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور فلا وجه لما وقع من رد الاحاديث بهذا العموم ولا ملجئ الى مجشم المضائق اطلب التأويلات المستعمدة باعتبار الآية وأما ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ذلك في الكافر وفيه ودية معينة فهو غير مناف لرواية غيره من الصحابة لان روايتهم مشتقة على زيادة والتخصيص على بعض افراد العام لا يوجب نفي الحكم عن بقية الافراد ما تقرر في الاصول من عدم صحة التخصيص بوافق العام والاحاديث التي ذكر فيها تعذيب مختص بالبرزخ أو بالنالم أو بالاستعمار كما في حديث قبله لا تدل على اختصاص التعذيب المطلق في الاحاديث بنوع منها لان التخصيص على ثبوت الحكم

وصحح عليها قال وكان هذا بناء على ان تحتها فاعل يتوقد ونصوص أهل العربية تنبأه بقدر صرحوا بان فوق ونحت من الظروف المكانية العادمة التصرف انتهى وقال ابن مالك ويجوز ان يكون فاعل يتوقد موصولا بتحتة مخذف وبقيت صلته دالة عليه بوضوح المعنى والتقدير يتوقد الذي تحتها او ما تحتها نار او هو مذهب الكوفيين والاختش واستصوبه ابن مالك ولا يؤيد ذرو الوقت يتوقد تحتها نار بالرفع على انه فاعل يتوقد (فاذا اقرب) من القرب أى القرب والحر الدال عليه قوله ليتوقد

وفي لفظ آخرت بهم منزة قطع فتألف ثناتين فوقيتين بينهما من القتر أي التهمت وارتفع نارها لان القتر الغبار وفور واية
 فترت بناء ومثناة فوقية منسوخين وناسا كنة بينهما من القتر وهو الانكسار والضعف واستشكل لان بعده فاذا
 خست ربه واورع معنى التور والحدود واحد وعنده الجمدي فاذا ارتقت من الارتقاء وهو الصعود قال الطيبي وهو الصحيح
 دراية ورواية كذا قال وعنده أحد فاذا اوقدت ٢٥٠ (أوتوهوا) الضمير فيه يرجع الى الناس لدلالة سياق الكلام عليه

لشيء بدون مشعر بالاختصاص به لا يشافي بثبوته لغيره فلا اشكال من هذه الحليمة وانما
 الاشكال في التعذيب بالاذنب وهو مخالف اعديل الله وحكمته على فرض عدم حصول
 سبب من الاسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح
 واهمال نهيم عنه والرضاء به وهذا يؤل الى مسألة التحسين والتقصير والخلاف فيها بين
 طوائف المتكلمين معروف ونقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت
 يعذب بىكاه أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نريد على هذا واعلم ان النووي حكى اجماع
 العلماء على اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت
 وبياحة لا بمجرد العين * (وعن أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركهن الفخر بالاحساب والطعن في الانساب
 والاستسقاء بالنجوم والنياحة وقال النائية اذا لم تقب قبل موته اقام يوم القيامة وعلم
 سر بال من قطران ودرع من جرب رواه أحمد ومسلم * وعن أبي موسى ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الميت يعذب ببكاء أهله عليه اذا مات النائية وعضدها وانصره
 واكسبه جيب الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسها رواه أحمد وفي
 لفظ ما من ميت يموت في يوم بأكيه فيقول واجبه لاه واسمه دام أو نحو ذلك الاوكل به
 ما كان يهزاه أهكذا كنت رواه الترمذي * وعن النعمان بن بشير قال أغنى على
 عبد الله بن رواحة فجعلت أخته عمرة تبهكي واجبه لاه واكذا واكذا تعد عليه فقال حين
 أفاق ما قلت شيئا الا قبل ان أنت كذلك فلما مات لم تبهك عليه رواه البخاري) حديث أبي
 موسى رواه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي وحديث النعمان أخرجه البخاري في
 المغازي من صححه وأخرجه أيضا مسلم قوله والطعن في الانساب هو من المعاصي التي
 يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت وقد
 اختلف في توجيه اطلاق الكفر على من فعل هاتين الخصلتين قال النووي فيه أقوال
 أحسنها ان معناه ما من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدي الى الكفر
 والثالث كفر النعمة والاحسان والرابع ان ذلك في المستحل انتهى قوله والاستسقاء
 بالنجوم هو قول القائل مطرنا بنوء كذا أو سوال المطر من الأنواء فان كان ذلك على
 جهة اعتقاد انها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن

(حتى كاد ان يخرجوا) اي كاد
 خروجهم يتحقق رلاوى ذر
 والرق كادوا يخرجون (فاذا
 خرجت) بفتح الخاء والميم أي
 سكن لهم ولم يطنأ حرها (رجعوا
 قيم اقيم ارجل ونساء عرا فقلت)
 اهسا (من هذا قال انطلق
 فانطلقنا حتى أتينا على نهر من
 دم) وفي التعبير فأتينا على نهر
 حسب انه كاد يقول أحر مثل
 الدم (فبه رجل قائم على وسط
 النهر) بفتح السين ويكونها وفي
 صحيح أبي عوانة وعلى شط النهر
 (رجل بين يديه جارة فأقبل
 الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن
 يخرج) من النهر (رمى الرجل)
 الذي بين يديه الجارة (بججر في
 فيه) أي في فيه (فردته حيث كان)
 من النهر (فجعل كلاما يخرج)
 من النهر (رمى في فيه بججر فيرجع
 كما كان) فيه (فقلت ما هذا قال
 انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى
 روضة مشجرة فيها شجرة عظيمة)
 زاد في التفسير فيها من كل لون
 الربيع (وفي أصلها شيخ وصبيان)
 وفي التعبير بر فاذا بين ظهري
 الروضة رجل طويل لا أكاد
 أرى رأسه طولاً في السماء وإذا

حولهم اكلهم ولدان رأيتهم قط (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها) وفي التعبير
 فانطلقنا فأتينا على رجل كره المرأة كره ما أتت راجلا مرأة أو اذا غشاه نار يحشها ويسعى حولها (فصعدا) بالصاد
 الموه له المفتوحة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلاني دارا لم أرقط أحسن منها فيها رجال
 شيوخ وشباب) وفي لفظ وشبان (ونساء وصبيان ثم أخرجاني منها) أي من الدار (فصعدا) (في الشجرة) أيضا (فأدخلاني دارا هي

أحسن وأفضل) من الأولى (فيها شيوخ وشباب فقلت) إلهما (طوفت في الليلة فأخبرني عن رأيي قال أئمت) فخبرك (أما الذي رأيته يشق شدة فكذا يكذب بالكذبة) يفتح الكافي ويجوز كسرهما قال في القاموس كذب يكذب كذبا وكذبا وكذبة ففتح جعل عنه حق تبلغ الاتفاق فيصنع به ما رأيته من شق شدة (اليوم القيامة) لما ينشأ من تلك الكذبة من المفاسد (و) أما (الذي رأيته يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن فنام ٣٥١ عنه بالليل) أي أعرض عن تلاوته (ولم يعمل

فيه بالنهار) ظاهره أنه يعسذب على ترك تلاوة القرآن بالليل ليكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجوع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (يقول به) ما رأيته من الشدخ (اليوم القيامة) لأن الأعراض عن القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يؤهم أنه رأى فيه ما يوجب الأعراض عنه فلما أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في أشرف الأعضاء وهو الرأس (و) أما القريق (الذي رأيته في النقب) أوفى النقب كافي رواية لابي الوقت (فهو الزناتو) القريق (الذي رأيته في النهر آكلوا الربا والشح) الكائن (في أصل الشجرة ابراهيم) الخليل (عليه السلام (و) أما الصبيان) الكائنون (حوله) أي ابراهيم (فأولاد الناس) وهذا موضع الترجمة فإن الناس عام يشمل المؤمنين وغيرهم وفي التعبير واما الولدان حوله فكل مولود مات على الفطرة قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله فأولاد المشركين قال وأولاد المشركين وهذا ظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحقهم بأولاد

عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب وأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذه الأربع لا تنفكها أئمة من علامات نبوته فانها باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتغيرها من الناس الا النادر القليل قوله المبت يعذب بيكا الحى قد تقدم الكلام عليه قوله وأعضاده الخ أي أنه كان لها كالعضد وكان لها ناصرا وكسبا وكان لها كالجبل تأوى اليه عند طروق الحوادث فتعصم به وتستند استند اليه في أمورها قوله بله زانه أي يلجأه وهذه الأحاديث تدل على تحريم النياحة وهو مذهب العامة كافة كما قال النووي الأمازيوي عن بعض المالكية فإنه قال النياحة ليست بحرام واستدل بها أخرجه مسلم عن أم عطية قات لما نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا لا يبشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف قات كان منه النياحة قات فقلت يا رسول الله الآل فلان فأنهم كانوا أسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من أن أسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآل فلان وغاية ما فيه الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة في الدليل على حل ذلك لغيره في غير آل فلان وللشارع أن يخص من العموم ما شاء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فان للشارع أن يخص من شاء ما شاء وقد ورد عن النائية والمسجعة من حديث أبي سعيد عن أحد ومن حديث ابن عمر عند الطبراني والبيهقي ومن حديث أبي هريرة عن ابن عدي قال الحافظ في التلخيص وكها ضعيفة وأخرج مسلم من حديث أم عطية أيضا قات أخذ عابدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع البيعة أن لا تتوح فوافقت منا امرأة ألا نجس فذكرت منهن أم سليم وأم العلاء وابنة أبي سبرة وأمر أمة عاذ وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر رجلاه أن ينهيا نساء جعفر عن البكاء كافي البخاري ومسلم والمراد بالبكاء ههنا الذوح كما تقدم (وعن انس قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يتعاه الكرب فقالت فاطمة واكرب أباه فقال ليس على أيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا ابتاه اجاب ربا دعاه يا ابتاه جنة الفردوس ماواه يا ابتاه الى جبريل ثم دعاه فلما دفن قات فاطمة أطابت أنفسكم أن تحتموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

التراب رواه البخاري * وعن انس ان ابا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

المسلمين في حكم الاخرة ولا يعارضه قوله هم مع آبائهم لان ذلك في حكم الدنيا (والذي يوقد النار مالئ خزائن النار والدار الأولى التي دخلت) فيها (دار عامة المؤمنين وما هذه الدار فردار الشهداء) وهذا يدل على ان منازل الشهداء ارفع المنازل لكن لا يلزم ان يكونوا ارفع درجة من الخليل عليه السلام لاحتمال ان تكون اقامته هناك بسبب كفالته الولدان ومنزلته في الجنة اعلى من منازل الشهداء لا يرب كما ان آدم عليه السلام في السماء الدنيا يكونه يرى نبيه من اهل الخير ومن اهل الشر

فيضعه ويكي مع ان منزلته هو في عليين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته واكتفى في دار الشهادته كراشيوخ
والشباب لان الغالب ان الشهيد لا يكون امرأة ولا صبيا (واضاف جبريل وهذا ميكائيل فارفع رأسك فرفعت رأسي فاذا فوق
مثل السحاب) وفي التعبير مثل الربة البيضاء (قالا ذاك منزلك قلت دعاني) اي اتركاني (ادخل منزلي قال انه بقي لك عمر
لم تستكمل فلوا استكملت) عرك (آيت منزلك) ٣٥٢ صدر البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه

وفاته فوضع نفسه بين عينيه ووضع يديه على صدره وقال وانياء واخيلسلاه واصفياه
رواه احمد) قوله في حديث انس الاول واكرب ابتاه قال في الفتح في هذا انظر وقدرناه
مبارك بن فضالة عن ثابت بلقظوا كراهه قوله اطابت أنفسكم قال في الفتح ولسان
حال انس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتنا لالا هه وقد قال ابو سعيد دما نفضنا أيدينا
من دفته حتى أنكروا فلو بنا ومثله عن انس يريدان تغيرت عما عهدنا من اللفة والصفاء
والرقة لفقدها ان ما كان يدعهم به من التعليم ويؤخذ من قول فاطمة الخ جواز ذكر الميت
بما هو متصف به ان كان معلوما قال الكرمانى وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب
ورفع الصوت وغيره انما هو ندبة مباحة انتهى وعلى فرض صدق اهم النوح في لسان
الشارع على مثل هذا فلا بأس في فعل فاطمة وأبي بكر دليل على جواز ذلك لان فعل
الصالح لا يصلح للعجبة كما تقر في الاصول ويحمل ما وقع منه ما على انه ما لم يبلغه ما
أحاديث النهي عن ذلك الفعل ولم ينقل ان ذلك وقع منه ما يحضر جميع الصحابة حتى
يكون كالاجماع منهم على الجواز اسكوتهم عن الانكار والاصل ايضا عدم ذلك

• (باب الكف عن ذكر ما سوى الاموات) •

• (عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد
أنفصوا الى ما قدموا رواه احمد والبخاري والنسائي) وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواه احمد والنسائي) حديث ابن
عباس أخرجه عنه عنه الطبراني في الاوسط باسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف
وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والاوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قوله
لا تسبوا الاموات ظاهره النهي عن سب الاموات على العموم وقد خص هذا
العموم بما تقدم في حديث انس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند شهادتهم بالخبر
والشروع ثبت شهادته الله في أرضه ولم يسكر عليهم وقيل ان اللام في الاموات عهدية
والمراد بهم المساكين لان الكفار عما يتقرب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله
في حديث ابن عباس المذكور لا تسبوا أمواتنا وقال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت انه يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظها به فيكون
من باب لا غيبة لفاق أو كان منافقا ويحمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على
ما قبله ليعتد به من يسمعه أو يكون هذا النهي العام متأخرا فيكون ناسخا قال الحافظ

الله أعلم بنا كانوا عاملين ثم نفي
بحديث ابي هريرة كل مولود
يولد على الفطرة اخرج المخرج لكونهم
في الجنة ثم نفي هذا الحديث
المخرج بذلك حيث قال واما
الصبيان حوله فأولاد الناس
وهو عام يشمل أولاد المسلمين
وغيرهم كما أشرفنا اليه وبقيته
مباحث الحديث بسطها صاحب
الفتح والقسط الا في التعبير
وفيه الحديث والعننة وأبو
رجاء مخضرم أدرك زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح
مكة لكنه لأروية له وأخرجه
البخاري هنا ما وكذا في التعبير
وأخرج في الأصل قبل الجمعة
في الله بعدوا النبي وبعده الخلق
والجهاد وفي أحاديث الانبياء
والنفسير والادب اطرافا منه
ومسلم قطعة منه وقد أطل
الحافظ ابن حجر الكلام على
حديث أبي هريرة في الفطرة في
هذا الباب ولا يخلو عن فوائد
نفسية وعوائد طييفة (عن
عائشة رضي الله عنها ان رجلا
هو سعد بن عباد) قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان أمي
عمرة (افلتت) أي ماقت فلتة

يعني بقاء (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظن ان تلك كانت
تصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها) بكسر ان على انها شرطية قال الزركشي وهي الرواية الصحيحة ولا يصح قول من فتحها
لانه انما سأل عما لم يفعل ويصح فتحها على مذهب الكوفيين على محكي ان المفتوحة بشرطية كان المكسورة ووجه ابن هشام
والعنى حديثه صحيح بالاشك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم) اها أجزان تصدقت عنها أو أشار البخاري بهذا الى أن موت

القباء ليس بمكر ولا نية صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره الرجل بأن أمه اقلت نفسها أو نية بذلك على إن معالي الاحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت القباء كحديث أبي داود وباسناد رجاله ثقة لكن راويه رفعه مرة ووقفه مرة أخرى موت القباء أخذه أسف وأنه لا يأس من صاحبها ولا يخرج به عن حكم الاسلام ورجاء الثواب وإن كان مستعاذا منها لما يقوت به من خير الوصية والاستعداد للمعاد بالتوبة وغيره من ٣٥٣ الاعمال الهامة وفي مصنف ابن أبي شيبة

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما صح له ان السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيجتمع اذا نادى به الحي المسلم أو ما المسلم بحيث تدعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحة للميت كن علم أنه أخذ ما لا يشهد به زور وقات الشاهد فان ذلك يتوقع الميت ان علم ان من يبيده المال يرده الى صاحبه والثناء على الميت بالنيل والشكر من باب الشهادة لا من باب السب انتهى والوجه ببقية الحديث على عمومها لا ما خصه دليل كالثناء على الميت بالشروع الجرح وحسين من الرواة أحياء وأموات لا جاع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق التحذير منهم والتمني عنهم قال ابن بطال سب الاموات يجري مجرى الغيبة فان كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه القلة فالغيباب له منوع وإن كان فاسقا معناه لا غيبة له وكذلك الميت انتهى ويتعقب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون اقصد زجره وردعه عن المعصية أو لتصد تحذير الناس منه وتنقيهم وبعدهم بغيره قد أفضى الى ما قدم فلا سواء وقد علمت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب اخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه والمختار لدينه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله عند باري البريات ولا ريب ان تعزيز عرض من قدم على ما قدم وجها بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أو حوقة لا تقع لمسيقت ولا يصاب بمثلها متدين عذوب ونسأل الله السلامة بالحسنات ويتضاعف عذوبيل عقاب الحسرات اللهم اغفر لنا ثقلات اللسان والقلوب في هذه الشعاب والهضاب وجنبنا عن سالك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوى الابواب قوله فانهم قد أفضوا الى ما قدموا الى وصلوا الى ما عملوا من خير وشروا الربط بهذه العلامة من مقتضيات الحمل على العموم قوله فتوذكروا الاحياء أي فيستب من سبهم أذية الاحياء من قرباتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تادى الاحياء كن لا قرابة له أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك لان سب الاموات منهي عنه لعله المنة مقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاجاديت بنحر بها فان كان سبها لأذية الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن

عن عائشة وابن مسعود موت القباء راحة للمؤمن وأسف على الفاجر ونقل النووي عن بعض القدماء ان جماعة من الانبياء والصالحاء ماؤا كذلك قال النووي وهو محبوب للمؤمنين قال في الفتح وبذلك يجتمع القولان ورواه هذا الحديث مدينون الشيخ البخاري فبصري وفيه التحديث والاخبار والعنف والقول (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمة عذري مرضه (بالعين المهملة والذال المعجمة) أي يطلب العذر فبما حاوله من الانتقال الى بيت عائشة الصديقة وعند القابسي يتقدر بالقاف والذال المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي الى يومها ليون عليه بعض ما يجحد لان المريض يجحد عند بعض أهله ما لا يجحد عند بعض من الانس والسكون والراحة والدعة (أين أنا اليوم) أي لمن النوبة (أين أنا غدا) أي لمن النوبة غدا أي أي امرأة أكون غدا عند هذا (استبطا اليوم عائشة) استبطا اليها والى يومها قالت

٤٥ نيل ث عائشة (فلما كان يوم قبضه الله بين صغرى ونحري) بفتح أولهما وسكون ثانيهما تريد بين صغرى وصدرى والسجرات الرقة فاطلقت على الجنب مجازا من باب تسمية المحل باسم الجاهل فيه والنحر الصدر (ودفن في بيتي) وهذا هو المقصود من الحديث وقولها فلما كان يوم قبضه الله تعني لوروي الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتي المعهودة قبل الاذن قال البخاري وعن سفيان بن دينار القبارنة رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستنما أي جمر تها زاد أبو نعيم

في مستقر جبهه وقبر أبي بكر وعمر كذلك واستدل به على ان المستحب تسنيم القبور وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعية ومن كثر الشافعية قالوا كثر الشافعية ونص عليه الشافعي التسليم افضل من التسنيم لانه صلى الله عليه وآله وسلم سلط قبر ابراهيم وفعله حجة لان فعل غيره وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبري صاحبه لم تكن في الارض المأهولة مستحبة ٢٥٤ وقد روى أبو داود وباسناد صحيح ان القائم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت

على عائشة فقلت لها انا كشي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحاء الغرصة الجراء أي لا مرتفعة كثير ولا لاصقة بالارض كما بينه في آخر الحديث يقال لطى بكسر الطاء والماء بفتحها أي لصق ولا يؤثر في أفضلية التسليم كونه صار شعارا روافضا لان السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها ولا يخالف ذلك قول علي رضي الله عنه أمر في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا أدع قبراً مشرفاً الا سويته لانه لم يردت سويته بالارض وانما أراد تسطيحه جعلا بين الاخبار نقلة في المجموع عن الاصحاب قال في الفتح وزاد الحماكم بعض في حديث القاسم السابق فقرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدماً وأباً بكر رأسه بين كتيبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا كان في خلافة معاوية فكانها كانت في الاول مسطحة ثم لما بنى جدار القبر في

أمواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي اسناده عمران بن أنس المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال الرازي حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات صاحبكم فدعوه لاتقعوا فيه وقد سكت أبو داود والمندري عن الكلام على هذا الحديث

• (باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند دخولها) •

(عن يريده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كفتم بمتكم عن زيارة القبور فقد أذن محمد في زيارة قبره فزوروها فانهم انذروا الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبره فبكى وأبكى من حوله فقال اسألت ربى ان اسئغفر لها فلم يؤذن لي واسألته في ان ازور قبرها فاذن لي فزوروا

القبور فانهم انذروا الموت رواء الجماعة) الحديث الاول أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف الى الجماعة بدون استثناء ولم أجده في البخاري ولا عزاه غيره اليه فيه نظر وقد أخرجه أيضاً الحماكم وفي الباب عن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وفي اسناده أيوب بن هاني مختلف فيه وعن أبي سعيد الخدري عند الشافعي وأحمد والحاكم وعن أي ذر عند الحماكم وسنده ضعيف وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه وهذه الاحاديث فيها مشروعية زيارة القبور ونسخ النبي عن الزيارة وقد حكى البخاري والعمري والنووي اتفاق أهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة قال الحافظ كذا اطلقوه وفيه نظر لان ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وابراهيم التيمي والشعبي انهم كرهوا ذلك مطلقاً حتى قال الشعبي لولا نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزلت قبر ابنتي فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الامر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يبلغهم الفاسخ والله أعلم وذهب ابن جهم الى ان زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الامر به وهذا يتنزل على الخلاف في الامر بعد النهي هل يفيد الوجوب أو مجرد الاباحة فقط والكلام في ذلك مستوفى في الاصول قوله فقد أذن محمد الخ فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب الذي لم يدرك الاسلام قال القاضي عياض سبب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبرها انه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

امارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبر وهاجر تفعلة وقد روى أبو بكر الآجري في كتاب صفته قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق اسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن نعيم بن سبطام المديني قال رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فقرأت فيه من تفعله خمسون أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر وعمر ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه ثم الاختلاف في ذلك اجماعاً ما فضل لاني أصل الجوزا

ورجح المزي التسنيم من حيث المعنى بان المسطح يشبه ما تصنع الجالوس بخلاف المسنم ورجحها ابن قدامة بأنه يشبه ابنية أهل الدنيا وهون شعار أهل البدع فكان التسنيم أولى ورجح التسطیح ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويته انتهى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال) في حديث طويل انى لأعلم أنه رأى أحق بهذا الأمر أى الخلافة من هؤلاء ٣٥٥ النفر الذين (توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو راض عن هؤلاء

النفر الستة) فمن استخلفوا أى من استخلفه هؤلاء النفر بعدى فهو الخليفة أى المستحق لها فافهموا له وأطيعوا (فسمى الستة عثمان وعلياً وطهمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم) ولم يذكروا عبيدة لأنه كان قد مات ولا سعد بن زيد لأنه كان غائباً وقال فى الفتح لأنه كان ابن عم عمر فلم يذكروا بالغلة فى التبرى من الأمر نعم فى رواية المدائنى ان عمر عد فيه فبن توفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استغناه من أهل الشورى لقبرائه منه انتهى وفى الحديث صفة قبر عمر وانه دفن مع صاحبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر الصديق بعد ما استأذن عائشة رضى الله عنها فى ذلك فلما علمت عائشة فضل عمر أثرته على نفسها وقالت كنت أريد لنفسى فلا وثرته اليوم على نفسى قال ابن المنير الخطوط المستحقة بالسوابق ينبغى فيها إيثار أهل الفضل كما ينبغى لصاحب المنزل

آخر الحديث فزوروا القبور وفانمذ كرم الموت قولاً فلم يؤذن لى فيه دليل على عدم جواز الاستغفار ان مات على غير ملة الاسلام (وعن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه وعن عبد الله بن أبى مليكة ان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت من قبر أخى عبد الرحمن فقلت لها أليس كان نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بن يارهم رواه الاثرم فى سننه) الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن حبان فى صحيحه والحديث الثانى أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه ابن ماجه عن عائشة محتصراً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص فى زيارة القبور وفى الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن والبرز وابن حبان والحاكم وفى اسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف وفى الباب أيضاً أحاديث تدل على تحريم اتباع الجنائز لانساق تحريم زيارة القبور تؤخذ منها بفتحوى الخطاب منها عن ابن عمر وعند أبى داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما أخرجك من بيتك فقالت أتيت أهل هذا البيت فرجعت على ميتهم فقال لها فاعلكت بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكركم ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكرت يدافى ذلك فسلأت ربيعة ما الكدى فقال القبور رفيعاً حسب وفى رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جديك قال الحاكم صحيح الاسناده على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال ابن دقيق العيد وفيما قاله الحاكم عندى نظر فان راويه ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان فى الصحيح شيئاً أعلم وعن أم عطية عند الشيخين قالت نهى عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وعنها أيضاً عند الطبرانى وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يخرج من فى جنازة وقد ذهب الى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم وقد كوا بأحاديث الباب واختلفوا فى الكراهة هل هى كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الاكثر الى الجواز اذا أمنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الأذن العام بالزيارة ويجب عنه بان الأذن العام يخص بهذا النهى الخاص المستفاد من الآية أما على مذهب الجهورى غير فرق بين تقدم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق وأما على مذهب البعض القائلين بان العام المتأخر تأمخ فلا يتم الاستدلال به الابدع معرفة تأخره ومنها

إذا كان مفضولاً أن يؤثر بفضل الامامة من هو أفضل منه إذا حضر منزله وان كان الحق لصاحب المنزل انتهى ومطابقة الحديث للباب واضحة والله أعلم (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نسبوا الاموات) يحتمل ان الآدم فى الاموات عهدية والمراد بهم المسلمون لان الكفار لما يقترب الى الله بسببهم ويدل عليه حديث ابن عباس الآتى قال ابن المنير لفظ الترجمة تشهر بانقسام السب الى منهى وغير منهى ولفظ الخبر مضمونه النهى عن السب مطلقاً

والجواب ان عومة مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثلثتهم بالخبر وبالشر وجبت وأنتم شهداء الله في الأرض ولم يشكر عليهم وقال القرطبي في الكلام على حديث وجبت أنه يحتمل اجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهرا به فيكون من باب لا غيبة لناسق وان كان منافقا ثانياً يحمل النهي على ما بعد الدين والجواز على ما قبله ليعتق به من يسمعه ثالثة ما يكون النهي ٣٥٦ العام متأخراً فيكون ناسخاً قال الحافظ وهذا ضعيف وقال ابن رشيد

ما يحصل له ان السب ينقسم في حق الكافر وفي حق المسكين أما الكافر فيمنع اذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم فيمنع ندعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهاداة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد يكون مصلحة الميت كمن علم انه أخذ ما لا يشهد زور ومات الشاهد فازدكر ذلك ينفع الميت ان علم ان ذلك المال برد الى صاحبه قال ولا جمل الغفلة عنه هذا التفصيل ظن بعضهم ان البخاري سها عن حديث النناء بالخبر والشر وانما قصد البخاري ان يبين ان ذلك الجائر كان على معنى الشهادة وهذا الممنوع هو على معنى السب ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده وتناول بعضهم الترجمة الاولى على المسكين خاصة والوجه عندي حمله على العموم الاما خصصه الدليل بل لقائل ان يمنع ان ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سباً في اللغة وقال ابن بطال سب الاموات يجزى مجرى الغيبة فان كان أغلب أحوال المسكين الحيروقد

ما رواه مسلم عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت القبور قال قلوا السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ومن أمّا أخرجه البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بأمرأة تبكي عند قبر فقال اتقي الله واصبري قالت اليك عن الحديث ولم يشكر عليها الزيارة ومنهم ما رواه الحارث بن عمار ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تزور قبرها حرة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث انما هو للمكبرات من الزيارة لمساكنة تضيقه الصيغة من المبالغة ولعل السبب ما يقضى الله ذلك من قضيع حق الزوج والتبرج وما ينشأ من الصباح ويخو ذلك وقد يقال اذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الاذن له ان تذكر الموت يحتاج اليه الرجال والنساء انتهى وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماد في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى القبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون رواه أحمد ومسلم والنسائي ولا حرج من حديث عائشة مثله وفرادي اللهم لا تقربنا اجرهم ولا تقتربنا بعدهم وعن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذا خرجوا الى المقابر ان يقول فائتكم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) حديث عائشة أخرجه أيضاً مسلم بلفظ قلوا السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستبقة قدمين منا ومنكم والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم لاحقون وأخرج أيضاً عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما كان ليلة امه يخرج الى البقيع من آخر الليل فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون غدا مؤجلون وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل البقيع القرقد قوله السلام عليكم دار قوم مؤمنين دار قوم منصوب على النداء أي بأهل الخذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقبله منصوب على الاختصاص قال صاحب المطالع ويجوز جرعه على البدل من الضمير في عليكم قال الخطابي ان اسم الدار يقع على المقابر قال وهو صحيح فان الدار في اللغة تقع على الربيع المسكون وعلى الخراب غير المأهول قوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون التقييد بالمشيئة على سبيل التبرك وامثال قول الله تعالى ولا تقولن شيئاً على فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وقبل المشيئة عائدة الى الكون معهم في تلك التربة وقبل غير ذلك

تكون منه القلة فالاعتياب له ممنوع وان كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له فكذلك الميت ويقع بانه ذكر الرجل بمانه حال حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه وتنفيرهم وبعد موته قد أنضى الى ما قدم فلا سوا وقد عمت عائشة رضي الله عنها راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغوه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لغنه كما روى ذلك عنها امر بن شعبة في كتاب أخبار البصرة ورواه

والاحاديث

تكون منه القلة فالاعتياب له ممنوع وان كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له فكذلك الميت

ابن حبان من وجه آخر وجهه والمتعري لديه في اشتغاله بعبودية نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري
كيف حاله عند باري البريات ولا ريب ان تزيق عرض من قدم على ما قدم وجناب يدي من هو بمات كنه الضمائر اعلم مع عدم
ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أو حوقة لا تقع لتسقط ولا يصاب بعنله امتدين بذهب نسال الله السلامة بالحسنات اللهم
اغفر لنا قلات اللسان والقلم في هذه السعاب والهضاب وجنبنا عن سلوك ٣٥٧ هذه المسالك التي هي في الحقيقة معيها الاث

ذوى الابواب (فانهم قد افضوا
الى ما قدموا) اى وصلوا الى
ما عملوا من خير أو شر فيجازى
كل بعمله والرب يطهر هذه العلة

من مقة ضياع الخلل على العموم
واسمى نزل به على من سب
الاموات مطاوعا وقد تقدم ان
عمومه مخصوص قال في الفتح
وأصح ما قيل في ذلك ان اموات

الكفار والفساق يجوز ذكر
مساوئهم التحذير منهم والتهنير
عنهم وقد أجمع العلماء على جواز
جرح الجرح وحسين من الرواة
أحباء وأمواتا انتهى وهذا

الحديث رواه أحمد والنسائي
أيضا وفي حديث ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا
أحياءنا رواه أحمد والنسائي

وأخرج عنه عنه عطاء الطبراني
في الاوسط بأسناد فيه صالح بن
نهران وهو ضعيف وأخرج نحوه
الطبراني في الكبير والاسطمن
حديث سهل بن سعد والمغيرة
قال شيخنا العلامة عز الاسلام
القاضي محمد بن علي الشوكاني
رحمه الله في نيل الاوطار شرح
منتقى الاخبار قوله فتؤذوا

والاحاديث في دليل على استحباب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية قال
الخطابي وغيره ان السلام على الاموات والاحياء سواء في تقديم السلام على عليهم
بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كقولهم

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورحمته ماشاء ان يترجا

* (باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشأ لغرض صحيح)

(عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخبره
فنفث فيه من ريقه وأبسه قبضه وفي رواية أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد
الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته فأمر به فأخرج فوضعه على ركبتيه فنفت فيه من ريقه
وأبسه قبضه قاله أعلم وكان كساعبا سابقا قال سفيان في روى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ألبس عبد الله قبضه مكافأة بما صنع رواه البخاري وعن جابر قال أمر رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتلي أحد أن يردوا الى مصارعهم وكانوا انقلوا الى المدينة
رواه النسائي وجهه الترمذي وعن جابر قال دفن مع أبي رجل فلم تطب نفسي حتى
أخرجته فجمعته في قبر على حدة رواه البخاري والنسائي ولما سأل في الموطأ انه سمع غير
واحد يقول ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ما تابا لعقيق فحملوا الى المدينة ودفنا
بها وسعيد في سنة عن شرح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبر واصحابا لهم لم يغسلوه

ولم يجسدوا له كفنا ثم لقوا معاذ بن جبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه فخرجوه من
قبره ثم غسلوا وكفن وحفظ ثم صلى عليه) قوله عبد الله بن أبي يعني ابن بلول وهو
رأس المنافقين ورئيسهم قوله بعد ما دفن كان أهل عبد الله بن أبي يادروا الى تجهيزه
قبل وصول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمر

بأخراجه وفيه دليل على جواز اخراج الميت من قبره اذا كان في ذلك مصلحة له من زيادة
البركة عليه ونحوها قوله قاله أعلم انظر البخاري والله أعلم بالواو وكان جابر التست
عليه الحكمة في صنعه صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله ذلك بعد ما تبين نفاقه قوله
وكان كساعبا سابقا يعني ابن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك يوم بدر
أتى بالاسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قبص عبد الله بن أبي فكساه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياه فلذلك أبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبضه هكذا

الاحياء أي في تسبب عن سبهم آذية الاحياء من قرأتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم تأذي الاحياء كن
لا ذرابة له أو كانوا ولا يغفرهم ذلك لان سب الاموات منهي عنه للعدالة المتقدمة وليكونه من الغيبة التي وردت الاحاديث
بغيرها فان كان سبها لا ذية الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن أمواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي أسناده عمران بن أنس

ساقه البخاري في الجهاد فيمكن أن يكون هذا هو السبب في الباسه صلى الله عليه وآله وسلم قصه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضا في الجنازة ان ابن عبد الله المذكور وقال يا رسول الله ألبس أي قصه لك الذي يلي جلدك وفي رواية انه قال أعطني قصه كقته فسمعه ويمكن أن يكون السبب هو المجموع السؤال والمكافاة ولا مانع من ذلك قوله وكانوا انقلوا الى المدينة فيه جوارج الشهداء الى الموضع الذي أصيب فيه بعد نقله منه وليس في هذا انهم كانوا قد دفنوا بالمدينة ثم أخر جوامس القبور ونقلوا قوله فلم تطب نفسي فيه دليل على انه يجوز دفن الميت لاهرته معلق بالحي لانه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه وقد بين جابر ذلك بقوله فلم تطب نفسي ولكن هذا ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن له بذلك أو قرره عليه والافلاحة في فعل العجاني والرجل الذي دفن معه هو عمر بن الجوح بن زيد بن حرام الانصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو وروى ابن اسحق في المغازي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعوا بيني ما فاني ما كانا متصادقين في الدنيا قوله حتى أخرجه في لفظ البخاري فاستخرجته بعد ستة أشهر فاذا هو كبريوم وضعته غبره ضمة في اذنه وظاهر هذا يخالف ما في الموطا عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة انه باخه ان عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو وبني والد جابر الانصار بين كانا قد حفر السيل قبرهما وكانا في قبر واحد فحفر عنهم ما فوجده المبتغيا كأنهم مامتا بالامس وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهم ماست وأربعون سنة وقد حج ابن عبد البر بدمية ماستة بالقصة قال في القمق فيه نظر لان الذي في حديث جابر انه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطا انهم ما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما أن يكون المراد بكونهم سما في قبر واحد قرب الجاورة أو ان السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد وقد أخرج نحو ما ذكره في الموطا ابن اسحق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر باسناد صحيح ومعنى قوله هنية أي شيأ يبرأ وهي نون بعدها تحتانية مصغرا وهو تصغير هنية قوله فسمعه الى المدينة فيه جوارج الشهداء الى الموضع الذي مات فيه الى موطن آخر يدفن فيه والاصل الجواز فلا يمنع من ذلك الادليل قوله فأمرهم أن يخرجوه الخ فيه أنه يجوز دفن الميت لغسله وتكفينه والصلاة عليه وهذا وان كان قول صحابي ولا حجة فيه ولكن جعل الدفن مسقطا لما علم من وجوب غسل الميت أو تكفينه أو الصلاة عليه محتاج الى دليل ولا دليل

المكي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وقال العقيص في لا يتابع على حديثه وقال الكرايبي حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات صاحبكم فدعوه لآفة موافيه وقد سكت أبو داود والمندري عن الكلام على هذا الحديث وهذا آخر كتاب الجنازة تم الجزء الاول من عون الباري بحمل أدلة البخاري على يد مؤلفه الفقيه الى رحمة الله الباري عبده وابن عبده وأمه أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري عفا الله تعالى عن ذنبه البارز والمتوارى يوم الجمعة سابع شهر جادى الاخرة من سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية في بلدة بهو بالحممة صانها الله وأهلها معن كل زرية وبلدية ويتسلموه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة والحمد لله تعالى آخرها كتابه أول مرة

(تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع اوله كتاب الزكاة)

5275